



المشاخ للبشوط والجامعين والشير والزيادات والنوادر والغناوى والواقعات مذللة بدلائل للتقدمين وحهاية

ئاي<u>ت</u>

ا ماماور مِعَانِ تِينِ بِي العَالِي مُورِ بِضِدِر شَرْمِيا لَبِنِ مَارُه البِخُـارِينِ دحرة الله قد في ۵۵ مريزة و

> ؞ڛ۬ڹڗڛڡۻۼ ٮٛڡؽؠٳؙۺ۫ڒڣڶۅ<u>ڗٳؙ</u>ڿؘۮ

> > المجلد التاسع

المعبيلس العب لجي

إذارة القسترآن

المجيط المرهاني أول شعة كامنية من العالم الاستلام

سنة ۱۹۲۶هـ – ۲۰۰۷م

حميع حقوق الطبع معاذوطة الإاثراء الدران والمشام الاسلامية عنطا بالرحدة السعم مسعلة لدى الفيات القانوية الاسعار اعادة بسع هذه النسجة للمهاهدرة حروسلة باكنا والم كالشعاق السجيل أو خلام شهال والإكاري مسير من الناشر



- ۱۳۸ می دری ایست نیست کر ادر ۱۳۵۰ د دستان انسان ۱۹۸۳ می رسی ۱۹۸۳ می ۱۹۹۳ میلاد در ۱۹۹۳ میلاد در ۱۹۹۳ میلاد در ۱۳۵۳ میلاد در ۱۳۵ میلاد در ۱۳۵ میلاد در ۱۳۵ میلاد در ۱۳۵۳ میلاد در ۱۳۵ میلاد در ۱۳ میلاد در اید در اید در ۱۳ میلاد در اید در اید در اید در اید در اید در اید
- فالتحالف والمناركة ومريقو مسروا إولامك

لمحلى العبالي

P. O. Box — Judgan tybeing 2000, South Africal Emigrow oxyglobal gyrza.

NOS SESSONAL 10 SESSONAL STATES OF SESSONAL Participation of SESSONAL Al Madaur (i.m.) 4 Its art of Road (12 Kapada 2481 d Prastar

مسلح في مؤمسته يهب <mark>كثير كس ما شيروم <u>بد متحاد</u></mark>

مُكَتَّنِّ النَّيْدِيْلِ الرياس ، السعودية

السوزع بالمسلكة

الفصل الرابع فيما يتملق بالشروط في الوقف

في ١٩٩٤ - إداو فع أرضه، وشرط الكل لنفسه، أو شرط البعض لنفسه ما دام حياً ، وبعده لفقراء المسلمان، دائر قف باطن عند محمد و هلال الرازى، و قال أنو يو معه وحمه الله المدال الموقف صحيح - ذكر الخلاف على مذا الوجه في مواضع كثيرة، فأبو يوسف بعثير الإبتداء بالانتهاء الأنه يحوز الرقف على حهة يتوهم القطاعها، وإذا القطعب عادب الغلة بإيه ، فكذلك في الابتداء يقدم نفسه على غيره في الغلة، وهذا الأن معني التقرب لا يزول يهدا، فالدعلية الصلاة والسلام: الفقة الرجل على نفسه صدقه الله وقد صح برواية زيد ابن ثلبت رضي الله تعالى عدم الأن التي عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته الله وأراد به الصدقة المؤوفة ، ولا يحل للوافف الأكل من ظوفف إلا أن يشترط النفسه شيئًا من ذلك؟ ولأنه المناشء ما نصيه شيئًا من ذلك؟ ولأنه المناشء ما نصيه شيئًا.

وجه فول محمد " ين معني النقرب في الوقف بإزالة الحلك، واشتراط كل الغلة أر يعضها لنسبه يمنع زوال المثلاء فيعنع صحة الوقف. مشايخ بلخ أحدّوا بقول أبي يوسف رحمه أنه تعالى، وعليه الفتوى ترعياً للناس في الوقف.

١٠٩٤٦ - وذكر الفقيه أبوجعفر رحمه الله نعالى: أنه لو الشرط أن يأكل من العلة بجوز عند محمد رحمه الله تعالى ، وكذلك لو غرط نافعة إلا ماتة ، فهو كاشتر اطها ننفسه .

١٩٩٤٧ - وأو شرط بعض الغلة لأسهات أولاده في حال حياته ، وبعد وفاته ، فهو جائز بلا خلاف ، أما على فول أبن يومف ، حمه الله تعالى : فلانه لوشرط بعض الفنة لنقسه

⁽¹⁾ أخراجه الحاكم في استخرافه ((۲۳۳۵) و المهمقي في أسته الكرور (۲۰۹۵ - ۲): باب ما جاء في إعماد بشعري، وابن أبي تستخاص المعتقد (۲۲۲۵). وذكره الربلدي في انجيب الرابة (۲۲۱ - ۲۷۹) من حديث الرابة (۲۲ - ۲۷۹).

 ⁽٢) دفره لبي سنجر مي الدوايد (٧٩٩) وقال والرادوقف لا يوحد (١٤١/٢)، وقال الزبلجي، حرب إيضا (١٤٠٤).

حال حياته [يجوز، فهنا أولي، وأما على قول محمد: فمشكل؛ لأنه لايجور غنراط الفات النمسة حال حياته ""، وأنسر أطها لأعهات أو لاده حال حياته بهنزية اشتر أطها لتفسيع، وأنوحه عَى ذَلِكَ لا بدرن تصبحهم هذا الشرط لهن بعد وقائمًا الأنبي يعتقن يوتم، فاشتراطها لهن كاشير اطها لسباء الأحانب، فيجرز ذلك في حال حياته أيضًا، تبعًا لا بعد الوفاء، وهذا كما غَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضَى الله تعالى عنه في أصل الوقف إذا كان قال: وقفت أرضى هذه حال حيات. ويعدوفاني، بصير لازمًا للحال، وكان لزومه في الحال تبعًا كا بعد الموت، وكذلك إذا مسمى ذلك فديريه والأنهم ومتفون بورته كأمهات الأولاف وخلاف المبيه والإماء عابر فول محمد وحمه الشائمال

١٠٩٤٨ - وإذا وقف وقفًا مؤيدًا، واستنز النفيه أنا منفق من غية هذا الوقف على نفيه وعباله وحشمه ما نام حياء حتى جاز الوقف والشرط جميعًا عند أبي يوسف وحمم تعالى، فإذا القرضوا صارت الغلة للمساكين.

١٠٩٤٩- وإذا وقف وقفًا على فلان وعلى أقرباه بأعيانهم، حاز ما دمواحيًا، فإذًا الفرضوا يرجع إليه إن كان حبًّا، وإلى ورثته إن كان مبنًّا، هكذا ذكر في "الأحتاس"، وأشار إلى الله في، فقال: في السألة الثانية أوجب الصدقة ثهذا حاصة، فإذا مات لا ينتقل إلى غيره، وفي نسألة الأولى جعلها صدقة موقرفة على القفرات فقد مضت المبألة، تم أدخل الاستثنام الصدقة مضب فكذلك وجعت الراالساكس

• ١٠٩٥ - وإذا وقف وقفًا، وموط لنفسه أنَّ يأكل، ويؤكل من أحمد ما دام حبُّ ، فيرمن يعده على ولده، ووله ولده، ونسلهم أبلهً ماتناسلوا، فإذا انفرضوا، فهو على الساكير، فهو جائز عند أبي يوسف وحمه الله تعاني، ولم يكن ذلك وصية للوقد؛ لأن الولد بأكر من مال الله تعالى، ألا ترى أنه لو يقت على أولاده، وأولاد أولاده أبلاً ماتناسلوا، وجعل أخره للمقواه وجوز؟ كفالك هناء ذكره في الأجاس .

١٠٩٥ - وهي أفتاوي أهل مسرقتد ٢ وإذا وقف وقفًا ، وشرط لنفسه أنّ بأكار ما دام حيًّا، لم مات وعنده مخاليق وزبيب من هذا الوقف يود إلى الوقف؛ لأنَّ المُسْتَشَى هو الأكلِّ وقد معذره ولو كان عنده حيز من ير ذلك الوقف بكون ميرانًا عنه لورثته، ولا يرد إلى الوقف.

والفرق أنه بس للأوصياء أن يحبزوا ما يحرج من البرء فإذا خبز فقد قعل ما ليس له ذلك فلم يملكه، فيصبر ميرانًا لورئته، وللأوصياء أن يتحذوا المغاليق والزبيب، فقد دعل ما لم

¹⁹⁵ ما مين للعفوفين ساقط من الأصل و 'لِكناه من ظ وم وف.

ذَلْتُ، فَمُو يُمِنكُ، فِلْمُ يَعْسَرُ مِنْ رَاقَةُ لُورِهُ وَ فَهِ رَوْ إِلَى الْوَقْفَ إِذَا تَدْرُطُ أَوْقَف أَدَّ مَكُونَا فَرَ الْمُولَى فَعِلَى قُولُ أَنِي يُوسِف لُوقِف والشرط صحيحال، وعلى قُولُ محمد، وخلال الوقف و تُشَرِقُ بِالطَّلَانِ، وهذه بِناه على ما نقدم أن السليم للمثولي لمن مشرط لصحة الوقف عبد أني يوسف رحمه الله تدبي، وعند محمدا شرط،

1994 - 23 رضيس الأنبية السرخيين في شيرجة: إذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أوضاً أخرى إضل الوقف أن يستبدل به أوضاً أخرى إن شاء ذلك ويكو و وقفاً بكتابها . فهر جائز بند أن يوسد مد بوتي الرقف والشرط و كدلك إذا شرط أن بنية ما ويستبدل بنيمة مكانه ، وعند محمد وحلال الوقف جائز و السرط باطل الأن مذا السرط لا يؤثر في النع من ؤوال المعت ، الوقف بنيا ذلك ، ولا يتعدم به معنى التأبيد في أصل الوقف، فيتم الوقف بشروطه ، وبيشي الاستبدال عد طاعليداً حرك باطلا في بنيه .

١٩٩٥ - وإن شرط في لدنك (أنانه) أن يسبع لمك، ولم يتستوه الاستجدال بنسه مايكون وقياً مكافه، قال محمد وحمه الله تعالى، الوقف بطل، وهي أبر يوسف: أن الوقف جائز، والشرط باطن، ذكره الخصاب في وعه.

ولوشرط أن بيجها ويستبدل دميه أوضاً، فمسئل المدينة الراء أو عقداً . ذكر الحصاف هذه المسألة في باب راحد في موضعين، فقال في أولد، بسراله اللائد وفي أخره قاب: له فلك الراء شوط لنفسه أن بيجيد، وأن يستبدل شنها، ولم شراعير هذا، فهو باطراء لأمالم يقل ويسبدل بنية ما يكون وقفاً مكانه.

نم وذا حدر الوقت، وشرط النبع والاستبدال بالتسن، فناعه بما يتعافز النامور فيه، فالبيح جائز ، وإن ناعه بما لا يتعافز الدس فده فالبع باطل، وإذا حار البع. والنشري بتعاب أرضًا الحرى، فكون وقف على سروطهما، ولمس له أن يسح الدائية، إلا إذا شرط 111 في أصل الوقت

١٩٩٤ - وإد باع الأرض وقبص النس ، وملك في باد، فلاصحاب ، وكان لشمن عند أمام المحاب ، وكان لشمن عند أمام . ويكون لشمن عند أمام . ويكون المحاب أو بدل أبي يوسف رحمه الله محالي، قال المعاب وردت عليه ، ويب بعد القبل بفضاء ، أو بعيل قصاء ، أو بدقة يعود وقفا كما كانت ، ونبي له أن يسم الأرض عد الإقاف إلا أن يكون ، شرطً الالك في الوقف.

- ١٠٩٥٠ و ون باعها والتشري شاسيا [مكانيه] أرضا أخوى و تواردت عليه الأولى إقابها

⁽١) وفي ما المدوط مقاد انشوط.

تعود إكسد كالبنياء ومكون الشابية له ، مصنع بها ما مذا له الغان استحفت الأوص التي معها من يدانشتري ، فالأرض الثانية له، يصنع بها ما شاء، ولا تكون وفقًا من قبل أذانني استحقت كان وقفه باسان

وسنار تسبس الإسلام محمود الأوزجادي رحمه الهاته اأن عسز وفعا على أولاده وقال نهيم الن هجرتم عن إسماكه فيرجوه، فالنا الوائال هذا شرطًا في الوقف، كان الدفق باطلال وهندا يحب أن يكول [سلى] فول منجمين حميه الله تعالى، و أن عالي قبول أني يه سف: يحور الوقف، ومعلل الشرط على ما ذكرما قبل هذا.

١٠٩٥٣ - وإذا شوط الخيار لنصه في الوقف للانة أبام. فعلى قول أبي بوسف رحمه الله مدال الرقب جائزة والشوط جائزة وعلى ما محسد، الدقف باطار أوعلي قول أي بوسف من محالمان الوقف جائر، والشوط العن أأأ

محمد يقول الوقف صحمه تعسناناه فرضاه الاترى أنه لا بصح موالكره والمتراط بالخباريم تمام الرضياه وكأي القض عده شوط صحه الوفت والشراط الخياء بمع تاحاوأا القيض ، ألا ترى أن في الصرف والسام لا بم لقيض مع نسرط الحيار . وأبو بومعه بغول: ا الويف يتعلق به انتزوم، ويحتمل الفسج بنعص الأسباب، واشتراط الخبار للفسخ، فبصح شرط الخبار فيف كماهي البيعر

١٠٩٥٧ و إن قرل: أيطلت مصاره الابتقلب الدنف حالاً عند محمد رحمه انه تمال فكره ملائر في وفقه

١٩٥٨ - ١- و إذا شرط الولاية للفيمه في عرل الفرام و الاستنقال بمم، وإحراجه من بده زلى به المتولى جاره نص عليه في أ المبير الكبير الأبه هذه الشرط لا بخي شرائط الوقف، وقل الله يتسترط الولاية لنفسه وأحرجه من يدي قال محمد رحمه الله تعالى: الولاية للقدم، وعال أبو يوسم : الولية للراقف، وله أن يعرل القبع في حياته .

١٠٩٠٩ . وإداء عاد الواقف، ببطل ولاية القبيرة لأدائر فف عبده صبحبيح يمون السنيم إلى الموافر ، فإذا استمه إلى التولي ، كان اللجولي) دا وكبل عنه ، فيعزل بمرفه ، إلا إذا العبطه ثرين في حبال حياته وبعيار وفاته فيعدينة يصير وصياء وحند محمد رحمه عه تعالى التعدني ولي المتوفي شرط صحة الوقف، فلا يكون المتوفي كالوقيل عنه و ألا يُملك عرام.

١٤٧ وبالوس للعقو فين مساقح من الأحمس وأنسناه من حدوم وعبد

⁽¹⁷ أزنت هذه العبارة من طالو ام

رفي أفتاري أبي الليت أما هو قريب من هذه السائلة، وصورتها أند أخرج أبوقت من بدوه وسلمه إلى الشولي، موإذا أرد إحراجه من بدو إلها كال شرط من أدمل الوطف [أن له الإخراج من بدالهيم "أرفاء أن يحرجه من بدو [لان شرط الواقف مراهي، وإن لم يستوط ذلك في أصل أوقف، فله أن يحوجه من بدوعت أبي يوسف آ الحلافا للحدد لما قسا.

دكر الخصاف في واقاء مسامل على قول أني يوسف راصم الفاتمالي العمالية إدا كسائل المحالية إدا كسائل في وسف راصم الفاتمالية العمالية إدا كسائل في المنظم الايساع والايساع والايساع والايساع والاستياد الآن المسرة الأخراء والأسو الملاولية والاستيادال بشمال من أول الكتاب على أن الفلان بلع دلك والاستيادان به أنه قال في أخر الكتاب وعلى أنه ليس لمائل بلع دلك والاستيادان به أنه قال في المراد الكتاب وعلى أنه ليس لمائل بلع ذلك، فليس لمائل بلع مائل والاستيادان بهما المسترى عالم المنظم والمسترى المائل بلعاد بهما المسترى على المراد المنظم المنظم

١٩٩٥ - وإذا شرط في الوقت أن يبيعه ، وأن يجيعان ثمت في رفت أه من منه - حتى الشرط وقو قف عند أبي توسعه وحيد الشاري في رفقه الدراعة وقو قف عند أبي توسعه وحيه الشاعان، فقد أن يبيعه ، ودكر الأنساري في رفقه أنه لا يسيع إلا يأذذ الحاكم ، فيال الأنصاري أنضًا اليسنعي للحائم إلا إذا ولا منه مع أن الوقف أن يافي الدين السيع إذا إده أحفظ لأصل أنوقف، فيال باعتها والسيري للمنها أوصال الموقف فكره المراي ونقه .

1997 - ولو شرط في أصل الوطب أن بيع موطب ، يجعل نعته في المستحرب، لم مجر هذا الشرط، ذكره الأنصاري في والده

ودكر احصاف في وفقه لو شرط أبا يعيما، ويصرف ثميها إلى عا رأي من أبواه والخبرة ماترفف باطل ، وإن تسرط في أصل كرفف أن بيبعد، ولم يسعده الابحوز لن رايه بعده ان سعة .

1993 . في رفق الانتساري أيضًا : وإذا وقف صيعة على أناله أن يبيعها، ويصرف تمنيا إلى ١٩٥٠م. وال أن مصر : الرفق منتز و بشرط باطر ، وعلى أبي القاسم نحود. وقال أمولك الإسكاف: أنا بك باطن، وال الصدر النمهيد : وهو المختار : لأن يعدم به التأسد

٢٠) ما بني العلم ابني منافظ عن الإصلى وأشنده الى الروم وقاء .

CO ما يور الفصوص سائط من الأصل والنشود من طوم وفياء

وكذاك و حسن فرساء أو سلاحاء ومعله وقفًا عشرين سنة ، مو هي مردودة إلى صاحبها؛ له قتنا

١٩٩٣ - في فتاوى أبر اللبث وفي سير العيودان حيس فرسا في سايل العامشر. سنج، فو هي مردوده على صاحبها، فهو بالله، وعن أبي يوسف بن خالف السمني الساؤ ملاك أن الوقف جائز، والشرط عاطل، وكذلك في الوقب شرط أي يسعه، كما قال أبو القاسم. وأبو نصر.

وفي افتاوي أبي الفيث . إذا حفق فرسه في السبيل على أن يسكه ما دام سيل، إن الراد الإمسان ليحاهد عليه له ذلك، لأنه لولم يشترط كان لجاعل السبيل إمساكه ليجاهد. وإن أواد الإمسان لينتفع به غير الحهاد، لم يكن له ذلك، وصح جعله للسبيل في افتفوي أبي اللهات راجه الديمالي [

نوعت:

1993 - لو أن رجلا وقف أرضًا على قوم، ثم من بعدهم على المساكب، وسرط في الوقف أن له أن ينص من رأى عصابة منهم، وأن يدخل من رأى عصابة منهم، وأن يدخل فيهم من رأى إدخامه ويخرج من رأى إخراجه فهو حائز على هذه الشرط، فون وأد بخل عنهم من رأى إدخامه ويخرج من رأى إخراجه فهو حائز على هذه الشرط، فإن رادة حد منهم شيئًا على ما مساعاته به وأشرج منهم أحداً أو أدخل أحداً، هل اعبد، فإلك به ينقص من زاده أو يزيد من تصمه وأو ينحرج من كان أدخله؟ قال المكساف في وقفه: إذا فعل ملك موة فلهم به أو ينقص، ويقول في وقفه: ومن زاده فازن شيئًا عمل مناجعته فله أن بنسب طافعت و ويقول في وقفه: ومن زاده فازن شيئًا من علم مناه علم هذه المدقة على أن ينقصه بعد فلت ومن ينقصه فلان شيئًا عبد سعيه من علم عده للصدقة على منابعة في هذه الصدقة فله أن ينقصه ومن عام الصدقة ، فيه أن يزيده بعد ذلك ومن أخر حه عن هذه الصدقة ، فيه أن يزيده بعد ذلك ومن أخر حه عن هذه الصدقة ، فيه أن يزيده بعد ذلك ؟ ومن أدعه عن مذه الصدقة ، فيه أن يؤيده بعد ذلك ؟ ومن أدعه عن مذه الصدقة ، فيه أن يقدم الصدقة فله أن يخرجه عنه بعد ذلك عن رأى يذهل ذلك ؟ له مرأيه ؛

١٩٦٥ - وإن انتشارط الواقت خذه الأشيباء لوالي هذه الصدقة من بعده ، و بديسترط الضياء - فاق الخصاص - شيراط دلك كوالي الصدقة الشيراط لتعليه ، و له أن يعمل فلك ما دام حَمَّاكُ ، فإذا مات كان ثوالي عدم الصدقة أن تفعل ما شرط ك .

١٥) حكما في الأصل، وكان بي النسخ التي عندنا كلها. ما 5. و مرًّا.

١٩٦٣ - ١ - وإن تنشيخ للاتوالي مدّه الصيدقية أن يفعن دلك منا دام الواقعة حيّات مهما له والوظي الصديقة مردم الواقعي حرّات وإذا مامي المراقعات فليس كدالي أن يعمل ذلك .

١٩٣٧ - وإن النسر ما الواقعة أن له أن الأمان ويته من عادة و هذاك حيث و كدلك إذا قائل عبر ما تعدير و كدلك إذا قائل إذا أن من وعلى دين الدي قول على من لفة حدد الصدقة لقضاء ما على من اللهي قولا عصى كالله علم علم والصدقة بعد قلك حاربة على ما سببها و قذلك جائل و موسلم أن له يعي للوقت أن يتمن على عليه وجدت وولد موسلمين ديم من فلته و قيلها حدث به حدث الحوث شائل غيلة عدم الصبحة أن أنهلاد إلى ملاث وولد ولد ولد ولما وتسلم و يرفقها و أن يدأ بما جعل لفلات و أحراب جعل كالده و أحراب جعل كالده و أحراب على ما ادبر هـ.

نوع أخرمته:

بدأن يصع علنها حيث نشاء فإن ونبع في المساكان أن أضع علنها حيث قشت ، حازه ولم أن يصع علنها حيث قشت ، حازه ولم أن يصع علنها حيث نشاء ، وإن ونبع في المساكان أن أو أعصبها علال في إسبان أبعده إلى فنس له أن يرجع عنه ، وكذلك و دال حداثها أغلان أو أعصبها علال فلا يرجع عنه ، ولو وصعها في قسم بطل الدقف، وهذا وصعها في لا بشأي على قول هلال و وهذا لأن الرشع في فلا يكون عند بعسم ، وقد يكون عند بعسه ، وقد يكون عند خيره ، عنفسه محل الوضع إنت الرفض إن فياه أوضع في نفسه نعن هو محلا ، و لنجل بالتعين في الإيشاء ، وهناك بعلى الرقف على قول هلال ، وهناك بعلى الرقف على منت لا أن أعطى غلتها من نشت أو الفع الى من نسبة أو الفع الى منت لا يكون ، فلم يتناون العبقد بفسه ، فعنى الدفع الى منت لا أراع على ما كذل على علي الدفع الى علي الدفع الى علي الدفع الى علي الكون العبقد بفسه ، فعنى الدفع الى عليه كالى منت لا أراى علي الدفع الى علي الدفع الى عليه الذي علي الدفع الى عليه الدفع الى عليه الدفع الى عليه الدفع الى عليه كالى منت لا أن الإعطاء والذي عند الدفع الى عليه الدفع الى عليه كالوغط ، والذي عند لا له عند الدفع الى منت لا المقلد ويفي المقدد صعيما على ما كان

والدمارين العقواري سلفطاس الأصور وأنتاد من طاوعوف

⁽۲) مکفامی سال

٢٠٩١٩ - ولو قال: أرضي صدقة موقوقة على[أنَّا لَي أَنْ] أعطى فنتها من شك من ولذي، قالوقف صحيح، وله أن يعطي من شاء من ولذه اينداء؛ لأن الوقف عليهم صحيح، وبجور إعظاء الوقف إياهمن والواأراد أن يعطى هنتها جميع ولده لابتحوز قباسًا؛ لأن حرف من للبيعيض، فيترك واحدًا منهم، وفي الاستحسان: يجوز [إذالا]" براد بنز عذا الكلام التسميض، وإنما يراد به إثبات اخبار النسبة بين إعطاء الواحد وبين إعطاء الكلء كما في فوله : كل من طوابي ما شكت. قال الفوره أن جعم الأعماس الذ كور في السألة فول أن حمله رضي القائماني حتمه والاستحسان قولهما اساءعلي مسألة ألجامم إفاقال لعبره أخلق من عديدي من نبتت ، وطائق من بساءي من نشت.

نوع أخرمنه:

١٠٩٧٠ - إذا قال: أرضي صدقة موقوقه له تعالى أملًا عمر أن أعظم غلتها من ششت من الناس، فهو جائر، فلمر له أن مطر نصه ، وإنَّ فأن معددُنك ؛ جعلتِ فاتها نقلان ما هاش، هذلك جائر ، ويحيير كأنه سماه عبد الوقف وشرط له ذلك. هإن قال بعد ذلك: حولها عرا فلان، وحملتها لفلان رجل أخراء لدي له ذلك؛ لأنَّ مشيئه قد القطعت عن فيهُ هذا الواقف ما دم فلان حيًّا ﴿ لَا تعبِيهِ قد هم في هذه الحالة ، والسحق بالنعيس في إبتداء العقد ، وهو نظير ما أو قال: أوصيت يتلك مالي، أو ملان يعطيه (من) شام، فقال هلان بعد مرت الوصي: شتك أن أعطيه فلافًا ، ثم قال بعد والك ، أعميته فلالًا ،خر ، قيس له ولك ، كذا هيئا.

خزن مات من جمل له الغلة ما عاش ، عادت المسألة إلى الدقف؛ لأمه جمل المشيئة إلى تعسد عامًا في جميع مايخرج الله تعالى من الفلات، وعا فطعت الشيئه في بعض الفلات، وهو ما يوجد في حال حياة فلاب، فلكون مشيئته بافية فيما وراءه.

١٠٩٧١ - وإن ماب: لواقف قار أن يحمل الخلة لواحد من الناس، كانت الغلة للمقراء ٢ لأبه لما قال في صدر الكلام: صداقة موقوفة، فقد حملها للفقراء، ويقوله: على أنا أعطى عُلِنها من شَعْتُ و استنتي عن حن الفقراء و ويوانه بطل الاستقداء ، فعادت إلى الفقراء،

الديدخل في هذا الوقف العقراء والأعيد، بخلاف ما إدا وقف على الأغناء، فإنا ذلك لا يحوز ٠ لأنَّ الأنسياء لا القراض لهو. قالا يتصور أنَّ للفَصَّرا، فيه حضًّا بحمَّات، وإنهم محهول ان والجهة لسبت بقريف وفي مسالنيا ينصور أن يكون للمقراء حق بأن يعطي الفعراء

 ⁽⁴¹⁾ هاكذا من أف أو أما أو كان في الأصل و اط أن وهي الاستحداث بحوراً أن براه

١٩٧٢ - ولو جمل علتها لفادن سنة جاز ، ونه أن يجملها بعد ذلك لن شاء، وإن جعل غلتها لا جلس، فالفنة سيمنا ما عاشا، فإن مات أحدهما، فللحي نصف الفلة .

١٠٩٧٢ - ولم قال: جعلت (غلتها) لوفدي صع، كما لو وفف غشها في الإبتداء.

ولر قال: حملت غلتها لأهل الدنيا العقراء والأغنياء، فالقياس أن يكون الرفف باطلاء وفي الاستحسان الرفف مسحيح، والجعل طاطل، وله النسية على حالها، لأن أصل الرفف للفقراء، وأنه حائز، إلا أنه استثنى العلة بمشيئة نفسه، فإذا نم نصح لنشيئة، بفي الرقف على حاله، والمشتة على حالها، كأنه نم يشا أصلا،

۱۹۷۵ - ۱ - ولو أرضى بثلث ماله، وقال: قلان يعطى من شه، فذلك حائز، فإن احتار أن مضع عند ابن لبت، فإن أجماز سائر الورقة جاز، وإن أم الطل، وعاد الثلث إلى الورقة، ولبس له المنسسة بعد دلك، صبح ذلك، لأن تعبين الوصى، وهو قائد مقيام الموصى محتصين الموصى، ولو كان الموصى أوصى لورقته لا يحوز، فكذا إذا عبن الوصى وارثه للوصية.

۵۲۹ - ولو وقف في مرضه على أن بعطى طلان علته من فء، فانحنار الوصى الأنف يعتلى ذلك في ولد البيت لا يجبوره الأن الوقف هي المؤمن وصية، وتحيين الوصى كنفيين المؤمني، فكأن الواقف أوصى لولده، ويبط الوقف في المؤمنية الأن تعيين الوصى كتمين المؤمني المؤلف، فكأن المؤمني وقف على ولده في المؤفف، في المؤقف، فكأن المؤمني وقف على ولده في المؤلف، ويقل تعلل الاستحيال الوقف على الصحة؛ لأن آصله وقع صحيحًا للفقراء. إلا أن الواقف جعل تعلل المؤمنية.

نوع أخرز

الواقف قبل أن يجعل فلان أرضى صدقة موقوقة على أن لفلاد أن يعطى غشها من شده فعات الواقف قبل أن يجعل فلان الغلة الأحد، بطنت مشبقته قباساً - الأه ناتب عن الواقف في اللشيئة ، وموت النوب عنه يوحب بطلان البيق، وفي الاستحمال: له الشيئة ما دام حياء لأن ملك الراقف قد زال ينفس الوقف، فلا يمكن أن يحمل فلان ناتبا عنه في الشيئة، واغا هو ينصر ف إلى افرقوف عليه، فموت الواقف لا يعظل ولاينه، كمن وقف وقفاً ، ونصب فيماء لم مدت الواقف، فإن فان فلان أ أعطيتها ولدى ونسلى جاز ، وكذلك لو قال ، جعلتها لولذ الدافف جاز .

⁽١) هكذا في الأصل، وكان في النسج الباقية التي عباءة أن يصع مكان أن يعطى

١٠٩٧٧ - ولو وصيحها فالان في تصليبه لم يجر ، ولو أعطاها الواصد بقبل الوقت، مخلاف ما إدا عمل الوقت، مخلاف ما إدا حمل الواقع المسلية إلى نعيد في إعطاء العالمة ، فأعطى نفسه ، حبث لا يطل الوقف الأن ذكك لا يكون إعطاء الأن اللفظة لا تساوله. وهما يكون إعطاء الأن اللفظة يتناوله، فنعن الواقف بتعييد ، وهما كأن الواقف وقف على نفسه ، فيعل صرورة.

ونو قبال فبلان: جعلتها للأغنياء، يطل الوقف؛ لأن نعيبته كتعبير الدائف، فكأن الرائف وقف على الأغنياء، وكدلك لو قال: جعتها للواقف سبة، ثم بعد ذلك للفغراء، يظل الوقف، كما لو وقف على نفسه، ثم بعد ذلك على الفقراء، فإنه لا يسبح الوقف، وإلى لا يضح؛ لأن في المنة يكون وقفًا، وبعد المنة بكون تعليقًا بالحظر وأنه لا يحور.

نوع منه:

1944 - إذا قال: أرضى صنافة موقوعة على بنى قالاد على أنالى أفصل من شنت منهم، كان ظلك جائرًا، ويكون به أن يعنس من شاء، وقو رد الشيئة، فقال: لا أشاء، أو ماك، كان الغلة بن من قلال عالموية؛ الأنمطل النفيد بالشيئة، ولو خرم بعضهم، ليس له ذلك ، لأنه جمل لنسب المفيئة في تعصيل البعض على البعض، لا في الحرمان.

وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لقبلان أن يقصو من أنه منهم، كان لقبلان أن يغصل من شاء منهم، ولو كان بو فلان ثلاثة خوق، قفال لأحدهم. فقيلك ينصف النلة، فقه انها الغلة، والنلك للأخرين الآمه جمل له نصف العلم خاصة، وقم يتصرف في التصف الآخر بنيء، ويعلى ينهم بالسوية بأصل الوقف، فكان له من ذلك ثلثه، وله النصف خاصة، فجملة ذلك النظار، والتلك قلاحري إلاً

1594 - والرفال الرضي صدقة موقوقة على أن لي أن الحص العلة والثلث من شنت منهم، فهو كما قال، وقد أن سقص من شاء منهم، ولو فقع الكل إلى واحد منهم جال والو دفع الكل إلى الكل، القياس أنه لا يجوز، عملا بكلمة من، وفي الاستحسان يجوز، وقد مراً جنس هذا.

1994 - ولو قال: لا أخيس واحدًا منهم هذه المنة، حاز، وكان بينهم بالسوية بأصل الوقعاء، ولو قال: لا أشاه أن أختس واحدًا منهم في حياتي. صار بينهم بالسوية، ولو كان

١٩٤ ما بي المبتر في سافط من الأصر وأبت دعي طاوم وف

خص واحداً منهم، ثم من الوافقات كان له ثلث السنة ، ثم بعد ذلك بينهم بالسوية .

١٩٩٨ - وقو قال " على أن لي أحرم من شئت متهم، فهو تساطان، ونه أن يحرم من شاء منهم ، ولوجوم الكل لايعمل تحريم، فياساً قصية لكلمة من ، وفي الاستحسان يعمل المراء وفيل هو فياس قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى ، كما ذكرنا في مسألة الجامع، وإذا عمل تحريم الكن سبحساناً، كانت الغلة للفشراء؛ لأنا فوله، صدقة موقوفة، يقتضى أن تكون للفقراء، ولو قال - جرمتهم سنة ، تكون تلك السة للفقراء، تم يعاها تكون لهم.

١٩٨٨ - ولو قال: حرمت فلاكً (أو فلاكًا) قالمان إليه، وإدا مات لا يكون السان إلى الورثة، قال هلان: ولا لشبه هذه الوصية، يربد إذ أوضى بنك ماله لقلان، أو قلان، ومات الرصير، كان البيان نبورثة.

۱۹۹۸ قال تفقیه أو جمغور حمه الله تعالى: مسالة التوصیة على الخلاف ورئ عبر أبي حبقة وضر الله تعالى عبه أن الوصیة باعثقة الأن الدصی له مجهول، وهي أبی يوسف وجه الله تعالى أن الوصية آبه الا لأنه ليس آخدهمه بأولي من الآخر، ويهذا اطريق ظلمان بن من أعنى أحد عبديه، يمات قبل البيان، ضاع العنق فيهما، و صد محمد وحمد عالى الوصية صحيحة و قبيان للورق، وفرق محمد بين الوصية وبين لوقف، والفرى أن الوقف يزول عن ملك الواقف بنصل الإيقاف، فحين مات لم يكي الوقف على ملكه ليخلف وارته عي طلك، ثم يتبت له السان بنا، عليه .

1984 - وقا قال: أرضى هذه صدقة موقوفة للانهائية على ويه وعمرو ما عائدا، ومن بمدهما على ويه وعمرو ما عائدا، ومن بمدهما على الساكين، عمى أن يبدأ بزيد، فيبعطى من علته في كل سنة ألف دوهم، وبعطى عمره فوته لسة، فهو جائز على ما قال، فإن قضى بما دلك من الغنة على، كان بيهما، وإن لم كن عائد منة إلا أنف دوهم، معطى ذلك ولاأ، وكذلك إذا كان أقل من ألب، وذلك كنها نزيد، فإن مات زيد، فهجامت عاة سنة به طي ندو و قوته لسنة، فإن كانت الغلة الإلك دوهم، وقوت عمر وكسة ألف دوهم، دم إليه ألف دوهم، ويكه ناله غام سبع الملة، وذلك حمسمائة، ويكون ألف دوهم وخمسمائة للمساكين، قإدا لم يمت زيد ومات عمر و، كان بسمى به، وغام بصف الغنة، ويكون الدي للساكين.

۱۰۹۸۵ - يلو قال: أرضى هذه صدفة أموفوها) على ريد وعسوو وحالمه يبدأ بزيده وكون فاة عده الصدفة له أذاً ما هائل، تم لعسود، ثم لخاند، فيكون به ضة عده الصدفة أبالًا ما عاش، يفط ذلك على ما ذكر من تقليم بعضهم، فإذا القوضوا، كانب الذلة للفقراء -واقه مسجاعه تعالى أعلم-.

الفصل الخاسس في الإقرار بالوقف

۱۹۸۸ - رحل في يده أرض ، أثر في صحته أنها صدقة موقوقة ، و [لم يرام] الادلات جاز إقراره ، وهو وقف بقرار] الادلات بجاز إقراره ، وهو وقف بجب أن يعلم بأن هوله الهن الأرض في رشد هندا الأرض وقف إقرار بالرقف وقف بالرقف وقف بالرقف وقف بالرقف وقف بالرقف وقف المرافظ الرقف وقف الرقف هذه دعوى المرافظ الرقف وهذا لان قوله : أرضى هذه دعوى الأرض نقسه وقف من تصرف الملاك ، وأنهد عند تصرف الملك ، وإدا ثبت الملك له كان فوله المرافظ صدفه موقوقه ، المثالة وقف ولا تشغك هذه الأرض صدفه موقوقه ، ألا ترى أنهم قال تعدل هذه حراء كان التدام إعشاق ، وأنو قال : هذا العدل حراء كان الادام إعشاق ، وأنو قال : هذا العدل حراء كان المرافق المرافق ، كذا المنافق ، كذا المرافق ، كذا المرافق المرافق ، كذا المرافق ، كان المرافق ، كذا المرافق ، كذا

قال هلال البصرى في وقفه الولا أحمل الفراهو الواقف لها ولا فيوه وحكفا ذكر الخصاف في وقفه الأن قوله: هذه الأرض صدقة مو فوفة ينمرغي لأصل الوقف، أما الانصاف في وقفه الأن قوله: هذه الأرض صدقة مو فوفة ينمرغي لأصل الوقف، فره، وحكمت الانصراف لانه لا احتمال عبد، وقد تحكم بكونه واقفا أو لا يكون عبر، واقفا أالأخكان الاحتمال على واقد تحكم بكونه واقفا أو لا يكون عبر، واقفا أللا خلال الاحتمال هذا القرارة في المحلم الأرضى كانت لهذا القرارة في فيهد كان تها المعلم وهو كراجل في يديه عبد، أقر أنه حيا، وشهد الشهود أن العبد كان تها حي أفر بهذا الإفرارة ولم الوردة ولم الدفر الولاء لذي الولاء أنه وله يشهدوا شاك حملنا العبد حرا باقراره والم بحكم له في الولاء بشرة.

۱۰۹۸۷ - وذكر الأنصاري في وقيده . إذا قال : هذه الأرض التي في يدي صدقة موقوقة ، يجمل كأنه هو اللّي وتقها ، ألا يوى أنه لو قال لمبدعي يده . إنه حر ، كان ولاه: للمقر ، وجنبته على عاقلته .

١٠٩٨٨ . قال الشيخ الإمام أبر العياس رحمه الله تعالى : فعلي قياس هذا: إذ شهد

⁽¹⁾ كفاحي خدم وقال في الأصل. وتوبره على ناك. ا

¹⁸⁹ عامين المعقومين مباقط من الأصل وأنيته من فؤ وجوب.

. الشهود أنَّ الأرض التي في بديه هي وقف على الفقراء، ولم يذكروا من وففها، ينبعي أنَّها وقف من الذي هي في بديه، وأنه هو الواقف .

قال بعض مشايخا: قول هلال: إلا آن بشهد الشهود أن هذه الأرض كانت لهذا القر حين أقر، فيجعل المقرهو الواقف مشكل، وهذا لأن الشهادة لا تقبل إلا بعد خصوصة صحيحة، وعلى من بصح الخصومة هنا حتى يشهد الشهود أنها كانت في ملكه يوم الإقرار؟ والجواب: يحتمل أن الخصومة وقعت بعد وقاته، بأن كانت قرابته فقراء، فيقيمون البيئة حتى بشت أنه هو الواقف، فيكون صرف المغلة إليهم أولى، أو يحتمل أن في حال حياته بنقب عليها غيره، ويزعم أنه هو الواقف، فيحتاج المقر أن بقيم البيئة أنه هو الواقف حتى يترهها هن يده.

والولاية له استحمالًا حتى بقسم الفلة بين العقواء ، ولكن فيس له أن يوصى إلى خبره » وهذا لأن يد المفوعلى الأرض حجة ظاهرة إن كان هو الواقف كان بده محققة ، وإن كان الواقف غيره ، فكذلك ، لأنا نجعل كأن ذلك الغير ولاه أمرها ، فإن أمور المسلمين محمولة على الصلاح والسداد ، وإذا كانت بله محقة صحيت الظاهر ، لا يجود إبطالها علم إلا بحجة .

وجهين: إما أن يكون الإضافة إلى غيره بحرف من أو بحرف عن، وإما أن يضيفه إلى والده وجهين: إما أن يكون الإضافة إلى غيره بحرف من أو بحرف عن، وإما أن يضيفه إلى والده أو إلى رجل أجني، وإما أن يضيفه إلى والده بعينه، فأما إذا إلى رجل أجني، وإما أن يسمى ذلك الرجل بعينه، أو لم يسبه بعينه، فأما إذا إلى رجل أجني، وإما أن يسمى ذلك الرجل بعينه، أو لم يسبه من والذي، كان حقاة إلى والذه، فإن أضافه إلى يحرفين، بأن قال. هذه الأرض صدفة موقوفة من والذي، كان حقية في القرب غالباء يقال: أدن منى، فقد قرب الأرض الموقوفة إلى الله تعالى، وتقريب عين من الأصبان إلى إنسان يكون بينا الله حقيقة ولا أنه هو القرب الكامل، فهو معنى قوقنا: أقر بالخلك الأبه، وأقر بالوقف عليه فينظر إن كان على الألب دين، أو أوصى بوصية، وليس له مال آخر، فإنه يباع من الأرض قدر المدين والوصية، وأن الوارث في سن المغرى أد الموصى له غيم معتبر، ثم في الباقي ينظر حل قلست وارث مواه، أو لم يكن؟ فإن الم يكن الماني من الأرض وقفًا على الفقراء؛ لأنه أقر على نفسه بحق الفقواء نظراً والان المثلك له في الكائم ، ثم ينظر إن لم يدع الفقراء؛ الأنه أقر على نفسه بحق الفقواء على أمره من بشاء، وإن ادعى الولاية قبل قوله استحسائا، حسلا الأخره على الصلاح، وأما يولى أمره من بشاء، وإن ادعى الولاية قبل قوله استحسائا، حسلا الأخره على المسلاح، وأما كان المعد وإن ادعى الولاية قبل قوله استحسائا، حسلا الأخره على المسلاح، وأما كان المعد وإن ادع، فإن أقو الأخر بجميع ما أفره هذه الوارث، كان المواب كما قلنا،

⁽١) كذا في الأصل، وفي ظ أ: وكان الباني بدون عرف أبان .

وإن أتكر الوقف، كان بصيب المبكر مبكًّا له ، يتصرف فيه ما شاء . ونصيب القر وفعًا

١٩٩٠ - وأما وإذا قال عنه الأرض صداقة موقوقة عن والذي، وإنه لا يكون هذا إقرارًا بالملك في الأرض أوالده، [ولا بأنه] هو الواقف، لأن كلمة عن استعمل فلسعيت، ويكون معنا وقف هذه الأرض أيسبب والدي، وثوابه لوالدي، كتما يقال: قبلان تعيدق عن والده كفاء وقعلان أعين عن والده بكفاء وإها لم يكن هذا إقرار بالملك أوالده لا يقبل في منازعة وارث أحر إن كان ذلك، ولكن يصبح إقراره أن الأرض وقف على الفقراء؛ لأنه أقراعا في يده أنه حق العقواء، ولا يجعل الواقف هو ولا غيره على ما هو، وكانت الولاية له استحسالًا له ذكرنا فل هذا.

1999 - فأما إنه أصاف لوقف إلى رجل أجنى، فإن ذكر رجلا معروفا سها، مينه، وكان حاصراً، يرجع إليه في الأحياء، وكان حاصراً، يرجع إليه في المتعديق والنكاريب، لأنه أقر بالملك ما وشهد عليه بالوقف، فإن صدقه في حميع ذلك بشت جميع ذلك بتصادفهما [وإن صدقه في الملك، وكدبه في الوقف، بنيت الملك بتصادفهما [المعديق ولم نتبت الملك بتصادفهما [المعديق ولم نتبت الملك بتصادفهما [المعديق ولم نتبت الملك بتصادفهما ألى والتعديق والتكافيب على ما دكرانا، فإن صدقه البعض في جميع ذلك، وكذبه البعض في الوقفية، فصيب المصديق وقف، وحميم المحاجد ملك له، يتصرف فيها عاشاه، وأما المولاية فقي حال تصديق الوقفية، وكذبه البعض، في الموقفة، وكذبه البعض، في الموقفة، وكذبه البعض، فلا ولاية له المنحس، فا خاذ في هذه الصورة، وكذلك إن صدقوه في الوقف، وكذبه المعلم، في الموقفة، وكذبه المحمل، في الموقفة، وكذبه المحمل، في الموقفة، وكذبه المحمل، في الموقفة، ولا يدعل أنبت له الولاية له، فهذا قال:

1997 - وإن كانت الإصافه محرف عن، فهذا ليس بإفرار باماك لفلان على نحو ما مها، وأما إذا كانت الإضافة إلى أجني لم يسمه، بأن فال: هذه الأرض صدقة موقوفة من فلان أر عن فلان، صار وقفًا؛ لأنه أفر بما في يده للفقراء، فيصبح، كسالو لم يضفه إلى أحد، فإن سمى بعا، ذلك رجلا، لم يصدقه إذا كان مفصولاً، وكانت الإصافة بحرف أمن ، لأنه لو صدفها الله ي إلى إيطال حق الدند إلا معد تبوته و الأن ذلك الرحل يذكر الوقف و ويعتبر إلكاره -كأنه المقر باليوقف ما أفر له بالملت في هذه الصورة ، والولاية له بعد الإقرار الثاني يريد إذا كانت الإصابة يحرف مزاد لأن الإقرار الثاني ما لم يعتبر جعل كالمسكود ، والا بعشر بعام كان قبله

١٩٩٢ - ولو أقياً بالوقيب. ويمكن من ذكر الموقوف عليه، تم دقر بعد ذلك [أن] الموقوف عليه فلان وقلان، فالقياس أن لا يقبل قول الشنى، لأن بالكلام الأول صارت العلة [حقاً] للنقراء بلا يصدق في صوفها إلى عهرهم، وعي الاستحسات: يقبل الآن العادة جرت بدكر الأوقاف دون الدان عاجله إلا عند الاستفسار عن الوقوف عليه

1998 - ولو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سماها، تجايل بعا عالك و - بها أخراء لا يغير قوله النامي قباساً واستحساله، ويكون على ما بين أدالاً الان عي الرحم الأول الحاجة إلى البيان نابثة، عيقبل قوله عن البيان، وفي الوجه الناني لا حاجة إلى البيال، فحلا يقبل، وهذا اصلح كبر عن كتاب الإقرار أن البيان إذا يعتبر عند مساس أحدة إليه.

1999 - أرض في يدي رجل، قبال صنحب لبدا هده الأرض ولايتها "الفاضي فلان، وهي صدة فدوقوه في المراصح إفراره الأنه لل فنال. ولايتها للقاصي فلان، فقد أفر بالبد، ويحل التصرف لدلك الفاصي، ثم ادعى الانتقال إليه، فلا يتبت دلك إلا يصحفه ولكن إن كان الوقف العلى تطوم القاصي في فلك إمالًا، هياز صح أمره، وإلا حوز إفراره والزمه فسمة الغلة على تحومها أقر، قال هلال، استحسان ذلك حال لا يؤدي إلى إيطال الوقب العلق .

1993 - ولو قبال: هذه الأرس ولاها القباصي والديء مم موقى والديء وأوضى إلى، وهي صدفة موموقه على كنه وكذاء لا يقم قوله.

وكذلك لوصال: هذه الأرض كتابت من بدى والذيء أو فتال: كتابت في بدفيالات مأرضي بها إلى، فهي صدفة موفوفة ، لا يقبل عواله ، وكفلك لو فاك كنت من يذي ولات وقد أوضى إلى، وكتاب في بدفلان أخر قسل فليت، وقد أوضى (ديا) ملاد إلى قبلاد الدى أرصى (ديا) المادية في يده ، و أوضى إلى الذي أوضى هذا إلى الانه أقر بالبدلة ، بم شهد برزال ليد

. ۱۹۹۷ - ۱۲ قال الحصاف في وقفه: لو أنار جلا قال: أرضي هذه صدقة موقوقة على ----

٢١١ كالماني الأصل. وهي ظ . لأعلو منتق

٢٠١ هكنا في نسبح لتي كنها في أنديا ، وكان في الاصل والإنها مكان والرحا

ريدين عسدانه وولده، وولد والده وسلم و مسئسه أبدًا ما نناملوا، ومن بعادهم على الله على ولدى وولد ولدى، وعلى على على دارية وعلى ولدى وولد ولدى، وعلى عدر الله يصدق طلى ولدى وولد ولدى، وعلى عدر الله يصدق على نفسه ولا يصدف على نفسه على إمد وعلى من كنان مو حودا من ولده وولد ولده، وسمعه في نسا أصاب زيدًا منها دخل عمرو معه في ذلك، فيكون حصة ريدين زيد وعمرو أبدًا ما كنان زيدي لأحداء، فإما مات ريد ويكن لمووجز في هذه المدة

وكفَّلك لو كان لو العند وقعها على زيد ومن معدة على السناكين، فأهر تزيد لعمر و على محواما جند كان لعمرو أن يشارك إبدأ في علة الواقد ما دام زيد في الأحيام، فإذ مات كانت الماة تناها للمساكن

وكدنك تو أن زيدًا أفر أن الرائف وفق هذه الأرض كلها على عمرو وحده، يهو على ما أثره فإذا منت كانت الفقة كلها كليسا كين.

وقيه أيضاً. رحل في يليه أوضو ، أو دار ، اده اها رجل عند الفاضي أنها لمه والذي في يديه بقول: هذه الأرض وفق وفقها رجل حامن المسلمين على الساعين، ودفعها إلى ، فإن القاضي يجعل الأرض وفقاً على ما أقراب ولكن (الابتدام) الماصومة عن صاحب البديدلك حتى إن المدعى لو قال تلقاضي . حققه ، اهده الأرض لي ، فإن الفاضي ينطقه . فإن تكل عن البدين أو أمره بها تهدا الرحل ، خالفاضي نفسته قيسة الأرض ، والابيطل ما قصى به من الوقت .

المستعير على فتلات وه الاي وه ال أولادم ونسالهم أنذًا سائدا وقف وقفها رجل حر من المستعير على فتلات وه الاي وه ال أولادمم ونسالهم أنذًا سائدا سلوا، ومن يعدهم على المستعير على فتلات وقال على المارية وقال على من المارية وقال على المارية وقال على من المارية أن فلاء المارية المارية

أَقْرُوا بالنار للمقاعي، فنكلوا عن اليمين، كان إقرارهم جائزًا على أنفسهم دون أولادهم. وأولاد أولادهم والساكين، وكذلك لا يجوز إقرارهم على الرقبة.

۱۹۹۹ - احتی آفتاوی الفضلی"؛ مثل همن آفر بوفف صحیح ، وأنه أخرجه من بلاه ، ووفرته بعلم أنه لم يكن أخرجه من بلده ، قال : إفراره على نفسه جائز ، والوقف صحيح .

ورجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من السلمين في أبواب الير وعلى المساكين، ودفعها إليه، ووالاء القيام بها، ثم جاء رجل، وقدم صاحب اليد إلى القاضي، وقال: أنا وقفت هذا الوقف على هذه الوجوه، والسبيل، ودفعة إلى هذا، ووليته القيام بأمرها، وأراد أن يقبضها من بدالذي في بديه، بنظر إن كان الذي في يديه صدقه أنه مو الذي وقفها، فله أن يقبضها من بدالذي في بديه نظر إن كان الذي خام الذي أنا مالك هذه الذي وما وقفتها، وإقا دفعتها إليه ودبعة، وصاحب البدأ " يقول: إنها كانت له، إلا أنه وقفها على هذه الدجوء الذي ذكرتها، فإن القاضي لا يقبل قول صاحب البد؛ إن هذه الذار وهذه الأرض لهذه المدعى والأنه فرقيل قوله صاحب البد؛ إن هذه الذار

١٩١٩ - ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في راقعاته : أن من مات ، رترك ابنين، وفي يد أحد مما فيبعة يدهي أنه وقف هليه من أيبه ، والابن الآخر يقول: هي وقف علمنا ، كان القول قوله ، وهي وقف عليهما ، هو المختار ؟ لأنهما تصادفا على أنها كانت في يد أيبها ، فلا ينفره أحدهما باستحقاقها إلا بحجة -رافة أعلم-.

⁽١) وفي ظ: ما حيالها و مكان صاحب اليد.

الفصل السادس في الولاية في الوقف

١١٠٠١ - ذكر فلال رحمه الله معالي. إذا وقف الرجا أرصم، وليويشنرط الولاية القسه إرالا لغيره، أنَّ الوقف جائر ، والرالاية للواقف، وحكمًا ذكر الحصاف في وقفه، قال ملال» وعند قال قوم: إن لواقعه لو شرط الولاية تنصيمة"" كانت الولاية له، وإنا تم بشترط، [فلا ولايه] له ، قال مشايخا وحمهم الله تعالى. الأنسه أن يكوي هذا قبال محمد ؛ لأنامن أصله أن التسليم إلى القيم شرط صحة الوقف، فإذا سلم لا ينفي له ولاية، وجه هذا القول: إن ولايت كانت بحكم الملك، وبالوائف أزال مفكه فيرول ولاب، رج، ما ذكر هلال: أن الوائف أقرب النام إلى هذا الوقف، فيكون أولى بولايته: ألا ترى أن المعنق أولى الناس بالمعنق؛ لأحافر ساليه.

١١٠٠٢- في افتاري أبي الليث رحمه لله بعالي: إذ وقف أرضُه وسيسها إلى الله إن الم أراد أن بأخذ منه ، فإن كان شرط في الوقف أن له العرا، والإخراج من بد المتولى -فله دلك. وإن لويكن شرط [ذلك] فيعلى قول أبي بوسف رحمه أنه تعالى له دلك، وعلى قول محمد لين له ذلك إماداً عني ما قلب.

١١٠٠٣ - وردًا كان أو نف على الففراء، وشرط أو اثف الولاية للفسم، وكان هو متهما غير مأمون على الوقف، فللقاض أن ينزعها من يدود لأن القاضي بعيب ناظراً لأكل من عجز. عن النظر التقيمة بنفسه ، وبالوائف والله ملكه . ومنت الحق فيه للفقواء ، فوذا كان مقيما كان بلقاض إآن وخرجه نظراً للففرات كما له أن يخرج الموصى نظراً للصعفاء

وكذلك لوترك لعيمارة وفي بدمس غلته ما يكنه أنا يحمره، فالفاضي يحيره على العمارة، قال معلى، وإلا أخرجه من يده

٤٠٠٤ - ولو شيوط الواقف والإشبية للفيسة ، وأنَّ لبدر بالسلطان، وإلا لله ياضي أنَّ يخرجها من مدور ويوثيها غيره ومهذا الشرط باطل والأنه مخالف خكيم لشرع؛ لأن الشرع أطلل للفاضي خواج من كالأمتهما ومعا للفيور عن الفقراء.

١٩٠٠ه ولو جمل الواقف ولاية الوقف لرجل كانت لولاية له، كما شرط الواقف،

⁽١٠) ما بن العقودين ساقط من الأصل وأثبتاه من ظاوم وف

ولمو أواد الوافق إخراجه كان له ذلك. ولو شوط الواهف أن قيس ته يخواح الفيم، فهذا الشوط باطل د لأنه مخالف لحكم لشرع؛ لأن لقوامة وكالمة، والوكالة ليست الازمة

ولو جمل إنهه الولاية في حال حياته وبعد وقاته. كنان جائزًا، وكان وكسلا في حالة الحياة، وصيا بعد الوت.

1900 - ولو قال: وليتك هذا الوقف، فإغاله الولاية حال حياته لا بعد وقاته، ولو قال: وكنتك بصدائتي هذا هي حياس، وبعد وقاس، فهو جائز، وهو وكيله في حيانه ووصيه معدوناته

١٩٠٧ - ولو لم بشترط الواقف الولاية لأحد حتى حضره الوت، فقال ازيد: أت وضيى، ولم يرد على هذا، قهو وضيه في ماله وولده، وفيم، كالأفي يده من الوقف فالأنه أطلق الوصايا، ولم يخص.

1994 ولو أوصى [باليه في الوقف] قال محمد؛ هو وصى في الوقف خاصة على غوقنا وفول أبي يوسف، وعلى قول الأسباء خوقنا وفول أبي حبيفة رضى فله بحالى عنه: هو وصى في الأسباء كله، مكاذا ذكر هلال، والمشهور أنا على قول أبي حبيفة وأبي يوسف رحمهم أفة نعالى هو وصى في الأشباء كله، وعلى قول محمدهو وسى فيسا خص له، وما ذكر هلال قداك جواب النوادر، وهو مذكور في "مختصر الكرحى، وأما في ظاهر الرواية فقول أبي يوسف كفول أبي جيفة رحمه إنه تعالى.

1999 وجه قول محمد: إن الوصى يتصرف بحكم الطويفي فإما يتصرف بغلام م موضر إليه، ولأبي حنيفة وأي يوسف رحمهما الله بعالى: أن نصرف الوصى ليس يحكم التحريض (الآلال في أنه له أوصى إليه، ولم يبين مقصوبه صح، وقو كناد تصرفه بحكم التفريض (الله ط بان مقصوده كنا في اللوكيل، ولكن طوصى به خلافه، وإفامة الوصى مقام نوصى، والخلف يعمل على العموم ق إخد قا كان حلقاً عن الأب قاتماً معام عمل عمله عمل المعوم،

۱۹۰۱ - وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوقف، وأرصى إلى أخر أي والده، أو أوصى إلى رجل في وقف نفسه، و أوصى إلى "حر في وقف أحر نعيته، كاما وصبح فسهما جهيدًا، وسيأتي جسل هذه المسائل في كتاب الوصايا،

١٩٠٧٠- ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته، ويعمد وقاته، فلم

⁽١) هكفًا في النسخ التي عسما جميعًا .

حضر الموت أوصى إلى وجل ، ذكر هلاك عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصى بشاوك القيم في أمر الوقف ، كأنه جعل ولاية الوقف إليهما ، فالأصل عند محمد وحمه الله تعالى ، وهو في أمر الوقف ، كأنه جعل ولاية الوقف إليهما ، فالأصل عند محمد وحمه الله تعالى ، وهو فول هلال ، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وهو مقدر فيما وراه ، وعند أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى "" الرصاية لا تقبل التخصيص ، فالعام والحاص (فيه) سواء .

١٩٠١٧ - ولو جعل ولاية الوقف بعد وقاته إلى رجلين، فقبل أحدهما ذلك، ولم يغبل الأخر، وبنبغى للقاضى أن يجعل مع الذي قبل رجلا يقوم مقام الذي لم يقبل، فإن كان الذي قبل موضعاً لذلك عند القاضى، وفوض " ذلك الفاضى إليه، فهو جائز.

ولو قال الراقف: ولاية هذا الوقف إلى الأقضل فالأفضل من رئدي، وأي الأفضل القبول، فالقباس أن يقيم القاصى غير الأقضل مقام الأقضل ما دام الأفضل حيّا، فإذا مات الأفضل مرف الولاية لن يليه في الفضل؛ وفي الاستحمان: الولاية لن يليه في الفضل؛ لأن إما الاقضل منه عمار في ولده من هو أقضل منه في الولاية إليه العنبارًا لشرط الواقف. والأفضل هو الأورع والأصلح والأهدى في أمرور في الوقف، وإذا استوى الاثنان في المسلاح، فالأعلم يأمر الوقف أولى، وفو كان أحدهما أكثر ورها وصلاحًا، والآخر عمال يؤمن خيانه.

۱۱۰۱۳ ولو جعل الولاية إلى عبدالله حتى بقدم زيد، فهو كما قال، فإذا قدم زيد، فكلاهما والبان عنداً بي حتيقة رحمه الله تعالى؛ لأنه لم يحجر على عبدالله بعد فدوم زيد، وعلى قول هلاك تحولت المولاية إلى زيد، ولا يبقى عبدالله والياً.

1998 - وإذا جعل الولاية لرجل، ومات ذلك الرجل حال حباة الونقف، فالأمر في نصب، الفيم إلى الواقف، فيالور ألى نصب، الفيم إلى الواقف، يقيم من أحب؛ لأن العين في الصدقة الموقوفة، وإن زال عن ملكه حقيقة، فهو ياقي على ملكه حكماً، ألا ترى أنه جعل متصدقًا شرعًا بكل ما يحدث من الفلة كأنها حدثت على ملكه، وتصدق به، ولهذا سمى النسرع الصدقة الوقوفة جارية إلى يوم القيامة، وإنحا تكون جارية على ملكه وجعل هو متصدقًا بها صدقة جديدة، قدل أنها مبقاة على ملكه حقيقة، وهناك النديير في التصرف وفي

⁽¹⁾وس ف : من أبي حبقة.

⁽۲) وني ف و م ا روضه مكان ونوشي.

نصب المستصرف إليه والأراني القرصي والكراجها والانكلام كو المسألة في وقف الأصل والي. المسير الكبيرا والقال محمد واحمد الكافعاني القائمي أولي يعمب فيم الحد

1990 - وإن بيات الفيد بعد مرسات الرافقية ، فإن كان مذه قد أرضي إلى عبره ، قرضية بترانية ، وإن كان لم يوسل إلى عبره ، فرالاية هيت البيم مقاصي ، والا يحفل القيم من الإجاب ما دم يوجد من ولد الراقية ، وأهل بنه من يصح المائد [الأنه أشفق على الرافقة من الأحمى ، وإن أم يدج عدم والد الرافقة ، وأهل بياناته من يصلح الدلك] أا جنفل القيم من الأحماس البراء حفل القيم من الأحمال على عبد الله تعالى في شرح كتاب الوقف . صوفة إليه ، كما ذكر شمس الأية الشراعيني احمد الله تعالى في شرح كتاب الوقف .

وبعض مشايحيا ذكرو في شروحهم آبالا بصرف النعرلا بدا كان موانف سرط ذلك ص وقف.

. ۱۹۹۱ - الشولي إداء إذا يقوعن إلى هيره عند الموت بالتوصية، يحوره لأنه تنزلة توصي عند التوسيد وللوصي أدبوعي إلى جراء.

ا وإدراً الدائن يُشام عبره مشاه خدم في حباته وطاحته الاسعوز ، بلا دائان التعريض إليه على طبيل العموم -ولنه سبحانه و تعلي أعمو- .

[.]

الفصل السابع في تصرف القيم في الأوفاف

وهو أمواع:

نوع منه برجع إلى عمارة الوقف:

19 - ١٩٠ وجل وقت أرضا له على الساكين وها تحججاً ، ولم يطارتها ، فإن تمهارتها في هذه حدد الأرضى، فبدأ القيرة الا من الحلة معمارتها ، وما يصلحها ، وما تصل من دلك بقسم على الفقر الا وهذا لأن العبدرة وإن لم نكز مشروطة في الوقف صلاً ، فهي مشروطة افتصاء : لأن مفصود الواقف إقرار الفلة مؤدنا على الساكر ، وهذا المقصود إلفا بعصل بإصلاحها وعمارتها ، فهو معنى قولد : إن المسرء مشروطة القصاء ، والقائب الفصاء الذي طريق المروورة ، والذي ورة تنفيع شرط العمارة من فلة هذه الأرض ، فلهما كالت المعموم عاد هذه الأرض ، فلهما كالت

فإن كان في أرض الوقف محلف فحاف اللهم هلاقها، كان له أن يسترى من علمه مصلا فيغرسه و لأن النخل يضده على الهداد الزمان، فيهالك ونقطع أهرها، فكان إغادها المغرس مكانها منى تبقى حلمًا عن صف وهو نظير الدار المؤقرفة برم ما استرم منه بإد تحال فشته ولمن وبعدوها، حتى لا يحرب، فإن كانت قطعة من هذه الأرض مسخفه الاست ضيئًا، فيحتاج إلى تستج وجهها، وإصلاحها حتى تتبت، كان للقيم أن يبدأ من غلة حملة الأرض عونة إصلاح تقك للقطعة الأنه إذا صفحت كثرت الغلة، فكان أمع لقفراء.

1914 - وإذا أراد القبيم أن يس فيها قرية أيكتر أهلها، وحماطها، ويحرر فيها الذله عاضه ويحرر فيها الذله عاضه إلى دلك، كان له أن يعمر ذلك؛ لأن هذا من جملة مصالح الوقف، وكان هذا كاخات الموقوف على الفشياء إذا، فتسع فيه إلى خادم يكسيم الخان، ويعنج الباب، ويسلم، فيست. الملولي آيالي رجل بعص البيوت بطريق الأجرة به أيقوم بذلك، فهو حالا، وطريقه بدخلا، كان مها

1999 - وإن أراه أن يبنى ويه اليوانا يظلها بالإجابات فلهذه المسألة في الحناصل على وجهول إن كانت أرض الوقف مناصلة بسوط اللصراء يوضف في استة جار بيوشها، وتكون علة دائل فوق غمة الأرض والمحل، كان له دلتات. فود كان أرض الوقف بعيدناً عن المصراء ولا يرعف في استنجار موقها بأحرة تربد ويفحنها على منفعة الرزاعة، فلمن له ذلك، والوجه في

ولك أن الرفق با نبيل جهة الاستغلال نصاً ، لكن عب الاستعلال بالزراعة بحكم الطامر ، وإن اللقصود من الأرض البيسة، فأعر الاستغلال بالرواعة ، فيجب العمل بيذًا الظاهر ما لم يوجد جنها أحيري هي أنفع في حق الفيفير ١٠٨ لأنا تعلم فيفعل أن عيرميل الواقف من الوقف إنفاج الفقراف ففي لوجه الأول وجدنا جهة أخرى هي أمام بي حقر الفقراه من الزراعة . فترك هذا ا الطاهر تحصيلا لغرض الواقف بأبلغ الوجوء وقد روي عن محمد رحمه التانحالي ما مو أبعد ا من هذا فإنه قال . إذا صعف الأرض للوقوعة عن الاستقلال، والقيِّس بحد بثمنها أوصاً أخرى هي أكثر ويعًا؛ كان له في بسِم هذه الأوض ويشتري بتمنيه ما هو أكتر ويعًا

عاما في الوجه الدني لم تجد عهة أخرى هي أنف في حق الفقواء من الإراعة، فحمل بالظاهرية فلم يكني القيمرهي هذه الصدرة مأدونًا بالبناء والاستعلال بالإحارق فلا يكون له ألا يفعة ولك.

١٤٠٢٠ وإذا قال. داري هذه صدقة موقوقة على العمراء على أن سكناها لملانا ما عاشي. فإدامات فلان فسكاها لفلان أخراما عاشي. فإذا مات ملان فعلي العقواء، فهذا وقف صحيح وإداصح الوقف، واحتبح إلى العمارة، فالعمارة إلى من بستحق الغنة، كما في المات الأول، إلا أن في المات الأول المستحق للغلة الفقراء، وهم قوم كتم لا يكن مطالعتهم بالعمارة، ففلنا. بأن القيم بيداً من الغلة بالعمارة، وهها المستحق للغلة شحص معين يمكن مطالبته بالعماوة، وهو الأول ها عانوره وبعده الثاني ما عاش لثاني، فلا يحسن شيء من الغلة لأجل المساوة، بل تصرف كل الغلة إلى الأول، ويطالب بالعسارة، وله أن يعجرها من أي من شاء، وإنه يستحق الممارة بقدر مدينقي [الرقف]على الصفة التي وقفه المالك، ولا بطالب بالزيادة إلا أن يرضي فلان بالزيادة: فحبيته يكون منه عُد بالريادة، وله ذلك.

١٩٠٣٠ - وأن كنانت الخلة مصم وفية إلى العيق الله وكنان في ريادة العنصارة زيادة في الغانف ورأى الغيم أن يربد من [العقة] " تيربد الغانف احتلب المشابح وحسهم الله تعالى فيه م العضيهم قالوا: له دلك، وقالت بمسألة مرت قبل هذا أنا أراضي الوفعة على العقراء إذا كالت. منصبة بسوت المصراء فأراد القيم أناريني فيها بسوتًا، فيستخلها (بأجر) فله دلك، وفيه صرف الغلة إلى زيادة العمارة من غير ضرورة.

وهمهم من قال: ليس له فعله الأن صرف الغله إلى العمارة بنبت غمرورة إيقاء الوقف. ولا ضرورة في الزيادة، قو جب صرف العمة إلى مصرفها، وهو الفقراء، وهذه لأن المستحق

⁽١) هكد من سا و ط ، وكان في أم ا من العمارة.

على القيام العالم ويفدر ما يبقى الأرض التوقوقة أو الدار على الصفة التي وفقها [الذلك] ولا ينتقص والأنه بصغتها صارت غلبها مستحقة العموف إلى الفقراء، فأما الزيادة على ذلك طيست بستحقة خلته، والعلة مستحقة لعقراء، فلا يحوز صرف علة مسحقة إلى حهة غير مسحقه.

والسابل عليه أن الموكى لو أباه أن يشرى بالفلة دارا أعرى، أو أرصاً أخرى ليضمها إلى الأول، فيستفها يلى الأول، فيستفها يلى الأول، فيستفها يلى أرض المقال المؤلف في أرض الوقت، فليس فالك من باب الريادة، إنما فلك بديل جهة الاستفلال إلى جهة حمر من الأولى، فالمستفل واحد، والحهتان فيها مختلفان، فكان قالك بمنزلة أصل العمارة، لا نمركة الزيادة، ولكى الإشكال قائم، فرتم لا ضرورة على صوف الفلة إلى تبديل جهه الاستفلال شما لا ضرورة على صوف الفلة إلى تبديل جهه الاستفلال شما لا ضرورة في الريادة هما

1993 ولأن فإن احتاج الوقف إلى العسارة في مسألت، وقالان الذي شرط له لعنة ما عاش، أما الأول أو الثاني شرط له لعنة ما عاش، أما الأول أو الثاني آبي العسارة، فلا يجرأ "أعلى اله ماره الآن في العسارة إنشاف مالم، ولكن يؤاجر عذا الوقف من غيره بفلاره الدفق من علتها في العسارة، فإذا حصلت العسارة، في العنة كما في بات الفقراء، وهذا الذي ذكرنا أن تواجر العال المعارة، في العنة كما في بات الفقراء، وهذا الذي ذكرنا أن تواجر العال الواقف ما تبرط الإجارة، فإن كان المتروط له علم لغلة جساعة ، على يحصهم بأن يرمه من ماله، وأبي العقر، على العسارة عدر يحصه ، ومن أبي أوجر حصته ، وصرفت علم العمارة إلى العمارة إلى العمارة ويعرب العمارة المتراث في يعاد إلى العمارة إلى العمارة المتراث في يعاد إليه ، ويعتبر الكن يعفى حكم نفسه ،

1993 - قان كان الواقف حين شرط الفلة بدلان ما حال ضد على قالا مردتها وإصلاحها فيه لا مدانها في قالا مردتها المصلحها فيه لا مدانها في قالوقف حالو مع هذا الشرط الان هذا الشرط بقتضيه مطلق المعدد، وإن أورد السألة في أن الله طرحة بالكان أنه قد شرط له السكلي و ضرط عبه المرحة الان يمنزلة الإجازة، والأجرة مجهولة، فيتمي أن يفسد، والجواب أن مع اشتراط المرحة عليه لا تصير مستحفة عليه (بالشرط والمعدم عنزلة، فإذا ضربت الله له لوقوفة، ورحمية الدي شرط له السكان من دالله شم مات فالساء مبرت لورتند، المد ملكه، ووقال لورتند، المرافق المؤفوف عليه بعد ذلك، ويقال لورتند، الموقوف عليه بعد ذلك، ويقال لورتند المؤفوف عليه بعد ذلك،

علمه الأي الإنسان لا يجبر على البيع والشراء

ونصره؛ من قصيه ساحة، ومن عشها، نم فات. وهنگ الحواب كما قساء فكفا في الوقف.

ذإن كان المشروطات السكني، أو حيصان الدارات الوقوقة وحصصها أو أدخل فسها أحقاث، فوصات، ولا يمكن لاع شيء من المك إلا بصرر بالياء، فسيس لفرائة أكد شيء من ذلك صياله ليناد الدار الموقوفة، ولكن يقال للمشروط له السكني معدد: أضمن بورثة الميت فيما البنادولك السكني، فإن أبي أوحرت الدار، وصرفت العلة إلى ورثة الميت شعو فيمة البناد، فإذا توج عليه ذلك أعبدت السكني [الى من] أم السكني

واستهداي الكادر الإيضاع ما ذك تا عسلته القال: ألا نوى أه من عمر داو و حلى يغير إذنه و لا ينظم عمر داو و حلى يغير الضاء و لا ينظم عمر داو و حلى يغير الصاحب الدارا المسعى له فيمة موجه الانتهام الان أن فرق ما بين مسألتين أن في مسألتها من أنه مسكس الدار إذا رحمى أن بأحد و رنة البنت إياحم، لا يصبح وضاعم، وفي تلك المسألة إذا وضي حاسب الدار أن يأخذ المثالى عمد نه السح رضاء، وفي تلا مراء خذم متك والقرق بيهما أن صاحب الدار مالك، فيه الداراء فإدارات الحوق العمر المتكه عبل رصاف وفي ماجوق العرز المتكه عبل رصاف وفي ماجوق المراد المتكه عبل رصاف وفي ماجوق العرز المتكه عبل رصاف وفي ماجوق المرد المتكه عبل رصاف وفي ماجوق المرد المتكان لهم من سكن

1998 - وإن كان ما رم الأول مثل محصيص أو تطيين مطوح أو ما أفسيه، ثم مات الأول، فليس لورشه أن يرجع بشيء من ذلك على الماني، الأنها مستبائلة نها، ألا ترى أن وجلا لو استرى داراً وحصصها. أو طين سطوحها، لم مشحف الدار، الايكون للمشترى أن يرحع على أنيات غيمة جمس أو النفيز، وإلى يكون له لوحوع على البالع بعيمة ما يكمه أذ يها،قد، ويسلمه إليه

1993 و من هذا الحسو ذكر في ماوي أبي البياء رحمه الله تعالى: حانوت موفوف على الفقود، وله قيم، يتي و على في هذا الحانوات بداء ، هير بدن الشمء أبس له أن الرجع بذلك على القيم، المحد ذلك ينظر إن كان أمكته وقع ما يتي من غير أن يصر بالماء القلام، ماله وقعه الوزاد ثم يمكنه وقع ما يتي من غير أن يصر بذلك، انقضم، فليس له وقعه أ" ، ولكي يتربص إلى

⁽١) وفي طا أو برمة حيطاء الدار.

⁽٢) ما بين العقومين ساقط من الأصل والتساممين طار موف

أن يتحلص ماله من تحت اليفاء ، تم بأخدها إن الم يرص هو يتعليك الفيم النباء اللوقف بالقيمة . وإذا اصطلح مع الوصي على أن يجعل النباء الوقف بمثل بجوزاء لكن بطراري ويسته سبيًا . وإلى جيمه مورضًا ، فأيهم كان أقل لا يحاوا طلك .

۱۹۹۹ - قال: النسروط له السكني لا يؤه حرصة كالموصى له بالسكني و لأه ملك الشعة بغير بدل، وأما لشروط له الغفة، والوصى له بالفلة عن له أن يسكن؟ كان أبر بكر بن سعيد يقول. لا يسكن و وهكذا ذكر الخصاف في وفقه الأن عنه صرراً باست، وإنها يطهر عني البت دين، فتصرف هذه العلة إلى قصاء، وبالسكني يبطل دن، وكان أبو بكر الإسكنات رحمه العالم إلى يسكن.

91.17 حال و وديدغط من السد، طاقهم أن يبود و الآن الوودية والت عند بال و وصار منقولاً و وهذا إذا لم يكل إعادته إلى موضعه وأسارا أمكن آعيد إلى موضعه الآنه من قبط الرقف و في التعرف التعر

وإن مجان المشروط أو السكاني ومن الدغراء وإغامبرطان أو غلة مسؤد اليس عليه شيء من العمارة الآن العمارة لا تغير إلا في السين المستقمة ، فمنفعتها لانصل إلى صاحب السنة ، وكذلك إذا شيرط له علة مدين، فلا شيء عليه من العمدارة، وأمه المشروط له العلة في ثلاث سنان يوخذ بالعمارة الأن مفعه العمارة تعود إليه

قال. ويحوز أن يقال في المشروط [قد] عله سبن إذا حدث ضور بن في الوقف، ينزمو الحمارة طباء مقدار ما يقى الدار الموقوع إلى السه الثانية ، بحو تطبئ الحالط الذي خدت عي الخراب قدر ما يمح السفوط في المسة الثانية ، و بحو مبد شفاق السطوح والخيطان قدر ما يمح الخراف في السه الثانية .

۱۹۰۲۸ - و إذا حرب أرض الوقت، و أراد القيم أن يتيم يعضاً منها لهم النباقي نشمر ما باغ ، فيس له ذلك • لأنا لم أطلف ذلك له أدى إلى أن بيطل الوقف كنه ، فإنه كمد حرب شيء منه باغ بعض اليافي ، ومسكر الباني، فيؤدي إلى أن لا ينفي الوقت، وليس بيم بعض الوقت تبييع بعصمه وكبيع بخلة في أوض الوقف فادستطاع الأدانترية أصل في الوقف، والأ يحرر إنصال أحد الأصلين لأمل الأصل الأخر، فأما الذاء والنعل طبع بسب الانصال، فإد مقط مقوطا لا يكل إعادته إليه، صار مقولا، ووالت توقيه على دينه، وأحلنا الوقيه إلى يقله عاد أخ القيم فيه من البناء لم يبدع أيبلام، أو يحاد حية أيتمع، والرح نامل والأعاد الوقيت الاعاد الوقية النفارة

۱۹۰۲۶ مران مقام استنساري السادة أن صوح السحل ، يسامل أن رحوج القاباء عن مداه الوقف الأما صار حائثاً و لا يبيغي للقاصي أن ياغز الخائز ، بال سياد أن يعزف أنه القاصي إذا ساء صمي قدمة ذات البائع ، وإذا شاء صدر المنسري الاداكل واحد منهما متعدى في استهالات ما استهارك ، فيضيعن كل واحد منهما ، فإذا صدي البائع ، ندف بعد ، وإذا صمي المنتهائة في يطا يجده وهذا عرف في كان العصب

ا نوع شه ابرجع إلى العقود:

۱۹۰۳ وبذا وقعد داره على لفقراء، فالنهم بزا فرها د لأب استعلان الوقف، ولاند للوقف منه، وبدأ من غلتها بحدوثها، لما مراد فما فصل بصرف إلى التعزاء، وليس للقرم أن يسكن فيها أحدًا بعير أخراء لأنه وتلاف منافع الوقف بغير عوض، وإدامات القنم عداما جرالا يا طل الإجارة.

۱۹۹۳ و إن كان الرقف مو الدى [آجر نم] الساس، فيه قياس و مسعدان، القياس أن ينطق الإحارة، وبه أحد أبو بكر الإسكاف، لأن القياض عبراة الذاك، ليس الأحد حجوم ومعمد، والمثالث الواحرة، ومات التقصت الإجارة، وفي الاستعمال الانتفض الإحرام الأحد حجوم الحدد في الفقيل الواحرة الأنه بحرد لعبراه، وهذا الآن الإحارة إلى متنفض بحرد الحلال الأن الإحارة إلى متنفض بحرث الحلك الأن المتنفض الإحدارة على منذ عمر الأجرارة وهذا النفل معدد م عهد بهذا الطريق وقدم تسفض الإجرارة بحوث الواحرة إلى الإحدارة بوت المواحد الإحدارة والإحدارة والمراحد التصمي تشقيل والمامة المتناس في الوجرارة والإستحمان في المراجل القياس والاستحمال في الوجرارة والإساس، والاستحمال في الوجرارة والإستحمال في الوجرارة والاستحمال في الوجرارة والاستحمال في الوجرارة والإساسة عدد القياس والاستحمال في الوجرارة والإساسة عدد القياس والاستحمال في الوجرارة القياس والاستحمال في الوجرارة والوسان في الوجرارة القياس والاستحمال في الوجرارة والإستحمال في الوجرارة القياس والاستحمال في الوجرارة والإستحمال في الوجرارة والإستحمال في الوجرارة والإستحمال في الوجرارة والوحرارة والوحرارة والوحرارة والوحرارة والإستحمال في الوجرارة والوحرارة والوحرارة والإستحمال في الوجرارة والوحرارة والوحرارة

⁽۱) أنتهامن اط

مالاستنجار إذا مات؛ لأن الديني بالاستنصار حاله كحال الوكين بشراء العين و لأن المافع لها حكم الاعيان، عيصير المركل كانه بملك من جهة الوكين، فيكون الموكيل حكم المالات، فأما الوكيل الاجارة ذبيس المحكم المالك، لأن النافع إلها شوائد من الراهي المواتل، فكان عمل الوكيل في العقد لاضراء وقد فرع منه.

١٩٠٣٢ - مي "واقعات الناطقي - القاضي إذا احر الله يا للوقوعة، تبا عزل قبل القضاء المدة، لا نبطر الإجارة؛ لأنا بدرلة الوكيل عن القفراء

١٩٧٠٣ وبيه أيضًا: دار موقوقة على فوجه أحرها الوصى منة معلومة وتم من المرها الوصى منة معلومة وتم منت ممير الوقوقة على فوجه أحرها الوقوقة على فوجه الإجراء الأيطل الإجارة الانبطل تهدت الموقدة عليه الأده يمن إذات الرقيقة وقال عدم الموجب من العدة إلى أن عدم المائية المعرف إلى ورثته وها وجب بعد موقة فهو لمن بفي و كذا الرامات بعضهم بعد موت الأول عدداً أو يعرف على عدا القياس و وسيأتي قدم ذلك بعد عدا إلى شاه الله يجالى-

1998 - ولا تحوز الإجارة (الطرباة إلا على الوقف، ولو احتبح إليها، فالتوجه في ذلك أن معقدوا في ذلك عشوداً منفرقة مترادقة، كل عقد على سنة، فيكتب في الصك استأسر فلان من فلان كذا سنن عفناً "كل عقد على سنة، فيكون المقد الأول لازمًا الأنه بأخر، ويكون المعد التافي عبر لاوم والأم مضاف

۱۹۹۴ - وإن أحر النوالي داراً ما قرفة . أو أرضاً موقوفة أكثر من مست. فإن تناه الواقف للموسدة وإن تناه الواقف للموسد إلى والماسمة وكالت إجارتها . أو أرضاً من سنة وكالت إجارتها . أكثر من سنة وكال شروط الواقعة مواعي . وإن كان فد شرط أن الايواج وأكثر من سنة وكال فلا يحوز إجارته أكثر من سنة وكال فلا يحوز وجارته أكثر من سنة وكال فلا إدا كان أفقع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان أفقع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان أفقع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان أقتاع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان أقتاع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان أقتاع للفقياء، فحينتها أجوز وجارته أكثر من سنة إلا إذا كان ألقاع المناقبات المناقبات المناقبات المناقبات أن أنقاع المناقبات المناقبات

ورد له يشترط في الوقت أن لا يواجر أكتر من سنه ، روى عن الفقيم لي جمفر رحمه لله تعالى أنه كان يقول في المعور : لا يواجر أكدر من سنة ، وها؛ لأن له : إذا طالت أدت إيطال

⁽١٦) وهي فيناً. معدموت لأول، ثيرهبو على هذا العياس. - إلياح

⁽۲) آئید دهر اها

^(*) وفي ط . عمودة كان تضا

⁽³⁾ أنيسامن ظ

الوقف عملي الأنه مني تصرف فيه تصرف لللاك على طول الزمان (١٥٠) من لقبه إيفلن أله منصرف في ملكه ، يمثى أنكر للسنأجر فتوقف ، وادعى الملك فهولاء الذين لقوه ينصرف فيه منهود له بالملك .

1977 . وأسافي الأرص هيان كنانت الأرص تورع في كل سنة ميرة، فكذلك، وإن كنانت تزرع من كل سنتين سرة أو في كل سنين مرة، فيبزرع في كل سنة طائفة منه، فينهم أن يشترط في الدة ذلك القدر الذي يتمكن به المستأجر من زراعة الكل على العادة؛ لأنه لو اجرها سنة واحالة هذه، فالمستأجر بورع كل الإرض، فيؤون إلى الخريب الأرض.

وكان المبيخ الإمام الزاهد أبو حدمر المخارى رحمه الله تعالى يجير في الضياع ثلاث سني، الأن مصفحة الوقف هي ذلك؛ الآن المستأجر لا برغب في أقل من ذاك، وكان لا يجيز في غير الضباع أكثر من سنة واحده، وكان الفقيه أبو اللبث رحمه الله تعالى يجيز ذلك في ثلاث سنين هي الصباع والدار وغيرهما.

قال الصدر الشهيد في واقعاته ؛ المحار الايفني في الضياع بالجواز في فلات سنين إلا إذا كانت الصفحة في عدم الجواز، وهي غير الضياع يعنى بعدم الحواز فسا زاد على السبة، إلا إذا كانت الصفحة في الجواز، وهدا أمر يحتلف بالحدلاف الواضع، واختلاف لرمان، وكان المقاضى الإمام أبر على النسقي يقول الا يستى للسولي أن يواحر أكثر من تلاث سين، ولو قمل جارت الإحارة، وصبحت، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى الحيلة التي ذكر داما في الإجارة الطويلة.

11.474 رجل له دار فيهما موضع مقدار ببت، هو وقف لا يصو إلى الموقوف طلبه شهره من فلته، داراد صاحب الدار أد يستأجر مدة طويله، هؤاد كان لهذا الموضع مستلك إلى الطويق الأعظم لا يجوز - لأم لو حيازيه رس الوقت، وإن تم يكن لهذا الموضع مستلك إلى الطويق الاعظم بحوز .

194 - ردا استأخر أرض وقف تلاث سنين بأخرة معلومة هي أخر الثل حتى حازت الإجتره، فرحصت أجربها لا ينفسح الإجاره، وإن ارداد أخر مثلها بعد مضى لربعض استقد على رواية التاريخ الطحاوى الفسح، ويجدد طلى رواية التاريخ الطحاوى الفسح، ويجدد طعفت، وإذا كانت الأرض بحال لا يصكن فسخ اللاجدرة عبها، بأن كان فسها فرح لم يستحصد بعد، فوكى وعت رسعته بجب المسمى يقدره، وردا الزيادة إلى قدم السنة بجب أجرا مثلها، وزيادة الأحر تعتبر إذا اردادت عبد المكل، هذه

الحملة في مزارعة المرح الطحاوي أ.

1999 حافرت أصله وقف، وعمارته لأخور، أبي صاحب الوقف أن يستأجر مأخر مثله ، فهذا على وجهين: إمان كانت العمارة لأخور البي صاحب الوقف أن يستأجر مأخر مثله ، فهذا الوجه كلف صاحب البناء رفع العمارة ، ويؤاجر الأصل من عيره الأن النقصال عن أجر النل من غيرة الأن النقصال عن أجر النل من غير ضرورة لا يجوز ، وأما إن كانت العمارة ؛ ويترك في يلد بذلك الآجر الآن قيه ضرورة في هو ، وفي منذا الوجه لا يكلف رفع العمارة ، ويترك في يلد بذلك الآجر الآن قيه ضرورة في أن ألك .

۱۹۰۶ - في وقف الحصاف, الواقف إذا أجر الوقف إجازة طوينة، إن كان بخاف على وسبتها النلف بسبب هذه الإجازة، فلنحاكم أن يبطلها، وكذلك إن أجرها من رجل بحاف على رفيتها من لمستاجر ينمي للحاكم أن يطل الإجازة.

۱۹۰۶ من آفت وي أهل سنمرقف خواه و اطاسييل أراد أنا يخرب يزاحر ويموف "علته فإذا صار معنوراً لا يؤاجر بعد ذلك الأنه لو لم يوجد يندرس.

وفيه أبضًا: قيم على عصارة وقف استأجر أجيرًا بدرهم ودائل وآجر منه درهم، فاستعمله في عمارة الوقف، وتقدالأجرة من مال الوقف، يصمر جميع ما نقله الأن الإحرة وقعت له .

1997 - مشولي الوقف إذا أسكنه رجيلا معيير أجير، ذكير هلال أنه لا شيء على السائل، وعامة المناخرين من الشايخ أن عليه أجر التل، سواء كانت الدار معدة للاستغلال، أو ليم تكن، صيانة تلوقف عن أبدى الطلمة، وحفظًا للأطماع الفاسدة، وحليه الفتوي.

وكذلك تنابوا فيسن مكن دارًا لوقف بغير أمر القيم، وبغير أمر لو قف، كان عليه أحر المُثَلُ بِالْقَامَا بِنْعِ.

وكذلك قالوا في أهل الحماعة: إذار هنوا الوقف حتى لم يصح لو سكنه الرئين يجب أحر الخل ، سوله كانت الدار معدة للاستئلال أو لم تكن .

وكذلك قالواهي متولى مسجد باع منزلا موقوق هلى المسجد، فسكت انشتري، ثم عزل القاضي هذا المتولى، وولى عيره، عادى هذا الثاني لعلى المتترى للزل أن اليع باطل، وأبض الفاصي السع، وسعم المزل إلى ناتولى الثاني:""، فعني المشترى أجر مثل هذا الفزل،

⁽۱) ومي ف و ط و م يغوندلا مربصرف

⁽٢) ما بير المعلومين ساقط من الأصل وأنبتناه من طروم وف.

سواء كانت الدو معدة للاستقلال، أو لم تكي.

19-5° - وإذا احر الفيم الدار بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتحابى النس فيه ، حتى لم تميز الاجرة لوسكه ، فستأجر، كان عبه أأحر المثل أأنا بالغا ما بلع على ما اخبار ، السأخرر ب عن المنسخ ، وكذلك رداجره إجرة فاصدة .

1994 - إذا أجر الفيم بار الوحد من نفسه لا يعبور ، كذا وكر هلال في وفقه وكذا إذا أحر من عدد، أو مكانيه لا يجوز ، كما ام [كان] أجره من نفسه فبل إلا الم قبر إجاليه القيم من نفسه على قباس الوكيل إدا احر من نسبه الآن على واحد منهما يتعرى "ابنغ يص من جهة غيره، وقبل ، يبعى أن يكون هذا على قباس الوصى إذا باع مال العبلي من نفسه ، إلى كان فيه مفعة بار قب يجوز عند أبي حيثة رضي هه تعالى عه

99.99 ولو أجر من إنه أو أبره فيموعلى الاختلاف في الموكيل وعله أبي حنيفة الالحول وقياسه على المبلغة الالحول وقياسه على المبلغة المراحد وقياسه على المبلوس إنه أجر من حولات فإله يجوز الاخلاف، وقلك أن صلى الأليم عامًا التصوف محلاف الوكيل ومن منشيخا من قال النو قرق إنسان بن الشار ما واللو سي ورين والى ووقف الأبي حيفة حار عوان والى الوقف بين بعام الولايم وإن كان وصباً من انوقف ألا توى أنه لا ينجاور أم الدقف وشرطه .

13.4 - إذا أحر القيم الدار الموقوعة بعرض من العروض، حياز عند أي حشقة و وعندهما لا يحوز إلا بالدراهم والبنائير، ودكر حارة ناسأله في الإحراث، فأحسب بالجد أو عن غير ذكر الاختلاف، فأحسب بالجد أو عن غير ذكر الاختلاف، والنائخرون من مسابحة عالوت إلى بدكر محمد خلاف، فأحسب بني الأحرة نعا من ومهم أناء وذكر هال المتلاف الأمه كان من الأحرة تعامل، كسافي النمي، فالدان إلى المقابدة إلى يحمد أو عن رسماعي الأجر تعامل كما في النمي، بعصر مشابخا فإلى الإجازات والوقف عند أبي حنيفة وضي بق بعالى عنه ما تعارفه الناس أجرة وقمةًا في الإجازات والوصي الإجازات والتعير ما فأما العبيد فلا يحوز بالإجماع، والاب والوصي إلى الموفي يحوز ملا حلاف؛ لأنهما علكان شوى العرض لما بأما فيما أفرفت، عنداء العرض عني الوقف بأما والموارية في الوقف، عنداء العرف عن الوقف الابحوز، فكان كان كان كان توى العرض لما بأما فيما أفرفت،

⁽۱۱) أنسب من الله

⁽۲) وفي ف ۱ - انظارف

⁽٣) كِدَا فِي أَمَانَ وَكَالَ فِي الأَسْلِ فِي مُسْهِمُ

ثم إذا أحار إجارة الوقف بالتعرض على قول من قال بالجواز ، فالقيم يبيع العرض الذي هو آجرة، ويجعل ثمنه في سبيا الوقف

١٩٠٤٧ - إدا اجر الفيم الوقف، وشرط الرمة على المستأجر، بطلت الإجارة؟ لأن الرمة مجهولة، إلا أن يسمى دراهم معلومة، ويأمره بأن يصرفها في الرمة.

1924 - وإذا كنان الوقف على قوم معينين فأجر القيم الوقف من الموقوف عليهم يجوز ؟ لأنه لا حق لهم من الرفية ، إنه حقهم في الغلة ، فيصار في حق الرفية من المرقوف كالأجانب، إلا أنه يسقط حصة المستأجر من الأجر؟ لأنه لو أحد منه استرد ثانيًا، فلا يقيد الاحف والموقوف عليهم إذا أوادو الذيواجروا لا يجور، لما ذكرنا أنه لا حق لهم في الرقية ولا ملك

١٩٠٤ - قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إذا كان الأجوكله له [بأن] كان الوقف لا يعتاج إلى المعمارة، كالحوانية والدور، وليس معه شريك عى الوقف، حيشة جنوت الإجارة، وأما في الأرض إن كان الواقف شوط نقليم العشو والخواج، وسائر المؤن، وما قضل فللموقوف عليهم، فليس لهم إجارته * لأن فيه إيطال شرط الواقف، وهو البداية بالخواج والمؤن.

بيانه: أن إجازة الموقوق عليه إنما يجوز على معنى إجازته مثك نفسه لا على اعتبار الجارته للوقف؛ لأنه ليس بشولى الوقف، وإن كان جواز إحارته على اعتبار ملك إجارته ملك تنسبه لنفسه كان الأجر له ليس فيه خراج والا قيء، فهو معنى قوانا: أن فيه إبطال شوط الوقف، وأما إذا نهم يشترط بداية الخراج والا قيء، فهو معنى قوانا: أن فيه إبطال شوط أرض الوقف إنا كان الوقوف عليهم النين أو ثلاثة فتفاسموا، وأخذ كار واحد منهم أرضاً يرحها لنفسه، قال أبو يوسف: إن كانت الأرض عشرية جاز مهايأتهم، وإن كانت الأرض عراجية لا يجوز، قال: لأن العشر صدقة، وما وقف عليهم كالصدقة عليهم، فصارت الجهة في جميع الغلة واحدة، فأشبه سكنى الغار إذا كان الموقوف عليهم نفراً، فبدا فهم ألا يقتسموا، وأن يسكن كل واحد منهم ناحية (صباً جاز على صبيل النهايؤ، إذ ليس قيه نعين شرطه إذ ليس سبيل العشر آن يبدأ فهم كما يبدأ بالحراح والمؤن، وأما في الأرض الخراجية فإن عادة الموافقين شرطهم بداية الخراج من الغلات، ومحن لو أجرنا التهايؤ ثم يكل الخراج في الغلة، ما يخصه، ولما يكون في ذمة الموقوف عليهم، إذ صورة النهايؤ أن يختص كل واحد منهم بما يخصه، ولما بكون في ذمة المؤقوف عليهم، إذ صورة النهايؤ أن يختص كل واحد منهم بما يخصه، ولما بكون في ذمة المؤقوف عليهم، إذ صورة النهايؤ أن يختص كل واحد منهم بما يخصه، ولما بكون في ذمة المؤقوف عليهم، إذ صورة النهايؤ أن يختص كل واحد منهم بما يخصه، ولما بكون في ذمة المؤقوف عليهم، إذ صورة النهاية أن يختم كل واحد منهم بما يخصه، ولما بكون في ذمة مكون في ذمة عادية بورة التهاؤة بالحراح في ذمته، كالمائك، فيكون فيه تغيير

⁽۱) وفي أم المعناجامكال مختصا

شرط الوافف؟ لأن الواقف شرط أن يكون الخواج في العلة.

١٩٠٥- قال القفية أبر جعفرا وقد احتار بعض الصكاكين في رمائه في الصكوف في إجازة الوقف نا كان الفترى على أبر جعفرا وقد احتار بعض السنين الكثيرة ، فذكروا في المست أن تواقف وتني المست أن تواقف وتني ما اخرجه من المست أن تواقف وتني ما اخرجه من الوكالة ، فهر وكيله ، وأردوا بذلك بقاء الوقف في يد المست تجر أكثر من سنة ، قال الفقيه أبو جعفر : الا آبا بيض هذه الوكالة في الوقف ، وإذ كان القياس تجويزه تحريد والمائلة بهذه الشفة ، فان تما تنظل الإجازة ، وقد احتاف حير بن يحيى ومحمد بن سلمة في الوكالة بهذه الشفة ، فان نصر : يجوز ، وقال محمد بن سلمة : لا يحوز .

فال العقبه أبو جعفر: إن اختلع الاختلافهما في معنى فولهما: مهما عزئك فأنت وكيلى بالوكالة السابقة، وهذا محلف ما مراعز على مناه : كلما عزلنك فأنت وكيلى بالوكالة السابقة، وهذا محاف لمخاف للشريعة؛ لأنهما فصدا أن لا برد على هذه الوكالة المرل، ومن حكم الشرع أن الوكالة برد عليه العزل، وقال لعبير معاه: كلما عزلتك فأنت وكيلي وكالة مستألفة، ولو صدح بهذا لا يصح الأن الوكالة يصح تعليقها بالشروط، فيصح تعليقها بشرط العزل، قال الفائل هذه الوكالة في الوقف، لأنه أصلح للوقف.

1904 - استأجر أرضاً مرقوفة، ومنى فيها حانواً وسكان ، قاراه غيره أن يزيد فى المنتفر و يعجر بعد من الخانوا ، ينظر إن آجره مشاهرة، فإذا جاء رأس الشهر ، كان تلقيم فسح الإجارة؟ لأن الإجارة إن كانت مشاهرة يتعقد وأس كل شهر ، فيعد ذلك ينظر إن كان رفع الباء يضر بالوقف وقعه إن شاء؛ لأنه ملكعه وإن كان وفع الباء يضر بالوقف البس له أن يوده ، دعد للضرر عن الوقف ، فيعد ذلك المسألة على وجهور . إن كان المستأجر يرضى أن يتعلك الفيم بناه الوقف بهيئه وينا، أو منزوعاً ، أيهما كان أتل يمك الفيم دلك ، وإن كان لا يعقد ؛ لأن غلك ماله معروضه لا يجور ، فينغى إلى أن يتخلص ممكه في أكناوى يرضى لا ينعف !

۱۹۵۷ - رقى "فتاوى الفضمى": فقير يسكن وقف الفقراء مأجر، فترك له بحساب الفقراء مارجب عليه ، يجوزا من الأجرا فالرواية محفوظة عن علمانا أن مر له حق في مال بهت المال ذا ترك عليه عراج أرض لمكان حقه في بيت للال جاز، هكذا قال في افتارى أبي اللبت أن

١١٠٥٣ - فيَّم وقف أحر داو الوقف، فله أن يختار بالغفه على مديون الحستأجر إذا كان

ملبطًا، وإن أخمد كفيلاً، فذلك أولى؛ لأنه إذا أحمد كفيلا كان الطالب بالأجر النان، في آخر إجارات فناوي أمر اللبث .

١٩٠٥٤ - المتولى إذا بناع الأنسجار التي في أو في الوقف. ثم أجر منه الأرض، قإن باع الأنسجيار معروفها درن الأرض بجوز، إذا لم تكن الإحارة طويلة؛ لأن الأرض لا نكون مشخولة بملك الغير فيصح التسائيم.

وإن باع الأشحار من وحه الأرص، لا تجور إجارة الأرض، الأن الأرض متمنولة علمك الغير وهو عروق الأشجار، فلا يصح النسليم. وإن كان قد دفع الأشجار مـ معاملة سنة أو سنتين، أو ما أشبه ذلك، ثم أجر الأرض منه بأحر الثال، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يجوز إجارة الأرض ؛ لأن عنده الصاملة غير جائزة، فيقي الأرض مشغولا بحق الآحر، فلاتحوز الإجارق وعندلي يرسف ومحمد وحمهما الفانعالي المعاملة جائزن فيجازت الإجارة، والاحتياط أن يبيع الأشجار بعروقها، لم يؤاجر الأرص، فيكون متققا عليه، وإذا أراد أن يستأجر أجرا ليعملوا في أرض الوفف جازة لأن فيه منفعة راجعة إلى الوقف.

١١٠٥٥ - قال: وإذا دفع أرض الوقف مزارعة بجوز إذا لم يكي فيه محاياة واجعة إلى الوقف فغار ما لا يتغابن الناس فيها ؛ لأنه إذا كنان البذر من قبل القيم، فهو مستأجر العامل لبحمل في الوقف، وإن كان البلار من قبل العامل، فقد أحم الأرض منه بيعض الخيارج، وكفلك لوادفع ماخيها مزالنخيل معاملة تحوزه فإنا مات الفيم فيل انقضياه مدة الزارعة والمُعاملة لا تبطل الزارعة والمُعاملة، وإنَّ مات الزارع والمُعامل، فإنَّ الزارعة والمعاملة بيطلان.

١١٠٥٦ - وإنَّا دفع القيم أرض الوقف مزارعة سبن معلومة [فهو جائز ، إذا كان ذلك ألحف وأصلح في حلى الفقراء ، فقد جوز المزارعة سنين معنومة]''' من غير الثقدير بالثلث » وأنه صحيح، والمعنى الذي لأجله استحسر الثنايخ أن لا تجوز الإجارة الطويلة على الوقف، وهو أن لا يؤدي إلى إبطائه الوقف عسى لا يتأثن في الزارعة، يعرف بالنامل -(ن شاه الله تعالى-.

١١٠٥٧ - وإدادفع أوهي الوقف مزاوعة، أو دفع نخيل الوقف محاملة، ولاحظ فيه للوائف لا يجوز على الوقف، ويصير عاصبًا الأرض، فإن سلمت الأرس من النفصال، فلا ضمان، وإن نقصت، فالضمان واحب إن شاء على الدافع، وإن شاء على الأعلى، ولا شيء للموقوف عليهم من الخارج من الأرض. وأما الثمار فهي للموقوف عليهم؛ لأمها تحرج من التخيل، ولا شيء للمددوع إليه من التمار إنما حقه في أحر عمله على الدامم في ماله خاصة ،

⁽¹⁾ أنات هذه الحيارة من جميع السنع التي عندما.

ولا يرجع به على [أحد] "دكره هلال في وقفه.

٨١٠٥٨ - في آختياوي أهل سيميا قنداً : أوضل و قعد بعرضها وحجر بالحسة من نواحي مسرفت استأجره رجل من حاكم درغم سراهم [معلومة إوزرعها، فلما حصف الغلة طب المتولى الحصية من الخلة وكساحوى المرف بالزراعة بشرعم على انتصف أرعلي الثلث ، فقال الرحل: على الأجوء كان للمتولى أدبأخذ الحصة؛ لأبه لأولاية للحاكم؛ لأنا تولية الضاضي لهذا المتولى إن كان قبل تفليد احاكم [لم يدخل] ذلك أحث تفليده، وإن كان يعد القميده خرج عل ولايته تنك الأرض، فلم تصح إحارته، فإدا ورحها، وقد جوى العرف بالم ارعة على النصف، أو على الثلث صار كأن الثولي دقعها إليه مزارعة على ذلك.

١١٠٥٩ - من افتاري أبي النَّيث از وقف ضبعة له على دنيه ، فأراد أحدهم فسمتها لمدفع تصيبه مزارعة، قال: قسمة الوقف لا نجوز من أحده وليس لأرباب الوقف أن يعقدوا علم الوقف عقد مزارعة ، وإنما ذلك للنبس.

قال. أرص الوقف إذا كانت مشربة دمسها الهيم مزارعة أو معاملة، فعشر جميع الخارج في نصيب القادم، وهذا على قول أبي حنيفة وضي اله تعالى عنه، فإن عنده في الإجارة بالدراهم العشر على الأجر كالحراج، وعندهم بجب في الحارج، فكذلك في الزارعة، لأنه إن كان البدر من قبل رب الأرض، فهو مستأجر للعامل، فالعشر كله عليه، وإن كان البذر من قبل المؤارع، قالقيم يؤاجر الأرضى، فكان المشرعابه.

١٤٠٦٠- وكان ينبغي أن لا يحب العشر في أرض الوقف؛ لأن الوقف مي الحاصل على الفقراء والعشر للففراء، وإنما وجب؟ لأن الأحذ يختلف؛ لأن حق أخذ العشر للسلطان ولمه فيه حل التعاملة ، وأما الوقف فالقيم هو الذي يتصوف فيه ، وهو نظير المال المنذور بالتصدق مها إذ حال الحول علمها ، تجب الركاة فيها ، فيوادي صاحب اذال الخمسة زكاة : ويتصدق بالباقي، وإن كان المصرف في كلا الحقين واحد.

١١٠١٠ - وإذا كانت الدار موقوفة على قرم، أجرها القيم، فسأت بعضهم، قد ذكرنا قبل هذا أنَّ الإجارة لا تستقض بموت الموقوف عليه، وذكرنا أيضًا: أنَّا ما وجب من الأجر فيل موت من مات منهم، فيفائك ميرات لورثته، وها وجب بعد موته، فيهو كله للباقير، فود عجلت، لأجرة، واقتسمها الموقوف عليهم، ثم مات أحدهم، فالقياس أنا تنتقفض الفسمة، ويكون للذي مات حصنه من الأجر مقدار ما عاش الآن المنفعة التي تُحدث بعد موته لا يظهر ملكم، وكفلك الأحر الذي هو بدل التفاعة للكون مثكه، وفكن سنتحسن، ولا مقص القصية والاسقص الملكم، وفكن سنتحسن، ولا مقص القصية والأن القصية والأن القصية والمداميم في القسيمة الماضية غراصل مات، وبرك العادورهم، وعليه ترجل العادورهم، وتابعه ترجل العادورهم، وتابعه ترجل العادورهم، وتابعه ترجل العادورهم، وترجل القادر، فاقتصاحها الأامن أثلاث، ثم إن مداحات الأاف أواللها الانسان كالفرد كالفيد.

قان . وكدلك على هدائر ضوط تعجيل الأحرة : لأن الأحرة كمه قالك بالتعجيل تملك بالمنارخ التعجيل .

۱۹۹۷ قبل الإدام و و الوقف منة قالة درها، والمرقوف عيسم تلاية نفر، نم مات أحدهم بعد مصلي تنك سنة، ومات الاحر معد عضي تبك خبر من السنة، ويغي النشك، فإن الناك الأول من الاحرة بين ورثه إليك الأول وبين ورث الميت النبي، وبين الناقي أثلاث، والنت النائي بين، وغي الاالتي، وبين تباعي بصفال، والبلب البالية كله بدائي، فتحرح المسألة من تمالية حشر

17 - 19 كان هلاك في وقده إدا ها بسالها إلا أنسب المسافة إلى العدة ، ولسن في يد القيم ما يسم ها، وليس في الداخ، وليس شرافت بسم ها، وليس ثه أن يستدي عليها الأن الدين لا يجب ابتداء إلا في الدين، وليس شرافت بالنيز والدين وإلى الدين الهي مدارلا أن الكثرتهم لا يتصور مصالتهم، فلا يشت لعبي باستدالة النيز إلا عليه، وهي أبحث عن العبد أبي جعم أن القيام هذا، لكن يتراق النيس فيما فيه فسرورة، بحو أن يكون في ارض الدين الرض الدين الحراف، ويحدج المراض أن القيام المراض الدين المراض الدين المراض الدين الإلمان المراض المراض المراض المراض الدين المراض الم

م هذه إذا المريكين في ذلك السنة علق فأما إذا كاست فقرق القيم العمة على المساكون، ولم جدال المخراج تمديك وإنه يضمن حصاء ملاوح، فإن قلم الحراج، ومد يحتاج إليه الوقف من العمال والمؤلة مدينتي عن من النقراب فإذا وقع القمو فالن صمو

وهما العلى لروى) عن العقبه أبل حفقر مشكلي ؛ لأنه جميع عِن أكان خراه ومن الخراج . ويتنصيص الإستندية في أكل اجمراه الراجع ؛ لأنا المراج مال الفيفراه ، وهذا الدين إنما يستندل

أكتت هذه العدوة من معيع كسيح على عندنا

لداجتهم فأمكن إيجاب الذين في صافهم، وأما في باب الخراج فلا ينصوو؛ لأنه إن كان في الأرض علله، فلا ضرور؛ لأنه إن كان في الأرض علله، فلا ضرورة إلى الاستدانة؛ لأن الغلة تباع، ويؤدي منه الخراح، فإن لم يكن في الأرض من غلة، فلبس هنا إلا وقبة الوقف، ورقبة الوقف لبس فلفقراء، ولا يستفهم إيجاب دين يحتاج إيه الفقراء في مال لبس لهم، فهذا القصل مشكل من هذا الوجه، إلا أن يكون تصوير المسألة فيسا إذ كان في الأرض فلة، وكان يبعه متعذرًا للحال، وقد طولب طواج،

ثم ما روى عن الفقيه أبي جعفر في الخراج بلال على فصل العمارة: أن الواقف إذا كان محتاجًا إلى العمارة: أن الواقف إذا كان محتاجًا إلى العمارة، وقرق القيم الفلة على الفقراء، ولم يحت للعمارة، وخيف عبد فيرو يضمن، وزدًا لم يكن للوقف غلة، وفد المستدت حاجة الوقف إلى العمارة، وخيف عبد فيرو بين، وقد تحقق الفيرورة، كما في الزوع بأكله الجراد، وكما في الحراج إذا طولب فيه.

١٩٠٦ - قالوا: وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف، كالوصى في الاستدانة على الوقف، كالوصى في الاستدانة على الإنتيم الآذ الوضي أن الدوسي أن النافيم شيئًا بسينة من عبر ضرورة

1970 - وفي "حاوى أبي الليك" فيم وقف طلب مه الجايات والخراج، وليس في يا دمن عالى الوقف شيئًا، فأراد أن يستدين، دهذا على وجهين: إن أمره الواقف بالاستدانة فنه ذلك، وإن لم يأمره بالاستدانة، فقد اختلف المشايخ فيه، قال العبدر الشهيد: والمختار ما قاله الفضيم أبر الليك: إنه إذا لم يكن من الاستدانة بدير فع الأصر إلى الشاشي حتى بأصره بالاستدانة، نم يرجع في العالم؛ لأن للقاصي هذه الولاية.

1991 - وفي "واقعات الناطقي: الشولي إذا اراد أن يستدين على الوقف لينجعل ولك في ثمر البندرة إن أر دذلك بأمر القناطي، فله ذلك بلا خيلاف؟ لأن الضافي يمك الاستندائة على الوقف، فيسلك المتولى ذلك أيضًا بإذن القناصي، وإن أراد ذلك مغير أمر الفاضي، مقيه روابان.

11917 - متولى الوقف إذا رهى الوقف بدين، لا يصبح؛ لأن فيه تعطيل منابع الرهن، فإن سكن الونهن فيه، فعليه أحر المثل بالعام؛ بدع سواء كان معداً للاستحلال أو لم يكن، نطرة للوقف، وقد ذكره جسى هذه المبائل فيما تقدم.

١٩٠٩٨ - في أفناوي أبي اللبت " : أرض موفرفة في بدى أكار ، وكان فيه فطى، فسرق الفطن، فوجد، الأكار في مترل رجل، فأخذ صاحب المترال، وخاصمه، فقال صاحب المنزل: ضممت لك إن أعطيت مانة من الفطن، أبحل للقيم أن بأحد ذلك؟ فهذا على ثلالة أرجه، إما أنا يعلم أنا صححت لمؤل معطى خوفًا من هنت السفراء أواقب يعلم أنه سارق ذلت القدراء أن أكشره أو أقر بذلك، أو على أنه سيرق لكن أفر عا يعطي، فقي كرحه الأول لا يجهز نه ال بأحده لأنها وغمونه وفي الوجه التاني جنؤه أأنه أصلادينا علمه، وفي الوحد الدان لا معروف رلا مقدار ما يعلم يعيناً أنه صرف الأن الدين بمبكى. فإدا وهم النبث قيم، لا يشت.

١٩٠٦٨ - وفي اختاوي سروعه : [إنّ أكاراً] تاول من مثل الدقف وقصاطيه الموالي عني شيء، وهذا على و حبين. إما إن كان الأكار غنيًا أو ففياً ، مفي الوحه لا يجوز الحط من مال الوقف، رفي لوحه الثاني البجرزيد المريكن ب غير ظاهر.

١٩٠٧٠ - وفي افتاري أبي البيتان أرض وقف تناف عليها الفيدمن سلطان، أو وارث أن بحلب هلبها ، يميعها ، ويتصدفي المسها ، وكذا كل قيم إذا خاف شيئًا من دلدات فأم أن يهم ويتصدق بالنصل، قال الصدر الشهيد" والفتوي على أن لايبيع؛ لأن الوقف بعد ما همج تار الطه لا يحتمل اليس

١٩٠٧٦ - في افتادي أهار سنموفك : [شيجرة] وقف في دار وقف، حربت الدار، ليس لمسولي أباليع الشجرة لوبعمر القاراء لكزيك ي للدار ويعمرها، ويستعين بالأجرة على عماره الدار لا بالشحرة؛ لأنه إدا باغ الشجوة!" لا يبعى، وإذا أجر الدار يبعى كابها

وفي افتاري الفضلي المالاشجار الرقوقة إناكات مثمرة، فيريجو بيمها، إلا ما القدم؛ لأبيه بمرالة البناء الموقوف، وابنع بناه الوقف لا يجوز فيل الهدم، ويحوز بعد الهدم، وكفا يات الوقف، لا يحوز بنعم إلا بعد الوقع، كذا هذا.

و إن قالت الأشجاء غير مشمرة، جار بيعها قبل القلع (لأنها) تمزلة الغلة، وقد مرت مسألة السحرة فيل هذا من غير لقصيل.

١٩٠٧٣ - وفي أفتاوي أبي اللبت الاقرية وقف على أرباب مسيمين في يدي مشوش، بـ ع المتولمي و رقي أشجار النواب، جاز ؟ لأنه ممنزلة العلف، ولم أراد استنتري قطع مواضع للمنجوف. مجتمع الأفها ليسده مجيعة، ولو منام المتولى من منع المناتري على قصر قرائم الناجرة، الناب ذلك خيانة متها

١٩٧٠٧٣ . وفي أفشاوي أبي اللبيد رحمه فه نعاني لا متوفي الوقف إذا انسري بفية لوقف توبًا، ودفعه إلى المساكين، لا يحوره والكن يعطى قدر هما؛ لأن النستري وقد للنسير. بقى حن المساكين في الدراهم الراقة أعدم .

١٧] ما يين للعموفين سافط من الأسم وأنبت د من طاوم وفيا.

وعايتصل بهذا الفصل:

الدول المستخدة المستخدة المستخدة الله المستخدة الله المستخدة الله المستخدة المستخدمة ال

11/98 - وإن حداثت بهذا القيم علة مثل خرس، أو عمى، أو فعاب عقل، أو الفالج، على يكون هذا الأجر قائدًا له؟ قال: إذا دخل عليه من ذلك شيء يكنه مع ذلك الكلام، والأمر والنهي، والأحدو الإعطام، قالأجر قالم، فإن تعطل عن الحمظ والنديي، فقع عنه الأجر.

1994 - قلت: فينا تقول إن طعي عليه في الأمانة، فرأى الحاكم أن يدخل معه غيره في الوقف، أو رأى الحاكم إخراج الوقف [من يده] وتسليمه إلى غير؟ قال: أما الإخراج من يد هذا الرحل، فلبس ينبغي أن يكون ذلك إلا بعيانة ظاهرة، فإذا صح قلك، واستحق إخراج الوقف من بده، قطع عنه ما أجرى له الواقف، وإذ رأى أن يدخل معه أخر، ويكون له بعص هذا المال، قلا بأس يذلك.

١٦٠٠٧ - وإذا كان هذا المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على الفيام بدء لهو جائز ، ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله .

ان يوكل بالفيام بامر هذا الوقف في حياته ويجعل الفيم في كل سنة مالا ، وجعل له أن يوكل بالفيام بامر هذا الوقف في حياته ويجعل له يوكل من هذا المال (في كل سنة ما وأي ، قال : هذا جائز ، فإن وكل فيه وكبلا ، وجعل له في ذلك المال الله المناف فله إحراج الوكيل والاستدانة ، فإن وكل الفيم وكبلا في حياته ، أو جعله في وصية في قلك بعد وفائه ، وجعل له جميع المال الذي جعر له ، أو بعضه ، فم إن الفيم الذي كان جعله الواقف جر جنونًا مطبقًا ، أو ذهب عقله من داء أو غير ذلك ، قال: تعفل الوكالة التي كان جعلها إلىه ، ويطل

⁽١) ما بين العقوفين سانط من الأصل وكينناه من ظروع وف.

المال، وكذلك وصيته نبطل إلى من أوصى إليه، وبيطل المُال، ويرجع ذلك إلى غلة الوقف.

قيات حمل القيم في كل سنة مالا ، وكم ينستوط للقيم أن يجعل هذا لذال لغيره ، قال : فليس لهذا القيم أن يوحني بهذا المال ، ولا شيء منه إلى غيره ، وله أن يوصى بانقهام بأمر هذا الوقف .

الاسمال القيام بأمر هذا الوقف، وإن صح عبد الحاكم أن يقيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف، وصح بعود إلى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف، وإن صح عبد الحاكم أن يقيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف، فأخرجه وجعل مكان أن الحاكم الذي كان قبل للك إلما أخرجني من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن صح على عنده شيء استحنى به إخراجي عن دلك ، لا يقبل قوله ولا دعواه، ولكن يقرل له: صح عندى أنك موضع القيام بأمر هذا الوقف من غير أن صح عندى أنك موضع القيام بأمر هذا الوقف حتى آدرك للقيام بذلك، وإن صح عند هذا الحاكم أنه موضع لدلك، وهم وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف والم أن المقاضي أن يجرى لهذا الموضع أن يجرى لفاضي أن يجرى لهذا المال جاريًا لهذا القيام، وإن أحوجه المناضي لم يبطل عنه ذلك المال الوقف، فإن كان أحوجه المناضي لم يبطل عنه ذلك المال الوقف، فإن كان أحوجه المناضي لم يبطل عنه ذلك المال الوقف بأمر الوقف

١٩٠٨٠ - في آفشاري أبي الليث : رجل وفق على مواليه وقفًا صحيحًا، ومات الواقف[""بعمر القاض الوقف في يدي قيم، وجعل له عشر غلاله .

۱۹۰۸ و في الوقف: طاحونة في يدي رجل بالضاطعة، لاحاجة لهما إلى القيم. وأصحاب الطاحونة يقبضون بازاء العمل، فلا عمل له في الطاحونة؛ لأن القيم بمنزلة الأجير. والأجير يستحق الأجر بإزاء العمل، فلا عمل له في الطاحونة.

1943 - وهي أصبحوع النوازل": متولى وقف بتقليد القاضى امتنع من العمل في ذلك منصمه ولم يرفع الأمر إلى القاضى ليعزله، ويقيم غير، مقامه، هل يخرج عن كونه متوليا قال نجم الدين: لا، فإن امتنع عن تقاضى ما على المتعلين رسانًا، ولم يقيضه، هل بأتم يدلك؟ قال نجم الدين: لا، فإن هرب بعض الستغلين بمد ما احتمع عليه مال كثير من حن المعالة، هل يضمن الترلي؟ قال نجم الدين: لا حواله أعلم - .

الفصل النامن في الوقف على نفسه، وما يتصل به

1998 - إذا تبال : أرضى هذه بسدف و فيوف على نصبى. قبل هلال: لا يجور الموقف لوموط للصد أن الوقف لوموط للصد أن الوقف، وعلى فياس قول ألى يوسعه ، حمد لله تعالى : يجوز الآن الوقف لوموط للصد أن الأكل من غلته على قول ألى يوسف لحوا على ما مراء وليس عن محمد رواية فاهرة في هذه المصورة ، واختلف للنابح على قوفه بعضهم قالوا: لا يحور عنده الأن عند الإحراج على يده والتسليم إلى النول فيوف على فيسه ، كان يتولى قابضًا للوقف على فيسه ، كان يتولى قابضًا للوقف على فيسه ، كان يتولى قابضًا للوقف الكان المهاج على يؤه .

1994 - وبه صهمة الوان على قول محمد رجوزه فقد ذار محمد في أخر كنات. الوقف إداوقت على أسهات أولاده، يجوز، والوقف على أسهات الأولاد كالوقف على نفسه. وكان النفيه أنو تكر الإسكاف تجر أن شترط نفسه الأكل فيقول. على أتى آكل مها، ويحبر الوقف على نفسه، وكان يقول الوقف على نفسه حرج مخرج النساد فيطل، وسوط الأقل لنفسه خرج بعد خروج الوقف على وجه الفسحة قصح.

موجه قول أبل يوسف رحمه الفاتعالى: إن قراله . أرضى مدانة موقوقة وقف تسجيح ثام على الفقرات عنوان ما منى العبده فال الاستيماء لا يبطل أصل الوقف الدارا و قال أرضى حاله موجودة على ولان وجه قول مجال أن الإنسان لا يكون بنجاه كاحلى احساء الاسا لا تكون واحكام نفسه والآن كل واحد منهما قابك و والسلمات من نفسه لا يتصور العذف معنى الفرية و فيسفى الحيس مطفئة و وما له يكون محبوب عليه قبل الوقف، فلا محمى للاستيماء بالحسل على نفسه المخالف الغني لأن التسبيك مد متصور ، وقيه لرح فرية، ولكن دول قربة الفقي ، فأما هذا فأسل التمليك لا يتصور

وكان يشغى على بول هلاك أن يلمى فقر عليه ويجهل وفقا على الفقراء وهذا فل قال: أرضى المدقة موقوفة على الوقى ، فراه يكون وفقا منجرجاً، على الفقراء، ويلعو ذكر الوقى الواقوقي بيه ما اجال قامل وفيل أن اللب في نفسه سور من أهل المعلمات فالفب الإضافة إليه، أن نفيله من أهل الشعليات في الحملة ، وفكن تليكه من نفسه لا يتصبح ، فمن حيث به أهل الشبليك في الحملة اعتمارت الإضافة، ومن حيث إن قلبكة إمن نفسه لا إ

يتصوره لايعتبر الإضافة، ففند الوقف.

وإذا قبال: أرضى مدّه صدقة موقوقة على أمهات أولادي، أوقال: على هبيشي، قالوقف باطل، وهذا إنما يتأتى على فول هلال؛ لأن لوقت على أمهات الأولاد والعبيث كالوقف على نقب

باطلاء وكملك إذا قال: أرصى هذه صدقة موفوقة على شهرين بعدى على فلان، كان باطلاء وكملك إذا قال: صدقة موقوقة على فلان، شهرين بعد، على، كان باطلاعلى قول هلان، بخلاف ما إذا قال: صدقة موقوقة على وعلى فلان، حيث يصح بصقه، وهو حصة فلان؛ لأن في الفصل الأول أثبت الفلة كلها لفلان في زمان، ولتقسم في زمان، وشرط الكل لنفسه في زمان ببطل الوقف، وفي هذه المسائلة أنه ما أثبت الفلة كلها منفسه في بها أثبت المخصة بين نفسه وبين فلان في الفلة في جميع الأزمان، ولو أفرد الوقف على نفسه لا بصح، وقو أفرد على غسره عصح، فإذا جمع مشهما كان لكل واحد حكم نفسه ، وكذلك إذا قان: صدقة موقوفة على نفسى وعلى ولدى ونسلى، كان الوقف كله باطلاء لأن حصمة النسل مجهولة، وحدا على قول هلاك أيضاً.

الفصل الناسع في الوقف على ولذه وولد ولده، وبنيه ونسله، ومايتصل بذلك

١٩٠ - ١٩ - إذا وقف الرجل أرضه على ولذه، ومن بعله الساكين وقفاً صحيحًا، فإنى بدخل نحت [الوقف] الولد الموجود يوم وجود الغلف، سواء كان موجودا يوم الوقف، أو وجد بعد ذلك، وهذا قول هلال، وبه أخذ شابخ بلخ، وقال أبو يرسف بن خالد السمتى: يدخل نحت الوقف الموجود يوم الوقف، وأراد بهذا الوجود الحلق على ما يأتى ببائه بعد هذا -إن شاء أنه تعالى - لأن الحق إعام بجب في الوقف يوم الوقف بدلالة أن الواقف لا يقدر على الرحوع عنه على قول مجيرى الرقف، ولا مجلك إدخال عيرهم عليهم ويعتبر شروطه يوم الوقف، عصار يوم الوقف ومن الوصي في الوصية، ومن أوصى لولد عبد الله : ينظو إلى ولد عبد الله يوم عوت الموصى في الوصية، ومن أوصى لولد عبد الله : ينظو إلى ولد عبد الله يوم عوت الموصى في الوصية كذلك ههنا.

ووجه قول هلال إن الموقوف عليه لا يقلك الرقية ، بل يلك العلة ، والفلة معدومة بوم الوقف، والمعدوم لا بملك، ويقا بملك الموجود، فصار في حق الموقوف عليه بوم وجود الفاة كيموم موت الموصى في حق الموصى له ، وفي حق الواقف رقبة الوقف يزول عن ملكه يوم الوقف: فروعي شروطه يوم يزول ملكه .

۱۹۰۸۷ - ولمر قال: على رائدى وعلى من يحدث لى من الولد، فإذا انفرضوا، قعلى السباكين، قالحي ولد، يوم وجود الخلة، السباكين، قالحي الد، يوم وجود الخلة، لأن قوله: وعلى من بحدث لى من الولد، وشرط لو لم يذكر فكان معتبراً، فإنه لوحدث له ولد مد الوقب، فإلى الفلاء يشاركهم، فإذا غرط كان الشرط تأكيدًا المتضاء، لا تعبيراً

110.00 جولو قال: توضى هذه صدقة موقوقة على من بحدت لى من الولد، وليس له وند، وإنه يجوز، فإذا أدركت الفلة، قسمت على الفقواء، فإذا حدث له وللابعد فلك، فلا حظ قدمن هذه الغلة؛ لأن أوان استحقاق هذه العلة حيق حدوث هذا الوقد، ولكن الغنة التي توجد بعد فلك تصرف إلى هذا الوقد ما بقيء فإذا لم يين له وقد، صرفت انفلة إلى الفقراء؛ لأن قوفه: صدفة موقوقة، يكونه وتفاحلي الفقراء، وذكر الوقد استثناه الفلة من الفقراء، فعمار كأنه قال: أوضى موقوقة على الفقراء إلا أنه إن حدث في وقد، فغلنها قه ما بقيء فإذ وفتت المرآنة الحرة، أو أم الوقد بعد مجيء الفقة لأقل من سنة أضهر، شركهم هذا الوقد في

ع المساحية المحافظة المستحدة والمستحدة المستحددة المستح

وقو شان له أمه و فيحده عوقد لاقل من سنه أشهر من يوم وجدت الغلة عادمات فلت مسامنه و ويكون سم و لا يدخل في هذه اعله ، ويدحل قرما يأل بعد ذاك من الغلات، و لا يصدق هذا الرجل على أن يدخل مع أو لات الدين سنحقو العدد الغلة ولد لا يعرف إلا لحوله .

١٩١٨ - فإن مات الواقف مراعة حامد العلة، فجاءت مرأته بولت مرينها وين منبق. من الساعة التي جاءت فيه العلة نسارك الأوليان في العلة الأن التوفي عنها روجها إذا جاءت مراه ما ينها وين سنين من وقال الوكاد بليات النسب على ما عرف في كتاب الطلاق.

قون عن في يعد زورات الدله من الوقت منا يكنه الوصور، إلى أهله في منات و فيما الت و فيما الت و فيما الت و فيما الت المرآك بولد ما بنه و من منت من وقت إدراك لغلة ، الاحتى لهذا الولد في هذه العقه ؛ الأمه ذا عالمي معد وفيت الغلة و ينا يترجم العلوق منه وخل احتينال حدوث الولد بعد محيء الغلة ، إلا أن تكون الولادة الأقل أمن منت أشهى أمن وقت إدراك الغلة ، فحيية شركهم هذا الولد في هده الغلة ، فحيية العدد أو بوجيء هده الغلة ، وكان الوت إدراك الوت فيل محيء الغلة يوم أو بوجيء المواجد بواحد على وين سنتين من وقت الغرت . كان الهدا الولد حصة في هذه العلة ؛ الأن المواجد كان وقت مجيء العنة ! أكن المولد حصته ويؤا كان قبيد أوانى ، الأنه أدل على وجود الواحد عند الغلة ، وكان النسبة .

۱۹۹۰ ولو قال: أرضى صدقة موقوقة على الدي الذين يسكون السعرة الخلفة الساكني البعسرة من ولده هوا، غيره والأنه أثبت الاستحقاق لموقد بصغة أن يكون ساكن البصرة، فتعلق الاستحقاق بالولادة وسكني البعيرة جميعاً، ويعنبر ساكن البصرة يوم وحود الغية على ما مرفى ولده.

41.9.9 - ولو قبال: أرضم المنفقة موقوقة على والنبي الموراء والعميان، فالوقف لهم حرصة دون غيرهم: الأنه على الاستحقال لصفة العور وصفة العميان، فيتعلق بهماء ويعتبر النبر وأو العميان من ولدويدم الوقف، لا يوم الغلة.

وكذلك ودافان: أرضى صدقة موقوعة على أصاغر أو لادي، يعنى ولدى الصغار، والوقف للصغار دول الكير، يعني الاستحقاق من كان صغيرً وفت الوقف لا وقب العالم، أم العبارة أو العميان قلاد الموراة العمل وصف لا برم لا بزول، وقيد ذكر، لوبادة التعريف، وحدي مجرى البعميان قلاد المسلم والواحك وصف المالم من عبد وقيد ذكر، لوبادة التعريف، ويحدي مجرى المنطق ولا دالله المنتخفاق من حمد أو لاده، علم و تدبعه ذلك به ولنداخي، وسماه من كان عابزول بالتكور والعمل، وأن كان عابزول بالكول في الاستخفاق، وكذاك في العرو والعمل، وأن الصغير المن عابزول بالكول المسلمة الأن القضر بزول عن الإسمال ويعود، قتارة يضفر، ومارة بسختي، علم بكن البوت تألف ولا الروان، وكذبك طبكتي، عصرا الحاصل أن الاستحفاق إذ كان بابناً عملة لا يزول، أو يرول لكما لا تدود بعد الزوال، يعتبر في الاستحفاق فيام نتك العلمة وقت الوقع، وإذا كان الاستحفاق والمورد على هذه المماثل.

1994 - إذا قال: أخرى هذه مددة مواوية على والدهلان، ويس تتلان والدفعيد. ويس تتلان والدفعيد. وإذا ويد الإين، كتاب الغلم لولد الإين، ويو النال الدلان، والدفعيد، ووقد الولد، وإذا الاين، كتاب الغلم لولد الإين، ويو النال الدلان والدامسة، ووقد الولد، ووقد ولد، وحدا الأن السم الدلاق يتناول ولد الصلت، ولا يتناول ولد الولد الأل الطلق من الأسمى منذ ول الطلق من الاسمى منذ ول الطلق من المسمرات، ووقد الإساد، والمطلق، والدان تصييه أن الأله يوقد مد يلا واسطة، ها ولد الولد يو هذا الوقد الولد على ولد الدلور، فعيما إذا الم يكل الولد الدان يلمو بصرف، وهو صناة تصرفه الأساد يكن به ولد العطم أن الولد يعمل على ولد العلمة الذا الدني ولد العلمة.

۱۹۹۳ - إدافات أرد من هذه صدقة موقوقة على ولدى الصرف إلى الصن الأولى ويديه وقد لصليم والدالاس وقد للصليم والإيضارك البطن الدى اللعض الأولى بريد بالبطن الذي والدالاس وقد المحالمة الأولى ويديه وقد لصليم والدالاس وقدا للمويين واحد من دلك البطن ، فائدلة قد فقط الدولا بحسر بديل النطق الشائل وهو ولد اللاس وهم والدالاس وقد ولد النطق الشائل وهو ولد اللاس والمحالمة على من من بين البطن الشائل ومن دوله من البطن الشائل ومن دوله من البطن الشائل الأولى ووحد البطن الشائل ومن دوله من البطن الشائل والمائل الأولى والمنائل والمراجع ومن دوله من شمرك البطن الشائل ومن دوله من البطن الذالية والمنائل فد فحض بعده كالبطن الراجع ومن دوله من البطن الشائل ومن دوله من السفرات والمن دوله من المنظرات

⁶⁹ موليل معمومين سائط من الأصال وأنشاه من طامع وف . ا

والاعتمال المقومين مناقك من الأصابي وأقساه من ظاوم وفيا

إلى الأب الأعلى تذكر الوسائط، فتقول: ولد وقد فلان، فتذكر ثلائة الد، والثلاث جسم صحيح، فثبت أن نسبه بعيد، والبعيد إذا محتل يتعلق الحكم بنفس الانتساب، كما أو أوصى لبني تميم، أو لبني هاشم، أو لأولاد أي لكر، الصرف إلى متسبيسم، ويستوى من بعدات ولادته ومن قربت، كدا مهنا، فأما في البطى الثاني، فالمعيد غير منفاحش، ألا ترى أنك إدا نسبته إلى الأب الأعلى فذكر واسطنين، فتقول: هذا ولد فلان، قلا بتعلق الحكم بنفس الانتساب، وكل جواب عرفه عي الرفاف على ولده، فهو الجواب في الوفف على وقد فلان.

۱۹۹۹ ولو قال: أرضى هذه صدقة موقوقة على ولدى، وولد ولدى، اختص به البطن الأول [والثاني، ألا ترى أنه لو ذكر البطن الأول، ولم يذكر ممه غيره، اختص به البطن الأول؟"، وإذا ذكرهما، اختصابه.

ولو قال: على وفدى، ووقد و لدى، ووقد، قد وقدى، فالقياس أن بنختص به البطون الثلاث، كما قلنا في البطنين، وفي الاستحسان اشترك النطون كلها، وإن مفلوا (للاذكرنالا أن البعد إذا فحش، بعبر مجرد النسبة، ويسقط اعتبار الأثرب.

11.96 وإذا وقف أرضه على ولده، وليس له ولد لصلب، وله ولد الإبن، صوفت العلة إلى ولد الابن، صوفت العلة إلى ولد الاس فإن حدث له (ولد لصله) بعد ذلك، صرفت العلة المستقبلة إلى ولد لصله؛ لأن كل علة تدرك، فإنا ينظر إلى (مستحقها) وقت الإدراك، ولا ينظر إلى ما مضى؟ لا مر، فإذا وجد وقت الإدراك من سماه الواقف، صرفت الغلة إليها منواه كان موجوداً يوم الوقف، أو حدث بعده، ألا ترى أن من جعل أرضه صدقة مرفودة على ولند، وليس له ولد، صرفت الغلة (إلى الفقراء) وإن حدث [له بعد] ذلك (ولد) صرفت الغلة المستقبلة إليه، كذ

1993 - رنا قال: أرضى صدقة موقوفة على بنى، وله النان قصاعداً ، استحقا حميع الغلة، وإن حصل الإيجاب بلفظ اجمع؛ لأن في للنبي معنى الجمع من وجه بضم الواحد إلى المواحد، ألا ترى أن في باب الوصيمة أعطى للمسائي حكم الجمع، فكفا في الوقف؛ لأن الرقف نظير الوصية.

رلو لم يكن إلا ابن واحد، كان للابن نصف الثلث، والتعلف الأحو للفقراء ، ألا ترى أن من أوصى بثلث ماله فيسى فعلان ، وليس تقلان إلا ابن واحد، كان للابن نصف الثلث ، والتلث الأخر يكون لورثة الوصى

الإيرالية وفرز مانظ من الأصور وأنيشه من ظ وم وهم.

وليس اسم الابن كناسم الوقد، هيانه إذا وقف على ولله، وله ولد واحد، كنان جميع الغلة له، ولو كان له أولاد قسمت الغلة بينهم؛ لأن الوقد بصيعته اسم وحدان، ويجناه اسم جنس، لأن معنى الولادة بعم الجسس واحداً، كنان أو جساعة، فيعمع صرفه إلى الواحد يصيفنه، وإلى الجسم يعناه، بخلاف قرله: بسء لأه اسم جمع بصيفته، ويعناه، حتى لو فان: أرض هذه صدقة موقوقة على لبني، وله لبن واحد، كان له حميم الغلة؛ لأن الامن اسم وحلان بصيفته، وإنه الله احد،

١٩٩٧ - ولو قال: أرضى صدفة موقوفة على بنى، وله ينون، وبنات، قال علال: هم جميعًا في الوقف سواه؛ لأن البنيل والبنات عنذ الاجتماع يسمى بنين، وهكذاذ؟ ر المصاف في وقفه، ورواه عن أبي حنيفة رضى الله تعالى.

وعن أبي يوسف بن خياك المسمني؛ فيمن أوصى ينفث مناله تبني فيلان، ولهم بنون وينات، فالفلث لهم جميعًا، وهم فيه سواء، فكذا الوقف.

قيال هلال: وروى يعتقبوب عن أبي حنيفة رضي الله تعيالي عنه أنا ذلك للبنين دود. البنات : علل: فقال: ألا نرى أنّا لا بحسن أنايفال: هذه المرأة من بني فلان.

بعض مشايخنا على أن في هذه المسألة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،
وبعضهم وفق بن الروايتين ، فقال: حاروى أنه يدخل فيه البين والبنات محمول على ما إذا
كان قلان أب فيلة ، كيني تجمء وما ووى أنه لا يدحل فيه البين والبنات محمول على ما إذا كانوا بني
أب يحصون ، وقد أشار في التعليل إلى ما قنناه حيث قال. لا يحسن أن يقال: هذه المرأة من
يمي طلان ، وهذا إنه يستفيم فيما إذا كانوا بني أب يحصون ، أما إنا كانوا بني أب لا يحصون
صح ذلك ، فيانه بستنفيم أن يقيال: حذه المرأة من بني تحيم، بنحوه روى عن أبي يوسف في
الوصيف فيام قال: القلت للبين دون البنات ، إلا في كل أب يحسن أن يقيال: هذه المرأة من
بني فلان ، طرار فحد أر قبيلة .

۱۹۰۹ - وتو قبال: على بني، ولميس له بنون ولا بنات، فبالغلة للفضراء، ولا شيء للبنائة؛ لأن اسم المنين لا ينتاول البنات المفردات، وكبدًا إذا قبال. على بنات، وقد ينون، فالغلة للغفراء، ولا شيء للبنين.

ولو كمان الوقف باسم الولف، دخل فيمه البنوان والبنات: لأن الولد اسم مسلمتن س الولادة، وهذه المني يوجد في الفريقين .

ولو قال: على ولدي، وليس له ولد لصنبه، وإثنا له ولد الولد، دخل فيه ولد الأبن بلا

حلاف، وقدم هفا، وهل بدخل ولد لبست؟ دكر علال أنه لايدخل، وهكفا دكر محمد في السيم الكبيم ، وفي شاوط الحصاف : أن وبد النت يدخل في هذا الوقف، قصار في المبالة روايتان.

رفي كتاب الحجه على أهل الله يته للحمد من الحسن في فوقه : والدالولت، أنه يدحل ولد الابتة عند أصحابنا

1998 - وفي مسائل على الرازى جمعها في الخسابيات : إذا وقف على أولاده وأو لادهم، دخل فيه ولد الابن أوولد الابنة، وفي السير الكبير : (ذا استأمنوا على أولاد أولادهم، دخل فيه ولد الابن وأولاد آل الادهم، دخل فيه ولد الابن وأولاد آل الادهم، دخل فيه ولد الابن وأولاد آل المنافقة المهنان الده وقده، وأبنته والده فيمن ولدنه أبنته يكون ولد وقده حقيقة ، بخلاف ما أو اسبأمنوا على أولادهم، لأن أولاد الرحل في الحقيقة من ولدهم هو، ومن حيث الحكم من يكون مسود إليه ما تولاده، وذك ودك أولاد الابن ول أولاد البناب

- ۱۹۹۱ - وإذا وقف على نسله، دخل فيه ولد الابن، وهل يدخل فيه ولد الابنا؟ ذكر هلال أن فيه روايتين عن أصحابت.

۱۹۱۱ - ولفا وقف عمي وقده ونسته وله قولاه الصعب، وأولاه الارلاد، دخل فيه أولاه الصلب وأولاه الأولاب وإنا بعدت ولافتهم، فأولاه الصلب يدخلون نحن أسم الولاد. وتحت أسم الدسل، وأولاد الأولاد يذخلون تحت اسم النسل.

۱۹۹۳ - وقو وفق على وفله ونسلوه وليس له ولا تصميه. وإغاله ولما الولف وحل وقد الولد في الوقف باسم الولد والنسل، فإن حدث له وند لصليه دخل في الوقف أيضاً باسم الولد والسال.

1997 - وقو قبال: على ولدى المحلوفين وتسلى، دخل الولد الحادث لصلمين مى الاستحقاق بنفظ النسل و لأنه أضاف النسل إلى بعسه ، والولد الحادث من نسله ، بخلاص ما إذا قال : على ولدى الضوفين وسنمهم ، حيث لا يسحل عن الاستحقاق ما حدث به من ولد المسلب و لأنه أصدف الاستحقاق (في حق أو لاده لصله إلى الخلوفين و المصدرم لا يكون مخلوفًا - وفي حق السيل أصدف الاستحقاق [1] إلى السيل الشدف إلى أو لاده .

وكذلك إداقال ولدي للخلوقين وعلى أولاهمي لا يدخل في الاستحقاق من حدث

⁽٢١ ما بن المعقوفين ساقط من الأعيل وأستناه من ما ره وعا

⁽٢) ها بهي المعقومين معاقط من الأصل وأنب ، مو الذوم وف

له رائد لمبشه .

1996 وقو فسال: على ولدى الخفوقين، وأولاد أولادهم، وسلهم، دحل أولاد الخفوقين فيه وأولادهم، وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا، وهذا لأن قوله أولاد أولادهم إن كان خاصا في أولاد الأولاد، فالسل عام بدخل [فيه، فيدخل] في الاستحقاق أولاد الأولاد باسم النسل.

1916 - ولو قال. على ولد اللخلوقين وأولاد أولادهم، وسكت، لم يكل لولد وقده شيء الأنه أنب الاستحفاق لأولاد الفيام، ولأولاد أولادهم، فلا يكون تولد الولد شيء.

١٩١٩٦ - وأو قال على عبدالة وزيد وعمرو وسالهم، دخل في الاستحفاق عبدالله وزيد ورسمرو وأولادهم، وأولاد أولادهم أبدًا ما تناسلوا؛ لأنه بص عني الأصول الفلالة. وعلى نــــا المضاف إليهم

۱۹۳۷ - وقو قال عني عندانه وزيد وعمور، ونسله ، فحل في الاستحقاق عندانه وزيد ، وعسرو ومن مصلي من أولاد عمود خاصة ؛ لأنه فكو التسل بطويق الكماية عن واحد منهم ، والكناية تنصرت إلى أفرب الكني ذكراً، وأفريهم هنا عمور .

۱۹۱۰۸ ولو قال: على عبداته وزيد وعمرو وتسلهما: دحل في الاستحماق عبداته وزيد وعمر، ودخل أولاد زيد وعمرو؛ لأنه ذكر النسل بطريق الكناية عن النين، فينصوف إلى النبي، وهما عمرو وزيت، وعلى هدا الفياس بخرح جنس هنه المسائل

وقر قال: على وقد عيدالله وعلى ولدزيد، وليس لزيد ولد، كان الغلة كلها تولد عيد الله، وهو نظير الرسية، فإن من أومس بثنت تركد عيدالله، وقولد رمد، وليس لزيد ولد، كان الفلت كنه لولد عيدالله.

١٩٩١ - وأو قال: هلى بنى قالان، ثم من يعدهم هلى المساكون، وليس المالان [إلا اللي واحد، فله بصف العلة

١٩١١ - وقو مال: على ولد ملان، ثم من تعليم على المساكين، وليس لفلان ["إلا ولد راحد، فالذية كلها له، وقد من حدا فيما تقليم.

۱۹۹۱ - ولمو قبال: عنى وقدى، وولد ولدى الدكور، قايله يدخل في الاستنجقياني ينوه، ويني بنيه، وسوا ينانه، وهذا على الرواية التي قال: ولد البنت يدخل في هندا الباس، فقد جعل قبوله الفاكور، واجمًا إلى الوند الأول والقالي ذكرًا، ولم يجعله [راجمًا] إلى

١٨) ما بن العقوص ساقط من الأصلي وأنشاء من ظ وجوف

الدالا الأحر فكراً م ويد كان الولد الأحو فكرا أقرب إلى أفظ الدكور . وأو حمل كمالت محل الدالا محل الدالا حمل المالت من صابح الأحر فكرا أقرب إلى أفظ الدكور ، وأبو والمالت من صابح الأن البيان والمينات من ولده ، والموجود والمهالة في هذا الولد الولد الولد على المالت على الدكور أمريك المالت على المالت كانكور المهالة فال المني ولذي الذكور وعلى أفكور من ولد ولدي الدي الذكور وعلى أفكور من ولد

۱۹۳۱ - و بر هدر، على ولدى، واولادى المكور من ولدولدى، كان هدا وقفًا على البين والبنات من عبليه والنتير والبنات من سبعة لأن لدكور هما مصاف إليمه، و قضات إنهير في أولاد أولادهم، إلا ما دول المستحيل أ

المنافرة المراجعة في قال مرحدة الحداث أرضى فالدصدة تدو فراية فا تعالى إبدا على ولدى وولدو لدى وألا المراجعة ولا تستجد الما المناسلة والمراجعة والدولدي والمناسلة المراجعة والسياسة والمناسلة المراجعة والمراجعة المراجعة والمراجعة المراجعة والمراجعة والمراجعة

۱۹۹۹ - و إن منت الطلق والدي ، ووقا والذي الدائم ، تناسخواد والم إلى الطائم على الطورة . يطول الكاد قال الطلماء الدائم الداء كان يطوله من ها هاذا له أنه أو أدمه والحكم قبل موات العصاب . منا ذكوبا أن العلة لكون الحسيع وسامه وول، ولدوه وليسام بيهم بالسوية ، وإن ساب يعشل ولد الواقف نصابه ، ويرك ولكاء الم حادث العلة ، فين الخلة نفسم على صاد القوم على الولدة

رعى في الله الو ما دول استبخلين.

لواله المدوين معقودين منافظ من الأحميل وأنحاث فلن طروع وهما

وولد الولد، وإن سفلوا، وعلى الذي مات من ولد الصلب، قما أصاب الميت من العنة، كان ذلك لولد،، ويصير لولد هذا الميت بسهمه الذي جعله [له] الواقف، وصهم والده.

وهذا بخلاف الوصية، فإن من قان: أوصيت نثنى لقرابني، وكان الوصي له نالف درهم من قرابته ، فإنه ينظر إلى ما بصيبه من التلك ، إذا كان من القرابة، وما يصيبه من الألف من جملة الثلث، فيعظى الأكثر من ذلك، ويعطى من وجه واحد، ولا يجمع ذلك له .

الديد وفي دلك بالبطن الأعلى منهم، ثم بالمعن الذي يونهم [وأو لادهم] أبداً ما تناسلوا على الديد وفي دلك بالبطن الأعلى منهم، ثم بالمعن الذي يتونهم إلى أحره بطناً بعد بطن، وكلما حدث الموت على واحد منهم، وترك وتنا، أو وأد والله كان ما يصيبه من أه له تولده وواد وللده ألما ما تناسبوا على أن يقام المبطن الأعلى، وكلما حدث الموت على واحد منهم، وقم يتوك ولنا، ولاولد ولد، ولا نسالا، ولاعقباء كان نصيبه من هذه الصدقة مردودة إلى أصل هذه الصدقة، فقسمت الغلة سنين على البطن الأعلى، فمنات البعض بعد ذلك، وترك وليا وولد، ولا المبلغ أو لاه الواقف من كان مو موذا وقت الوقف، ومن مدحل بعد ذلك، فيما أصاب الأحياء من ذلك أخذوه، وما أصاب الموتى كان لولد من مات منهم على ما شرط الواقف، وترك المبت من بعد فلك منهم المبلغ الأعلى ولد المبلغ الأعلى ولد المبلغ الأعلى ولد المبلغ المبلغ من المبلغ المبلغ من المبلغ الواقف، وتم يترك المبت من النطن الأعلى ولد الصعف، ولما أمدا والده وهو من النطن الأعلى ولد الصعف، ولما أمدا ولده وهو من النطن الأعلى ولد الصعف، وكما يترك المبلغ من النطن الأعلى ولد الصعف، وكما أمدا والذه وهو من النطن الأعلى ولد الصعف، وكما شرط

1999 - وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أغس، همات منه اتنان، ولم يتركا ولذا ولا ولد ولد إوله إلى المائة ولا ولد ولد إوله إلى المائة ولا ولد ولد إوله إلى المائة ولم يتركا ولذا ولد ولد إلى المائة بعد علين النان احراث، ولم يتركا ولذا، ولا ولد ولد، فتنارعت الأربعة لباقون من البطن الأعلى و ولد الابين المين، فسمت المنة يوم يائي على هؤلاء الأربعة وعلى المينين الذين تركا أولادًا على سنة أسهم، فما أصاب الأربعة كان لهم، وما أصاب المينين الذين تركا أولادًا التنافل لم يتركو الولادًا، هذه المسألة كان ذلك لأولادهما، ويسقط منهام الأربعة الموتى الذين لم يتركو الولادًا، هذه المسألة وأحاضات في باب قبل باب نوفق على الفصب بناب.

۱۹۹۷ - ولو قبال: أرضى هذه مندقية موقوقية على المنتاكين على أن بيندا بولدي الصليى، فيجرى غلة حلنا الوقف عليهم، ثم بعدهم على أوالاهم وتسلهم، فإنه يكون الغلة قوليده وولد ولده هني ساشر ط، ثم على السناكين. وكذلك إذا قبال: غلة صندقيتي هذه

⁽٩١ ما من المفرض مناقط من الأصل وألسناه من ظاوم وه...

للمساكون، لا تجرح عتيم، وقال مع هذه، وعدر أن يجري علة هذه الصديد على قد بني ما على متهو أحد، فإن هذه هذه المدادة كلا بالتراك الدائد أم من مذهوعالي للسادي

1994 - ولد ولي حلى أن يكون طائها بعد القاني جعم و دنول، وبد أنداً ما مني منهم أحده وبدا مقرضو و على حلى مساكس و فإن الغنة نقسم على عدد ولدن و على عاد ملك عاد الله هاد كناد ولد وبد حسيمة و يقسم على سنة أسهم و على عدا القساس حسل عند الشيائل في إعداء أشاب ألها

المحافظة المحافظة المرافقية المؤلفية معافرة معافرة المعافرة المحافرة المحا

و المعاملين المعدود المعطون الأصل وأسيادهم طوم وقده. والقود إلى المتروي مراكب الأصل والراوي المورودة.

الفصل العاشر في الوقف على فقراء قرابته

١٩١٢٠ إذا قال: أرضى هذه صدفة على نفراه فرايني ، أو قال: على ففرا- ولدى، ثم من بعدهم على المساكين، فهذا الوقف صحيح، والمستحق تلغلة من كناد فغيراً يوم مجىء الفلة عند هلال، وبه ناخذ.

1111 ولو قبال: على من افتشر من قبرايني، فيهذا على من افتشر بعد الغناء عند محجد، وقال غيره. هذا على من افتشر من قبرايي، فيهذا على من افتشر بعد الغناء عند محجد، وقال غيره. هذا على من قان فقيراً يوم مجى، الغلة ، سواء كان فقيراً من الاصل من قرابتى، فهو على من كان محتاجاً سواء كان وقت الغنة محتاجاً من الأصل، أو كان غنيا، ثم احتاج، وكفوله: على من يسكن البصرة من فرانبى، يعتبر مكنا، بالبصرة من الاجتداء أو قم يكن ماكنا، وإغا سكن الأن

شم من له المسكن لا غير ، أو كان له مسكن وخادم ، فهو فقير في حق الزكة والوقف ، وكذلك إذا كان له مع دلك ثباب كفاف لا نفسل فيها ، وكذلك إذا كان مع ذلك متاع البيت ما لا هناه هنه ؛ لأن هذه الأشياء من جملة ما لا بدمته .

وإن قيان مانشا درهم، أو عشرون متفالا ذهب، قلاحظ له من الوقف؛ لأنه غني، ألا ترى أنه وجب عليه الزكاة.

وإن كان له فضل من مناع البيت أو التياب، وذلك الفضل يساوي ماننا درهم فصاعدًا، فهو غنى لا يحل له الزلاء، ولا الوقف.

وإن كنان له مسكنان وخنادمان، والمسكن الفناضل، والخنادم القناضل يسناوى مائتي عرصم، فهو غتى في حق حرمة أحذ الزكاة والوقف، وإن لم يكن غنيًا في حق وجوب الزكاة، وهذا مذهب أصحابنا وحمهم الله تعالى .

۱۹۱۳۹ - وإن كان له أرض نساوى مائتى درهم، وليس بخرج له من خلتها ما يكفيه، قال أبو يوسف: هو هنى لا يعطى من الزكاة والوقف، وهو قول هلال، وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الرازى: هو فقير، وقال الفقيه أبوج مقر رحمه أقدته الى: إذا كان لا يخرج من الغلة ما يكفيه قضصان الطلة لقلة تعاهد مذه

ج٩ كتاب الرنف

الأرض وقصور د[م إلفيام] عليها، فهو غين،

قال كتاب له منا، غائب صاد أو كان على الناس دوود، وهو الابقدر على أحدو. حل اه أحد الركاة والوقف، وإذ كان بقدر على الاستخراض، والاستخراض تحيو من قبول الوكاة والوقعيد وسع هذا لوصل الركاة والوقت والحيالة عدد، الانكره الأن حمدنا عالمه الغائب، والدين الذي لا تشدر على أحدة، كتأن لم يكن، وقو لم يكن له مسال، وهو مقدد، على الاستفراض، طويستم غن، وأحداثوكاة والوقف، أنهو أنه لا يكروا كذا هو.

١٩٩٢٣ والقصير الكسرب لا يأس أن يأحدُ من علة الوقف، وإن كان لا يحل له الركادة لان لك الوقف أوسع، ألا ترى أنه لا يجرر أخذ الزكاة لقدرات على هاشم، ويجود لهم أمدُ علة الوقف إذا سمو الى الوقع .

۱۹۹۳۴ - وړان کال له دين علی مقسی . فهو فقير د وړاړ کال علی مالۍ ده وهو مقر چه: فهو دلی ده د ړان کال منگراه و له پخه ، فکلاناک ، وړه له یکې له پخې فهو فتي

1999 - وكو قال أرضي صدقة موفوقة على فقواة قرابتي، وفيهم وجل فقير مرم محي، العلم، فاستحى قبل أن يأخذ حصيته، فله حصته والأد الملك قد وحب له يرم مجيء العقة ، ألا ترى أن إمن إمات بعد مجيء العلم قبل أخذ نصيمه ولا ينطل عميمه وراق لا ينطل . لله ال

1917 - قان ولدت مراقعن فراسه وللقائصة مجى الغلبة لأقل من سنة أشهر ، فلا حصة لهذا الودد في هذه الغفة ، لأن الاستحقاق بصعة النقر مع صنة القرابة ، وصنة الففر غير ثابت للحمل ، لأن الففر هو الحاجة ، ولا حاجة للحس إلى شيء ، وإعايشت لدصفة الففر بالانصال عن الأج، فهو كواحد من قرابته كان عنية بوم مجى، العلة ، أم افتضر بعد قالك . لاستحق من هذه الغلة في م، كذا ههد .

1917/ وقو فال على من كان فضراً من نسل فلان، وليس في نسل فلان الواسع في نسل فلان إلا فقير واحد، فنه حميم الغنة الأن كلمة من مسهمة تصلح كناية عن الحمامة وعن الواحد، قال اله تمالى الجوامية من أيسم أيل أيك كان الاستماع مقاط الوحدان فرقال: الواضعة المحمد قاويه أثنة أن أينكو أكان بحلام ما لوقال على فقراء من فلان

- ١٩١٢٨ - أو قبل: على فقراء أل فلان، وليس فيهم إلا طبير واحمد فله نصف العلة؛

الأوسر ومحيد الأوداد

التكاملورة لأبعام الأبوعة

لأنه نص على صبيخة الجميع هذاء وأقل ما يطلق عليه اسم الجميع في هذا الباب المتبيء فعسار موجبًا لهذا الواحد نصف الذلة.

۱۹۱۶۹ - إذا قال الرضي صدفة موقوقة على فقراء وقا، همر بن الخطاب رضي الله تصالى عنه، ووقف رجل أخر أوضه على مثل ذلك، وهي أولاد همر فقراء، فأي الخلتين أدركت، فهي لهم

١٩١٣٠ - وإن أدركت إحدى الغلين، قبأصباب كل واحد منهم من تلك الغلة مبانت درهم قيصاعدًا، لم أدركت الغلة الأخرى، وعندهم قلك، فبلا حق لهم في الأخرى؛ لأنّ صفة الفقر قد يطلت قبل مجيء الغلة الأخرى.

ولو أدركت الغلثان معاً ، كانتا لهم ، وإن كان نصيب كل رجل منهم من كل حا يصير به غنياً ؛ لأن صعة الغفر قالمة عند الخلين، وهو نظير ما أوصى به وجلان ، كل واحد منهه ، بلك ماله فقفراه ولمد عمر من الخطاب وضي الله تعالى عنه ، فوقع على الرحلين بيت، وماناه فشلت كل واحد منهما فقتراء ولمد عمر ، وإذ كان ذلت كل واحد منهما بغنيهم.

وكذلك لوكنان الواقف رجاة واحداً، وقد وقف أرصين في وقتين مختلفين، كان الحوالب فيه كالحواب فيما إفا كان بين رحاين أخران لأب وأم، وقفًا على فقراه فرائهما، فجاء فقير واحد من الفرانة، ينظر إن كانا وقفًا أرضًا مشتركَ بينهما، يعطى هذا الفقير قوت واحده لأن هذا، فف واحد.

وإن وقف كل واحداً وضًا على حدة ، يعطى من قل واحد قوته على حدثه والراد من القوت في حسن هذه المسائل الكفاية ، فإن كان الوقف أوضًا ، يعطى كفاية سنة بلا إسراف ولا تقتير ؟ لأن غلة الأرض إن تحصل بالسنة ، وإن كان البوقف حانوتًا ، يعطى كفاية كل شهر ، لأن غلة الحالوث تحصل كل شهر .

1914 - وإذا وقف على صفراء فرابته، صحاء رجل بدعى الغلة، ويدعى أنه قريب الواقف، وأنه فقير، كلف إقامة البيئة على القرابة، وعلى أنه فقير محتج إلى هذا الوقف، وليس له أحد بلزمه تفقته. والقياس أن لا يكلف إقامة البيئة على الفقراء الأن الأصل في الإنسان الفقراء الأنه حلق وهو علم المال، واستحداثًا فنا: يكلف إقامة البيئة على ذلك؟ لأن الاستحداق بالفقر الأصلى استحقاق بالقاهر واستصحاب الحال، وأنه لا يصفح حجة للاستحقاق، ثم شرط مع إقامة البيئة على الفقر إقامة البيئة على أنه ليس له أحد يلزمه نققته؟ لأنه يعد علما النقق على تقرره، تأتى بعد علما أخ شاء

قياء أقام المبنة على أنه فقير صحاح إلى هذا الوقف، وليس له أحد بلزه مقفته ، أدخه القائسي في الوقف، والمبنة على أنه فقير صحاح إلى هذا الوقف، وليس له أحد بلزه مقفته ، أدخه القائسي في الوقف، والمدحل ، وقال أيضاً ، وإذا أن بينة أنه فقير على ما قائله وسأل القاضي في السر أيضاً ، وواق حي حير السر البيئة أنه فقيره وليس أه أحد بلزمه نقفته ، قياد القاضي لابدحاء في الموقف حتى حسيحاته دامه مالك ماله ، وأنك مقبره في الحقيقة ، وهو يعلم ذلك ، تعالى . وأنه حييره في الحقيقة ، وهو يعلم ذلك ، فيستحلف عليه ، وكذلك يستحلف على قرل هلال بالله مالك أحد بيرمه نقفته ، وأنه حييل قبلة مالك أحد بيرمه نقفته ، وأنه حييل قبلة مالك ، ذكار الحيارة المحتى المالة مالك أحد بيرمه نقفته ، وأنه حييل

۱۹۹۳ - وإن شهاد شاهدان على دفره، وأصيره عدلان في السواله نختي، فختر العني أوثي ؛ لأنه منت ، ولأن لمخر عن العباء يعدم معلمه الأحر، حال علال: والحر في هذا الباب والشهادة سواء - لأن هذا ليس مشهادة على الحقيقة، فل العواجر.

1997 وفاق سهد الشهود أن لا تعلم [4] حدًّا نبرته نفقته ، يكتفى به ، ولا يكلف التساهدار بعظع اللغول إباله ليس به أحد ينفق عليه ، كما في الميراث إذا شهدوا أنا لا نعله له وبرق غيرت يكتنى به ، ولا يكدب الشاهدار يقطع القول أنه ليس له وارت غيره

الاناك والانة عنيهم بحلاف الكتار إلى تقرابة وقده وغفره في الوقف ، فله ذلك إلى باسمبراً الأناك والانة عنيهم بحلاف الكتار ، فإليم يتنزل فقره مرافسهم الأنه الارلاية خيرهم عليهم ورسي الأناك في حلا النزلة الأب وقيم بتنزل لم لكن الهم واصى ، والاوصير الأمال وأهم أم اآن أن أو عبره أو حال المنتخب في حضوه أو عبلاً المنتخب في مناهة في حل المنتخب في المنتخب في حضوه الناك في المنتخب في حضوه ولهو لا أن بن فيوله الهيئة على المنتخب في عن المنتخب في حضوه ولا أن بن فيوله الهيئة وين وابات المنتخب في الأب عبره الله المنتخب في الأب عبره المنتخب في المنتخب في المنتخب في المنتخب في المنتخب في الأب الأنتخب في الأب المنتخب في الناكسة والمنتخب في الناكسية والمنتخب في الناكسة والمنتخب في الناكسة المنتخب في الناكسة الناكسة المنتخب في المنتخب في المنتخب في الناكسة الناكسة المنتخب في الناكسة الناكسة في المنتخب في الناكسة الناكسة المنتخب في الناكسة الناكسة الناكسة المنتخب في الناكسة الناكسة المنتخب في الناكسة الن

و١١١٣٠ نم إن كنان الأم أو العو أو الآح موصفًا لوضع الغلة الديسوء فيمنا بقييص

الصغير من العلة ينفع إليهم، ويؤمرون بالانعاق عليه، وإن لم يكن موضعاً لذلك، برضع في يدي رجل نقة بومر بالنققة عليه.

11179 - في التورك : إذا وقف على فقراه ترابعه فأراد بعض الفقراء إمن قرابعة أن يحتمل الفقراء إمن قرابعة أن يحلف الدعف ما التحمل القيام، إن ادعوا عليهم دخوى منحيجة ، أن ادعوا عليهم مالا يصيرون به أقبياء، كان تهم أن يحلفوهم الأنهم ادعوا عليهم معنى تو أقروا بقلك ينزمهم، فإن كان القيم يبل إليهم ، فأراد هؤلاء يحتموا القيم بالعلم أن مؤلاء أضياء، ليس لهم دلك الأن لعيم لو أن الله على لهم أن كل له ينام أوثلك غروء فإذا أنكر لا يستحص

11170 وإذا أنبت الرجل قرابته وقفر، عند قاضي، لم حاء يطلب وقفا اخر، لايكلف إعادة البينة على الفقرة لأنه ثبت ففره في وقف، ومن كان تقيراً في وقف، كان ققيراً في كل وقف، كان ققيراً في وقف، وكذاك لو أنبت قرابته من الواقف في وقف، تم ساء يطلب وهف أخبيه. لا يكلف إعادة البينة على الفراية إذا كان المنائي أخ الأول لأبيه وأسه الأنه إذا كان قربب أحد الأخوين كان قربب الأخر ضرورة، وكذلك لوجاء أخ النفس له لأبيه وأسه، لا يكلف إعادة البينة على الدراية من الواقف؛ لأن ذلك ذبت فيه وروثهوت قرابة الأول.

وكفلك لو أثبت رجل في وقفه أنا من يتي انسياس ، لا يحتاج إلى إنبات سيه في وقف أخواء وكذلك على هذا سائر القرابات.

11374 وقر أقام وحل بنة عند الفاصى أن الفاضى الذي كار عله قصى بذرابته و فقره قبل هذا عدة استجن الفلة ، وإن حالت الذه ، في القياس ؛ لأن الفقر فارقت ، وبحد ما على ذلك حتى بحدث غيره استحمالًا ، وقلنا : إن الفاضي يسأله إعادة البينة إذا طالت المدة على أنه فقير ، وهذا لأن الإسمان لا يبغى على حالة واحدة زمانًا طويلا ، هذا هو الظاهر، وإنما يعنبر الفقر في كل سنة عند حدوث العنة [فس كان فعيرًا قبلة استحق تذك العلة ، ومن افتقر معد ذلك لا يستحق من نك العلة [المسكن في غلة أخرى .

1917 - فإذا قشبي الفاضي آبه فقيلو ، ثم جاه بعد دلك بطلب الغائد وهو عني ، وقال: إعا استغلب مد حدوث الغلق وقال شركاء: لا ، بل استغلى قبل حدوث الغلف فالقباس أن يكون القرال قوله؛ لأنا عرفنا فقره ، وكان العناه في حقه حادثًا، فيحال به على أنوب الأوقات ، وفي الاستحسان الفول قول الشركاء ، ويحعل ، قال حكمًا على ما مصى ،

⁽١) وهي عدانو م!" بالنهم أصباه

⁽٢) ما بين اللعة وفين مباقط من الأصل وأنبطاه من ظروم وف

على ما عرف من كثير من المسائر

ولو لم يكن الفاضي قضي بفقره، قحاد يطلب العلة، وهو عني، وقال: إنما استغيث بعد محيء العلة، لا يعبل قباط واستحسانًا.

وإن جاه يظلب العالم، ويدعى أنه فغير ، وقال الشركاء : إنه فتى ، وأرادر استحلاف، فلهم ذلك ، يحلقه القاضى بانه ما هر الهوم غنى عن الدخول في هذا الوقف مع مقار العمم، وهي أخذ شيء من غلام.

١١٦٥ - وإذا تسهد التشهود على فقره، وكان دلك بعد حدوث الغلة، لم مدخل في
تلك الخلة، وإغا بدخل في الخلة الثانية، إلا أن بوقتوا فقره، وكان الفقر قبل حدوث الغلة،
قحينته ثبت حقه في تلك الخلة.

۱۹۱۸ ولو آن رجلا أنبت نفر، هندانقاضي في رفت، فجاء رجل، وهليه دين، وأراد حبسه عندالماضي، قمال لمعاضي: إلك نما نضيب بنفري، ما تجيسني. مالقاضي لا يجيبه إلى دلك ؟ لأن فقر الوقف دون إعام الدين، فإن من كان نه مسكن وخادم، وثباب البدن ويستحق لوض، وفي الدين مثارها، لا يكون معدماً.

١٩٤٣ - وكو ثبت إعدامه في الدين، فجاه بطلب الرقف، فالقاضي لا يكلف البينة على الفقر؛ لأن الإعدام فوق الففر، وثبوت الأعلى يغني عن فبوت الأدني".

1184 " إذا شهد القربة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر، لا تقيل إذا شهد كل فريق الصاحبة الانتهار إذا شهد كل فريق الصاحبة الانتهارية بمناه من قرابته الصاحبة الانتهارية المحلف في وأقمه في باب الوقف على فقواه القوالة أنهم إذا سم يجروا إلى أعسهم منفعة شهادتهم، ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرف قبل شهادتهم، وذكر هو في باب قبل هذا الناب منصل به .

٤٤ ١٦٠ - لو شهد رحلان عن صحت قرابتهما لرجل أنه قرابة لواقف، وفسروا قرابته أن ذلك حائر . ود لم يعدل شهادتهما، و د القاصي شهادتهما، فللذي شهد له بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيد بصل إليهما من مال الواقف، و بشاركهما في ذلك .

١١١٤٥ - ذكر هلال في رمصه: إذا شبهيدر جلان أجنبييان بقرابه رجن من الواصل.
 وضهد فريدن نقوره، قبلت شهادتهما من غير تفصيل.

- ١٩١٤٣ - قال ملال في وقفه الرأفر رجل من الفرانة أن كنان غنيًا، ثم جناء بطلب

⁽١) وفي ظاراً م و فيا عن إنبات الادني.

. الوقف، وقال: أما عليها وإفاة نقرت قبل حدوث أظفه لا يقبل قوله، وإن كان فقبواً للحال؛ لأنا قد عليها غناد، ولم يعلم فقره بعد دلك قبل حدوث الغلة تنحره هوله، ولا مجمل الحال حكمة لأن تحكيم الخال عمل منوع ظاهر، والخاهر لابساحق، بالسء .

وإن شهد الشهر دأيه أنفقه ماله قبل حدّرت الغلة ، استحل الغلة ، وإن قالوا. أخأه أو انهمه القاضي بالتلجئة [لا يعطيه] إذا كلا ما يلجئه يتملّ بدواليه .

11184 - وإذا تامت المرأة دفيرة، وإنها زوج عنى لا يعطى من هو فف الأن نقطها على ورجها، والروح إذا كان فقيراً، يعطى من الوفف، وإن كانت المرأنه عنية الانه لا نفقة لنزرج على المرأة، فلا يعد غيّرًا، وإذا كان لقريه ولا، كبير لا رمانة به، وهو قفير، ولهذا الولد أولاه مسار فقراه، وإنه لا يعمى أولاد الولد من الرفف، لأني أمرض نفقتهم في مال أحدهه وأه أبوهم وهو والد الغرب لصليم، علم حظ في الرفف، لأنه لا نفقة له على أبيه: الله كبير لا زمانة به، وإذا كان للرحل ابن عنى، وهو فقير، لا يعطى من الوفف؛ لان نفقته على أبيه على أبيهم.

المعادة على عبوه بالإستاع المعادة المسائل: أن كل من رسبت نشته على عبوه بالإستاع بعد شيا بغنى من وحب عليه نفشته من [حق] حكم الوقف، وذاك كالرائدين والولودين، وكل من كان في وحرب تقفته في احتى الحيد شيا بغنى من رحب عليه نفشته في حق حكم الوقف العذا عو عبارة بعض المشابخ ، وعبارة بعضهم أن كل من وجب نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاه ، ولا رصام ، وبقصى القاضى بالنفقة في ماله حال غيبته ، ومانع الأملاك متصلة بيتهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما لصاحبه بعد غيا بغني المعنى في حق حكم الوقف، ودلك كالوالدين ومؤلودين والإجداد . وكن من وجبت نفقته في سال عبره منر في التقلمي بالتقلم في من مال عبره مال غيبته ، ومانع الأملاك مديرة حتى يقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا يعد خيا عنى مانه حلى غيبته ، ومانع الأملاك مديرة حتى يقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا يعد خيا عنى مانه حلى غيبته ، ومانع والأمل تدور المسائل المنا في حق حكم الوقف، وذات كالإخرة وسائر المعارم ، فعلى علما الأصل تدور المسائل والقام وتعالى أعلم-

الفصل الحادي عشر في الرجل يفف أرضه على قرابته فيجيء رجل، فيد عن قرابته

1939 - إذا وقف أرضه على قرائته قسمت الغلة على فراته على هذه وزوسهم، الصغير والكبير والغنى والمقير فيه على السواء؛ لأن اسر القرابة يتناولهم على السواء، والاستحقاق بهذا الاسم، فإن جاء رجل يدعى أنه من قرابة الواقف، فإن كان الواقف حيّاً. فهر على خصمه يثبت عليه ترايته منه؛ لأن الوقف و لذلة في بده، فالقدعي يدعى عليه لنفسه حقّا عبدا في يده، وهو يتعه عه، فينصب خصمً له.

۱۱۱۵۰ وإن كان الواقف مينًا فخصمه وصيه الذي الوقف في يدد، وجمله فيما عليه نا ذكرانه ولأن القيم فالم مقام الميت بإقامة المبت إداء مقام أدسه، فينتصب خصمًا للمدعى كاليت وإن كنان له وصيبان أو أكاشر، فنادعي المنتفي على أحدهم جناز، ولا يتسترط الجماعهو.

1916 - ولا يكون وارث البت خصيمًا للمدعى في ذلك إلا أن يكون متولّب، وكذلك أرباب الوقف لا يكونون متولّب، وكذلك مجرد الحق، أرباب الوقف؛ لأنه لا ملك لهم، إنما لهم وجرد الحق، ألا ترى أن المرتبن لا بتنصب خصيمًا في يدعى عبن الرحن لا والله لا يتحسب لا الله ملك له في عبن الرحن لا وإنه لا يتحسب لا الله ملك له في عبن الوقف، والوقف أنس في يده، فإذ الراقف، والوقف أنس في يده، فإذ الراقف، والفوقف أنس في شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم، فشهدا أنه أبوه، أو العوم، أو عمه أو ابن عمه، أو ما أشه مذال (وينبغي مع ذلك آ" أن يبينوه أنه أحوه الأبيه وأمه، أو لابيه، أو الأحم، والجوب في هذا تغلي بطواب في فصل البراث، إذا شهد الشهرد بروانه رحل، وكذلك على هذا إذا وقف على تشر، الجواب في فصل الم يبينوا أنه أنه، ذلك الله بينوا أنه أنه أنه الله بينوا أنه ولد المه، أو ولد النه، أو ولم ما أنه، ذلك

ا فين فسرو اللقرابة ، وقائل : لا تعلم له قريبًا أخر سوى هذا القريب، فالقاضي يعطيه

⁽۱) رفی ف و م : فإن

⁽۲) مكذامي نسخة ظ .

الغلم، وإن لم يقولوا ذلك، قالفاضي يتأثي وبتاوم زمانًا، فإن طال ذلك، ولم يظهر له قريب أخر قال: استحسن أن أعطيه الغلة وأخذ منه كفيلا، وهذا قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى، وقال أن حيفة وضي الله تعالى عنه . لا يؤخذ منه كفيل كما في الميرات.

فإن قال الشهود: له ترابه غيب، فالقاضى يفرز أتصباءهم، فإن قال الشهود: لا ندوى عددهم كم هم، يتبقى للقاضى أن يقول لهم: احتاطوا، ولايشهدوا إلا تيقتوابه، فيقولوا: لا نعلم له قرابة أخرى موى كذا وكذا.

1999 - وإن أقام مدعى القرابة سنعدين شهد؛ أن فلانا القاضى قضى أن هذا قريب الواقف، وأنه من قرابته، قال هذا قريب الواقف، وأنه من قرابته، قال هلال علاله القاضى أن يسألهما عن نفسير القرابة، قال الفسروا فراية بسنحن بها الوقف، أعطاء، وإلا فلا يعطبه شيئًا، فإن لم يفسروا الشهود، وقل حالوا، أو غايرا، فالقاصى يسأل المدعى ويستفسره القرابة، قان أن ذكر قرابة لا يستحل بها القاف، المناق المنطبة القاضى المناق على القضى بكونه قريب الواقف فقط، ولا ينقص هذا القف، وقكن ليس كل قويب يستحل المناقص هذا القفىء، وقكن ليس كل قويب يستحل المناهى المناقضى مناهم وقوق عله، المناهى الناقي يضه، ويعطبه المناة.

1999 وإن لم يفسر المدعى القوابة أيضاً، أو كان صبياً، قال هلال: انقاضى يعطيه الغلق، ويحمل قضاء الفاضى الأول على المسحة، وعلى أنه تضى بقرابة يستحق بها، وقاسه على مسألة، ذكرها محمد في الريافات! : أن مدعى الميراث إذا أقام بينة عبد القاضى، أن فاضى بلد كذا قضى بأنى وارث قلال الميت، ولم يزد الشهود على هذا، فهذا الفاضى بحمله وارث اليت، ويحمل قضاء الفاضى الأول على الصحة، كذا هنا، هذا جملة ما أورد هلال في وقف.

وذكر الخصاف في وفقه أن شهود المدعى إذا شهدوا أن قاضى بلد كذا فضي أن هذا قريب الوافق، أستحسن أن أجيز هذا، وأحمله أن على العسحة، وقم يذكر سؤال الشهود، ولا سؤال المدعى، قال العقبه أبو جعفوا: وعندي أنه الإغضى له بالغلة، وليس هذه المسألة في الزيادات الأن الووافة مني ثبت تستحق بها الإرث على كل حال، وأما القرابة مني ثبت قد يستحق بها الخلة، وقد الإستحق، فلا تكون القرابة نظير الورائة

⁽١٤) ما بين للعفوض سائط من الأصل وأتبتته مي الا وم وب.

⁽١) مكدا في جميع النسخ فتي عندناء وكان في الأصل: حميره.

۱۹۵۶ - وجل أتب قرائه عند الذهبي، وفضى القاصى بها، ثم جناه أخر، وادهى أنه فريب الواقف، فلم دوه، الوصى - فأواد أن بخاصم المقضى له الأول، فإن كان الأول، فد أحد شيئة من العالم، فهو حصم للشائي، وإن مو يكن أخد شيئة من الغالم، فهو حصم للشائي، وإن مو يكن أخد شيئة من الغالم، فهو يكن خصمة للفائي، صورة قدمه إلى القاضى أخر.

وهذا استحسال ذهب إليه هلال، والفياس أنه إذا قدمه إلى القاصى الأول أن يجعله خصصاً كما في مداله الوصيم، فإن منظي لوصية دائلك إذا قدامه إلى القاصى الأول أن يجعله إلى الشاخل في مداله الوصيم، فإن مذلك، وأخفاه شرباً من أخركا، وحده رحل، وادعى أن السبت أرضى له "أرضى له" " بنائلك ماله والمالك، فلم يجد الرائل، فقدم هذا الموصي له، فهم خصم للشاميء لأنه يدهى شيئة في ما في ينده، وإن كان الأول لم يأخذ شيئة من المركة، وبن فدمه ادالي ولي قاصي احر، لا يكون خصصاً له يحب أن يكون له اخوات في القائمي الأول جعله حصصاً له يحب أن يكون له اخوات في الذاكون له الله والي قامن أن يكون له

استحسن هلال وفرق بين المسألتين، ووجهه أن الموصى له شريك الواوث، فإما تشعه إلى فاضى، علم نكونه تم يك الوارث، صاركما له قام الوارث، فأما الموفوف عنيه ليس ضريك الوارث، والشامى لا يدعى على الأول شبيشًا، إمّا يدم على الواقف أنه تحريب، والموقوف عليه ليس دنت عن الواقف، فلهذا لا يكون محمدًا.

١١١٥٥ - ولو أن رجلا أنبت قرابته من الو نف ، وفسكر القرابة، وقضى الشاضى فه بالنفة ، يقضى الشاضى فه بالنفة ، ثم جاء احر ، وأقام بيئة أنه ابن المقضى له الأول، فوله بغضى له بالعنف و لا يحتاج أن بندر قرابته من الواقف الأن الأول أنبت قرابته من البيت ، فيذا أنبت الثاني أنه ابن الأول كان الناسطة الن الأول" بنالك الفراية صدرورة ، وكدفك لو كان المنسمى له الأول امرأة ، وبدقي المسألة بدائها.

١٩١٥٩ وإن أقام التاني به أنه أج القضى له الأول أبيه، فالفاضي إن فضى للأول. بقرابته من قبل أبيه، قضى للماني، وإن قضى للأول بقرابته من أمه كان الثاني أجنسًا عن الوقف، وعلى هذا يحرج حس هذه الشهادة.

شهادة ابنى الواقف أن هذا الرجل تربب والديا مع بقسير القرابة طبولة؛ لأنه لا نهمة في ها والديهادة

٧٠) ما بين العقودي منافظ من الأصلى وأتشاء سراط وم وف-

⁽¹⁾ وفي حاسبة للسخة أما " كان ابن الجيف بدلا من كانا أمر الأرق.

الما ۱۹۱۵ و وار ادعى قوم أنهم فرانة المنت، و شهد بالقرائد بعصهم فيعص، بأن شهد شان لاتهن ميم أنهما قراية الراقع، و مسراها، تم شهد الشهرد لهما قلت اهامي أمراء واقت الراقف، لا نقبل سهادتهم؛ لأن كل فريقين شهد للفريق الأحر ما له في شركة، لأه ما من حزء أحزاء المل يثبت لأحد الفريقين إلا وللفريق الأخر فيه إحنى الاستراكة، وإن كان القاضي عد فصلي بشهدة الشاهدين، لا نفس شهادمهم عد فصلي بشهدة الشاهدين، لا نفس شهادمهم الشاها بن الأولى، وأمراها المراقع الماهدين، لا نفس شهادمهم الشاها بن لأولى ما ما بنة على حالها الآله تأكلات بالقضاء، فلا نبطل بخلاف المصل الأولى، وحدا ما ردّ له يقمل القاصل بشهادة الشاهدين القاصل بخلاف المحلة الماهدية أحد الفريقين لهادئهم جمله الأولى، وحدا الفريقين لهادئهم جمله الأولى، وحدا الفريقين لهادئهم جمله الأولى، وحدا الفريقين لهادئهم جمله الأولى عندا الفريقين لهادئهم جمله الأولى هنان شهادئهم جمله الأولى هنان في الماهدين المحلة الفريقين لهادئه المحلة المحلة الفريقين لهادئهم جمله الأولى هنان شهادئه أحد الفريقين لهادئه المحلة المحلة المحلة الفريقين لهادئه المحلة المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها الفريقين لهادئها الفريقين لهادئها المحلة الفريقين لهادئها الفريقين المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة الفريقين لهادئها المحلة المحلة المحلة المحلة الفريقية المحلة المحلة المحلة المحلة الفريقية المحلة المح

1100 - وإنا وقف أرصه على قرائه، فحداء رحل، وادعى أنه من قرابه، وأقر الوقف بدلك، وفسر القرابة، وقار: هذا من وقفت عليه، فإن كان للواقف قرابة معروفون. لا يصح إفراره الأن الوقف فد ثبت للمعروفين، فهو يهدا الإفرار يربد إيضاء حق العروفين في المعنى، فلا يصدق كالربض إدافراً أن هذا أخى، أراضهي، وله ورثة معروفون، فإنه لا يصح إفراره كلة هها.

و مقا إذا كان الإفرار من الواقف بعد عقد الوقف، فأما إدا أفر بدلك في عقد الوقف [مُلُّ غال في عقد الوقف] [1] مذا عن وقفت عليه قبل ذلك سه - لأنّا حق الغمر لم بنست بعد، علم يكن مقا الإقرار مبطلا حقًا على احت بخلاف ما إذا كان الإقرار معد عقد الرقف.

أدا إذا لم يكن له قرابة معروفون فالفياس أن لا يصح إقراره؛ لأن الحوق للنب للقفوات فلا يقال قوله في تشيص حقهم، وهي الاستحصال يقبل قوله؛ لأنه الحق لم يتبت لشخص بعيشه، وهو نظير القريض إذا لم يكن له ورائده، ووقول، اقتال أرجال؛ هذا أخي لأبي وأمى: صع يقراره، وإن كنان في إبطان حق بيت الثال، والعلى ما ذكرنا أن الحق لم شبك لشخص

ويادا عوصت الجواب في إقرار الواقف بالقوالة بيشي عليه مستألة الشهادة على إفراد الواقع بالذوابة، وفي كل موضع صح إفراده قبلت الشهادة على إفراده وفي كل موضع لا بصح إدراره لا تقيل شهادته على إفراره

⁽١) فكنافي تسخة ج

⁽۲) هکذا فی سنجه م

. ۱۹۹۵ - قال واذا وهم على ولدو. وسيل، بم أفو للرحز] أنه ابته وب لابصدلي في الغلات طفيه الأنها صارت حقا المعروفي وبصدي في الغلاب السناسه الأن انسب ست بافراره، فعند الاستحفاق مو وسائر الورة على السواء في السب

۱۹۹۹- وإدا وفق على على قرابته، وجدا وجل يدعى أنه من قرابته، وأقام يبية. وشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع الفرالة في كل سنة شيئاء الا يستاء ل بدنه لشهادة شيئاء و كذلك لو شهدوا أن العاصل علان كان بدنع إليه مع القرابة في كل سنة شيئا، والا يكون دفع المناشي سجة لأنه بعامل أن العاضي قضى على مض وراء الواقعة بإدراب ا

و عايتصل بهذا الغصل معرفة قرابة الواقف الذي يستحقون الوقف

قائل أبو يوسف ومحمد وحسنهما اله تعالى : هي كل من يناسمه إلى اقصى أب له في الإسلام من قبل أب، وكل من يناسبه إلى أقصى ألب له في الاسلام من قبل أمه، المعرم وعبر تفجره والفرس و الجيد والجمع والفرد في قالك سواء

۱۹۹۳۸ - فيادا رفت على خراسه ، أو على أغربان ، أو على ذوى أربات ، بخل ها لا كت الوقت عندهما : وقال أو حراة كرهني الله أهالي علم ابن فضل الوقف مددظ الرحاء !! بحو فيوله ، على قرالتي على ذي قرابتي ، دخل أحت الوقف من كناد أفرب إلى الواقف من محارمه إن حصل الوقب من محارمة إن حصل الوقف بعنبر مع محارمة إن حصل إلى على أفربائي ، بعنبر مع ما دكرة الجمع ، حتى ينصرف اللهنظ إلى الشي فصاعداً

وتكام الشابح رحم هو الله تعالى في سعني هو له : أقصى أن له في الإسلام، قال معضهم ، معاه أقصى أب اله في الإسلام، قال معضهم ، معاه أقصى أب أدراه الإسلام، قال الميسام ، و وشعرة هذا الاختلاف تظهر في العلوى إدا واقت على قرابعه عملي قول من شرط إدراك الإسلام أول الإسلام أثر طالب، فيدخل أعت الوقت أولاه علي رصى الله تعالى عهم، وعلى قول من سرط نفس الإسلام أول أب أسلم عين رصى الله تعالى عهم، وعلى قول من سرط نفس الإسلام أول أب أسلم عين رصى الله تعالى عهم، والا بدخل على رصى الله تعالى عهم، والا بدخل على رائد غيل وأولاه جعفر ،

١٩٩٧ - وقبل هلاك القبرانة إلى ثلاثة أنب عامن التنسب إلى واحد هامن الأرام. [اللغاب] بدخل في الرقب وما لا خلاء ومال قرم الشراعة إلى (أربعة أباد). وإغذا هتبر أبو يوسف ومحمد أفصى أب له في الإسلام ؛ لأنه لا رجه إلى صرف أنوفف إلى الفرابة أنساسة؛ لأنه بدخل تحت الوقف من كان في الجاهلية ؛ لأن جميع أنه س أقرباهه ؛ لأن الناس [كنهم] أولاد أدم ونوح عليهما السلام، فلو دخلوا تحت الرفف لا يصيب كل واحد منهم شبهًا منتفك إبه إونحن تعلم أن قصد الواقف إيفاع المونوف عليه ، أما فو اعتبرنا أقصى أب له في الإسلام، يصيب كل واحد منهم شيئًا منتفعًا، فلهذه اعتبرنا ذلك. وإنما سوينا بين القريب والمبعيد، وطحوم وغير للحرم؛ لأن الاستحقاق باسم الفريب، وهذا الاسم ينتاول بنس ، واسم الجنس ينصرف إلى الواحد مع احتمال الجمع .

وأما أبو حنيفة رضى الله تعالى: إلا اعتبر الجسع فيما إذا حصل الإيقاف بنفظ الجسع عملا يعقيفة اللفظ، وإنما اعتبر القرابة للحرمة فانكاح؛ لأن مقصود الواقف صلة القرابة، فالظاهر أنه يويد إنه اقرابة يفترض وصلها، وإنما اعتبر الأقرب فالأقرب؛ لأن القرابة مششق من القرب، فعيركان أقرب كان أولى يصرف اللفظ (ليه.

1117 - يهان جمعة ما ذكرنا إذا كان للواقف عمان وخالان، وقد حصل الإنفاق بلفظ الجمع، عملي وقد حصل الإنفاق بلفظ الجمع، فعلى قول أبي حنيفة وضي الله تعالى عنه الغلة للعمين؛ لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب، وقرسة العمل قورسة العمل القبلاء ولهذا كان البراث للعم دون الخال، واسم الجمع يتطلق عليهما، وعندهم الفلة للعمين والخافين أوباعًا؛ لأنهما لا يعتبران الأقرب، لما ذكرنا أن اسم القرابة بنتاول الكل.

1111 ولو كان له هم واحد وخالان، فعلى قول أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه لنعم نصف الغلة و فائته فعلى عبد لنعم الغلة و فائته فعلى والتعديد و فائته فعلى والتعديد و فائته في الغلة و فائته في الغلم و فراية العم أقرب، فكان العم الغرود الأن العم الوصد [لا يستحق] أكثر من نصف الغلة إذا كن الإيقاف بلفظ الجسم عنده و لأن استحقاق الكن عنده في هذه الصورة معلى لوجود الجسم، والواحد تبيره النصف و في الكن شبئًا، وأعلى ما يستحق الواحد مع غيره النصف إذا كثر النصف في النصف إذا كثر النصف إذا كن النصف إذا كثر النصف وصف وصف النصف النصف النصف النصف النصف النصف والنصف والنصف النصف ا

نم احتف المشابخ و حمهما الله تعالى على قول أبي يوسف ومحمد، بعضهم قالوا: إنا يصح الوقف لفرائمه إذا كنان من يجمعه، وأفضى أب له في الإسلام لا يخرجون عن حمد الإحصماء، وهامة المشابح على أذ الوقف صحيح على كل حاله؛ لأن هذا وقف أريديه وجه الله، وهو صلة الفراية، فيصح على كل حال.

فيبعد ذبك إن كانوا يحصون، فالغلة بنهم على السوية، لا يفضل السخص على البعض، وإن كانوا لا يفضل السعض على البعض، وإن كانوا لا يحصون، صار كانه وقف على الفقراء، فعلى قول أبي يوسف جاز صرف حميع الغنة إلى الواحد مهم، بناء على أن المقراء عنده اسم حسي، وعند محمد لا يحور أن يعفى حود الاثنين بناء على أن عنده الفقراء السرجمع، وأقل المحمد في هذا الباب الملتى، أصرا مثا الاحتلاف في الوصايا.

11178 ولا يفتحل في هذا الوفق ولد الواقعة. ولا والذه لأن الدم الذه وريت لا يندوليهما، قال الله تعالى: ﴿ الوصيةُ لِلوَالِدَانِ وَالأَقْرَبِينَ ﴾ الطف القريب على الوالد، والشيء لا مطف على نفسه، ولأن اسم القريب بني عن القريب، وبين أبو لذمن والونودين بعضية، وإنها شيء عن الاتحاد دون القرب

۱۹۹۹ ويدخل في هذا الوقف الخيدوا فيدة وولد الولد؛ لأن اسم القريب يبطئن عليهم، وروى الحسن عن أبي حيفة رصى الله تعالى عند ألهم لا يدخلون، والذي ذكر نافي قومه الأنوباء والذي فرايته، وكذا في قوله الأرجامة ولدوي أرجامه، ولأنسابه، والذي أنسابه؛ لأن المني يجمع الكل.

1117 - ولى وقف على فرى قرابته، أو على فرابته، فاظهاس أن تكون الغفة لواحد من قرابته، حتى أنه إذا كان له عم وحالان، هالغلة كلها للعب؛ لأن اللفظ فرد بصيفته، وفي الاستحسان الوقف عليهم؛ لأنه يراديه الجنس، وله يراديه التردد، فكاله عمهم، قال الفقيه أبو جمفر رحمه الله تصالى؛ هذه المسألة بجب أن تكون على الحلاف، على فيباس، مسألة الوصية

۱۹۱۱ م. وصورة مسالة الوصية اوذ أوصى نثلت ماله لهذه ولهذا، والأحدامن نش فلان، فعلى قول أبي حيفة رضى الله تعالى عنه الإدالوصية باطلة ، لانها وفعت لمجهول، وعلى قول محمد الوصية حائزة، وللوردة الخيار ، لانهم قائمون مقام الورث، وعلى قول أب يوسف: الثلث لهما ، لانه ليس أحدهما بأولى من الاخر قعمي قياس تلك المسلة : يجب أن

١١) سورة النفرة: الآية ١٨٠.

تكون العلة للكن على قول أي يوسب، وعلى قول محمد. ينجوز إعطاءها للواحد، وقول أبي حيدة وضي الدنساني عنه ينجب أن يكون كقول محمد، لأن جعل الوصية للواحد، حتى قال: الوصية ونعت لمحهول.

1999 - ولو كان وقف على [دورى] مرابته ، أو أفرياه ، أو أنسابه ، أو أرحامه الأقرب فالأكرب ، فإنه بدخل تحت الوقف الأقرب فالأقرب ، ولا يعدو الجامع بالاخلاف الأكرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب خارج تصميراً لصلو الكلام . فتكون العرة له ، وأنه اسم فرد ، فيشاول الواحد عند أن حيفة رحيه الله تعالى ، والأقرب فالأقرب عندهي .

وعابتصل بهذا الفصل أبضاً:

۱۹۱۸ - إدا وقف على أشرب الناس (منه ، أو الله الومن بعده على انساكين ، وله امن ، أو أب ، دخل تحت الموقف؟ لأنه أشرب الناس إليه (⁽¹⁾ ، وقو كان وقف على أقرب الناس من قرابته ، لا يدحمان أمث الوقف؟ لأن في القصل الناس اعتبر الأقرب من فرابته ، واسه وأبوه فيها من قرابته ، وفي العصل الأول اعتبر الأقرب إليه ، والابن أفرب إليه .

۱۹۹۷ - وإن كان له لين وأموال، فالغلة للاين؛ لأن الاين اقوب إليه، وكذلك الاينة، فاباذا مسات الاين أو الاينة، ؟ للست الغلة الماسد اكبين، ولا نكوذ فلاأبوين؛ لأمه جمعل ذلك ثلاثر ب.. وتم يجعل الأقرب فالاقرب

1937 - وإن كان له أبو ن لا غير، كانت الفلة سنهما نصمان، فإن سات أحدهما، قال للحي النصيف، والصف الآخر للمسكون، وكانك الأولاد إن كانوا عدة، ومات أحدهم، كانت أحدث للمسكون، وإن كان للواقف أم وإخرة، كانت أ` الفلة للأم دون الإخوة، وكانت أن كان للواقف أم وجد إقال المؤون كان الجد وان أن كان للواقف أم وجد إقالام أقوب من الجد ومن الإخوة، والأت أيضاً أقرب، وإن كان الجد أن أب وأخوة أ` أم من قول من يرى الجد يمنزلة الأب، وفي قوله الأحراد دون خالفلة للجد وفي قوله الأحراد المناب وفي قوله الأحراد المناب المناب وأن كان له ألانة إحراد من مرقين، فالفلة للحراد أم، وإن كان له أحرال على اللاخوة دون الحد أم حرفين، فالفلة للجد وفي المناب وأن كان له أحرال بنظر في دفك إلى الوارث، وعند أبي حقيمه وضي الله تعالى

⁽٩) ما بين العفو فين ساقع عن الأصلى وأنَّيساء من ظ وم وف.

⁽٣) ما بين، قعفر بين ساقعه من الأحس وأسنتاه من ظ وم وصد.

⁽٣) هكف في أضاء وكان في نسخة أظاء وإن كان جدا أبو أب واخوة

ح<u>۹۰ دهاب</u> له طب عنه الاخ لاب أولي

۱۹۹۳ ۳۰ مولو كان له أب ، والى ابن، فالعنة للإنسانيون ابن الابن ، فيان كان له أنج لألب. وأسه، وابن ابن «كانت العلم لابن الابن ، وإن ؟ النه له سب منت ، وله ابن ابن آسيطل من عدم، كانت العدة بيت النت ، وكذلك الوجيرة في هذا كلد.

وأراة من له أحد لا ساوام و رست من نبت المساولية البيت أولى الإسبا أفريسة لأنها من صلاحه والأحد من صفيه أبيعه و لا يعشير الإرث. ألا نوى أنه لو شارك سولى العندقة الفيت البيت أولى في الوقيه، وإن قيد مولى العناقة مصدمًا على إنه الهند مي العمرات والخاصل المهيم أبوله الواقف، تم يؤكد الأسه تم يوذه الجداء بإن كان فه ألى الأم وينت الأم وينت الأم الواقف الهادة التي حيست ومن الفات التي عبد الجداد أولى ... وعد هما سد الأم إلى الشيئة ألى المناهدة على الإنتاق ...

ولو قبال له آس أح لأب وأم، وأح لأب أو لأم، طالقلة للاخ ، وإن كان له امن أح لاب، وابن أح لأم، فعمد أمل حسفة دصلي الله تعانى عنه ، الغنة لامن الأح ، و مندهسا العلة ليسهسا ، وحسل هذه المسائل في ، فقد احصاص في باب الرجل يقف أرصه على قرابته بيناً بأقرار م

فالا ۱۸ وقر قال الرصي صدفة في تغوليف لوعلى لغرابة ولم يقل ساير ترايق. قال: هما سوامه ويكود ذلك مربيه و كدلاد لو مال الاداراب، أو للاستاب، أو الدوى الأرحام، ولم يضف إلى نفسه بكود ذاك على قرائه فكان العرف، ولان معهود قل إنسان هائمه والانب واللام لتعريف العهود

۱۹۱۷۵ - وقو قال على قرائي من قال إلى وأخيء أو إقال لاعلى قرايتي من أمي، مهو على ما قال، وغلم لغلة عليهم على عادورة وسهم

وقو قال، على فرايش من قبل أبي وأمي، فالعنة نقسم على عندرؤوسهم، يستوي مم. من كانامان قبل أبيه وأمه، ومن كان من قبل أأبيه، ومن كانا من فين! أمه، والايتراجم قراسه من قبل أبيه وأمه.

ولو قال (وبر فراش من قبل أني ، و بين قرائش من قبل أمي ، فنصف العبة يكون تفريته من قبل آبه ، وعمله بكون القرابه من في أمه ، قال . ألا تري أن من قال . أوصيت بنك مالي من ذيه وعمرو . فإنه أحدهما ميت ، فعلمي منهما كل الثلث

1997 - ذكر الخصاف في رفعه. إدا وقف على فرايته الأقرب فالأقرب، ومن معدمم على المساكين، فالعلة كانها لأفراب فرايته منه واحمة كان أقربهم، أو أكثر من ذلك، ويفسم عليهم على عدد رؤوسهم، فإد، قال بعضهم الاكون مقاء رقال بعضهم، كانت العاة فن اقبل ملهم، وسقط من لم يقبل منهم، هيان مات عولاء الذين كانوا أقرب إيه، كانت الغلة عن]" يليهم، وتقالت كلما انقرض فوم عن هو أقرب إليه كانت العلة لن يلى هؤلاء بكا يعاد عقراً.

الم ١٩٧٧ - و كذلك لوقال: يعطى حاة هذا الوقف أقرب النام نسأ ورحمًا، ثم الأوب النام نسأ ورحمًا، ثم الأوب إفالأقرب إبعد ذلك. وكذلك لوقال: الأدنى فالأنس، وكذلك وداوجه صبى فقراء مرائم الاقرب فالأقرب إبيداً بالأقرب فالأقرب]، هكذا ذكر الخصاف وهلال عن أبي يوسف وحمه الله نعال أن القرب والبعيد في هذا سواء إلا أنا بغول. الأقرب فالأقرب

ثم على ما ذكر هلال واختصاف: إذا وحيت البداية بالأقرب، يعطى مانتي درهم. والامعطى أكشر من المائش، الأن القصود من هذا الوقف الإعناء عوف ذلك بذكر الفضر. ٥٠ والإغناء لا يقع ماقل من النائين، ولا يعطى أكثر من المائين، لأن الإعناء حصل طفر المائين. فلاحذجة إلى الزيادة.

فإن أعطى كان واحد منهم صائني درهم، وبقى من الغلة شيء عطى الذي بلمه سائني درهم، فإن أعطى كل واحد مهم سائني درهم، وبقى من الغلة شيء ما عالمياس أن بكون ذلك كله للإترب فالأفراب، وهناك يعطى الأقراب كل الغلة، فهنا كدلاك، وفي الاستحسال يقسم يشهم بالسوية [لان الأصل كان مقسودً بالسوية، فكذ القصل بؤحد حكمه من الأصل كما فينا في الموريت: ما فصل من لسهام برد عليهم على فام الأصول ذكر هلال المسالة على القياس والاستحسان، والحساف في حس هذه المسألة لم يذكر القياس والاستحسان

الديم المستوية المستورة من ذكرها الخصيف . إذ كان أقربهم إليه جماعة وقسمت الخلة دسيه بالسوية [" إذا كان اللذي يصبيب كل واحد منهم ماتنا درهم وأو أقل و وإن كان في الغلة من المنشل ما يصبيب كل واحد من البطن الأعلى ماتنا درهم ويقصل عليهم فالذ يغسم الفاضل بينهم ، قال وكذلك يكون الحال في كل على منهم وقال أيصاً . إذا كان اقال أيها أبالأقرب بناء و فيعطى من علة علم المستونة مديمته و قال ايشا أباع يهم و عبط إماننا درهم في المنافقة وكان تنافق مثل ذلك و حتى بنتهى إلى آخر مه و فإذ حضل شيء من غلة هذه الصادقة وكان الحك لهم .

⁽١) ما مين المعقرفين سافعه من الأصلي وأنسناه من فدوه وفع.

⁽٢) مانين المقرفين سافيد من الأصل وأبينناه من فروه وب

١٩١٧٩ - ولو قبال: عمى فقواء قرائتي على أن بسدأ، فيسعطى جمسع العنة الأقرب فالأقرب، يمطى الأقرب كل العلة؛ لأنه هكذا أوجب، وإثنا كنا لعطيه مائتي فرهم بدلالة ذكر العقواء، ولا قرام للدلالة إذا جاء العموم بخلافها.

ونو قبال على فيفراه قرابتي، يعطى سها الاقواب فبالأقواب. يعطى الاقواب مائتي درهم، ولا يعطى جميع الفلة؛ لأن الهاء في قواله، منها كناية عن جميع الفلة، فقد أوجب يعض الفلة الأفراب، ملا يعطى جميعها

ولو قال: على أن ما أخرج الله تعالى من خلاتها يعطى الأكرب فالأكوب من قرابى، يعطى الأقرب جسميع العلة : كأن حرف الها، هنا واجع إلى الأوضى دون الغلة ؛ لأن الحارج يكون من الأرض، فلا بوجب نتفيصا في الغلة -والله أعلى-.

الفصل الثاني عشر في الوقف على أهل البيت، والأل، والجنس والعقب، والجيران وأشياه ذلك

1118- إن أقتسي أب أدفي أرضه على أها يبيته، دخل عن الوقف كل من يتصل به من قس أياد، إلى أقتسي أب أدفي الإصلام، يستوى فيد المنقم والكافر و والذكر و الأثنى، والمحرم وغير المحرم، والقريب والمعيد، وهذا لأن المرادمن البت الذكوره، يبت النسب، لا يبت المكنى، وكل من يحده و يجمع أباء أن يت نسب، دحل فت الراقف، ونسب الإساد من قبل أباء إلى أقصى أداد في الإسلام، فهو من أهل بنه، ولا يدل تحتى أداد في الإسلام، فهو من أهل بنه، ولا يدخل قت الراقف الأباء إلى أقصى أداد في الإسلام، فهو من أهل بنه، ولا يدخل قت الراقف الأب الأقصى لو تنان حنا؟ لأنه مصاف إليه و المضاف إليه لا يدخل قت الاضافة.

ويدخل تحت الوقف وقد الوقف؛ لأنا وقد الواقف مصاف إلى أب الواقف الأكسر، و وقذ لك وطورية خل تحت هذا الوقف، لما هذنا.

11981 - ولا يدخيل تحيد هذا الوقاف أولاد البنات، وأولاد الأخسسوات الأنهم لاسبون إلى أب الواقف الأكراء إشا يسبون إلى أياه هم، فصاروا من أهل بيت آخر، وكذلك لا يدخل أولاد من سيراهن من الإقاف، ما فينا، ولا إداك نازه جمها من بني أصحاء الواجب وعترته، فحينته يدخلون الأنهر من أهل بيث نسبه.

١١٩٨٧ أن والجواب فيما إذ وفق على حنب كالحواب فيما إنه وقف على أعن بهنه: الأنا الإنسان من جنس قوم أبيه .

١٩٨٣ - والجراب فيسا إذا وقف على أنه كالجداب فيما إذا وقف على أمل بيته؛ لأن فإذّل وأمال السند بسنعملان استعمالا واحداً

۱۹۱۸ و مان وقف امراهٔ على أهل وشماه أو عال حديدها أو على أله الا لا تدخل عند الوقف والدنها ؛ لأن والدنها لا سبب إلى أبيها الأكبر الذي هو صنحب سند نسسها ، وتعلله ولدها لا يدخل لهذه العبة .

- ١٨ ١٨٥ - وإذا وقف على أهلت بالقياس أنا يعامل قبت الوقف أأسرك أالا غيره وهو

⁽¹⁾ مكذا في للسح ذا للإدالس علمناء والذنافي لأحول العلل.

قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عده ذكر الفياس في الزيادات ، ولم يذكر قول أبي حنيفة ورحمه الله تعالى شده ودكر هلال في وقفه قول أبي حنيفة ولم يذكر الفياس و في الاستحدان يدخل أحث الوقف (كل من في عباله ، وتفقته ، ويضعنه بيته هذا هو المتعارف ، لا مدخل أحث الوقف عاليكه الأن أن عماليكه خدام الأهل ، وما يجب لهم عهو للمولى . والمولى لم يدخل ثبت الوقف وأما العبال ، فكل من كان في نفضة إنسان ، وهو من جاملة عباله ، مواله عال غير مواله ، الرغي منوله .

۱۹۱۸۸ و أما الحشم لقد ذكر هلال أن الحشم بمزلة العيال، وروا، عن أصحاب رحمهم الله تعالى، وروا، عن أصحاب رحمهم الله تعالى، وقد قبل: إن الحشم أعم، يفال: للسلطان حشم كثير، إلا أن صاحب الكتاب وهرم السالة في أرساط الناس، وأوساط الناس [لا] يجمعون الجيوض، طهة، صوى بن العيال والحشم.

111AV - وإذا وقف على جبرانه، فعلى قول أبى حبيفة رضى نفة تعالى عنه الجار من بستحق الشقعة (وسرط هلال والخصاف أن يكون ملازقا لداره، والالتراق أللبس بشرط، وإنما الشرط أن يستحق الشقعة (آكمالازفا، أو غير ملازق، ثم في ظاهر مذهب أبى حنيفة رحمه أنه تعالى: الشرط السكني ماتكا أكان أ لساكن أو غير مثلث، وروى محمد عن أبى حنيفة رحمهما أنه ثه الى أن الشرط هو أنه أك دون السكنى، والصحيح ما ذكر في أظاهر فرواية رقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: الجار كل من يجمعهم مسجد المحلف في الريادات : قول أبى حنيفة في من، وقولهما استحسان.

111AA - والصغير والكبير، والمسلم والكافر في ذلك سواء؛ لأنهم في استحقاق اسم الجار على انسواء، والعبيد والإماء لا يدخلون في هذا الوقف، يخلاف الكاتبين، لأن الجوار بالسكني، وممكني المكانب مضاف إليه، بخلاف سكني العبيد والإماء، ألا ترى أن المكانب بستحل الشعدة، والعبد والأمه لا يستقحان الشفعة

وقال يعض مشايخت وحمهم الله تعالى : وما ذكر من الجواب من العبيد محمود على ما إذا كامو [مع الوالى ، في أما إذا كانو] مفر دين بأن كانوا صأفر ذين يدخلون تحت الوقف ؛ لأت

⁽¹⁾ مادي المغوض سالط من الأصل وأنهمه من ظارم وف

⁽¹⁾ وهي أم": والالمتواق.

⁽٣) ما بين المقرفين ساقط من الأصل وأنبت من ظ وم وف

سكناهم في هذه العمورة يضاف إليهم، ألا ترى أن العبد الماذون يستحق الشفعة كالمكاتب.

١٩٨٩ - ومن انتقل من جوار الوقف بعد الوقف، أو استخنى، لم يكن له من الوقف شيء، وإغا يتظر في هذا إلى مكان جار الوقف يوم نفع فسسمة الغلة، لا يوم حدوث الغلة، ذال [هلال]: يخلاف الموابة؛ لأن الجوار يرول وينقطع بخلاف القوابة.

۱۹۹۹- و لو وقف على جيرانه، وله دار هو هيه ساكن، فانتقل منها إلى دار أخرى، وسكتها يأجر إلى أن مات، فالغلة لجيران الدار لتي انتقل إليها، ومات فيها.

ولو وقف على جبراته، ثم خرج إلى مكة، ومات فينها، قال: إن كان التحذها داراً، فالذلة لجبرات بمكة؛ الآن الجوار بيلك قد القطع، وإن تعرج حاجاً أو معتمراً، فالغلة تجبران بلده؛ لأن جوارهم لم ينقطع.

1999 - ولو كان له داران، وهو يسكن في إحدامسا، والأخرى للغلة، قبان الغلة خيران الدار التي يسكن فيها، وإن كان⁴⁷ في كل واحدة منها زوجة، فالغلة لجيران الدارين.

وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة، والأخرى بالكومة، وله من كل واحدة منهما زوجة.

١٩١٩ - ولا بدخل في هذا الوقف ولد الواقف، وإن كان جاراً، وولد الولد يدخل إذا كان جاراً، فيهاساً على القرابة، ولا يدخل استحسالناً؛ لأنه لا يسمى جاراً عرفًا، وكذلك زرجته لا ندخل، وأما أخوه، وصمه، وخاله يدخلون؛ لأن اسم، إلحاريقع عليهم.

وقر وقف على فقراء جيرانه، وصات، فيباع ورثته تلك الدار، وانتغلوا إلى ناحيهة أخرى، فالفظة لجيرانه يوم مات، ولا يفتفت إلى بيم الورثة.

١٩٦٣ - ولو وقف على فقراء الجيوان [ولم يضف الجيوان] إلى نصسه بأن لم يقل: على فقواء جيواني، فهذا وما لوقال: على فغراء جيواني سواء، لما قلنا في القرابة.

وإن كان حين مرض حمول ابنه إلى محلة أخبرى، أو قرية، ثم مات، فالفلة لجيرانه الأولين، وليس هذا بانتقال.

11192 - ولو أن امرأة كالت تسكن في دار، فوقفت على جيرانها وقفًا، لم تؤوجت، وانتقلت إلى بيت زوجها، وصافت فيه، فجيرانها جيران زوجها؛ لأنها نابعة للزوج في السكسي، فانقطع جوادها الأول، وكفلك [الرجل]إذا تزوج امرأة، فانتقل إليها، انقطع جواره الأول، فعالوا: إن كان مشاحه في داره الأولى، فالفلة للأولين؛ لأن جوارهم، لم

⁽١) وهي أم أنا وإن كان له في ذلك واحدة منها زوجة .

وتفعلم

وإذا وقف على فقراء جبواله، فناعطى الوصى بعضهم دون المعس رضيين الألهم يحجبون، فكانوا متعينان، فند دفع حقا مستحقا لقرم معينر إلى فيرهم، فيصمن، يحلاف ما إذا وقف على الفقراء الأناهاك المستحق ليس تعون.

١٩٩٩ - وإنه وقف على فقراء حيوانه، فالأرمنه تذخل إذا كانت جاراً، وذات المعل الانفاحي، لأن ليكني الأرث مضاف إليها، فكانت جاراً حقيمة الخلاف دات العلي، لأنها تامة للروح في المكاني، فنو يكن سكالها مصافر إليها، للوركن حاراً حقيقة ("

١٩٩٩ - وسو وقف على إينام قبراينه، فالبينم فسقير أو صغيرة ماك أنوه، والم يعركم، وجياة الأم لا يعرجه من أن يكون ينيمًا، وكفتك حياة الحد لا يخرجه من أن يكون بسئاره كان لاف يك

١٩٧ / ١٠ - وزدا أدرك الصعب أو المستغيرة، فندخرج من أن يكونا يتبعك وزدرك الغلام بالاحتلام، وإدراك الجراية باخيل واحيص، وإن لم يكن شيء من ذلك حتى للع خمس عشرة منة، فعي المسألة احتلاف، والممألة مهروفة .

وإذ احتلم العلام بعد مجى الفئة أو حاضت الجاربة بعد محى العاق حصت الناق في من هذه العلق العلام بعد مجى العاق حصت الناق في من هذه العلق الأن الاستحقاق قد للت حين حداث الغلام ، وهو تم يدرث في للا بيطل بالإدراك بعد ذلك، في المستحق في الستحقيم، إذا حطت (قبل محى الفئه ، والمال على الاعتمال في الاعتمال في الدول في المدرس الجاربة وهذا الأن الاحتلام أمر حادث، واحيص ففلك، والاسم في الفرادت أن محل حدوث على أغرب الأوقات، توصيحه أن حاصل اختلاقهم في حروجه على الاستحقاق، ويكون المقرق فوب

۱۹۸۸ - واقا وقصاعلی عضه فلان، ف علیه بان عمیه الإنسان کو س بر دع ناماه إنهه، ولا بدخو فیه ولد ایدن، إلا إداشتان أزواج السان من باید فلان، و کشتن أولاه من ماواهن من الإباد، لا بدخل می هذا الرفقاء، إلا إدا كان آزواجهن من باند فلان.

۱۹۹۹ ولغ وقف طلي ريد و - قامه ولريد أولاه وريد حي، لا يكول لأولاد نمي. من الوقب، لأن الدالوجل لا يسمى علمه إلا يعدمون

٢٠) ما بين العفو فين سافط من الأصل وأنشاء من ظارم واب

(٣) مامير اللعقوارن ساقط من الأمرال. وأسنت هذه العناءة من بسجة اط

وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودًا من أهل بيته، ومن يأتي يعد هؤلاء من أولادهم .

 ١٩ ١٧ - ولو أوصى بتدت ماله لأهل بيت ، فإن الوصية لن كان موجودا وقت مرت الموصى ، ولمن كتان يوند من أهل بيته لأقل من سنة أشهر من يوم سات الموصى ، والفرق أن الوصية لا تجور لمن لم يخلق ، والوقف يجوز .

ولو قال: وقفت على فقراء أهل بيش، أو قال. هلى من افتقر من آهل بيش، قال الخصاف: أنظر في وقت أأطلوع الغلة، الخصاف: أنظر في هذا إلى من كان فقيراً يوم نقع القسمة، ولا أعتبر وقت أأطلوع الغلة، وكذفك في كن موضع كان الوقف على الفقراء، فالحمد ف يعتبر يوم القسمة، ولا يعتبر يوم طلوع النفلة، قال: لأن الواقف إذا وكر الفقراء، مسار الوقف كالزشاة، لا ينظر إلى يوم الأداء، فكذ هذا.

وقرق هلال بيتما إذا كان الوقف على الفقراء والمساكين وبينما إذا كان الوقف على فقراء ترتيده، فقال: إذا كان الوقف على [العقراء والمساكين، يعتبر الفقر يوم القسمة، لا يوم طلوع الذرة، وفيما إذا كان الوقف على ["" فقراء لفراية يوم طفوع الفلة، حتى لو استغنى بعد ذلك، بعطى نصيمه، وإذا مات يووث نصيبه، ولوكان فنيًا يوم طلوع الغلة، ثم اقتشر، لا يعطى شرء.

والفرق أن في الرئف على الفقراء والمساكين الحق غير ثابت للمعين في الغله يوم حموثها، ألا يرى أن شهادة الفقرين على الموثق على الفقوية ويحرم من شاء وآلا يرى أن شهادة الفقرين على الوقف على الفقواء مقبولة! وإلها يجب احق بالقسسة، فيعتبر يوم القسسة، قاما في الوقف على فقرائه الحق قد وجب ثهم بأحيانهم، ألا ترى أن الفهم لو منع وصية أحدهم، ضمنها له! وألا يرى أنه لا تقبل شهادة الشاهلين من الفواية على هذا الوقف! فعدم أن الحل قد ثبت في الفلة يوم حدوثها، فلا يعطل هذا الحق الحق الموتف إله علم أن الحل قد ثبت

⁽١) وني شخة أف أبرم بدلا من وقت.

⁽٣) ما ين المغوقين سنفط من الأصل، وأثبت هذه العبارة من نسخ أطأ و أفد و أع

الفصل الثالث عشر في الرجل يقف أرضه على الفقراء والمساكين فيحتاج أحد من ولده، أو يحتاج هو في نفسه

۱۹۳۰ - إذا جعل أرضه صدقة موقولة على القفراء والمساكين، فاحتاح بعص قرابته، وأراد أن يعطى من تلك الغلة، فاعلم أن هنا مسألتان: إحداهمنا: إذا احتاج الواقف بنفسه، والحكم هيا أن لا يعطى من تلك الغلة شيء، هكذا دئر هلال في وقفه.

فال الفقيه أبو بكر الأحمش رحمه انه تعالى عدا الجواب على مدهب هلال صحيح ، فإن من مذهبه أن الواقف لو شرط في امتداء الوقف أن يأكل بنفسه ما دام حباء لا يصح الشرط، ولا يحل له الأكل ، فكذا إذا احتاج بعد ذلك ، لا يحل له الأكل ، اعتباراً اللاشباء بالانتماء .

فأما على قول أبي يوصف وحمه الله تعالى يصبح الأن على قوله لو تسرط في ابتداه الوقف أن يأكل نشسه، صبح الشرط، وحل له الأكل، فكذا يحل له الأكل، في الانتهاء إذا احتج إليه بدد دلك.

وقال الفقيه أبو بكر الإسكاف: هذا الجواب صحيح على قول انكل ا الأن على قول أن يوسف رحمه الله تعالى إذا شرط في جدد، الوقف أن بأكل إنما يحق له الأكل ا لأن بالشرط استنفى الغلة عن حق الفقراء فلم نرك الغلة عن ملكه إنما زالت الرقبة عن ملكه، هيصبر آكلا ملك نفسه، أما ههنا الغلة زالت عن ملكه، وثبت فيها حق الفقراء، فلا يصير آكلا ملك نفسه، لو حل له الأكل حل بطريق الصدفة، ولا وجه إليه لأنه يصير متلصدةًا على نفسه.

١٩ ١٩ ١ - وقال الفقيه أبو جعفر وحمه الفائعالى: يجوز أنا يعرق بين الاشتاء وبين الانتباء وبين الانتباء وبين الانتباء فيقال في الابتداء: (لا لا يستحق بالشرط الالان الشرط خرج على وجه الفساد، وهنا الوقف قد صح وضافته إلى المقراء، فيجوز له التناول يحكم فقره، وهذا كما قال محمد رحمه الله تعالى في أنسير الكبير إذا قال الأمير، إن قللت مذا الكافر، فلى سلمه، ثم قتله الايستحق السلب؛ لأن كلامه أو خرج على وجه المساد، ويمناه لو قال: من قتل قتيلا فله سلم، ففتن الإمام بنفسه كافراد استحق السلب؛ لأن كلامه خرج على وجه الصحف، فيستحق السلب عند وجود سيه مته.

1974- المسألة الثانية: إذا احتاج بعض قرابته، فإن كان الوقعه في حالة مرض الوصي، لا يعطى؛ لأن هذا في معنى الهيئة، والهيئة للوارث في مرض الوت لا يجوز، وكذلك إن كان الوقف في حالة الصحة، ولكن مضافًا إلى ما بعد الموسد، بأن قال. أرضى حق صدقة موقوفة بعد وفاتي على المساكرن، ومي تخرج من الثلث؛ لأن هذه وصية، والوصية للوارث باطلق، وبعطى ولد ولده إن فويكن وارثًا، عكذا ذكر ملال في وقفه.

11704 - وذكر الخصاف في وقف [أنه] إذا أوصى الواقف أن يجعل أرصه صدقة موقوفة نه تعالى أبعد وغائد على الساقة على الساكن، فاحساح ولذه أعطاهم غلة هذه العسدقة ، وليس هذا من طريق وليس هذا من طريق الإيجاب .

1170 - وإن كان الوقف في حالة الصحة ولم يكن مضافًا إلى ما بعد الموسه ذكر في أو 1170 - وإن كان الوقف في حالة الصحة ولم يكن مضافًا إلى ما بعد الموسه ذكر في الواقف، ثم إلى موالى الواقف، ثم إلى موالى الواقف، ثم إلى حيرانه، ثم إلى أهل مصرم، أيهم أقرب من الواقف منزلا، وذكر هلال في وقد أنه بمعلى أقل من مائن درهم، وهو أولى من سائر الفقراء.

1979 مولي رأى القيم أن لا يعطيه كان ته ذلك، وهو أول الفقيه أبي يكر الأعمش رحمه أنه نعد في الأن مقصود الواقف من الرقف الذواب، والتصدق على فقراء الفرابة أكثر ثواباً، وإليه أشار عليه المصلاة والسلام في قوله لا مرأة عبد أنه ابن مسعود حين أرادت أن تتصدق على زوجها المال أجران، آجر الصدقة، وأجر الصلة الدوليل عقيه أن في باب الزكاة بؤمر بدقع الركاة إلى قرابته الذين يجود المذفع إليم أولا، ثم إلى جيراته، ثم إلى أهل بلغه، ولكن يعطى أقل من سائل دوهم يجوز، ويكور، كما في الزكاة.

1974 - وكان الفقيه أبو يكر الإسكاف رحمه الله تعالى يقول: لا يعطى الأحد من فراية الواقف شيء من هذا الوقف و الأندلو أعطى صبوره ملكاً بقبى الزمان أن فبزدى إلى إيطال الوقف. وكان الفقيه أبوالقاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول: إن طلب وخاصم، ونازع الفيم، لا يعطى والأشاص مه في ذلك، عتم أن قصله التملك، وإبطال الوقف، يضلاف ساؤنا لم بخاصم ولم يتازع. وكان الفقيه أبو جعصر رحمه الله تعالى يقول: إن حاصم القيم، ونازعه ولا يعطى، وإذ لم يخاصمه ، ولم يتازعه ، يعصى وهو أولى،

⁽١) حكدا في الأصل، وكان في النسخ اليافيه التي مندنا، عوزو الزماني،

واكان لا يصرف إليه قتل الفيق بل يعمرف المعض إليه ، والمعض إلى الفقوات إن كان يصرف إليه قتل الفلف فإغا يصرف إليه عن معض الأزمان، دون المعض الأن في صرف الكل إليهم على الدوام إبطال الوقف عمسي والآنه ربح يقع عمد المناس أنه ملكهم، فيشهدون له بالمنت عند دعواه فكك لنفسه.

هذا إذا وقف على الفقراء، واحتج إليه في بعض قرابته، فيأما إذا وقف على فقراء قرابته، يصرف جميع الغله إليهم، وإن كان نصب كل واحد منهم أكنر من مائي درهم، لأن الواقف أوجب نقك، وأما إذا وقف على الأفقر فالأفقر من قرابته، فها لا يعطى الكل، إنه يعطى أقل من مائي درهم.

1979- قال هلاني , ودوقف على المقراه ، جاز صرفه إلى ولنه إدا مناج إليه ، وفرق بين الوقف وبين فركاة ، فإنه لا يجوز صوف الركاه إلى وثده ، والفرق أن يو جوب فركاه لم يراد مثك المائك عن فدر الزكاه " ، هكان الواجب على الناك الإخراج والتمليث من كان وجه ، ولا يتحقق ذلك عيما بين الوالدين وطولودين الأن سافع الأسلاك يشهما متصلف أما "لوقف قد زال عن مثك الم اقف بنفس الإيقاف ، فليس عنه الإخراج والتمثيك من كل وجه ، واعا عنيه إعانة الفقراء على أنجاد حقهم، والإعانة على أنحذ الحق يتحقق قيما بين الوائدين .

1939 و وقعه أرضه على أن نصف غليها تاسباكي، ونصفها فلقراء من فرايته، فاحتاج فردته، وكان الذي سمى لا يكفيهم، أيعطيهم ما جعل للفقراء لفقره م؟ فال هلال: فاحتاج فردته، وكان الذي سمى لا يكفيهم، أيعطيهم ما جعل للفقراء لفقره م؟ فال هلال: لا وهو قبول أبي يوسف البفعي، وعلم بن أحمد للدرسي، والعقبة أبو جعم الهندواني: يعطون من بعيب المقراء؛ لأنهم فقراء قرابته يستحقون ما بلهين وعمل حيراته والمقل حيراته قرابية، فإنها يستحقون من الوقيل بالوصفى حيراته قريبة، فإنها يستحقون من الوقيل بالوصفى.

وجه قول مغال إنه اللبين نصيب كل قويق، فيقد قطع الشركة ، ونسوط لكل قويق محصه ، فينحب وحاية تسوطه ، وهن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أن الوافف إن نسرط في الوقف له أن تقفواه قرايته كذا ، وللمساقيل والفعراء كذا ، يعطى فقراه الهواية من مصيب المقراء ، وإن شوط أن لدقواه قرمتي كذا ، واليافي للمقواه الايعطى دقراء القراية من تصيب التقراء ، وبه أخذ محمد بن ملمة ، وأنو تصر محمد بن سلام المبتى ، وجعل هذا بظير

⁽١) مكذا في النسج التي عندما، وكان في الأصل : عز ملك الزكاد

الوصية ، فإن من أوضى بيعض الثلث لفرائمه وسعضه للفقراء، استحق الفريب من تصيب المقراه إذا كان فقيراً ، ويمثله أو أوضى بتحص النت لقرائمه ، واسافي للعض ما الاستحق القريب من نصيب الفراء، كا ه:

1111 - ولو جمل أرضه صدفة موقوفة على الفاد من والدوابه محملجود والمهم الإمطون منها شيئًا إلا أن يكونوا عار من والمصارأ لشرطة والثلث إدافات في ان السبير. الإمطني قرابته منها شيئًا، إلا أن يكون لافي الخراجة ان السبير، وكما إذا قال: في مسبل الله فال: ومسيل الله العزو والحهاد، وعن أبي يوسف وسحم، وحميهما فه معالي أسها الالا حميم وجود الخير وقلر سبير الله.

۱۹۳۹ - والوجعل أرضه صدقة موقوعة على الدة راب فاحتاج قرائمه ، وقع ديك إلى الفاصلي ، وقع ديك إلى الفاصلية بالمواجع وقاطلية من تبرك المواجع وتنسمه على موقعة ، حتى قو عزب ، بطل ، وك المواجع وتنسمه على موقعة ، ويوقيال الحكمة أن لا يعلى شير والوقيال الحكمة أن لا يعلى شير والها أن نقط حكمة ، حتى يبور لفاض أحر أن يبطئه .

1971 ولو أعطى الفيدعير الدراية، فسمى، فاكنا ذكر هلال في وفقاء وقال الفتية أبو بكر الأعسش رحمه الفاتعالي الايقدامكده، وحد فواله في ذلك أن هذا حكم يضلاف ما يقدفيه الشرع - لأن الرافف ماء قف على الفراغة، إذا وقف على المغراه، وحال ما وقف لم يكن هؤلاء فقراء ليدحلوا تحت الوقف من حيث إنهم فشراء، وجه ما ذكر هجل أن متسود الواقف الأحر والتوافي في الفترف إلى القرامة اكثر، فكان قصاء في مرضع الاجباد، في عد

19717 - وقو وقف أرسك له على صفراه فراسه و أرضًا له أخرى على الله قد را المسافيل و رفضًا له أخرى على الله فرا ا والمسافيل وورعت الفرايد لا يكليهم والرائال فإلى ه فاد راحد و لا يعتقون عليه وقف واحده وقد الرفف الأحرام با يكفيهم والرائال فال في ه فاد راحد و لا يعتقون عليه وقف واحده وقد قطع الدركة حلى بين لكن واحد تصياره وأما إذا كان في حققيل وقد يقطع الشركة وقيقا احتم الدركة إن السحق بهما الورجال أن يكون ما ذكر من الحوال فيما إذا كان المعقد واحداً على قول علال ويوسف بن تحالد على بحوام بها قب عنا

١٩٣١ - وإذا وقف أرضيه على الفضراء والمستكراء فيا مشاج معض قراشه إلى ذلك. فأعطى من الديم مانتي درهم فالمفهاء وصار ففراء وقدائش من الفدة لمن ما فرد كان يعلم أما

⁽¹⁾ وفراندهن ورازام أدالا بعطي ترمه

إنفاقه في غير فساد، وأنه أنفقها فيما لا بدمنه، أو ضباعت، يعطى من اللفقة ما يكتيم، وإن علم أنه أسرف، أو أنفق في فسساد [لا يعطى: لانه] يكون إصانة على الفسدد، وكذلك هذا الجواب في الركان، ويصير فهذا الفصل رواية في أن القمير إذا كان يعلم أنه ينفق في معصية، أو يسرف، أنه لا ينيفي أن يعطى.

١٩٠٧ - وإذا وقف على نفراء قرابته، وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه، الا يمعث إلى تلك الدائم، ولكن بقسم على مقراءهم في هذه شددة، وإن بعث القيم إلى تلك البلدة، فلا ضمان عليه، وهو عنزلة الزكاة -والله أعليه-.

وعايتصل بهذا القصيل:

۱۳۱۹ - إذا قال: جعلت أرضى هذه صدقة سوقرفة أبداً على زيد وولده وولد ولده أماً على زيد وولده وولد ولده أماً ما نتاسلوا، ومن يعدهم على المساكن، على أنه إن احتاج قرابش، ودعلهم مذاالوقف، وكانت غلته لهم، فكانت قرائه جساعة، فاحتاج بعضهم، ويعضهم أفنياه، يردهذا الوقف على من احتاج من قرائه.

وكفلك لو قال: إن احتاج موائي، فاحتاج بعضهم، ولو قال: على أن ولد زيد إن مانوا ردت عالم هانا الوقف على عسوو، قدات ولد زيد، ويقى المعفى، لم يرد الخلة حتى يوت كل ولد زيد، وحكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى. قال: ولا يشبه هذا الساب الأول؛ لأن في الأول تصد إلى الرد على المحاجيز منهم.

العقواء، فعن احتاج من ولدى، وولد ولدى، أعطى ما يكفيه، كد كما قال، فإن احتاج أحد العقواء، فعن احتاج من ولدى، وولد ولدى، أعطى ما يكفيه، كد كما قال، فإن احتاج أحد من ولا صليه، بنظر إلى ما يكفيه، صبكون دلك مبر الله بن حسيع الورثة؛ لأنه لا يستحق بالنوفف؛ لأنه الإيستحق بالزوف، فلا يختص هزيه، وإن احتاج معض ولد الولد، أعطى له ما يكفيه، ويكون ذلك بالوقف؛ لأن الوصية له هزيه، وإن احتاج ولد الصلب، ووقد الولد، أعطيا، فم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورنة، وما يصيب ولد الصلب يكون بين الورنة، وما يصيب ولد الولد، أعطيا، فم ما يصيب ولد العلم يعدد الرؤوس، لم الورنة، وما يعلى عدد الرؤوس، لم

وإن قصرت العلة عما صمى لكل نقير . وكان يكفى لأحدهما ، فياه بيداً يولد الولد؛ لأن حقه أفوى؟ لأنه لا يجوز من غير إجازة ، وحق ولد الصلب لا يثبت إلا يإجازة الورثة . والطابة بالأقوى أولى -واقة أعلم- .

الفصيل الرابع عشر في الوقف على[النوالي، و] المديرات وأمهات الأولاد والمماليك

۱۳۲۸ - إذا وفت الرجل أرضه على مواتيه، وهو رجل من العرب، فانفلة لكل من أمشقه هذا الرجل قبل الوقف، ولكل من يعتقه بعد الوقف، ولكل من به تق بعد موته من حهته، كمند به، وأمهات أولاده.

قرق بين الوقف والوصية ، فإن من أوصى بنث عالمه لمواليه ، وله مدبرون ، وأسهات الأولاد ، فسات الموصى ، وعتى هؤلاء عوته ، فإنه لا حظ لهم من الوصية . والفرق وهو أن وجوب الوصية يشم بحرت الموصى ، وولاء المدبر وأم الوك يثبت بعد الموت ؟ لأنهم يعتقون بعد الموت ، وجوب الوصية الأولاد يستحقون الوصية ، ووفت وجوب الرفف يوم حدوث الفتة ، ويوم حدوث الفيلة ، ويوم حدوث الفيلة ،

وروى عن أبي يوسف وحسه الله تعالى في الشوادر": أن لأسهات الأولاد والمابرين وصية أيضًا ، وكذلك يدخل في هذا الوقف كل من أرضى بعنفه صد موته ، وكذلك فو كان أوصى أن يشترى به رقيق بعد وفاته الميتقوت، دخلوا في هذا الوقف .

1971 - وإن كان لهذا الرجل موالي، أعنفهم هذا الرجل، وموالي الموالي، فالغلة المواليم، كما في الولاد مع ولد الواد، وهذا لأن مواليه يسبون إليه بلاواسطة، وموالي الوالي يسبون إليه بواسطة، فكان الاسم مواليه حقيقة، ولحوس الوالي مجازًا.

ولو كان له موليان، فالغلة لهما بكمائه؛ لأن أسم الوالي ينطاق عليهما، ولو كان له مولى واحد، فله تعيف الغلة، والتصف كلفقراء، ولو كان له موالى، وموليات، فالغلة للكل، حكما ذكر الخصاف، وهلال.

من المشايخ من قال: يجب أن تكون المسألة على الخلاف، على قول أي حنيفة وضى الله تعالى على قول أي حنيفة وضى الله تعالى على ينيه وله بنون وبنات، ومنهم من قال: هذا بالإجماع، فيحاج أبو حنيفة وحمه الله تعالى على [قول] هذا الفائل إلى الفرق بين مسألة الدين ومسألة الوالى لوالفرق أن اسم الموالى يطلق على المواليات عند الالفراد، فإنه يقال لهن عوالى]**، قلان جاز أن يشركن عند الاختلاط أولى.

⁽٦) ما بين المعقوص ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

١٩٣٢ - وقد ذكر محمد رحمه الله تعاقي في السير الكبيرا الإاستأس الحربي علي مراتب وله موالي موليات، وخاوا في الأمان ، وكدفت إذا أوهمي لواليد، داخلوا حمدة في الأمان أوضية

أو لاد الوالي يدخلون في هذا الوقف، لأمهر تشبول إنه بلاو النطة، وأما أو لاد الوليات هل به خلول في هذا الوقف؟ فكر الخصاف في وقعه أنهم إن كالوا برجعوذ بولاء باءهم إلى الواقف يدخلون، وإن كان ولاء أماهم إلى فوم الحرين، لم يدخلوا فيه .

۱۹۳۷ - وإن كان له مو لي موالات و موالي عناقة، فالعلة لمرالي العناقة الأنه متعق عليه ، رولا ، فقر الات محتلف فيه ، وسبب ولاء العناقة [لا] يحتسل الفسخ ، وسبب ولاء الوالاة يحتمل العسخ في العقد .

11777 - وإن لم يكن له إلا مواتى موالات، صرفت العنة إليهم استحسناً؟ لأماليس هها من هو أرفى منهم ""، والضاعف وافقوة إثنا يظهر عند انشابلة، والقيام أن يكون العنة فلعراء.

11778 وإن كان له موانى، ولابته موانى إقد ورث مو ولا مها اعن ابده فالعله طواب و الاعتباط عن ابده فالعله طواب و ولا يكون له والى بنه شيء و تعذلك إذا لهم يكن له إلا موانى أأأمه لايك فالهم من عند الغية شيء و وهذا قباس، وهو عول محمد، ذكر محمد فوان للمده في الجامع الكبرا فيما إذا أوضى لموانم، وله موانى ابده وقد ورث هو ولا عما أنه أن ابنه.

وعن أبي بوسف رحمه ته تعالى وهو فول هلاف إله يصرف لفلة إلى موالى ابنه ه وأنه استحسان ويرجع الاستحسان إلى العرف عان الناس في عرفهم وعادلهم يستخيرون إضافة والامان أعنتهم النامهم إلى تفسهم .

1877 - وثو وفق على مواليه، وأولادهيه وسيلهم، فهيوعلى ما فالوا. لايدخل في الوقف أولاد بنت مواليه إذا لم يرجعوا بولا، أياءهم إلى الوفق، ذكر هلال في وقفه ألم ولذائة مولاء بدخل في هذا الوقف، قال: لأناب مولاء من جملة مولاء، فولد الابنه يكون

⁽¹⁾ وفي سبحه أنت : در هو أولى منهم، والغسخ والضعف والفوة.

⁽۴) وهي څخ ۱ قد ورت هو لامه و عن انه ا

⁽٣) ما ين المهوون سائط مر الأصل وأسناه من فروم وف.

⁽³⁾ وأي من والأصر: هولا:همار

وللدمواليه، فيدخل محت هذا الوقف.

١٩٣٧ - قبال هلال: ولو كيان الواقف قبال في عاقبنا لموقف. ويسلهم لدين براجع والامهم إلى لا يكون لأولاد الشات شراء الأما لا يراجع والامهم إلى الواقف

وار قال: على موالى ، فأعنى هو وأخر عبداً بينهما، لا يدسل قحت هذا الوقف، لأنه لمس مولاه، س بعض مولاه قولو) القال: على موالى، وموالى موالى وسوالى [مرالى موالى] دخل العربيق الرابع ومن هو أمض شهوعلى قباس مسألة الولد، وهي موازة وقف على أولاه، وأدلاه أولاه، وأولاه أولاه أولاه، دخل في الوقف الفريل الرابع، ومن هو أمغر .

۱۹۲۷۱ وزنا وزنا وقف على مواثب، ثم أقر لإسمان بعد دلك أنه مولاه، فيد أعدته، وصلامه الرجل مي دلك، دحل في الوقف، لأنه ثبت ولاء بالقراره؛ لأن بقراره صحيح الأثم ولك بشات الولام واستعد، أن يعنق عبدًا، وسلك الإقرارية.

قانوا وما فكو من الجواب مستقيم في الغلة الجانية ، هير مستقيم في الغلات شحية ، والذلات التي حداث قبل هذا الإقراء الآن دلت صار ماكم لموات لمعره مين ، فلا يصدى في إقان لات المراء ماكم لموات مين ، فلا يصدى في إقرار وه في حق رهنان ملكهم علمهم علمهم ، فإن كنان هذا الرجن من المؤلف ، وله مواتي أحدقوه ، ومكلما روى وموالي أحدقهم ، فإنه لا يعطى المربقين من الفائة في ، وتكون العلة تعتقراه ، وهكلما روى وموالي أحدوه ، وله موالي أحدوه ، ولا يحقى الروق ، ولا يحقى القرية بن منه شية .

11774 - وإذا أوقف على أمهات أو لاده، وأه أده أن أولاه البدات عند، وأمهات أولاه البدات عند، وأمهات أولاد قد كان أعادتها ، وأمهات أولاد قد كان أعادتها ، وأمهات الولاد قد كان أعادتها ، وأكل ورجها دخل أحد الوقف أمهات أولاده اللائي لويعت قبين من كن منده، ومن كان ده حيها، ولا دخل أحد الوقف من أعلى أعتقها، وهو قول محدد وعن أبي بوسف وحمه الله تعالى أنه قال: القياس في هذا على وجهيل، أحدها: ما قال محمد والتناني: أن اللك بهن حمياً من كان أعتقها، ومن لم يستشهل ولأن الكل أو ولاد أه وكذلك الجواب ويالد . إذ وقف على أسهات أولاد وهذا [وميبراته اللائي لم يعتقها، دون من كان أعتقها ، وله . قال على أمهات أولاد وعلى موالياته . والإندام هات أولاد قد كان أعتقها، ولا .

⁽١) ومكتفهن في والحرار في وكان في الأصل بل طلا من وثو

٢٧١ ما بين العفودين سافط من الأصل وأستناو من طاوع وعا

وأمهات أولاه لمحتقهن وفيست الغنة بيز أمهات أولاده وبين مداليابه متي كان أعنقها اه ودخل اللاتي كال أعتقهن في موانياته، ولم يدخل اللاتي لم يعتقبني.

١١٢٧٨ ولو وقف أرضه على سالم فبلام زيدوس بعده على لمساكين، فجاع ربد منافيها . فالطة للعالم يقور معه كيف داراء فإن ملك الوافف منالجاء بطن الوقف عن منابوه ولا تلواقف من ديك شيره، وإن راع الواقف سالمًا هذا من رجاً إلايكون بساليو، ولا لم لاه من عبة الدفق شيء

الم فرق بين ما إذا وقف على علوكم فلم يجوزه ومنسا إذا وفف عمر أمهات أولاده ومدبواتها فجوزها وهوامن مطبكته وأشار محمدل حمدانة تعافي إلى الفرق، فقال الأن فيهور ضرباس العنق والقاأعلم

الفصل الخامس عشر في وقف المريض

١٩٣٩ - إذا وقف الرجل أرضه في موضه على الفيفواء والمساكين، فالموقف جائز من الثلث؛ الآن نهرع، والتمرع من المريض بمنزلة الوصية المضافة إلى ما بعد الموت، فيحتمر من الثلث، كما تو أوصى بأن برقب أرضه بعد وقائه، فإنه يعتبر من الثلث، كذا هنا.

قبان كنامت الأرغن الموقوفة لا تبخرج من الثنث، فيان لم يكن له مال أخر مموى هذه الأرض، يجوز الوقف في تنت الأرض، ويبطل في الثانين، إلا أن مجيز الورثة.

وفرق بينه وبين العنق إذا لم يحرج العبد من الثلث، لا يرد شيء من العبد إلى الوف، وتكن يسمى في الباقي؛ لأن العنق لا يمكن فسيخه ورفعه، بخلاف الوقف؛ لأنه يمكن فسيخه بعد موته، فجاز أن يبطل في الباقي.

1771 - وإذا جعل أرض صدفة [موقوفة] ته تعالى أبدًا على ولده، وولدولده، وولدولده أوسله] أبدًا ما تنسلوا، ومن بعده على المساكون، فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث، صارت موقوفة يستغل، ثم تقسم طلعها على حميع ورثته على سهام الميراث، حتى إنه إذا كانت له زوجة وأولاد، يعطى لها الشرن، وثو كان له أبوان أو لاه، يعطى إليهما السلسان، ويقسم الباقي بين الأولاد، يعطى لها الشرن، وثو كان له أبوان أو لاه، يعطى إليهما السلسان، ويقسم الباقي بين الأولاد، للقواه، وجعفها لولده، والأستثناء صحيح، أما الجمل للولد غير صحيح، لأنه لا وصية للوارث إلا بإجازة بالقرائد، فكان استحقاق الغلة في حقهم بعكم الإرث، فتكون الصحة على سهام المرائد، فكان استحقاق الغلة في حقهم بعكم الإرث، فتكون الصحة على سهام المرائد،

وهذا إذا كنان له أولاد لصليه ، ولم يكن معهم أولاد الأولاد ، فإن كنان معهم أولاد الأولاد ، وإن كنان معهم أولاد الأولاد والباقي بحاله ، فإنه يتسم الغلة على عند رؤوس الأولاد الصلية وعلى عند رؤوس الأولاد ، فينا أصاب أولاده لعبله من ذلك ، فسمت بين ورثته على قرائض الله تعالى على رحو ما بينه و وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية الأنه صح جعل الغلة لوللا الوائد؛ لأن الوصية فهم صحيحة ، فيستحفون تصبيهم بحكم الوقف، وفي الوقف لا يفضل البعض على البعض ، فإذ القرض أولاد الصليب، قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسمه

⁽¹⁾ وغي أفدأ وأأمأ: فتكون القسمة عنى مهام المراث

ولايكون لروحته بر لا لأبويه من دلك شهراء؛ لأنهم يستحفون يعكمها، وحمية والموقعماء لايعكم الإرث

1979 - وإن كانت مندالاً، من لا تنفرح من النائب، فإن أحازت الورثة الوفق جال. وتكون العنة يسهم بالسوية، لا مشفل الذكر على الأنتى ؛ لأن في هذه الصووة صح حمل الوقف للأولاد؛ لأن الوضية للوارث صحيحة إذا أجار باقى الورثة دلك، فستحقون الخلة في حذه المسورة يحكم الرقف، فيكوك يهم والسوية ؛ لأنه لا يضعن في الوقف، ولا يكوك للاوين والزوجة من ذلك شيء الأن فوصية وقعت الأولاد لا غير.

1977 وإن لم يجهزوا الرقب وباراله قصاص التلت، وصار تفت الرقبة وقطًا للفقران ويقسم النبة بع جمالة الورته بني ورائس الداء الى الأن و من الفام للأولام بصح ، 1 لم يحز الورثه الوقف، أما سساء الغلة من الفقراء قد صح ، فيقسم الغله بحكم الميرات، فيسم على مسهام البراث، وقد الذي فكرة قول هلال، والقاضي أبي بكر الحصرف، والغفية أبي بكر الأهسس، والقفية أبي بكر الإسكاف رحمها الديماني

١٩٣٣٣ - وقال محدد بن مديمة ، وتصيير بن يجين . إذا لم يجيزوا الوقف، كانت العلة التنفو ، وحد دلك: أن الأرض بنيا، ت ومنا للعقراء، والغلم لمع للأرض، إلا أنه الوبالعلة، ولم يصبح لإيثار لعدم الإحازة، فصار وجود ذذ، الإيشر والعدم عنز أن فيكون الفتر.

وقال على من أحمد الفارسي وأبو نصر بن محمد من سلام أن الغفة تكون للففرات، وإن أجارت الوبقة بكري للففرات، وإن أجارت الوبقة والمائل حق الفقرات، وقد صارت الدية حق للفقرات المائلة على الفقرات المائلة على الفقرات المائلة للفقرات المائلة للأرض، فلا تحمل إحازته على حقهم الانرى أنه لو علمت الإجازة، كانت الدي أن المائلة بعد المائلة على المائلة عكماً على حق المفرات.

قال الفقيه أبل جمفر : إذا أحازوا بسمى أن يكون ثلث العلة عفشراء، وانتلناك الأولاد الاقت حق الورية ، لاحل الفقراء، فتجل إجازتهم فيه ، فيكون ذلك الأولاد

١٩٣٣٤ . وإن وقف أرضه على قرابسه ، فإن كانت قرائله ، فيها ورثة له ، فيهدا وما لو كان الوطف على الولد بسو ، ، وإن لم يكونوا ورثة لهم ، حار الوقف عليهم ، ويستمعقول العلة مجية الوصية 11770 - وإن وقف على بعض ورئته، دون الدعض، فإن أجاروا، جاز لما قلنا، وإن لم يجيزوا، صبارت الأوض وفقًا للفقراء من النبك، وتكون الغلة على قول هلال ومن نامعه للورثة على فدر مواريتهم، فإن مات الوارث الموفوف عليه، هالغلة للففراء؛ لأن استثناء الغلة من الفقرة قد يظل بموت الموقوف عليه، فعادت الغلة إلى العقراء تعمَّا للارضي.

1974 - وإن صات بعض ورثة الواقف، إلا أن الواوث الموقوف عليه حي، قائضة الجميع الورثة، ومن منات فنصيب، ويصير ميراثاً ثورثته والأن الموقوف عليه ما دام حياً، فاستنتى الفلة من الفغراء صبحيح، ويقيت الغنة على ملك الواقف، فيكون " ميراثاً الجميع ورئه.

1977 - وأو قال: أرضى هذه صدفة موفوفة على ولذى، وولد ولذى، ونسلى، وأخره تلى ولذى، ونسلى، وأخره تلاق وأخره ونسلى، وأخره تلفقواه، وأرضى بفلك، والأرض تخرج من تلث المال، فإن أجازوا، فسمت الغلة بين الولد وبين ولد الولد على عدد رزوسهم [وإذا لم يحيزوا، فسمت الغلة على ولد الصلب، وعلى وغدا وروسهم آ⁷⁷، فسما أصاب ولد الولد يقسم بيسم بالسوية، وما أصاب ولد العلب، فهو ميراث بين جميع الورثة كما مر.

وإن هلك بعض ولد الصلب، وبعض ولد الولد، وحلم بعض وقد الوقد، ينظر إلى عددهم يوم قطد الوقد، ينظر إلى عددهم يوم قطد الفقف نوم الصاب وقد الصلب، يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الراقف على قدر ميرائهم، ثم حصة البيت منهم تكون لووثته؛ لأن الاستحقاق في هذه الصورة في حق أولاد الصلب يحكم البرات، وينظر إلى كل من كان موجودًا يوم موت الواقف، فإن انقرض وقد الصلب كلهم، فالفلة لوقد الوقد والتسل، ولا شيء لسائر الووقة؛ لأن استحقاق وقد الوقد والسل يحكم الوقف، ولا حصة لسائر الورئة من هذا الوقف.

۱۹۳۸ - ولو قبال: أرضى هذه صدقة موقوفة على من احتتاج من وكده وسله مما نتاسلو: آأو أرصى بأن يوقف أرضه على من احتتاج من وقده ونسله ما تناسلوا آ^{۱۱}، وأخره ظفقراء، فهو جائز من الثلث، فإن كانوا جميعاً أغنياء، فالغلة للفقراء، وإن كان ولدائوقد فقيراً، فالغلة له، واحداً كان أو النين أو أكثر، فإن كان وقد الصلب ففيراً، كانت الغلة بين

⁽۱) وفي ف أو أم أ فيصير

⁽²⁾ ما بن المغولين سافط من الأصل وأثبتناه من ظوم وف. .

⁽٣) ما بين المعقومين ساقط من الأصل وأثبتناه من ط وم رف .

حميع أثورته فلى فرائص أنه تعالى ، وإن كنان بعض ولد الصنب فقيراً ، ويعض ولد الولد فقيراً ، قسمت بينهم على عدد رؤوسهم ، ثم حصة ولد العملب تكون ميرانًا بن روتة الواقف جملة ، وحصة ولد الولد تكون (4

11779 - ولو وقف أرضه في مرض مونه، وأوصى بوصايا، فسسمت فلك مالدين الوقف وين سائر الوصايه فيصوب لأهل الوصايا بوصاياهم، ولأهل الوقف بفيسة هذه الأرض، فسا أصاب أهل الوصايا أحذوه، وما أصاب فيسة أرض الوقف، أخرج من الأرض بذلك المقدار، فصار دلك وقفاً على من وقف عليهم، ولا يكون الوقف المتقذ أولى.

١٩٣٤ - ولو خان مكان الواقعة عنظ موفقًا في موضعة بأن أعنن عبدًا له في مرضعة وأوضع عبدًا له في مرضعة وأوضع موضيعة وأوضى موضيعة أو كان ما بروى حتى منظرا بولغة فيه بدأ معنى من الثلث إلى أصحاب ويعنى من كان مديرًا وفيخرج فيمنها من ثبت مائه، ويصوف ما بغي من الثلث إلى أصحاب الوصاية.

۱۳۵۱ - ولو قال: آرضى هذه صدقة موقوعة على قرابتى بعد وقالى ، يكون الوصية بعين الأرض لخرابته . ولو قال: موفو فة على قرابتى بعد وفاتى ، يكول رصية بغلة الأرض لغرابته . والعرف أن الصدف توحب زوال «لك الرقية [والوقف لا يمكن زوال «لك الوقية)"؟ . وإذا قال: موفوفة ، اقتضى أن تكون بافية على ملكه ، وتصرف علنها إلى القرابة ، يخلاف ما إذا قال: صدفة .

ولو قال. أرضى هذه يعطي غلتها بعد وقاتي لولد عبدالة ونسلم. لكون وصية بالعلة .

۱۹۲۵۲ ولز قال: أرضى مدوداتي موقوفة على المساكين، أو حبيس على الساكين، فهذا الرقف جائز، إذا جعل أرصه تصدفة موقوفة على قوم، ومن بدهم جمل العلة للورتة، هلامنة تكون للقوم الذي جعل لهم، طاء الغرصوا، كان الفلة للورتة على قدر مواريتهم، فإذا ماتوا، كانت الضة للعقواء، هكذا ذكر هلال في وقعه.

وكان العبقية أمر بكر الأعيش وحسه انه تعالى يجبب أن تكون الغلة بعد دلك انقوم المفقراء؛ لأنه قال: ومن يعدهم للورثة، وسريب أن المراد ورقة القوم، أو يردّة يقيمه، فوقع الشك في الاستحماق للررتة، فلا يثبت الاستحقاق، والحواب: أنّ الواقف ذكر الورثه بالألف واللام، وانه لتعريف الكهور، ومعهود الواقف ورثته، وقد مرّحتو هذه انسائل.

- ١٧٤٣ - وإذا قال: أرضى هذه بعد وفاني صدقة، يتصدق بعينها، أو يباع وينصدق

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفين صافحًا على الأصل مو أنبيت هذه العشرة على علمًا وراف أ

لتُصبها ﴿ لاَّنَّهُ لَصَ عَلَى الصَعَدَةُ، والصَّدَّقَةُ لَلْعَقْرَاءً، قَلاَ نَكُونَ فَيها جِهالَةً .

1978 - إذا قال في مرضه: أرضي حده صدقة موقوفة على الفقوص أو أوصى بذلك معد موته ، والأرض لا تخرج من الثلث ، حتى حاز في ثلث الأرض، وبطل في الثلثين على ما مرء ثم ظهر نفيت مال تخرج الأرض من الثلث ، مأن كان قيمة الأرض أنك درهم، وظهر للميت أفقا درهم، صاركل الأرض وفقاً ، وإن طهر له ألف درهم، صار للنا الأرض وفقاً ، وبطل الثلث؛ الأنه ظهر أن ثلث ماله للثا الأرض .

917.5 وإن كنان الفناضي حين أبطن الوقف في الثلثين تصبوف الورثة في الثلثين بمسوف الورثة في الثلثين بالبيع، أو الهيئة، تم ظهر للميت مال، ذكر هلال في وقفه أن بيع الورثة جالز ولا ينقض، وحكذا ذكو الحسيف في وقف، وعلل فشال، من قبل أن القناضي أطفق لهم هذين الثلثين وملكهم إياد، فكان تصرفهم بناء على الملك والإطلاق الشرعي⁽²⁾، وتكن الورثة بغرمون فيمة الثلثين، فيشترى بها أرضاً أخرى في قف، الأبهم استهلكوا ذلك بتصرفهم، فيضمنون.

وكان العقبه أبو بكر الأعمش رحمه الله تمالي يقول: ينبعي أن ينقض بهم الورثة؛ لأمه إلما يتعذ بيعهم في التلتين على تقدير أنه ملكهم، فإن الوقف فيه لم يصح، وقد فهم أن الوقف قد صح فيه. واستشهد الخصاف في وقعه لإيضاح قوله بممالة الوصية.

۱۹۹۵ - فقال. ألا ترى أن رجلا لو أوصى بأرض له لرجل، وليس له منال ظاهر غير هذه الأرض، وأبى الورتة أن بجيزوا ذلك، قرمعوا إلى الفاضى، ورد القاضى التلاي على الورثة، تم إن الورثة ماعوا ذلك، قم ظهر للمبت مال، يخرج كل الأرص من الثلث، فإنه لا يرد بيعهم، ويضمنون للموصى به قيمة ثلثي الأرض، كذا هنا.

هذا إذا ظهر للمبت مال، ولو حصل المبت مال، بأن قتل الواقف همداً، ثم إلى الورثة صباخو الشائل على مال، لا ينقض البيع بالانشاق، إذ لا يسين أن الملك لم يكن لنورثة من الثنين دون لبعض، قما لم يبع يعود ولفاء وما ابع يشتري بقيمته أرضاً، ويوقف، اعتباراً لنبعض بالكل.

11727 - ولو كان على الواقف دين، فيناع الفاضي الأرض بالدين، ثم ظهر للميت مال كثير، قان بيع الفاضي لا يرد، ولكن يؤخذ من المال الذي ظهر مفدار النبس الذي باع المفاضي الأرض به، ويستوى بذلك أرضاً أخرى، فقد احتبر النمن، ولم يحتبر القيمة، حتى تو كنائت فيدمة الأرض ألف درهم، أر أقل أو أكثر، والفناضي باع الأرض بالف (درهم)

⁽¹⁾ وفي ما: والإطلاق الشرعر مالا.

وحسسانة، يؤخذ من الذي الذي ظهر قدر ألف وخمسمانة، وفي حق الورثة عنبر الفيمة. ولم يعبر النمن.

والمرق أن الفاضى لا يلحقه (العهدة) فلا يمكن إيحاب الفيمة ، إلا أنه نقل حق أرباب الوقف من العين إلى الذمن بولاية شرعية ، قصح البقى ، بخلاف الورثة ؛ لان يبحاب القيمة عليهم عكن . وروى المعلى عن أبى بوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر القيمة في الموضعين جميفا ؛ لأنه (طهر أنه) استهلك على الأرباب أرضهم ، إلا أنه تعدر بيجاب ضهدن القيمة على . القاضى ، فيجب في المال، الذي ظهر .

الم١٣٤٨ - إذا قال: أرضى هذه صدقة موقوقة على ولدى، وولد ولدى، ونسلى، قمن هلك من ونارى لصلى، قما كان يصبه بالإرث فهو وقف على ولد ولدى: فهو جائر، ويفسم النفاة على إحداً وعذو الوقف، فيما كان يصبه بالإرث فهو وقف على ولد الصلب الأحياء، ومن هنك بعد موت الواقف، فيما أصنات الولد من ولد العملب، يكون وفقًا على ولد الوقد؛ لأنه وقف عليهم، فالوصية فهم صحيحة. ثم ما يصبب الأحياء يفسم ينهم وبين الأموات، فما أصاب الأموات يكون لورتشم بالإرث عنهم. قين أواد الواقف أن يجعل ذلك وقفًا على ولد الولد، فها أماب نقال: وما يصبب المبت من حصة ولدى الأحياء، فهر وقف على ولد ولدى، فها الايجوز؟ لأن لو جوزنا ذلك، فما يعبيه يصبر وقفًا، ويخرج من أن يكون ميرانًا، وقلا بفي في يذالأحياء شيء من المراث، فلا يحتص به، ولا يختصون به، فيؤخد منهم شيء من ذلك، ثم يصبر إذلك أو يجوز.

١٣٤٩ - إذا قال في مرصه أرضى هذه صدقة موقوقة على اللي قلال، فإن مات. فهى موقوقة على ولد ولدى، ونسال، فلم يجز المورثة ذلك، فهو ميراث بين جميع ورثته، ما دام الاين الموقوق عليه حب، فإن مات صار كله للتسل الآنه وقف عليهم، والوقف عليهم صحيح، إلا أنه إنما وقف عليه بعد موت الاين، فلايت حقول شيئا حال حياة الاين.

۱۹۳۵- ۱۹۳۵- إذا وقف أرضه (في موضه) على ولنه، وولد ولاه، ولا سالله سوى الأرض، فتلث الأرض ولاه الوقد الأولد، أجازت الووتة أو لم يجيئوه! لأن ولد الوقد أهل للوصية، والوصية، والوصية لم هو أهل للوصية صحيحة بقلا طالت، أحازت الورثة أو لم يجيزوا، وأما الطائات من لم يجز الورثة ذلك، فدلك ملك الورثة، وإن أجاروا، فذلك بن وقد الصحب وبن الولد.

١٩٣٥ - إذا وقف أرصه في مرضه وقفًا صحيحًا، وله مال تحرج هذه الأرض من

١٩٣٥ ٢- قال القصاف في وقفه: إذا أوصى أن تكون أرضه صدقة موقوفة بعد وفاته. تحدث في الأرض شهرة قبل وقاته، شهرتوفي، فإن النهر يكون مير نكه واللارص تكون وقفاً، فإن حدثت الشهرة بعدوفاته، فإن كانت الأوصى والشهرة بخرجان من الثلث، ففلك كله وقف عليه. ولو وفف الأرض في مرضه وفقاً صحيحًا، وحدث فيها شهرة قبل وفاته، فإن الشهرة تكون [وقفاً] مع الأرض، ولو كان فيه شهرة يوم وقفها، وهو مريض، قالنمرة مواث لورته.

وإذا قال الربص: جعلت أوضى مده صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على زيد، ووقده، وولد وقده أبدًا ما تباسلوا، ومن يعدهم على السباكين. فإن احتاج ولدى ووقد وقدى كانت غفة هذه [الأرض] فهم دون غيرهم، وكانوا أحق بها ماكانوا محتاجين إليه، فاحتاج إليه ولد لصليه بعد وفقه ود جميع انفلة إليهم، ودخل فيها سائر الورثة، فيقسم اتفلة عليهم جميعًا.

1979 - وإن مات بعض ورنة الواقف مثل روجته أرافه ما حتاج وللانصابه ردت الغنة إليهم وقسمت بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقبا من الورثة و لا ينظر إلى من صاف منهم قبل كان له سال فين احساج أصلا من ولذى لصبيى الجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصلاقة بقدر ما يسعه قلفته بالمعروف وإن كان الباقي من علة هذه الصلاقة مقسوما بين أهل الوقف فهو جائز . فين احتاج خمس أنفس من ولته ، نظر إلى ما يسعهم لتفقاتهم منة إلى إدراك أنعلة المنتقبلة ، فإن سغ (ذلك) منلا ماتة دينار تقسم حدّه الماتة مهم وبين مدثر وابلة الواقف، فإذا قسمنا ذلك، أصاب المحتاجين منهم أقل كما يسعهم لمعقة صنة ويرد عليهم من غلة هذا الوقف، ما يصبهم من ذلك مقدار ماتة دينار .

تم لا بد من بيان مقدار نفقاتهم، قال الخصاف: ينظر ما يحتاج إليه الرجل منهم بطعامه وطعام ولده وخادمه وزوجته، وإدامهم، وكسوئهم لسنة، فبجعل ذلك القدر إليسم.

القصل السادس عشر في الرجل يقف أرضه على وجوه سماها كيف تقسم الغلة؟

\$ ١٧٥٥ - إذا وقف أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وريد، فالغلة لهما، ولم مائا، كانت الغلة كلها للفقراء؛ لأذ بقوله صدقة موقوفة جعل الأرس للمقراء، ولقوله: عدالله وزيد، استشنى الغلة كلها لهما ما عاشا، فإن منا بطل الاستناء، وعادت الغلة إلى الفقراء، وإذا مات أحدهما، كان النصف للفقراء، اعتباراً للمض بالكل، وإن سمى جماعة قسمت الغلة بيهم على عدد رؤر سهم، فإن مات أحدهم، صاوت حصنه للفقراء، والماتي لمن بقي

1979 - ولو قال: على ولذ عبدالله، ولم يسم، فيما يغي من ولد عبدالله أحد، لم يكن للفقراء؛ لأن اسم الولد عام يتناول الواحد والجماعة، مما يغي أحد فالاسم يتناوله، فتكون الغاة له، بخلاف بالو قال: على وأناء وها أنه ألان والان، فمات أحدهما، كان نصف الغلة للفقراء؛ لأن الكلام المهم إذا تعف تقسير، كان الحكم له، فعمار كانا، وقف على فلان وفلان.

۱۹۳۹ - وقو قال، على زيد وعمرو، ولزيد ثلثه كان تزيد الثلث، ولعمرو الللثان؛ لأن في الابتداء أوجب نهما، وأنه يحتمل الثالثة والمناحقة، وياخر الكلام بين أنه أراد الثالثة. وكفلك إذا ممي للته، وبيل بصيب الاثنين، وسكت عن التالت، كان الباقي للتالت، وكذلك إذا ممي حماعة، وذكر ليخشهم آرزات معفوعة، فإنه يعطى ما سمى لمن سمى، واتباقي لمن فم يسم

وقو سمن زيداً وعمر وا، وجعل النصف نويد، والثلثان لعمرو، قايه يضم على سمعة على طايق العول، إيعلى إلريد ثلاثة، ولعمرو أربعة على قياس الفرائض.

۱۹۷۷ - ولو قبال الزيد النصف، والعصرو النبث، وسكت، ويعطى لكل واحدما يسمى، والدافي بينهما نصفان؟ لأنه في الابتداء أصاف إليهما على السواء، فيقتصر النسوية بينهما إلا بتشر ما وجد التفصيل، فمي ما لم يوجد التفصيل، يعتبر الإضافة السابقة، فيكود بينهما، وكذلك إلى سعى جماعة وسمى لكل واحد منهم فينًا، فإذ زادت الغلة على ما سمى، كالت الزيادة بينهم على السوية . ورن تقصت ، ينصاربون عا سمى لهم .

1894 - ولو قال أرضى هذه صدقة ما قو به لعبد الله من غلاتها مالة درهم، ولز بد ماشان، فرادت العلق، فالفلة الزائدة مكون للمقراف والا مكون بيهما، بخلاف المسألة الأولى [الأماها أطلق] الوقف حيث قال: أرضى صدقة موقوفة، ولو التنصر عليه، كانت العلة للفقراء، فلما قال: لجد الله من فلاتها مائة درهم، واربد مائكان، فقد استنى هذا الشدر عن حق العقراء، فما نقى بنتى على أصل الوهب

أما في المُسانة الأولى حمل الوقف على زيد، ثم قضل أحدهما على الآخر، فسد معد التفصيل يصرف وليهم على السوية قضية للإيجاب، واعتبر هدامالوصية، فإد من قال: أوصيت يثلث مالى قزيد وعمرو، ولزيدمه مائة، ولعمود مانتان، وثلث ماله حمسمانة، يعطى ربد مانة، وعمرو مائك، ومايعي يكون ينهما

1989 - وأو قال أوصيت ازيد عائه من تلك مالي، وبعد رو مائين، وتلده ماله خميسانة، كانا السائي تاورفه إلا أن فإن ما بين الوصية والوقف، أنا النافي في الوصية عمر قد إلى الوفة، وفي الوقف بعيرف إلى الفقراء، أما في ماعد دلك، ستريال.

۱۹۳۹- ولو قال صدفه الموفوف على أنا لزيد ماله، ولعمرو ما بقي، فلم تكن الفلة إلا ماله، فلا شيء لعمرود لأن بصبب ريد معلوم مسمى، وتصيب عمرو مجهول، ولا معرضة بين العلوم المسمى وبين المجهول.

1977 - ولو قال " صدقة موقوعه المدانة نصفها، ولويد منها مانك ومعلى عدالة لفضيها، ولويد منها مانك وعلى عدالة لفضيها، ويعطى ويدالة المنافقة ولا مائة، فالفلة كانت المنافة عليه قريد من النصف الدائم، ولو كانت الغلة مائك وحم، فيصد الله مائة، ولإعدامائة، ولا شيء للفقراء، ولو كانت الغلة مائة وخميسون، فاريد مائة، وما يغي فلجيد الله الأثار للمعلوم، فالدائم على حيد الله ولائن فعيب ويد معلوم، ونصيب ويد معلوم، ونصيب عبد الله مهدول، فإذا قال: ثريد منطوم، وتعيد الله مهدول، فإذا قال: ثريد

. قال هلال رحمه الله تعالى ، وفي الله أله قول أخراء إذا قال " أم ندالله العالمية الراود. مائة ، والفئة مائة والحسول ، فولد يفرات عائة ، وحمد الها بحسسان فصسمان كذلك ، حمل

⁽۱) وفي م الرصور صدقة

⁽٦) وفي ۾ ارٽو فاق: اُرضي صلف.

يكون ما يصبب زيدًا مانة ، فحيت يعطى زيد مائة ، وعبد الله النصف ، والغضل يكون للفقراء .

۱۲۲۲ - ولو قال: أرضى هذه صدقة موقوقة على فقراء قرايس، يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف، قال: ويتخاصون أن في قلك، يضرب كل واحد منهم بما يكفيه وحذا لأن الكفاية في نفسها مختلفة، من الناس من يكفيه القليل، وهنهم من يكفيه الكثير، ومنهم من له حيال، قان وفي الغلة بكفايتهم، يعطى كل واحد منهم كفايته وإن نفصت يتضاربون بفلك، وإن فضلت الغلة على كفايتهم، كان القضل مقسوماً بينهم على عدد وؤوسهم.

11717 - ولو قال: أرضى هذه صدقة موقوقة، فيها أخرج الله نعالي من غلاتها، أعطى [من ذلك] كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف، فقضات الغلة عن ذلك، ضافضل يكون في الضفراه، بخيلاف القصل الأول؛ لأن في الفصل الأول؛ وقف على فقراء قوابته، وفي الفصل الثاني أطلق الوقف، لو افتصر على قوله: صدفة موقوفة، كانت الغلة للفقراء، وقد فرونا هذا الفرق في أول هذا الفصل

1971 ولو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة ، فعا يخرج من فلاتها فازيد وعبدالله ألف درهم، كان لعبدالله مائة ، والبائل ألف درهم، كان لعبدالله مائة ، والبائل القد درهم، كان لعبدالله مائة ، والبائل لزيد الأنه جعل الألف لهدما ، في نن تصبب أحدهما ، فيكون فلك مائة ، بهائه آن المبائل للآخر ، فإن خرجت خمسمائة ، قسمت الخمسمائة بينهم على عشرة أسهم ؛ لأنه أوجب الأنف أوجب منائل من علاتها ، يخرج منها كل الألف لهم على عشرة لما يين لزيد مائة راو فال : ما أخرج الله تعالى من علاتها ، يحرج منها كل سنة ألف درهم ، يعطى منها عبد الله مائة ، وتزيد ما يقى ، فنقصت الغلة عن الألف، بهذا يعبد الله ، بعداً يعبد الله ، بعداً المهد ، فيعطى منها مائة ، فإن يقى شيء كان لزيد ، وإن لم يين شيء ، فلا شيء الزيد ؛ الأنه في هذه الصورة جعل فزيد البائل ، بخلاف الفصل الأول.

11710 - ولو قال: أرضى صدقة موقوفة، فسأ آخرج لله تعالى من فالإتها، فهو لعبد الله، والفغراء، والمساكرة، فعلى فوق أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال: النصف فعبد الله، والنصف للفقراء والمساكرة؛ لأن الفقراء والمساكرة عندهما جنس واحد، واسم المجنس يقع على المواحد، فكأنه وقف على عبد الله وزيد، وأما على قول أبي حنيفة رضى الله الله تعالى عنه يكون تلث الفلة لعبد الله، والنلث للفقراء، والمثلث فلمساكرة؛ لأن عند الفقراء والمساكرة جنسان مختلفان، واسم الجنس يقع على الواحد، فكأنه وقف على ثلاثة نفر، وأما

⁽۱) ونی آف : پنخامسون.

عند محمد رحمه الله معملى ، فالعلة نكون على خمصة أسهم، سهم لعبد آنه ، وسهمان التعترف وسهمان للسماكين لا لأن عنده تفقيرا و لمماكين جنسان ، كن و حدمت ما السم حمم ، وأقل ما يتعلق عليه السماخم في الوصايا المثنى ، والوقف نظير الوصايان.

أصل المسألة مآذكرفي الحامع الصغيران

1997 - إذا أوصى بنت ماله لأمهات أولاده (وهن ثلاثة) والنفع و والمسكن، تعلى قول الل حنيفة رضى له تعالى عنه يفسم لك ساله على خمسة أسهم، سهم للنشراء، وسهم للمسكن، وتلاثة أسهم لأمهات أولاده، وعلى قول مصيد رحمه الله تعالى اليقسم للشمال على ما مة أسهم مسيداً أولاده. على ما مة أسهم، سيدن المعراد، ومهمان سمساكان، وثلاثة أسهم لأمهات أولاده.

ثم لا بدهن تفسير الفقراء مستاكية على توريمن يقول البأنهم، جستان، وقد الخاعوا فقد معضهم قالواد الفقير الذي سال، والسكين فقاي لا بسأل، وقال معمهما على عكس هذا، قال معضهم: المغير الذي لدشيء، والمسكين الذي لا شي الد، وقال بعضهم: الفقير الذي يدزمانة، والمسكير الذي لا إمانة به

ولو قبال: فيمنا أصرح لله تعملي من هذه الأرض فلقرائي، والمساكات، فعلي قبول أصاحانا والمهم الله تمالي: يعمر بكي واحداس الفرائة بسهم، الأنبو معرفون، ويضاب للمساكين بسهم عند أبي حيفه وأبي يوسف، وهلال، وانتقا محمدا يصرب للمساكات بسهمية

۱۹۹۳ و لوقال، لفرائي و خيراني، وصوائي، وللساكو، بضرب كل واحد من القرابة، وكل واحد من الجيران، وكل، احد من الموالي بسهم، والساكيز يسهم، وعدد محد رحمه الله معالي بسهمون ولو قال، المفضر، والعارمين وفي سبيل الله وفي الرفاب يصرب كل فريق من هؤلاد يسهمون عند محمد، وهند أبي يرسف، سهم

۱۹۶۶ - ولو فال صدفه موجومه في وجوه الصدفات. [فإن وجوه العددات]. الأصدف المدكورة في كشاب الله تعالى في أية الركان ولا أن في الوقف لا يعطي العاملين. والمولفة قاولهم والأن ما يأخمه العجل عمالة اولا عمالة في الوقف، والمؤلفة قلوبهم فلا ذهبواء فيقسم الاناعلي الفقواه والعارمين، ولي سيل الله والز السيل وي فرقاب

الفصل السابع عشر في الرجل بقف أرضه على قوم، فلا يقبلون أو يقبل بعضهم دون البعض أو يكون بعضهم حيّا، وبعضهم ميثًا

۱۹۲۹۹ - إذا قال: أرضى هذه صدقة موفوقة على عبد الله ، فقال عبد الله : لا أقبل ، فالوقف جائز، والفلة للفقراء، قد ذكرنا غير مرة أن بقوله : أرضى هذه صدفة موقوة جعل الأرص للفغراء، وبقوله : على عبد الله جعل العنة له حال حياته بطريل الاستثناء عن حق الفقراء، فإذا لم يقبل عبد الله يعلل حقه وعلل الاستثناء فنقبت الثلة للققراء بأصل الوقف .

1979 - ولو قال: صدفة موقوفة على ولد عبداته رئيله، فأبي رجل من ولد عبداته أن بقل، فالمناذكر هلال والخصاف أن بقل، فالفقة لن قبل بمزلة المبتاء هكذا ذكر هلال والخصاف وذكر الحصاف بعد هذه السألة سألة تنافضها من حيث الظاهر، فقال: ولى قال. على زيد وعمرو ما هاشا، ومن بعدهما على المساكرن، فقال زيد: قبلت، وقال عمرو: لا أقبل، قال: لريد نصف الغلة، والنصف الأخر للمساكرن، وعلى قباس المسألة الأولى: يتبغى أن تكون العله قزيد. ووحه الترقيق أن في المسأله الأولى سمى ولد عبدالله، واسم الولد بنطلق على من قبل، فجاز أن تكون [كل] المغلة له، وفي المسألة الثانية سمى وجلير، واسم الرجلين على من قبل، قبل، قبل.

قال هلال في وفقه عقيب المسألة التائية التي ذكرها: فرق بين الوقف وبين الوصية، فإن من أوصى بشنه لوقف وبين الوصية، فإن من أوصى بشنه لوقد عبد الله أربعة، فلم يقبل واحد منهم عادت حصته إلى ورثة للوصى، قال يعفى مشايخنا وجمهم الله تعالى: والافرق بين المسألتين من حيث اخفيقة، وإلها اختلف الجونب الاختلاف الموضوع، وضع المسألة في الوصية فيما إذا الحق في باب الوصية يوم موت الموصى، فيعمل ودالواد، وببطل حقه، وتمود حصته إلى الورثة، ومسألة الوقف محمولة على ب إذا ودواحد منهم قبل حدوث الغلة، [وقبل صدوت المعالمة] عن المدوث المؤتف وتحمولة على ب إذا ودواحد منهم قبل حدوث الغلة، وتكون المدوث الغلة على عدوث الغلة، وتكون العدة ، وتكون العدة ، فكا يعمل وده بالمحصة بيجعل كالميث، وتكون العلة الماؤي، فهذا الفائل يقول: لو وديعد حدوث العلة، تكون حصته للمورثة، وهذا الفائل يجعل كالميث، وعمد عدوت المعلة، تكون حصته المورثة، وهذا الفائل يجعل كالميث، وعمد عدوت المعلة ووقا المورثة، وهذا الفائل المنفراء كما في الوصية، وهذا الفائل ودعه عدوت المورثة، وهذا الفائل المنفراء كما في الوصية، وهذا الفائل ودعه عدوت المعرفة، وهذا الفائل المنفرة والمعرفة وهذا الفائل المورثة وهذا الفائل المعرفة والمورثة وهذا الفائل المعرفة والمورثة وهذا الفائلة المورثة وهذا الفائلة المورثة وهذا الفائل المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة المورثة وهذا الفائلة والمعرفة ويقال الفائل المعرفة المعرفة ويقال الفائلة المورثة وهذا الفائلة المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة المعرفة المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة المعرفة المعرفة ويقال المعرفة ويقون المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة ويقال المعرفة المعرفة ويقال المعرفة ويقال

و من المُشابعة من قال: قرق بين الوصية والوقف، فقال في الوقف: وإن رد بعد حدوث الفلة، كانت الغلة لمذي قبل تكمالها، بخلاف الوصية، والقرق ما ذكرنا من رجه التوقيق.

۱۹۳۷ ولو قال. صدقة موقوفة على ولدعند الله ولسله، فلم يقبعوا جملة، كانت الغلة الفقراء، ولو حدث له ولد بعدة لك، فقبل، كانت الغلة له [لأنا ودمن ودلا بعمل في حقه، واسم الولديهم عليه، فتكون أعالة له] "، فإن اتحدًا الغلة سنة، أبو قال: لا أفيل، ليس له ذلك، ولا يعمل وه.

قال الفقيم أبو جمعو وحمد الله تعالى: هما الجواب صحيح في حق الفقة المأخوفة د الأمها صارت ملكا لم علا يلك وده. فأما الفلة لتى قدمت بعد هذا، فلا ملك له فيها، إما الثابت فيها محود الحق، ومجرد الحق يقبل الرد، وإن قال: أقبل سنة، ولا أقبل فيما سوى ذلك، فهو كما قال، وهمل بقوما "في تلك المنة وحماها

وكذك إذا قال: لا أقبل سنة، وأقبل فيما سوى فلك، فهو كما قال، وتكون بخرلة الرصية بالإعناق إذا قبلها في البعض دول النص -والقاسيحالة وتعالى أعلم .

⁽١) وفي قد قبل حصول الفله

⁽¹⁷⁾ ما بين المفروين ساقط من الأصل، وأنتت هذه الجارة من مسختي طر وأفعا

⁽٣) وقي حد : قبرله مكان غوله

الفصل الثامر عشر في الرجل يقف على جماعة، ثم يستثنى بعضهم بصفة خاصة وفي الرجل يقف على حماعة موصوفين بصفة فتزول تلك الصفةعي كنهم أوبعضهم

١١٢٧٣ - ذكر في أفشاوي بي النبث . إذا وقف وقيفًا على أمهيات أو لاده (لا من التزوج، فإنه لا سرء لها، فتروحت واحدة منهن، فلا شيء نها، فإن طلقها روحها بعد ذلك، هلا شيء بها أبعثًا؛ لأبه استنبي من تنزوج سين إلا إذ شرف «. من تزوحت فطلقها روجها علها أيصُّاه الأمه استنتي من هذا المستنبي ، والمستثني من النمي إلمات.

وكفائك أو وقف على بني فلال إلا من حرام من هذه البلدة، فخرج لمصهم، تم عاد، فهو على هذيب أأوجهن

وتدلك لوارف على أماه فلانا عرينعلم العلوء فتركه بعصهب توانسغواء فهواعلي هذب الدحهن.

١١٣٧٢ - وهيه أيضًا: رجل وقف أرضه على ساكني مدرسة كذا من طعة العلي. فسكن فيها إلسان، والكر الايست ثمه، ويشتغل بالحراسة، فله الرطعة إذا كان يأوي في ست من بيوت، وله انسكني نمه الأنه بعد مدك في ذلك الوضع ، ولو اشتخار بالخراسة في الليل ومتميار بفصرافي النعلماء إن انتمال والمهار يعمل أخراء حتى لا يعدمن حميه طلبة العلماء فلا وخيفة لده وإن لم يتمنغني مصل أخر حتى يعد من حملة طلبة العلم [فنه الوطيفة. هذا إذا وفف على ساكني مدرسة كدا من طلبة العلم] " أن فأما إذا وقلب على ساكني مدرسة كدار وليا بقارات عن طلبة العلم، فكذلك الحواب أبصُّه الأنه هو المتفاهو حتى ليوبكو الساكني مدرسة كدامن عد طلبة العليرسيري

١١٢٧٤ - فيم أيصًا: التعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهان، فهم على وجهين (إما إن كان في المصر، أو خوج من غصر، فإن قال في الحصر إن اشتخار لكنانة شي ومن العقه لنفسه مما يحتاج إنبه، فلا تأس بأن يأخذ الوظيمة ؟ لأنه مشتغل بالتعلوم لأن هذا من جملة التعشير، وإن

١٦٠) ما يين العفر في سافط من الأصل، وأشنك هذه العمرة في تسميد الله

الشيقل بشيء آخر، لا بأخياد الوطيفة، وإن خرج من المصر، إذا خرج إلى مسيرة تلاقة أيام [[فيه اعداً]، لا يأخيا، وظيفة ما مضى، وإن خرج إلى يعض الغرى دون مسيرة ثلاثة أيام أأ إن أقماء معمسة عشر يوم فيه العالم لا يأخذ لما مضى؛ لأن هذه مدة طويلة، وإن أقام دون ذلك، إن كان حروجا لا يد له صه، كاخروج لطلب القوت، عله آن يأخذ، وإن كان خروجه له منه بن في لا يأخذ، وإن كان خروجه له منه بن في لا يأخذ، وإن يؤخذ منه إذا كان غيته قدر شهرين، أو تلاثف وين زاد على دلك: جو لغروا لغروا المرافقة والناراء على دلك: حوال المرافقة والناراء المرافقة والناراء على دلك:

۱۹۳۷۵ - في أختاري الفصلين " المرأة أحلت نصيبها من الوقف على واجه خاجة» تم استعنت قبل سدوت الفنه، صيبها أن ترف وإن استعنت يعد حدوث الغلة لا ترد، وإن كان ذلك قبل الإدراف؛ لأن الحق إذا يثبت عند حدوث الفلة

وجعل أحره للفتراء، فانتقل أقاريه من نبك القرية إلى فوية أخرى أو انتقل بعضهم، فإن قالوا وجعل أحره للفتراء، فانتقل أقاريه من نبك القرية إلى فوية أخرى أو انتقل بعضهم، فإن قالوا يحصون، لا ننقطع و ظرفتهم بالانتقال؛ لأنهم مستحقون بأعبائهم، فصار كما أو قبل الهده الشاب، فنسح، وإن كانوا [لا] يحصون، تنقطع وظيفتهم بالانتقال، فبعد، ذلك إن التقل الكن، فانغلة للمقراء، وإن انتقل البعض، فالعنة كلها لن [لم] يتقل، فلم أنهم وجعوا إلى القربة مشيمين، تحود وظائعهم؛ لأنه ألبت الحق قلم غيمين من أقاريه مطلقاً، وهولاء بهذه المستف، وكذلك إذا وقف على أقرباءه في قرية كفاء ولم يقل: المشيمين، وجعل أخره تلفقراه، فتحول بعضهم إن كانوا بحصون، لا يقطع، وإن كام، [لا] يحصون ينقطع وطيفة من غول: وتكون الفتة فن لم يتحول، وإن غونوا، قالغنة تلقفراء.

قال: الغنيم أبو الليث رحمه الله تعالى . ومن يأخذ الأجر من طلبة العلم في يوم لا درس عبد ، أرجو أن يكون جائرا

وسنل الدقية أبو دكر وحمه الله تعالى عن الوقف على العلوية الساكنين ببلخ، فإنا من غاب منهم، ولم يبع مسكنه، ولم يتخذ مسكاً، أحر، فهو من سكان بلغ، ولم تبطل وظيفته، والا وقفه النبي-.

١٤) ما بين العشوفين ساقط من الأصل، وأنبيت الدوائعية و أن أن ا

الفصل التاسع عشر في السائل التي نتعلق بالصك ومافيه

١٩٢٧٥ - وفي المحسوع النوارال المنتل شبخ الإسلام عزار حي وقف دارة [له] على أو لادن وكت دارة [له] على أو لادن وكت من رحي وقف دارة [له] على أو لادن وكت من نصال من نصال والمدن والمراسبة على حال حياته وسمد وقات وطال العداية حيات المسادة الاستخدام في المراسبة المواركة المراسبة عن الميد الاستجاب على الميد الأسترة أن شخوع المستحد عن الميد الاستجالاً حل الأسترة أن شخوع

وهدا الجواب صحيح فيما إذ كان له وارث أحر، سوى هؤلاء الذين وقف عليهو، عير صحيح إدائم يكن به رارب احراء الأن الموصية للوارث إن هموز خل بالتي الورثة، الا برى أو والتي الورثة إن أحرار لوصيه، كانت الوصية صحيحة

١٩٧٨ - وستان أيضاً من ذكر وقف كان هيه وقف قبلان كما منى مراقيمه ومدرس مدرسة معلومة، وكان هيه بإن [الفائيم] أن وشرائط المبحدة، وجمل آخره للمقرام، وأحمد أنه عبر صحيح الأنه ذكر الموالي مطاقاً، ولم يبين الأعلى والأسفل، وكدا لم يبين التركي والهندي والرومي

في اعتاوي أبي الليث أن سنل الفقيه أبو يكو عن رحل وقف صيعة له، وكتب صافاً. ماشهد السهود على ما في الصلاء أنم قال الواقف: إلى وقفت على أن يكون بيعي له جائزاً. وإلى له أعلم أن الكانب لم يكتب دلت، ولم أعلم ما في الكتاب.

1979 - قال إن قان الواقف وجلا عصيمة بحسن العربية، وقرئ عليه الصلاء، وكارئ عليه الصلاء، وكارئ عليه الصلاء، وكاب في الصلاء وكاب في الصلاء وأثر بعديج، وإن الواقف أحصيك وإن الواقف أحصيك وإن الواقف أحصيك وإن الموابة، فإن شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفرسية، وأثر بحميج ما يعه لا يقيل فوله أيضًا، وإن أم يتهد بذلك، قس قوله، وإذ عرف هذا في صك الوقف، فكذا في صك العبر والإجارة إذا فال الأجر والنائم، عا علمت الكوب في الصك

١٩٩٨ - وفيه أيضًا: منثل الفقيه أبو جعفو هن امرأة فالرنها جبوسها ؛ اجعلي هذه الذار

¹¹⁾ هكانا في حدد وكان فر الأميل علما إسر

وقفًا على المسمة على أنك من احتجال إلى بعدها نبعها، وأحات، فكنبت صكا، فكندا صكا بغير هذا الشرطال وفائد الاقتصاد وأشهدت عليها، وقانوا: إذ قرئ الصك عليها بالخدرسية، وهي تسمع، وأشهدت من طلاء صاو الدار وقعًا، وإنا لم يقرأ عليها، لا يصبر الدار وقعًا، لانها إغار صبت بالوقع شرط البيع، والوقف بشرط النبع باطل وما ذكر من اجراب في المسألتين إلما بتأتي على قول محمدة لأن على قول محمد الوقف بشرط أن يبيع صحيح، وقد دكرا السألة في صدر الكتاب في الفصل الرابع،

11701 - سال القلب [أبر بكر] عن رجّى وقد، ضيعة لما وكت بيذاك صكّا، وأخطأ الكاتب في حدي، مكال القلب حديث كنا الحداد الكاتب في حديث، مكال الحداد الكاتب في حديث، مكال الحداد الناف في ذكر مما يوحدان في ذلك الموضع الكه بيز الحديث وبي مذه الضبعة الموقفة المرافقة في أو دار لغيم هذا الموضع حالكه بيز الحديث ملك الغيم في الوقف الأنه وقف ملكه ومات غيره، قصح وقف ملكه وله يصح وقف ملك غيره، وإن كان الحداد الله المعال في ذكر هما لا يوجدان في ذلك الموضع أصلا والإباليمة عنه و فالوقف باطل إلا إلى المناف في ها الموقف باطل إلا المحديد لتهرتها، فحينة يحوز الوقف.

1974 - وسئل أمو نصر عمن أراد أن يعف جميع ماله من الضيعة في فرية كاما، وأمر يكتابة الصك في مرضه ، هلسي الكانب أن يكتب بعض أوجه من الأوض والكووم، ثم فوئ الصك على الواقف، وكتاب في الصف أن فلاناً وقف صاله من الصيباع في هذه الفرية، وهو كدا وكدا أفر حاهلي وحه كذا، وبين الحدود، ولم يقوأ عليه للمراح الذي سي الكانب لم يصر وقعا، إلا إذا أحير الواقف أنه أواد بذلك حميم ماله المذكور وعبر المذكور، ودلك معلوم، حصيا، يصر الكل وفقاً.

فى المحموع النوارل]: مبتل شيخ الإسلام صاحك المترلي والوصى إذا له يذكر فيه حهة وصابت، وجهة توليد أنه لا يصح الصك ؛ لأن أوصى قديكون وصى الأب، وقد يكون وصى الام، وفيد يكون وصى الشاصى، وأحكامهم مختلفة، والمتولى قيد يكون من جهة الواقف، وقد يكون من حهة القاصى، وأحكامهما مختلفة.

١٩٩٨ - وإلى كتب أنه و سير من جهة الخاكم متولى من حية الخاكم، و لم يسم القاصي الذي ولام جاز ؛ لأه صار جهة توليك معلومة، وكذلك إذا كتب أنه وصي من جهة الحكم،

⁽١) هكذا في الأحد، وقال في الذا و ١٠٠ فأجاب الكنواطكا بعر هذا الشرط.

عال العمد والشهيد في وحماته (وعلى هذه القياس بدأ احتج إلى كناءه القضاء في الجنهدات بحراثو قفاء وإجارة الشباع ويحوادنك فكنب وفد قضى بصبحته وجوازه قاصراح قصاه المسلمين، ولم يسم ذلك القاضم الحاز، وإن ليوبكر؛ فضي بدلك قاض، والكالب كتب ذلك، لا شَكَ أَنَّهُ بِكُونِ كَافِّهُمْ وَلَكُن لا تأمر مِنْ فَقَدُ فَكُرُ مَحْمَدُ رَحْمَهُ لَهُ تَعَالَى في أخر كتاب الوقف ما يدل عليه ، فإنه ذكر إذا حاف الواقف الديبطلة فاضي ، فإنه يكنب في كتاب الوقف أمه قصي مه قاص ، وهذا لأن التصرف صحيح في سمع ولكن يبطل بعضاء الفاصي عطلانت والكاتب بهذه الكتابة يمنو القاصي عن الإبطال، فلا يكون به بأك

١٩٢٨٤ . ذكر الخصية . و الأدب القاصي على باب النابهادة على الحضوق ولواق شاهلين شهداعند القاصي لرحن فقالان تشهد أناه فسكاس القصاة أشهدنا أته فضي لهذا الوجل على هذا الرجل بأعد درهيم، أو يحل من الحقوق، وسموه يعني منموا ذلك الحر، إنَّ قالودا بشهدان فناص الكوفية أشهدها بدلك، ولويسموا القاصي، لم يتفذ انقاض علم الشهادة حنى يسمدا الفاصير الذي حكمه وينسدوه الأد العضاء عفدا مرالعفودو فلابدمن تسمية العافد لإثبائه، قال الخصاف ونيس هيفا في هيفا الموضع وحده، بن في جميع الأفاحير إداغا يهدوا عالم وعرب والم يسمر العاعل الانقل الشهادف

١٩٢٨٥ - واعتبف الشابع وحمهم القائعاتي فيما إدا شهد الشهود على أناهذا وفف على كذاء والمرسيوا الوافق ، هو نقايل هذه الشهادة؟ بعضهم قالوال نقس، قالوال وإليه أشار الخصاف في كتابه، وصورة ما ذكر الحصاف: إذ قان الفاضي للعزول، عنه وقف على كذاء وحندقه دوالمده أنفذه القاصي الموسيء ولايسأل المدنى مزانعز ولامن وفعهار

ويعضهم فالنواد لانقيل هيده الشهيادة؛ لأن النوقف صلى أصل أبي حنيفة رضي الع تحافل عبد حيين الدن عني ملك أن أفقاء ، وأنتاها فاق بالغلة للدنار ماة وجؤا تباها الشهارة عالم قف و فقد شبهه و البنك الواقف ، فلا بد من ذكر ب بيمكن إضات الملك له ؛ لأن إنبات الملك ا الهمجهول متعدرا وعنا الفاتر بقول: بأنَّ ما ذكر الحصاف في أدب القائس الأنصلح دليلا؛ لأن نُمه إنما يقبل قول القاصي لصبروره مخالفاً للعالمي، وهذا لأن المتاضى الولى أو لم الفيار قول القائسي المعزول والأناهذا وقفء وسأله عن الواقعة وتنا يؤهي إلى بطلاك الوقف، وإن القرائس المرول أو فيال: وعمها هلان، وصحه ورنة فيلان الوقعية [يحتاج إلى إليات الوقعية، وعملي لا يقدر على الإثبات، فيؤدي إلى إيطان الوقفية، عسى [""، فإنا كنفي

⁽١١ ما يور المقولون سائط من الأصل وأنت ممراه ومارف

بالإجمال ثمه لهذه الصرورة، وهذه الضروره معدومة في حل الشهادة.

وقد رأيت في صدوره الأصل عن محمد وحمه الله تعالى أن تسمية الفاعل شرط لقبول الشهادة، فليتأمل عند الفنوي.

1974 - مى أقداوى أهل مدموندا : استأجر رحل من التولى أرضا هي وقف على أرباب معلومين، وكتب في الصلك: استأجر فلان من فلان من فلان المتولى أرضاً في لأوقاف المسومة إلى فلان المعروب كذاء ولم يكتب اسم أب لواقف وحده، وتم يعرف، جاره لأنه لو كتب من فلان بن فلان فلتولى في كفاء وهو وقف على آرباب معلومين، جازه ورث لم يذكر الواقف، فهذا أحق .

۱۹۲۸۷ و رستن الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى " عمل في يديه ضيعة، جاء رجل و دعى أنها و نعاء و جاء رجل و دعى أنها و نعاء و جاء رسك فيه خطرط عدول و حكام، وقد انفرضوا، وطلب من أحاكم الفضاء، قال الا يعتمد الحكم على الخطوط، ولا يبعى له أن يحكم يذلك.

وكدتك لو كان لوح مصروب على باب دار ينطق بالوقف، لا يقتضى بها ما موبشهد الشهود بالوقف -والله سيحانه وتعالى أعلم بالصواب

الفصل العشرون في المسائل التي تتعلق بالدعاوي والخصومات والمشهادة في باب الوقف

ه ده الفصل يشنون على أنواع "

توع في المسائل التي تعود إلى الاستيلاء على الموقف:

۱۹۳۸۸ - قالها خصاف في وقفه: إذا أمكر والي الوقف أي قيم الوقف لوقف، فهر فناصب، ويخرج من يمه، فيك بفض متها شيء بعد الجُحود، فهو ضنامن، ذكر الضمان من عبر ذكر الخلاف، ويعض مشاوخنا وحمهم الله تعالى قالوا العقاعلي قول من يرى ضمت العقار بالعصب، وهو [قول] محمد وآلي يوسف أولاً، وما أخذ الخصاف وعلال إن يحيى

ومنهم من قال: هذا قول الكؤرة لأن أباحيفة وأبا توسف رحمهما الله تعالى أخرا إن كانا لا بريان صمان العقار بالقعب بريان صمانه بالمحود، وذكر نبخ الإسلام الأجل شمس ولأنه الحلواني رحمه فا تعالى في شرح كتاب الصلح ": أن في المبسوط أو النواهر في عصيبا رجل أحنى من الفيد، أو من الواقع، فم ودها، وقد انتقصت، بغيما النقصان، عصيبا رجل أحنى من الفيد، أو من الواقع، فم ودها، وقد انتقصت، بغيما النقصان، و دفلا قول محمد و ألى يوسف أو لا، قال: ولا يعرق " ذلك على أمل الوقف، يعنى ما أحد من الفاصب من ضمان النقصان لا بصرف إلى الموقوق عليم، وإغا بصرف إلى مرمه الأن عند من الفاق رقيد، وهذا الفيمان بدل الوقية، فإن زاد الناصب فيها وإنذا من عند عند عند من المان في مان الأشجار، ورد الأوض، مالا قائسا، نحو الأعراس، وإلى عال، ولا له حكم لمان، فإن الفيم يأخذها بلاشيء، وإن كان عند مالا قائسا، نحو الأعراس، والناه، أمر النقاصب يرفع ابناء، وقلع الأشجار، ورد الأوض، من الوقف، بأن كان يغرب الأرض بفلغ المناه، فإن لم يكن يزاجر الرفف، ويؤدن وغرباء، فإذ كان عنده علية لا يؤمر العاصب، من ينع عنه لو أو اذ أن يقعل ذلك، (ويضمن) القيم فيمنه من الوقف، فإذ كان عنده علة حديثة لا يوم بالمه ويان لم يكن يزاجر الرفف، ويؤدن

١٤٠ وقي أي " والأبعراب.

من (أحرته)".

1994 - وإن له د العاصب قطع الأضحار من أفضى موضع لا يحرب الأرض، كان له دلت ؛ لأما يصص ملك نفسه ، ولا يضر بغيره ، فما يصحن القيم له قرم أدما في أن الأرض الموقوقة إن كان له ويصف وإن كان الوقف أوضاً ، فكريد العاصب و حفر أسارها لا يرجع شيء من ذلك ، فق والحصوب في وقفه .

۱۹۳۹ وإن غصب الأرض الموقوقة رجل وقيمتها ألف درهم، في عسبها من العاصب رجل أخرى بعدما في عسبها من العاصب رجل أخرى بعدما فيادت في منها ألفى درهم، في تديم الغناصب الأول، وإما يتبع الذال إذا كان الذال مليقًا، يريده إذا غصبها رجل الحراص الغاصب الشاتى، وتعدل مسردادها من العاصب الشات، والموقف بفارق الملك في علمًا، وإما قان هكمًا الإن الباح الذال أمنى من الذال حد الوقف، ويختبار في حق الوقف مناهو ألفع وأصلح للوقف، وإلا كان الثام الأول أضع والأمل على الحال، وإلا الباح اللهم أحدهما والمعال، بري الأخراء كما في طلك

1884 - وإن أخذ القيم القيمة من أحده ما يسترى بها أرض أخريها أ فيصعها مكتها عبن أحد الفيسة من أحدهها متوردت عبد الأوض و القيسة ، وكان الأرض و فقًا عنى حالها ، وليس لغنصب حبسها إلى أنا بصل إليه القيسة ، والأص أن ما واجعور رحه لا يعيس بلدين ، ألا ترى أن من عصب [معين] وابق من يلاه ، وضمن قيسته فلمخلف تم علا من الإباق و دافقاصت المبرعلي المنه ، واستوه منه القيسة ، وفسس قيسته فلمحلف تم علا بالقيمة ، بحلاف ما إدا كان المفصوب عنا ، وأبق من يد نفاصب ، أو أحد اللك الفصوب ، كان المغصوب ، كان المعصوب ، كان المعصوب ، كان المغصوب ، كان المعصوب ، كان المغصوب ، كان المغصوب ، كان المغصوب ، كان المغصوب ، كان المغاصب أن يحد المعصوب ، كان المغاصب أن بحسه ، حتى ستوم الغيمة .

1994 - ورن هداعت القبيمة في مد الفيام قدل أن يشتري بها أرضاً أخرى آ نه ردت الأرضى غوفف عليه ، كانت وقفًا على ما كافت ، وضيمن القبام القبامة التي أخشها من مال الوقف ، أم يراجع الديم بقالك في علات الوقف استحسالاً ؛ لأن الفيام كان عاملا لأراب توقف في أحد الفيامة ، فيه لحقه النمن وهذت النمن في بده ، ثم هلك النبيع قبل التسليم حتى الفسخ البلغ ، وضعن الوكيل النمن للمنتشرى، يرجع عاصمن على الموكن ، كذا هيئه ، لكن

⁽¹⁾ هكد في السلح (الأوة التي صفياء وكان في الأصلي عليه

⁽٣) مكتاعي لاصل، وكافاعي نسخ غدار عدار م احز بدالتالث.

برحم في غلاة الواقف، ولا يرجع على الموفوف عليه له والهمم، سوى غلة الوقف، الأم إن اجعا أميلة في غلة الوقف، لا در سائر أمو له.

وهو نظير الموارع إذا نماتِ. فانفس رب الأوض على الروع في سقيه، وما تحتاج إليه، يرجع بدلك في نصيب المزارع، لا في سائر أمواله، كناههمنا

1799 و لو كنان القيم جين أحد القيمية السرى بها أرضاً أحرى للوقف، فهر دنت الأولى عليه و كنان القيم جين أحد القيمية السرى بها أرضاً الأحرى للوقف، فهر دنت الأولى الأفرى عليه كالب وقد على حالها، وخرجت الأرض الأقبى فيها فيها، فيها القيمة التن قبضها، وإن كان فيها القصائد، كان الله على القيم في مائه، ولا يوجع با ألك سي فالات الواف فيساً واستجدالًا، يحلاف ما تقدم والأل في مدة القيمة المسلمة القيمة وقد بعد القيمة القيمة في نعن ما الشرى المعلمة فصار مستهلكًا القيمة في منعمة نفسه الالرجع بقضائه ملك في غلاف الوقف.

وال كالنام القصائم طالاستيمال بود باضها القيم، وفينس النس و مضاع عنده تم ردت الدار الأولى عقيه بعيب غصاء قاصي، حسن اليم النمي من مال نصبه و أنو يبع الأرض الوقف الذي ردت عليه باكس الذي غرم وأن الواقف عرط معها عمد العمر، وهذا عدر حيث غرم بسيمه و مخلاف المسألة الأولى و لأن هناك القيم عاجر عن ينعها والأنها وقف لم يشرط يوهها والاستدال بها

1979 - إذا غيص الدار الموضوعة إلى الارس الموقوعة الفياد منا الدر و وقلع المناجعة المناء الدر و وقلع الأشجار و التخيل والبنا وإدا تم يقدر الفاصل على ودها و بصمن قدم الدناء وبيمة الأشجار والتخيل والبنا في الأرض والأنجار الفاصل الدودة هكذا وبين ضمن الخاصب فيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنفص والأشجار معنى هكذا وبين ضمن الخاصب على والدار والقص والاشجار فالغاصب برد العرضة على الوقف وأما النفض والشحر فيكون للغاصب وبرد القيم على الغاصب حصلة الدرصة ووقف لأن المحكمة على الغاصب حصلة الدرصة وهذا لأن العرضة بست بحل للقال من ملك إلى ملك وحد الإناجية الماسب ماه حداث وأما النفل والأنجار فإدا لم تكل محلا للنقل تما للأرض، وقد زال التبعية وحداد محلة للعالم، والم يصلح القص

⁽¹⁾ هائد من جميع النسخ على عنديا. ومن حاشيه الطان العنه النص أي لأن النص دود.

1179 - وإذا كان من أوض الوقاعا لخيل، وأشجار، واستعلها الغاصب سنين - بعى الأسجار، واستعلها الغاصب سنين - بعى الأسجار والنخي - تم أوادر والأرض والنخيل والاشجار معها، رد الفئة معها إذا كانت فائمة بعيساء وإن عالكه، فائمة بعيساء وإن كان الزرع ملكه، بغيرات غير الأوادر والأشجار، وعليه تقصان الأرض [وما أخذ من الغاصب من بدل الفئة في في عمارتها .

1179. - عصب أرض الوقف، وفيها بخيل وأسجار، فقلع النخيل والآضجار والخرار والآضجار والحل من يد الناصب، فالقيم بالقيمار وإن شاه ضمين العاصب قيمة الاشتجار والتخبل فتق في الأرض، وإن شاه ضمين القالع فلك على القالع، وإن ضمين القالع المارية على القالع، وإن أم يضمن القالع المربح بدلك على القالع، وإن لم يضمن القالع، وأخد صما حتى ضمين القالع، وأخد صمة فيمة ما فقع، فجاه القيم، وأراد تضمن القالع، للمن له قات والأن والعها،

الم ۱۹۳۷ - في فتاوى أبي الليك رحمه مدتماني ، رجل وقف صيعة، فغصيبه مه بنسان، فأقام الواقف البينة، قبلت بيت ، ورفت الفييعة عبيه بالانفاق، أب على فول أبي حبية وضي الدائمة بدائي عبد فلائم لا يقول ، بصحة الوقف إلا إذا الدن موسى به أو كان مضافة إلى ما بعد الموت ولم يوجه و فيقيت على ملكه ، فير دعاره ، وأه اصلى محمد وحمه الله نمائي بلان عده إنا يصح الوقف إذا خرج من بده ، وسنو إلى المشولي ، ولم يوجه ، فيقيت على ملكه ، وأما على قبل أبي يوسف و حمه الله تعالى علان الوقف عنده صحيح ، وإذا لم يوجه من بده من بده ، وأنا لم

ويدة أبضًا وقف على غر استوقى عليه ظائم، ولا يكن انتراعه من يده، قادعى بعض الموة وه، عليه على واحد منهم أنه اغ من هذا الظالم، وسلم إليه، وهو منكو، وأرد تخليف المدسى عليه، ونهم ذلك الانهم ادعوا عليه معنى لو أقرأ به يلزم، دايادا أنكر يستحلف رجاء النكول، فيان نكر قضى عليه بقيمتها، وكافتك إذاة أمد أهم بينة، وهو قول أبى يوسف وسحيد وحمهما الله تعالى، والفنوي في غصب له قاد الوقوة على الضحار، نظراً الموقف، على الضحار، نظراً للوقف، كما أن الفتوى في غضب منافع الوقف على الضحار، نظراً الموقف، قطن بعض مضابخ ديدة

¹¹⁹ ما بين المعقومين ساقط من الأصل وأتبته من طاوم وعب.

٧٧) مكذا في الأصل، وللمعط أمال وكان في تسخيل أم أو أخد أ الفيمة بدلا من القيم.

رحمه به الدلي أن هذه المسألة دليل على أن دعوى الوقوط عابيه [أن هذا وقف عابه]". صحيح ، وليس الأمر كما ظنوا

وهمله للسألة لا تصلح دنسلام لأن الدعوى ههنا ما وقف في الوقفية، إعا وقع في غصب الوقف وإثلافه .

1994 - رجل وقف مرضعًا في حيامه وصحته، وأخرجه من يده، قاستولى عليه غاصب وحاليه وحاليه وسنم م يؤخد من العاصب فيسته، وطاليه وسنم الخر، فيوقف على شرائطه الأن الناصب لما جحد صار مستهاكًا، [والشيء المثلى إذا صار مستهاكًا] يجب الاستبدال به، كالفوس المبيل في سبيل الله إذا صار مستهدكًا، فهذا استحسال، أخذ به الاستبدال به، كالفوس المبيل في سبيل الله إذا صار مستهدكًا، فهذا استحسال، أخذ به المشابخ

العدال المراقب وقف ضيعة له، في إن الواقف زرعها، وأنفق فيها، وأخرجت زرعا، والمدر من قبل الواقف، وقال. أما زرعتها لتفسى بهذرى، وقال أمن الوقف، وقا زرعتها للوقف، وقال أمن الوقف، وقا زرعتها للوقف، وقال أمن الوقف، وقا زرعتها للوقف، وقال أمن الوقف، فإن الوقف من القاضى أن يخرجها من يده، القاضى أن يخرجها من يده، القاضى أن يخرجها من يده، وقال يغرجها من يده، وقال يغرجها من يده، القاضى: استأذن على الوقف، واجعل ما نستقبن به في الميدور، والتنفقة على الزرع، فإن قال له والته، على الرعف، قال الأعلى الوقف، قال الموقف، المتديوها أخيرها تسمون به بقواً، وما يكون في النفقة على ذلك، حتى بأحذوا ذلك عا يجيء من الغلة، فإن قالوا: لا يأمن أن تستغير نحن ونشترى اليذر، وإذا ويا ما ويه الواقف جعد ذلك، وتكن نحى نرع، فإنه لا ينفى أن بطنو الهجوذ الإينى أن يبلغه.

۱۹۳۰ - فإن سأل الواقف الأرضى، وأفق عليه، فأصاب الزرع أفة من عرق أو غير دلك، وذهب الرزع أفة من عرق أو غير دلك، وذهب الرزع، فقيال الواقف، أصليدت ورزعت هذا الرزع الذي عطب للوقف، وجاءت غلة أخرى، قياراد أن بأحد من هذه الغلة من ذكر أنه استبدائيه لدلك، أو قال أهل الوقف: إما زرع ذلك تنفسه، ظالفول في ذلك قول الواقف، وله أن بأحد من هذه المعلة ما استداره لهدا الزرع.

قال قال الواقف الزارج (استدنت ألف درهم، واشتريت بها بدرًا ، وأعقت عليه، وقال أمل الوقف: إلا أنفى [من تعلى] البذر، والمفقة على الوزف "حسسالة، قال: يصدق الواقف

⁽١) ما بن العفر فين سائط من الأصورة وأترنت فلما أصارة من سلحة الله

في مقدار ما ينفل حتى مثل علك . فإن احتلف والى الوقت -يعنى القيم- وأعن الوقف فى الروح ، فغال الوائى : فرعسها تقلسى يباري وتقفى ، وقال أهل الوقف : مل (رحسها لناء عائقول قول الوائى :

نوع اخر[منه]

في المسائل التي نعود إلى الدعوى في الوقف:

1970 مرجل باع أرضاً ، ثم قال إلى كنت وقمنها ، او قاله الحووقف على ، وإن نج يكن له بسق وأبراد تحليف المدعى عليه ، لبس له أن يحلقه ؛ لأن التحليف يشرف على دعوى المحيدة ، والدعوى هنا لو يعمر الكرنت الشائمر ، وإلى أقام البينة ، قال الفقيه أبو جعمر الكبت البينة ، وتقدى البيعة ، وتقدى المحوى ، إلا أن الشهادة على الموافق على عنى الأصة ، وبه أخذ الشهادة على الطلاق على عنى الأصة ، وبه أخذ المساد الشهيد في واقعاته ، قال المقبه أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال البيعة ، ولكن المقبل الناس الانتسال البيعة ، ولكن المقال المقبه أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال البيعة ، ولكن المقال المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال البيعة ، ولكن المقال المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال البيعة ، ولكن المقال المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى : وقال بعصر الناس الانتسال المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى المقبل المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى المقبل المقبل الناس المقبل المقبل المقبل المقبل المقبل المقبل المقبل أبو الليث وحمه الله تعالى المقبل المقبلة المقبل المقبلة المقبل المقب

۱۳۰۱ - في فيناوي السبقي: المدعى مشيئري الأرض على بايعه أن مده الأرض وقت، وقد بعثها مني أبها البالغ بغير حق، قال، ليس له هذه للخاصمة، إقا دلك إلى المتولى، وإن لم يكن لمه منولى، فالفاضى يعمب متوليًا، فيحاصمه، ويتبت الوقعية، وذا لبت دلك، ظهر مقلان أبيد، فيسترد المشرى الفين من مائمه

وفيه أيضًا: وحل ادعى صيعة في يدى وجل أنها وفف ضيء لم يسمح الدعوى منه، وإنّا بسمع من نفرلى، وهذا لأن الوقو ف عنه مصرف الغنة، والاحق له في الرقة، فلا يصح منه الدعوى في الرقية، وأشار القصاف في وقفه في مسائل أنّا دعواه صحيحة.

١٣٠٣٠ - فعن حملة تلك السائل، فال. إذا كانت الأرض في يدغاصب، أقام أهل الوقف بينة أن ملاناً وقفها عليه، وأنه ماك رمو مائكها لم أفص بأنها وقف، وإلغا أفضى بأنها ملك، عقل، فقال: لأنه يجوز أنه ملكهابعث ما وقفها، أو يجرز بأنه وقفها، ولم يكن يملكها [ثم يمكها]، علل مهام العلة، تبيان أنه لا يقصى بأنها وقف لا يعنة أنه ليس له ولاية الدعوى.

ومن جمينة دانت قبال القوم الاعواء أرضاً في شاى رحل، وقبائرا (وقفها فلان عليها ، والذي في يديه يقبول ، الأرض في ، فباقنامو النهيمة أن فبلانًا وقف هذه الأرض عليهم الا يستحضون بهذه البيئة شيئًا ، عس ، فقال : لأن الإنسان فديقف ما لايلك ، ولم يقل الأنه الاعي ما ليس له أن يدعى، وكذلك لو أقاموا بينة أنه وقف علنا ومن بعدنا على المساكين. وكانت في يده بدم وقفها، لا يستحقون بهذا شيئاً.

1978 - وكفلك لوشهد الشهود أنه أقر عندا، وأتبهيدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقا صحيحاً وأنها كانت في يده حتى مات فالفاضى لا يقصى بالوقف ولوشهد الشهود أن فلانا أثر عندنا أنه وقف هذه الأرض وحددها، وأنه كان ملكها في وقت ما وقفها، فضيئا عليه الذي هي في يده. وهذه المسألة فضيئا عليه الذي هي في يده. وهذه المسألة صريح أن الدعوى من الموقوف عليه في حديده، إذ لو لم تكن صحيحة كانت الشهادة بلادعوى، والشهادة في حقوق العباد بدون الدعوى لا نقبل، فيبغى أن لا نقبل الشهادة في عقوق العباد بدون الدعوى لا نقبل، فيبغى أن لا نقبل الشهادة في

١٩٣٠٥ - وإذا قال لغيره: هذه الضيعة وقف عليك، ثم ادهاها بعد ذلك لغسم. لانسمم دعواه لمكان التناقض.

ادعى دارًا في بدى وجن أنها ملكه بأصلها، وبناءها، وأذكر المدعى عليه ذلك، وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا، فأقام المدعى البية على دعوا، وقضى به ذلك، وكنب له السنجل، سم إن المعمى أقر أن أصل الدار وقف، والبية المه بطل دهوا، والحكم والسنجل، مكذا ذكر في أنتاوى أهل سمر قند . وقبل: ينبغي أذ يسأل القاضي أنها وقف من جهتك، أو وقفمن جهة غيرك؟ إن قال: من جهتى، لا يبطل القضاء لأن توله هذا يقرر القضاء، ولا ياليه، وإن قال: من جهة غيرى، حيثتاً يبطل القضاء لإقراره ببطلان القضاء.

رفيه أيضًا: صاحب الأوقاف إذا أواد أن يسمع الدعوى في أمور الأوقاف. ويقضى بالكول، وبالبيمة إذ أولاه "السلطان ذلك نصّاء أو عرف ذلك دلالة حياز؛ لأم مسار كالفاضي المولى، وإن لم يكن شيء من ذلك لا يجوز.

۱۹۳۰۹ - في فشاوى أبي الليث رحمه الفاتعالي : ضبعة في يدى رجل، وضبعة أخرى في يدى رجل، وضبعة أخرى في يدى رجل، وضبعة أخرى في يدى رجل المورد وأولاد أخرى في يدى رجل أخر، ادمى رجل أنا عائب، فأقام المدص الدبنة على الحاضر، إن شهد الشهود أسما ملك الواقف، وفقهما جميعًا وفقًا واحدًا، وذكر شرائط الوقف، قضى الفاضى على الحاصر منا يتصب خصمًا عن الغائب، قصار كأحد

⁽۱) وفي ب و من ولامكان أولاه.

الورثة، وإن شهدوا أنه وقف وقفي متفرقين، يقضى توفيه الضيحة "التي في بدي الخاصر هنا فحساء؛ لأن الحاضر ها لا يشتماء حصمًا عن العناء ، وهي السألة توخ يشكال، ويشمر أن يقصى بواهية (الضبعة التي في يذ) الحاصر في الوحهين جميعًا؛ لأنه أخل هذا بأحد الورثة

وذكر في أطامع الصغيران أن أحد الروقة إنا ينتصب فصحاً عن لبانين للمدعى في عين في يدفعك عن لبانين للمدعى في عين عي بدفعك الروقة إنا ينتصب فصحاً عن ورقا واحداً لبس عين عي بدفعك الروقة المعلى ال

۱۹۳۰۷ - ادعى كرما في يدى رجل، وأقر الدعى عبيه أنه وقت الكرم وفعاً صحيحًا بشرائطه، وسمل للسدعي هية، وأرد تحليف المدعى طلم، إن أراد تحليمه للأخذ الكرم لو لكل عن اليمين، لا يحلف الأنه [لايصل]لى ذلك، فلا يكون في التحليف فائدة، وإنا أراد أن يأحد الفرمة لو لكل عن اليمين، يحلف الانه [الإيصار]به لو لكل، فقي التحليف فائدة

1974 - رحل وقف ضيعة له على الفؤاه في صبحته، قيرمات، قجاء إنسان، والاعي الدائم، والاعي الدائم، والاعي الرائم، والاعي الدائم، وأقر أن رئة بذلك الدينطل الوقف غير صبحيح، ويضعنون قيمة الضيحة من تركة الجنت وهذا الجواب يحت أن يكون فول الكل، لا قول محمد رحمه الناتماني خاصة الأنه لا تعلاف في وجوب إصبحان) الضبعة بالإنلاف، وإلى الخلاف في وجوب إصبحان.

، إن أنكوت الورنة فلك، فأراد للدعى أن يحلفهم، يقال له: أنويد تحليهم لتناجد الضيعة إن نكبوا، (أو لتأمد القيمة إن نكبوا إدن قال. لا أخذ الصيعة، فلا يجن له عليهم؛ لأبه لا يصل إلى الضيعة إن نكبوا، له ذكرة في نصل الإقرار، ورد قال الا أخذ العيمة، فله ملهم الهرز؛ لأبدؤلا إرجاع إلى الديمة لو كاوا، دكان التحلية ، مديدًا

۱۹۳۹۹ - في العارى الفضلي النهائية بيت فوقه بيت، وها متصل بالمسحد وينصل صف المسحد وينصل صف المسحد ومن المسحد المسحد وينصل صف المسحد ومن المراد ويقال ويصابي في الريت الأسفل في المسجد وأرباب البيت الذي سكون العلوا، قال الأرساب إن دلك سراتًا لذا طافول فولها والأن العقوافي أيد بها إلياد فيشبك بفولها إن العقوامات لهم، وإذا

⁽١) هكما في المسح البالية التي عدماء وكان في الأصل: الصيعاري.

⁽٢) والدن المعدونين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظارم وعبد

صاو العلو مَلكًا فهم، لا يصير السفل مسجدًا؛ لأنه لا يتجعل الشرط، وهو الخلوص، وسيأتي حتى هذه المثلة في موضعه -إن شاء تقالي-.

نوع خرمته

في المسائل التي تعود إلى الشهادة في الوقف:

۱۳۴۹ إذا المناسبة تساهدان على رحل أنه وقف أرضيه، ولم يحديها التساهدان، فالشهادة باطلة. وكذلك نو فالشهادة باطلة. وكذلك نو شهيدا أنه وقف أرضه التي من موضع كناه، وقالاً الم يحدها أننا، فالشهادة باطلة، قال المحداث إلا أن تكون أراضاً مشهورة تغنى شهرتها عن تحديدها، فإن كان كذلك، فضيت بأنها وقف.

وإن حداها بحدين، فالمنهور عن أصحابنا رحمهم انه تعالى أنه لا تفعل، ومن أصحابنا من قال. وذا ذكرا حدين مقابلي يقبل؛ لأن ما بينهما بصير معروفًا بموضهما إذا كان طرواها مستويال، وإن حداها بتلات حدود، قبلت الشهادة عند علماء ذالثلاثة رحمهم انه تعالى إقامة للاكتر مقام الكل.

مثل الخصاف، فقيل: إذا قيننا هذه الشهادة بثلاثة حدود، فكيف تحكم بالحدالرابع، قال: أجعل الحد الرابع بإزاء الحد الثالث حتى يشهى ولى مبدأ الحد الأول، أي بإزاء الحد الأول.

1971 - وإن شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع (كد] وحدها ثناء إلا أنا نسيناه الا تقبل شهادتهما الألهمة شهدا على أنفسهما بالتغلق وإن قالاً. لم يحدها ثناء ولكتامعوف الحدود ذكر علال أن القاضى لا يقبل شهادتهما، قال القاضى الإمام الأسناذ الكبير أبو زيد وحمه الله تعالى: تأرياح هذا أنهما لم بينا للقاضى، أما إذا بناه، وعرفناه، تشل وذكر الخصاف في هذه الصورة أني أجز الشهادة، وأقضى بالدار والأرض بحدودها وتشا، وأقول [للشهود عموا] الحدود، فأنضى يا يسبون، ويحدون.

قال هلال وكدلت لو قالا للم يكن في المصر إلا تلك الأرص ثم يقبل، فأما إذ قالا . أشهدها أنه وقف هذه الأرض وهو قبيه ، ولم يحدها بناء فالشهادة جائزة إذا كالا يعرفانه ، قال انفاضي الإمام - هذا تأويل هذا إدا بينا للقاضي وعوداه ، فأما إذا لم يبينا ، لا نفيل شهادتهمة .

١٩٣١٢ - وإذاشهذا أنه حدمالناء ولكنا لالذكن لحنودالتي حدماليا، فالتنهادة

ماطلة. وإن كان يعوفان احدود. ولكنهما لا يعوفان الأرض؛ لأنهما كان غاتين عنها، تشل شهادتهما، ومكلف القاصي مدعى الوقف أن يقدم ساهدين اخوين يشهداد إن هذه الأرض بحدودها هي ندك الأرض التي يشهد الشهود يوقعيك، فإذا شهدا أنه أرمنا⁴⁹ حدودها، ووقف عليه، ولكن قريب لنا حدودها، قيات شهادتهما.

1379 - وإذا شهه شاحه ان علي رجل أن وأذل حمات من هذه الأرض او من هذه الأرض او من هذه الداول والا يقوم الداول والأساء أو من هذه الداول والا يقرب ما حصد الذائع على قياس السألة البسع ، وهو منا إذا ياع حصده من هذه القارل أو من هذه الأرض ، ولم يعمد المشترى حصده الا يحرف المنافقة ومحمد رحمهما عله تعالى ، وعند ألى يوسف : يجوز البيع ، وإذا لم يعلما حصد والهية لا تجوز إذا لم يعرف حصة الواهب الاخلاف ، فالوقف على قول إلى يوسف وحمه الله ، ويجوز استحمالًا كاليه .

وجه القياس أن الواقف أرال اللك يغير بدل، فصار كالهمة، وحم الاستحساد أن الوقف لو لم يصلع (إنما لا يصلع) لعدم السير ، والا وحم إليه؛ لأن وقف انشاخ عند، فسخيح.

1971 - وإن شهدا أم أفر خدهما أنه جمع حدده من هذه الأرض التي مي موضع كذا حدودها كذا صدقة (موقوقة) قد تعالى، وهي ثلث حديد هذه الأرض على كذا: وجعل أخره اللمساكي، فظر الحاكم، هرجد حصده من هذه الأرض نصفها أو ثلثها، قال الخصاف، ويجعل جميع حصته وقفا عنى الوحره التي سبلها، قال رحمه الله تعالى: وقد قال أصحابه عي وجل قال الأحر، بعثت جميع حصتي من هذه الأرض، وهي ثلثه بالقد درهم، فإذا حصته نصفها، فلبس للمشترى إلا الناب الذي سباه له، وضائوا: فينعن أوضى فرحل، وقال أوسبت لك ذلك مالي، وهو ألف درهم، فإذا ثلث عاله أكثر من الآلف: فللسرصي ثه جميع المناب.

قال الحصاف: وعندى أن الرقف نفير الوصية والآن ليس بعقد معاوضة وين حمل خام ذلك على قوم مساهم، ومن بعدهم على المساكين، فصدقه القوم الذي وقف عليهم، وقالوا: إما فصد وقف الطباع عينا، قال: فصديقهم وسكوبهم في ذلك سواء، ويقصى سحميم حقه وقعًا، وجمل للقوم الدين هم بأعيانهم عنه كتاب من ذلك، وصعن " فصل ما بين الثلث إلى النصف المساكن.

رقي مستنة على أداريا على حدودها

⁽٢) هكدا في ظاء وفي بلية النسج الجمل،

۱۳۱۵ - وإذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه ، واختلفا فيما يسهما ، شهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا ، وطنهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا ، وسميا موضعًا أخر ، لانفيل الشهادة؛ لأنه ماشهد على وقفية كل أرض إلا شاهدواحد.

ولوشهد أحدمها أنه وقف [نلك] الأرض وحدها، وشهد الآخر أنه وقف نلك الأرض وحدها، وشهد الآخر أنه وقف نلك الأرض، وأرضاً أحرى قبلت الشهادة على ما الققاعية، ولوشهد أحدهما أنه وقف عام الأرض كانها، وشهد الآخر أنه وقف تصفها، فبلت الشهادة على النصف، وقضى بوقفية نصف هذه الأرض، هكذا ذكر هلال والحصاف.

قبل: هذا الجواب مستقيم على مدهبهما، غير مستقيم على مذهب أبي حنيقة رضي الله تعالى عنه، كما لو شهد أحد الشاهدين على تطليقة، وضهد الآخر على نصف تطليقة، فإن هناك لا تقبل الشهادة عند أبي حنيقة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل على نصف تطليقة.

ومنهم من قال: هذا على الأنعاق؛ لأن الأرض معينة، قصار ما لو شهد أحدهما على طلاق امرأة، وشهد الأخر هلي طلاقها وطلاق أخرى.

11911 - ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث النفة، وشهد الأحر أنه جعل له نصفها، قبلت الشهادة على الثلث عندهما، وإن شهد أحدهما أنه وقف تصفها مشاعًا، وشهد الأخر أنه وقف تصفها مفسومة، فالشهادة باطلة.

11٣١٧ ولو شهد أحدهما أنه وقعها بوم الخميس، وشهد الأخر أنه وقفها بوم الجمعة، فبلت الشهادة ؟ لأن الوقف تصرف قولى، والقول بعاد ويكرر، طلا بضره اعتلاف الزمان والكفان، كالبع، فبل: هذا على قول أبي يوسف رحمه أنه تعالى، أما على قول محمد الانفيل هذه الشهادة [لأن الوقف وإن كان نولياً إلا أنه يتصمن نعلاء وهو التعليم، فإن التعليم عند محمد شرط صحته، وكل فول يتضمن فعلا كالنكاح، واختلفا فيه في الزمان والمكان لا تفيل الشهادة [لأن

١٣١٨ - ولو شهد أحدهما أنه وقفها وقال صحيحًا في صحته، وشهد الأخر أنه وقفها بحدموته. لا نقبل هذه الشهادة؛ لأن أحدهما شهد بالوقف، والآخر شهد بالوصية.

⁽٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأحمل، وأثبت عدّه العمارة من جميع المسخ التي حداثا.

١١٣٦٩ - ولو شهد أحدمها أنه وقعها وفكُ مسجمها، وشهد الأحد أنه وفعها في المرضى، فيلب السهارة، وتكون حروم الأرض وفعًا إن لالذيخ، جرمر المدرد وإن كان لا بحاج مزافلك يصبر نفها وقعاه لأنهما انقفاعني وقعه الأرضء واحتك في الوقعة إن كانت الأرض بخرج من النلث، وإن كانت (الأرض) لا محرج من التلك، فقد انفقا على تلقهاه واختف فيما وراء فالكء فشت ما انفقا عليهم والايشت ما بغراديه أحدهماء

١١٣٧٠ وأراشهم أحدهما أبدجتها صدقة موقرقة عاي الفقراب وضهم لاخراف جديها صدود موقوقه أعلى المسكون، فيمك الشهادة؛ لأسهما النفاعلي الففراء، فإن من فان: أرضي هذه صدفة موفوفة] - كانت ومعاً على العفراء، فقا التعقاصل كونها وها على العقرات فينب ذلت، وبيطل ما تفرد به أحدهما، واحاصل أنهما إدا تمنا على كوب صدقة [م. فرقة] ونفرو أحدهما بزيادة شراء لا بذب الزيادة، وبنب ما انفقا عليه، وهو كنوبها وقعًا على

١١٣٣١ - وعراهنا قبل: إن شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبداله و وشهدالأخر أنه جعلها صدقة موفوفة على إيده مكرد وقفاعلي النفراء الأنهما انفقاعلي حجيها فبالرقة مواقوافة

وَوْكِي الْجُنِمِينِ فِي وَقَفَهِ . إذا سَهِمَ أَحَدَعُمَا أَنْ أَنْهِ حَجَلُهِا صَادَفَةُ مَلَى الْمَقْرِ الْ والمساكين، وضهد الآحر أنه وقفها مني الفقراء، حكم عليه بالوقف على المقراء في فول: حميل بزرزيد من قبل إيه فال العقراء والمماكين لهم سهم واحده قال، ومن قال، للعقراء والمساكين ساوسان ويحامل بصامهم وقعاً للقصاء وينطل التصفيد فال واهلة العول ما رواه محمدتين لخسورفي الجامع الصامير

١٩٣٢٣ - ولو شهد أحدهما أنه جعلها رقعًا على عبد لله وولد عن يعده، وشهد الأحر أنه جعمها وفقاً على عبدالله جعلها ، فقاً عني عبدالله ؛ لأميما تفقا عليه ، ولو شهد أحدهما أنه جملها صدقة موقوقة على عبداته وربده وشهدالآخر أبه حملها على عبدالله حاصة وقضيت بالتصف لعدد الدو والنصف الأحر للفدواء وأما القصاء لعبدالله ولأمهما انعقاعلي عبدالله و وأما القصاه بانتصف فلانهما انفعاعلي البيبعا للداوا الانتفاقي المصعب الاحراء شهد أحدهما به لحيداتهم وشبهد الأخر به تزيده فهما الفقة خليه يتبت موهم احتاء دفيه لا يتبتب ويحجل ذلك

الماء مدين المصوفين بماقط من الأصال وأنسياه من فأ وماوجه .

كالمسكوت عنه، فيكون للفقراء، بخيلاف المسألة الأولى؛ لأن في المسألة الأولى الفقاعلى كونه لعبدالله. زاد أحدهما تولده من بعده، ظم تثبت هذه الزيادة، وثبت ما اتعقاعليه، وهو كونه لعبدالله.

قال مشايختار حمهم الله تعالى: وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعيد الله والتصف يجب. أن يكون قول الكلم الأنهما لم يختلقا في لفظة الشهادة لعبد الله، وإغازاد أحدهما حصة زيده فالمرشِّت ذلك بحرد قوله، فيكون للغفراء.

1974 - وإذا شهد أحدمها أنه جعل لعبد الله مانة درهم في كل سنة من غلات هذه الأرض، وشهد الآخر أنه حعل له (مائش درهم، لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله، كما لو شهد أحدهما لرحل على رجل! " كمانة درهم، وشهد الآخر بمائتي درهم.

ولو قبال أحدهمها: جمعل له من الغلة في كل سنة مناة درهم، وقبال الأخر : في سنة واحدة، فإنه يثبت في السنة الأولى عندهم؛ لأنهما أنفقا عليه .

الفقراء والمساكين، وشهد الأخر أنه جعلها صدقة موقولة على الفقراء والساكين وأبواب البرء الفقراء والمساكين، وشهد الأخر أنه جعلها صدقة موقولة على الفقراء والساكين وأبواب البرء ألا ترى ثو أوصى لرجل بثلث ماله في تقبل هذه انشهادة؛ لأن جميع ذلك من أبواب البرء ألا ترى ثو أوصى لرجل بثلث ماله في جعل أرضه صدقة موقولة على الفقراء والمساكين إلى ذلك جائز، قال: ونو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقولة على الفقراء والمساكين ألا وشهد الآخر أنه جعل أرضه موقولة فرابته، قال. هذا لا يشبه أبوب البرء الآن الذي شهد لفقراء فرابته، قال عنه فقراء قرابته بو مات، كأضرب لهم في الثلث والمساكين وفقراء قرابته عنورة، والمساكين يسهمين، قان نظراء قرابته عنورة، كان لهم عشرة أسهم، وللمساكين سهماك، وتكذلك في الوقف أنظر إلى فقراء قرابته عنورة، وأنظر كم يصبب

۱۳۲۵ - إذ شهد شاهدان أنه جعل مذه الارضي صدفة موقوفة هليت، أو على أحدثا، أو على أولادناه أو أمامناه أو أجدادناه أو ما أشيه ذلك، لا تقبل الشهادة.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصنع و آبسته مي ظ وم وف.

⁽٢) ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وألبنناه من ظوم وف. .

1973 قبات قبل إذا تسهداته حملها صدقة موفوفة اعلينا ايحب أن يبطل قوله: علينا، ويبقى قوله: صدفة موقوفة فيفضى تلفقو ما تسافر اقتصر على قولهما: صدقة موقوفه الإثرى أبا ذكرنا قبل هذا أرسنا لوت هدا أسجعل أرضه صدفة موقوفة، فقال الحدجما: على ميدالته وقال الأخر: على ربات يبطل قولهما: على زيه ومباداته ويرفى قولهما: صدفة .

قدا: في ملك استأنة الكلام حرج منخرج العبيعة الأنه شهادة كنية، فيشت ما اغت عليه الندام الحجة، ويبطن ما اختلف فيه لعدم الحجة، وهذا الكلاء ضرج مخرج القساد؛ لأنه خرج على وجه الدعوى فيبطل كله، شما قو شهدا أنه أبرأنا وها أن عن لدين، أو شهدا أنه فدف أمد وفلائا بكلام واحد، أو خناطب الخنين، فأحدب أحديهما، لم يحزر الماطنا، ولو شهدا أنه وقف أرضه عنبال وعلى قوم العربي، فهذا الله باطن، ولا يجوز الشركة سواسم.

لأن الكلام تحرج على وجمه المساد، وكذلك إد قالاً على قرابته، وهما من أقربته، أو [قالا] على نسمه، وهما من نسله، أو قالاً: على أل عباس، وهما من أل عباس.

والوفالا علينا وعلى قروة حرين معلومين، فأرها أن لا يبطل شهاعتهما، فلم نقبل ذلك، قيمت شهادتها، لان قحص كلامهما شهادت وانعدمت انتهما، وحيار كالشفيعين إذا شهما بالبيع، وفالا، منشنا الشفعة، فبلت شهادتهما، ولو شهدا نقراتهما، وردهما مي فريته، وفالا: موتشن ذلك، موتفي شهادتهما، لأن أو لادهما من قراتهما، وردهما في حق [الأولاد] لا يعمل، فصمارا شاهمين لأولادهما، وكذلك إدام يكل لهمما أولاد؛ لأنه بنا يحف الهما، فستحقرن بهذه الشهادة، فصار شاهدين لأولادهما مؤجلا، والبيع المؤجل والمعجارة على الموجلا، والبيع المؤجل

١٣٣٧ - وإقاوقت الرجل كوفية على مسجد فقراء الغراف أو على أهل مسجد وهم يحصوف حتى جاز الوقف فقيد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسة وههده الشهادة نظير مسألة شهادة أهل مدرسة على وقف تلك المناسقة أو شهادة أهل محلة على وقف تلك المحلة والشايخ وجمهم لله تعالى فصلوا الخواب (فيها) فقالوا في شهادة أهل المدرسة : إن كانو بأخذون الوقيقة من دلك الوقف، الانقبل شهادتهما، وإن كابر الا بأخذون، تقبل. وكذبك قانوا في أهل المحلة من شهد وهو عن باحدً من دلك ، لا تقبل شهادته، الأنه حبشيا بكون بهذه الشهادة جار معنم، وكذلك الشهادة على والعام مكتب، وللشاهد صلى في الكتب، وقبل: في هذه الشهادة تقبل الشهادة على كل مان، الأن كون الفهام في الموسة ، وكون الرجل في التحلق وكون الصبي في المكتب ليس بأمر لارم، بل ينقل الرجل من مدرسة إلى مقرسة، ومن محلة إلى محلة، والصبي من مكتب إلى مكتب، وعر هذا قلتا: (ذا شهدا أنه وقف على نفره جيرانه، وحساس فقراه جيبانه، أو تسهيدا أنه وقف على فقراه هذا السجد، أو شهدا أنه وقفها على فقواه [أهن] السجر، بالنصرة، أو على فقراء أهل معب كذار وهما من ذلك تقبل شهر دتهما ، بحلات ما إذا شهدا أنه وفف على مقراء الغرابة [وهيما من خفراه القرابة] حيث لا تقبل شهادتهما الأن الجرار لا بدوم، بل يتحول، ويتقطع، فإنا يستحق بالجواز وقت القسمة، وذلك غير ثابت وقت الشهادة، فلم يكن شاهدا لنفسه، دلايمتم فيول الشهادة، فأما القرابة، قإنها تدوم، ولا تتقطم، فإقا نستحق بهذه القرابة

ألا ترى [أناً فقراء القرابة يعتبر بوم حدوث الغلة، وفي فقراء الجيران وهذه المسألة تعتبر وفت فنسخة العلة، فكان سبب الاستحقاق في الجوار وقت القسمة، وذلك ليس بموجود الحال، وحبب الاستحقاق في القرابة هو القرابة قبل القسمة، وهو موجود في الحال،

١٣٢٨ ا- أرض في يدي رجل، يزعم أنها ملكه، فادعى قوم أن هذا الرجل و نف هذه الأرص وقفٌ صحيحًا علينا [وثو اليد]منكر، فأفاسوا بينة على ما ادعوا، فبلت بيشهم، وحكمت عليه بالوقف، وأخرجها من بده، وهذه المسألة تصريح أن الدعوي من الموتوف هليه

وكفلك إدا الاعلى رجل أنه وقف هذه الأرص على المساكس، وهو مجمعه ذلك، وأنمام اللبية على إفراره بذلك، حكمت عليه بالوقف للمسلمين، وأخرجت الأرض من بدر. تقبل هذه الشهادة على أصل الوقف بالشهرة، وعلى الشرائط لا، وهو المغتار، وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف، وكفَّا شهادة النساء مع الرجال.

توع أخرمتد

١١٣٢٩ - رجل جاء إلى قاضي بلده، وقال: إني كنت أب ُ للقاضي الذي كان قبلك هناه وفي بده صدقة كانت لرجل بقال له فلان بي فلان، و قفها على فوم معلومين سماهم، قبل قوله إذا له يكي للواقف ورنة، ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل، وإن كالذله ووقة، فقال: هو ميرات ببتناء وليس بوقف، فالقول قولهم، ويكون ميرانًا بينهم. وإن قالت الورثة هي وقف علينا وعلى سهناء ومن بعد ذلك على المساكين، وقال الذي في وده الصيعة: هي وقف على الففراه (والساكين دومكم، فالقول ثول الورثة، وإن قال الذي في

يده الضيعة : هن وقف طلى الفضراء؟ ". ولم يقل ؛ وضها ملات، وهال دوم: مو دهت عنسا. وعلى تسلما والفها ألوت، علقاضي يقعلي بالموافية، ولا يظر ولي قول الوائق هذه الجملة. من أجناس الناطقي .

واد لم يكن مي دواوير القشاة رسوم بعملود عليماء فالغاضي يجعمها موكوفة، فمن الشنافي ذلك فضي لدد لأبد لا دليل هذا أصلا

 في واقعات أناطش - فإذ اصطلح الفريقان على نبي فيندينهم، فالشخص بعد ذلك، ويقد الغنة طبهم ينهم.

1899 - وبدأ كان الأرض في يدى وحل و يعاين إلى كانت تقالات و وتعها على كذاء وقائلت الروائة : بل وقصها نبك عليت وعلى السناء وس بعدنا على السنكين، والذي عالت الورائة حلاف ساغاله الرحل، وإن القاص عصبه على ما أقراً لورائة إذ لم يحد الفاصي في ديوان الحكم الذي فيلها كذاً من الصنت ويها وماه م أو فعاء وأنو يكل الوعف في بدا الأماء ربل وحد إفرار الأمن في بدد، فأما إذا كان الوقف في بدا الأماة الأالا، ولها رسوم في ديوان من فيله، فإنه الإطبى فول الورائة فيها سي في أيذيك.

استل شيخ الإسلام عن وقف مشهور استمهت مصارفه، وقدر ما يصرب إلى مستامعه،

⁽¹²⁾ معاول المعقومين معقط من الأصل وأشفناه من طارع وف . .

المحافي طاء والدول السجير العدواء الذات

الكاكمانين الفقوص بدلطاهن الأصل وأيشاهمن فأور والماء

قبال: ينظو الرابلغهه وومن حاله ميهما سيق من الرمان أن فوامها كيفيا بمجلون فيه ، وإلى من يصرفونه واقع يعطون فندي على ذلكء لأنا لظاهر أنهم كانوا يعمارنا ذلك على مواققه غاط الواقفيان وهو المقلون حال المتلمين فتعمز على وككر

١٩٣٣ - في افتاوي الفصلي - وقف في يد صاحب الأوقاف، فوحد في صف ملك الوفقية أن الفياصل من نقفته يصوعه وإلى فقراء أهل السكة التربقيها الوقف وعبوهم من فقراء المسلمين، يصوف الفاضل إلى أعمال قفاء السكة للوجد دين يام الوقف، يضرب لكل واحما منهم يسهمه ولسال الفقراء بسهوه وكل مزامات منهو سقط سهمه وقسمت بين الباؤن مهم على ما وحسفت. وإدا القرض فقراه السكة الموجودين بوم الوقف، كان فقراه أهل السكة ومن مسواهم من فيقيراه المسلمين في ذلك مسواء ؛ لأنَّ فيقراء السكة الموجبودين بوم الوقف الشحقوا بأعيالهم فصار لكل واحدمتهم سهمه وعبرهم مي القفراء ما استحفوا بأعباسهم فكالألكا سهم [رحد].

١١٣٣٣ وهي وقف الخصاف رحل وتف ضيعة لده معال. فلاجعت ضيعتي النعر وفية بكدا وهي مشهورة مستعربة يشهرانها على تحقيدها صداءه موكوفه على وجوء ساماها و جعار أخرها للمساكس جزي فإن ادعى الوائف أن فراحاتها ليا تدحل في مذا الونف، هال: إن كانت حدود هناه الضبعة مشهورة معروفة، وكان هنا القراح داخلا في حدردها، فهو داخررني الوقف وكدا إذا كانت هذه فصيعة معروفة عندالصلحاء مرجيراتها، وكان هذا الفراح منسوبًا إليها، معروفًا أنه منها، فهو داخل في الوقعة، وإن قبريكي الأمر على حابيناه فالقول مول الواقف، ولا يكون هذا الشراء داحلا في الرقف، وكنان لفيناس أن يمين قول الله فف [فريها] فمنا أفرابه كان وفياً محمد أن وما جحد أنان مشكلاء كان تقول عبه مولى الله قف فيها، فيها أفراله كان وقفًا صحيحًا وما حجد كان مشكلاً ، قال القول فيه فدل الواقف

١٩٣٤ - وأما الدار بقفها الرحل، ولها حجر ، فقال الواقف: إن بعض الحجر لم بدخل من الوقف، قال: ما كان من هذه ها يشتمل عليه حدود الدار، فهي دخلة في الوقعة، والدار لا شب الصبياع من قبل جيرال الدار، والملاصقين بها لايكاه يشكل عليهم أسرها وحدودها، فإن كان أشكل ذلك على الجيران، حتى لايعرفوها، فالفول نول الواقف، ولأهل الوقف أن يمازعوه وأن يستحصره على ما أنكر من ذلك. فإن للويكن وفعًا فلي قومه وإلفا و دق علي و جوء بلير من يكون المام ۾ فيد.

قال: من تارعه في دلك من المسلمين، وقالت إلى الحاكم، فإن الحاكم ينظره فإن النازع

في ذلك رحلا من أهل البرُّ والعملاح يطوع بالقيام لذلك، ليس عن يشاكل انساس.

وروى الحاكم: أن يجمله تعصماً في ذلك، فعل ما هو أصلح و من على يد الواقف بقرق الإنزال على قرابته ومراقبه ، يفضل البعض على المضيء ويصع فيمن يشاء ، ثم مات هذا الواقف و أوسى إلى احره ولم يبين كيف كان مبيل الوقف و الثاني يصرف كما يصرف إليه الأولى؟ لأن الظاهر أن الأول يستوف إلى المصرف فيه فإلى أشكل على الناني أن الأول يستوف إلى المصرف فيها الأولى المائم عن قراباته ومواقبه بصرف إلى الفقرة والغ تعالى أعلم ...

القصل اخادى والمشرون في المساجد

وهو أنواع:

ثوعمته

مْ الإضافة إلى ما يعد الموت:

1970 - والوصية ليست بقرط لصبرورة السكان مسجعة ولمؤوماً عند أبي حنيفة رحمه الله في السجد في آنه وحيفة المسجد في آنه الإنسافة إلى ما بعد الموت، أو الوصية، كقولهما: وأما القبض والتسليم شرط لعيد ورئه مسجداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف، ليس بشرط، حتى إنه عند، يصير مسجداً بجود البناه، وعندهما الابصير مسجداً بحود البناه، وعندهما الابصير

١٣٣٦ - وبالصلاة بحساعة بقع القيض والتسليم بلا خلاف، حتى إنه إذا بني مسجدًا، وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة ، فإنه يصير مسجدًا.

ويشترط مع ذلك أن يكون الصلاة بأذان وإقامة جهراً لا سراء حتى لو صلّى جماعة بمير أذان ولا إفامة سراً لا جهراً، لا يصير مسجداً عندهما، ولا يقع القبض والتسليم بالعملاة وحدد عند محمد.

وعن أبي حبيضة رحسه الله روايتان: في رواية الحسن لا يقع القنطس والتسليم ، وفي رواية غيره يقع القبص والتسليم .

دان جعّل مؤذَّ وإصاماً، وهو دجل واحد، فأذن وأقام، وصلّى وحده صار مسجعاً بالاتفاق؛ لأن أدا، صلاته كالجماعة.

ألا ترى أن أصحابنا فالوا: مؤذن مسجد إذا أذن وأقام وصلى وحاء ، ليس لمن يجى، بعد ذلك أن يصلى بالجماعة في ذلك المسجد .

في "فناوي أهل سهرقند"؛ فإن كان هذا الرجل الدي جعل مسجدًا، وصلّى فيه ينفسه. هل يصير مسجدًا؟ ذكر هلال في وقفه ما يدل على أنه يصير مسجدًا، فإنه قال: كان أبو حنيفة وحمه الله تعالى يقول: لا يكون مسجدًا حتى يصلّى فيه، وقوله: يصلّى فيه على ما لم يسمّ فاعلما ويطادليل على أنأصلانه وحدما وصلاة غيردق سوادر

وروق الحسن عن أبن حليقة والحسه الله . أنه يتشرط صلاة غيره، ويقبض التولى هل مصير مستحكمي عير أن بصلى فيه ، فقال احتلف المثنايخ ميه ، ويكتبي بصلاة واحلم بالجماعة لصيرورته مسجدًا ، فكره في الوقف للحسن بن زياد .

وفي وقف هلاك المصري والخصاف قال أبر حيث رحمه نفد لا يكون مسجراً حتى يصلّى فيه جماعه بإذنه، قال في أخر الصلاف إملاء روانة بشرين الولسة قال أبو حيقة راصم إنه الانصم مسجمًا حتى 1992

۱۹۳۷ - ولو أمر القوم أبالصقوا فيه لحماعه عبلان أو صنوات يوك، أو سهراً الالكون سنجدًا، حتى يقال ما يهدمن القول.

1977 - وفاتر الصدر الشهيداني او قعاته الهرابات العيل من كنات الهدوالصددة ا وجل له أراس ساحة و لابناء فيها أمر قوماً أن يصلوه ويها موساعة فهذا على الائة أرجوا إما أن أمرهم بالصلاة فيهما أماً نصا لكان قال الصلوا فيها أمانه ود أمرتم بالصلاة مطلقاء ولهاي الأمدوني هذين الوجهان صارت الساحة بسجداء أبو مات لا يورث عند .

وأصابك وقت الأمر باليوم. أو الشهر، أو السنة، وفي هذا الوجه لانصير الساحة مسجدًا إذا بات يورث عبد.

۱۳۳۹ - في افتاري أبي النيت! : سئل انفقيه أبو جمعُتر رحيم الله تعالى عن وقت بحسم المتحد، والوقف على المتجده الأرادو أن يزادوا في المتحد من ذلك الرقف، قال . يجوز، ويترفى أن يفعلو أذلك ودن الحاكم؛ لأن الولاية المحاك

و منش أنو القياسم و حمه الله تعالى عن أهل مسجده أراد بعضهم أن يحملو المسجد رحية ، والرحية مسجدًا، أو يحدثو له بالله أو يحولوا باله عن موضعه، وأبي اليعص ذلك، فرد احتمم كثرها، وأفضلهم على ذلك، فليس للإقر معهم عنه.

1978 - وفي قدمه فتاوى أبي الليك : الطريق إذا كان واسعا، فيني فيه أهل المحنة مسجلة للمعاملة ولا يضر فيه أهل المحنة مسجلة للمعاملة والا يضر ذلك بالطريق عام البلايق في در رهم، بصن في اللعبوف : أنه لبس لهم دلك، والدور الأربانها حاصة وإلى أدارة أو الدور الأربانها حاصة وإلى دراء أن يجموه فيناً من السحد طريقاً للمسلمين . فقد قبل الهو ذلك، وأنه صحيح .

⁽¹⁾ وفي ف الأد الطريق للساكلين.

1981 - وفي كراهية آفناوي أهل مسترقند": قوم بوا مسجداً، واحتاجر اإلى مكان ليتسبع، وبجنبه طريق المسلمين، وأخذوا شيئًا من الطريق، وأدخلوه في المسجدة إن كان لا يضر بأصحاب الطريق رجوت أن لا يكون به مأس، ولو ضاق المسجد على الناس، وبجنبه أرض قرجل، يؤخذ أرضه بالقيمة كرمًا منه، فقد صبح عن عمر وكثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أنهم قد أخذوا أرضين بكره من أصحابها، وزادوا في المسجد الحرام حيى ضاف

وفي أفتاوي النسقي: سئل شيخ الإسلام أبر الحسن عن متولي مسجد جعل منزلا موقوفًا على المدجد مسجدًا، وصلى فيه الناس سنون، ثم ترك الناس الصلاة فيه، فأعيد منزلا مستقلاينفق عليه على ذلك المسجد، كما كان، قال: يجرز، قبل: فهل يصح جمل المولى المزل مسجدًا؟ قال: لا.

1972 - في آخذاوي أبي اللبث": منطان [أذن] لأنوام أن يجعلوا أرضا من أرض الكروة في مسجدهم، قال الفقيه أبو الكروة في مسجدهم، قال الفقيه أبو بكر الإسكاف وحمه الله تعالى: إن كانت البلغة فنحت عنوة، يجوز أمره إذا كان ذلك لا يضر بالمارة، وإن كانت فتحت عنوة، يجوز أمره! لأنها إذا لمتحت عنوة صارت ملكاً فلفزاة، وللسلطان فيسها تعيير، فإن له الحيار في الأراضي التي فتحت عنوة، إن شاء قسمها بين الفاغين، وترك الفاغين، وإن شاء من على أهنها برقابهم وأراضيهم، وإن شاء دفع البعض إلى الغاغين، وترك البعض على أهلها، وإذا كان للسلطان تدبير فيها، صح أمره فيها، أما الأراضي التي فتحت صلحاء بقبت على ملك مالكها، ولا تدبير للإمام فيها، فلم يصح أمر الإمام فيه.

1781 - وفي آلجامع الصغير : رجل [جعل] داره مسجداً لحته سرداب، أو فوقه بيث، وحمل باب السجد إلى الطريق وعزله، فإنه لا يصير مسجداً حتى قو مات يورث عنه، وقه أن يسبعه حال حياته و لأن المسجد ما يكون فه تعالى خالصا، وفي هذين الفصلين لا خلوص ؛ لأن الأرض والسطح من هذا المسجد لا يكون فه تعالى.

۱۳۶۶ - وفي آلمنتفي " التخذ من داره مسجلة أشرعه، وجعل على الظلال " منه غوفة ومسكنًا، فهذا ملك له، وله أن يبعه، وكذلك الصحن" الذي لبس عليه بناء، ولا تحته مسكن يزيد، كما أنه لا يثبت لما تحت المسكن حكم المسجد، لا بثبت للباتي وهو الصحن حكم

⁽۱) وفي ح: على الطاق من غرفة .

⁽¹⁾ مكفا في ألم و "م"، وكان في الأصل و ظ": المبحرة،

المستحدة لذا أشار إليه في الكتاب أن هذا مستجد واحد، وعن أبي يوسف راحمه الله معالى أنه أجاز أن يكون الأسفى مستجداً ، والأعلى منظاء لأن الاسفل أصل ، عن محمد راحمه الله تعالى أنه حين دحل إلى ي، ورأى ضيق الأمكة ، حوز ذلك

وري لرحمل الاسترسط داره مسجلة، و أذن كساس واللاحتوان فيه ، فله أن بينهم، وإز هات بدرات عله في الأجماس .

1978 - وهي أقواهر هشاه ، قال: سألت محسدين الحسن من بهر قرية كبيره لأهل الآل بحصى عديهم، وهو مو قناة ، أو بهر وادى لهم حاصة ، فرد قوم أن يعمر وا يعمل هذا السهر ، وينتوا عليه مسجداً أو لا يصر فلك بالنهراً ولا يتعرض لهم أحد من أهل شهر ، قال محمد رحمه اله بعالى : يسعيم أن ينوا ذلك السجد للعام أو الله على أهله ، ولا يسعيم أن يزياه السه ، فسألهم بعص الجسران أن يجعنوا دلك السجدله الناحل هو داره ، ويحظم مكانه عوضاً عما هو حيراً له ، فيبيع مه أمن الحلة ، قال محمد رحمه الله تعالى الابسعيم ذلك

رن أراد إنسان أن يتحد عن السجد حراليت غنه قرمة السجد، أو فوقه، فيس له ذلك، عن الحاري " رافق أكتمل أل إذا بن الرجل مسحداً، وبني دوة ، عرفه، وهو مي يتم، فله والله، وإن كان حين سمخالي م مورين الناس، ثم جاء مد ذلك إبني لا يرك

المادة المحرى العداوى: من الوالقاسم سمن أواد أن يهدم سنجداً وربنيه [أحكم من يناه] لأول، فسال السن له فلك، تأمل هذه القسائة إذا لم يكن هذا الرحل من أهل هذه المحمدة كرفى الواقعات عن أي حنيفة رضى المدتمناي عنه. وأهل السنجد أن يهدموا المسجد ويجددوا ساءة ويضعوه الحباب، ويعدو المتددين، ولم أصباب من قاديلهم أمن رجى، لاحتمال عليهم، ولم على أهل محمدة أحرى، فسمنوه وهذا إذا أواد أهل الشعلة أن يستموا ذات من عال أنسهم، ولم على أهل محمدة أحرى، فسمنوه على الواقف، لهن لهم ذلك، وستموا ذات من عال أنسهم، ولم المؤلفة أواد والن والها ادات من مال الواقف، لهن لهم ذلك، ولا أن يأم العاشرة الأن هذا تصرف بالوقعة، ولمن لهم علد الولاية.

فوع أخومته:

 أخر للقرق أنامي الوصد بصير شارط المسامل من العبر الاندائمين مثولات بزول من مائخه إلى الفائمالي الأله لا مشرط للمسته ميشا من العبل يقا بشتوط من العلق والمتعجم، وإشارال العبل من إملك، فالمنافع تحدث على ملك فه تعالى، همها، سارطًا لفيت من ميت إ¹⁴ يشره. أجدح، وفي المسحة بعدر شارطًا لذت يعفن منك عدده، فلا يعتم.

1984 - وفي وفق احتساف إذا فعل أرضه مسحماً مويناه، وتشهد في له إيطاله وسعه فهو شرط طاطل ، ويكون فسحماً ، ولا يشاه الوقف، وتشار إلى البرق، فدان الإ فرى لوابق مسجماً الأهل محله !!، وقال احمد هذا المسجد لاهل هده للحلة؟! حاصف كان نام أهل تلك المحلة في صلى فيه، وفي الوقف الارجم إلى عير من شرح له

١٣٤٩ - دا جعل أرضه مسجداً، تحرب ما حرل للسحد من المحلة، و مستعلى أمل للحمة عن ذلك شمحك و وليه إلى كان ميش عبد اللحمة عن ذلك شهد بالله بالله عليه اللحمة عن ذلك .

١٩٣٥ . وهي الدير الكبير - إفاعرت القرية التي فيها للدجاد، وحدث مرابع، وغرب الدجاد، وحدث مرابع، وغرب المسجد، فلا يصلى فقه فلا يأس بأن بأحده فيدجه، ويبعد تين يجعله مراجعه أبد لجواله من حق المحدد وقال أو يرسمه وحده فه تعالى الاحمود إلى مات الدي إلا كان حدًا، وقال أو يرسمه ومسجد أيدًا على حاله.

1994 - فسحمد وحدالله معالى غود : إنه أوال ملكه خية (وفد نظمت ندايا الحية تر يميت الأواله كانت الازالة مصفّاء ويهده الطريق الواكس ميقاء لم الترسد سع ، أعاد الكس إلى صلك مساحمه وتعمالو عمل مميلا أو يستف مصبيراً، أويو، في في المسجمة ، ثير مرت المسجدة ومنتعل علم عادده الأحدة الوائدة على سنك صاحبها.

و أبن و مناه ويقوم ب: أزال ماكه منها في الآل وذكن من تبطل ثالت الجهام الأبام الحاملة . مسحية المصلى به أمل هذه منحلة الأغيرة وإنه العقيما مسحية الصيل مدالعامة • الأن العمامة . حل إقامة الصيلاة في الساجد، والصنحيح من مناهب أبن بوسفيار صدائة تعالى في مصل

فالمديين العقومين مدنعا مراالاحق وأسناه مراك وجوف

الانادي ط لأحل محلة

⁽٣) رمي الله الأحل فيما للحالية

فلاذ دين العقوص ساقطاص الأصل أحماوس فلاوجوف

حصير زاله لا يعود إلى ملت صاحبه بخرات المسحد، بل يحول إلى مسجد آخر ، ويبيعه قيم المسجد للمسجد، وأما فصل الكفن فلنا . تكمين الليت بيس بإرالة اللعين عن ملكم، بن هو قبرح بالمقعة الحاجة المسرد فكان بمدلة العاربة حالة الحاة.

۱۳۵۳ - وقال محمد رحمه الله تعافى: في انفرس إذا جمله الرجل حبيماً في مبيل الله تعالىء فصار يحال لا يستطيع أن يركب: إنه يباغ ويصير سنه لصاحبه، أو ورشه على حسب ما قال في المسجد.

۱۳۵۴ - ذكر العدر الشهيد رحمه الله تعالى في أوافعاته : أن من جعل حنارة وملاءة ومعتسلا الذي يقال له بالقاربية عبوض تستن وبعًا في محلة عمات أهلها كلها، لا يرد إلى الورثة، بل يحمل إلى مكان أخر، قال وحمه الله تعالى: [فرق محمد رحمه الله] بن هذا وبين المسجد إذا عرب ما حود" أنه يصير حبوالله، وفي هذا الفصل نوع إشكال وينبغي أن يعود إلى ملك الوارث على قياس مسألة الحصير والبواري، ولتن صح هذا من محمد، نعير هذه المسألة ورية في الحصير والبواري، الله لا يعود إلى الوارث.

1904 - وفي الستفى : في المسجد بريد أهل المحلة أن يحولوه إلى موضع اخر، فإن ترك داراحتى لا يصلى فيه، فللناس أن ينتفعوا به، ويجعلوا المسحد في عبر هذا الموضع تمثرك الخرب، وتأويل هذا إذا لم يعرف للمسجد بالإعلى ما نبيته إن شاء الله تعالى، وأما إذا لم يترك كما وصفت لك، قولهم لا يسعونه و لا يتخلوبه مسكما، وهذه المُسألَة على هذا المفصيل إنما تتأتى على قول محمد رحمه الله تعالى.

۱۳۵۵ - وهي الأجاس : إذا تحرب المسجد، ولا يعرف باليد، وبني أمل لمسجد المسجد الأخر، فلا بأس به مسجد أخر، ثم أجمعوا على يبده واستعانوا بنمه عن بمن المسجد الآخر، فلا بأس به ذال أبو الدباس الناطق في الأجناس : فليامه في وقف عذا المسجد أنه يجوز صرفه إلى المماوة اصبحد أحر، كما إذا لم يعرف الواقف، ولا واوقه، فأما إذا عرف لأعل المسجد بالإنه ظيس لأهل المسحد أن يبدعوه؛ لأنه تدخره، ووقع الاستغناه صنه عند إلى ملك باشه أورته، فلا يكون لأهل أن يبيعوه، وما ذكر من جواب إذا لم يعرف بايه قول محمد وحمه الله تعالى ، لا وسف رحمه الله تعالى : هو مسجد أبدًا، فلا يكون لأهل المسجد أن يبيعوه.

- ١١٣٥٦ - وعن ابن سلمه عن السمني : قبل محمد رحمه الله تصالي : في المسجد إذا

⁽¹⁾ مكان في أن أو أم أو إكان في الأصل و أمل أ من حوله .

خرب، فلا يعرف بأنيه ، فحكمه حكم أرض عامرة [لا بعرف] لها رب، فيكون أمرها إلى الإمام. قال يعرف ألها رب، فيكون أمرها إلى الإمام. قال أبو العباس الناطعي قي أ الإجاب أن الاحتلام الروسايا في الوقف. إذا صار بحيث لا والأوقاف إذا خربت، ذكر في نوادر هشام في باب الروسايا في الوقف. إذا صار بحيث لا ينتم به المساكن، فللقاصي أن بيبعه ، ويشتري بنعته أحر، ولا يجور بعه إلا لنفاصي في قول محمد رحمه أفه تعالى ، وفي المجامع الكيسائي ، إذا جعلت امرأة مصحفًا حبيدًا في سبيل في سبيل في وتخرق فلاه بالم الفاضي حتى بيبعه، ويشتري به مصحفًا مستقلا، فيجعله حبيبًا.

1904 - ولو جعل فرساً حبيب في سيل الله ، فأصابه عبب ، لا بقس [علي] أن يغزى عليه ، لا بأس للوكيل أن يعزى عليه ، فيه ، عليه ، لا بأس للوكيل أن يبيعه ، بريد به الفيم ، أم يغترى بلسته فرس أخر ، يعزى عليه ، فيم الوكيل حائز في ذلك بعير أمر الفاصي ، وهو تمنؤلة المسجد إذا حربت الفرية كان لصاحبه أن بأخذه ويبعه .

ا مرح على مسألة المصحف لو صبار الصحف بحل لا يعطى بثمته مصحف يرد ذلك على الورثة ، فانتسبو ، على فرائض أن تعالى ، قال في الكيساني أوهو قول أبي يوسف ومحمد و حمهما الله تعالى .

١٣٥٨ - وهي "الرصابا": أملاً زواية نشرين الوليد إذا جمل أرضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة، عتجر عن حاله حتى لا ينتقع به في الصدقة، ليس له بيعه إلا بأمر القائد ...

نوع[أخر]منه

في المسائل التي تعود إلى باني المسجد:

رجن المشتقى: في وصايا ابن سياعة عن محمد رحمه الله تعالى رجن الشترى موادى المسجد، أو حيايا، فوضع في المسجد، أو حيايا، فوضع في المسجد، كنان له أن بأحد ذلك، فغد مرق على حقه الرواية بين الموادى وبين الغناديل: والحيات، ذكر في "المشقى" أيضًا بعد هذه المسألة بمسائل إبراهيم عن محمد عن أبى حيفة رضى الله تعالى عنه: إذا طرح الرجل الدوارى في المسجد، فليس بميرات، وهو أول محمد رحمه الله تعالى، وكذلك قال محمد عن الفناديل، سوى في رواية إبراهيم بين الفنادي

۱۹۳۱۰ برارى المسجد إذا صبارت حلقاء واستغلى أهل المسجد عنها، وقد طرحها إنسان، وإن كان الله عنها، وقد طرحها إنسان، وإن كان الله عنها وكان الشهاء عنها والسهد الشهاء في واقعائه و وهما التعلق السهد الشهاء في واقعائه و وهما التعلق اليس بصحيح، فإن أحدًا من العلماء لم يقل مأن الموارى لا شرول عن ماكد، وإن احتلفوا في عوده إلى ملك عند وقوع الاستغناء علماء على ما مراقبل هماء وإن كان المدي قد طرحها مبنى، ولم بدع و وثا آخر، أرجو أنه لا بأس بأن يمعم أهل المسجد إلى قفيره أو يبيعوه، ويتقمون بالتمن في شراء حمير أخر المسجد، قال الصدو على أما المعاوية على أما العالم على الما كان والعنوى على أما الإجرار إذا فعلوا ذلك من غير أمر القاصي.

۱۹۳۹ - وفي الشعبي البواري المسجد إذا خفت و فعيدر لا ينتقع بها، فأراد الدي يسطها أن يأخذها، ويتصدق مها، وينشري مكامها، فله ذلك، وإن تمان هو غائبًا، فاراد أص المحلة أن يأخذوا المراري، فيتصدفوا بها بعد ما حنقت، قم يكن لهم ذلك إذا كان لها فيسة، وإن لم يكن لها فيمة و فلا ناص بذلك.

المستعد أيام الربيع، قالوي أبي اللبت السئل الفقية أنو تكواً عن حشش السجد يخرج عن المستعد أيام الربيع، قالوي أبي اللبت السيفية لا تأمل بطرحه حارج المستعدة ولا بأس توقعه والانتقاع به ، وفي كراهية العارى أهل مستوفندا اللل قلك، قال في أعداري أهل مسترفندا اللل قلك، قال في أعداري أهل مسترفندا حارب المستعد إذا كنا أنه فيها، فلانتش الأهل المستعد أن يبعوا، وإن رفعوا إلى الحاكم، فهو أحب إلى وكذلك الحدرة والمعنى إذا فستد، فلاهل المستعد أن يبيعوها، وإدر فعوا إلى المحاكم، فهو أحب، قال العمد النسهيد؛ وهو المختار للفتوى أمهم لا يبعون إلا بأمر الحدثور الرابيع بعدد الولاية، ولا ولا يقلم المستعد أنهم لا يبعون إلا بأمر الحدثور الرابيع بعدد الولاية، ولا ولا يقلم المستعد أنهم لا يبعون إلا بأمر الحدثور الرابيع بعدد الولاية، ولا ولا يقام المستعدان المستعد الولاية المستعد المستعد الولاية المستعدان المستع

1977 - في فناوي أبي الليث " إذا رفع من حشيش السحد، وحجله قطعًا بالسواد، فهو صامن لدم لأن له قيمة، حتى حكى عن الشنخ أبي حفص السفكردري رحمه الله تعالى: أنه أوضى في أخر عمره بحمسين دوهمًا لحشيش المسجد.

11718 - في الجاوي أبي اللبت : مثل أبو بكر عن سراج المسجلة هل يجوز تركه في المسجدا؛ فاعلم أن ههنا ألات مسائل : إحدادا: إذا تركوها من وقت المعرب إلى وقت العشان والحكم فيهما أنه لا يأس بها، والثانية : إذا تركوها كل اللبن، وأنه لا بجوز إلا في موضع جرت العادة بدلك ، كسسحة ببت القداس، والحرم، واستجاد وصون الله \$85

⁽١/ مكناهي المنخبين : ﴿ مِنْ فَأَنَّا وَقَالُونِي الْأَسْلُ وَافْقُانَا أَمُو اللَّهِيمَاءُ

والثالثة: إذا تركوها بعص الليل، وأنه جائز إلى ثنت الليل؛ لأن الهم تأخير العند، إلى ثان الليل؛ لأن الهم تأخير العند، إلى ثان الليل؛ لأن الهم تأخير العند، إلى ثان الليل؛ لل بستحد إلى وقت أداء الصلاة إذ كان في الدهن منسج، فقيل أداء أيجوز أن يندس في المسحد بصوء سراح المسحد، فقيل أداء أيجوز أن يندس في المسحد بصوء سراح المسلاة، بأن فرغوا من المسلاة، وذهبوا، وتركو السراح في المسجد، فإن تركوا إلى تفك الليل حر الدريس بصوءه فلا يتقل هذا أخي بالتحجو، وإن أخروا أكثر من ثلث الليل لا يجوز التدريس بصوءه إذ ليس لهم تأخير العبدة إلى هذا الوقت، فلو جدر التدريس بصوءه أذ ليس لهدور.

1770 - سنل أنو الناسم عن شراه المعن أو الأصارر المسجدة أيسما أنضل؟ قال: هما سوات عال النقية أنو للبناء إن كان شمحا محمدة أبي أحده من عنراء، أنضل، وإن كان سواد في الحاجة إليهما، كانا في النواب والأحر سواء أيضاً.

1971 - ومدلل نصير رحمه الله تعالى عن ديماج الكعبة إذا أحمل، قال، لا يجوز أخذه، ولكن للمناهان أن يبعد، ويستعين به على أمر الكعبة.

نوع[أخر]منه

في المسائل التي تعود إلى الوقف على المسجد. وما يتصل به:

1974 - سنل الفقيه أو القاسم عمن أواد أن يقف أرفاك عنى الشجد في عمارته وما يحتاج إليه من الدهن [وغيره] كيف بفعل حتى بكون أمنًا عن البطلان؟ قان ابقول: وقفت أرضى التي في موضع كداء أصد حدودها كذاء و فتاني والخلف و الرابع كفا بحقوقها وما فقها أوقياً أموباً عن حياتي وبعد عالى على أن يستعل يوجوه غلائها، ويتنام علائها بالبه من أصد بناها ويربح من غلائها ميحتاج إليه من أوابها، فنه فضل من دخل بصرف إلى حمارة شمجت توضع كذا، ويحرف السجف، ودعته وحصيه ما وصافيه على ما يرى فيه و وإدا استفى هذا أسجاء صرفت الفنة إلى نقراه المسلمين، وإن أراد أن يريد في الاحتباط، يرجع عنه ما سمم إلى المتولى، حتى يخاصه عند القاضي، فيقهى القاضي بحواز الوقف، فلزومه وبصلان وجوعه.

إذا وقف الرحل أرضًا له عني مسجد، ولم يجعل احره للمساكرة، كان محمد بن مستديقول: بعب أن يكون هذا المصل على الاحتلاف، هند محمد رحمه اله تعالى لايضيع؛ لأن عند، إذا خرب ما حول المسجد، بطل المسجد، وعاد ملك له، أو ميرانًا تورشه، فلا يكون الوقف مؤيدًا، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله "تعالى: يصبع؛ لأن عنده المسجد لا يبطل بخراب ماحوله، وكان الوقف مؤيدًا، إن قلت: إن التأبيد عنده شرط، كيف كان، وأن في المستراط المتأبيد على قوله احتلاف المشايخ رحمهم الله تعالى على ما مر، وكان أبو بكر الإسكاف يقول: ينبغى أن لا يصبح الوقف عندهم جميعًا، أما عند محمد لما ذكرت، وأما عند أبي يوسف؛ فلأن الوقف على المسجد المم البقعة لا تعلق له المالية، والمسجد المم البقعة لا تعلق له المالية، والمسجد المم البقعة لا تعلق له

وكان أبو مكر بن سعيد يقول: ينيض أن يصح الوقف بلا خلاف؛ لأن البناء إن لم يكن مسجداً حقيقة و ولكن إذا وصل بالمسجد بصير تبعًا له ، وبصير منه حكمًا ، ألا أرى أن البناء يستحق بالشقعة تبعًا للمنقعة و وإذا كان كذلك صاو بناء المسجد من طريق الحكم كحر ، من المسجد ، فيصير الوقف على عمارته بمنزقة جعل الأرض مسجدًا ، وبمنزلة زيادة في المسجد ، وما يتوهم من الانقطاع بحراب ما حوله عند محمد لا يمنع صحة الوقف ، كما لا يمنع صحة جعل داره مسجدًا . وكان الفقيه أبو جعفر وحمه الله تعالى يقول: هذا القول أحب إلى، وعلى هذا فقهاء الأمصار ، ولو كان الوقف على المساجد صحة الأن بنس هذه أحب إلى، وعلى هذا القول المناب على ما دام الإسلام ماقاً .

١٣٦٨ - وفي '. الأحتاس' وفي جامع على بن زيد الطيرى'': سمعت محمد بن الفيسن ذكر عن أي حتيفة رضى الله تعالى عنه: ولو حمل أوضاً وقفاً له على المسجد حاز.

وفي "فناوى أبي اللبث" : سنل العقبه أبو جعفر وحمه الله تعالى عمن قال: جعلت حجرتى قدمن سراج السجد، ولم يزد على هفاء صارت الحجرة وفقًا على المسجد بما قال، لبس قه الرجوع، ولا له أن يجعله تغيره، وهذا إذا سلمه إلى المتولى عند محمد، وليس للمولى أن بصرف غلتها إلى غير الدهن؛ لأن الواقع، وضها على دهن المسجد.

1973 - وفيه أيضًا : لو قال: هذه الشجرة للمسجد ، لا تعلير للمسجد حتى تعلم إلى متولى المسحد؛ لأن قوله : هذه الشجرة ، إن كانت هبة لا تعمل إلا بالتسليم عند الكل ، وإن كان وقفًا ، لا يعمل إلا بالتسليم هند محمد رحمه الله تعالى ، وعليه الفترى .

۱۱۳۷۰ - في الأجناس": وفي الصلاة إسلام الواتصدق يدفو [علي] السلجمة، لا يجوز ، ويكون ما والله لأن الما جد لا يُتاصدق عليه ، وكذلك لو تصدق هلي طريق

⁽١) وفي ف : وعلى قياس أبي يوسف.

المسلمين

وذكر الصدر الشهيد في بات انواز إذا تصدق على المسجد، أو على طريق المستهين [تكلمونا]" فيه والخنار أنه يجوز كالوقف .

1879 - وفي الأجناس أيضاً: إذا وقف أرضه على مرمة مسجد كذا، ونس بواريه وزيت قناديله، وقال: إن استعنى عنه السجد، كانت الغلة فلسساكين، حتى جار بالإجماع، واجتمعت الحلة، والمسجد لا بحتاج إلى الرمة للحال، إلا أنهم خافوا تعطي الحلة، وحاجة المسجد إلى الرمة للحال، إلا أنهم خافوا تعطي الحلة، وحاجة المسجد إلى الرمة ولا أنهم المسجد، قال: إلا أن يكون الملغة دارة (فيتصدق) أن ما يقصل من الغلة على المساكن، ولو انهام هذا المسجد، فحتاج أهله أن ينوه، وقد حصل من غلة هذا المسجد ما يكفيه فنناء، فإنه لا بصرف هذه الغلة إلى البناء؛ لأن الواقف جعل هذا الوقف على مرحه، وصرحه تطبين سطحه وأجذاع بدخل في سقفه، وما أنسه، أما ما حمل الذقف على البناء.

1974 - وفي توادر هشام : إذا قال: أوصبت نثلت مالي للمستجد، قبال أبو يوصف رحمه الله تعالى: هو باطل إلا أن يقول: ينفل على السجد، وقال محمد: يجوز، ويصرف إلى عمارته، وكذلك إذا قال: ليت القدس، جاز، قال، وينفق على بيت المقدس في مراجه، ونحوه، قال الشيخ الإمام أبو العباس الناطفي رحمه الله تعالى: قعلى قياس هذا في المسألة الأولى: يجوز أن يصرف إلى دهن المسجد.

۱۹۳۷ - وفي أنوادر بن سماعة أن عن محمد وحمه الله نعالى: بنا قال: أو سبت بنعت مالى لمسرح استجد، لا يجوز أحتى يقول: يسرح بها في المسجد، وهو تطير مالو أوضى مثلت ماله لدواب فيلان، لا يجوز أا"، ولو أوصى بثلث ماله لشعليف دواب قيلان يجدو

1978 - وهي أمجموع النواول - سنل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجل قبال: وقفت النار على مسجد كما، ولم يرد على هذا، وسلمها إلى المتولى صح، وإن لم يشترط الشابد، ولم يجعل آخره لفغراه المسلمين، قبال: وهذا يكون (الميكاً) للمسجد، وهية، عيتم

⁽¹³⁾ مكدا في النسخ التي عبدنا، وكان في الأصل: اختلعواف.

⁽¹⁾ مكما من أف م وكان في الأصل والنسختين؛ أط مرأ م. . فيفرق

⁽٣) ما مين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبت هم وم وف .

بالقيض، وإثبات الخك المستحد على مذا الرجه يفتح ، فإن التولى إذا الشترى من فقة السحد داراً للمستحد يصبح و وكان من أعض دراهم في حسارة المسجد، أو تفقة المسجد، أو مصالح المسجد يصبح ، وكذا إذا الشترى [الأدلى] عبداً الأدمة المسجد ينسح كن ذلك ، فيصبح هذا الطريق التسبك بالهية ، وإذا كان لا يصبح بطريق الوقف،

۱۹۳۷ منال والده و فا مر متسابعي واستاهي أنا المريض مرض الوسارة قال ا وقيف داري على مساحد كنفاه والم يزدعلي هذا، ولم يسلم الدل، يصبح ذلك، فيكون وصية، والوصية تصلح بعير فيض، ويكون عليكا، فكذ هذا عيد أنا فرق ما بينما أن احاصل في مرس الموت وصية، والوصية تصلح يغير تسليم، والحاصل في حاله الصحة فيف فلا يشها!! إلا التسليم.

1974 - في فناوي أبي الليف . مثل أبو لقسم من أوجس بشي- من ماك بمحارة السجد، قال: همارة للسحد في بناه دون تزينه ، قال له اللوزة قال: دلك من ته السجد، قال: همارة السحد في هذا الكناب أبضًا: مثل أبو لكر عن ماء المارة من فنة السجد، قال: إن ذان في الناه مصلحة للسحد أو نفسير الصلحة ألا يكرد أسح للقوم البحوز، وإن دو يكر في الناه مصلحة السحد أو تفسيره أب يكود السجد في موضع بسمح حميم أها الأذان من غر المنازة الإجوز.

١٩٣٧٧ - وستل أبو يكر عمل وقف أرضاً على عادارة المسجد، وشرط أن عاصفيل من عادارة المسجد، وشرط أن عافقيل من عادارة يعمر في إلى الفعارة في الحالمة عادارة يعمر في إلى العمارة في الحالمة عالى الفعارة المن المنطقة على الخالمة عالى الفعارة المنظمة ال

1974 منظ أن يصرعه إذا كان الرقف على لاء رمة لا تسجم عن تلقيم شراء السلم من ذلك، فيونتي على السطح، يكتس السطح، ويطيمه ومل معطى من قلته للدي يخرج النبح، ويكسمه ويضرحه الجنسع عليه من التواب؟ قال المقيدان مقمل ما في تركه خراب

تاذيرني لها الانصح

٢٠١ ما بن المفويين ساقطاس الأصل وأقشاد من فا وجود م

المسجد، وسئل أبو لكراعس أوصى نقلت ماله لأعماد المراء هل يجوز أنا بسرج في المسجد؟ قال: بحوزاء قال: ولا يجوز أنا لزاد على سراح المسجد (سواء كانا في شهر وسنداد أو غره؟ لأنا فيه إصرافًا، فال، ولا يربر به المسجد إلا.

11779 وسئل المفيه أبو حمقر رحمه الله تمالي هن مسجد بابه على مهال اربح، فيصبب انظر باب السجد فيفسه، ويبئل داخل السجد و حارجه ، وينش على الناس الدحول، في المسحد، يجوز أنا يتخذوا من حلة المسجد طلة، قال: إنا لم يصر بأحلى الطويق، بحوز، في وقف الحصاف،

نوع أخرمنه

في المسائل الني تعود إلى قيّم المسجد، وما ينصر به:

1974 في متاوى أبي الليت أسين الفقية أبر القاسم رحمه الله تعالى عن قيم جعله الفاضي قيما على فلاتها وجعل له معلومًا يأخذ كل سنة حل له الأخذ إن كان معاد أخر مثله ولا لله يستفرط الوقت. معاد أخر مثله الدلت، وإن لم يشترط الوقت، وأو حسب عادمًا نسب جده والدافي بحاله [إن ؟ أن الواقف شرط ذلك في الرفت، حو له الأحد، وإن لم يكن شرط ذلك في الوقت لا يعل لها ألا الأخرة، وإن لم يكن شرط الواقت ذلك، لا يعل لها ألا المنافق الفياء فكذا ذكر ويقيه نظر يعل دلتأمل وإن شاء الفاحم بالأحر، وقدم تصب الحادم في الحان الوقوف في الفصل السالع من هذا الكتاب في الفاحل السالع من هذا الكتاب في فناوي أبي المنا البطاء

المه ۱۹۳۸ مستجدله مستحدات وأوصاف هارال الكولي أن يفرش الأجراء ويشتري خصيره أو الدهن المستجدة أو من أشاره و أما فرض الأجراء ويشتري وأما شداد الدهن المستجدة أو من أشاره و أما فرض الأجراء فلا يشاره من المباقبة ويأما شداد الدهن والخصيرة وللا يشاره من مصلحة المستجد ويناهه وفي هذا الوجه ليس أه ذلك، وإما إن لهم بعرف يسم عليه و وحمله لعداره المستجد ويناهه وفي هذا الوجه ليس أه ذلك، وإما إن لهم بعرف شرط المواقف، وفي هذا الوجه ليس أه ذلك، وإما إن لهم بعرف شرط المواقف، وفي هذا الوجه كمارة وفر كه سواء ولا يمكن

¹¹⁾ مارين ندوقو دين ساقط من لاعبل وأشتاه من طاء موها.

⁽١٤) مامين الحقومين سالهما من الأمراع وأزاء اسرا ظ وجوف

المتولى من شراء الدهن والخصير، و إذا أواد أن يصوف شيئًا من ذلك إلى إمام المسجد، أو إلى مؤذن المسجد، فيس له ذلك، إلا إذا كان الواقف شرط ذلك في الوقف.

الادراك و قرية فيها أراضى رقف على إمام المسجد تصرف إليه غلنها وقت الإدراك و فأخذ الإمام الغلة وقت الإدراك، وفعي عن تلك القرية، هل يستردمه بعض ما أخذ حصة ما يقى من السنة؟ فالوا: لا يسترده وهو نظير موت القاضى في خلال السنة، وقد أنحذ الرزق. وهل يحل للإمام أكل حصة ما يقى من السنة؟ إن كان فغيراً يحل، وكذلك أفككم في طلبة العلم في الدارس يربد به إذا كان الوقف على طلبة العلم، وكانو ا يعطون في كل سنة شيئًا مستدراً من الغلة وقت الإدراك، فأخذوا حد منهم قسطه وقت الإدراك، وتعمول عن نلك المدرسة، قال علال في وقفه في باب الرجل: يقف الأرض والذار على قوم معلومين، وسقط شيء من بناء الذار، ولو أذ بناء مستجد الهار، ولم يمكن إعادته بعينه إلى البناء، فيناع أهل المسجد النافض يجور، ويعمر ف ثمنه إلى عسارة المسجد الأكرنا.

وقوله: قباع أهل المسجد، يحتمل أنايكون الرادمته باعه قبّم المسجد؛ الأنه أضيف بيعه إليهم؛ لأن القاضي قلده ذلك باحتيارهم، قصار قعل مختارهم كفعلهم، ويحتمل أنا يكون المرادعة أهل الجماعة، وهذا هو الظاهر.

وروى عن القفيه أبي جعفر الهندواني: أنه قان: إذا كان أصحاب الخطة أحياه، فتعبير نلك النفض إليهم [لأن تعبير المسجد إليه أ⁴² لأن النظاهر أن أصحاب الخطة بنون المسجد بأموالهم، فصابقي وأحد منهم، فالتدبير في المسجد إليهم دون السكان، فوذا القرضوا، فأولادهم الذكور البالعون بمثر لهم، وإذا القرضوا، ولم يكن لهم ولد بالغ، فالتعبير إلى المكان، واعتبر حدة الفعر في بالقسامة.

قيم المسجد إذا أواد أن يني حواتيث في حدائسجد والى قناء : لا يجوزه أما السجد فلاته إذا جمل المسجد مسكنا، يسقط حرمة المسجد، وأما الفناء، فلانه تبع المسجد.

١٣٨٣ - مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلثها كلهاء وإن خرب حائوت منهاء فلا بأس يعمارته من غلة حائوت آخر ؛ لأن الكل للمسجد، سواء كان الواقف واحدًا، أو كان الواقف مختلفًا؛ لأن الحتى يجمعهما.

١٣٨٤ - متولى وقف وهليه مشرف، ليس للمشرف أن يتصرف في الوقف؛ لأن العوض إلى المشرف الجعظ لا غير .

⁽١) ما ين العقولين سائط من الأصل، وكليت هند العبرة من السخة أج أ.

١٩٣٥ - في طاوي أبي البيت رحمه الله تعالى ؛ أهل المسجد إدا باعوا غلة المسحد، أو ترك المسجد، أو أمروا رحالا ببرهه، أو باعوا نقش السجد، إدا استغنى المسجد عن ذلك، أو أمروا رجلا بالبيع، فيها على وحهين: إما إن فعنوا مأمر القاضي، أولا بأمره، ففي الرحم الأول يحور ، لأن للقاضي هذه الولاية، وفي الوحم الثاني ذكر هذا أنه يرحى أن يحوز، قال الطحد الشهد، والفتوى على أنه لا يجوز؛ ذاله ليس لهم هذه الولاية.

1994 - في فتاوى أبي العبت استجديجيه بهر ماه ممكسر حائط السجامان من فائد المسجد من الناء يتمعى الأهر المسجد أن يرفعوا الأمر إلى القاصر ، قيامر الفائض أهو النهر بإصلاحه حتى إذا له يصلحوا مدا أمره أو لهدم حائط المسجد خدموا أرم فا الهام ها الأبهم صاروا مسابي لتناعب بنوك الإصلاح، وهذا النسب بعداً فاكان معد الإشهاد، ذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأنهة الخلوائي وحمه بقائمالي في نفقانه عن مشامع بلع: الى المسجد إذا كان له أوفاف، الم يكن له متوفى، فقام واحد من أهل اللحظة في حسم الأوقاف، وأنك على المسجد بقيا المسابق المسابق المسابق الما وقاف، المسجد بقيام بالمسجد فيما يحتاج إليه من الحمير والخبيش وعير ذلك، لا فسمار، عليه بما فعن استحداث فساب وبين أنه بعالى، فأما إذا أخر الخائم بذلك، وأثر به عنده، ضحة الحاكم.

١٩٣٨ - العاصل من وقف المسجد هو يضر ف إلى الفقراء؟ قبل الايمارف ، وأبه صحيح ، ولكن يشتري به مستخلا للمسجد .

١٣٨٨ - ومن أنفساوي الأصمر لل ستولى الوقف إذا أنفل على تنادس السحد من وقعد المسجد جاره وقد ذكريا قبل هذا بخلاه في النواقعات المصدر الشهيد.

1974 - وقف صحيح على مصافح مستحد، فعات النبوء فاجتمع أهل السجد، وجدوا رجال متوقع أهل السجد، وجدوا رجالا متوليا نفير أمر القدصى، فقاع هذا المتولى مدة على ذلك، وصرف من علائف فأنقى على السجد بدفعروف، تكلم المشابح رحسهم الله تعالى في جوار هذه النولية، وقال طصك الشهدا، والمختار أنه لا بجورا الأنه ليس لهم هذه الولاية، ولا يضمن ضائل المراي ما أنفوا الأنه أنفى من صال نصيب الأنه ما حر الدار، والدار، فقد والم ولاية له عليها، صار المراح، وأناصاً، فنكون الأحرة له.

۱۹۳۹ - متولى المسجد إذا اشترى بهال المسجد حالوث أو دارًا و ثم ناهها جدر ، إذا كان له ولاية الشراء و هذا المسجد إذا اشترى من علة كان له ولاية الشراء و هذه المبالة بناه على مسألة أخرى أن متولى السجد إذا أن حلوثًا و هذه المبال و هذه الحدوث على بلنحق بالسجد و أو السياد و هذه المبال المبال المبال و عدم على المسجد و معناه أنه عن يصير و قدًا؟ اختلام المدار عن ح م الله تعالى عدم قال المبال .

الشهيدار المنتمر أنا لا بلتحزاء والكرا يصبر مستغل المسجداء وهذا لأن صحة الوقف والشرائط التي يشعلني بها لراوم الوقف، لايجوز فسخه، ولا بيعه دولم يوجد شيء من ذلك هناه صم يصر وفقاء فيحوز ببعه.

١٣٩١ - في أفتاوي الفصلي أن المتولي إذا التبتري مارلا من الدر همائش اجتمعت من أوقاف المسجد للمسجد، ودفع النزل إلى المؤدن ليسكن فيه، يكره للمؤذن السمّاني إذا علم بدلك؛ لأنَّ اللهُ في صار من مستخلات المسجد، وفي نسخة أخرى: إنَّ لع نصف الشراء : إلى الدراهم، يحرب ولا يكرف

١١٣٩٢ - في محموع التوازل - ستل شيخ الإسلام عن أهار مسجد انفقوا على عسب رجل متوليًا لمصالح مسجدهم، هولي ذلك بانقافهم [هل] يصبر متوليًا معنق التصرف في منال المسجد على حسب من لو قلده الفاضي؟ قال: نعير، و الها: ومنذ ارخوا الدهد موت رحمهم الله تعالى يجيبون عن عله المسألة، وبقولون. نعم، والأفصل أن يكون ذلك إأمر الفاضي، قم الفق مشايخها المأخرون رحمهم الله تعالى، و مسادم أن الأفضل أن سصيوه متوليًا، ولا يعدموا به الفاضي في زماننا، لا عرف من طمع الفصاة في أموال الوقف.

المثل الفاقيين الإمام تسمس الإمسلام محسود الأوز حدي رحمه الديجاني عن أهل مسجد تصرفوا في أوقاف للمحد يعني أجروا المشغل وله متولى، فال: لايصح تصرفهم، والكن حاكو ينضل مافيه مصلحة المسجده فيزن هل يفترق احماء بين أد يكوك المصرف والحِلَّاءِ أو الذي؟ قال: لان بعد أنَّ مكونَ التصرف من الإمام، بالرئيس للحلم ومتصرفها

١٩٣٩ . في افتاري أمر الليث ، رجارس مسجداً في السكة، فازعه بعض أعل البيكة في عيمارته، أو في نصب الإمام، أو المؤدن، ففي العمارة الباني أولى ؛ لأن العمارة من البديالة وهو إلى البائل، وفي تصب الإمام أو المؤدن تكلموا، قال الصدر الشهيد رحمه لله تمالي: المختلو أن الباس أولى، إلا إذا كان الفوم يوبدونا من هو أصلح عن يربده الباس، فحيتها هم أولى.

١٩٣٩٤ - و في أخر كتاب الكراهية إملاء عن أبي يوسف ، حمه الله تعالى: عن رجن إني مسجعان وجعل له مؤففاه فأفاناهو فيعه وكرعه أهل لمسجده وقاطوا انجعل للؤدن غيراك طليس ذلك لهيم، إنما الأمر (في ذلك) إلى الذي نام، قبل. وإن كنان ماسفه؟ قال: ورن كان فاستقى وكذلك إن أقام لهم إمالك فأمهم، وكرحه أعل المحلة، ليس تهم دلك، ولا أن يكول

⁹¹⁾ وقر إظارًا لأن لعمارة من البناء أولي، وهو إلى الباني،

فاسفاه فجعلوا إماما عيرم

۱۳۹۵ - في اقتاري النسفي": استأجر أرضًا موقوعة على مصالح مسجد من متوليه سنة بكذا، ثم دفعه اولي اخر مزارسة بالصفاء فعمل، ثم إن فعل الحظة رعموا أن الاجرالم يكن متوفيًا، قال: بشت السناجر بالبية كون الأجر منونًا، قياد لم يجد، فالعلم تكون للمستأجر، وعثية أحر المثل للمسجد.

1994 - وفيه أيضًا: متولى مسجدالشصيع للحراب المبحد إلى المجار في حشب معلوم، وعمل صناعة معلومة، قال: لا يصع ؛ لأنه لا نعارف في هذا الاستصدع، وكدا في الأنواب والمعلاليم، والستور، والوحه فيه أن يوصف له، فيعسل، فإذا أتمه, بشتريه بما أنفعه علم، فيصع.

1994 - وب أيفًا: سنل عن أهل محدة باعوا وقف السجد الأجل معارة المسجد فل المسجد الأجل معارة المسحد قال: لا يحوز بأعر الفاضي وغيره، وقبل إن كان أهل السجد اغشره اعفاء الفلات المسجد المسجد، هن لهم يبعه لعمارة المسحد؟ قال، قيه اختلاف المشابح رحمهم الله تعالى، ويبغى أن لا يكون في هذ الفسميل اخسسلاف المشابع ؛ لأنه لاولاية لأهل المحلة في السواء المعقر للمسجد، فلم يعلج شراءهم أصلا، فلا يصح يعلهم بلا خلاف، بخلاف مسألة التولى - والله مبحلة وفعاني أعنم

الفصل المثانى والعشرون في المسائل التي تعود إلى الرماطات: والمقابر، والخانات والحساف ، والمطرق، والسقامات

ان برجع وبها بعد تمامها، وتمامها أن يقير فيها إنسان واحد بإذابه، أو أكثر من ذلك، وهل أن برجع وبها بعد تمامها، وتمامها أن يقير فيها إنسان واحد بإذابه، أو أكثر من ذلك، وهل أن برجع وبها بعد تمامها، وتمامها أن يقير فيها إنسان واحد بإذابه، أو أكثر من ذلك، وهل يتم بالتسليم إلى التولى؟ فلا رواية عن أصحابنا، وقد اختلف طشاح رحمهم الله تعالى فيه وكذلك إذا جعلها خال للمام من المسليل له بعد ذلك مبرات وبالمامها إلى التولى يتم الفيض، ذكره محمد رحمه الله تعالى في آلاً مثل ، وعلى فول من فال في مسألة المشيرة أن الفيض لا يتم مانسليم إلى التولى بحتاج إلى العرق بين الفيرة والكال، والقرق أن المشيرة أن المام المامها إلى المتولى في العاده، فلا يعتبر قبصه مخلاف اخان، وكذلك السكان يحعلها في أرضه، فيسقود، ويشوبون، ويتوصون، فشرب فيها إنسان، أو سلمها إلى المتولى، فليس له أن يرجع بعد [ذلك] عنه، وكذلك الحوص وابتر يجعله في أرضه، قال: ولا تأس

قال شميس الأثمة بحلواني رحمه الله تعالى: إنه إما أجباب عن مباضهم وبشرهم، أما السقابة التي تكون في بلادتا وفا جعلها فلشرب، فأراد إنسان أن شوضاً بها، اختلف المشبخ رحمهم الله تعالى فيه، وأحموا على أنه إذا وقف للوضوء، لا يجوز الشرب مه

۱۹۳۹۹ - وكذنك إذا جعل داره سكني للمساكير، وفقعها إلى والى يقوم بذنت، فليس له أن يرجع فيهما، وكذلك الرجل لكوناله الدار بكة، فجعلها مسكمًا للماح والمنظرين، ودفعها إلى والإيقرم عليم، ويسكن فيها من رأى، فليس له أن يرجع فيها، وكذلك أن إذا جعل داره في لعر سكني للفراة والرائض، ودفعها إلى والى يقوم عليها، فليس له أن يرجع فيها، وإن مات دم يكن ميرالاً عنه، وإن لوبسكنها أحد

والحاصل أن التسميم على قول من بشترط لتسليم، وهو محمد، يكون مأحد طريقين، إما بإليات ليد للعيم عليها، أو بحصول القصود، وذلك بالسكتي في مسألة الدار، وبالنزول

 ⁽¹⁾ ما بين المفودين سنفط من الأصل وأنشاء من طاوع ومد.

هي مسألة المنتف وبالدفن في مسألة الفيرة، وما أنسه ذلك. وعبد أبن يوسف وحده الله تعالى التسليل و لا حدول الله تعالى التسليم إلى المتوفى ليس بشوط، فلايشنو الإنسان بدائقهم في حدد المسائل ، ولا حدول معنف وعلى الفيرة في أو التروم ، ووكنتي ، الإنسهاد على ذلك. وقال أنو حديثة وعلى الله تعالى عنه عن حجيع ما دكون الإن له أن يرجم فيه ، ويطل ما صنع لفيه إل

بدئه العلى والفقير ، يربد به إذا حمل داره سكنى للعزاد، أو سكنى للحاج والمسلكي ولا بالس بال يسكنها العلى والفقير ، يربد به إذا حمل داره سكنى للعزاد، أو سكنى للحاج والمعمرين يجوز للغنى من الفزاه والحاج أن يسكب كما يجوز للفواه ، وكذلك بزول عدال والنافل في المقبرة بسئوى فيه العنى والفنير ، فأما (عنه ألله و الأراصية بعدال لنفزاه ، هلا به جبنى أن يأخذ سنه إلا من هو سحداج ، عالى ، فقال الغنة مال يقلك ، والتقرب إلى الفات المأل بشمايك المقال يكون من المحتاج خاصة دون الغنى، بحلاف السكنى في الداراً ، والدون ، والفوق أن للحياه في منتخي عن المتزول في [الخاص] والفوق في المناول في [الخاص] والمسكنى في المدار والدفن في منتجوة بالدارة ، ولا يمكنه أن يتحد في كل منزل، وربحا لا يجيد من المستجره والدفن في الفارد في الفرة بالدارة والدفن في الفرة بالدارة والفرق في الفرة بالدارة والفرق والنوار .

١٩ ١٠ قال الحميداف في وفقه : إذا جمل الرجل دره سكني لفؤراء، فسكن بعض العزام، فسكن بعض العزام، فسكن بعض العزام بعض العزام واليد من فارع لا يسكنها أحمد شخص لفقيم بأمر هذا الوقف أن بكري من هذا ما لا يحتاج إنى سكناه، ويحمل أجر دلك في عمارة هذه الدار، فما قض بعد ذلك في عمارة هذه الدار، فما قض بعد ذلك في عمارة هذه الدار،

۱۹۶۳ - وفي الفوادر البدايني خاناه و حتاج إلى المرمة، روى عن محمد وسمه الله تعالى أن يعزل منها ماحية بيشا أو بينيز ، فيواجره وينفق من حلت عليها، وروى عن محمد رواية أخرى . أنه يؤذن للناس بالنزول فيه مسة ، ويؤاجر منة أخرى ، ورام من احراته ما استرد منها .

۱۱۶۰۳ - وهنک افا جمعل فراسه حميمياً ، فإن كان يركب عليه محاهد، يركب ويلفن عصم وإن لم تركبه أحد يؤاج و ، ويلفق علمه من آخرته ، فالا الشبيخ الإصام أبل لعبياس الناطعي اقباسه في المسجد أن يحوق إحرة سطحه لم منه .

الله ١١٤٠ قال الحصاف في وقعه الذاحعل سكني "أيكذ، سكني للحاج، فلبس

 ⁽¹⁾ ومن الها والعد الم يحلاف السكلي ، والمقيمة الفقة في العرف أن الفتي مستفتي ، الرائح .
 (1) مكت في الأصل، وكان في حصيع النسخ التي عدما : دار مكان سكن .

المسجاورين أن يسكنوها، وإذا مضى أيام الوسم، اكتوى، وينفل من غلتها في مرامتها، وما فضل بعد ذلك فوق على المساكين والففراء.

11670 - وفي الشنفي : إذا حص فرسه حيساً ، يحبس في الرباط ، ويغزي علمه ، فإن استخلى عنه ، يؤاحره الإمام نقار علقه ، فإن لم يوجد من يستأجره ، يبسعه الإمام ، ويوقف السه ، حلى إذا احبح إلى ظهر يشرى [يشمه أفرساً ، ويغرى عليه .

11677 - في أفتتاوي أمن اللبث : رحل بني رباطًا للمسلمين على أن يكون في بده إمد دام حبّاء فليس لأحد أن يحرجه من يده ما لم يظهر منه أمر بستوجب الإخراج من يده الأم كشرب الخمر فيه، أو ما أشبه ذلك من القسوق الذي بس فيه رضا لقه تعالى؟ لأن شروط الواقف يجب اعتبارها، ولا يجوز تركها إلا لضرورة

1969 وقده ألف : رباط للختفة إذا كان فيها سكان، والهدم للرباط، فينى، فأراد السكان والهدم للرباط، فينى، فأراد السكون الذين كانوا فيها أن يسكنوها، وأراد غيرهم ذلك، فهذا على وجهين: إما إن الهدم بعضها، وفي هذا الوجه الذين كانوا فيها أحق من غيرهم؛ لأن سكناهم بدفي وكذلك إذا لم ينهدم أصلا، وتكن ريد فيه وأو نقص عنهم، الذين كانوا فيها أحق من غيرهم لا ذكرنا، وأما إن الهدم كلها، وهذا الرجه الذين كانوا فيها وغيرهم في السكنى على السواء: لأن سكناهم قديط)، وهذا إنداد السكنى.

118-04 وقيه أيضاً: وجل جعل قطعة أرضه مقبرة، دسوا فيها، نم إن وجلا من أهل للك القربة بنى فيها بناء فوضع اللبن دارة القبر، وأحلس فيه وجلا الحفط للناع بغير وضا الهاقي من أهل القبرية من أهل المقبونة عبد لا يحتاج إلى ذلك الكان اليوم، لا يأس به، وإن لم يكن في أرض المقرة معمة، واحتاجوا إلى دلك الكان اليوم، يرفع البناء، ويدفق فيه.

12.9 ما 12.4 وفيمه آبضًا: رجل أرصى بأن يضرح ثلث ساله، فيعطى ربع انتلث لفلان، وللانة آرائعه لأق باده ولمفقواه، ثم قال: لا نتركوا حصة الرياطين، وهم ففراه يسكنون في ربط بميد، فهذا على وجهين: إن كان قر بنه يحصون، يجمل كل واحد منهم جزمٌ، ويجمل الفقراء جزمٌ، ومجمل المناطيون حزمٌ، حتى لو كان قر بنه عشرة، يجمل ثلاثة أرباع الثلث النقراء وسهم للرياطير؛ لأن القرابة إذا كانوا يحصون، جمل ثلاثة لأرباع على يحصون، جمل ثلاثة لأرباع على يحصون، جمل ثلاثة لأرباع على يحصون، جمل ثلاثة لأرباع على

⁽ ٨٠) ما بين المقرفين مسقط من الأصل وأفيتناه من ظاوم وف.

اللائمة أستهم مسهم للقرابع، وسنهما للطراء، وسنهم فقرباطيء الأن القراب إذا كاتوا يعتصوب. كالواجز فقالعداء

1934 - قال هلان في وقف : إذ انسوى الوحل موضيعًا، وحمله طابقًا للمسلمين. وأنسهد عليه ، فإله بعيج ، ونسوط إقامه مرور واحد من السلمين على قبوله : من يسترط انسليم في الأرفاف، وعلى فول أبي حنيقة رهمي المالداني عله : الابسيح ، ويكون له حق الرجوع ، وروى الحسن بن ربد عن أبي حيفة رحمه هذا "أنه لارجوع في القيره في الموضع الذي دفن ؛ لأنه بددي إلى ليش البت ، وإنه صحيح ، وله الرجوع فيه بفي

وحكى عن طباكم الملقب المهروبة لا أروقال، وحادث في الوادر عن أي حسمه المحكى عن الوادر عن أي حسمه المحمدات العالى أنه أحاز وقف القبرة والفؤران، فهذه الرواية استفيات من جهلت قال هلال، وكذلك القبطرة يتحدها الرحل لمستفين، ويطومون فيها، لا يكون الناها ميراثاً لنورث وصار وفقاء فقد خص ماء القبطرة بنقلان الريات فيها، وحدايدا على أن موضع ماء القنطرة لم يكل ملكا للباني، وهذا هو الطاهر، فإن الإسان بقا بحسب بناء الفنطرة على به العامة، فيدل عده الرياتية جواز وقف المناه دون أصل اليقعه، وقد ذكرا الكلام فيم طاها المام.

١٩ ١٩ ١٩ - مقدرة العداسة [كانت تشمير ترن، أداده أن يجملوها مقبرة للمسلمين، فهذا على وجهور، إن كانت أنارهم قدا الانتراسية، قالا بأن باللث، فون على أنوهم، بأن يقى شيء من عطامهم، فإنه بنيش، ويعبر، تم يجعل مقبرة للمسلمين، ألا ترى أن موضع مسجد رسول الله في كان مغيره للمسركين، فنيش والمخذ مسجداً.

ويتسرى سنتها عبداً واداتُن يجعلها وباطاً للمستقول، أو يبيعها ويتصدق تتمنيه أو يبيعها ويتسرى سنتها عبداً فيمنيه أي داال افضل عمل على على من أحسد إن حدها رباطاً افضل ا الأن منفعة الرباط أدوم، قال العقيم أنوالليث إن جعلها رباطاً ، وجعل لها وقعاً لعمارتها، فجعلها رباطاً أنصل، وإن لم يعمل لعمارتها وقفاء قالاً قصل أدسمها، ويتصدق بتنها الأله الذات بيركن للرباط وقف بعم بعد ويصيب سأمنا للسواق، وفي ذلك مسرم المسلمين، فيجماء ويتصدق بقمتها، ودون داك مي العصل أن يشتري شمنها عناً فيعقه

الا المادين الأمقولين سائط من الأصال وأكشاد مي طاوم وقداد

⁽٢) ما بين العقو فين مسقط من الأصار وأجماده مرافة وفيه ف

1937 - البيت معدما فعل لا يضرج من عبد خذر ، ألا ثالي أن كبراً" من الصحابة. رضي القائماني صبح نفوه عن أرض الحراب، ولم يحو نواه الأنه [لا] صنوم ويحوز إحراجه معدر العدر أن يظهر أن الارضي: مغصوبة ، أن أحدها السماع ماشقعة

11217 - رباط كفرت در به ، وعظمت مؤنتها ، هن لنفيم أن بيبع شيئًا منها ، ويبشر أسنه من علمها ، أو مرمة الرباط؟ فهذ على وحهن ، إذا نفع نس البعص إلى حدالا بصلح ما وبطت له ، فيه ذلك ، وما لا دلا ، وتكن يسبت في هذا الرباط مقدار ما يحتاج إيها ، ويربط ما ذا دعل دلك م أدمى إذا باط بي ذلك الرباط

١١٤١٥ - سنل الفاضى الإمام شيس الإسلام محمود الاوزجيدي وحمدانه تعالى عن مستحد لم يبل به فوقاء وخرب ما حراء، و مستعى اساس [عد) هل بجور جعاء مضرفة قال. لا، وسئل هو أبضًا عن اللفوة الفي العرى إبد الدرست، ولم ين ب أثر الوثي، لا العظم بالا عبره هل غور وراعتها واستعلالها؟ قال. لا، ولها حكم الشوف.

وسنل هو أيضاً عو برحل وقف أرصاً على تضيره، أو على صوفي حاله بشوائعه، هم. يصح " قال: لا

قا ١٩٩٤ - في العانوى أبي اللب الدائرة حامل فطعة أوس لها مشرف وأحرجتها من مدها، ودفي فيها مشرف وأحرجتها من مدها، ودفي فيها النهاء وتلك القصمة لا تصمح الدف را لغيره الله عدد، ويصيدها فساده غاردت يعها، وان كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عي دفن الموني فيها، لقاة العسادات ليس لها البيح والأمها لم تصر مقبرة، وإذا اعمها، فللمسلوى أن يأمرها يرفع إنها عنها الأنها صارت ملكا المتنوى.

1919 - وفيه أيضاً: حقو قبراً في مشرة وقف، فأراد الغراك بدفن فيها مبته، فإنا كان في الكان سعم، لا يدفن الأنه بوحش صرحية الذي حمر ماد لمولكي فيه سعة بدهن.

1919 - وتطير هذا من سبط المصلي في المسجد، أو ترك في الرحم، فحد، أخراء فإن كان في المكان سبعة، لا يراحم الاول، وإن لم يكن ميه سبعة يراحمهم، قم إن كان في المكان سبعه، مع هذا دفي فيه غير احدور، لا يكور، هكذا ذن القفيه أبوالب، وحسه لفه تعالى، تال، لان الذي حدر، لا يدري بأي أحمل بورت.

⁽¹⁾ وفي ما أن أنواك الصعابة

⁽²⁰⁾ مي جي المداريسية

ميته ، لا يشتق القبور و لكون يعنب فيمنا صفره صفى يعطر أحراء فيدهل فيه ، ولمديره ، أن الحمو كمانا في ممك ، قمالهم ، لأن في هذه الصاءرة ينشل أغارو ، ويقوح ملك المالك ، إنما أراد به أن الحفر كان في عبر ممكنه ، مأن كان في أرض مماح في مقبوة ، ومنجود.

1934- وكر مى حركر مدة واقعات فنطعى الفقان إدا حقر كبراً في غير مدكه ليدفن فيه مبناً له، مدمن عبره صدر، لا ينس الفقر، ولكن صمين فيمة حقود، وكان فيه رعاية احقير، وإن دهن الميت في أرض غيره معير إداء المائك، فلالك بالحيار، إن شاء أمر بالإعراج، وإن نساء صوى الأرض، ورزع موقعها الأو الأرض ملكم، ظاهره وباطبها، فكنان لدان يستحلص أل الطاهر و لباطن، وله أن يتوك الدائن، وينامه بالطاهر

1997 - وهي خاون أن الذات : مواسع مو مد على شط حيحون عشرها أقوام، واسترتوا في مد على شط حيحون عشرها أقوام، واسترتوا في الدائل المسلمان أن ما العسر من عالاتها، وعادا الحواب مستقم على قول محمد وحمد الله تحالى الان حاء الحبيجون عنده عشرى، وانتوله الدور مع المام على أماح السياد للوياط من ذلك إلى مؤذن الرائم علمة أن ي الادر المؤلف فلمواف الأكول إن قال عقيرة والا يحل صوفه إلى الرياط والأن مصرف الخوال فقيرة من ولك أن يصرف إلى المقرام الم الفراء على مقراء مسرفون الرائمة والمؤلف من عب الرئمة والرائمة والرئمة والرئمة والرئمة والرئمة والرئمة إلى النقيل ماء المستحدد أن القيطرة الا يجود والدائرة الخيلة والمنتصف المؤلف على النقير والم المشتر معجعه إلى الشولى الوال وهدات ذلك.

۱۹۹۱ مرداط فيه تسار ، فإن كالت لمبارًا لاقيمة لها . نحو التوت وما شاكل ذكك، فلا يأس للنازليز ان يشاولوا منها، وإن كالناء الدر فها فيدة . فالاحتراز مو ذلك أموط لدينه - لأم يعضمل أمه جعل ذلك وفقاً للعقراء دودًا النازلين فيها، وهذا إذا الويعلم أنه وذله ، مالي الفقراء. أما إذا علم ذلك لا يعل لعمر الفقر أن ستاولوا مها

٢٩٩٣٤ - وهي أخناوي أبي الله تما رجل دفع إلى حادم دار عمران حرمي دار سكنها العقر 6- دراهم و أمره أن يشتري بها حيزًا وحيثًا وجيئًا ويقع على القيمين فيها و فمريحه احادم دنت اليوم الحير واللحرد وقد قال التمري قبل ذلك الفحم بالمسينة و ففضي ذلك الدين بهدر العراهير، صمر ٩ لأنه حالف ترو

الفصل انقالت والعشرون في المسائل المتي تعود إلى الأشجار المتي في المقابر وأراضي الوقف، وغير ذلك

1274 - في عناوي أي الليث رحمه الله تعالى : مقيرة وفيها أشجاره عهله المسألة على وجهين : أحدهما: أن تكون الأضحار نابئة قبل اتخاذ الأرض مفيرة، وأنه على وجهين أبضًا: إن كانت الأرض علوكة لها مالك، قالانسجار بأصلها على ملك رسا الأرض، يصبح بالأضجار وأصلها ما شاء الأن موضع الأشجار من الأرض لم يصر مفيرة الأنه مشغول بملك صاحب الضجرة، وإن كانت الأرض مواتًا لا مالك نها، وانخدها أهل القرية مقبرة، فالأشجار أصلها على حالها القديم.

الوجه الثاني: إذا منت الأشجار بعد انخاذ الأرض مغيرة، وإنه على وجهين أبضاً: إن علم لها غارس، فهي للغارس؛ لأنها ملكه، وإن لم يعلم لها غارس، فالحكم في ذلك إلى القاضي، إن وأي بيمها وصوف ثمنها إلى عمارة القيرة، فله ذلك؟ لأنه إذا لم يكن يعلم لها غارس، كانت في حكم الوقف، ذلا ترى أن الفرجرة إذا نبتت في ملك إنسان، ولا يعرف لها غارس، كانب الشجرة لمساحب الملك، كذا هنا.

11) 14 - فيها أيضًا: إذا قبرس شجرًا في المسجد، فاعلم بأن من عذا الجنس أربع مسائل: إحداها: هذه، والحكم فيها أن الشجرة للمسجدة لأنه يمزلة البناء للمسجد.

المبائة الثانية: إذا غوس شيعوًا في أوض موقوف على الرباط، والحكم فيها أن الغارس إن ولي تصاهد هذه الأوض الموقوفة على الرباط، فالتسجوة للوقف؛ لأناهذا من جسلة التعاهد، فيكون عارسًا للوقف، وإن لم يلي تعاهد هذه الشجرة، والشجرة له. وله دفعها.

الْمَمَانَة النالنة (إذا غرس شجرًا في طريق العامة) (ما لحكم فيها أن الشجرة للغارس) الأنه فيس له والاية حملها للعامة .

11840 - للسنالة الرابعة: إذا غرس شجراً على شعد نهر العامة، أو على شعد حرض الغربة، والحكم فيه كالحكم في المسألة الثالثة.

١١٤٢٦ - فيه أيضًا: رجل جعل أرضه لمقبرة، وفيها أضجار، فأراد ورثته أن يقطعوا

الأشيخان، منهم ذلك؟ الأن موضع الأسجار ""لم يصو وقفاه لأنه متبغول، وكذلك لو جعل هار مضرف منوضع الشاء لا يشخل بيه لأنه مشعول.

١٩٤٧٧ - في فتناري أمل مصروب إل عرس شجرا على شط حوص فريف لم قطعها بعد ونظل فللسامل عروفها أشجار ، فهي للغارس ؛ لانها ست عي ملكه

في يبرع فشاوى أمي البيك رحيمه الله تعالى . أنسطه على حاصى بهر في الشارع . استطاع فيها الشارعة المتصد فيها الشارعة المتصد فيها الشارعة المتصد فيها الشارعة به الأشعار فقام الألوب بين به الأشعار ملك تشارية و قالا شعار تهم الألوب تبتد في ملكهم و وإذ بم يكن ذلك الموضع ملك انسارية ، ويما هو تقصدت والشارية حق تسيير المامه إذ لما يعتبران صحب الدار اعترى الدار يعد عرس الأضحار ، فالأشجار المناحب الدار الشعار في الدارا بعد عرس الأشجار ، لا يكون له الأنها إلا صارت في حجره بعد ما بعد المار الشعار على المالية المعالمة المتعالمة المعالمة المع

11574 - رجل وقف شجره بأصفها، صح، سوا، كانت السحرة ستعة سماره، أو بأوراقها، أو ثالث بنتطر إلى كانت متعة بماره، أو بنرواقها، أو ثالث منتعة إلى كانت متعة بنديا والا كانت متعة الماره، أو بنديا والوراقها، لا يفعع أصفها إلا إذا فسد أصصالها، وإلى كانت منتفعة بدائب، يقص أصالها، ويتصدق بنميها، لأن طريق الانتفاع بيا في هذه الصورة هدا، وعلى هذا إذا وقعه شجرة بأصلها على مسحد، قيست، أو بس بعضها، يقطع الباس، ويتوك البافي الأل لبابك عليه للا بالقطع، وخلاف غير اليهس.

۱۸۲۸ الراصي موقوف على القشراء، استأخرها وجل من التولى، وطرف فسيا المرفول، وغرس الاشجار، ثم مات المستأخر، فالاشجار مراث للورثة الا والملك الورث، ويؤخذون بقله بها والأن الإحارة فد مصدخت توت الستأخر، فلو أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف عازاد المرفوز في الأرض، ليس أبوم ذاك

١١٤٣٠ - وحل غيرس الفسجة، أفي التدارع، ثم مات الغنارس، وترك ابنين، فجمع أحدهما حصته للمسجد، لا تكون لمسجدة لأن حصم شائعة في اللغول.

١٩٤٣٠ رجل فين أنسجارًا له في صبحته، وقدل لامرأته في صبحته. أنا إذا مت،

١٩١ ما بين العظرون ستقط من الأصل وأستناه من قذ وج وف ا

(٣) الدارية - فوالد كفاري، لقوم بسكود، ففي حالب البهر،

فيبعى هذه الأشجار، وصوص ثمتها في كفنى، وثمن الخبز للفقراء، وثمن الدهن لسراج المسجداً" الذي ي كذا، ثم مات، وترك امرأته هذه وورته كباراً، فاشترى الورثة الكفن من الميراث، وجهزوه، تباع الأشجار، ويعظ من ثمن الأضجار مقدار الكفي، يعني يرفع من التمن هذا المفدار، وتصرف الرأة السفي إلى الحدر، ودهن السراج؛ لأن الروج أمره بصرف التمن في ثلاثة أشياء، فيحب فسيت على هذه [الأشياء] النلائة.

11874 و حتل وقف ضيعته على ساته و أو لادهن أبلاً ما تناسبون، وأخر ذلك للفقرات ثم غراس الواقف فيها شبجراً ، بإن عراس من غلة الوقف، فالشجرة لتواقف، وإن غراس من مال تفسع، فإن قال عند العراس "إنه للوقف، فهو للوقف، وإن لام بدكر شبياً، فهو ميرات

۱۱۶۳۳ - قریة وقف علی أریاب مسمین بی ید متولی، باح هذا التوبی وری أضحار التوت جار؛ لأن هذا عنزلة الغلة، ولو أراه المشتري قطع قوائم حله الأشحار، بسع؛ لأن هذا ليس بسع.

1987 - في أصحيموع النوارات المشل تمم الدين عن أشحار في مفسوة ، هن يحوز صوفها في عمارة المسجد؟ قال: نعم، إن لم يكن وقفًا على وجه أحر، قبل له: فإن للدعت حوالط الفيرة إلى الحواب، أيصرف إليب أو إلى المسجد؟ قال: إلى ما وقف عليه إن عرف، وإن لم يكي للمسجد مول، ولا للمقبرة، فليس للعامة النصرف فيها بدود ودن القاصي .

11870 - وسئل هو أيضًا عن رحل غرس أشجار [تالة] في مسجد، فكيرت بعد منين، فأراد عولي المسحد أن يصرف الشجرة إلى عمارة بثر في هذه السكة، والعارس يقول: هي لي، فإني ما وقفتها على المسجد، قال!". الظاهر أن الغارس جعلها للمسحد، قلا يحوز مسرفها إلى البئر، ولا يجور للغارس صرفها إلى حاجة نشه.

1927 - في افتاري أعل سمرفند : مسجد فيه شجره نفاح ، بُباح للفوم أنا يفعروا «يذا النماح، قال الصدر الشهيد: والمختار أنا لا بياح؟ لأنه صار للمسجد، فلايصرف إلا إلى المدجد -واقه أعلم-

⁽¹⁾ وفي حاشية اط : وثمن الدهن لمرام بعيته للمسحد.

⁽۲) رض أم ؛ نإد مكانا فال.

الفصل الرابع والعشرون في الأوقاف التي يستغنى عنها، وما ينصل به من صرف خلة الأوقاف إلى وجوه أخر

۱۹۶۳۷ - في افشاوي أبي الليث الايتر يتبت بالأجرائي قبرية، فسخربت السرية، وانفرض أهلها، وهندهذه انقرية هويه أخرى فيها حوض، يحتاج إلى الأجراء أيجوز أل يؤاخذ الآجراس تلك الشرء وينعل في الخوض؟

ههذا على وحهين: إما إن عرف الباني ، ربى هذا الوجه لا يجوز ذلك إلا يؤذذ الباني . وإما إن لم يعرف الباني [وقل هذا أنوحه] يباهي أن يتصدق بالأجر على ففير ، تبو الفقير سفن عن الحرص ؛ لأنه بمنزلة اللشطة ، فال : ولمو أراد القاضي أن ينفق من غير هذا الطريق ، لا يأس ...

وهذا التفصيل الذي ذكرنا يتأتي على نول محمد وحمه الله تعالى، أما على قول أبي يوسف على ما ذكران قبل هذا في مسألة الخصير اللقي في المسجد أنه لا يعود على مان منخدم بخواب المسجد من يحول إلى مسجد أخر لا يتأتي، وبنبعي للعاضي أن يصرف الأحر على عمارة الحوض على قوله .

1870 - رباط وعلى بات الرباط قنصرة (على نهير) لا يكن الانتساع بالرباط إلا يجاوزة القنطرة لكن عمارة الفنطرة مها مطر يجاوزة القنطرة لكن عمارة الفنطرة مها مطل يجاوزة القنطرة الكن طارة الفنطرة من خلة الرباط؟ فهاذا على وجهير، إن شرط الواقف في الوقف أن نصرف خلة الرباط إلى عمارة القبطرة، وإذا لم يتشرط ذلك لا يجوز

وهذا إذا كان الرباط بحال لو لم نصوف الفلة إلى عمارة الفنظرة [لا يخرب الرباط، أما إذا كان بمعاد لو لم نصرف الغلة إلى عمارة الفنطرة الرابع! "الرباط، يستحسن في ذلك ا الأدائر باط وقف من العامة، والفيطرة أيضاً حق العامة، ويجوز النصرف في حق العامة" في

⁽¹³ مؤيون الدغومين سننظ من الأصل وكسناه من طاوم وف...

⁽٢) هكذا من فبسبخ الباقية التي عندت، وكاله في الأصل . هي مال العقم،

المنفعة تعود إليهم.

ألا ترى إلى منا روى عن محمد وحسه الله تعالى في مسجد شاق عن أهله و بجنبه طريق العامة ، أنه لا بأس بأن يلحق بالمسجد من الطريق إن كان لا يضر بأصحاب الطريق و لأن كلها حق عامة المسلمين ، كذا هنا في "فتاوي أبي الليث" .

1989 - وفيه أيضاً: قوم جمعوا الدراهم لعمارة القنطرة، والشنورا بعضها الطعام الممال ، فاجتمع هناك من لا يعمل، فدع هم العمال إلى الطعام، فهذه الممالة على وجهين: إن حضر هؤلاء فهداية العمال ورضادهم، والبعث على العمل، وفي هذا ارجه وسع للعمال أن يدعوهم، ووسع لهؤلاء أن يجببوهم؛ الأنهم كالعمال، فإن حضروا لا لما فاد، بال الآجل النظارة، فإن كانوا فليلا لا يتمكن دكلهم فصان فيما حمع للفنطرة، فكذلك الجواب أيضاً، وإن كانوا كثيراً الإسعهم ذلك.

ولو فيضل من الخشب ونحوه شيء، فيهم على و جهون : إن كمان يقدر على أوبابها، وشاورهم القيم في ذلك، وإن كان لا يقلو على أرمايها، فللقيم أن يقعل به ما بري.

- 124 - أوقاف على فنطرة ، بيس الوادى ، وصاو الله إلى شعبة أخرى من أأرض] تلك المحلة ، واحتبج إلى عمارة القنطرة للوادى الجديد ، هل يجوز صرف عله الفنطرة الأولى [إلى] التانية؟ [منظر] إن كانت الفنطرة الثانية للعامة ، وليس هماك قنطرة أخرى للعامة أقرب إلى الفنطرة الأولى [جاز] لما ذكرنا قبل هذا .

1183 منيل شيمين الأثنة الحنواني رحمه الله تعالى عن مسجد أو حوض خرب. ولا يحتاج إليه لنقرق الناس، على للماضي أن يصرف أوقاقه إلى مسجد آخر، أو حوض آخر؟ ولا يحتاج إليه لنقرق الناس، على للماضي أن يصرف أوقاقه إلى الممارة، وهناك مسجد محتاج إلى الممارة، وهناك مسجد محتاج إلى الممارة، وهن يجوز للقاضي (صرف) وقف ما استغنى عن الممارة إلى عمارة ما هو محتاج إلى العمارة؟ قال: لا

1387 - رَبَّ طَالِسَمْغَنَى مِنْهُ وَلَهُ عَلَمْهُ فَإِنْ كَانَا بِقَرِيهِ رِبَاطِهِ صَرِّ مِنَ الغَلَمُ إِلَى وَلَكَ، قال العباس الشهيد في الواقعاته أنَّ وفِه تَعْرِهُ قَلِيناً مَلِ عَنْدَ الْفَتْوَى، وقِبِلَ : إِنْ عَرِفُ مِن بناه، فالتصرف له وإن لَم يعرف [من ينام] فالتصرف بلقاضي.

في اقتاوى النسفى " : مسئل شيخ الإسلام عن أهل قرية افترقوا، وتداعى مسجد الفرية إلى الخراب، وبحض المتغلبة بستولون على خشب السجد، ويتقلون إلى ديارهم، هل لواحد من أهل القرية أن بيج اختب بأمر القاضى، ويسك الثمن ليصرفه إلى معض المساجد، أو إلى

(أعل) للسجد؟ قال: نصم.

وحكى أنه وقع مثل هده الراقعة في زمن السبه الإهام الأجل في رواط في بعض طرق منعد حرب ، ولا يشفع المارة[1] وله أوقاف عامرة فسنل هل بجور صرفها إلى رباط أخر بيتم به كافال: نمم: لأن الوافق عرصه من فلك النماع المارة، ويحصل ذلك من الفاتي .

١٩٤٤٣ - راحل ربط داية أو سيفًا في رباط وفقًا على الرباط، فحرب الرباط ، واستعلى الناس عليا . يربط في رباط أخر هو أقرب إليه، وفقاهر جنس هذا فيما يفده .

1988 - وإذا اجتمع في يد القيام من عله وقف "الفقواء، وظهو له وجده من وجوه البرء محاف فواته من وجوه البرء محاف فواته إن الم سادر إليه ، واستسرم الرفع، وقاله يتقر إن الم يكن في تأخير مهرسة الوقف إلى المنازة البرء المنازة إلى وجه ذلك البرء ويوجر المعارة البرء إلى المنازة المنازة ضرر بين فإنه يصرف العلم إلى مرمة الرفع، وما فعمل صرف إلى ذلك البرء الأن عسارة الرفع، وما فعمل صرف إلى ذلك البرء الأن عسارة الرفع، ويوبره العظمت المدراوة، وإذا العمر المغيت، فيمكن الواك المرادة الله عاد هذا الدراء المنازة الموقف إذا عموب العظمت المدراوة، وإذا العمر المغيت، فيمكن إدراك الأخراق عاد هذا الدراء المنازة الموقف إذا عرب العظمت المدراوة، وإذا العمر المغيت، فيمكن

والمواد من هذا وجد البر ما يكون ويه تصدق بالفلة على نوع من الفقرات نحو الله أسارى المسمين، أو إعدالة مقطع من الفؤات أو ما أشبه دلت؛ الأنامغة وقف على الفقرات والأسراء و كالوامن أهل التصدق عليهم، فأما عسارة مسجد، أو ، باط ونحو ذلك مما ليس بأهل للاسئلاء، فلا يحوز صرف هذه الغلة إليه (الأن التعدق عبارة عن السليف، فلا يتحوز المرف هذه الغلة إليه (الأن التعدق عبارة عن السليف، فلا يتصور إلا من هو أهل للتلمك والله أعلم .

11880 - في عتاري أهل مسرفته": عمر وقف انهدم، وليس من العلة ما يكن همارة الهدو، طل الوقف، ورجع حق الشعالي الواقف إلى كان حيّا، وإلى روثته إن كان ميامًا، حكما ذكر هما مي هذه المسألة، وحمل هذه المسأبة، قال الصدر الشهيد: وقيه نظر الآن الوقف عمد مصح شراعطه [لا تنظل] إلا في مواضع محصوصة.

1985 - ومن هفا الجنس قبال: حيوص في منحلة حيرب، وصيار بحيث لا بنكن علمارته، واستعلى أهل المحلة علم، بناهرف وافقه، يكود له إن كان حياً، ولورنته إن كان ميثًا، وإن كان لا يعرف واقمه، فهو تباللفطة في أبديهم، يتصدفون على فقور، تم يبيعه الفقور، فينقم بالنمي،

⁽١٤) مكدا في السبح النافية التي عبدنا، وكان في الأصل وعد مكان وقعت

۱۹۵۵۷ - ومن هذه الخدس قال: حاتوب هو وقت صحيح ، احبراق السوق والخاتوب. • صار محال لا متصرفه ، ولا ستأجر متني ، لينة ، محرج من الوطية

وم: هذا الحسن قال: الوباط إذا احترق بيعلل الوقف، ويصبر مبراتًا.

٨٤٤٥ - رمن علا الحسن عان، منزل موقارت وقف صحيحًا على سفير «محلومة». فحرات هذا المنزل، وصار محال لا ينتمع به، فجاء رجا و هدره، وبنى لهه بنا- من ماله مغير إذا أحد، فالاصل لو رته المواحد، والده لورة الدائي.

11339 - ومن هذا الحدر قال الرقف صحيح على أقوام مسلمين، فخرج، ولايتلام به، وحويسد من القريف لا برائب أحد في عمارت، على الرقف، ويجرز ببعه، فهده الجملة من هذا الخمير

المحافظة المحافظة في المشاوي أمر اللبت الرحل حمد ما لا من الناس البتية في بداء المسجدة مأمل في حاجت من ذلك الدراهم، ثم إداملها في معقد السجد، الا يسعد أن يقعل ذلك، وإلى معل، فإن عرف صاحب دلك الدراهم، أم والدعلية، أو مائة تجديد الإن بياء الأنه دخل في رصمته، فالا برأ شده إلا بالرد إلى الداك ، أو إلى الله والوج ماء وإلى ثم يعوف صراحب الدالية استأمر الحاكم فيما يستحدله، وإن تعدر عابد ذلك، وحوث له في الاستحداث أن يعقر مثل دلك من مثالة على المسحدة فيتحدود الكي هذا واستنسار الحاكم يحد أن يكون في دفع الربال، أما المستدن فواجد، فإنه ذكر في وكنال المسوط أن الوكين بقصاء الدين أنه إذا سرف مثل مراكل إلى قضه دين نفسه، أنو قصى دين الموكل من مائه، نسس، فكان مثار عافي خياء ويما ولهذا المعلى عند دون المسه، أنو قصى دين الموكل من مائه، نسس، فكان مثار عالم في

وبدناني على هذا مند على إيناني الها أهال العالم، العالم المسلحات سهدا العالم إن سنان المعشرا الم شبك راختلط معقبها للعضرة بصبر المناماً حديم بالكاء وإنا أدى و صار عوداً من مالك الدامة و ويصابر حداماً الهام، والا وحرفهم عن زكافهم، فيحمه أن للسناذي الفقسر المأذي له بالقيض، فيصبر حالفاً عالم بالله.

1989 . ومنه باي مرفران قام، وسأل القفير شنة يغير آمره، عهر آميز و فإن خلط ما ا العفل بجال العمل و يصير موفيًا من مال بيسه، ويعيل صاحة الهواء والايحز فهم من ركانهوا قدجت أن يأمر انفقار أولا بدلك؟ لأنه إذا آمره صدر وكبلا بقيضه، وبالتعمر ف له، فيصهر حرامةً عاله .

* 12.00 - في فنتوى العضالي .. مثل موقوف عس بسبل الحير والعقراء خير أعباسهم،

الماكا من العقوص ساقط من الأصل وأنت دمن طاوم وفيد.

٢٠) دا بين المدومي سابط من الأصور وأثبته مدن ها و م رف.

الفصيل الحامس والعشرون وقف الكفار

1980 - في أفشاوى أبي الليث": نصيراني وقف ضيعة له على أولاده، وأولاد أولاده، أبدًا ما تناسلوا، وجعل آخره للفقراء، كما هو الرسم، فأسلم بعض أولاده، يعطى كه؛ لأنّ الوقف حصل باسم الأولاد، وهذا الإسم باق بعد الإسلام.

قيد أيضًا: نصواني وقف ضيعة له على أولاد، وأولاد أولاده فإذا القرضوا فعلى فقراء السلمين، فهذا الوقف جائزة لأن هذا كا يتقرب به أهل الذمة، فالوقف على ما هو قربة عندنا وهندهم جائز

وكذلك إذا قال: فإذا الفرضواء فعلى الفضراء، جاز، فإذا الفرضوا صوف إلى ففواه المسلمين والأن حق فقراء المملمين أقوى لشرف الإسلام، فيتعبنون عند الإطلاق.

ولو قبال: إذا انفرضوا فعلى قفراه النصارى، لا يجوز هذا الوقف؛ لأن هذا الوقف وقف على فقواء النصارى، والوقف على نقراه النصارى لا يجوز، أما عند أي حنيفة وضى الله تعالى عنه فإنه لا يرى الوقف إلا بطويق الوصية، أو مضافًا إلى ما بعد الموت، ولم موجد ذلك هناء وأما [على] فولهما، فلأن هذا معصية في حفنا.

11808 - وذكر الخصياف في وقفه: إذا وقف الرجل من أهل الذمة نصوانيا كان أو مجوسية أرضًا له أو داراً له على ولنده وولد ولله أبداً سا تناسلوا، ومن بعدهم على المساكين، فهو جائز، فإن لم يسم الواقف المساكين، فأى المساكين فوق ذلك منهم مساكين المساكين أو مساكين أهل الذمة إذ فرن قال: على مساكين أهل الذمة إنقرق إلقيم في مساكين البهود والنصارى أو للجوس جاز ذلك، وإن قال: على ففراء البهود، أو النصارى، أو اللجوم، لا يجوز ذلك، وإن قال: على ففراء البهود، أو النصارى، وقو فرق الفيه في فقراء البهود أو المعارى، وقو فرق الفيه في فقراء البهود أو المبوس، فهو مخالف ضامن.

ه ١٤٥٥ – وإن كان انواقف نصو الياء وقال: يجمل علة هذا الوقف في فقراء اليهود أو للجوس، قهو جائز ، وهو على ما قال، هما ذكره الخصاف في هذه المسائل يخالف المذكور في الفتادي.

وقد ذكرنا في كشاب الوصايا والزيادات أن وصيابا أعل الذمة أنواع: نوع عو معصية

عساهم فرية عملها وراحات أزرانو فبية ناهمة إلاردا حصلت لاقوام بعيمهم، ويكون ذلك تميكا

وبرغ فراقرية فتناضر محصيه عتمتناه وهشا الرفيبية صحيحه عادا أبي حنصه رضي تهم تعاطل عندهلل كالرحال وعدامها الطلف إلاابد حصارت لأقواء بأحدثهم وطوقف تطمر الرصية، فما ذكر الحصاف في الوقف يكان قبال أبي حيفة رضي لله تعالى عنه على فيدس مسألة الوهسية ووما فكرافي الفندري مكرات لوالهما مدر وقبذي مسألة الرصية

١١٩٥٦ - ولم جعو اللامر واروبيعة، أو كليسة، أو بيت بار في صبحية [نوابات] يميل مبرالله هكذا ذكر الحصاف عي وقفت وهكدا دائر بالحمد رحماناته بعالل عي الزيادات ومنا لابشكل على فولوماه لأبه معصيه عندناه ولهد أو ارضي به لايصلع، فكذاراه فعل بي حواله دوازه بشكل على فود أبي حشفه اصلى القابعائي همه العالا] بعامل معهود معلى المعادهم، أما ترن أنه لو أوضى به بصح عبد التي حسفة رضي الله تعاني عبد

والفرق وهوأن الساء فيس هرين للممك لوارال الملك إغابزون إدانهن فيه حبهة القراء مطلقاه وهمه المعل لبس بدرية مصلعان حراج على هذا المستعرانا التحذيره مستحداه لأدادلت قربة مطفقات فأما الرعسية فمنزيمة بالمثلاء في الأصدر، فلايشتر ما حجهة عمر، تاهيها مطافأ للإرافات م يكتمي فيها محهه الفراء الده عالى وعديها أوالمتعادهم]

١٩٥٧ - قال الخصيف إداحه ل للم داره مسجدً للمسلمون ويناه كمريس المسلمية وألفن لممسلمان بالصلاة فبحراء حبطوه فيجا سومانيات بصبر ديواثه لوراسهم وهذا عالي فإن لكل: لأنا معصمه عندهم، ألا ترى أبالو أوصل أن يس دا، دسسجاً بعد موتاه النات. الواصية باطلق

١٩٤٨٠ - ولو أوضى أديس درا مسحدًا لفرم بأعيابهم، قال احميات المتحمل الا أن نحير هذاه تأن هذا وصيد لفره ، هيسهم

عال الولد وفقد الذمور داره على يعقه أو كنيسة ، أو بيت بازاه ههو باطراء اما على قال الأس حانسه العمر الشاتعية أن العبد فالأنه لما يواحينا الرحيبية والدالا صدارة إلى والبعيد الموات والو قال أتحرى علمها تمل ببعة كذار فإن خريت عده المبعة، كانت العلة للفقر ، والمساكين، فاله بحرى عنب على المقرء وبأساكس، والابتقى عني البعة سيء.

١٩٤٤٩ - قال: فإن وقف (دمن | أوصا وقفًا صحيحًا، وأن يفرق غسها في أواب المراء فالواب المراعدهم عبدارة الديو والكبائس والصدافية عبي للساكين، وإنمايق عالم هذه التصادقة على التقواء والمساكين، وأبعل ما سوى «أك»، وإن «أل» تمرى غاديا على حيرات». ولم حيران مسلمون وجيران تصارى ويهود ومحوس، ويعمل أخر، للقفراء ، فالوقف حائر». ويفرق الوقف في جيرانه السلمين والمصارى وغيرهم.

ولاد قال الذمن: يعمل غانها في أتعاد النونيء أو في حفر القبورة فهو جائر . ويصرف العلة في أكفان موقاهم و صفر قبور ففراءهم فال : وسبيل الذمي في الوقف على فرايته، وأهل بيته تسبيل السلوين

و إلى قال الذمني . يجعل غدة هذه الصالحة في سراح بيت المقدس ودهنها، ههو جائز ؟ لأنه فرية عندنا وعندهم

وإذا وقف مصراتي وقيضًا على ولده، وولد وبده أبداً منا تناسلوه، ومن بعدهم على ا انساكين، وشرط أند كل من أسلم من ولده، أو وولد ولنه أبداً ما تناسبوا، فهو حارج عن هذا الوقف، فهو جارج عن هذا الوقف، فهو جاره عن هذا

نوع[أخر]منه:

۱۹۶۳- إذ ارتداسته، تم رقف وقفًا في حال وفته نؤن مات، أو تقل على وفته، أو على ما وفته، أو على بدير وقته، أو على إدافه و على بدار الخريس، وحكم القد على منطقه، ينظل وقفه، وبكون الأرض ميرانا، والمحفوظ عن أني يوسف وحمه الله تعالى في منه بسيء أنه جائز، ولم يروعه وبسايت وبه إلى انه تعالى، وعلى قول محمد وحمه الله تعالى: بحور منه ما يجوز من القوم الذين النقل إليهم.

١٩٤٣، وأما إداوقف وفقاً صحيحاً، وجعل اخره للمسلمين، ثم اراء الواف بعد ذلك، فقتل على ردته، أو مات بنص الوقف، ويصير مبراتًا لورتبه من قبل أن عمله فا حيط، فين رجم إلى الإسلام، فإن وقف بعد ما رجع ، حاله وإنا مم يقعل لم معر ذلك.

الوج أحرمته

1989 - دمن في يديه أرض أفر في صحته أن هذه الأرض وقفها رحل مسلم، والداد يمتكها وفقًا صحيحًا على أبواب الس، ومنه المسحد، وما أشاء دلك تما ينفرب به السلمون إلى ان تعالى، فإقراره حائز ، وكذلك إن أقر به في مرضه، وهذه الأرض تحرج من النفاء، وتهاره جائز. و إن كنان الذين أقس بأن منه المستدوقات هذه الأراض في الواحوة الذي الإسمار سويما. المستمول إلى الله تعالى محو الوقف على النوم والكناس، المريضح الفرارة، والحرح الأرفس من يلتي الدمل ويوحمل أبيت بال المنظون

وليَّا كانت هذه الأرض لا تأخرج من لكت طالعه فمقدار التدت يجوز إفراق منه ويما. مقرع به استمولاً إلى الله ما لي ، وقيم الاستقواء الالتنامو بالي الله يعالى لا يحوز إقرام ما و دكات ست اللّي.

وإن أقر منه الدمي أن دماً وقلها، كان تلكها بنا إقراره فيما يجوز أوقاف أهل الذمة . ويظل إقراره فيمنا لا يجول أوقاعهم، ويخرج الأرض من يده، ويحامل ليبت ماد المسلمان. لام أن يسترد بكها

الفصل لسادس والعشرون في المتفرقات

١٤٠٣ (- إذًا نَشَرِي أَرْضًا شَوَاء وَسَعَاء أَوْ وَقَفَهِ المُشْتِرِي فِي الْفَقْرِاء والحياكِي بعد ما قبضها، فهو حال على ما وفقها عليه أنَّ وإن جاء لبانم، وحاصم للستري في دلك. فللبائع على مشتري فيمتها بوم قبصهاء ولا يردالونف، ولو وقفها قبل أن يصضها، لا بحوز، قال: ألا مرى أنه لو ماع قبل القيص لا يجوز، ولو باعها، عد الفيض ليجه و الشار إلى أنا البيع العامد لا يعيد المنك قبل القبص، ويقيده بعد القاص، فقيل لقبض أو انت الويصادي. ملكه. وبعد القبض صادف ملكه، ثم إذا وقعها بعد القبض، وخياصم أن البالع القنري في ه فكر أنا المشترى يقدمن فيمشها للباته يوم القبض ؛ لأنه أطفها بناو تقدم ألا ترى أن المغرى لو باعهاء أو رهبها [صمر فيعنها البائع] فكما زفا وفتهاء ولا ينتفص الوقف، كما لا ينظفي البع إذا ناعها للشتري من رجل الأبه نصرف بتسليط الدائم).

١١٤٦٤ - ولو اشتري أرضاً شراء فاسلاً، فعنصها، واتحادها مسجداً، وصلى البس فيعه عكر هلال في وفقه أنه مستجف وعلى المتسرى وبعدود. ولا يرد إلى الدائر، قال هلال: والعذا فوق أصبحابنا في المسجد والوفف على فواسه

10 \$ 17 - ، فكن في كتاب المنفعة . إذا است في أه فيُ غيراً و فاسطاً . و الخذها مسيحداً . أو بهي فيها نناه، أنه يضمن فيمنها عند أبي حنيفة رضي انه بعالي عنه، ويصير مستهلكاً بالساء، وخندهما بتغض اثبناء، ويبرد الأرض على البائع، فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل عمي أمه إدائم بين لا بنصير مسحدًا بمجرد اتحاده مسجدًا [بلا حلاف دون البناء، دل الحاكم الشهيد الرواية محمد في كناب الشدعة أصح من إواية هلال)". ووجه ديك أن السجد ما بكون له تعالى حالمات ويقطع عنه حلى العباد، وعنا حق العباد، وعول المانية وهو المانع بالي فبل السام، فلايصير مسيحية

رفتی به افهو ماثر علی با دوقفها صید.

⁽٢) هكذا في السبح التي حبيب والتال في الأصل (وعديات

٣٠) هكفا في الهالون ما وكان في الأعرز و العما الإيدون السامية حيزت

الم 1857 - قال الفقيه أبو حجور حده الله تعالى: نقاش أن يقويه: في الراء دروايدي ألم قال يصبر وقعه قبل اللغة في المسجد؟ ونفائل أو يقول العسر وقعاً في الداء على الروايدي . ويقد في هذا الفائل بين السجد، وبين الوقع على روايه كناب الشقعة، ووحيمه أن الوقعة بهجاب حق العبد، فقص نفير البرم والهدة، تم قبام الدانج لا يتم نفذ البرم و الهدة، حتى ال المسترى شراء فاستماره وهب أو ماج محول، والابتقض حدد دائك، مكذا ألونف، بحداث المسجد، الأن المسجد، عكون إلاائة تعالى حداثماً، وتب م حق الدانع عنم الحلوص عداداً!

قال النفية أند حفقر وحمد العدنساني وللدائن أديما للديموق من الوقف على المقرام وبين الرقف على دوم وأدر موم ويقوق الإداوقات على الفعرات كان في مبدروينه وقاقا قبل الدناء ووايدات مداوقات على فوم بأعمانهم، مصدر وقت قبل الساء الصاق الروايات، لأن الوقات على المقرام، عطف ما وجمالة بعدلي والا إبحاب احق تنصده فأقت مستعده بحلات الوقف على فوم بأعمانهم الأنه إبجاب الحي للمعرف فصار تظير البدرانية

1939 - ولو استرى ارتباشراه صحيحا، وقيصها، ووفقها على النعراه، ثم وجد عيدا لا يرفعا، ولكن يرجع بتعمل الديب، معلاق ما إذا شترى أرصة، والخدما مسجالًا، مم وجدمها عيلًا، ثابته لا يرجع بنقد الدالديب، وحمل السجد نظير الدير والوقف عبر العقيم، وإذارجع بنقصان العيب، كان النصاف كه يصبح به ماشاه؛ لأنه ليس بدل عن الوقف، لان الفائل بالعيب، لولد خالكان الرفان، ويستم له

1854 - المترى من احر أرفعا معمد ونفايضة، تما استحل المدد، قالرقف جائز، وعلى مشارى الأرض فسة الأرض برم فيضها ، وإنما جار الرقف لان الارض يبدل المستحل، وبدل المستحل مملوك ملكا بالمماء فيصح وقفه لما من ويخله لو وجد العداجرا، مطل الوقف ؛ لأن يقال خرائيس مملوك، الايممح وهذه

132.79 - وإندائه دوي تُرتب من رجن، ورفعها على للساكان بعد ما بينفيها، تم المحقها، جن ، وأجر اليم، فاللم حتر، والرقعة باطل.

قيل: هما على تول من يقول مأن الشترى من الغاصب إدا أصور تم احاز المثلث السع». أن العنق لا مقبل، وهو قول محديد ووهر وهلال (عام اعلى دُول أبي حبيمة وأبي يوسف ومنهدالة تعالى السعى أن عقد الوقف شدينة، بعنو

قبل أبعث : ويحور أن يمارق بن العنق والرفف، فسمنا .: العنق من حاد وال المنا.

وأحكامه الدليل أنه يوقد الملك ويقرونه حتى جعل قبطاً. والقبص يؤكد الملك، فحاز أن لترفع به قمه، والمقالت وذه الحلاف الوقف.

1989 - قال و برأد لمن حق ضمى الغاصب - وهو النام - القيمة الغة الوقف كما لتقد الحقل المراحة الفراقة الوقف كما لتقد الحقل بلا خلاف و لأم ملكه بالفسطان من وقت العصب السام و منتفذ بعد و لأنه باع ملكه ، فينفذ و في المنتفري كما مفد عنفه على الله على الدور و المقاولا الفسمان عند أبي حيفة و لي يوسف الأحراء فكيف يستقيم هذا التقريع على توليها؟ وقبل إن ضمن المنتوى النبيعة لتصفى الوقف، كما ينفقي العين و الأن الملك مبصل له بالقدمان، والوقف إكان اقبل وقب وقبل الدون المنتفي العين والرفف إكان اقبل

1989 كان ودكر الخصيات في وقعه الإداوةت بياة في داره لاك. وإن وقعه بطويقه جار الوقف، وإن لم يقمه بطريقه لم مجر الوقف، لأن إن أجرت الوقف ما ذا بصنع به إذا تشايلاً يتكن أن يكري ولا يسكر والأنه لاطريق نه

1974 - وإذا التتراط في وقفه أنه ليس الرائي هذه الصدقة أن يؤاخر هذا الوقف، والا شيئا منه . وإن أجره واليها ، أز واحد عي يصير أو لايت إليه ، فالإحرة باطلقال وهم خارج عن ولايه هذه الصدقه، قال الحصاف " هم على ما شارط من ذلك ، وكذلك ثو شوط أن لا مدم معامدة ، وإن قبل ذلك أحد من والاقامة الصدقة، فهم خارج عن ولايه هذه المدائمة، وولاية هذه الصافة نقلال، وهو جائز على ما شوط الراقيد .

19:37 - وين تسرط أن من تعرض من أهل هذه العسدقية ووالبسهة في إبطال هذه الصدقة أو لم يعل: في إبطال هذه الصدقة ، فهو خارج عن هذه الصدقة ، فهذه على ما شرط الواقف ، وكذلك لو شرط أن من بارع فه ثاء وطالب بحصته من غلة هذه الصدقة ، فهو خارج من هذه الصدقة، فهذا على ما شرط لواقف .

1988 من ويتوى لمي اللبت أن فيه وقف وقف بسيح العلم، وقسمها على أوبالها، وحرم واحداً مسهم العلم، وقسمها على أوبالها، وحرم واحداً مسهم، وصرف نهييه إلى حاجة نفسه، فلما خرجت قطة النائية أو دالمعروم أن بأخذ من البنة الأولى، فهذه على وجهين: إن اختار المعروم ناسمين القيم، بين له أن يأخذ من لعلة النائية دائلة والأم الما اختار تقسمين القيم مبلم للشركاء ما أحذوا من جهة القيم، ولم يتيرن أمم أخذو من نصيب هذا المعروم شيف، وإن احتار النائية الشائية الشركاء ما الشركاء من الغلة الثانية والأناذ الما الختار الناركة فيما أخذوا، وكان له أن يأخذ دائل من نصيب الشركاء من الغلة الثانية والأناد الختار الناركة فيما أخذوا، وكان له أن يأخذ دائل من نصيب الشركاء من الغلة الثانية والأناد الأناد الما المناز النائية النائية الأناد الإناد الأناد الأناد الأناد الأناد الأناد الأناد الأناد الأناد الأناد النائية الأناد الذي الأناد الذي الأناد النائية الأناد الأناد الذي الأناد النائية النائية الأناد الذي النائية النائية النائية النائية النائية الأناد النائية ال

حيس حقه، فمنى أخذر حموا حميمًا على القيم بما استهلك القيم من حصة للحروم في السنة الأولى: لانه بني حمّاً للجميم.

۱۱۶۷۵ وفيه أيضاً آرجل أوصى أن بوقف من ماء كذا كذه در مما لذين يظهر عليه ، خالوصية باطلة وقت أو لم يوقت الأنه لم يوص بشيء للحال، وكل مال خلاعي الوصية والدين ، فهو مال الواوث ، فإن قال: إن رأى الموصى ذلك ، إلا أن يوقف ذلك من تلث ماله ؛ لأنه ما قال: إن رأى الوصى ذلك، فكأنه قال: يعطى الوصى ذلك الفدو من نساء الونص على هذا يصعر.

11871 - رجل في بده أرض وماء تلفقراء، ففضل الماء في التمو هن الأرضى، لا يعطى أحداً ، يل يرسله في النهر ليصل إلى الفقواء، أو إلى كل من يصل؛ لأن القيم أمر يصرف نفك إلى أرض الفقوه لا قير، فإذا استغنى الأرض، أرسل الماه

11874 - مريقس قال: إلى كنت متولى حانوت وقف على النشراء، وكنت استهنكت من غلته، أوقال: لم أو زكانى، فأدوا ذلك من سلى بعد موتى، فإن صدفه الورثة فى ذلك يعطى الوقف من حميع المال، والزكاة من الثلث؛ لأن فى ذلك يؤجد ذلك من تركته من غير إقراره، فلم يكن الأخذ مضافًا إلى إقراره، وفى الزكاة لا يؤخد من تركته، وإن كفيه الورثة، يعطى الوقف والزكاة من الثلث، وللرحمى أن يعنف الورثة على العلم، يريد بالوحى فيم الوقف: بالله من يعلمون أن ما أقربه حق، لأن يا عن عاليهم معنى لو أقروا به بازم هم، الإل الوقف: بالله من يعلمون أن ما أقربه حق، لأن يا عن عاليهم معنى لو أقروا به بازم هم، الإله الكروا بستحلقون، فإن حلفوا حمل ذلك كنه من الخيم الورثة بتداه.

١١٤٧٨ - قيام الوقف أد عل جذف في دار الوقف ، فيرجع في غلتها ، فله ذلك ، وإن أراد الاحتياط ينبغي أن يبيع الحذع من اخر ، ثم يشتري منه لأجل الوقف ، ثم يدحلها في دار الوقف .

رجل وقف ضبعة له على الفقراء في صحده وأحرجه من يده، ثم هال توصيه مند الموت: أعطرمن غلة تلك الضبعة كذا لفلان، وكذا لقلان، وقد كان فال لوصيه: ١٠٠ مل ما وأبت من الصواب، فجعله لأولئك باطلع الأنه صارحةًا تنقفراً،، فلا يظك تغيير حقهم، إلا إذا شرط مي الوقف أن يصرف غلبها إلى من شاه.

١١٤٧٩- رجل وقف ضيعة له على الرآنه وأولاده عمانت المرأة: لم يكن تصييبا الإنها خاصة إذا لم تكن في الوقف شرطه إداصات منهم ودنصيبه إلى أولاده عل يكون

بصيبها مردودا هلي جميع الورنف

١٨٤٨٠ مروض فالله أحوجه معييني من ملي. يحرج الللاء من مانه الأرابات لصيبه ، قال صيه الصلاة و السلام؟ قال الله تصدق عليكم شبث أما الكو ²⁰⁰ أحديث ،

١٩٤٨٧ - خانوت، وقعد مال إلى حانوب أخرى ومال الناني إلى التالت، وتعطلت الخوانيت، وأمن فيما الوقف العمارة، فهذا على وحهل. الأول. أن بكون لحالوت الوقف غلة، يُحَنَّ عسرتها سها، و حك فيها أن لصاحب الحاوت أنَّ بأخذ الفيريرد ما مال عه إلى مدا الوقف؛ لأنهما بضرراً مِذَلِك، والقيم هو التعين لدفع هذا الصرر

اله جمه التبائل: أن لا يكون خداوات الوقت صة يكر عسارت منها، وفي هذه الوجه بر فيعال الأمر إلى العاضي لبأمو الدوم الاستناءة على الوقف لإصلاحه، وليس الدويوات وسندبى الخبر أمر الفاضيء لأن الأمر بالاستدانة هنا منعين لدفع انضرره والفاضي هو المتعبن لدفع العمرو

١٨٤٨٢ - خانط بين دارين، أحدهم وفقت، الهذم ذلك احالط، فينا، صاحب الدار في حد در الوقف، كان بلغيم الرياحية بنفصه؛ لأنه بصرف في الدار الوقوقة، فلم أراه القيم أنّ يعطى فيمه بداء لبكون المتر اللوقعياء فيس لتفيه أنا يحبوه خلي دلكاء وفقا مراحتم اهذا فيمه تقدم ومسأني بعد هداران شاواله تعالىي وياد أواد أن يعطيه قيمة الدادي صافعه لمريجز والأنه لي أجار لما ضاع من وراء هذا اخالط من دار الوقف، فيكون النعيل هو المنقول،

١٤٨٣ - حل و قف أرضًا على حفالة من كان منها فقيرًا ، وله حدثة، عدم فرس فيهاوي مباني درهب فبإن أمسك القرس فلجهاده أوفك كوسالما أذاه رمانة ويعطي من الدواذات الأندة تبراء وإن أمسكه سرفته لالعطي إدالم يكن عليه دبن، ولا مهيره الأنه

١٩٤٨٤ - راجل علمه ديون، وله ضبحة تساوي عشرة الأف درهم، فالغفيماء وشوات عمد ف غلتها في نعيمه فصداً مو إلى المراطلة، وشهد الشهود على إفلاسه و حار الرقب، واحاذت الشهادة، أما حواز الوقف فللصادقة ملكه، جواز الوقف على هذا للسراط قول أس بوسف رحبيه به تعالى على ما مراقبها حذاء وأما حوار تنشرط فلاتها صدفة؛ لأن الرفعة

⁽⁴⁵⁾ تحرجه الدارفطنز في سنيد (٢) والرائع شبيسة في مصنفية (٢١٩١٧) والراماحية في السنة (١٧٠٩)، ومستند لشياميان (١٤٨٤)، والطيراني في العلجو الكسر (٩٩)، والن علم المرافي التجهيد (18) (18) التجهيد

خرجب عن ملكم، فإن مضل من فوقه شيء من علمه الغلاب. طفقرهام أن بأخذوذ مه ؛ لأن القلات غين على مثكه

١١٤٨٥ - القاصي إذا أطلق بيع وقف إغير المسحل، على يكون دنك مه حكماً بعطارت الوقف؟ ينطورن أطبق لوارث الواقف، يكون حكمًا، ويجور البيه ، وإن أطلق لغير وارب الواقف، لا يكون حكمًا، ولا يحبوز البيم، وهذا لأنا الوقف لوبطن بعود إلى منك وارث الوقف أوبيع مال الغبر لايجوران

١١٤٨٦ - سئل تسميل الإسلام محمد والأوز جنائي رحمه الله : حمر باع محدودًا قد أواقمهم وكنب القناضي الشهادة على العبذات لامكمان دلك قصاء بصحة البيعء وهدا صحيح طاهما والأن للفضياء لم اتطامه الشهيادة والمدعوى، وغير ذلك، ولم بوجد ذلك هيئا.

المائل الفقيد شميس الألمة الحاراتي واحمه الدنجابي عن أوقاف المسجد إذا لمطلت و وتعفر استعلالها ، هل للمتولي أن يبيعها ، ويشتري مكانها أخرى؟ قال. نعم ، قبل ، إذ الم يتعظل، ولكن بوجد بثمنها ما هو خير منها، على له أد بيعها؟ قال: لا. ومن المشايخ من لم بجور بيم الوفف، تعطل أو لم يتعمل، وكذا لوبجوز الاستندان بالوافب ومكفاحكي موىشمر لأثبة لماخس

وقدروينا عن محمد وحمه الله تعالى في مصل العمارة أنه إدا ضعف الأواص الموقوفة عن الاستغلاب، والقيم يحد بتمنها أرصُّ أحرى، هي أكثر ربعًا، أن له أن يبيع هذه الأرض، وبشتري بتمساماها أكثو ويعار

و في الله تقيل : فإن عشاء " مسعت محمدًا رحمه إله تعالى [يقول] في الوقف، إذ صار بحيث لا ينتمع به لمساكين، فسفاضي أن يسعه، ويتنشري بنمه عبره، وليس ذلك إلا

١٩٤٨٧ - في أو فعات الناطقي (١٠ جل حمل نوسًا له حساً في سبيل تقم، فلبس لاحد أن يو، برء؛ لأنه أعد لأمر انحر، إلا إدا احتيج إني نقفتها، فيؤا حريقة؛ ما يتعق عليه ، قال: التاطفي: هذه الحمالة دليل على أن المسجد إذا احتاج إلى تعقفها مرجر قطعة سها بقدر ما يتعل عنيه

١٨٤٨٨ - ويم أيضًا، : متواني اللو قف إذا أحدُ العُلفُ، وحالتُ، وأما يبين ماذا صنع، لم بصمن فالأمانات تنقلب مصمونه بالموت عن تحسيل إلا في مسائل معدودة أأم من جستها

⁽١) ومي أطأ أ في مسائل معلومة

هده المُسألة، وقد ذكرنا تمامها في الوديمة.

١٤٨٩ - في "مداري الفضلي": رجل وقعه ضبيعة بلفظ الصدقة على وكديه ، فإذا انفرضا فعلى أولادهماء وأولاد أولادهما أبدأ ما تناسلواء فإذا القرض أحداثه الدينء وخلف ولدًا ، تعبرف نصف الغلة إلى الولمد الباتي ، والمنصف إلى القشراء ، فإن سات الولم الثاني من ولدى الواقف، صرفت الخلة كلهما إلى أو لادهمماء وأولاد أولادهمما؛ لأن غمرط الواقف مراعى، والواقف إنما جعل الغلة لأولاد الأولاد بشرط انفراض الولدين، ولم يتقرضا في الفصور الأولى، فيكون تصف الغلة للولاد النافي، والنصف للفقراء للفظة الصدقة.

١٩٤٩٠ - وفيه أيضًا: رجل قال في صحته. جعلت داري صدقة موقوقة على للحناجين من ولده، وليس في وقده إلا محتاج واحد، قله النصف من غلة الأرض، والتعيف الأخر للفقرات هملا بقوله: صدقة موقولة، أواد التنولي أنْ يقرضو ما فضل من فحلة الوقف.

١١٤٩٨ - ذكر في وصمايا "فتباري أبي اللبث ": رجوت أنَّ يكون ذلك واستعُما إذا كان ذَلِكَ أَصِلُم، وأحرز للغلة من إمساك الغلة، وقو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حواتجه على أن يرده إذا أحضيج إلى الصمارة، فليس له ذلك، وينبغي أن ينزه غاية التنزم، فإن فعل مم ذلك، ثم اتفق مثل ذلك في العمارة، رجوت أن يكون ذلك ميرانًا له عما وجب عليه.

١٩٤٩٣ - وفي أفتاوي الفضلي: أنه بير أعن القيمان مطلقًا، وإن جادعتل ما أنفل في حاجته، وخلطه بدراهم الوقف، صار ضامنًا للباتي؛ لأنه صار مستبلكًا، فلو أراد أن بيراً عن القسمان، يفعل أحد الوجهين: إما أن بنفق ذلك كله في مصلحة المسجد إن كان الوقف على المسجد، وإن كان الوفف على ثبيء أخبر ينفق على ذلك الشيء"، أو يرفع الأمر إلى الفاضي ليأمر القاضي رجلا بقبض ذلك منه للوقف، ثم يدهم إليه رجل وقف معد وفاته وضًّا صحيحًا، فله أن يرجم عنه؛ لأن الوقف بعد الوقاة وصية وللموصى أن يرحم في وصيته.

١١٤٩٣ - سئل تسمس الإسلام محمود الأوزجندي رحمه الله تعالى: عمن وقعه، ثم اقتثر، وأراد أنَّ برجع فيه، قال: برطع [الأمر] إلى القاضي حتى بفسخ القاضي الوقف.

١٩٤٩ - رحل وقت ضبعة له، تصفها على امرأته، وتصفها على وقد له بعينه على أنه إنَّ ماتت المرأة، صرفت بصيبها إلى أولاده، وأخره لفقواء السلمين، ثم ماتت المرأة، يكونُ للاين الوقوف عليه من نصيبها نصيب؛ لأن الواقف شرط تصيبها لأولاده، والاين الموقوف عليه من أولاده.

⁽١) وهي أف أو أح : على ذلك المسجد مكان على ذلك الشيء.

وإذا كنان الوقف على أرباب منعلومين، يحتصى عندهم، فنصب المؤلاء الأرباب متوليًا مدون استطلاع وأي لقاصي، دكر في أقناوي أهل سمرهند أنه يصح إذا كانوا من أهل الصلاح، وقاسوا هذه المنألة على ما إذا نصب أهل المنجد متوليًا مغير أمر القاضي، وقد ذكرنا [نلك المنألة فيما تقدم، وذكرنا] اختيار الصدر الشهيد في تلك المنألة أنه لا يعبح التولية بغير أمر القاضي، واختياره في هذه المنألة هكذ أيضاً أنه لا يصح إلا بأمر القاضي.

بعضهم، وأخذ [النبم] فيمت من قائله ينبع له أن بشعرى بها عبد أخر مكان المتعول بعضل بعضهم، وأخذ [النبم] فيمت من قائله ينبع له أن بشعرى بها عبد أخر مكان المتعول بعض هذه في هذه العسدة ، وإن جنر أحدهم حناية ، ينسغى أن ينظر القيم أيهما أصمح بأصر هذه الصدفة ، وقع الجاني ، أو فداه بأرض الحالة ، وبعمل بما هو أصلح بأمره ، فهو منظرع في الفضل بأرض الجناية من غلة هذه الصدفة ، وكان أرض الحابة أكثر من قيمته ، فهو منظرع في الفضل ضمامن له ، ولان أهل الوقف من الدفع والضداء شيء ، فيان ضداه أهر الوقف كانوا منظوعين ، وكان الجاني في الصدفة على ما كان عليه ، ومسألة جناية الوقف صارت واقعة في رامانا ، وأقلى بعض المذابع أنها في مال الوقف ، لأنها صارت عنوعة الدفع بفعله، فصار شعابة المنبر .

متولى الوقف إذا قام إلى عمارة الوقف، وأراد أنا يأخذ لكل يوم أجر أجبر⁶⁰، لسن قد ذلك .

١٩٤٩٦ - وجل جعل أرسه مفيرة، أو خانًا للقلف أو مسكنًا، سقط عنيا الخراج؛ لأن سبب وجوب الخراج الأرض الثامية الصالحة للزرعة والدسيحانة وتعالى أعلم .

تم كناب الوقف

⁽¹⁾ مكتافي الأصل والسخة "ف وقان في أف و أم". فصيب

⁽٢) وفي لنسخة أف أ أجرة بدلا عن أحر

كناب الهبة والصدقة

هده الكتاب بشنيل على أني عشر فصلا:

الفصل الأول: في ألفاط الهباء وما يقوم مقامها .

القصل الدنين: فيما يجوز من انهيف وما لا يحور، وهو أدام

الفصل الثالث؛ فهما ينعلن بالتحليل، وما يصيل به.

المسل الرابع: في هية الدين عن عليه الدين.

المصل الحامس. في الرحوع في الهمة

القصل السادس، في الهية للصغير .

القصل السبع التي حكم العوص في الهبه

اعدم النامر: برحكم الشرط في الهية

الفصل التاسع؛ في اختلاف مواهب والوموب له والشهادة في اللك.

الفصل للعاشر: في هبة المريض

العصل الحادي مشرا في لتفرقات.

القصل الثاني عشر: في الصدنة

الفصيل الأول في ألفاظ الهية، ومايقوم مقامها

1897 - دكر الحاكم في المشفى . إذ كان لرجل عبد في بدي وجل، فال الودع فولى الصد: هيه لي، فقال النولى " هو للك، طال " لا أقبل، فهو هذه فقد حمل الهية تطبر النكاح. لا نظير المبد.

إذا قال تغييره : هفاه الحارية لك، فهي همة ل جائزة ما رده ابن مساعة عن أبي يوسف. وفي هية الأصل (دافال: هي لك فافيضها، فهي هية ""

۱۹۹۹ - وفي الأصل الاجتماع مناه الدار لك الديام بها ما وي هياها لأن مصل كيلام : ملكتك فده الدار ، ألا بريل أن عي التنظيك ما ل لفظ الجنعل واقعه التنظيك منواء . تكذا في النظيك يخر بدل

۱۱۶۹۹ - رفی الفتاوی . ص الفقیه أی حمم رحمه لله مالی دا قال نغیره : ان تراه فهده ها داخوز بالا بالفیض، واو فان: این تراست، فهذا فرار.

وسنل أبو نصر حمل قال الجميع ما أملكه لطلان، قال: هذا هية لا أجور إلا بالقبض.

۱۹۵۰۰ - رستان (الفقيم) أنو نكر رحمه الله تعالى عابرحل له اين صعير، عرس كرما. و قال الفرسية بالسيراني، مهدا لا يكون هذه قبل له . إن قال الجعلته بالسيراني؟ قال الدفا أقرب إلى الهية من الأول، فيل فه - إن قال: حمله لا يي؟ قال: لا شف م إهذا أنه هية .

 في الأصل ، وذا قال: أعمر لك هذه الدار، أو اعطيت هذا النوب إعطية، كسونك هذا النوب أن عيفا كنه هـ.

وهي البيمللي: إذا قال: أعطيته وعم هي ينده فقال: أعطيتك، فهذا هية ، وإن كان في يد صاحبه ههو ودبعة

١٠ - ١٥ - في الأصل الإدافال صحبك هذه الدر هم ، وهذا الطعام، فهم هذه والواقال: ١٥٥ - في
 قال: منحتك عدد الأرض ، وهذه الحاربة ، فهم عاربة ، دلأصل أن لفظة المنحة إذا أضيفت إلى

93 ما بين المعلومين مباقط من الأصل، وأسنت هذه العبارة من حبسير السنج التي عبديا و 62 ما بين المعلومين منطق من والإصل، وأنبيت عده العبارة من النسجون. أحد و اح ما لا يكن الانتفاع ، مم يقاء هينه ، فهر هانه ، وإذا أنسمت إلى ما يكل الانتفاع مه مع لقاء غيبه ۽ فهو عارية .

١٠٥٠٢ - وإذا قبال، اطعيبتك علوا لأرض، فبين عبارية ، ولو قبال: أطعمتك هذا الصعام، قرق قال. قاقيصيم، فهو فية ، وإن لمهندر: فاقتصيم، يكون هية ، أو عارية، فقد خطمت بشارات لشابخ وحمهماله تعالى في شروحهم.

١١٤٠٣ - في " لأصل : إذا قال: داري لك عمري سكني، فهو عارية، وليس ليمة، وكذلك إدافال: هي لك هنة عاريف أو قال: عارية هيمه فهداكله عارية، ولو قال: هوي هذه لك عمري تسكت ، فهو هية ؛ لأن قوله: تسكنيه، نيس تفسير لقرله: خمري ؛ لأن العمل لا يصلح نفسيراً للاسدوية هو مشورة وقون شارفيل مشورة ، وإن شاء بو بفس، مخلاف فوله: عمري سكني، لأن قوله " مكني يصلح تفسيراً لفوله. عمري، لأن كل واحد مسما مدم والكلاء اليهم إدا تعمه تفسيره فأعيرة للتفسير

٤ / ١٥٥ - (دا قبل) هذه فداو هنة لك ولعميت سريعا لك. فهي هرة له، وذكر العقب لمواء وكذلك إذا قال: هي تُعقَلك من والله، وأو ؛ لما أسكنتك هذه لذار حياتك، وأهميك يعد موزك، فهذه عاربة حال حياته، ولعقبه بعد مرتاء وذكر العقب هذا لا بكون لغراء والفياق أن قبوله. هي همة قلقاء فميك العين ميه، ويعمد من ملك العين لا يسقي أ" قه ولاية الإسباب نفسران وفولدز أسكنتك وإبجاب النفعة ووبعد إياحاب النسعة يمقي له ولابة الإيجاب لغيراء افكان كلامه عاررة في حقه وفي حق عفيه بعده.

الله على ﴿ عَنْ أَنِّي يُوسُفَ وَحَمَّهُ وَقَالُونَ إِذَا قَالَانَ لَسَلَّانَ نَصِفُ مَالَيَّ، لَفَلاق ربع مائيء تصبح عيدي مداء فهذا مبد

٥٠٥ - وفي عناوي النسفي "" : إذا قبل لعبره العدد اجارية لك حجال ، فهذا على أنه أحد إلى حبها به ، فيلا يحدر إلا أن يكون قبله كنج بسند، على أنه وحب فه ، وثير قال. وهبت لك مرجها، فهو هنة إذًا قبضها

والمرقي السبخة الدار لايشعي

⁽٣) وكان في المستحدين . في أو أو يروحانية المستحية الذاء وكنادم الأنبل وماز السنجية الحالة

الفصل الثاني فيما يجوزمن الهية وما لا بجوز

1991 قال محمد وحمد الله تعالى في الأصل : لا تجور الهية إلا محوره مفسومة مقبوضة ، فيستوى فيه الأجنبي و الولد إذا كان بالغال وقوقه : لا يجوز ، أي لا يتم الحكم، فالجواز ثابت قبل الفيص بالفاق الصحابة وضى . فه تعالى عنهم ، والقبض الذي يتعمل به عام الهنة القبض بإذا الذن له بالنبض صوبحاً ، ودلالة ، فقيد إذا أذن له بالنبض صوبحاً ، يصح قبضه في للجلس، وعلكه قباساً واستحسالًا ، ولو نهاه عن الفيض بعد الهية ، لا يصح قبضه الذي المجلس ولا يعد الاختراق عن المجلس مو الا علكه تباساً ، ثولم يكن أذا له بالفيض ، ولم ينهه عنه ، إن قبضه في المجلس صح قبضه استحسالًا ، ولا يصح قبضه استحسالًا ، ولا يصح قبضه فينساً .

١٩٠٧ - ولو كان الموهوب خائبًا، ففعيه، وقيض، فاجعواب فيه كالجواب تهما إذا كان حاضراً وقيضه بعد الافتواق عن المحلس سوم، إن كان القيض بإذن الواهب، جاز استحسارً لاقياسًا، وإن كان بغي إذن الواهب لا يجرز فياسًا واستحسانًا.

11954 وفي البغالي": عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: البضه، فقال: فيضت و الموهوب حاضر، جاز، إذا لم يبرح المعوب قبل توله: قبضت و الايكفي قوله: قبلت، وإذا لم يقل: البضه، فإما الفيض أن ينقله، فإذا لم يفل: قبلت، لم يجز [وإن نقل] إلا أن تكون الهة بسأله.

٩- ١٩٤٠ - في "النفقي": إبراهيم عن محمد وحمه الله تعالى: إذا وهب جارية الامرأة، والجارية في البيت، وليست محضوت، نقالت: قبلت، لم يجز إلا أن تكون يحضونها، قد ذكرنا أن الهية الا تنم إلا بالقبض.

١١٥١٠ - والفيص نوعان: حقيقي أوهو طاهراً، وحكمي، وذلك بالتخليط؟ والأميا

⁽١) وفي اظ أو آف أ. ولم يعيج،

⁽٣) حكما في النسخ فيافية التي عنلة ، وكان في الأصل: وفلك بالتعلية ليس بقيض بلا خلاف الأنبا إذا كانت بمعيرتها.

في المنتشقي اليضاء وذا وهب غلامه من رجل، والغلام بحضرتهما، والم يقل له الواهب: اليغيه و فذهب الواهم، وترك الغلام، ليس له أن يعيضه حتى يأمره بقيضه.

1991 - في المنتقى أأيضاً : رجل وهب لرجل علامًا ، فلم يقيضه الموهوب له حتى وهيه الواهب من رجل أخراء تم أمر مها بالقيض ، فقيضاه ، فهو للذهر ، و كذلك أو أمر الأول بالقيض ، فقيضه ، كان باطلا؛ لأن الهية من النفي أبطلك الهية من الأول .

1901 - وفيه أيضًا: وجل وهب ترحل لونًا في صندوق، صفيل عليسها، ودفع الصندوق إليه، قال: مذا ليس بفايض لما وهب له، وقل كان الصندوق مفتوحًا، فهو قايض لما وهب مه؛ لأن في المصل الأول لم يصو مخليًا بين الموهوب والموهوب له، بخلاف الفصل الملاني.

١١٥١٣ - هبة الخشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين، أو من حماعة عندهما صحيحة، وعند أبى حييفة رخيم القبل من، القبل عندا أبى حييفة رخيم القبل عندا القبل عندا القبل عندا القبل عندا القبل عندا العرفين فيما يحتمل القسمة مانع صحة الهبة، وقامها بالإجماع، ومن طرف الموجوب مانع عند أبى حييفة رحمه الله تعالى، خلافً لهما الأن الشيوع من طرف الموجوب له لا يلحق ضمان المرفود.

وإغايشترط كون الوهوب مفسوماً ومعرزاً ومن الفيص والتسليم لأوقت الهيف بدليل أنه أو وهب نصف الداو شبائفاً ، ولم يسلم حتى وهب النصف الشائى وسلم لا يجوز ، وأو وهب النصف شائفاً ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر ، وسلم الكل يجوز ، وطى أصل أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا وهب العار من رجلين ، وسلم إليهما حملة ، يجوز ، وقو سلم إنى كل واحد منهما نصف الدار، لا يجوز ، فهذا لا يبن لك أن العبر، الحالة القبض .

واشتاف عبارة الشابخ في بيان معنى ذلك، بعضهم قالرا: بأن هبة للشاع عندنا غير فاسدة، إلا أنها غير تامة، لعدم القيض على وجه التمام بسبب الشيوع، فإذا العدم النبوع قبل الضفى، إذا المانع من تمام القيض، قعملت الهنة الشائعة عملها، وبعضهم عالوا: بأن التسليم في معنى شطر "العقد في باب الهنة، فإذا لـ الشيوع قبل القيض، صار كأن العقد [فد] وقع

⁽١) مكذا في النسجين؛ ف أو أم ، وكان في الأصل والنسخة ألغ : شوط.

على المفرز الفساوم، وتهذا أو وهب الاحماء، ولم يسمم حتى وهب النصف الأحر، وسلم الكل جار، وسلم الكل جار، وسلم الكل جار، وحمل كأن المقال المحالية والمساورة اتحاد الشرط، وهو الفيض والتسليم، بخلاف مناؤا تفرق التسليم؛ الأراهناك العالمة، وكل عفد ليس شام، الاحدام تمام القيص الذي عو شطراً المهذر.

1905 وهي المنتفى أن ابن سجاعة عن أن يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال أو حلينا وهيت المتعلق في رجل قال أو حلينا وهيت لكما هذه الداره الهدا نصيمها، ولهذا نصفها حاز؟ لأنه لا يحتمل أن يكون هذا المسلم ألكم ألحكم العقد، وهو المانع من تمام الهيئة ، وهكالا روى عن ابن سماعة عن محمد رحمه الله نعالي.

ولو قال لأحدمها: وهبت لك لصفها، ولهذا نصفها، لم يجز؛ لأنه ألبت الشيوع في العقد.

١٩٩٦ - وقو قال: وهبت فكساهذه الداولك ثلثها، ولهذا تلناها، عني قول محمد يجور، وعلى فول أي يوسف وحمه الله تعالى لا يحور، لأنه لا يكن أن مجمل هذا تقسيرًا؛ لأن مطلق العقد لا يقتضى للذائلة، فكان لإشات النبوع في العفد.

11911 - وعمه أبعثًا في وحل وهب بصف دار غير مغسوم، ودفع الدار إليه، فباع الموهوب له ما وهب له، لا يجور بيمه، فال. وهر ينزلة من ماع هبة لم يقبضها، وهذا بناه على ما قانة أن الهبة لا تقيد اللك قبل الفيص، والشيوع لا يحشيل القبض بصفة الكمال إلا بالقسمة، فلا يفيد الملك قبل الفيمة، فهو معنى ما قال، وهو يمتزلة من ماع هبة لم يقضها.

ذكر محمد وحمه الله نعالي في الأصل : هذه القار من رجلي، وعطف المبدقة عليها، فغاله: وكذلك الصدفة، وطفا يدل على أنه إذا تصدق عاليسم عني رحلين، أنه لا يجوز عند أبي منفة رضي الكاتمان عنه كالهية.

وهى ألحامع الصغير : قال: لو تصدق مطرة عراهم على فقيرس يجور ، قال الحاكم الشهيد: يحتمل أن يكون الرادس فوله . وتذلك الصدفة ، على صبين ، فيكون ذلك يمرفة الهية ؛ لأنه جعل الهية من الفقير صدفقه عتكون الصدقة على الغني هذه ، والأظهو أن في المبأنة روايتن ، فعلى رواية أالجامه الصفير عرق بين الهنة والصدفة .

١٩٥٧٧ - وفي الجامع الصغير أيضًا؛ لو وهب عشرة دواهم من فقيرين حاز، وحمل الهمة من الفقيرين كالصدقة، وأما إداوهم عشرة دواهم من غنين عمد أم حنيفة رضي الله

٢٦) حكمًا في التميع الناتجة التي عبدياء وكان في الأصل: شوط.

تعالى عنه: لا يجوز؛ لأنه هبة المُشاع فيما يحتمل الفسمة.

١٥١٨ - وذكر الشبخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الهيئة: إذا وهب الرجل لرجل نصف عرهم صحيح من الدراهم العنظية، أنه بجوز، حو الصحيح، وجعل هذا تبنزلة [هبة] المشاع فيما لا يحتمل القسمة، وذكر أصلاء فقال: كل ما يه جب قسمته تفصيانًا، فإنه مما لا يحتمل القسمة ، وإذا لم يوجب نفصانًا فهو مما يحتمل القسمة، فعلى هذا تقول: إن كان الدوهم الواحد ينتقص بالقسمة بجور هية تصفه، وإن كان لانتقص لايحرز هية تعيقه

11019 - وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أوافعاته " في بات الباء : إدا رهب لرجلين درهمًا صحيحًا، تكلموا فيه، قال بمضهم، لا يجرز؛ لأن تنصيف الدرهم لا يضر، فكان مشاعًا يحتمل القسمة، والصحيح أنه يجوز ؛ لأن الدوهم الصحيح لا يكسر عادةً، فكان مثاعًا يحتمل القسمة .

٣٠٠٠ - في الله يقرل الدر مالك عن أبي يومف رحمه لله تعالى في رجار معه درهمان، فقال لرجار: وهبت لك درهماً منهما، فال: إن كانا مستوين في الوزن والجودة، لم غير الهينة، إلا أن يفرز له أحدهما؛ لأن الهية تناول أحدهما، وهو مجهول، وإن كانا مختلفين، فالهية جائزة؛ لأنهما إذا كانا مختلفين، فالهية قدر درهم منهما، وهو مشاع لا يحتمل الفيمة، وأما في الدراهم المقطعة والمكسرة، فلايجوز ذلك حتى يفرزه.

١١٥٢١ . ولو قال: وهيت لك أحد هذين الدرهمين، وهما مختلطان، وهما عاجيز أولا بين، فالهية باطلة؛ لأن الوهوب مجهول، وسبب النمليك لا يتعقد في محل مجهول،

١١٥٩٢ - وفيه أيضًا: عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا دفع در همين إلى رجلين. فضال: أحدهما لك هية ؛ لم يجزء كانا في الوزن سواه، أو مختلفين ؛ لأن الموهوب مجهول، ولو قبل: نصفها قك، فإن كانا في الجودة والوزن سواء، لم يجز، وإن كان أحدمها أدون من الأعر وأردأ جازه لأنه إذا قال: نصفها لك، صار الوهوب معلومًا ، وهو المنصف، لو امتنع عسله الهية"، إنما يمتنع لمكان الشيوع، فإذا كان في الجودة والوزن صواء، يتمكن الشيوم، وإن كان أحدهما أردي وأدون، فلا يجوز شيرع فيجرز.

٩١٥٢٣ - في أفتاري أبي اللبث : وجل قال كته بالفارسية : ابن زمين توا، فاذهب والزرعها، إن كان قال الحائل عند ما قال هذه المقال: فبلت، وزرح، صارت الأرض له، وإن لم

⁽¹⁾ مكذا في ظاء وكان في الأصل والنسختين : أف أو أم أ : عمل الهية .

يعار اقتلت، لا شروانه، وذكرنا في أول ها اللعمية عا يخالف هذا.

١٩٥٢٤ - وإذا وهب نصيف عبيدو، أو ثلثه، وسلم لا يحمر والأنز هذه ها لا يحتمل العميمة ، وكذلك إذا وهب عمده لرحلين ، أو وهب وجلان عبداً لهما من رجال وكذلك لو رهب رحل لرحلين نصف محدين، أو نصف توين مختلفين هووي ومروي، أو بصف عنه ة أثوات محتلفة رطي وهرويء لأنا مثل هذه الفدب لاتفسو قسمة واحدق فكان واعبأ ليصيب ينصف كل لوماء وكل لوم الرس يحتمل القسيبة في مساء ، وكذلك الله إب الحالفة عمل هذاء رؤه كناه [دنت] مزنوع واحد [بقسم فيسعة واحدة، وكفلك الدواب الحناهية على هناء وإنَّ كَانَ مِن فوع واحداً " لم عز همه إلا مصيومًا؛ لأن تليَّاتِ إذا كانت من يوع واحد. نقسم قسمة واحدق والدواب كذلك وإعاوهب النصف مشاقا فيما يعتمل لقسمةودلك جائر، وإنا وهب بصبية له في حافظه أو طويق. أو حسام، وسنمي وسلط، ديمو جائز و لاك عبر محتمل القسمة؛ لأنه إذا فسم لا تمكن الانتفاع على الرجه الذي يتنفع به من الدرسة. وهذاهو صفة بالايحتما الفسمنان

توجمته!

٥٣٥٠ - وهمد تراحل داراً فيها مناع الراهات، ودفعها إلى الموهوب له ، دلهية باطبة . هكذا ذكر في الزيادات، ومعناه أنه غير مادة، وفي البطاني أيقول. في اندار مدع الواهب، أو إنساناها أهله الأصار في حس هذه للمائل أن شنسال الوهوب منك الوهب بما فام [الهيمة لما فكود أن الصفل شوط تمام الهيق، واشتعال الموهوب بملت الواهب يمنع تمام][[انقضى من الموجوب له . وهذا لأن الموهوب ما دام مشغولاً بملك الواحب، كان بدالواحب قائمة على المدهوس لقيامها على ما هو شاغل للموجوب، وقيناه بلاالواهب على الوهوب عنم قام يلا الموحوب له، فأما اشتمال مثك الراهب بالوهوب (لا بنع عام الهنة؛ لأن المرهوب بالرغ الامان قيمه عن أمام القبيص؟ لأنَّا اشتمال الله الواقب للموهوب!" لا يوجب بدالواهب على الموهوب، فلا يمنع تمام بد الوهوب فه، فلا يمنع تمام الهية

٩٠) ما بن المعتوفين ساعظ من الأصل، وأثبت منه العبارة من حبيم المسلخ التي عبدين

⁽٣) ما يين العقوقين . فعل من الأمرال ، وأنست هذه الصارة من جيم مالنسيخ النبي عمدن

٣٠٤ ما بين معفودس ساقط من الأصل والبيناء من طاوع واس.

جنا إلى تخريح المنالة، فنقول: الموهوب وهو الغاز مشغولة بملك الواهب، فمنع نمام القبض، وهو المعنى من البطلان المذكور في الكساب، ألا ترى أنه ليرفوغ النار، وسلمها إليه فارغة، ثنت الهبة فيها، وكذلك لو وهب لرحل أخر حرابًا، أو حوالقا فيه طعام ألى فالهبة غير تامة؛ غاذكها.

1907 - لو وهب ما في الدار من المتاع، وما في الحراب و الجرائل من المتاع، فالهبة تاصة؛ لأن الوهوب ههناشاغل بملك الواهب، وليس عشاصول بمفكه، وذلك لا يوجب بد الواهب على الموهوب أكثر ما فيه آن بد الواهب قائمة على الدار والجوائل والمتاع والطعام فيها، إلا أن هذه الأشباء تامغة والله لحفظ ما فيها، وقيام البدعلي النبع لا يوجب قيام البدعلي الأمل، والاكذاك المسألة الأولى.

١٩٥٢٧ - ونظير هذا إذا وهب جارية لرجل عليها حلى، ووعد الجارية دون الحلى، وسلمها، فالهبة تامة؛ الأن الموهوب شاغل علل الواهب، وعبد لو وهب الحلى دون الجارية [وسلم الجارية] فالهبة غير نامة ، وكذلك إذا وهب دابة ، وعليها سرج أو لجام، ووهب الدابة دون السرج واللجام دون الدابة علمها إليه غالهبة تامة، وثو وهب السرج واللجام دون الدابة ، فالهبة شير نامة ، والمعنى ما ذكرتا.

12074 - ولو أن الواهب أو دع الطعام والناع من الموهوب له ، ثم وهب الدار والحوالق منه ، وسلم المكل إليه [أو أودع النساع والطعام بعد مساوها الدار والحوالق، وسنم الكل إليه [1] ، تمت الهية في الدار؟ لأن بالإيداع ثبت بده على الناع حقيقة ، فلا بيقي يد الواهب على الناع حقيقة .

١٩٥٣٩ - وهي أختاوي آبي اللبث " إذا وهب: المرأة دارها من رجل هو زوجها، وهي مماكنة فيها، ولها أمنعة فيها، والزوج ساكن معها يصحه الأنها مع ما في يدها من الدار هي بند الزوج، مكات الدار في بد الواهب معنى، فصحت الهية.

۱۹۵۲ و في المنتقى : رحل وهت عبده من رجل و وعلى عنى العبد شيء بحمله .
 جازت انهبة في لعبد، ولو وهب حماراً عليه حمل و ووهب الحمار دون الحمل و لا يجوزه وهو بناه على ما ذكرنا.

١١٥٣١- وهب ترجل أوضاً فيها زوع ونخيل، أو نخيلا فيها لمر، أو وهب زرعًا أن

⁽١) ومي أم الخدم الواهب

⁽٢) ما بين العفو تين سائط من الأصل، وأنبتك هذه العبارة من النسخة ام ..

محبلاً في أرضواء أو شعوًا على بخس، لمو نج الهاية ؛ فأن الموهوات منصرًا أمصر الموهوات العربال خافف وكان بمنالفات عبحتما القسمة . والطرفان في حق هذا للعني على السواد.

١٩٥٣٣ - وهب داران و سلمها إلى الموهوب به ، وفي الدار مشاع الراهب ، أم وهب المُناع مع معد ذلت، وصفر إليه، حازت الهية [هي المناج، ولا تجور في الدار، و لو وهذه الدار. ولم يسلم عني وهب الدع، وسلمب جمله، حازات الهجال صهار و فذلك إدا وهال الخراب والحواليء والويسلم حتى وهب زااطه له وسعمه جمله وجازت الهيم في انكاس وكذبك إدا وهب الأرص ولم يسلم حتى وهد . إلا ما فيها من التحيل، والزرع، وسلمها جمعة، وكذلك إدا وهب المخس والم سلم حتى وهب ما فيها من السمر و وسلم الكل و حارث الهية [في الكليُّ لأمه لا مانع من تمام كيمة حالة النسابين.

١٩٥٣٠ وهما من انحر دارًا فيهما مشاع الواهب، ووهب الدار والشاع جسلة بعمله واحده وسنمها إلى الموهوب له وتم حد مستحواء واستحق الناع دوق الداراء فالهده المذفق الدارا الأدادلاستحفاق لايتبن أناالدار كاستاستخرلة بملك مراهب، وهو الذبو من قام الهبة في المسألة الأولى، وكذلك تو وهب جوالقًا ما فيم من التناج، وسنسب إلى الموهوت لعا ووهب جرائا عاديه من الطعام ، تم استحل النباع و لطعام ، كنانت الهيبة تامة في الحراب و لحوالق.

١١٥٣٤ - ولو وهب أوصًا مما فيها من الورع، وسلمها، أو وهب بحيلة مَا فيها من الشعراء وسلمهاء لمراستحق للروع والتمر بدود التحيل والأرص واللهبة مطالة في الأرض والتحيل: لأنَّا بالمتحقاق الرزع والنبر صهر اللَّيوع الله ونابالهابة على وحد يحتمل القسمة ، وأبه يبطن الهية، بخلاف مسأله الخوالق والجراب والدار

١١٥٢٥ - في المُنفَى ١ قال بقره الرحية لك هذي البياني، وأجدهما مشعولوه لابحوز الهاة في واحد منهما. ولو قال . وهبت بك هذا البيت؛ وحصية من هذا البيت الاخراء خارب الهية في البيت- لأنه في الفصل لأول العقد في البيتين حصل بالقطين، منظلار أحدمها لايو جب بطلان الأخي

١١٥٣٣ - وفيم أنصَدُن إذا وهب داروهن بنين الها أحسمه بالصاهري مي عبرالها، والأكس كبيره قال: إنافيض الكبير حازت الهند لهماء وذكر في موضع أخر عن أبي بوسف رحمه الله

 ⁽⁴⁾ مدين معقوفين دافعا من الأمن وأدائد من ما وم وف.

⁽¹⁾ مدين معقد في ساقط من الأحس وأسف من فل مورف

لُعَالَى أَنَّ الهِيهُ فَاسِنَتَهُ، وهو الصحيح، ولا قبلت في فساد هذه الهيه عند أبي «بينة رامي الله تعالى عنه ، وإما لشك على ملاهيهما: الآنه بو وهمامن كيبيرين، بجوز عدهسا، وإداكان أحدمها صعيرًا، قالاً الإيجوز، وعكفًا ذكر في الناوي أبي اللبث .

و لغرق إذا قال الجدهما صغيرًا، فانهية المسخير العقاب للحال لقبام قنض الأسامطام فيضع ما مهرة من الكبير إنها العالمي في فنص الكبير سابقة معنى ، فلسمت كله بالالطاق ، قال البقائي " الحيلة أن يسلم الناو إلى الاين الكبير ، ثم يهب الدار منهما

احسن بن زياد من أبي يوسف، حمه له تعالل إنا أعطاه نصف هـ) د صدفة، وتصفيها منة بد رقبل دلك لرحل ، ونبشها، فهو جائز، وله أناير حم في عمقها الذي وهره

و في المساللة نوع إنهكال: لأن الهية منع الصدقية مختلفان حكمًا، فإنه لا وحوع في الصدوق، وفي الهيد رجوع، وباختلاف الحكم يتحلق النبوع، فيسخي أن لا تحوز الهية.

نوع منه:

1974 - إذا وهب الدين من عير من عليه الدين و وسلطة عنى القسور وجاز فلك استحمالًا والقياس أن الايجوز و فلك الدين ليس نداد. والهدة وصعت لتممك المناص فالهية أصيفت إلى غير محلها و فلا يصح و إنما جاز هية أندين عليه الدين عقران الكتابة عن الإراد والإسفاط ويد أن الراهب لما أمر و القسور و مفد جمعه باليا عن نفسه في الكتابة عن الراهب لم نفسه أو أن عمل الهية ما يعد الميشور و بعد بقيض عو خال محل المتملك و عن 1984 الميح و الأن أو ان عمل الهدام، و عن حال نيس بقيض عو خال محل الهيئات على حال نيس بقيض عو خال المحل المحل و عن عال نيس بقيض عو خال المحل المحل عن عال المحل المحل المحل عن حال نيس بقيض عو خال المحل المحل

١٩٥٨- وإذا وهب ماعلى ظهر غمه من الصوف، أو ما في ضرعها من البراء لم يجزء فإنا أمره بحر الصوف، وحلت الدين فقعل، وقص، حار استحسابًا، وعلى مدا درج الارض، وتمر الاشجار والمرديجة ده وحصافه.

1989- كذا فكر في الأصل أيضًا إذا وهب ما مي بطن جاريته لرجل، وملطة على فيضه إذا وضعت، ووضعت، وقصها الموهوب له، للم يجر، ونسا دهن استسم قبل أن يعصر، والريث في الزينون، ودفيق الخنفة، من أصحبنا رحمهمالة تعالى من يقول على

 ⁽¹⁾ رقي اف الحاجة بدلامن إضافه.

قياس هية الدين ذيدهي أن يجوز ههنا إذا منطها قيضًا على القنض، والأصبح أنه لا يجور، أما أونا الدي والأصبح أنه لا يجور، أما أونا الدي والمدانو جودلا يتيقن حيدت وهمن السمسم، وزيت الزينون، ودفيق الحنطة لا يدنر جودها في السمسم من العصر، والمقدر، والمقدر، والمقدر، والمقدر، لا يجوز الدين وجود الدهي والدفيق إلى المصر، فله يكن مرجودًا ويسائل وجود الدهي والدفيق إلى المصر، فله يكن مرجودًا وقت الهية، فلهذا لا يجوز

وهي الفتاوي البقالي أن عن محسد وحمه الله تعالى أنا يحوز هي الدهن، وكانائل هي قوله : إن أدرك أنتم وقد طلع، وإدا كان عسو

١٩٩٤ - في الفتروي لأبي اللبث: رجل حنب منا لويده، فوهبها لوجل، وسلطه على
 دبختها دفال أبو يرسف رحمه الله تعالى الهية باطلة؛ لأن في فيسها وفت الهية شفر ، وقتال
 زفر ، الهية خاذة.

1981 فكر الحالية في الشقى المنطق الها وهب المارة الدرارب ووعضها مالي الناس، ووعضها مالي الناس، ومعضها مالي الناس، ومع حد ها في بالمحارث الهيئة فيما في يده، وأما ما كنال من الناس، فإن قال: الخضها، فهو جداء وإذ كان من المال ربح، فلا يحرز، قال. الأنها منه فير مقسومة، أما هنة ما في يدافضيات، وأما هنة معلى الناس، فهو همة عن عبر أمنة أفي يدا الفيسات، وأما همة الله على الناس، فهو همة الله يراد على الناس، وأن ملطه على القبض وقبض صحت استحسانا، وأما الربح، فهو همة أنشاع فيما يحتمل القسمة.

الفصل الثالث فيما يتعلق بالتحليل وما يتصل به

1927 - في "فناوى أبي اللبث": رجل قال لأخر: أنت في حل عا أكلت من ماني، طه أن باكله، ولو قال: من (أكل) من ماني، فهو في حل، لا يحل لأحد أن باكله، هذا قول ابن زياد، حكى عنه نصير، قال نصير: وسألت محمد بن مشائل عن رجل له شجرة، فقال: كل من أكل، فهو في حل، قال نصير أيفياً: سألت محمد بن مشائل عن رجل له شجرة، فقال: عن أكل منها فهو في حل، فلاياس بأن بأكل منها النني والفقير.

1967 - إذا قال لأخو : حالتي من كل حق لك على قفعل، وأبرآه من غير أن بعلم ما عليه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: برئ مما عليه حكمًا، وديانةً، وقال محمد في الحكم: كفلك، وفي الديانة لا يطبب له، ما لم يعلم صاحب الحق بما عليه.

في أفتاري الفاضي"" : والصبيح قول أبي يوسف الأن الإيراه إسقاط، وجهالة السائط لا ينم صحة الإسفاط.

1988 - وعن نصير قال: سألت الحسن بن زياد عن رجل قال لأعود أنت في حل عا أكلت من مالى ، أو قال: أحلت أو قال: أعطيت، قال: لا يحل له أن يأخذ وأن يعطي إلا الأكل، وسئل أبو بكر صمن قال لأخو: جعلنك في حل الساعة، أو قال في السنها، قال: يصير في حل في الدارين، ولو قال: لا أخاصمك ، ولا أطلبك فيما لي قبلك، قال: هذا ليس بشيء، وحقه عليه على حاله.

11020 - وسئل أبو القاسم عمن سبب دابته ثعلة ، فأعدها إنسان ، فأصلحها لن تكون؟ قال: إن سببها ، وقال: من شاء فليأخذها ، فأخذها رجل ، فهى له ، قال الفقيه أبوالنيت رحمه الله تعالى: ٢ لجواب هكذا ، إذا قال لقوم معينين عند القبص ، وإذ ثم يقل ذلك لقوم معينين ، أو لم يقل ذلك أصلا، فالله على ملك صاحبها ، وق أن يأخذها ، وفي الفتاوى ذكر المألة مطلقة من غير فصل بينما إذا قال ذلك القول ، أو قال مطلقاً .

۱۱۵۴ - وسئل أبو يكر عمن قبال: أبيحت مالي لضلان أن يأكل، والبياح له لا يعلم بذلك، لا يباح له الأكل؛ لأن الإباحة إطلاق، والإطلاق لا يعمل قبل للعلم، وسئل هو أيضًا

⁽١) هكفا في النسخ التي من أيدينا ، وكان من الأصل: الفضلي .

عن عبد ماذون دفع من مال مو لامد أو من تجارته شبُّ لإنسان همة ، هل بسعه أن بقبل بنه؟ إن دفع شيئًا لو ملغ مولاه كره دلك، لا يسعه أناجلون وإنادفع شيئًا لا بكره ذلك، وسعه أنابضل

١١٠٤٧ - إذا وهب للصحير ضيء من المأكول، هن يساح لو الدبه أن يشاول من ذلك؟ روي عو محمد وحمه الله تعالى تصا أنه يماح

١١٩٤٨ - وجل اتخذ وليمة للخنان، وأهدى الناس هدايا، ووضعوا بين بدي الولد، الهذاعلي وجهين. إما إن قال: هذا للوك أو لم يكن، والجواب في الوجهين واحد، فقول: المُسألة على تسميع. (ما إن كانت الهذية تصلح للصبي كالدراهم والدبابير، أولاء كمناع البيت والحيوان، هفي القدم الأول الهدية لنصبي؛ لأن هذة غليك من الصبي عادة، وفي الفسيم التناني ينظر إلى المهندي، قبإن كان من أقرباء الأم، أو من معارفتها، فنهي اللام، لأن التعليك منها عرفًا، هكذا حكم عن الشيخ أبي الفسم والفقيه أبي اللبث، فالحاصل أن التعويل على العوف؛ حتى أو وجد مسب، أو وجه يستدل به على عير ما قلنا يعتمد على فلك ، م كذلك إدا اتحذ وليمة لزفاف الننه إلى بيت زوجها ، فأهدى أفرياء الزوج ، أو أفرياء المرأة وحدًا كنه إدائم يقل للهندي: أهديت للأب أو الأم في السيالة الأوثي، ولنزوج أو الرأة في المُسألة اثنائية، بأن تعذر الرجوع إلى قول المهدى، أما إذا قال، فالقول قول الهدى؛ لأنه هو المثك

١٩٩٤٩ - وفي خاوي أهل مسرقيداً : رجل قدم من المفره وجاه بهدايا إلى من مزل عنده، وقال: اقسم هذه الأشياه بين أولادك، وبين نعسك، إن كان الهدى قائمًا يرجم مي البيان إليه درإنا تبريكن فعا يصلح لينساء ، فهو للنساء ، وما يصلح للصخار من الإناث، فهو الهنء وها يصلح للصغار من الذكوراء فهو لهجاء والماجسلج له قهو لها. وإن كان يصلح للرجال والمرأة جسيمًا، ينظر إلى المهندي، إن كان من أقارب الرجل، أو من معارفه فله، وإن كان من أقارب المرأة، أو من معارفها، فلها، فإذا التعويل على العادة.

١١٦٥٠ - وهي الفشاوي لأبي الثبث . رجل أهذى إليه حاره شيئًا من المأكولات في إلىه، فأراد أن يأكل في ذلك الإناء، هن يباح له فلك؟ قال: إن كانت الهدية تربطًا، أو تحوه يسام له النتاول من الإناء؛ لأنه مأذون فيه دلالة ﴿ لأنه لوجعل في إناه أخر ذهبت لدُّته ، وإن كانت مثل انعاكهم وفحوهاء فإن كان ببتهما البساط مثر هداء يباح له التناول لمكان الإذن دلالة، وإذا لم يكن بشهما البساط في مثل هذاء لا ياح لاتعدام الإذذ.

١٩٥٥ - سنن أبو مطيع عن رجل قبال لأخور الدحل تشرسي، وتحدمن العبيب، كم بأخذ؟ قال. أخله عثقوةً واحملًا، وإن قال: حذمن البر، قال: بأخذ مقمدار متوين؛ لأن التوبن بجوز في كفارة الهمير، قال الفقية أبوالليث: يجور أن يأحد من لعنب مفدار سابشهم إنسان؛ لأن علمًا إذن بأحدُ ما يحتاج إليه في النجان عادة . وافه سبحانه وتعالى أعلم-.

الفصل الرابع في هية الدين عن عليه الدين

1004 - ذكر شمس الأثمة السرخسي رصعه الله تعالى في شرح كتاب الهمة: أن حبة النبين عن عليه لا يتم من غير فبول، والإبراء يتم من غير قبول، ولكن للسعبون من الرد قبل موت إن الشهة والإبراء يعون الشهون من الرد قبل موت إن شامه وعن زفر أنه سوى بينهما، وقال: تتم الهبة والإبراء بعون الشهول، وهذا الذي دكر اختياره، وذكر في موع الواقعات فعن الهبة كما ذكر وشمس الأنمة أنها لا تتم من غير قبول، وذكر عامة الشايخ في شرح كتاب (الكفائة، وفي شرح كتاب) الهبة أن عبة الدين عن عليمه وإبراء بيتم من غير قبول، ويرتد بالرد، وإن وهب الدين الذي عنيه الأصل أو أبرأه، علمات قبل الرد قهدو برى ٤٠ لأن البراء تتم من غير قبول [وإغائر تدبائره وكان مبيئة في خل منه، فهو جائز الأن البراءة تتم من غير قبول] أنه فإن رد مبيئة في خل منه ويقضي المال، وقال محمد: لا يعمل رده، والبراءة ماضية على حالها.

وجه قول منحمه وحمه الله تمالي أن الإيراء وقع للمبيت؛ لأن اللين على البت. علا يعمل رد الوارث، كما لا يعمل رد الكميل إيراء الأصل، وكما لا يعمل ود الوكيل تقضاء الدين إيراء الوكيل.

ولأبي بوسف روحمه الله تد الى أن الإمراء وقع الوارث مه ني ؛ لأن الدين انسفل إلى الوارث في حق أحكام الدياء الا ترى أن الطالب بالدين هو الوارث، مخلاف الوكيل بقضاء الدين، والكفيل ؛ لأن الإبراء للأصبل؛ لأنه حي مطالب به، وينتفع بالإبراء، قالا يعمل رد الكفيل؛ ورد الوكين، أما هنا بخلاف.

١١٥٥٣ - ولو رهب الغرج الدين من الوارث صح بلا خلاف؛ لأن الإبراء وقع له.

١٩٩٤ - ولو كان لرجل دين على عبد الغرج ، هوهب الغرج الدين لمولاه صح . سواء كان على العبد دين أو لم يكي .

ا في كشاب المأذون في باب هية عبد التاجر . قإن رده الولي برند برده، قيس : هو على

⁽¹⁾ ما بين العقوفين سافط من الأصل: وأنست هذه العمرة من المسختين. أف أو أم "

⁽٣) ما بين المعقوفين معافظ من الأصل وأنبشاه من ظارم وه

الخلاف لذي تقدم في رد الوارث، وفيل ا بأن هذه يرقد (جماعًا.

١١٩٥٠ - إذا كان الدين بين شريكين فرهب أحدهما تصيبه من المدون صنح، والروامات نصف الدين مطلقًا، ينفذ في انربع، ويتوقف في الربع، كما نو وهب تصف العشاطة ترك

١١٥٥١ - من عليه الدين إذا وهب مالا من رب اندين، يحت رب الدين منهيمة، لا بالمينء

١٧٥٥ ٢٠١٠ في " الزيادات " في أخر بات الحوالة في أفشاوي أبر الليث ! إذا قال المولى ا لكائمة : وهيت [لك] مال عليك، فقال الكانب: لا أنبل، متو الكانب، والمال دين عليه، وهذا بناء عملي ما قلتنا : إنا هبة الدين عن عليه المدين بصح من عبير قبيرق، ويرتد بالبرغ، فلا مظهر انتفاض الهبة في حق التشاض العش.

١١٥٥٨ - وفيه أبضًا: منه أبو بكر عن شريكين، قال أحدهما لصاحبه: وهيت لك حصتي من الربح، فود على رأس الذل، فرده عليه، ثم أراد أن يطالبه بالربح، قال: إن كان طال فاتما خبر مسهلت، ولم يصمعها حتى وهبه، فالهبة باطلة

الفصل الخامس في الرجوع في الهبة

٩ ١٥ ١٩ - الهيمة أنواع العدة لأحتي ، وهذه لذى وهو منحوج ، وهذه لذى وهو منحوج ، وهذه لذى و هو ينبو على المحرم ليمو بذى وهو يعلى جنيع فلند للواحد حق الرحوع فن الدسليم ، الأنه بالمحرم ، بدا للحرم أين المحرم أين المحرم ، بدا ا

1990 . فتار في باب المطيبة من هذه الأصل . إذا وهذا أو من عنداً منزيتنكا بالد صاح وعله أداد عوضاك وعني دى. فلسن للدهاء أن يرجع وديداً أو بادة تمايده خوصة عام الوهوات له داكة باك لو كاند اقديها أو أصفى وعاسمهم وأنعدي وأما الدسر عن في باد تفرعونيا فقال الدوعش والكاند عن هذا أن وجو فعال

1959 أن يرزك لله الموصاطات أو أرضاء صيبي في طابقية منها بناء الرعوس شخراً واللاوجوج وعد إذا فالماني بعد ريدة ويد دالا لا بعد ريادة واللاول وأو بعد عاملاً الناسر في الخاصة الايجع لرحوج فالعج والوجوع الويادة في التلية ويدة في العرب الافاذة شمس الأشاء السرحين وحداثة تعالى، والتقصار في الهدائم والموهد، بدأ ولا بعد الأسواف حوج

1997 من الحسين من وبادعي للحرد من أبل حفقة وقبي الاتعالى عند اله ودعب لرحل موية عليه الله إداره والمبالد والمرافقة المرافقة المرافقة الله المالية والمرافقة المرافقة المرافقة

عن منه اللح من راجح قول أني يوسمه المعتمل إليه من المفهود ومن الشابح من قال تايد. أن حيدة وحمد لك تعالى معتال بالفطاح حق الرجوع في سواد براية في قبرة التوم مداول العالم ظلك في سواف ينقص قيمة الثوب، ومنهم من قال: فتيري أبي حيفة رضي الامتعالى عنه في. مطلق السواد، لأن فلم والداخر الألوان لا يقبل الثور، فوأًا أخر العدم، فصار السواد، قصالًا على حيث إنه لا يقبل له تأكر.

11037 . في المنتقى : ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعانى ، رحل وهب لرجى جارية أعجمية الله تعانى ، رحل وهب لرجى جارية أعجمية ، معلمها القرآن، والكلام، والكتاب، فللواهب أن يرجع فيها في قولهم، وكذلك لو علمها عملا أخر، ذكره بعد هذا، يربد بقوله . في قولهم في فول عامة العلماء رحمه الله تعالى موى قوله .

قال الأدوم بقولون ما أغلق عليها في ذلك لا يضعه على رأس المال في بيع الرابحة . يشير إلى أن هذا ليس بزيادة على الحقيقة ، إدالو كان زيادة لكان ما أغلق عليه، في ذلك مصحولًا إلى رأس المال قال محمد وحمه الله تعالى : وقد أن سبعها عليه مراسحة عندن، وقد أشار إلى أن هذا زيادة على الحقيقة ، فلا يكون نبواهب أن يرجع فها .

11034 - قم ذكر محمد فضيعه أصبار، فقال. كلما راد صلاحًا في العرب، فليس للواهب أدير حم فيها، وما كان بغير فعل أحد، أو معا سوق!"، فله أدير جم فيه، وهذا لأن ما راد صلاحًا في العرب، فهي ريادة معتوية يتبدل الأهراض بإزاءها، فيصبر نظير الصبح التصل بالنوب، والاكذاك ما إذا أراد صلاحًا لغير فعل واحد.

وأبو حديدة وأبو بوسة ، وحمه مدانته نمالي وغيرهما من العلماء بقوابون : حق الرجوع حن أثبته الشوع لقوات غرص، وهو العوض، فلا يؤثر في قطعه إلا وبلاد لها قبر قائم أأ ينصل منعقر الفسخ بحكم الرجوع، وبصير المحل لمكان الزبادة في حكم الهالك.

وذكر بعد هذا الحسن بن زياد عن أبي برسف رحمه الله تعالى (الله لا رحوع - قال ثمه : وروى أبو يوسف عن أبي ستينه مش بول أبي يوسف [1] .

دكر الحاكم: إذا ولدت اجارية الم هوية وللك عله أن يرجع قيما إذا استغنى الولاد عنها.

ه ١٩٥٦ - في أضاوي أبي اللبك " وهب من أخر كرياديًّا، فقصوه ته هوت له معليس للواهب أن يرجم نبح نبح نون بين هذه وبين الفسل

⁽¹⁾ وفي م الوعلى سوق

⁽٢) أمله عين قائم.

⁽٣٠) ما من التعقوفي سائط من الأصل، وأنسب هذه العبارة من التسخيص. اطالوا م

١١٩٦٦ - وفيه أيضاً: وحساس أحر عبداً كافراً، فأستم في بذالموهوساته، فليس للواهب أذا يرجع فيه؛ لأنا الإسلام ربادة فيه، وعن محمد رحمه انتاء الذين ، الأيرجع

۱۹۹۷ - في افتداري أبي الليث وحمله الله تعالى : رجل مصدار جل عراستناد، فحمل الوهوب له النمر بالي بلح، نس لمواهب أن يرجع فيما، قال محمد وحمد الله تعالى: مصر في السير الكبير - أذ من وهب لرجل حاربة في دار الحرب، وأحر عها إلى دار الرسلام، ليس للواهب الأبرجم فيه؛ لانه ارداد زيادة منصلة.

۱۹۹۸ وفي المنتفى : عن محمد عن أبي حبيعة رحمه انه تعالى في رجل وهب من أخر شبايا هروية ، محملها إلى السراق ، أو وهب طعامًا في العراق ، محمله الوهوب له إلى مكف قابس داراهم أن يرجع ، قبل: لأسبا زيادة - قبالوا: وهذا إذا كناني قبيسته في المكان المنقول إليه أكثر ، فأما إذا كان على السواء ، فللواهب أن يرجع .

وفي التقالي فكرفي الزيادات في وضع المبألة: فقال، لو حمل التياب إلى بلد، ورافع التياب إلى بلد، ورافة قيمتنا، فإن فكان أغز في النقار على الرافة في الكراء مالا، الإرجع على كل حال، وفكر القاس الإمام على استعادى رحمه الله بعاني في شرح السير " في أبواب الأنفال. إذا تقت الهيه شيئًا لا حمل فه، ولا مؤنه، قحمل الموقوب إلى لما يعز فيها، ويغلو مدموها، ولا روابه في على السواء، فم عرب رجوع فيها، ولو حمله إلى ملاة لا يعز فيها، وكان السعر في السادين على السواء، فم عرب وخلا شعر، ولو نقط المستحف، فأعرب، وغلا رجوع، كما نو وها شعر، في بقده، ولو نقط المستحف، فأعرب، غلا رجوع، وكان الرحوع، ولو نقط المستحف، فأعرب،

١١٥٥٩ - وللواهب أن يرجع في بعض الهية إن شاء، وكذبك لو وهب عبداً لوحدي. جمعه لأحدهما صدفة، وكمثلك لو وهب رجلان لرجل هية، وقبصيها اللوهوب له، لم أواد أحدهما أديرجم في حقه، فله دلك

۱۹۵۷ و د حیات جاربه انوهویه ، فین کان الحمل فدازی: فیها خیراً ، فیس له أن یرجع فیها، و هذه لان حال الساء مختلف، مین من إذا حیلت سمست، و حسر لومها، و منین إذ حملت اصفر توفیها، ورق^{۱۷} سافهها، والربادة تمح الرجوع و انتفصال لا بهتع، فینظر فی ذلك.

۱۹۵۷ - في اللتنفي . راحل وهم الرحل رصيعًا، فنسأ عند الوهوم له ، وكيو وظال، أبو صار شيخا، فأراد الواهب أن يرجع فيه [وقيمنه الساعة أقل من قيمته حين وهمه ،

⁽١) هكف في المسخة على وكالدفي الأصلي: وولي

صيبي له أن يرجع فيه أأأاه الأماراه من وجها فالتقص من وجها أخراء وحيل إلاسقط على الرجوع، فلا يعود بعد ديك، ولو كان طويلا يوم رهبه، وطال صد الرهوب به. وكان دلك الطول بقصالًا لا زياده، من كتاب أمسمح له، وكتاب ينفص لدنه، فسهده الزيادة ليست بزياده خنيفة، فلا يجع الرجوع، وقد يكون الشراء زيادة صورة، ونفصالًا معنى، كالإصبح الزائدة.

1989 - وإذا وهب الرجل حديدة، وضربها سيفًا، أو وهب دفائر، فكناء فيها، الم يكن له أنا رجو في فلك إلما تدبيل الدن، أو لريادة في الدنل.

١٩٥٧٣ - إذا و من له أجيد عُلَى فكسرها، وحجمها حطهًا، أه ، هن له نَبُ، فجعله طبهُ، فله أنْ يرجم فيها، وإنّ أعادها لنه، لم يرجم فيها.

1988 ولو وهم بحيمًا و قعمله خلاه لم يرجع فيه . ولو وهب له سيفًا و قممله سكنًا و أو يسلم المعيفًا و قممله سكنًا و أو يسلم المحينًا و أو يرجع و يرت المحينًا و أو يرجع المحينًا و أو يرجع و يرت المحينة الم

11373 - ولو وهب شناه و فليحها ، فله أن يرجع فيله ، وهذا بلا تحلاف ، وكذا لو ضحى بها ، أه دمها في هدى معتقف لم يكن له أن يرجع فيله أي قول أن يوسف رحمه الله الدلى ، وقال محملا ؛ برجع فيله ، ويحزك الأصحية والمنتف ولم ينص على قول أمل حنيفة رصى الله لما أن عنه ، واحد تلف الله إن ويله ، والا الله عنه بها أن عنه ، واحد الله الله ويعد والله بعد بها أن تكن قول أبي يوسه ، وقال بعضهم أنه كقول محمد ، وهو الصحيح .

۱۹۷۱ د وهب لرحل همة، وقسفها للوهوب له ما وهمها الوهوب لرحل أخر. تم رجع فيها لواهب التامي، أو رد عليه، فللوهب الأولى أن يرجع فيها، وقو وصل إلى الواهب التاني بهية، أو صدقة، أو إرث، أو رصية، أو شراء، أو ما أنسه ذلك، لم يكي لمواهب الأول. أن يرجع به

1909 - يعيد أن يعلم بأن أن صوح في الهيم على روايم الطائع المستح عند مستملا وحمه الفاتعالي، سواء كن [الرجوع] بنشاء أو بغير قضات وكالداعلي، وإيف الأصل أمن رواية أن حقص ، وعلى رواية الأصل أمن رواية أبي سليمان فسح إذا كان بقضاء، فإذا كان بغير قصاء، فهو عقد حديد، وعلى فول أبي بوستما: هو فسخ على كل حال، وقد ذكرك

⁽⁴⁾ ما بن المقويق سابط من الأصل وأنتده من طاوع رفيد.

المساقة بشمامها مع منافيها من المشالات المشابع وحمهم الله تعالى في وُكاة "الجامع"، فعنا ذكر من الجواب في الفصل الأول فيما إذا كان الرجوع بخير فضاء، فهو يوافق وواية أبي حقص، ورواية الجامع على قول محمد بن مساعة عن أبي يوسف وحمه أنه تعالى.

۱۱۹۷۸ - ویجوز تصرف الرهوب له فی الهیهٔ ما قم بحکم القباضی بتقصها ، فإذا حکم ، فلا بجرز تصرفه و کذلك تران محمد وأبی حنیه رحمهما الله تعالی .

1949 - يجب أن بعثم بأن الرجوع في الهبة لا يصبح إلا بغضاء ، أو رضاء ، أها لأن الرجوع مغتلف فيه بين العلماء وحمهم الله تعالى، فكان في أصل نبوته نوع ودهاً أ، أو لأن في قطع الملك على الإنسان من غير قضاء ولا رضاء لا يجوز ، فقط الملك على الإنسان من غير قضاء ولا رضاء لا يجوز ، فقبل فضاء القاضى، وقبل رد الموهوب له الهبية على الواهب بالخشياره تصرف الموهوب له حصل في ملك نفسه ، فيصبح ، وبعد ما تضى الفاضى، أو رد الموهوب له الهبة باحتياره ، صار الموهوب ملكاً للواهب على الموهوب له المهبة باحتياره ، صار الموهوب منا الموهوب له

۱۹۵۸ - وإن مات في يدالموجوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما فضى الفاضى به .
 كم يكن للواحب أن يضمته الأن أصل القبض لم يكن فبض ضمان ، فكذا الدوام عليه ، إلا أن يكون منعه بعد القضاء ، وقد طلب ت الواهب ، فحيتة بصير منعية الله .

ولو لم يرد الهية بعد الرجوع ، ولم يعكم به الحاكم ، حتى وهب الوهوب له الهية من الواهب ، وقبضه الواهب ، فهو بمتؤنة رده ، أو رد الحاكم ؛ لأن الرديعد الرجوع مستحق على الموهوب له ، قبتع من جهة المستحق ، وإن أوقعه الوقع بجهة أخرى ، عرف ذلك في موضعه .

۱۹۵۸ - وإذا قضى القاصى بإيطال الرجوع لمانع، فم زال المانع، عاد الرجوع، بيانه إذا يتى فى الدار تلوهوب له، وأبطل الفاضى رجوع الواهب بسبب الساء، فهذم الموجوب له البناء، وعادت كما كانت، فله أن يرجع فيها، وهذا بخلاف ما لو اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فحم الميد فى مدة الحيار، وتعاصم المشترى البائع فى الرد، فأبطل الفاضى حقه يعبب الحيم، ثم زال الحمى فى مدة الحيار، ليس له أن يرد.

1904 - وهب لامرأة هية ، لم تزوجها ، فله أن يرجع فيها ، ولو وهب لامرأته هية : ثم أبانها ، فقيس له أن يرجع فيها ؛ لأن في الوجه الأول الهية انعقدت موجبة للرجوع ، وفي [الوجه] الثاني انعقدت غير موجة فلرجوع ، والقاء بكون على نهج الانعقاد

⁽١) مكذا في الأصل، وكان السخة أظ : يوع وها أو لأن.

⁽٢) هكفا في الأصل، واعلى الصحيح استنتاء

١١٥٨٣ - وهب نعيد رجل شيئًا ، فالقبول والغيض إلى العبد، وبعد القبول والشف فللفك لملموليء فبعد ذلك ينظره إن كمان العبد ومولاه كل واحد منهما أجنبياً عن الواهب، فللواهب حق الرجوع، وإن كنان العبدة ارجم محرم من الواهب، بأن كان أخوه، والمولى أجني عن الواهب؛ فللواهب حق الرجوع، وإن كان العمد أجنبيا من الواهب، ومولاه ذر رحم محرم من الواهب، بأن كان [مولى] العبد أخاً للواهب، فللواهب حق الرجوع فيها عند أبي حَيْفَةَ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنه ، خلافًا لهما ، وإنْ كان العِيد ومولاً ، كل واحد منهما ذو رحم محرم من الراهب، فعلى تولهما: ليس للواهب حق الرجوع، أما على قول أبي حيفة رحمه الله تعالى: قال الكرخي قال محمد: قياس قول أبي حنيفة: إن له حق الرجوع، وقال الفقيم أبر جعفو رحمه الله تعالى : ليس له حق الرجوع .

١١٥٨٤ - وإذا كنان لرجل على عبد رجل دين، فوهب الولى العبد من رب الدين، وسلم إليه، حتى سقط دينه، ثم رجم الولي في العبد، قال أبر يوسف: يحود الدين، وقال محمد: لا يعود، هكذا ذكر في المزيادات". وذكر [الحاكم] في المنتفي أ قول أبي يوسف كفول محمد، وحكى عن البلخي أن أما يوسف استحسير و فول محمد، فقال: أرأيت لو كان اللدين لصيبي على عند وجاره وهب مولى المند المندمين الصيرره وقبله الوصيء وقبضه العبد حتى سقط الدين، ثم رجع الواهب في هبّه، لو قلنا: لا يعود الدين طلك الوصى تصرفًا ضارا بالعبيى، وإنه فاحش.

١١٥٨٥ - وفي العيون": صبى له على علوك رصيه دين، وهب الوصى المعلوك من الصبي جاز، ويظل الدير، ولو أراد الوصي أن يرجع في هبته، روى هشام عن محمد رحمه . الله تمالي: أنه ليس له ذلك، قال الصدر الشهيد حسام الدين في أواقعاته ": هذا الجواب خلاف ظاهر الرواية، قبل: ويجوز أن سحيداً رحمه الله تعالى إنا أبطل عن الرجوع في هذه المسورة دفعًا للضيرعن الصبيء فإن من مذهبه أن الدين الساقط بسبب الهيبة لا يعود بفسخ

١١٩٨٦ – الملي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : رجل و هب لرجل شجوه : فقطعها ، وأنفل في قطعها، فله الرجوع و لأن القطع نفصان، فإنه يتفطع به حياته ".

⁽١) وفي آف : وإنه يتقطم به حل الشهرة، وفي أم أنَّ فإنه ينقطم به حياة النمر.

الفصل السادس في الهية للصغير

1994 - قال محمد رحمه الله بعالى في الأصل: كن شيء وهب لابته الصغير، وأشهد عليه، وذلك التيء معلوم في لقيبه، فهو جائز، والعيص مه أن يعسرها وهبه له، وأشهد عليه، والانسهاد ليس شرط لازم، فإن الهبة لله بالإعلام، ولكن ذكر الإنسهاد حمامًا، كه زاعي الجحود إذا كر الهائد

1170/4 - وور أرسل علامه في حاجته. ثم وهمه لابن صغير أما صحت الهمة الآن العديمة الإرسال في حاجته في يد الوقي حكمًا، عنو لم يرجع الديد حتى مات الوائد، فالعبد للولد، ولا يصير ميراث عن الوائدة لأن الأب ينقس الهية حداد قائصاً للاس الآن قبض الهية تبعير أمانة، وقبص الإساد مال عبدة أيضاً قبص أمانة، فينوب، قالاب من القيض عن قبص الصف

۱۹۸۹ - وكدلك إدا وحمل عمله أنها أنه من المه الصحير ، فهما هام يتو ده في غار الأوسلام حارات الهيئة والأنه ما دام مترودًا من ها، الإحماد، فهو في بدالموالي [حكمًا، فيصبر فالمله لابعة يتمس الهيئة أناً

١٩٩٠ - وفي أنهنتني ، عن أبي بوسف رحمه الله تعالى: إذا تصدق بعد أبل له على الما لصعر لا يجور، وروى اللعل عنه أبه يجور، محصل عنه روايتاني.

وان كان الميد في يدي رجل وهنّاه أو عصيّاً. أو بشراء فاسده فوهبه فساحت لعبد من إماء الصائع لا يجوزه والبريجعل لأب فايضًا لابه الصاغير بقيص هؤلا.

۱۹۹۱ - ولو كان العبد و ديمة على يدى رجل عبده صاحب العبد مو الته العبد مو العبد من الته الصنعير ، يجوره و حمل الآن قانضا لايته يباء مودعه و بالفرى أن يد لودع ما دام مستخلا بالحفظ را صاحب الوديمة حكمًا ، فياعتها واليد الحكمي يصير قابضًا لولداء أما يد هؤلاء ليست بد صاحب العبد ، فلا يصير أنوالد فيضًا عن ولده يبد مؤلاء .

فإن فين . أليس أن تلودع إذا وهب الوديمة من الودع يجور ، ويعمير المردع فانطعًا عفس الهيف وتم قادرة المؤدع لم يكن قابات لنفسه بحكم ذلك اليم؟

⁽٢١ ما يين اللعقم من سائط من الأميار وأنت ومن ظ و دوف

قننا: اليد تاسودع حقيقة، ولكن حعل ذلك [البد] بد الودع حكماً تكونه عاملاً له في الحفظ، وذلك قبل التميك من المودع بالهية، فأما بعد ذلك فالفردع عامل لنفسه في الإسماك، فيصير قائضًا للهية بعاد لا بيد المودع

1994 - وفي آفشاه ي أبي النبث آن وجل وهب لامنه الصحير داراً ، والندار مشخول عناع الواهب، جازه لأنا الشرط قبض الواهب ههنا، وكون الدار مشغولة بمناع الواهب لا يمنع قبض الواهب، وسيأتي بعد هذا عن أبي حبيمة وأبي يوست ما يخالف هذا،

وفي اللشفي" عن محمد وحمه الله تعالى . وعل وهيه داراً لامه الصغير ، وقيبها ساكن مأجر ، قال: لا يجور ، ولم كان بغير أجر ، وكان هو فيها، يعني الواهب ، قالهية جائزة ، لأن الساكر إذا كان مأجر ، فيده على الموهوب ثابتة بصعة اللروم ، فيمنع قبض غير ، فيمنع تنام الهية ، بحلاف ما إذا كان سائنًا عشر أحر ، وكون الراهب في الدار لا يمنع غام الهية ، لأن الله طافي هذه الصورة قبض الواهب ، وكون الواهب في يقرر قبضه ، ولا ينفيه .

۱۹۹۹ . وهن أبي يوسف رحمه فه تعالى: لا يجوز للرحل أذ يهب لاسراته، ولا أن تهب لزوجها، أو لاجنبي داراً وهما قيها ساكنان، وكذلك الهنة للوقد الكبير ؛ لأن الواهب وذا كان في الدار، كان يده نبية على الدار، وذلك بمد قام يد الموجب له .

١٩٩٤ - قال: وأو وهبها لابنه الصعير، وهو ساكن بيها، جار، وقد مرَّ هذا.

وعن أبي بوسف يرو مقاس سماعة أن هنته لامنه الصغير في هذه العسورة لاتجوره كهيته لائته الكبير ، وهكذا روى عن أبي حليفة رحمه الله تعاني، وعنه أيضًا في وجل تصدق بأرض قاد زرعها على ولده العسطير جاز ، وإن كان المزرع لغسر الأب، فأحازه لا يحوز، لأنابد المستأجر ذابتة على الارس بصفة اللزوم، وأنها تمنع القيص للصغير، يحلاف يد لأب.

العدم المسترس وإياد عن أبي حبيقة وحسه الله في وجل نصدق بداره على ابنه المسترب وأده فيها مناع ، أو هو ساكنها، أو كان ويها ساكن يقير أجرف جارت الصدقة ، وإن كان ويها ساكن بقير أجرف جارت الصدقة ، وإن كان ويها ساكن بأجر وينه أحر يوان جوابه في المدقة فيما إذا كان هو لساكن أو كان فيها مناعه ، يخالف جوابه في الهدة ، والمروى عنه في الهية إذا كان الواهب في الغار ، أو كان فيها مناع لواهب أن لا يجور ، وكما أن الهية نفتقر إلى الفيض ، فالصدقة نفتقر إلى القيض ، فالصدقة نفتقر إلى القيض ، فالصدقة نفتقر إلى القيض ، فالمدقة نفتقر إلى القيض ، فالمدقة نفتقر إلى القيض ، فالمدقة نفتقر إلى القيض ،

١١٥٩٦ غال في "الأصل ؛ ومبض الأب والحد الهمة على الصعير جائزه سواه كان

الصغير في عبالهما ، أو لم يكن ، وكذلك قبص وصبهما أنهية على الصعير جائر ، سواء كان الصغير في عباله أو لم يكن ، فأما غير الأب والجد ، بعو الأخ والعم والأب وسائر انقرنيات الفياس أن لا يتلكون قبض الهمة على الصغير ، وإن كان المدخير في عبالهم ، وفي الاستحسان بالفياس أن لا يتلكون قبض عبالهم ، و كذلك وصبي مؤلاء ، وكذلك الأجنبي الذي يعول البتيم ، وليس للبتيم أحد سواء ، جاز له قبض الهبة عليه [استحسان] ، ويستوى في هذه المسائل التي ذكرنا إذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل ، وهذا كله إذا كنان الأس مبتًا ، أو حبًا لكن غائبًا غيبة مؤلاء الذي ذكر في الأجبى غائبًا في على الصغير؟ فم يذكر مدًا العصل في الكتاب عنه ، إلا أنه ذكر في الأجبى وقائم كان بعوب البنيم ، وبيس أه ذا الربم أحد سواء ، جاز له فنص الهبة على ألد ذكر في الأجبى يقتضى أن لا يصبح أدبش مؤلاء إذا كان الأب حاضراً ، وذكر في الحد أيضاً أنه لا يملك القبص على المستور إذا كان الأب جاء وم مفصل بينما إذا كان العسمير في عبائه ، أو لم يكن ، فظاهر على المنتقى أن لا يصبح أن يصبح أنه .

1094 - وذكر في الأم إذا وهبت له هبداً، أو شهدت على ذلك، وأبوه هبت جاز قصيه، وهذا الشرط يقتصى أن يصح المبت جاز السهد، وهذا الإشراء يقتصى أن يصح القبص من الروح أنه إن قسصت هي، أو الزوج جاز القبض، وهذا الإصلاق يقتصى أن يصح القبص من الروج أنه إن قسصت هي، أو الزوج جاز القبض، وهذا الإصلاق يقتصى أن يصح القبص من وقالاً على المشبوء والحدوالام والأح الذي يعوله، وقالوا: يصح القبض من هؤلاء على الصغير، وإن كان الأب حاضراً، وها ذكر من الشروط وقع القدة في الكتب، وإليه ذهب الشيخ الإمم الأحل الزاهد فخر الإسلام على البزوري، وضلان يصح قبض الهبة عليها من الزوج حال حصوة الأب، وإن كان العسفير في عباله، وإليه ذهب التبيخ الإمام الأنه، المرخسي، المسر المسر المناس الأنه، المرخسي،

وجه ما ذهب إليه فخر الإسلام أن الزوج إنها بملك الفيض حال حضرة الأب بسبب العول، والموق مرجود في حق مؤلاء، وجه ما ذهب إليه شمس الأثمة أن قبص الهنة من ماب الحفظ، وولاية حفظ مال الصغير للأب، أو لمن أقامه الأب مقام نفسه، والأب أنام الزوج مقام نفسه في خفصها، و خفظ مانها إذا زفها أماما أقام عيره مقام نسبه في ذلك، قلا يثبت

١١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظروم وف

⁽٣) ما بين المعقومين ساقط من الأصل وألساد من ظاوروف

للغير هذه الولاية، مختلاف مه إداء منه الأساء الأن يالوت انقطعت ولايت ، وكذلت بالخيسة النقطعة ، محاز أن يثبت الولاية لمن يعوله .

١٩٩٨ - تم شرط في الصغيرة إذا كانت يجامع مثلها، فمن أصحافنا وحميم الله تعالى من قال: إذا كان لا يجامع مثلها، لم يحز قبض الزوج عليها الأنها إذا كانت بهده الصفة لا تكون نفقتها على الزوج، فلا يحولها، وفاحول شوط، والصحيح أنه إذا كان يعولها، وهي يجرمع مذه له جاز قدف، عليها، وإنما شرط ذلك ليهان أن العول لا يجب علهه إذا كانت لا غيام، فأما إذا عالها مع ذلك حاز ذه، عليها

. والصغيرة إذا لم يين الزوج بها، لا يجوز قيض الزوج الهنة فها: ويجوز فيض [الأب] لهنة علم .

١٩٥٩٩ - ورن كان الصغير قد قبص الهية بنفسه ، جاز قبضه استحسادًا إذا كان يعقل ، وهذا قرل علمات الثلاثة .

الفصل السابع في حكم العوض في الهبة

۱۹۳۰-وجل وهب ترجل عبداً على أنّ يعوضه لوباً بعينه، فاتفق على ذلك، قلم يقبض واحداً منهما حتى امتنع أحدهما منه، فله ذلك، وإن تفايضا، جاز بمنزلة البيع، وتبس لواحد مهما أن يرجم فيه بعد ذلك.

۱۹۱۹ - بعب أن يعلم أن الهية بشرط العوض تعقد تبرعًا، ويصير معاوضة عدد انصال القبض، وهذا لأن اللفظ الهية، والعنى معنى الماوضة، قون شرط الموض من خصائص العارضات، ويعب اعتبار اللفظ أكما يجب اعتبار المعنى؛ لأن الألفاظ فوالب المعنى، فاعتبرناه تبرعًا إبتناء عملا باللفظ أكما يجب اعتبار المعنى، ولا يسح في المعنى المتبرعًا، وقللا لا يفيد الملك قبل الفيص، ولا يسح في المناهج، ويرجع كل واحد مهما عنه، واعتبرناه معاوضة عند انصال القبض عملا بالمعنى، فقلنا لا يرجع واحد مهما أن يرده، في يده على صاحبه بما في يده إذ كان في يده إذ كان هالك كما هو الحك في السم.

١٩٦٠ - قال في الأصل : إذا عرض الموهوب تعالواهب من هبته عوضاً، وقبضه الواهب، فليس للواهب أن يرجع في هبت، خصول مقصوده، وكذا ليس فلموهوب له أن يرجع في عوضه، خصول مقصوده، وهو تأكد اللك في الوهوب.

ويشتوط أن يضيف الموهوب له العوض إلى الموهوب"، فيتون هذا عوض من من هي المناف أو يتون هذا عوض من من هي هيئك وأو بدلها. أو مكانها وأو ما أشبهه من الألعاظ إحتى إن الموهوب له إدا وهب للواهب شبك وتم يقل: هذا عوض هنك ووما أنسبه من الألفاظ!" لا يصبر عوضاً دبن يكون هذ هيئة أن حتى كان لكل واحد متهما أن يرجع في هبته والملك لا بلبت للواهب في العوض إلا بالشيض بعد القسمة والأن الموض في معنى فية مبتدائل.

⁽³⁾ ما بين المفرض سافط من الأميل و أنتناه من ط وم وف.

⁽⁷⁾ وفي حاشبة النسخة "فا". إلى الوهوب منه.

⁽٣) ما من المشوفين سافط من الأصل وأنت من ظروم وف.

وإدا صح التحريض من الأحسى الا يكون للواها حلى الرحوع في هيته والا يكون المراحد على الرحوع في هيته والا يكون المدعوض عن الرجوع في الموصى عنه المدعوض عنه المواها عن المعاوض عنه المواها عن المعاوض أن يرجع في عوضه إن كان قالمًا وإن كان مالكًا فلا مناه في المعاوض أن يرجع في عوضه إن كان قالمًا وإن كان مالكًا فلا منتجل المعاوض الم

١٩٩٤ وإذ استنحق بعض العوقي من بعد لواهب، فأراد الواهب أن برجع بمعض الهيئة اليس أن برجع بمعض الهيئة اليس له ذلك، وركان سابقي عوضاً عن الكل، دار شاء أسلك الدفي من العوض، والأشيء له شيء له شير الدار، وإن شاء رد ما يقي، ورامع بجميع الهيد.

(١٩٠٥ قام وإن كانت الهيمة ألف درهم، والعوص درهم مها الدأو كالت الهيمة داراً و والعوض بيت منها، المهاكن عوضاً، وكان ناواعت أن يرجع في الهيمة المحسناً لل وكانات إلى عالماً كانت الهيمة دراهم ولوياً، لعوضه الدراهم عن كل الهيمة، المهاكل عوضاً السحسال، والحاصل أن عقد الهيمة إلى كان واحداً والعاصل المحسناً.

١٩٦٠٩ و آمازاد و هب له هبتين في عقدين محتفين، فعوضه أحدهما عن الآخر كان عوضاً . ١٩٦٥ و آخدهما عن الآخر كان عوضاً . قال في الآخر الله عوضاً . قال في الآخر الله عوضاً . قال في الإسلام . قال أبي يوسف تعانى . وقال أبو يوسف قص الوجهين ، قاعر قول أبي يوسف رحمه الله يعانى في المنظى .

۱۹۳۰۷ - رقال أبو موسف وحمه الله تعالى لنفسه أصلاً كن هذه من واهب يكون له أن يرجع فيها، فلهها لا تكون عوضاً عن شيء وهبه معها، أو قسها، أو بعدها، وإن اصل مها عوضاً، فإن كانت قد تقورت بزياده، كانت هية، أو عباضاً في يكن له أن يرجع هيها، ولو ، هال له عنفه، وطعن بعضها، وعوضه دفيقاً من ملك احتطة كان عرضاً

در استخد فد ا بحدیم الهاد

كذلك لو وهب له ليامًا، وصلح منها تومًا بعصقر، أو تحاطه قسطًا، وعوصه إياد، كان هوضًا.

وكدلك لو وهب له سويقًا، فليتُ يعظم، وعموضه عبد مأذون له في التجازة، وهب الرجل هذا، وعوضه الوهوب له من هيئه، فلكل واحد النهما أن يرجع في الذي لم، والهبة باطلة

وكذلك والدالصفير إذا وهب من مال الصفير شيئًا، وهوأضه الوهوب له ؛ لأن هذا تعريض عن هيه باطنة

وكداك إذا وهب وجل للصغير حية ، وعوضه الأب من مال الصغير ، ثم يحز العوص ، وناواهب أن يرجع في هيته ؛ لأنا الأب ملكه العوض مقابلا بتأكيد ملك الابن في الهية ، لا مقابلا بأصل الملك ، فكان العوض في جانب الصغير معاوضة من رجه دون وجه ، والأب إننا يمك في مان ابنه ما هو معاوضة من كل وجه ، لا ما هو معاوضة من وجه دون وجه ، فيطل التعويض ، وكان للواهد أن يرجع هي هيته ، والله سبحانه وتعالى أهده .

الفصل الثامن في حكم الشرط في الهية

١٩٦٥-٨ قي ألفقالي: عن أبي بوسف رحمه لله تعالى: إذا قال تضره: هذا العان لك إن تشت و دفعه إليه ، فقال: شئت، يجول.

وعن محمد رحمه الله تعالى: في النصر إذا طلح، فقال صاحب القبر لعيوم عو لك إن أمرك ، أو قال ، إذا كان غذاء فهو حائز ، مخلاف دخول الدار .

1936 - في اللتفي : ابن سماعة عن محمد وحمد قد تعلى: رجل قال لعبره: وهبت لك هذه الأمة، فوطنها، ووللت، قال: فهبت لك هذه الأمة، فوطنها، ووللت، قال: أسره أن يدفع الموض الذي شرط، أو القيمة، وإغا كان كمثك؛ لأن الجنرية صارت علوكة وللموهوب) له بالقيض، والواهب لها وضي بتملكه إياه يعوض مقدر، وتغذر ألجبر على أداء العسوض، لأن الحسير على أداء العسوض] من حكم المعاوضة، والهمة شرط العبوض بنا هذا معاوضة في الحال، فنقيت الجارية في يدائوهوس له علوكة بعوض، فلا يمكن الجبر عليه، فشابه المعلوكة بمثل فاست، فإن وقع العوض الذي شرط عليه، وإلا قصى عليه عليه،

۱۹۹۱ - وفي فتاوي أمي المبيت وحمه الله تعالى " سنن أنو نصو وحمه الله تعالى عن رجل قال لأخر : أن أنك عن الحق الذي عليك على أني بالخيار (قال : البراءة جائزة، والخيار بانفل، ألا نرى أنه لو وهب له شيئًا على أنه باخيار (""حارت الهدة، وبعل الخيار، فالبراءة أولى؛ لأن الهية يحتاج فيها إلى الفيول، والبراءة لايحت فيها إلى القبول

1933 - في آف اوي [الفقيم] أبي الليث رحمه القانمالي أن امرأة قالت لزوجها : وهبت منث أنه مهري على أن كل امرأة كزوجها تجمل أمرها بيمي، فهذا على وجهين : إما إل لم يقبل، قرقيل، ففي الوجه الأول لا يصح الهبية، وفي الوجه اللياني بصح، فبعد ذلك

⁽١) مابير الفقرفين ساقط من الأصل وأنبتاه من ظ وجوب

⁽¹⁾ مكفا في الأمس، وكان في السيخ التي منده (ومناك).

المسألة على قسمين؛ إما إن جعلي أمرها بيلجاء أو لم يجعل، فإن جعل قالهية مخيهة، وإذا لم يجعل، فكاذلك، وكرها هنا الشَّيخ أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى هكذا، وذكر في أخر الكتاب : إذا قالت الرأة لزوجها: وهبت مهري منك على أن لا تظلمني، وذيل حتى صحب الهبة ، فتو فلمها بعد ذلك، فالهبة ماصية ، ذكر ، عن الشيم أبي يكو الإسكاف والشيح أبي القاسم الصقار وحمه الله نعائي .

١١٦١٣ - وفي المنتفى : امرأة قالت لزوجها : تصدقت عليك بالألف التي عليك على أنَّ لا تنسيري على ، أو قالت ؛ على أنَّ لا تنزوج ، قفس، تم نزوج أو تسرى [فلا وجوع] -و الله أعمو – .

١٩٦١٣ - وذكر في كتاب النكاح من أضاري أم الليث رحمه الله تعاني أبضًا ﴿ إِنَّهُ مَا لَوْ الرجل لامرأنه: أبرنني عن مهوك حتى أهب لك كذاء عابرات، ثم أبي الزوج أن يهيه، قال تصبر رحمه الله تعالى؛ بحود للهركما كان،

وذكر في كتاب لحجم المرأة تركت مهرها على النزوج على أن يعج بهاء فلم يحج بهاء فال محمد بن مقاتل وحمه الله تعالى - مهر ها عليه على حاله .

فإفأ احتلف المشايخ وحمهم انه تعالى في هذه القصيل، قال الصفر الشهيد رحمه الله العالى: والمحتار للفتوي ساقال نصبو ومحمد بن مفاتل وحمهما الله تعالى أن الهر يعود؛ لأن الرضا بالهبة كدنت بشرط العوضء فإذا انعدم العوض انعده الرضاء والهبية لاتصح بدون الرضاء وسبأتي ما يؤكد مداجد عفًا في عدًّا الوضع أيضًا إن شاء له تعالى .

١١٦١٤- امرأة قالت لزوجها: إنك ثغيب على كذاء فإن مكتب معي، و لا تغيب، وقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا، فمكث معها زمانًا، ثم طعها،، فالنسألة على وحوود الوجه الأول. إذا كانت صدة منها لا هية للحال، وفي هذا الوجه لإيكون الحائط للزوج؛ لأن العدة لا ترجب الذك

الوجه الثاني: إذا وهبت له، وسلمت إليه، ووعدها أن يكاث ممها، وفي هذا الوجه الحائط للروج ألأن الهبة مطلقة ، وإن لم سبلم الحائط إلى الزوج لايكون الحائط له .

الوحه الثالث: إذا وهبت على شرط أن يكث معها، وسلمت إليه، وقبل الزوج، وفي

هذا الوجه الحائط للروج [الله

و هكذا ذكر عن الشيخ أبي القاسم رحمه الله تعالى ، وعلى قول نصير و محمدين مقائل رحمهما الله تعالى ، وهو للختار ، لا يكون الحائط للزوج .

الوجمه الرابع: إذا قالت: وهيت لك إن مكتب محى، وفي هذا الوجمه لايكون الحائط للروجرة لان الصلح باطل.

11110 وفي فتارى الفضل وحمه الله تعالى : امرأة وهبت مهرها للزوج طبعا لقول زوجها: إنه يقطع أنها توباك صول مرتب، فقلرها، وقد القضى حولان، ولم يعمل، إما إن لم يكن ذلك شرطا في الهيئة، أو كان، ففي الوجه الأول لا يعود مهرها، وفي الوجه الثاني يعود؟ لأن الهيئة حصلت بشرط العوض، ولم يحصل، وكدلت الرأة إذا وهبت مهرها لزوجها على أن يحمن إليه، فلم يحمن، كانت الهيئة باطلقه كا قك.

وهذا يؤيد ما اختاره الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله نعالي من القول في حسن هذه المنالة فيما نقد في هذا الموضع إيضاً .

1717 1- امرأة وهبت لزوجها ضبعة على أن بسكنها ، ولا يطلقها، ثم طلقها بعد ذلك، فهذا على وجهرت إداؤه شرطة الإسداف، وترك الطلاق وقناً موقفاً ، أو لم تشترط، ففي الوجه الأول إدا طلق قبل مضى الوقت، فالهبة باطلة ؛ لأنه ما وفي بالشرط، وفي الوجه الثاني الهبة صحيحة ؛ لأنه وفي الشرط.

فرق بين هذه المسألة وبين ما بدًا تزوج امرأة، ونقص عن مهرها على أن لا يخرجها من البلدة، فأخرجها، فإنه يبلغ تمام مهرها، والقرق هو: أن بين المسألتين لا بوق من حيث المنى؛ لأن الشرط في هذه المسألة عدم الإحراح ما داما على المكاح، ولم يف بهذا الشرط، وفي المسألة الأولى الشرط هو الإمساك ما داما على النكاح، وعدم الطلاق مطلقا، فؤذا أمسك مباعة، ثم طلقها، فقد وفي بذلك الشرط.

(١١٦١٧-وني الجامع الأصغر : وهبت مهرها من زوجها على أن يطلغها "، وقبل

⁽١) ما دين المعومين سخط من الأحمل وأنستاه من ما وم رف

 ⁽٣) هكذا في الأموق وقد محدًا ما موكان في النسخين: عما راح أو الإبطاقها.

الزوج، قال خلف رحمه الله تعالى النهبة مسجيحة، والشوط باطل، والهبية لانبطل باقشروط الفاسدة.

1934 من المقيه أبو جعمر رحمه الله تعالى عمن منع امرأته عن المصر إلى أبويها، وهي مريضة، فغال لها: إلى وهبت لي مهرك معتنك إلى أبويك، قفالت المرأة: أفعل، ثم فلدتها إلى الشهود، فوهبت بعض مهرها، وأوصت بالبعض على القفراء، وغير ذلك، وبعد ذلك لم يعنها إلى أبويها، ومنعها، قال، الهبة باطلة، قال الفق رحمه الله تعالى: لأنها مجزلة المكرحة -واف سبحانه وتعالى أعلم-

الفصل التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك

صاحب البد ذلك، عجاء المدعى ببيته ضهدت على إقوار الواهب بالهية والقبض، وكان أبو حساحت البد ذلك، عجاء المدعى ببيته ضهدت على إقوار الواهب بالهية والقبض، وكان أبو حنيفة رضى الله تعانى عد يقول أولا. لا تقبل هذه الشهادة - لأن هذه شهاده خالفت الدعوى وخلفة رضى الله تعانى عد يقول أولا. لا تقبل هذه الشهادة - لأن هذه شهاده خالفت الدعوى وفال: تقبل، وهو قول أبى يوصف ومحمد، وعلى هذ اخلاف الرهن والصدقة، ولو كان هذه الإختلاف بين الشاهدين و يمنع قبول الشهادة بلا تحلاف المعن والصدقة، ولو كان معاية المبص، وشهد الأخر على إقرار الواهب بدلك. وجه قول الأحر أن هند الشهادة الدعوى عالى دهن ما تناوله النعوى و لأن الوهوب ادعى معاية القبض، وما يدعيه المدعى المواعب بالقبض، وما يدعيه المدعى الواعب بالقبض و لأن الثانت بالإفرار دون الثانت معاينة، مكانت الشهادة قائمة على قبض ما تناوله الدعوى، بخلاف ما إذا وقع عذا الاختلاف بين الشاهدين الأن معاية القبض لا تشت بنيهادة شاهد واحد (حتى يثبت ما دونه، وهو إقرار الواهب بالقبص لا لأن الشهود به لا بثبت بشهادة شاهد واحد (حتى يثبت ما دونه، وهو إقرار الواهب بالقبص لا لأن الشهود به لا بثبت بشهادة المدعد الوحد المعالية القبض، ولا على معاينة القبض، ولا على بنياته الموسى ولا على بنياته الموسى ولا على بنياته الموسى ولا على بنياته القبض، ولا على بنياته الموسى بالقبص ولا على بنياته القبض ولا على بنياته القبض ولا على بنياته القبض ولا على بنياته القبض ولا على بعائية القبض، ولا على بنياته القبض ولا على بنياته القبض ولا على بعائية القبض ولا على بنياته المولد المولد

1939 - ونظيره ما قال أبو حبيعة وحمه الله وجل ادعى على أخير العادرهم، وشهد إله قاهدان بخسستة ، نقبل فيها ديمه و ونضين دعوى الألف دعوى خصيصائة ، ونقله أو شهد أحد الشاهدي بألف، والآخر بألف وخصيصائة ، الانقس الشهادة ، ولو كان الحيد في بدا لموهوب له ، فشهد الشهود على إقرار الواهب بالقيمس ، جازت الشهادة على قوله الأكول والأخير ، وإل كان الواهب أقر بغنك [عند الفاهي] ، والعبد في يدم أخفوافواوه ، هكذا فكر المسألة ههنا ، ولم يذكر الأي حنيفة رحمه الله قول أول وأحر ، وفكر في كشاب الإثرار قوله الأول، قال مشابد ، ما ذكر ههنا أصح ؛ الأن أكثر ما في الساب أن إقرار الواهب

⁽¹⁾ ما بين المعمونين ساقط من الأصل وأنشاه من طاوم وه .

خالف دعوى المدعى؛ لاذ المدعى ادمى معاينة القبض . والواهب أثر بالقبض ، إلا أن الإنوار الإيطاع بمحالفة دعوى الدعى ، فإن من ادعى على إنسان ألف درهم ، وأثر له المدعى عليه بحالة دينار ، صح إفراره

1971 - إذا استودع فرحل أرجلا وديمة، ثم وهبها له، واجحد وشهد عليه بذلك شدههان، ولم بشهدا الفيد بذلك شدههان، ولم بشهدا بالفيض، فهذا حالو؛ الأو الهبة نشبتها بالسهادة، وكون الموهوب في بد الموهوب له ثبت بتصددقهما، وهذا كافي لنمام الهبة؛ الأو فيض الوديعة بيوب عن فرص الهبة، فإذا جحد الواهب أن يكون في يده بو منف المسلمي، وأقد أشهد المسهود على الهسة، ولم يشهدوا على معاينة القرض، وإلا على إقواد الواهب يالقبض، والهبة في يد الموهوب له يوم شاصم إلى القاضي، والهبة في يد الموهوب له يوم شاصم إلى القاضي، وإنه بجوز إذا كان الواهب حياء وإن كان البيا فيهد نهما باطفة.

1114 وحل وهب لرجل هسداء وقبضه الوهوب . نه جاء وجل و وآغام بيئة أنه كان الشراء واقدام وقدا م وأقدام بيئة أنه كان الشنواء من الواهب قبل الفيض، والهبة ، يطلت الهبية ؛ الأن الشراء بوحب الملك بنفسه. قضين أنه وحب وسلم منا لا يملكه ، وإن نم يشتهة واعلى الشراء قبل الهبية ، إنما شهدوا على المبيد المتورد المورد فهو للموجوب له ، وظفتك إن أوخ شهود السرى شهراً أو سنة ، فإن كان العبد في يدى طواهب ، فأقام الموجوب له البيئة أنه وحد له ، ويضع فأل الشراء ، وأقام المشترى المبيئة أنه اشتراء في القبلة .

١٩٩٣٣ - رحل وهب لرحل متاعاً ، ثم قال له: إلى كنت استودهتك ، فالفول فول صدحب المناخ مع يبنه ، فإذا حنف ، أعذ المناع ، وإن وحده هذاتكاً ، فإن كان هلك معد ما اذعى المستودع الهيئة ، فالمستودع ضامن القيصة ؛ الأن التعليك بالهية لع يشت يقوله .

قمعة ذلك إن كان التناع وديعة في يده مجحود الوديعة سبب للصمان ، وإن لم يكس وديعة في ينده فأخذ مان الفير على وجه التملك سبب للضمان إلا أن بتسبب التملك من صاحبه ولم يثبت ، وإن كان الهلاك قبل دعوى أنهية ، فلا ضمان .

1934 - في المنتقى : مشرعي أبي بوسف: انمن الواهب والموهوس له أن الهستة كانت مشرط العرض، ولكن اختلفا في مقدار العرض، فقال الواهب. العوض ألف درهم، وقال الموهوب له: حسسمانة، والعوض لم يقبض بعث، والموهوب قائم بعيته، فالمواهب الخيار إن شاء قبض خمسمانة، وإن شاء رجع في المهية، وإن كان الموهوب مستهلكا، يرجع بقيته إلى شاء.

⁽¹⁾ ما بين المعقومين ساقع من الأصور وأليتناه من طروم وف.

وهذا بناء على أن الهبة من الأجاب مو جبة الرجوع، والعوض والرضي به من جهة الواهب قاطع حق الرجوع، فإن شاه رضي بالعوض الذي عينه الموهوب له، وترك حقه في الرجوع، وإداشاه ليريرضُ به، ومال إلى الرجوع

وإن كان المُوهوب مستبلكًا، رجع بقيمته؛ لأن الرضا بالقبض كان بشرط العوض المُقدود لم يسلم له ذلك، قبض قبضه قبص ضمان، قبرجع بقيمته لهذا.

١٩١٢٥ - وإنَّ (ختلفًا في أصل العوض)، فقال الموهوب له للواهب: ما شيرطت لك العوض أصلاء فالفول قوله؛ لأنه يتكر شرطا زائدًا يستغنى عنه تمام الهبة، ويكون للواهب الرجوع إذا كان الموهوب قائمًا ، وإن كان مستهلكًا ، فلا شيء على الموهوب له ؛ لأن الموضى لم يثبت ؟ لما جعانا الفول فيه قول الموهوب له .

١١٦٢٦ - والحكم في الهيبة الحيالية عن شيرط العبوض أنَّ الموهوب سا دام ف تصَّاء فللواهب الرجيرة، فبإذا هلك، فيلا ضميان، ولكن بحلف للوهوب له ههذا على دعوى المواهب وقد ما شرط الموض يربد به إذا كان الموهوب مستهلكا ؛ لإن الواهب يدعى النيسة في مذوالصورة وفيحلف عليه

١١٦٣٧ - في الأصل : وإذا أراد الواهب الرجوع في الهيمة، فضل الموهوب له: أنا أخوك، أو قال: عوضتك، أو إغا تصدقت به على، وكفيه الواهب، فالعول قول الواهب

وكدلنك إذا كانت الهية خادماء مقال: وهينها لي وهي صغيرة فكبرت عندي، وازدادت خبراً ، وكذبه الواهب، فبالقول قول الواهب، وهذا استحسان، والقياس أن يكون قول.

١١٦٢٨ - ولو كان الموهوب أرضًا ، وفيها بناه، أو شجرًا ، أو سويقًا وهو ملتوت، أو أوبًا وهو مصبوغ، أو مخيط، فقال الموهوب له: وهيشها لي وهي صخوات، فينيت فينها وغرست، وهينه لي وهو غير طنوت، وغير مخبط، وغير مصبوغ، فلتنه أنا أو صبخته، أو تحطته أناه وقال الواهب: لا، بل وهبته كذلك، فالقول قول الوهوات له، وكذلك إذا اختلفا ف بناء الدار، وحلية السيف.

١١٦٢٩ - في "المنتفى : إذا أراد الواهب الرجوع في الهيمة، وادَّعي الموهوب له أنها حلكت، قالفول فورد الموهوب له، ولا بمين عليه، فإن عبن الواهب شيئا، وقبال: هذا هو الهية ، حلف الموهوب له عليه .

١١٦٣٠- في الله في : ابن سماعة عن محمد: في رجن وهب جاريه من رجل،

ح ٩ - فتاب لهية والصدقة _____ + ٢٠٢ - الفصل ٩ المنتظف الوحب والوحوب م وقبضه الموحوب له وأوقدها أن أم أقيام الواهب بينة ، أنه كان ديرها قبل أن يه بهياء قال: باخذها والوقاعة عنا واضعة أولادها

أما يأخدها الأنه تبين أه وهبها وهي معارة الإندارة لا نابل النقل، ويأخد عقرها الأم تبين النقل، ويأخد عقرها الأم تبين أن وهوبها وهي معارة المحدد لصورة الهية المبجب العقر، وأن لأحد قيمة الركد؛ لأن الموهوب له صار معرودا الأنه استولدها بنا، على أنها ملكم، دولد المنزور حر، فالمعرود يحكم الهية بساوي المنزور بحكم الشراء في حق هذا الحكم، وهو حرية الولد بالفيمة ، ويفارقه في حق الرجوع يفيمة الولد بالفيمة .

وإنما كان كذلك - لأن حرية الوقد المفرور بالفيسة؛ لأن المعرور لم يوضى برق ماهه ، وفي حق هذا المعنى لا فرق بينه؛ إذا كان الموور في عقد الهيئة ، أو في عقد الهيم

أما الرجوع على الغمر في فيصو الشيراء؛ لأن البيانع ضمن له السلامة؛ لأن صفيد العماوضة بقيضي السلامة، هذا المني لايشأي في فصل الهية؛ لأن عقيد الهية لا يقشضي السلامة؛ لأنه عقد نبرع.

11971 - وكذلك لو مات الواهب، وأقامت الأمة بنة : أن الواهب قد كان دبُرها قبل أن يهيها من هذا الرجل، كان الحواف كما قله.

1997 في النقالي . ويجوز الرحوع فيما وهات تلفيه بمية الولى إلا كان مأذونًا له ويصدق الواهب أنه مأذون، ولا تقبل بنة العبد على أنه محجود إلا أن يكون على إتواد الراهب، ويحاف الواهب عند عدم البيئة على العلم، وأنو غاب العبيد، والهبية في يده، فلا تحقيومة مع المولى، وإن كانت في يده، فهو الحصم إذا صدف، أو قادت عليه البية -وافة أعلم-.

⁽١٥) هكفا في النسخة أظ ، وكان في الأصل والنسخين . فما و أو ؟ أولامعه .

الفصل العاشر في هية المريض

١٩٦٣٣ - قبال في الأصل : لا تجوز همة الريض، ولاصدقته إلا مفدوصية، فإذا فيصت حارث مر النفك، وإن مات الواهب قبل لتمنيع مطلق.

1998 - يجب أن يعلم بأن همة المريض همة عنداً ، وليسب توصية ، واحتجازها من انتيت ما كانت وصية ، ونكى لأن من الورثة يتعلن بمال الريض ، وقد نباح بالهية ، فبلام تمرعه تضار ما جمل النبوع له ، وهو النب ، فإذا كان منا انتصرف همة عقداً شرط قه مناز شرائط الهيف ومن جملة نبر الطه فص الدهوب له قبل عوث الواهب .

1994 - مريض وهب داره من رجل، وسلمها إليه متم مات، والأمال له غير الدار، ولم عود نوونة الهية، ونقصت في الثانس، لم تنظل الهيه في الثلث اليامي، وسده السألة ثبين الداملك المورثة واستناحت فهم ينبت بسبب حقصور على حالة الموت، والا يستند إلى أول الموحى، ولمو منتند لتبين أن الهية واحدت، وتنقا الدار سند البرائة، فصار المريض واحا نتث الدار شائد لوحة لك الدار شائعاً الإيجوز

1917 و دكر محمدان موسى الحواوزين عباحب كتاب الجيو والقابلة في كتابه : أن القريض إذا وهب حاربته من رجال و داله به إلى الموهوب كه لعوطتها الموهوب به أنه سات الواهي، ولا مناه الم غير الورثة الهيئة و وقد على التجين كان على التجين كان على المروثة وهنا بشير إلى أن حق الورثة بستنا ، والا يعتصر على التراف ذكر حواب المدانة على هذا الوجه ، ولم يسببه إلى أصحابنا ، إن كان ما دائر هو صحيحًا ، قبطلت الهيئة في التلت الباقي في مسألتنا ، لكنه لا يكان يصح ؟ لأنه مخالف خواب مات كان كان حق الورثة ومنكهم لا يستند ، بل يقتصر ، وإن العقر مات لا يحد

1937 - قان في الخامع الصغير : مربض وها عبدًا فيمته للاتمانة درهم من رجل مسجيح على أن يعوضه الموهوب له عالمًا بساوي مالة درهم، وتقانضنا ، تم مات المريض من ذلك المرض ، ولا مال له عبر العداء وأبي البردة أن يحبرو ما صنع الواهب، كان للموهوب له الخيار، إن شاه بقص الهية ، ورد الموهوب كله، وأحدُ العوض ، وإن شاه رد تنتي العيد السعوهوب على الورثة، وسقم ثلثًا له، ولم يا حدَّ من العرض شبيدًا، فإن قال الموهوب له: . أزيد في العوص بفتر الزيادة من المحالة على النفث، لم يكن له ذلك.

۱۹۹۳۸ ولو کان الریض وهم کر عو فارسی پساوی ثلاثمانه، علی آن پموضه کر غر پساوی مانه، وتفایصا، شم ماد، الریض، ولا مال له ساری ذلك، فلمبرهوب له اخیار، إن شماء غص الهینة، ورد الكر الوهوب، وأخذ كرد، وإن شاء آخذ نصف الكر الوهوب، ورد نصف، واسترد نصف الكر الذي هو عوض.

1974 - في التنقي رجل وهب عبده من مريض، ورجع فيه بغير حك ، ورده أليه المورحك ، ورده إليه الموردة أليه الموردة أليه الموردة ألي جوز من التلث، وقو رجع به بغضاء ، فأدى حال ، ولا شرء الورثة الموهودة فيه ، فيه فكردا أن الوجوع في الهية بمضاء مسج من وجه ، وذكرنا اختلاف الروايات في الرجوع مليو قضاء عن محمد وحمد الله تعالى ، فيها فكر من الجواب في هذه المسألة يوافق رواية أبي مسيمان، فإذه الحديدة في حق الورثة

۱۹۳۶ - وفيه أبضاً مربض وهب حاربة لربض، وردها الموهوب له على الواهب بهته منه و هو المؤخوب له على الواهب بهته منه و هو جائز بمنزله الرخوع الى شيء ما وهب خفد المعتبر الرجوع في هذه المسألة فسحامن إكل أوجه وأنه بوافق رواية أبى حفص عن محمد رحمه الله نعالي.

وقيه أيضًا. مريض وهب عباه لرجل وعليه دين يحيط منيمته، ولا مال أه عبر هذا العد، فأعقه الوهوب له قس موت الراهب، جازه ولو أعقه بعد موته لايجوز؟ لأن بالمرت تبن أن هذا المرض "مرض المرت، ولهد الإعتاق حكم الوصية، والرفية لا تعمل صل فيام الدين.

۱۹۹۹ قبله أيضًا: إلى مساعة عن أبي يوسف وحمه الله تعالى: رحل وهب عبدًا له هي المرض، وإلا مال له غيره، فأعتقه المرهوب له قبل موت الواهب، وهو معسر، نذذ عنقه « وإذا مات الواهب بعد دلك، فلا سعاية عني العبد.

في اقتادي أبي العيث (مريض وهب لوجل جارية. فوطنها الموهوب له، تم مات الواهوب له، تم مات الواهوب والمدار الموهوب وعليه في العمد على الموهوب له العمد والمالية على الموهوب له العمد والمالية على المرابة على الموهوب له مالفيسة و هجاز أن يكون المستومي بالوطاء مضموباً.

(١) وهي السنختين . ف ۾ اماء أن هذا المويض مرض الموت.

١٩٦٤٤ - أيضًا في الاصل ، مريض وهب لمريض عبلاً، وسلمه إليه. فأعقه، وبس الواحد منوسا مال غيروه توسات الواهب، والموهوب له ، فإن العبيد بسعر في تُنش السينة اللورثة النواحب] ويسمى في تانني البنافي لورنة الموهوب له ؛ لأن عنق الموهوب له في سرخي اللوب عبرلة الوصيرة ، والوصيبة مؤخرة عن اللين ، و تلك فيسيشه نين لورلة الواهب على الموهوب له ، فإنه أنفف عليهم حقهم في ثلتي العمد بالإعتاق ، قعمي لعبد أن يسمى في ثاني ذلك لهوء فإغا بقي مال الرعوب له تلث رفية العبد، فيسمو للعبد بطريق الرصية لك عدا التَّمَتُ، ويستعي في تَلَقَي فَذَه النَّلَثُ، فَصِيارِ العِيدِ عِلَى تَستَعَةَ أَسَاهِمِ، الْعَيْدَ فيهم، وستعل في فيانية اسهمه.

الفصل الحادي عشر في المتفرقات

١٩٩٤٣ - وذكر لمى الله يون . إذا قال تغيره: وهنت لك هده الغرارة خطف أو هغه وفي السموء دخل تحد الهية ، الحصة والسموء دود الغرارة والزفي.

و مثله لو قال: وقدت لك غوارة اختطة، ووق السيسن دمن تحت الهيبة العوارة والا ق دون الحمة والسمي

1978 - في المنتقى القال أبو حبيدة وصيراته نصابي هذه إدا قال الرجل لعدر ما جعدت لك مذه الدا قال الرجل لعدر ما و جعدت لك مذه الدار عدرى، أم قال مسرك، أو قال حياتي، أه قال حياتك، ودامت عهوارد على، قال: هذه همة حائزه، وهذا الشرط معلى، والهمة لا بيطل بالشروط العاصدة، وروى عن رسال لله 198 أنه أحر العدري، وأعمل شاط العدر

1958 من محموع البوازل ، رجل وهب لرحل وقبيفًا ، وقبيف الرهوب بد بد أجلت مدالواهب واستهالكه ، عرام فينته للموهرات له الأنا الهنة على ملك البرهوات ما لم لم يرجع الواهب، وقفلي للناضي بالرجوع، أو برد الموهوات له الهنة على الراهب باحتوارات ولم يوجد شيء من فقت

1938 - وقو رهب لرحل ساف و فيضها الوهوب له، ثم ديجها الوهب يعير أمره. أو وهب له نُوكً، ثم قطعه الوهب يعير امره، فقى الشاه بأحد لوهوب له الشاة الأموحة، ولا مغرم الواهب به شيئا، وهي الثوب بأحد الموهوب له اللوب، ويغرم الواهب له مايان القطع والصحة.

ا ومثل عن الفرق فعال: لأنه يكره لحم بلحم وزيدة وهي الثوب لا بأس له

۱۹۹۵۷ - في الناوي في اللبت الدايد على وجه الراح تا مت لي هذا الشيء. فشال الاهتاء وقال الأحمر ، فالمهاء السلم إليام حالة الإن ها دعوة ناصة السبية ، هاة بشرائطها .

ا من المحموع النوارال : وحل له على راحل أنما درهما وضح والشاعرهم علمًا فقال. وهنت منك وحمي هذين الأنفر (يحور أوالبرار وليه

ا قال في الأصل الوكس في بات الهيبة في معنى الرسورة حتى يحم العافد هو

الموكل دون الوكيل.

١٩٦٨٨ - وفي آلبقالي : التوكيل بالهية نوكيل بالتسليم، وللوكيل بالتسليم أن يوكل عبره، مخلاف الوكيل بالقبض.

١٩٩٤٩ - وفيه أيضًا: إذا وكل الواهب وجلا بالتسليم، وعنب، ووكل الوهوب له وجلاء وغاب، جاز، فإن امنع وكيل الواهب عن التسليم، خاصمه وكيل الموهوب له.

 ١٩٦٥ - في أفتارى النسقي : سئل نحم الدين عن احرأة أعطف زوجها حالا لسواله ليتوسع بالصوف فيه بالمعيشة، فظمر بالزوج بعض غرمه الزوج، واستولى على ذلك المال: حل لملم أة أن تأخذ ذلك من ذلك الغريم؟ قال: إن كانت وحيته من الروح، وأفرضه مه، قلاه الأنه ملك الزوج، وإن كانت أعطته ليتصرف على ملكها، ولها ذلك؛ لأنه مالكها".

۱۹۹۹ - وسئل أبضًا عن رجل له ثلاثة بدين كبيار، وكان دقع واحدًا منهم في صحته مالا ليتصرف فيه، فقضل وكثر ذلك، فعات الأف، أيختص به مدا الاين، ويكون ميراثًا عنه بينهم؟قال: إن أعطاء منة، فتكل له، وإن دفع إليه ليعمل فيه الاين، فهو ميرات.

١٩٦٩٢ - في الخاوي": قال محمد رحمه لفا تعالى في السير الكبير": رجل قال لقوم: إني وهبت جاريتي هذه لا حدكم، فليا عنها من شاه، فأخذها واحد منهم، كانت له.

١٩٦٩٣ - وفيه أيضًا: قال رجل: أذنت للناس في لعر نخلتي، فمن أخذ شيئًا فهو له، وبلغ الناس، فأخذوا منهم²⁷ كان *لهم.*

1998 - وفي "فتاوى أبي اللبت": سئل القفيه أبو بكر عن المرأة أوادت أن تهب مهرها من زوجها، ولا يبرأ زوجها عن ذلك ما ذا تصعع أفتال: تعدالع عن مهرها مع وجل على لمؤود، أو على شيء الحر من زوجها، ولا شغل إلى ذلك الشيء، فبإذا فعلت ذلك، برئ زوجها، ثم ينظر إلى اللؤلؤة، فيردها بحيار الرؤية، فيعود المهر على حاله.

1970 - سنل هو أيضاً عن امراة وهيت مهرها الذي له، على زوجها لابن صفير له، وفيل الأب، قبال أنا في هذه المسألة وافف، إد يحتمل الجواز، كس كنان عبيد، عند رجل وديمة، فأبق العبد، ووهيه مولاه من أب المودع، فإنه يجوز.

- ومثل مرة أخرى عن هذه المسألة، فقال: لا يجوز لأنها همة غير مقبوضة؛ لأنها في

⁽١) هكاف في نسخة . . . ولعل الصحيح . ملكها .

⁽٢) هكدا في النسخة للصححة، وكان في الأصل: منه رهو الصحيح،

- 714

حكم المستهلكة وقال الفقيه أبو البيث وحمه إنه تعافي ومه فأحذ

١٩٦٥٩ - في العبون : رحل دفو توين إلى رحل، وقال: أيهما تبت قهو نث، والأخر لابنك فلان، هذا على رجهين: إما إنا بن الذي له قبل أن يغترفا عن للحلس، أو لم يين، ففي الوجه الأول جاز؛ لأن ارتفاع الجهافة في أخر المجلس كارتفاعها في أول المجلس، وفي الوحه الثاني لا يجوز؟ لأن الجهالفلم ترتفع، وعلى هذا تو وهب من أخر غلامًا على أن اللوهوب له مالحبير ثلاثة أيام، إن اختار الهبة قبل أن يفترف جنزت الهبة، وإن لم يختر حتى

١٩٢٨٥ - في أفتاوي سمرفنداً : رجل أفر أنه وهب من تلاذ عبداً، كان هذا إثراراً ببية صحيحة؛ لأن الصحة أصل، ويكون إقراراً بقيص الموهوب له؛ لأن قبض الموهوب له يمنزلة الركان. والإقرار بالعقد إفرار مائركان.

١٩٢٨٩ - وذكر في 'العبون': أنَّ من قال لأخر: وهنت في ألف درهم، ثم فال بعد ما سكت. لم أفضها، فانفرال قراله والأن الهنة هنة مدون الضفل، والإقرار مالهنة لا يكون إقرارًا بالقبص، وهذا الذي ذكر في العبون [أشبه بالفقه] وأقرب إلى ما ذكر في أبجال الجامع ..

١٩٦٩٩ - في افتاوي سندر قنديان أن عبد بين رحلين، وهذه أحدهما شيئًا فهذا العبد. فهذا على وجهين: إن قان الوهوب شبقًا بحنمل القسمة [لا يصح الهية أصلاء ما لم يصح في تصبب الواهب، حصل في تصيب غير الواهب مشاع يحتمل القسمة [11].

وفي الوجه الثاني يصح في تصيب صحيه؛ لأنه حصن مشاعًا لا يحتمل القسمة .

الشنري من أحر داراً ، أو وهيها من غيروه المريجز في قول أبي يوسف، وعند محمد: يجوره قرق محمد من الهبة وبين الإحارة والبيع.

إلى القدوري في كتاب البيوع في الأصل إذا رهب حاربتين، قولدت إحداهما، معوضه الولد عنهماء تمريكن له أدير جعرهي واحدة منهماه لأنه هوص ملك نفسه، ولم يرد عليه الهبة أصلار

وفيه وهب لكانب هية ، ثم أواد أن برجع فيها ، فله ذلك.

وفيه توع إشكال الأن المكاتب فقبراء والهبة من الفقير صدقة لارجوع قبه، والجواب أن ملكانب قشير ممكًّا، أمه غني بدًّا، والهمة لا يتفك عن قصد العوض المالي، إما بمنافعه، أو كسبه، كالهبة من العبد، فإذا لم يصعبل له العوض، كان له الرحوع، فإن عجز للكاتب، أو

⁽¹⁾ ما بن المغويين سائط من الأصل. وأثبت هذه العارد من المسحور: " فيه و أم ..

عتق، فله أن يرجع فيها ، إذا عتق، ولا يرجع فيها إلا إذا عجز، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف له أن يرجع في الوجهين جميعًا.

1779- قبل في الأصل اليضاد اعتق ما في بطن جاريته، شموهب الحدارية من رجل، وسلمها إلى من المحاوية من رجل، وسلمها إلى وجازت الهدة في الأم، ولو باعها لم يجز، قال في الكتاب: ألا ترى لو يغ جارية حاملة، واستثنى ما في بطنها، الم يجز البرع، ولو وهبها، واستثنى ما في بطنها، جازت الهبة في الأمة والولا، وجه الاستشهاد أن الولد في مسألتنا صار مستثنى هن البرح ولهبة شرعًا، يعتبر بما كان مستثنى، واستثناء الولد شرطًا ببطل لبيع، ولا يبطل الهبة، فكذا استثناء من شرعًا،

1934 - إذا أودع الرجل رجعا شيئًا من الأشياء، ثم لقيه، فوهبه له، وليس الشيء يحضرنهما، قالهية جائزة، إذا قال الموهوب له. قبلت، ولا يحتاج فيه إلى قبض جنيد، وكذات مفا في المارية والإجارة، قفد: عند قبض الوديعة نائبًا عن قبض الهية، ولم يعتبره نائبًا عن قبض المنترى، والأصل فيه أن لقنضين إذا تجانب، ينوب أحدهما عن الأخر، وإذا الحنفة انه الأعلى، قلنا: وقبض الوديعة مع قبض الحيفة تجانب، أن كان واحد متهمة قبض أدانة، أدا قبض الرديعة مع قبض الشواء نذروا لأن الأن واحد متهمة قبض المنازية و لإجارة كل واحد متهمة قبض أمانة، والأشر قبض ضمان، وقبض العارية و لإجارة كل واحد متهمة قبض أمانة، والأشر قبض ضمان، وقبض العارية و لإجارة كل واحد متهمة قبض أمانة - النبي - .

الفصل الثاني عشر في الصدقة

1994 - قال محمد وحمد الله تعالى في آلاصل . والصدقة بمنزلة الهيئة في المشاع وغير الشاع في حاجتها إلى القيض ؛ لأنها نبرع كالهيئة، قال: إلا أنه لا يجرع في الصدقة إذا تحت، فقد على الرجوع في الصدقة مطلقاً من غير فصل بين ما إذا كان المتصدق عليه عنها أو عقراً.

واختلف الشابخ رجمهم الله تعالى فيه منهم من قال: ما ذكر من الجواب معمول على ما إذا كان المتعدد على المرجوع؛ لأن الصدقة على ما إذا كان المتعدد على الرجوع؛ لأن الصدقة على المغنى هيئة كما أن الهيئة من الفقير صدقة، ومنهم من سوى بين الفقير والغنى، وظاهر الإملاق في الكتاب بدل عنيه، وذكر في المتعدد أنه لا رجوع في الصدقة، سواء كانت الصدقة على فقير أو غنى، قال فئة: والقياس في الصدقة على الفني الرجوع استحسانًا، وفائنا بأنه لا رجوع؛ لأن التنصيص على الصدقة دليل على أن غرضه الواب، قال عنيه الصلاة وانسلام: فالصدقة ما يشغى به وجه الله تعالى الله في الصدقة على العني قد تكون سيئا للواب، بأن كان له نصاب وعياله لا يكفه، فيكون في الصدقة عليه ثوابًا، أما إذا وهب للقير شيئًا، فلا وجوع فيه استحسانًا، ذكر المسألة في الأصل مطلقًا، وذكر في بعضها إذا وهبها من النقير، وهو عالم بحاله.

١٦٦٣ ١ - قال في الأصل"؛ وكذا إذا أهطى سائلاء أو محتاجًا هلى وحه الحاجة. ولم ينص على الصدلة، فلا رجوع فيه استحسالًا.

1773 - في المنتفى : إبراهيم عن محمد رحمه انه تعالى رجل تصدق بصدة على رجل مدى بصدة على رجل مدين بصدة على رجل، وسلمها إليه ، ثم استقاله الصدقة ، فأقاله لم يجر حتى يقيض ، لأنها صة مستقاله وكذلك الهة إذا كانت لذى رحم محرم ، وقال ، كل شيء لا يقسخه القاضى إذا التحصما إليه ، فأقاله الموهوب في مهو سال للواهب وإذا تم يقيض ، ويجب أن يعلم بأن الصدقة لا تفيل الإثالة والفسح ، فيحمل إقالة الصدقة قليكة صبتدا، وهية مينداة والانتفى الإثالة معنى

 ⁽٦) آخرجه الطبالسي من أحسنه (١٣٣٦) ، وذكره ابن سزم في الأصلى (١٩٠/٢٠) ، واطبيعيق في البيان والتعريف (٢٠/ ٢٠٠) ، والزي في تهذيب الكمال (١٠٠/١٥٥) ، والتاوي في انبعي الفدير ((٢٠/٣/٢)).

التحقيث وفيحمل (قالة الصدقة محارًا عن محاها، وعن المسلك المنطأ عند لعفر العمل بالخفيفة والهية ابتداء لا يعمل فن القيص وكذبك الرحاص كل هية لا يفسحها الماصي إذا الخصص فيها إليه وفالعمل حقيقة الإقالة تكراء فعملنا بحقيقتها، وفي الإقالة لا حاجة إلى القيص وكما في ناب ليع وفتمود العين إلى مالك فواهب عمل الاطاء من عبر أن يحدج به إلى الفضى.

1934 - وفيه أيضاً الإنساني بداره على الرائدة وعلى ما في بطنها، ومن حاملة الم يحرسه من الصدقة وقل الرائدة فيل الرائدة فيل الرائدة وعلى ما في بطبها عرفة فريع والخاتم والبت، ومن لا علك وجه من الوجود، لتكون الصبحة كلها المرأة وكفت لوقال لها الصدقت عليك، وعلى أعلامي وأو قال عليك إوعلى هلسي بهذه الدار فويحوء وشنات لوقال المدات عليك عليك وعلى الرجل الذي في هنا البيان، فعادم الدارة ومواري أمم أحياء وكالما بمن وحل قال: تصدفت بهذه الدارة المائدة ومواري أمم أحياء وكال بعضهم مربة بود قال القول، وهو الإيعام، فاصدفة باطاف ولوقال هذا وهو بملم عرب البت منهم، باشد إلى أدا الإيجاب إنا وقع الم علك ومن لا يملك بوجه من الوحود، ويحدد الإيحاب، وإذا وقع الم يملك ومن لا يملك فيحود الإيحاب، وإذا وقع الإيجاب يشخصون غل واحد مهما عن يملك بوجه من الوحود، فيحود الإيحاب، وإذا وقع الإيجاب يشخصون غل واحد مهما عن يملك بوجه من الوحود، فيحود في من المداج مين الوحود، في في من أحد الجاميد

1973 - إذا تصدين حتى وجل إحدادة في وحديه ، إليه، ثم مان المتبصدة في تليبه، والتصدق وإنه ، فووت تلك العبدة في فلا بأس عبيه فيها، كفا ذكر في هنة -الأصل

۱۹۳۹۷ - وفيها ليصاً إذ قال جمعات غلة دارى عدّه صدقة في المساكرن: لو قال دارى هذه صدقة في المساكري فعا عام حبّاء بإصر بالنصدق، وإذا من قبل تنفيد الصدقة، قالدار والغلة ميرات عنه الأن هذا منه بذر بالتصدق عرفاً ، ولو ند، بالتصدق صريحاً ، كان الجواب كما دانا، فهم، كذلك.

1974 - وعيما أبطًا: إذا قال جميع مالي صداءة في الساكين، مهذا على الأموال التي تحدد صها الركاف ما لازكاة فيه لا يسحل مستحداثًا، وكذات إذا قال: حميع ما أملك، عند معمل الشيخ رحمهم الله تعالى، وعند بعضهم بداخل حميم ما عنك قباسًا واستحساقًا

الكاهاري فعفوفين منعفافل الأصل وأقتت هدوالجارة من النداونين الطالوا فالد

١١٣٦٩ - في أالحاوى ، إذا قبال الدنجال علم أن أتعبدق بهذا الدرهيم، فتصدق بغيره، أجزأه، وإذ لم يتصدق حتى هلك في يده، فلا شيء عليه

١١٦٧٠ - وفي الفيتاوي ؛ قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى: إذا كان الرجل محتاجًا، فالإنفاق على نفسه أفضال من العبدقة، قال العقبه أبو اللبك رحمه الله تعالى: إذا كان يعلم أنه لو أنفق يصبر عبر الشابق فالإنفاق على غيره أنضرن ونب أيضًا لا يأس بالتصدق على المتكدين الذين يسألون النام الخافا وبأكلون، ما لم يظهر المعصدق، وأناما لتصدق عليه ينعق في المصلة .

وعن الحسن البصري رحمه الله تعمالي ميمن بخرج كسرة إلى مسكين، وقم يجده، فال: يضعها حتى يجيء أخره وإن أكلها أطعم مثلها، وقال إراهيم النخص متله، وقال هامر الشعبي. هو بالخيار، إن شاه فضاها، وإن شاه لم يفضها، لا تجوز الصدقة إلا مالقيض

وقال مجاهد: من أخرج صدقة، فهو بالخيار، إنا شاء أمضى، وإنا شاء لم يضر، وعن عطاء مثله، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى. وهو المأخوذ.

تم كتاب الهبة والصدقة من المعيط أحواقه سبحانه وتعالى أعلم-.

لسير فه الرحمن الرحيم

كناب الببوع

هذا الكتاب بنشس عبي سنة وعشرين فصلا

التصل الأوار فيما برحع إلى انعقاد البيع

العمديل المتدائل ؛ هي الاختلاف الوقاع بين الإرجاب والديول، وهي له والدي التي فتح درامة. تمال المشرور

القصل الثلث، في قاض المبع بإدن المانع ومايي درم وفي تصود بأحد الصائدين في نشوه فيل فيض، وفيما بلاغ المعاقدين في طولة في تسليم اسيم، وفي مسليم النعن.

القصل الرايم أفي المناكل التي يتعلق بالتمل

الفصار الخامس. فيما (12 يفاحل أفت اللمع من عير أذكره صريحًا، وقيمه بدخل أفت اللهبع. مراهد 11 دك

المصل السلامي الصوابحوا سمه وما لايحور

القصل السابع؛ في الشروط الذي تفسه الديم والذي لا تفسيه.

القصيل النامين فريبان أحكاء الشراء القصدي فصرف في مملوك بالعقد العاصد

المصلى التاسيع . في شور «القصولي وبيعه» وربع أحد الشربكي في شيء تدم أو بعصاف وما يكون إحارة في ذلك، وما لا يكون، وهي حنماع القصولين ضي التصرف

في محل و حدة وبلاخل فيديعني مماتي بيع العصب.

العصال العاشران في الاختلاف الواهو بين تبانع والمسرى

المنتصل الحادي عناشر التي الزيادة في الناس، والانسان، والإدبادهو،، وفي الحدُّ والإبراء من النسر، وفي جدُّ النسر، من لمنا المن من المناس،

الفصل التاني عشور في البيع بشرط خيار.

القصل التالث متنى: في قيار أنازية ..

المصل الرابع عشرا عي العبوم م

(٥) ما يور الطوامي والفعامر الأمري وأراسه مي تدرم وف

....

القصل خامس عشرا في بيع الرامعة والترقية والوصيعة .

القصل لسادس عنواه مي الاستحقاق وبإن حكمه

العصل لسالع عشرة في الاستبراء

القصل الثامي عشراء في بح الآب والوصى والقاضي مال الصعيرة وشواءهم له.

الفصل لناسع عشراء في كوافية التقويق بين المرقيق

الفصل العشرون في الإطالة.

القصل الحادي والمشروف: في الدعاوي والشهادة في البيع

الغصل الناس والعشورين عي السمم.

القصل النائث والمشووب افي الفوص

المصل الرابع والعشرون في الاستصباح.

العصل تخامس والعنسوون" في البياعات الكورهة، والأرباح القاملة، وداح الدفيها من الرحصة .

الفصل السادس والعشرون: في التفوذات.

الفصل الأول فيما يرجع إلى انعثاد البيع

1939 - قال أصحابنا وحمهم الامتعالى: كل لفظين بنيتان عن التمليك والتملك على صيغة الماضي والحال، بتعقد بهما الميم، وذلك تحو أن يقول أحدهما: بعث، ويقول الأخر: الشهريت، أو أقبلت، وكذلك كل قفظين يوديان المعتاهما، ولو قال السائع: أبيعك، غقال المشترى: المشترى: المشترى: المشترى: بعنى، مقال: بعث، لا يسعقد البيع يينهما، وقوق بن البيع والنكاح، فإن الرجل إذا قال للمرأة: تزوجيني، فقالت " تزوجت، يتعقد النكاح، والفرق قد عرف في موضعه.

۱۹۹۷ - ولو قال لغيره: بعث منك هذا العبديكذا، فقال المشترى الشتريت، ولم مسمع كلام المشترى، لا يتدفد الربع بينهما، فسماع التمالدين كلاهما في البيع فرط العقاد البيع بالإجماع، فإن سمع أهل المجلس كلام المشترى، والبائع يقول: لا يسمع، ولاوقر في أداء، لا يصدق النائم؛ لأن الظاهر بكذبه.

وإذا قال لخيره: بعث ملك هذا اتعبد، فقال الشترى: أحوت، ينعقد البيع بينهما، ذكره في الإمالي .

١٩٦٧٣ - وإذا قال لغيره: أفلتك هذا العبد، وقال الأخر: فبلت، فال العقبه أبو لكر: يكود بيعًا، وقال الفقيه أبر جعفر رحمه لله تعالى: لا يكون بيعًا، وبه أخذ الفقيه أبو اللبك.

11174 وذكر بشوعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: وجل قال لغيره: عبدي هذا [لك] بألف إن أعجبك، فقال: أعجبني، فهذا يع، وكذلك إدا قال لغيره: إن والفك، فقال: والفشي، وكذلك إذا قال: إن أودت، إن هوبت، فقال: أردت، هوبت، فهذا كله بيع في الجواب، وأعافي الاعتداء، فلا يلزمه.

١٩٦٧٩ - إذا قال لآخر : إن أديث إلى كذا كذا درهماً لمَّى هذا النُوب، فقد بعنه منك ، قأدى الثمن في للجلس، يكود ذلك يبناً صحيحاً استحسانًا، ذكره في السير ، وكذلك إدا فالَّ : فرواحتم جون بنا عن رسد، فأعظاه النمن في المجلس، فهذا ينع صحيح الشحسانًا.

(١) ما بن المفودين ساقط من الأصل وأنبناه من طاوم وف.

۱۹۹۷ - وفي النوازل: إذا قبال لأخر: بعث منك هيدى منا بألف دوهم، فيقال المشترى: قد قعلت، فيقال يوهم، فيقال المشترى: قد قعلت، فيقال يهذا يقع في الأن هذا تحقيق، ولو قال: بعم، لا يكون بيغًا، فقد فرق بين قوله: قعلت، واستشهد، فيقال: ألا برى أد من قبال لامرأته: اختبارى نفسك، فقذاك: قد قعلت، فهذا اختبار، وإن قالت؛ فعم، فهذا ليس باختبار،

وذكر في اقتاوى أهل سهر قنداً : من قال لغيره : الشنويت عبدك هذا بألف درهم ، فقال الهائع : قد فعلت ، أو قال: نعم، أو قال: هات الشمن ، صبح البيع بينهما ؛ لأن هذا حوالب ، وصوى بين قوله : فعلت وبين قوله : تعم، فكان فيه ثولان ، والأصبح أن ينعقد البيع .

1174 - وإذا قال تغيره " بالفارسية " ابن خانه وا" خريدى ار من بجندين ، فقال: خريدم، ولم يقل المخاطب بعد ذلك فروختم، حكى الإمام الأجل ظهير الدين عي عمم غميس الإسلام الأوزجندى، وأستاذه الإمام ضمس الأنمة السرخسي أنه يتعقد البيع ؛ لأن قوله : فروختم مضمر في قول البائع معناه خريدي كه فروختم.

وإذا قال: بعت قلاتًا الغانب، فحضر في المجلس فلان، وقال: الشريت يصح.

۱۱۹۷۸ - وإذا قال لغيره. بعنك هذا العبد بألف درهم، فقيضه المشترى، وقم يقل شيقًا، يتعقد البيم بينهما، ذكره شيخ الإسلام في ببوعه في باب جناية المبيع، وإذا قال لغيره [لك] هذا الطعام بدرهم لي عليك، وأكل قان هذا بيعًا، وكان ما أكل حلالا له، ذكره شمس الأنهة السرخسي رحمه الفاتعالي في شرح كتاب الاستحسان

۱۹۳۷ - وفي فشاوى أبي اللبث رحمه الله تعالى: إذا قبال الرجل للهيوه: بعثك عبدى هذا بألف درهم، فقال المشترى، اشتريت منك بألفى درهم، قالبع جائز، قإن قبل الإيادة في المجلس، قرالبيع بألفى درهم؛ لأنه أمكن تصحيحه، بأن يجمل كأن المشترى قال: فبلت البيع بألف درهم، وزدنك ألفا أخرى.

١٩٦٨٠ - وفي "فشاوي أهل مسموفند"؛ رجل قال فغيره الشتريت منك هذا بألفين، فضال ذلك الغيرة بعند منك بألف، فهذا جائر، وبجعل كأن البانع قال: بعنه منك بألفين، وحطفات منك ألفًا.

١٩٦٨ - وإذا قبال لقيره: جعلت لك عبيدى هذا بألف درهم، وقبال ذلك الغيرة قبلت، حل يتمقد البيع بينيميا، اختلف المشابخ فيه، فندذكر سحمد رحمه الله تعالى في الجامع المسألة تدل على أنه يتعقد، وصورتها: وجل مات، وترك عبداً قيمته الفادرهم لا

⁽¹⁾ وكان في الأصل: أير خانه را واخريدي.

مان له غيره، وعلى لبت لرجن كف درهم دين، فأعطى القائمي العبد الغرم بدينه، وقال: هذا العبد بع لك بديك [أو فال: جعلاء لك يديمك] وبن على اللفظين أحكام البيع، قال الممس الأنمة السرحسي رحمه لله تعالى «عدا هو الصحيح» لأنهما أب نعلى البيع، وإنا لم يأنيا بلقط البيع، والعبر في العود للمعانى لا تلألهاظ.

١٩٦٨٣ - وهذه المُسَلَّمُ أيضاً، على على أن من قبل لغيره: هذا [العبد] بع الك بدينت. فقيل ذلك الغير م إنه يتعقد البيم بينهم.

۱۹۳۸۳ - وفی طلاق النوازل : به قال نضره: هذه المند همك بألف درهم، فقال . لاَحر : قبلت، يكون بيعًا، قال الانوى آنه لو قال لامرأته : ثلاث نظليقات عليك، (به يقع التلات عليك) (الم يقع التلات عليه).

١١٦٨٤ - رزة قال لعيره بعدما جرى بينهما مقدمات البيع : بعث هذا العبديالف درهم، وقال المترى : انشريت، يصح، وإذا لم يكن البائم قال : بعث منك.

ه ۱۱ محل ۱۸ حول أستاري أهل مستوفقاً الإذا قال الرجل الغيرة العت فقا القرب منى . قال ذاك العبر المعنى فقال المداري الإثريدة الفاذات الآل لبيع بعربتم بعد ، وتقلم لم قال المعترى التدريث منك هذا العبد، فقال البائع العدي فقال المستترى: لا أصده، فليس أنه ذلك الأن لشراء قدام بشهما قبل قول المشترى الاأربادة.

١٩٦٨٦ - إذا قال بغيره: ششريك منك صعامك هذا بألف درهم، فشصدق به على المساكير، فقعل، ولم يتكلم جاراء لأن هذا دلالة القبول

وفي افتتاوي أهل بنخ : سنل أمر البيث الكبيم صمن قال لأحر : لكم هذا الوقير من الحصاب ه قائل وبدرهم، فقال: سق الحساق ، قال الايتكون بيضًا ما تم يسلم الحطب، وينف منه الثمن، وقد كين أثو قال قائل : إن هذا بع [لايدهد]! الأن فوله اسق الحسار وضاء بالبع، فإذا سنة البائع، فقد سحده على ذلك الرضاء فقهر تواضيما بالبع.

- ١٩٦٨٧ - وستكل أبو للبك الكبيراً الرحمة الله تعالى الهمن قبال لأخل الحدد هذا التوب بعشرة، فقال الحدث في قال لبالح: لا أعطيت ليس به ذلك، وكملك المسترئ ليس له أن عنم بعد فرله : أخذت.

- ١٩٦٨٨ - وهَـال خلف: مسألتُ أسسًا عسم قبال في السبوق؛ من عنده تُوب هروي

⁽¹⁾ مكلماني ف أو م موكان نبي الأصل لاجعلا.

⁽۲) رمی با رام الوریدانگیر.

وإذا قال [الرجل] لغيره: معنك عيدي هذا بألف درهم، فقال قلك الغير: هو حراء دكر شيخ الإسلام والصدر النهيد في دهوي الجامع . أن هذا جراب، ويعنق العيد.

وذكر في العيون : أنه ليس بحواب، ولا يعتق العبد، ولو قال، فهنز حر، فهنز جواب، وعنق العد، وعليه الف درهم

وروى ابن مسماعة في أتوادره : عن أبي حتيفة رضي ألله لعالى عنه كما ذكر في العيون أ. العيون أ.

۱۹۹۸۹ - وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رحل قال لغيره: بعنى غلامك هذا بألف درهم قفال: إبدئ عقال المشترى: هو حود قال: قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: فوقه هو حو فيض منه له، وعتى عليه، قال إبراهيم: وقال محمد. لا يمتن، والا يكون فانها الماتن.

1119 - وهي المنتقى . عن أبن بوسف رحمه الله تعالى قيمن قال لآخر : بعثل هذا اللعبد، فقال الأخر : هو حر، أو قال: مدير، فذلك سوا، في قولى، وليس هذا سيم حتى يأخذ، ثم يعتق، قال وقال أبر حنية رضى الله تعالى عنه الذا قال : هوجر، بعش عليه.

11791 - وفي افتاوى الأصل ، إذا فلا لنهره: بعث منك عبدى هذا بألف درهم: ووهيت الألف منك، مقال المشترى: اشتريت، صبح البيع، ولا تجوز البراءة؛ لأنّ المتمن لم يجب بعد.

وفي منجموع النواول أن أن البيع لا يصنع في هذه الصنورة؛ لأن هذا في معتى البيع ولامن.

11197 - وفي القناوي : سئل أبو القاسم عسن ابناع من أخر فوبا بنسعة، فقال رب النوب بالقارسية : ارده درهم كم تدهم؟ بسديدي ابن راء فقال المنتري : رهبت، الابجب به البيع حتى تو امتنع الباتع عن تسليمه الابجبر عليه إذ نيس في هذه اللفظة ما ينبئ عن إيجاب البيع .

۱۹۹۳ - وفي "فناوي أهل مسرفند" رجل جاء إلى قصاب، وقال كم تعليني من حدا اللحم بدرجم؟ فقال: منوين، فقال الرجن: زن منوين، فوزن القصاب، ودفعه إلى . الرحل، وأنحة الدوهم، ولم يقل القصاب: بعث، ولا قال الشترى الشتويث، وينفرقا عن ذلك، فهو سع جائز، ويعتقد " بدلك الورد؛ لأنه يتبت البيع بتيسا سنتصى ا ورد سابقًا

عليه، وكون الورد بعد اليم، معتدله. عليه، وكون الورد بعد اليم، معتدله.

۱۹۳۹ - وجل قال لآخر : من این السپ حود را باسب تو عوص کردم، وقال الآخر : و آنا معنت أيضًا، فهما بيع، هكفا حكى نتوى شعمى الإسلام الأورجندى رحمه الله تعالى

1976- وجل قال لأخرا: مصاهد المعدام كلان، فيفُده ، فيفُده الرسول، وقال المشرون الشريف الإسول، وقال المشرون الشريف الايصح المشرون الشريف الايصح الأن شطر البيع لايشوف على مادراه المجسل والوقال، منه منه فيلده إعلان فيلغه وحل أخر حازه الأم حين قال فيلغه اعدام أطهر من نفسه الرسا بالتبلغ ، وكل من بلعه كان التبلع مرف ما وارافل صح البيع ، وهذا شرع وحظ جداً.

1979 - وإذا قبال لأحرز معت ميك هده العدم بكذاء وقدل الأخير أوجل أخرر قد. الشريب، فقال الرجل الشريب، ينظر إن أخرج الأمر الكلام محرج الرسالة، صح الشراء، وإن أحرج الكلام أمخرج الوكانة الايصح،

۱۹۳۶۷ - وقى محمد ع كترازل از رقل له على احرادين، وطالبه، فحاء التقلوب بشعير فقراً معلومًا، وقال الطالب احله سعر الدار، قال: إن كان سعر لبلد أمعلومًا إوجاء يعلمان دلت، قال بيعًا نامًا، وإذ لم يكل سعر البلد معلومًا، أو كان معلومًا إلا أنهم لا معمد ذلك، لا يكون بيعًا.

19154 - رحل قال لأخر . يعنك هذا العبد، تم قام أحدهما عن المحلس: لهما الماتع أو المشترى، ثم قبل الأخر ، لا يصمح قبوله، هذا هو المذكور الى عامة المواصم .

ودكر شبخ لاسلام في الباب القابي من شبرح الحامج : أنه إذا باغ وهو قاعد، نهرقام البائع، إلا أنه لم يغضب عن ذلك الكاد حتى قبل المشترى قبوله، وهكذ كتب في هذا لباب أيضًا.

1999 م ولو كانا يشدان، فقال أحدهما: بعث، وقال الأخر بعدما منها خطوة أو خطوتين السلت، وأبت في موضع من الواضع، أنه لا يجور في ظاهر الرواية، وفي وواية ا يجوره ورأيت مكبريًا على ظاهر الجرء النائي من شرح البيوغ شرحه السيخ الإصام الراهد احتبد الصواريسي ألا من قبال لحيوم: بعث منه هذا العبد، فيصفيها مكالًا وثم فيل

⁽١) وهر السحة م الجند، وهو الأوجه.

السفكوي وأراغي العماد عدا البيع وصبحه اختلاف للنديح وحمهم الادمالي.

 ١٩٧٩ - وسائل نصر بن عام عامر قال الآخر (بعد) منك عدا الحدد رفي بد تشتري مناح مدر ماريم، ثم قال: التاريم، ثان بها الداء وكانا الو أكل المد نم قال الشرعت ولو كان مشدري في الدار، فحرج، ثم قال: المدريت، الانتهاما الدام بليحاء الآل الحلس فد مدل.

قال لأحوا انتفريت منك هذا التوب بكفاء فافطحه قسيصاء فقطعه اتهذا يبع بسهماء

۱۹۷۰۱ من مشاوي شمس الأثمة السرخسي .. وفي الوادر الن سماعة عي أبي يوسف وسهمانه تعالى " رجل مال الهيرة" أو نئي عبدك؟ بألف الاستقهام، فعال: لحم قد المنفقة، ههذا به لازم، فإن قال قد شهر مالاسل ذيراً فانساءً. فها قيما ليوم، فقال: أليس فد بعلي صفك هذا بألف درهم، فعال. حم ""، فان: طي، فان: قد أخذته، فهد ماطل الأن هذا على ماكان أمس، وإن تناشر البع أمس، فهذا البوم جائل

۱۹۷۰ - ولو كان[قد] قال له أسل. بعثت عبدى هذا بأعث درهم، فإذا لم تجتى اليوم بالتمل الابيم بدى ويبتك. فقيل المشترى ذلك، فالم يجي بالتمن البوم، ولفي البائع من العدد وقال له : قد بعثني عبدك بألف مرهم، فقال : نهم، فقال التشتري: قد أخذته، فهذا شراء الساطة، والا أسكاد بالكان منه أصل، الأل ذلك النداء فالد منفض حين لم يأنه بالاسمن أسل. قان: والإيلية هذا الشراء الفاسد

۱۷۰۳ - رحل فيال لأحرز : يعل مقا العبيد بألف درهم، فيقيال المسترى: الشريك ، وقال ليانع ، رافعت ، والحرج فول النائج : ارجعت الجع قبل بالشرى - المسريك ، مناء لا يصع الديم الانه قارد البيع ما ينع صحته ، وهو الجوع النائع .

4 ١٩٧٤ - كتب الرحل الى الرجل: بعث عبدك مدامل بكال الكتب المكتوب إليه . ومن ملك عبدي هذا، فهذا ليس بيع ، أو كتب الأول: اشتريت عبدك فلاتًا مكذا، فكتب إليه المكتوب وليه : إن بعث نهد بيع ، والفرق أن البيع لاحادثه من الركان، وفي القصل الأول لم يوجد أحد الركان، وفي العصل الثاني وحاد لركان

۱۹۷۵ - وفي أفتاوي أني اللبت وحمه الله تعالى الرجل قبال لقبره البحث منك هذا التوب بعشرة، والشترى قال الحمام بنسمة، وتقابضا القال عبو شسمة الآله ينظر إلى اخدمه الله ينظر إلى العالم هذا للائل فيحكم بقلك.

والاعليس في السنجة أم الموزة المقال العمير.

١٩٧٠٦ - وفي أأفيوناً : عن محمد رحمه الله تعالى: رجل ساوم رجلا، فقال البائع: أبيعه بخمسة عشر، وقال المفتوى: لا أخده إلا يعتبرة. فإن كان الثوب في بدالمشترى حين ساومه، فهو يخمسة عشر ١ لأن الشتري رضي بخمسة عشر لما ذهب به، وإن كان الثوب هي يد البائع وقت المساومة، فدفعه إلى المستشرى، وقم يقل البائع شيئًا أخر، فهو بعشرة؛ لأنَّ البائع رصي بعشرة لما دفع الثوب إلى المُسترى.

١١٧٠٧ - وعنه أيضاً: وجل ساوم رجلا بثوب، فأخذه على الساومة، أو دفعه إليه، وهو يساومه، وقال: هو بعشرة، ففعب به المشترى، قال: هو على الشمن الذي قاله الباتع أبدًا حتى برد عليه. معنى قوله: "حق برد عليه أن يقول السختري: لا أحد إلا بتسعة، لا أرضى الاشتعاد

وهن أبي يوسف وحمه الله تعالى: وجل أخذ ثوبًا من وجال، فقال البائع: بعشرين، وقال الشتري: لا أزيدك على عشرة، فذهب بالثوب، وضاع، فهو معشرين

١١٧٠٨ - وفي ألوافعات : وجل قال لأخر : يكبرهذا الثوب، فقال: يعشب بار، فقال المُشترى: لا أربته بعشرين، فذهب، تم جاء وانحذ الثوب، فذهب به، فهو بعشرين؛ لأنه رفيي به، وإذا أخذ من رجل تُوبَّاه وقال: افعب به، فإن رضيته الشريته، فذهب به، وضياع الثوب، قلا شيء عليه، ولو قال: إن رضيته أخذته يعشون، قضاع، فهو ضامن فيمته بناه على أنَّ القبوص على سوم الشراء إغا بكون مضمونًا إذا كان الثمن مسمى.

١١٧٠٩ - عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل ساوم رجلا بثوب، فقال صاحب الثوب: هو بعشرة، فقال المناوم: هاته حتى أنظر إليه، فدغعه إليه على ذلك، فضاع، لا بلامه شيء علل فقال: الآته أخذ عني النظر، أشاد إلى أنه ليس بحقيوض على صوء الشوامو وإن أخذه على غير النظر، ثم قال: أنظر إليه، فيضاع، لم يخرجه قوله. أنظر إليه على العسمان، وهو على ما أخذه عليه أول مرة، وهكذا روى عن أبي حنيفة وضي الله تعالى عنه أنضًا.

١١٧١٠ - وصورة ما روى هنه: رجل قال لغيره: هذا التوب لك بعشوة، فغال ذلك الرجل: هاته حتى أنظر إليه، أو قال: حتى أراه، فأخذه على هذا، وضاع منه، فلاشيء عليه، وأو قال: هاته، فإن رضيته أخدته، فضاع، فهو على ذلك النمن.

رجل قال لغيره: إن الناس يشرون كرمك هذا بألفي درهم، فلم لا نسيعه؟ فقال له صاحب الكوم. يعته منك بالف درهم، فقال المشترى: اشتريته بهاء صبح البيع إن لم يكن على عربيق المهرك، مان اختلفاء فالغرال قول البائع . إنه أوادمه الهرال الأبايكون قوله البحث بألف ولا الكلام فلك الرحل، فإل كمان المسموري أعطاء شبيكً من النمس وأحده، ثم ادعى الهول، الإسلام دعواء مقاللة مع لأن قبص النمان معامة الجد

. ١٩٧١ - ويتعقد سبع بنفط السلم بالانقاق، وفي العقاد السلم غفظ الليع رو يتنان. وسنأتي بيار دندا في موضعه

۱۹۷۱۳ - ويتعقد التعاطي مدول لعط الإيجاب والقدول و اللي هذا الفقت الروامات . والأصل قد عرف الناس والدولتيم و صورة دلك ما مراقبل هذا

رجل قال بقصاب: كم تعطيق من هذا النحو بدرهم؟ فقال: منوبن، فقال الرحل: إن منوبل، فوريل، ودع إلى الرحل، وقع الرحل درهمان إلى القصاب، وذهب بالناهم، فهذا يع، وإنا لم بطقعًا لقفط اليم وانت ام.

وذكار في القواول الرجل وضاع فأمنا حنديديان والحدوماة برضاء، وليه يتكلما شيئاً، فهدايند

1979 - تواخلف الشائخ رحمهم نه تعالى بيد ينهم، بعضهم قالو: بُلدينعف الميم المنهم قالو: بُلدينعف الهيم بالتعطي والرحاناء واختراء وأنساه قلك، وهكذا ذكر الكرجي في كتابه، وعامتهم على أنه يعقد في جمع الأغساء، المسيسة والنفسة في فتك سوء أنا وفي الكتب مسائل من على هذا لقول، وهو الصحيح

المحافظة المحافظة المسابق و سمه من المتاليد التحافظة المن المسابقة المنابعة المنابعة المسابقة المسابقة و أشار محمد وحمد العاديلي في المجافئة المسابقين أو الأمام محمد وحمد العاديلي في المجافعة المسابقين أو الأحرى و منابل الوكيل و منابلة المسابقية من أحد احبائيل المائية على أن الإعطاء من أحد احبائيل الآل بكمي و ومنائي مسورات في موضعها، ومبائي في فيصل الالإقالة العن أن الشرط هو الإعطاء من حبائين، وكان لشيخ الإمام نسبيل الالمنة احلوالي وحمد عد تعالى يشتوط الإعطاء من طبيبي وحافظة المن الشرطة عن الإعطاء من المائين في المجانيات ومنائها المين التحرف وما الاقتال المنابعة المائين التحرف الاقتال المنابعة المائين المنابعة المنا

⁽¹³ ونور ما المهر السوام

أعجاه ببن تعفرني مدفقاص الأصل وأنتماه مراط وجوف

الم ۱۹۷۹ - وفي المنتفى : وجل ساوم وجلايشي، أواد شراءه منه، وثم يكن معه وعام يأخذه فهم، ثم فارقه، ثم جاه بالوعاء بعد ذلك، وأعطاه الدراهم، فهدا حائر، فقد أحكم بجواز] اليع بإحطاء الدراهم، فهذا بدل على انمقاد اليع بالتعاطي من أحد الجانين.

۱۹۷۷ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل مال لغيره: كيف نبيع الحنطة؟ تقال: كل قنير بدرهم، نقال. كل لي خصة أفقرة، فكال، فذهب بها، قال: هذا بيع، وعليه خصة دراهم، وهذه نشالة دليل على انعقاد اليم بالإعطاء من أحد الجانبين أيضاً.

1 1 1 1 وفي "توادر ابن سماهة" : عن محمد رحمه الله تمالي إدا قال للقصاب: أن لى ما عندك من اللحم، أو قائل: زن لي من هذا الجنب، أو من هذا الرجل على حساب ثلاثة أرطاق بدرهم، فوزن له، والاخيار أه.

11010 وفي اللجودا: عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه إذا قال للحام: كيف نبيح اللحم، قال: الا اللحم، قال: الا اللحم، قال: الانتقال: كل ثلاثة أرضل بدرهم، قال: قد أحالت منك، إن لن ، ثم يمنا للحم أن الالا يزن، فله ذلك، وإن وزن، فقيل قبض المشترى كان لكل واحد الرجوع، فإن قبضه الشترى، أو جمله البائع في وعاء المشترى بأسره، ترانبيع، وعليه درهم، وهذه المسألة دليل أبضًا على انعقاد البيم بالإعظاء من أحد الحاتين.

وفي أنوادر ابن رسام أنا عن محمد رحمه أفه تعالى إذا قطع القصاب اللحم، وورث، والمشوى بنظر، تم أني أن يقبض، له دلك حتى يقول أرضيت، أو يقبض

11V19 - وجل اشترى وقر زمت من آخر بشمانية دراهم، ثم فال للبائع: الشريوهو آخر بهذا الثمن. ألقه ههد، فحاء البائع بوقر الخر، وألقي ذلك الموضع، فهذا بيع، وقه أن يطالب الأمر بشدتية دراهم.

وعايتصل بهذا الفصل معرفة النبيع والمتمن

لأن البيع لابد له من البيع والشمن، قال القدوري في كتابه: ما يشعبن بالعفد فهو مبع، ومالايتعين فهو قدن، إلا أن يقع عليه لفظ البيع، ثم قال: الدواهم والغناس أثمان أبداً؟ الأنها في الأصل علقت ثمن الأشباء وفيعتب، قال الله تعالى: ﴿وَشَرَوهُ يُثِمَنِ نَحْسَ ذَرَاهِمُ مُعدُودُهُ﴾ فيهر التمن الإبلاراهم، وقال العراء في كتابه: التمن ما يكون دينًا في الذمة،

⁽¹⁾ سورة يوسف دُ الأَبُهُ ١٩

⁽٢) رتي آف . دين.

والدراهم والدنائير لا يتجنان في عفره المعارضات على أصلنا، وإنما يتعقد على متلها دينًا في الذمة، فجعود الدراهم والدنائم المانالهة .

١١٧٢٠ - والأعيان التي ليست من دوات الأمثال مبيعة أبدًا.

والمكيسلات والمؤزونات والعساديات الشفارية بين صبيع وقمن، فيزن كانت المكيسلات والمورونات منجية، فين مبدعة وقمن؛ الأن البيع لابد له من مبيع وقمن، وليس الأحامد [أن يجعل] مبيعًا والأولى من الأحراء لأن الكيل والوزون يتعيدن في البياعات، كالعروض، قجعلنا أن واحد منهمة مبيعًا من وجه، أعنًا من وجه، وإن كانت المكللات والموزونات فير منعينة، فإن استعمدت استعمال الأنمان، فهي قمن، نحو أن يقول: استريت هذا العبد بكذا كدا حنظة [ويصف دلك، وإن استعمدت استعمال الهيم، كانت مبيعًا، لأن قال: المنريت ملك كذا وكذا حنفة إلا بطريق السلم.

وذكر شبخ الإسلام خواهر زاده في شرح شهادات الجامع : أنه المكيل أو الموزون إذا لم يكن مدينا، فهو نمن ، دخل عليه حرف الله أو المه يدخل الأدالكيل والموزون من ذوات الأمثال، حتى يضمنان بالمثل في الإللاف، فصال نظير الدراهم والتنافير، والدراهم والدنافير أنسان دخل عليه حرف البله أو سم بدخل، وكذا المكيل والموزون، والعلوس يمنزلة الدراهم والذنافير في أب لا تنمين بالتعبين، وكان أبوالحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول الملواهم والدنافير لا يتعبان في العقود، والإيمينان في التسليم، ويستدل بحدالة ذكرها محمه وحمه الله تعالى في العقود، والإيمينان في التسليم، ويستدل بحدالة ذكرها محمه وحمه الله تعالى في الجمع .

1971 - وصورتها: إذا قال الرحل: إن يعت هذا العند مذا الالكر ويهدا الألف فهما في السساكين فيددة، فيما والعبد بهما النومة التصدق بالكر دول الألف و ولو لم تتعين الدراهم في العضدق البيع بالكو المبيع بالكو المبيع الدراهم المعينة، فإن العضدق البيع بالكو المبيع والدراهم المعينة، فإن كانت الدراهم لا تتعين في العفود، كان البيع وافعة بكر معين وبدراهم في الذهبة، وكان الوحود نصف الشرط لا ينزل الجزاء و اخواب عو هذا الإشكال، وهو وجه تخريج هذه المبالة أن شرط وحوب التصدق وجود البيع مضافًا إلى المكر مإلى الفراهم، وتسميتها في البيع، فأما نعين الدراهم فليس من الشرط في شيء؛ لأنه ليس من صبيع العبد، فصدر في التعدير كأنه قال: إن بعت عدا العبد بيعًا مصافي إلى هذا الكرى اليال هذا الألف البيع البيع، مساهما في البيع، فقة

⁽¹⁾ ما يان الأمترفين سائط من الأمرق ، وانهيت هنما العبارة من الط أو أ ف الرأم

وجد شرط وجوب التصدق، فينزمه التصدق.

1977 - وإذا عرفت طبيع والثمن، فتقول: من حكم البيع إذا كان منفولا أن لا يجوز بيعه قبل القبض، به ورد الأثر عن رسول الله فيخة و لأنه تمكن في حق العقد غرر، يمكن التحر، عنه ، نهى رسول الله فيخة عن بيع فيه غرراً ". بيانه أن المشرى الأرل ، لو قبض البيع بعدما فاخ بنم البيع الأول ، ويصير بانحًا ملك نفسه ، ومتى لم يقسص حتى هلك في بدال ، أع الأول [يفسخ] البيع الأول ، ويعود البيع إلى قدم ملك البائع الأول ، فبصير المشرى الأول باتمًا منك الغير ، فإذا كان الإيدرى أن يقيضه أو الا يقيضه ، الا يدرى أنه يكون بانعًا ملك ، فيصح أن بكون باتمًا سك عيره، فلا يصم ، فكن فيه غور من هذا الوجه .

وكن جو ب عرفته في المشتري، فهو الجواب في الأجرة إذا كانت الأجرة عيناً ، وقد شرط تعجيفها ، لا يجوز بيعه قبل القيض .

وكذلك بدل المبتلج عن الدين إدا كان عبنًا لا يجوز سعه قبل القبض؛ لأن النص وإن ورد في البيع، وتكن لعلى الغور، وكل عين ملك بعقت، ويغسلخ العقد فيه بهلاكه فس القبص، تبكرن فيه غرب فبكون النص واردًا فيه دلالة .

1977 - أما المهم وبدل إ خلع، وبدل الصلح] من دم العدا" إذ كان عيناً (فبيعها) جائز قبل التبغي: لأن وهم الفرر بالفساخ العفد في هذه الأشياء منتفء علا يكون النص وادفًا في هذه الأشياء، والطلق للتصرف موجود، وهو الدك، فجاز بيع هذه الأشياء قبل القبض، وما لا يجوز بيعه قبل القبض، فكذلك لا يجوز إجازته؛ لأن الإحارة بع التفعة، فيعنبر بيع المين، فما لا يجوز بيعه قبل القبض، لا تجوز إجازته.

ولو نصدق بالمنتول المشترى قبل القبض، وعاهو في معنى المنشرى، تحو الأجرة ا وبدل الصلح عن دعوى العين، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحوزه و إعلى قول محسد يجوز] وعلى هذا إذا وهبه فابو يوسف اعتبر معنى الغرر على حدو ما بينا في البيح وأشساه ذلك، ومحمد يقول: [قام] هذه الدهروات القبص، فكات العيرة شالة الفيض، ولهذا كان النبيوع وقب القيض ماتماً جواز الهنة، وتم يكن وقت العقد مانما، فلنا الوظائع القاسم، فيصار

⁽١) أشرحه المروزي في أانسبة (٣٠٨)، رابن أبي شبيه في أسمنعه (٢٠٥٠٩)، والبيبقي في أالكيري.] (٢١٤١١)، وذكره صاحب أعدن للمود (٢٠٠٩).

⁽٧) مكنا كان في الأصل، وفي النسخة أم : المبد، وهو الصحيح،

قابضًا له أولاً؛ ثم يصبر قابضًا لنفسه بحلاف البيع والإجارة؛ لأن ذلك عا يلزم بنفسه، وعند ذلك المائم قائم، والقرض والرصبة على هذا الحلاف أيضًا.

هنّا إذا نصرف المشتري [في النقول المشترّي] قبل القبض مع أجني، فأما إذا تصرف فيه مع بائعه، فإن باعه [منه] لم يجز ببعه أصلا قبل الفيض، وإن رهبه له لاتصبح حبثه ونصبح إقالته، والبيع لا يصبح أصلا، والفرق وهو أن لفظة الهيئة تستحصل مقام لفظة الإقالة [يقول الوجل في دعاء: اللهم هب في نفوين، كما يقول: اللّهم أقلق عنوتي، فعند تعلم العمل يحقيفته تجعل مجازًا عن الإقالة، فأما لفظة البيع لا تستعمل مقام لفظة الإقالة ["، فكما تعذر العمل يحقيقة لفظ [البيع تعلم العمل يجازها، وهو الإقالة.

11472 - وفي "فتاوي الفضلي": اضتري داراً، ووهبها لفير البائع قبل آ" القيض وأمره بالفيض جاز بالانفاق، فرق محمد رحمه الله تعالى بين المهية والبيع، والقرق أن الهية لا تتم إلا بالفيض، فعنى أمر المشترى الموهوب له بالقيض، صبح الأمر ؛ لأنه صبادف ملكه، وصار الموهوب له وكيل المشترى في الفيض، فصار قيضه كفيض المشترى، فصار هيته للحال، وهو ما يعد قبض الموهوب له، فتكون هيته بعد القيض، فأما نام البيع فبالإيجاب والقبول، لا بالقيض، فلا يمكن أن يعمل بيماً من الناس للحال، وهو ما يعد فيضه ليكون بيعاً بعد القيض.

۱۹۲۹ - وذكر الكرخي وحمه الله تعالى في "مختصره": إذا قال المشتري للبائع قبل القبض" بعه لنفسك، فقبل، فهو تقض للبع؛ لأنه لا يتصور ببعه لنفسه إلا بعد فسخ الأول، فالأمر به من جهة المسترى، وقبول البائع ذلك يتفسسن فسخ الأول، ولو قال: بعه لي، لايكون نقضًا، ولو باعد لم يجز ببعه؛ لأن هذا أمر بما هو باطل، فلا يتضمن نسخ الأول.

1977 - وأو قال: بعد، ولم يقل في أو تنفسك فقيل، فهو نفض للأول، وها قول أبي حثيفة ومحمد وسمعهما الله تعالى، وقال أبو يوصف لا يكون نقضاً، وجه قول أبي يوسف: إن قوله: يع ينصرف إلى البيع للأمو؛ لأن الملك له، فكأنه قبال بعد لمى، وجه قولهما: إن الأمر بالبيع للأمر لا يصبح، ويصبح للمأمود بواسطة انفساخ البيع الأول، فبصبح الأمر بالبيع للمأمود، وينضمن ذلك انقساخ الأول، كما لمو قال: بعد للمساك.

١٩٧٧ - وقو قال المشترى للباتع قبل القبض: أصنف، فأعنفه البائع، جاز العنق عن البائع، وينفسخ البيع الأول، ولا يقع العنق عن المشترى عند أبي حنيفة وضي الله تعالى عن ا

¹⁰⁾ ما بين للمفرمين ساقط من الأصل وأكيتناه من ظ وم وف. -

⁽¹⁾ ما بين للعفوفين ساقط من الأصل وأتبنتاه من ظ وم وف

لأن بالعنق يصبر المشترى فابضًا، والبائع لا يصلح قابضًا للمشترى بطريق النبابة عنه ، ليفع العنق للبائع ، وطريقه أن يضمخ البع ، عبعود إلى ملك البائع، وعند أبي يوسف رحمه أنه تعالى العنق باطل ؛ لأنه لا يقع عن المشترى، لما قال أبو حنيفة رضى انه تعالى عنه ، ولا يقع عن البائم ، لعدم الملك للبائم .

1977 - ولو ملك النشول بالوصية ، أرباليرات يحوز بيعه قبل القبض ، أما في البرات ؛ فلأن بد الورثة يد المورث ؛ لأنهم خلفاء عنه ، فكان هذا بيع المقبوض ، وأما الوصية فلاتها أخت للمراث ، فكان حكمها حكم المراث .

1974 ؛ وأما مسألة العقار: فنقول: العقار إذا ملك بالبيع والإجازة، أو العملح عن المدين، لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وزفر والشافعي وحمهم الله تعالى، لحسرم النهي عسن بيح سالم يقبض، وبجوز عند أبي حنيقة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، لانقاد الغرر، إذا العقار لا يتصور هلاك، والحديث حاص في المقولات؛ لأن القبض حقيق يتصور في المقولات؛ لأن القبض حقيق يتصور في المقولات؛ لأن القبض

الامر موقوف إن أدى النوازل": إذا اشترى داراً، ووقفها قبل الفيض، وقبل نقد اللمن، فالأمر موقوف إن أدى الثمن وقبضها، جاز الوقف، قبل: هلنا على قول من لايقف صحة الوقف على التسليم إلى المتولى، هذا مو الكلام في طرف الميع، جننا إلى طرف الشمن، فنقول: التصرف في الأثمان قبل الفيض و الديون اسبعالا سوى السلم والمصرف جائز عندنا، واختلف عبارة المشايغ رحمهم الله نعالى فيه، بعضهم قالوا: لأد يبع المنقول قبل القفس إنما لا يجوز لمكان الغرر، وهو انقساخ البيع الأول بالهلاك، وهذا المعنى لا بشأئي جانب الشمن، عبوز المتصرف فيه عملا بالمطالق، وبعضهم قالوا: لأن الثمن واجب في الذمة، والغيض لا يرد عليه حقيقة، وإنما طريق قبضه أن يضفى مثله [عياً] مضمونًا عليه، فيلفيان قصاصاً، وإذا طريق المتبض هذا لا يقع التقوفة بين أن يكون المقبوض من جنسة، أو من خلاف جنسه؛

1971 - وروى عن ابن عسر رضى الله تعالى عنهما: أنه قال: كنا نبيع الإبل بالبقيع ، ونأخذ مكان المعرفهم الدنانير ، ومكان الدنانير الدراهم، وكان يجوز، رسول الله يخلاف المسلم ، لأنه وإن كان دينًا لكن الشرع جمل المقبوض فى السلم عبن المستحق بالعقد الأن الأصل فيه أن يكون بيمًا، والاستبدال بالمبيع فيل الغيض لا يجوز ، وذكر الطحاوى: أنه لا يجوز التصرف في الفرض قبل الفيض قبل الإجوز التصرف في الفرض قبل الفيض، قال: لأنه لا يجوز التصرف فيه ،

هذا منه إشارة إلى أن الاستبدال إشابصح في اقديون المطلقة؛ لأن طريق فيض الديون فيض أبدالها، لا قبض أعيالها، وهي باب القرض الواجب ردامين؛ لأنه إهارة، فيصير كانه نتفع بالعين ورده، ومن مدا الوجه نم يجر المأجيل؛ لأن المأحيل في العواري لايالوم، فلا يصح الاستبدال حد أيضًا.

قال القدوري في كنابه: هذا سهو ، والصحيح أنه مجوز ؛ لأن الواجب بالقرض رد المثل ، لا رد العين وأقيم رد انتل منشام رد العين ، وكنان طريق رده ما هو الطويق في إيضاء الديون ، فيصح الاستبدال .

وعايتصل بهذه المسائل أأز

بحكم الإقالة حتى باعد ثاني من هذا الشهرى، صحى ولو باعد من الأجبى لا يصحى، وعله فله بحكم الإقالة حتى باعد ثاني من هذا الشهرى، صحى ولو باعد من الأجبى لا يصحى، وعله فل بحكم الإقالة حتى باعد ثاني من هذا الشهرى، صحى ولو باعد من أجبى، لا يجوا ، فقى ببع الشهرى ولى الشهرى قبل القبض سوى بين اليع من بانعه وبين الهج من أجبى، وقي مسألة الإقالة فرق بين البح من أجبى، وقي مسألة الإقالة فرق بن البح من المشهرى، وبين البع من الاجبى، والوجه في ذلك أن لاقالة فصح في من من المشهرى عرد المنافذ في حق القالت، فهم حق المعافذين بعود إلى البائع فدج ماكمه وأنه مشوض، فإذا باعد المشترى، فقد باع ما هو مفهوض في حقوالها في حق الفالت في كان البائع الشهراء ثانية من المشهوى ولم يقبضه فكان بحكم جديداً ، جمل في حق الفائف في كان البائع الشهراء ثانية من المشهوى في حق الفائد عن البائع، والبيع من البائع، والمبين في حق الكان عنه البيع من البائع، والبيع البيع البيع البيع البيع البيع البيع البيع من البائع، والبيع من البائع، والبيع من البائع، والبيع من البيع الب

ولو انشوى علاماً من رجل بالف درهم بشوط الخيار للمشترى ثلاثة أيام ، وتقابض ، نم فسخ المشترى العقد بخيار الشوط ، فلم يردها على السائع ، حتى اشتراه منه ثانياً صح ، ولو الشراه أجنبي صح أيضاً .

1977 - والأصل في حيس هذه المسائل أن (ف) كل موضع العسمة البيع بين السائع والمتبتري في المنفول بسبب عو فسع من كل وجه في حق الناس كافحة ، فباعه البائع فبل أن يقيضه من المتبتري يصبح بيعه، باعه من المفتري أو من أحتبي، وفي كل موضع انفسخ البيع بهماء يسبب هو فسخ في حق لمتعاقدين عقد حديد في حق الثالث، لو بعه من المشتري

⁽١٤) وفي السخايل عدا و مأ مها المخصل

يصم، وتو باعد من أجبي لا يصم، وهذا أصل كثير حسل، أشار إليه محمقار همه تله تعالى في بوخ الحمع .

١٩٧٣٤ - وفي المنطق ارواية لحهولة: وحل الشرى من وجر عبدًا وقبضت أنوأقال البيار، قد بانه من الذي هو في دويه فيل أن يقبضه، فالبيع باطل، حتى يقبص.

١٩٢٣٥ - أو ذكر في السير الكبيران إدا أسر العدو عبيد اللبلياء وأحرز وديدارهم، فدخز مسلمهاره فاغشري العيدمنهم وأخرجه إلى دار الإسلام، فحضر المالك الفدير، وقضى القاضي بالعبد له بالشمراء ويقبصه أأمن المتسري مي العمو حتى باعام إدياعه مي الذي في يده يجوز ، وإن باهمه من عير ، لا يجوز ، قال: وهم الليو ما إذا قضي القانسي ره المنذ التشري بألف على الدتم، فلم يضفيه البائع حتى باعد من المتسرى بجوز ، وإلا باعد من غيره لا يحوز

١٩٧٣٦ - قال، تقفيه أبوجعفر. كما نقول: إذ تقابل البيع النائع والمسترى في العماء. والمريقيصة اندنع حتى باعد، إن باعد من المتشري بجوز، ولو باعد من غيره لا يجور، وكذا بطن في الواد بالعيب بعد الفيض بنف وده يجرز بيم البائع فيل النبص من المستري ومن عبره؛ لأن الرديقشاء فمخرمن كالروجية وإعادتها إلى لنك الأولء مرسور الرم موالتشري ومراعيره وهد نص محمد ههنا أنه لابجوز بيع البائم من عير المتنزي ينطر في أحر البات فدر دب أصبر عبد بأرثد إلا حرافه سنجاته وتعالى أعدي-

 ⁽¹⁾ مكد كان من السبحة المصحّحة : والعل العبحيج: الويقيسة

 ⁽٣) مادس بمقر من سائط من الأصل، وأنساء هذه الحارة من السلطة الم

الفصل الناس في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والفبول وفي الحوادث التي تمنع صحة فيول الشتري

11979 وذا أوجب البائع البيع في شيئين أو ثلاثة، وأراد المشترى أن يقبل العقد في أحدهما دون الاخر، فهذا على وجهين : إذ كانت الصفة واحدة، ثين له ذلك، وإن كانت منفوفة لله ذلك، وهذا لأن الصفقة إذا كانت واحدة، فالمشتري بشول العقد في أحدهما يوبد تفريق الصفقة على البائع، وفي ذلك ضور بالمنابع؛ لأن العانة فيما بين الناس أنهم بضمون أطردي، إلى الحبد في البائمات، ويقصون شيئا عن ثمه الجيد لترويح أردى ما نجيد، قلو حاز قبول العقد في أحدهما، فالمشترى يفيل العقد في الجيد، ويترك الردى على قبائع، ويزول الجيد عن مائل فياتع، ويرول

وكذاتك أو قال المعتلد هذا العبد، فضال العشرى: قبلت في نصفه، لم يصح؟ لأ، فيه صور عبد المتركة، فالشركة في الأعبان عبد، قال القدارى في الكتاب " إلا أن يرصى الناتج من المجلس، نحو أن يقرل: بعنك هذين القفيزين بطرة، فيقول المشترى: قبلت مي فضعه وضي به الناتج، أو متول: بعنك هذين القفيزين بعشرة، فيقول المشترى: قبلت الشاحة عبرضى به الناتج، ويكون دبك من المسترى في الحقيقة استناف إيجاب لا قبولا، ماذا رضى به البائع في شجلس، فيجوز، قال: وإنما يصح مثل هذا إذا كال للبعض الذي قبله المشترى حصة معلومة من الشعن على حو ماذكرنا من المثاني في الفقيزين، الأو الثمن ينفسم عليهما باعتبار الأجز، وميكون حصة كل قفيه معلوماً، فأما إذا كان الشمي ينفسم معسار المسترى في المعقد إذا قبل المشترى في المعمدة، وحو إذا أضاف العقد إلى عبدين، أو تويان، فلم شمح المقد إذا قبل المشترى في تحمدما، وإن رضي البائع به والأن القبول من المشترى لما جعل بمثرلة المداء إبحاب، فإدائم بكن حصة كل واحد مسمى، أو جدر البيع في الذي قبل كان هذه أبنداء عقد باخصات والدلا

لم لابد من بيان سعرفة اتحاد الصلفة، وتفرقها، فلقول: إذا اتحد البيع والشراء والتمن، بأن ذكر النمن جملة، والدني واحد، والمشتري واحد، قائصفة منحدة فياساً واستحسانًا

(1) والدين المقوض مالقط من الأصل وأثبتاه من قا وم وال

1974 - وكدلك لو نفرق النمز بأن سمى لكل بعض من المبع تماً عبى حدة، واقعد الباتى، بأد قال الباتى، يا المستلام واقعد المائة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة أيضًا والدائم والمنافقة أيضًا والمنافقة أيضًا والمنافقة منحدة أيضًا والمنافقة منحدة، هذا المباتع المنافقة منحدة، هذا المنافقة المنافقة منحدة، هذا المنافقة المنافقة منحدة، هذا المنافقة المنافقة منحدة، هذا المنافقة منحدة، هذا المنافقة المنا

المحمد التسبية ، فذ سبي لكل مصالك و المنافرة ، فنقول: إن تفرقت التسبية ، فذ سبي لكل معص ثمنًا على حدد، ويكرر البيع ، أو النسرام أو البائع و المشترى اندال ، أو كان أحد هما البيع ، فالسيقة متفرقة ، وكذلك إذا تفرق الثمن ، وتكرر البيع ، أو الشراء و البائع والمشترى واحد، بأن فان البائع فر مل : بعث منك هذه الأثواب ، بعث مقا بعشرة ، بعث هذا بخصة ، أو قال المنتري تعند هذا بعضوه أو قال المنتري كانت المستقد منكرو لعظ البيع والشواد ، كانت الصفقة متفرقة بالاتفاق، وأه الإذا تعرق الدس ، إلا أنه تم شكرو لفظ البيع والشواد ، واحتلف العائدان على جانب اثنان ، ذكر في بعض الواضع أنها صفقة واحدة ، ذكر في بعض المواضع أنها صفقتان ، قس : الأول : استحسان ، والثاني تول صاحب ، ذكر والثاني تول صاحب ، ذكر والثاني تول صاحب ، ذكر والثمان المعدر الشهيد هذه الحدة ، في يعزع الجام .

۱۷۷۹ - ودكر شبع الإسلام رحمه الله تعالى على شرح صلح البسوط في باب المتعلق المنافية و مائة على أن تصيب أحدهما مائة و والصلح إذا كان العبد بن رجعين، عراعاه من رحل بأنّه و مائة على أن تصيب أحدهما مائة و وصل المنافية على الشاولة وحكم صفية المنافية المنافي

⁽١١ مكتافي لسخة ع..

۱۱۷۴۱ - ويبني على إتَّاه الصعفة (أن و تفرقها ما إذا غشري شبيري أو أنساء مختلفة م أو شبيعًا واحداً ، ونقد بعض الشمن وأراد أن يقبض بعض المبيح ، قبإن كمانت الصفضة أأنا واحداث ليم راه ذلك، وإن كانت الصففة مثم نق، فنه ذلك.

1941 - بيان هذه الصروة فيما دكر محمد وحمه الله تعالى في الخامع أ، وصروته رحل اشترى من تضر منه المنافري عشرة المنافري من تضر عشرة دراهم، ونقد المنافري عشرة دراهم، ونقد المنافرية المن هذا النوب بعيته، وأراد أن يقبض ذلك، ليس له ذلك؛ لأن المسفقة متحدة، وفي الصفقة الواحدة صم الردي، إلى الحيد في البيع والحط عن بعض شن الحيد معتاد فيما بين الناس، فلو جاز قبض أحدهن، لقبص الحيد، ولا يتسارع إلى قبص الردي، وريايهاك الردي، قبل القبص، وينفسخ العقد فيه، ويسلم للمشترى الجيد بأقل من ذلك، وفي ذلك ضور على البائم.

وكذلك لو أبراً البانع المشترى عن تمن [أحد] هذه الأتواب معينه، فقال المشترى: أن
قو ذلك النمن، لم يكن له فلك اعتباراً للبراء الخاصلة بالإبراء بالبراءة الحاصلة بالاستيفاء،
وكذلك لو أخر البانع عن المشترى شعن توب بعيته شهراً ، لم يكن له أن يقيض ذلك النوب،
اعتباراً للبراءة الموقتة بالبراءة المزيدة، وكذلك لو أبراء عن جميع التمن إلا ترهماً ، أو أخر عنه
جميع الثمن إلا درهماً ، وكذلك لو كان النمن مائة، وللمشترى على البانع تسعون درهماً ،
عصار ذلك قصاصاً " بما وجب على المشترى، لم يملك المشترى فيض شيء من البباب حتى
ينقد العشرة، اعتباراً قلبواءة الخاصلة بالغاصة بالبراءة الخاصلة بالإيقاء والباء، وكذلك إذا كان
ثمن أحد الأثواب بعيته عشرة دنائير، وتمن الباقي مائة عزهم، فقد الدبانيو، أو نقد المراهم،
لم يقيض شيئاً منها، وكذلك لو وقع الشواء على أن نمن ثوب منها بعيه حال، وثمن الباقي
ماجل، لم يكن له أن يقيض شيئاً حتى ينقد الخال.

وعايتصل بهذه المسائل:

٣ ٤٧٤ ! - وجلان افتريا من رجل عملًا بألف دوهم، فقاب أحدهما، وحضر الآخر،

⁽١) هكدًا في السنجين - ف - و أم أ، وكان في المسجة أقل : على إيجاد الصفة وتقرقها

 ⁽٢) ما بين المغوفين سائط من الأصل وأنشاء من ظ وجوف.

⁽٢) مكذا في السخين: ﴿ ﴿ وَ أَفَّ وَكَانَ فِي الْأَصَلَ ؛ فَضَامَ،

فالسراقه أن يفيض شيئًا من العبد ما أن ينقد الشمن جملة ؛ لأن العمقمة مصحدة، قالا بُعاك الحاضر تفرقهما، فإن أوفي جميع الثمن قبل القبص، قبص العبد كلم، ولا يكون منطوعًا، فرذا حضر الغلاب تيس له أن وقيص حصته ، حتى يدفع إلى الحاصر ما مقده من حصته ، فإذا فعل ذلك، قبض نعيبه، وإن هاءً ، العبد في يدى الذي قبضه، قبل أن يحضو الخائب أأو بعد ما حضر قبل أن مظلم، هلك أمانة، حتى إذا حضر الغائب أأ" رجع الأول عليه بحصته، وإن حضر الأول، قطلب تصبيه، فمنعه حتى يستوقى ما يقده، فم هلك، هلك عائة دعته بمترلة اللبيع بهلك في بدانيانهم، وهذ قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يومث ال يقالُ للحاضر : ليس لك أن تقيض شيئًا من العبد، حتى تنقد حميم النس، فإذا تقدت حميم القمن، لم نقبض إلا تصيبك، وكتب متطوعًا مع ذلك عن الشريك، فوجه قول أبي بوسف رحمه الله تعالى أن العائب المريوض فرض الحاضر نصيبه، فلا يصح قبضه علمه، وإنما يقبض تصبب نفسه ، إلا أنه لا يمكنه فيض نصيب غسه ما البرينفلا حميم التمس ، مَا قَلْنًا ، فَإِذَا نَفْتُ جميع الشمن، منك قبض [نصيب نفسه] لأن البائع لما رضي نتسليم الكل عند تسبيم جميم النمن، كان رضي بتسليم النصف عند قبض حميم انشنن، ويكونُ مسرعًا، إذ لا جبر ؟! أدى المعالب بالكاء ولا يدًا، وجه فولهما. إن الحاصر محدج إلى قبض نصب، ولا يُكه قبض تصيبه إلا تقيص الكل، كيلا يؤدي إلى تغريق البدحلي البائع، والأيُكنه قبص الكل إلا بأه، الكل، فكان مستبطرًا في أداء منا على النسائب، والمصطر لا يكون مشبور عُمَّاء فكان يُعتزله الوقعي""، وكان له حبسه بما أدن، كالركول، وإذا هنك عبد، وهذا اللع، صار كالمبيع بهلك في ضمالا البالع.

وعن أبن يوسف را همه الله تعالى في "النوادر" : أنه بدفع نصف النمن، ورأخذ عمه -البيع : الأن المشتجئ عليه تصف (اللمن) وقد أدى، قلو لوقف حقه في قبض نصيمه (الرقف] على أدادها على صاحبه، وحق الإنسان لا يتوقف على أداءها على غيره.

1998 ولو كان البائع أبرة أحد المشتريين عن حصنه من النمن. أو أغو عنه شهرًا لم يكن له أن يقمض حصنه من العبد، حتى ينقدة لآخر حصنه من النمن؛ لأن البراءة الحاصلة بالإبران وبالناخير لا يكون أعلى حالاً من البراءة الحاصلة بالإيصاء، وهناك ليس له أن يقبض لنفسه ما لم يوفي كل النمن، كذا ههه .

 ⁽³⁾ ما بين المغويس ساعد من الأصل الشناه من خاوم رف.

ره) وفي أم . فكان بمزله الوكيل هن الغائب، وأذا فيضه كان أمالة في يدا كالمييع . . . إلح.

11980 - ولو أن المشترين اشترى كل واحد منهما نصفه بخسستانة، بأن قال: كل واحد منهما نصفه بخسستانة، بأن قال: كل واحد منهمائة، فقال البائع بعث، نم نقد واحد منهمائة، فقال البائع بعث، نم نقد أحدهما حصته، فله أن يقبض نصيبه من الحيد؛ لأن الإيجاب وإن كان متحداً، فالقبول منفرق، فرجحنا التوق بحكم تمرق السبية

وكذنت او أن البناع أبواً أحسم، حصته، أو أحر أحدهما عن حصيته، كان له فيض نصيه ، وعلى هذا بخرج جنس هذه المائل حراله أعلم-.

القصل الثالث ()

في قيض المبيع بإذن الباتع، أو بغير إذنه وفي تصرف أحد المتعاقدين في البيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في قبض البيع وفي تسليم النمن

1921 - قال أصحابنا وحمهم اله تعالى: وقاباتم حق حبس المبع لاستيفاء اللمن إذا كان الفسن حالا ! لأن الباتع عين حق المشرى الفين إذا الباتع في الشرى المبينا على المشرى تعيين حق الباتع في الشر تحقيقاً للنساوى بينهما، ثم تعين النقود بالفيض، فيجب أم المبنا المقام المقام المبنا المقام ، فيجب أم المبنا المقام أو لا مرية الشين عيناً بعين، أو ديناً بدين، سلما معا، إذ لا مرية لا حدهما على الأخر، وإن كان الفسن مؤجلا، لم يكن له حق الحيس؛ لأن حق الحيس الشين المناواة بحكم الشاجيل، فسقط حقه في المبل ضرورة، ولو كان بعض النس حالا، وبعضه مؤجلا، كان له حيس جميع المبيع؛ لأن حق الحيس جميع المبيع؛ لأن حق الحيس جميع المبيع؛ لأن حق الحيس بحميم المبيع؛ لأن

۱۷۴۷ - ولو دفع بالنمن رهنا، أو كفل به كفيل، لم يسقط حق الباتع في الحبس؛ لأنه وثيقة، والرتيقة توجب تأكد الأصل، وكان حق الباتع في النمن قاتماً قبل المشترى، فبقي له حق الحبس، ولو أحال المشترى الباتع على عرم له ماشمن، لا يبطل حق الباتع في الحبس، ولو أحال الباتع فريًا من فرماه، على المشترى حوالة مفيدة بالنمن، يبطل حقه في الحبس، مكذا ذكر المسألة في "الزيادات".

ووجه ذلك أن سفوط حق البائع في اخبس يتعلق بسقوط حقه عن لطائبة مالشمن، لابيراءة المنترى عن النمن، بدليل أن النمن إذا كان مؤجلا سقط حق البائع في الحيس، وإن بقي النمن في ذمة المشترى، فإذا أحال المشترى البائع على غرم من غرماء، لم يسقط حق البائع عن الطائبة بالنمن، ولكن غير المشترى قام مقام الشترى في حق تحمل هذه المطالبة،

⁽¹⁾ مكاذر في الأصل، والنسختين: ﴿ طَارَ ﴿ فَ أَمْ وَكَانَ مِن النَّسَخَةُ ﴿ أَنَا أَنْفَعَلَ النَّاحَةُ فِي حَسِ اللَّهِ عَالَمُ اللَّهِ عَلَيْكِ النَّاحِ ، ويغير إذَّه ، وفي تبارة أحد الخصيف من صاحب وفي تعرف أحد التعاقدين . . . إلغ .

⁽٢) ما بين المفوقين ساقط من الأصل وأفتناه من ظ وم وف.

ولهذا لا يسفط حق البائع في الحبس.

باشمن، فيستقط حقه في الحبس، وفي القدوري ، إذا احال المسترى البائع عن انطالية بالشمن على المشعن، فيستقط حقه في الحبس، وفي القدوري ، إذا احال المسترى البائع بالثمن على المسترى البائع رحلا على المشترى، سقط حن البائع في الحبس في قول أبي يوصف رحمه الله تعالى، وقال محمد: إذا أحال المشترى البائع بالنمن على إنسان، لم يسقط حن البائع في الحبس، ولو أحال البائع بها منقط حده، وتبيى به ذكر القدوري: أن ما ذكو في الريادات في محدد رحمه الله تعالى، فأبو يوسف نظر إلى جالد، المشترى، وقال ده المشترى قد برثت عن النمن بالحوالة، ويعتبر بماثو برثت بالأداه، ومحمد رحمه في النمن، فسادم إلى جالد البائع، وقال: إن حن البائع إلها بثبت في الحسن بمنعين حقه في النمن، فسادم حقه في النمن، فسادم حقه في المشترى، فقذ أسقط حق المبائع في المحدد على الحبس، فياذا أحال البائع رجلا على المشترى، فقذ أسقط حق البائع على المشترى، فقد أسقط المنائبة لبائع في المحرد، فن حقى حتى حتى المبائع على رحل، فحق المنائبة لبائع فائم، لكن المشترى أنه غيره مقام نفسه في حتى تحمل المقالبة، فلا يبطل من المنائبة في الحبس،

الاندن، لم يسقط من البائم في الحبس، ولو كان النس غربًا من غرماه على المنترى بالتمن، لم يسقط من البائم في الحبس، ولو كان النس عوجلا، فلم يقبص المنترى حتى حل الأجل، كان له قبصه النس نقد النمن، وليس للبائم منعه الأن حن البائم في الحبس سقط بالتأميل، والسافط متلاشي لا يقبل لعود، ولو أجنه بالنمن سنة عبر معينة، فلم يحصر المنترى حتى مضت السنة، فالأجل سنة من من يقبص المبيع في قول أبي حنيفة وضي الله تعالى عنه، وإن كانت سنة بعينها، صار النمن حالا، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: الشمن حال في الوحهين، لأن مطلق الأجل بمصرف إلى ما بلي له قد، كام فة نطال المستوى المعي وغير المعين، ولأبي حيفة وضي الله تعالى منه أن التأجيل إنما شرح منا الأجل بالمبيع والتصرف في البيع في نظر المستقرى ليتأخر عنه المغائدة بالنمن مع حصول الانتفاع له بالبيع والتصرف في البيع في المبيع في المبيع والتصرف في البيع في المبيع في المبيع والتصرف في المبيع في المبيع والتصرف في المبيع في المبيع في المبيع في المبيع في المبيع والتصرف أمكن، وقد أمكن العتباره إذا كانت معيم، فإذا فائت المناس التأخير عند معينة، فلاه الأنها إذا كانت معيم، فإذا فائت أو أثبت التأمين المتباره إذا كانت معيم، فإذا فائت أو أثبت التأمين المتباره إذا كانت معينه، فإذا فائت المبياء أو أثبت التأمين

⁽¹⁾ وفي الساخة " م ال كان له أن تقيمية قبل بقد التمن.

في سنة أخرى كان هذا إتيانًا للحكم في غير طحل للذي تناوله النفظ، وهذا لا يجور، بخلاف. ما إذا لم تكن السنة معينة.

• ۱۹۷۵ - ولو كان في البدع خدار الهماء أو الأحدهما، والأجل مطلق، فلبنداه من حين ينزم، وأما في خيار الرزية فالأجل بعشر من حين العقد؛ لأن الناجيل التأخير الطالبة إلى وقت مضى الأجل، وذلك من وقب لموقع يجب البندل لوالا الناجيل، وذلك من وقب لموقع المفد، فأما حير الرؤية، فلا يمنع وجوب الشمر، ولا توجه المطالبة بالثمن، فاعتبر الناحيل من وقت الدفق، وتسليم المبيح وبين لمشترى على وحه يتسكن المشترى من فيضه من على وحه يتسكن المشترى من حالاء، وكذا التسليم من جاب السام.

1901 - وقبان التسخمي رضي الله تصالي عنه : الشخلية ليست بقيض ، والصحيح مذهبناه لأن لتسليم مستحق على السائع، وما مستحق على الإنسان بحس أديكون له طريق الخروج عن عهدته بضه ، ولو وقف ذلك على وجود المعل من غيره، وذلك الغير محدر في الفعل، يبقى هو في عهدة الواجب.

وإذا المسترى حنطة بعيثها، وحلى البائع بينها وبين الششرى في بيت البائع، فعلى تول أبي بوسف رحمه الله تعالى لا يصبر المشترى فابضاء حتى أو هلكت هلكت من مال البائع، وعلى قول محمد وحمه هو تعالى: يصبر الشنول فانضاً، حتى لو هلكت هلكت على المشرى".

وعلى هذا الخلاف إذا السنري خلافي دن، وخلى اسائع بين الشمري، وبين الندن في بيت السائع، وختم المشتري على الدي، صار المشتري قابضًا فلخل عند سحمد رحمه الله تعالى، خلافًا لأبي يوسف رحمه الله تعالى، وحاصل الخلاف يرجع إلى أن التخلية في بيت البائع على صحيحة؟ فعند محد صحيحة، خلافًا لأبي يوسف رحمه الله تعالى.

[حجم محمد] أن الشخيم من الدائع قد صحت؛ الآن صحتها بإزالة البائع بده، وقد أزاقها حين خلى بنه وبن الطعام، فيجب أن يصير قابضاً. كما لو خلى في عير [يت] الباتع. ولأبي بوسف رحمه الله تعالى . أن صحة النخلية بزوال بدالباتع، وبد البائع بان زالت حقيقةً ثم يزل من حيث الحكم؛ لأن البيت [في بدالبائع] وما فيه [أنضاً] في بدالباتع حكماً.

١٩٧٥٢ - وفي "العيون": إذا الشتري من أحر حلطة في بيت، ودفع البائع المفتاح إلى

المُشتري، وقال: حليت بن الحنظة وبِلت ، فهذا فلنس، وتوافع المدلع وربم، والها قل: حيث بعد وبيت، عهدا لبس بفتص، والو الله: حال الالكون فللله، فلو قال، حلم، فهر فضل إذا كان بصل إلى أحدول اله

۱۹۷۵۳ من الحناس الناطفي وهي عناوي المصلى الذا قال لعراد. بعث مثك هذه السلامة واسلمتها إليث وقائل قالك العيرا قبلت ولم يكار هذا تسليماً حتى يستشم بعد السرة لأن السنيو حك البيرة فوق يعتم عدقام البير.

شم لا خلاف أن التحلية يقع القينس إذ التار المعقود عليه يقربها و قدم إذا " ال بهد. حقيده فقد لاتر الدعير في أحداث و وهشام في أنو فره و فيس مام من أخر دارك والدارا علية و قبال أدائع الدعيري الساسمية إليك و رقال الشيري المعسية، كان دلك قبط في قول أي حيده وصوراته تمالي عدد وقبال أنو موسف و محمد و حمها، القائمالي، إذا كان يقدر على وضوعها و فلاقها و كان قليمة

ا فيان هي العجوب الركافلات مهية والصندقة، والتدار احصدة براحده الصندالي في ندرج الحجو الدار لتحلية بقع القيص ، وإن كان المعتبرة عابه وعد منهمة

1994 مقال تسبير الأشاء الخلوص وحمداته تعالى: ذكر في الدوادوس أن الرحل ويراد الله الرحل ودادوس أن الرحل ودادخ صداده و في الدوادوس أن المشتري و إن كان غراب من الصدادة و عليم المشتوى فاتصاء ورن كان مالا حداد الدفعائي . و عالى من هذا غافقون و فينهم مشروا الشيمة في السواد و وقول عالقيض والسائم في المسرو و فلك عالا يصدح بالشيض الإرابة شادو من أني يوسف وحداله تعالى ، قال، والإيار حداثات الرواب، والإيدول بها .

۱۹۷۹ - وفي عنوى لفصلي ، يداناع دارا من يسال ۱۰ أمري، ولم يسلمها إليه ولا يطعف أساطيع المنظري عن تطليع النس، قال له دالات الآن تطيع الدس داريد، عام قدرة البائع على تسليم المديد والماتع عن هذه العمورة عبير فالم عني نداري لمريع عن العالم، عود المسألة دارل على أن بالتخيم، لا يقع الفضل له كان المقود عمد معد من العاقدين.

1973 - وفي الوائو هميام الاعل محيد واحيله القائماني (راجل شيرى من احر ملكة، وهي مقدروة لحظ في عام عيضها السيري كديث، كانول الخيط النالج، وقال: الحفظها، محامث مسكلة، والدمن المدمودة، فالتي التلفت المتدورة للاستساناً (أنس للمشترى، زأة فى كتاب الدلل ، فقال التي ابتلعت المتندودة للبائد إذا كان البائع هو الذي مداخيط و أند على البائع هو الذي مداخيط و أخد جها ؟ لأنه هو الذي صادحاً وأما المشدودة فهى للمسترى، فإن كانت المشدودة من التي ابتلعت الجائية ، فهما حميعًا للمشترى، سواء كان قبض المشترى المشدودة ، أو لم يتبضها ؟ لأن الجائبة كسب ملكه ، وإن كان المشترى لم يقبض المشدودة ، فابتعت الجائبة المشدودة ، فابتعت المائية ، فانت المدودة ، فابتعت المدودة ، فابتعت المائية ، فانت المدودة ، فابتعت ،

۱۹۷۷ - في "كتاب العال"؛ إذا أخذ الباتع الأكلة، وتسلم "المندودة إلى انشتري جاز، وإن عجز عن تسليم الأكلة، فقد عجز عن تسليم المبيع، فيخبر المشتري، كساكر أبن العبد المشتري قبل الفيض، فإن كان النشري قبض السمكة المشعودة، ثم قال لشائع، أمسكية لتصيديها، قما كان من ذلك، فهو للمشتري.

زاد في التتاب العلل: وإن مد البائع الخبط، فإن البائع كالعول قدة الأن المشتري إغة برك المشدودة ليستطاد بها، فهر يمزلة ما لو مصب تسكف ووقع فيها صيد، فقال الأحرا: مدهم الشبكة، فقعل.

۱۱۷۵۸ وفي انوادر هشام عن محمد رحمه ان تعالى : وجل اشترى من أخر داراً مالكوفة، وهما معداد، وقص الناتع النسن، ولم يسلم الدار حتى خاصمه الشترى عبها، فإن الفاضى يأمر باللع الدار أن بوكل وكبلا بشخص، تم يخرج "اسع المشترى إلى الكوفة، فيأخذ الذار، ويأخذ المشترى هنا وكيلا بخصوصة البائع، فيأخذ يخرج المشترى هنا وكيلا بخصوصة البائع، في يخرج المشترى إلى العارمع الوكيل، ويكتب فاضى بعداد له إلى قاضى الكوفة عا استقر عنده من أموهما، وإن كتب فاضى بغذاد أن الوكيل مع يسلم الدار، يعنى ححد الوكافة، وادعاه الثار، وعلى المسجى حتى يسلم وكيله الدار

۱۷۵۹ - وفي أفشاوي أبي اللبك وحسماته تعالى: إذا باع داراً ، وسلسها إلى المستوى وقيم أبي اللبه وسلسها إلى المستوى وقيم مناع قلل للبائع، لا يصح التسليم حتى يسلمها إليه فارغة ولأن بد البائع قائمة ، وفيام بد البائع صحة التسليم، وإذ أذن البائع للمشترى يقيم الدار ولشاع صح التسليم: لأن المتاع صار وديمة عند المسترى، فزالت بدائيالم عن الدار.

⁽١) في أط وسأبو.

 ⁽۲) وفي البناخة م: أديوكل وكبلا بشخص مع للشرى، ويسلم الدار إليه، ريأخذ الشترى كفيلا من البائع بضمه، ويوكل.

وكفلك إذا ماع أرضًّا ، فيها زرع افناتع ، وسلم الأرض إلى اعتبري لا يصبح النسبي.

المنائم، فبعمل ذلك الرحل الأرماك في حضيرة، وباع رمكة منه، وقال للمشترى: أدخل المفارم جلا بيع المفائم، فبعمل ذلك الرحل الأرماك في حضيرة، وباع رمكة منه، وقال للمشترى: أدخل فعالجها، فانفنت منه، وقال للمشترى: أدخل فعالجها، فانفنت منه، وخرجت من باب الحظيرة، وذهبت، ولا بدرى أين ذهبت، بنظر مى ذلك، إن كان الشترى لا يقتر على أحدها، فالهلاك على البائع؛ لأن المشترى لم يصر قائضًا لها؛ لا حقيقة، وهذا طاهر، ولا حكمًا؛ لأنه لم يتمكن من فيضها، إذا كان لا غدر على أخذها، وإن كان المشترى يقدر على أخدها، مالهاك على المشترى الا كان همار قابصًا لها كممًا، من في هذا الوجه يستوى اجواب بين ما إذا كان لا يقدر المشترى على أخدها من غير حكمًا، تم في هذا الوجه يستوى اجواب بين ما إذا كان لا يقدر المشترى على أخدها من غير كمّا الله المؤلفة، وبين ما إذا كان يقدر على أخدها من غير الها المؤلفة، وفي الخدار جميعًا يصير قابضًا لها، وإن لا يقدر على شعير المشترى قابضًا لها، وإن لا يقدر على شعيها إلا كلفة و شقة.

وإن كان الطنوى لا يقدر على أحذها وحده، ويفدر على أحفظ لو كان معه أعوان، أو له هرس، ينظر إن كان الأعوان أو الفرس معه يصير فابضًا: وإن لم يكن الأعوان أو الفرس معه الا يصير قابضًا.

1971 - وإن كانت الرمكة في بد البائع، وهو عسك نها، فقال للمششري، عك الرمكة ، فأثبت المنترى يده عليها حتى مبارت الرمكة في أيديهما، والبائع بقول للشمترى: خليت بنيك وينها، وأبالا أمسكها منها لها منك لها منك، وإنما أمسكها حتى تقسطها، فانقلنت من أيديهما، فالهلاك على المشترى؛ لأن المشترى فابضر لنصفها حقيفةً، ولنصفها حكمًا، لشمكة منه؛ لأن المائم لا ينعه من ذلك.

فإذا قبل: الرمكة في بد البائع حقيقة ، وقيام بد البائع عليها بنع قبوت بد غيره عليها، قلد: قيام بد الإنسان على المحل بجع قبوت بد غيره عليه على طريق المتازعة والمتابغة، لا على طريق التمكين إباء، وبد البائع قابنة على الرمكة على طريق تمكين المشترى، وإعانته إباء على نقرير بداً "، فلا بمنع ذلك صحة قبض المشترى.

⁽١) وفي المسخة من على تعديديد.

1974 - ورز كانت الرمكة في بد البائع، ولم يصل إنهها بد الشنوى، فقال البائع المشترى، فقال البائع المشترى، خلبت بينها ويبنك، فالبضها، فهي إنها أسلكها لك، فانفلت من يد البائع قبل أن يقبض المشترى، وهو يقمر على أمذها من البائع وضبعها، كان الهلاك على البائع، بحلاف ما إداكانت الرمكة في أيديهما، والبائع لا يمنعها من المشترى، فانفلنت، قبان هناك الهلاك على المشترى،

والفرق أن المشترى لا يصبر قلف أفلسترى ما لم برآ قبض البائع، وحتى كانت الرمكة على أحد على أبديهما، والبائع لا يميع، فقيد وال فيض البائع حكماً؛ لأذيد المشترى نائة على أحد النصفين حقيقة ، وعلى السعم الأحر تابئة حكماً؛ لما من ويد البائع ثابتة على أحد النصفين لا عبر، فكان قبض البائع دون قبض المشترى، فيرتبع بقبض المشترى، وأما إذ تبائن الرمك كلها في يد البائع، خدم بزل قبض البائع حكماً؛ لأن جميع الرمكة في يد البائع حقيقة ويد المشترى، وكان قبض المشترى دون قبض المشترى بالربكة في يد البائع، ومع قبام فبض البائع لا يعتبر قبض المشترى، ومن بعث الربكة في يد البائع، ولا في بد المشترى، وهي بشرب من البائع والمشترى بحيت لو أرد المشترى فيضها أمكن المهائن على المشترى بحيت لو المائة، كان الهائع، ولا أن بد المشترى، وهي بشرب من البائع والمشترى بحيت لو المائة، كان الهائع على المشترى؛ لأن الثابت للمشترى، على واحد منهما أعنى البائع والمشترى في هذه المورد التمكن من الفيض لا المبغى الحقيقي، فكان يدكل واحد منهما مثل يد صاحبه، فحاز المنتوى في هذه المشترى؛ خلب ينه وبيك، فهذا لا يكون أبحان أبعد من المسترى والبائع، مقال المستوى والمتورد بالمنتوى على المشترى وبيك وابد كان واحد منهما مثل يد صاحبه، معاز المنتوى في هذه المنتوى بدليات عبد المشترى، وإن كانت المراكة بعد من المسترى والبائع، مقال المستوى المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى والمنتوى المنتوى المنتوى

وسئل شمس الأثمة الأورجندي وحمه ان تعالى عن فرس بين ثبين، وهو في المرعى، ماع أحد مما نصبيه من صاحبه، وقال للمشترى الذهب واقبضه، وهذك الفرس من قبل أن يدهب انشترى إليه، قال الهلاك عليهم، الأن المشترى لم يفيض المشترى، لا حقيقة ولا حكمًا، فكان الهلاك فليهما.

1977 - وقعت في زمان أن رحلا اغترى بقرة من رجل، وهي من الرعى، فقال له البائع: الذهب واقبض المرعى، فقال له البائع: الذهب واقبض السفرة، فأحى بعض متنايخا أن السفرة إن كانت برأى الهيم، محبث بحكن الإشارة إليه، فهذه قبض، وما لا فلاء وهذا الجواب لبس بصحيح، والصحيح أن الشرة إن كنت بقريهما بحيث يتحكن [المشترى] من قبضها لو أراد، فهو قابض لها، بعلي مسألة الرمكة التي ذكرناها، وتوكان المشترى الشترى الأرماك كلها في خطيرة، وحلى البائم بشها

وبين اغشيري، والأرمنك بحيث لا يقدر عني الخروج إلا يفتح الناب، ففتح الشيوى باب الخظيرة ليدحى، مدخل باحث المصر الرم، سوه كان المشترى بفدر على أخشا العطرة، ومحت من اخطيرة، ومحت الخظيرة، أو لا يشدر، وهذا الجواب ظاهر فيه إذا كان (المشترى) يشار على أخشاها أو دخل الحظيرة، أو لا يشدر، وهذا الجواب ظاهر فيه إذا كان (المشترى) يشار على فنضها أثاو دخل الحظيرة، لأن المشترى صاد قالها أنها لما غكن من فنضها الشكل فيها إذا كان لا يقدر على فنضها النامك من أضفها الإحكام بالدعام الا يقدر على المشترى الم يقبضها لاحقيقة (بالبد) ولا حكما بالنامك من الفيص، فيبغي أن يكون الهلاك على المنازى لم يقبر المنازة، فالفلات ومكة، وضعت لا الباب، و كان المشترى الإيقاد على الوحيان؛ لأن المشترى إذا كان لا يقدر على فيض الرماك، والجواب في الوحيان؛ لأن المشترى إذا كان لا يقدر على فيض الرماك، والجواب على الوحيان؛ لأن المشترى إذا كان لا يقدر على فيض الرماك، إن كان أنا لا يصير قابضاً لها بالإنلاف، والمبض كما يسحق من المشرى بالماك من القيض بعض ما بالإنلاف، والمبض كما يسحق من المشرى بالشرى بالمبرى المبارى بالمبكر من القيض بعض ما بالإنلاف؟

11978 - ألا يرى أن من اشترى عبداً ، والعبد بعد منه ، بحيث لا يتمكن من فيضه لو أراد فيصه ، فأعتفه ، يصير [فابطا له] عنى يتأكد عليه التمن ، وما صار فيبط للسكة من المغيض : لأن العبد يبعد منه ، وإله صار فابضاً بالإثلاف ، كذا عنا ، وبيان الإبلاف أن فتح الماب سبب خواج الرمكة وإثلافها ، فيقام مقام سائس الإنجراج ، والإثلاف خوج على هذا ما إذا كان فانح المات غير المشترى .

ولا يلزم أبا حيفة وأما يوسف وحمهما فه تعالى ما إذا فتع الرجل باب قفص إنسان، أو ماب إصطبل إسمال، فغار الطير، أو خرجت الدابة من فيوره دلك ٢ قيامه لا يضمن الفاتح عندهما مع أنه نسبب لإخواج الدابة والطير مفتح الباسه لأن هناك وضمن الفاتح إنما ضمن صمان فصب ١ لأمه لم يوجد منه عقد صمان في حق الطير والذامة، والمشتري في مصل الومكة لو صمن يفتح الداب، فسمن ضمان العقد؛ لأمه لوائة وجد مع مفد ضمان في حق الومكة

⁽١) وفي الشيخة (ط)) على أحذها

⁽٢) في السحة ط بأبالا بصير

٣١) رقى لتسجة ۾ : بونلاف المشتوي

⁽⁴⁾ مكذا كان في الأصل، والصحيح إسقاط كلمة النواء فعا في السبحة أم

وقد حرى في نفص ضمان العقد من السهولة ما تبريجو في ضمان العصب. ألا يرى أه المشوى يصير فابعاً بحكم العقاء، وصاحةً بالتمكن من قبص ما اشترى، ولا ينبث القميب يحرد التمكن بالقيض مكذا من.

الربع من الباب، وفتح المان، وطار الطراء لا نصح السيم، وإذا منظري المهال مغلق، فهب الربع من الباب، وفتح المان، وطار الطراء لا نصح السيم، وإذا متح المنظري الباب، وصو العظر، صح السيم، وإذا منح المنظري الباب، وصو العظر، صح السيم، وهذا الحواب ليس بصحيح، وإنها الصحوح من الجواب أن المشتري إذا كنا محال بكنه فيحاء من من المنظري، منواء الشتح الباب نفتح فيهما ، حتى لو الفتح الباب، فعلم العيم، وإن كان بحال المشترى، منواء الشتح الباب نفتح المشترى، أو بعدم المنظرة المنظرة المنظرة أو كان يكنه الأخد السلاء أو كان يكده معون، إلا أن الأعوال أبدوا مده، فإن الفتح الباب طتح المشترى، وذهب العيم، مذلل منالة من مان البائع، مذلل منالة من مان البائع، مذلل منالة

۱۹۷۳ - المشرى من الحرامف معيدًا، ودفع إليه فارورة ليربه فيهها، فورك بحضره المشرى، صار المشرى فابضاً، وإن كان في دكان الدائم أو بيده الأناورد الدائم ما ادامول إلى المشترى؛ لأن الأمرابه فند صح، وإذا وزن بعيمة المشترى، ذكر بحض المتقدمين في شرح الجامع أن الشترى لا يصر فانشاً، والصحيح له بصير فابضاً؛ لما ذكرت

ولو أد الناتع حين صب ميها رطلاء الكسرات، وصما لا يعلمان " بدلك، فما صب قبل الأكسار، يمثل على البائح، فما صب قبل الأكسار، يمثل على البائح، وإن يقي في الفرورة نبى، معذ الانكسار عا وزن فن الالكسار، فصب البائع في الفرورة وطلاحتي حرج الكل من الفرورة، فالبائع بعير ضامنًا للمشترى، مثل ما يني في الفارورة بعد الانكسار عا وزن فيل الاسكسار آلاء وإن دفع المشترى الفارورة مسكسرة إلى لبائع، والم يعلم وبدلد، بدلد، فصب فيه المراطنتين، وفائك كله على المنترى.

١٩٧٦٧ ولو أن المتستري أمست القنارور فالنفسية، والم يدفعها إلى الدائم، والمسألة مجالها، قال الهلاك في حديم ما ذكرنا على المسرى.

⁽١) وفي السحة إلح أن لا يصمنان بملا من لا يعلمان.

⁽۲) مکافی سخین طار ب

۱۹۷۳۸ - وفی آللنتگی آ خو دفع انقازورهٔ إلی البانع منکسرهٔ، ولا یعلم به المشتری . والبانع بعلم ، وکناله فیه ، خناف ، خالبانع مشلف له ، ولا شی ، حلی المشتری ، وفو علم به المفتری ، ولم یعلم به البائع ، أو کانا یعلمان به وکاله فیه ، فالمشتری فابض لم .

1949 - قال هشام في أنوادره أن سالت محملة وحده الله تعالى عن رجل اشترى من أخر شيئًا ، وأمره المشترى أن يجعله في وعاء المشترى ، فجعله فيه ليزنه عليه ، فانكسر الإقاء ، وتوى ما فيه ، فيه في من مال البائم ؛ لأنه إنها جعله في إناء المشترى ليزنه ، فيعلم وزنه لا لمنسليم إلى المشترى [فإن وزنه] ثم انكسر الإناء ، فهو من مال البائع أيضاً ، وإن وزنه في شيء للبائع ، ثم جعله في إنه المشترى ، وإن قال المشترى البائع ، ثم الكسر ، فهو من مال المشترى، وإن قال المشترى البائع ، ثم الكسر ، فالملك ، أو شال : مع غلامى ، فقعن ، وانكسر الإناء في الطريق، قال : هو من مال البائع ، حتى يقول : ادفعه إلى غلامك ، أو قال : إلى غلامى ، قافا . ألم غلامى ، قافا . ثم وكون الهلاك على المشترى . قال ذلك ، فهو وكيل ، فإذا دفعه إلى المشترى ، فيكون الهلاك على المشترى .

۱۱۷۲۱ - وفي "مجموع النوازل"؛ إذا اشترى من قروى وعاد هديد، وأمره أن يذهب إلى منزله، فسقط في الطريق، وهلك، فالهلاك على البائع إذا لم يقيضه المشترى.

11771 - رجل باع من أخر لوبًا، وأمره أن يقبضه ، فلم يقبضه حتى أخذ إنسان الثوب، فإن كان حين أمره الباتع بالقيض أمكته القبض من غير قيام، صبح التسليم، وإن كان لا يكته القبض إلا بقيام لا يصح التسليم.

۱۹۷۷ - في آفتاوي أبي الليت رحمه الله تعالى : وفي أيضاً إذا اشترى من آخر داية و والبائع راكبها، فقال له المشترى : احملتى معك، فحمله معه ، فهلكت الداية ، هلكت من مال المشترى؛ لأن ركوب المشترى قبض منه ، وقبل: إن كان المشترى وكب على السرج ، والبائع رديقه ، يصبر فابضاً ، وما لا فلا ، وإن لم يكن هليه سرج ، فهو فابض كيف ما كان ، ولو كانا راكبين ، فباع أحدهما من صاحبه لايصبر قابضاً ، عنزلة ما لو ياع داراً ، والبائع والمشترى في الدار .

۱۷۷۳ - رجل اشترى من آخر حنطة بعينها، تم قال اللبائع: أعرض جوالقك هذا، أو قال: جوابك هذا، وكل لى ما اشتريت منك حتى أرجع، فأحسله، قذهب المستوى، فقمل البائع ذلك، فضاعت الحنطة، فهذا لبس يقبض حتى بدنع إليه المشترى أنية له، يكبل فيها العام، أو يقبض منه المشترى وها، التى استصارها، ويدفعها إليه، فإذا كنان كذلك، فهو قض، حكة وواد ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى.

١٩٧٧ . وذكر عمرو بن عموو عن محمد رحمه الله تعالى. إذا قال الشنري للباتع : أعرني جوافلك هذا، وكانا فيم، فقعل صال المشتري قابضاً [ولو لم بقل: هذا، والباقي بحاله لا يصبر قابضاً.

وفي القدوري": قطال أبو بوسف: إذا استعار المتشرير من البائع جوافقاء وأمره أن يكين فيها، فإن كانت الجوالن بعيتها صدر المشترى فابضاً " بالكيل فيه، وإن كانت نفير أعيانها، محو أن يقول: أعربي جوالفاء وكنه فيها، فععل، فإن كان المنشري حاضراً، فهو قنفر، وإن كان فاتياً، لهريكن قبضاً.

وقال محمد رحمه فه تعالى: لا يكون أوبضاً في الفيبة في الوجهين، متى يقبص الجوالق منه في يستمها إليه فإن على ما ذكره القدوري وينهما أنشا، فإن المسترى إذا لم يعين الغيراني منه بقي يستمها إليه فإن على ما ذكره القدوري وينهما أنشا، فإن المسترى إذا لم يعين الغيراني، لم يصر المشترى، وعامل للمسترى من وجه من حيث للفسه من وجه من حيث المعتبر علك المشترى، وعامل للمسترى من وجه من حيث بحجود الأمر بالكيل، يخلاف ما أو دفع إليه غوائر بحيثه حيث يعمير قابضاً مجعله في غوائره بعدادكيل والنميز، لائه عامل في هذا المعتبري من كل وجه، ويصير قابضاً مجعله في غوائره المشترى من كل وجه، ويصير قابضاً معداد في عذا إلى المشترى من كل وجه، ويصير قابضاً معدادكيل والنميز، لا تصير المتراز المسترى، لا ملك منهمة ولا يصمن وقابط إلى غيرائر المشترى، لا تعلير المتراز المسترى، لا ملك منهمة ولا المشترى قابضاً، وأما إذا عن لغرائر، وأمره بالكيل فيها، فقمل بعينه المسترى، فعلى قول محمد وحمه الدعائر المسترى، فعلى قول محمد وحمه الدعائر المشترى، وما لا تنه العربة لا تعمل بعينه المسترى، فعلى قول محمد وحمه الدعائر المشترى، وما لا منك منهمة، ولا طلك رفية

وقال أبو بوسف رحمه فه تعلى العمير فالصّاء لأن استعارة الدرائر غير مفصودة بعينها، وإما بثيت حكمًا لتصحيح القبض، وكانت قدمية من وجه، حكمية من وجه، فقرطه التعين لكونها قصارة، ولم تشرط القبض لكونها حكمية.

۱۹۷۷۵ - و فی الفدوری البضاً: بذا اشتری من آخر کراً بعینه، وقه علی الباتع کرایی، فاصف، جوانقا، وقال:کمها فیه، فان کان العین اولا، آب الدین، صار المشتری نامصاً فیما،

⁽١٨) ما بين المعودين ساقط من الأصل، وأنشت مذه الحجرة من هذة المسخ

وحة قول محمد وحمة الله تعالى: إن المسدى لو جمير قابطًا الدين، إما أن يجبر مبعانا بالكيل، أو يحمر ملكيل على غوائر المشترى، لا وحه إلى الأواد الأن الكيل له يصبر منها إلى الشترى؛ لأن الكيل الديون، فلا يصبر الكيل سقو لا إلى الشترى؛ أن الكيل الديون، فلا يصبر الكيل سقو لا إلى المشترى؛ أنه أمر وبالكيل به قوا الأمر ولا وحه إلى الثانى، وإنا صبح الأمر من المشترى الكيل الخطة في سوائره من حميل الديون الفرائر، والمرائر ملك المشترى الأن محمر الميون الله عن غرائر المشترى الأن الملابون في غرائر المشترى الأن محمر الميون المساء الأن الملابون في دائرة وقد أدون المشترى أن يجمعها في غرائره وقصار معبراً المرائر من المساء، وإن كان بام المعبر، وإنا صار عامل المساء الإن كان بام المعبر، وإنا صار حاملا المساء فيما صبح الأمر به الديون صار الحال الأمر الأمر كان من حق الرئيل، ولا في جمعة في العرائر، صار الحال الأمر الأمر كان المساء في العرائر، عامل المساء في العرائرة عامل المساء في العرائرة عامل المساء في حمر الحالة في عرائر الشيرى عامل المستنزى؛ لأن نضح ملكة في ماكه من ملكه، وما الشاع في حمر الحالة في عرائر الشيرى عامل المستنزى؛ لأن نضح ملكة في ملاكمة في ملكم من ملكه، وما ملكة في ملكمة في ملكمة في ملكمة في ملكمة ومن المنتوى فعل المنتوا في المساء والمدار بالمناء والمدر كان المشترى فعل ملكة في ملكة في عرائر الشيرى عامل المستنزى؛ لأنه نضح ملكة في ملكمة في ملككمة في ملكمة في ملككمة في ملككمة

۱۹۷۸ مرضى فقل قلما الإرامي فصيل العين إذا من المشترى قبائع بالطحن، فصحن، عمير المتدرى قالشا، وهي الدين والرمايية الان الإدر الصحر عن الشترى قد صح الأنه لاتى ملك المسرى، وه قدم تعاد إلىه فيسقل فعل المائع إليهم أما الأمر بالطحن عن رحم الدين فلم عميح - لأنه لاقى ملك القدول، فيم شفل فعه إلى المالدين

وإها للك من مفاهب محمد رحمه الله تعالى الا الشهري لم يصر فالصَّا عدين في هذه

الصورة، بغي دين المشترى على البائع على حاله، وبغي الكر في اجوالق على ملك الديون، ولكن صار قابضاً للعن على مذهبه، على ما مراء وصار البائع خالطاً منك المشترى علك نفسه بأمر المسرى، فكانا شريكين فيه

1994 - وقر أحدث الخشرى في المبع عبياء أو أحدث المائم بأمره، فهو قبض من المشعرى، أمارة أأحدث المستوى، فكان فقا الإعاني إلا بالاستبلاء على المحل أودات فوق القبص حقيقة في إليات الفعرة على المحل آآ، وأما إذا فعل البائع بأمره، فلان فعل غيره بأمره كعمله بنصه و وقدت أو أوراد البائع بأمراء فهو منصو من المستوى، فأما الإحداق ولانه إبطال المحل المحكية، فيحيو بالإتلاف حقيقة أو ما عنا الإحداق من لتذهير و الإقرار عامة الوفاء بنتقص حكمة، ويعيو بالإتلاف حقيقة آل مو العبيب

۱۹۷۷۸ و ولو زوج الشنري الأمة (الشنوان) في انتبص من إنسان، فالقياس أن يكون قايضًا بنفس النكاح و وهو رو ره عن أبي يوسف راحسه أن تعالى، وفي الاستحسان: لا نفير قايضًا ما لم يطأه الزوج و وهذا لأن النكاح ليس بتعييب من حيث الدلافاً اللك وسقيص المالية مال هو تعييب حكمي من حيث فانه شيات الناس، فهذا في محتى شفسات السحر، بخلاف الاعتاق والتدبير و لأن دلك إنجاب الملك وتنفيس المان، فاهذا عن قام فإما وطنها الزوج الأن، يصير فابضًا والان الوطاء استيلاه على المحل، وقد فعل الزوج بتسليط المسترى، فيضر بما لو فعل الشنري بنفسه.

۱۹۷۹ - هرع عنى مسأبة النكاح فى المنتفى ، فقال: رجل استرى من باطل جارية ، وزوجها من رجل استرى من باطل جارية ، وزوجها من رجل قبل الفضي ، ومات الجارية قبل أن يدخر بهذا الزوج ، ينتفض السع ، وجوت من مال البنائع ، دناه على ما قلنا: إن مشترى بنفس الدكاح لم يصر فابضاً ، فإذا مانت (فقلا) مانت فيل الفيض ، وعلى فليم وعلى على المهر الذي على الروح للمشترى ، وعليه حميته من النمى ، يقسم النمى على المهر وعلى قبمه ، لجارية ، فين أصاب الهدر من النمى أو يتصدق [مانفض] إن كان في الهير فضل ، قال: والمهر في هذا المانت والابسة الهداء .

١٤) ما من العمر في ساقط من الأصل و أثبتناه من طاوم رف.

⁽٦) وفي النسجة من اللائم إللاه اللهمل حكياً.

٣٠) ما بين المعقوفين سافط من الأصل وأمَّث: من طاوع رف.

ولو وهب للجاوية هية ، فإن الهية لا حصة لها في النسن ، قال: لأن الهر من الجارية ، ألا ترى أن الجارية المرهولة" إذا وطلت، كان الهو رهناً معها، ولو وهبت هية ، كانت الهية للواهن!"، ولم تكن وهناً .

11۷۸۰ - قال ثمه أيضاً: وحل اشترى من رجل عبداً يجارية. قلم بتقايضا حتى روج المشترى الجارية. قلم بتقايضا حتى روج المشترى الجارية من إنسان مانة درهم، ته مات العدد في بدالبائع قبل أن يلاعه إلى مشترى العبد، فإن العقد وشفض عبدا يسهم، ورجعت الجارية إلى الذي كانت له، ومهرها له، ويرجع الذي كانت الجارية له على مشتريها بقدر لقصان، قال: ولا يكون نكاح المشترى إياها قبضاً مه لها، وإن كان هذا عبداً ، فليس بعيب في بلاها، ألا ترى أن المشترى لو أقر يدين عليها في بدالها قبلاً ولم يها وقم بصر به قابضاً فها ما في الطاف والاما قابل.

المعالمة وقد كانت الجارية بعيد، فقبل أن يقيض المنتقى ، وزاد في وضعها: فقال: رحل اشترى من رجل جارية بعيد، فقبل أن يقيض المشترى الجارية زوجها المسترى (من رحل) بما فقصها الشويع حسسماته ، بما فقصها الروح في ود البائع ، ثم مات العد قبل النسليم إلى مشريه ، قال: المهر طفى باعها ، تم وطفها الروح في ود البائع ، ثم مات العد قبل النسليم إلى مشريه ، قال: المهر طفى باعها ، ويكون أن الحيار إن شاء صمن (مشريها ويكون أن الحيار إن شاء صمن (مشريها ويكون أن الخيار إن شاء صمن (مشريها قيمتها أيوم وطفها الروح [لأن ذلك اليوم هو اليوم الذي قيصها فيه الملتزى ، وهذا) أنه لأن يوت العبد قبل القبض ويمن المشترى بوم وطيء الزوج إياها ، رئو كان المشترى زوجها من البائع فيل القبض ، فوطفها الزوج ، ثم مات العبد فين التسيم ، فإن بائع الحارية إن شاء سالم الجارية فيل القبض ، فوطفها البائع مهر مثلها للمسترى ، وإن شاء بائم الجارية تقض البيع فيها ، وأمد بازية من المشترى ، ولا يغرم البائع مهر مثلها للمسترى ، وإن شاء بائم الجارية تقض البيع فيها ، وأمد بازية من المشترى ، ولا يغرم البائع مهر مثلها للمسترى ، وإن شاء بائم الجارية تقض البيع فيها ، وأمد بارية ما المؤلى أن نقض البيع فيها ، وأمد بائم الجارية من المشترى ، ونشر المؤلى المهر ، وإن شاء بائم الجارية ولها ، ويتعفى البيع فيها ، وأمد بائم الجارية من المؤلى أن المشترى ، ويتعفى البيع نفضه ، وإن لم ينفضه القاضى ، ألا يرى أن في البيع المها ، وأن المؤلفية المؤلفي أن المؤلفي أنه في البيع أنها و تركها

⁽¹⁾ وهي النسخة علماً له أن الحارية المرجوبة.

 ⁽٢) هكذا في النسختان : و و أف ، وكان في الأصل والسلحة إلى اللواهب مكان نفراهي.

⁽٢) ما بين المفوص سافط من الأصل ، وأنست هذه السارة من التسحة أم .

العاملة وقا فيص البائم حاريه من الشتري وانفض اليم من الاستقص البيع ، وإن لم يقضه الثامي

وإلى كالد المتسري وواجها وبله معلدها فيصهد بأمرها والبدقي محالعه المربكي الثيانع سيبان على الخاربة من أبل أنه وحب مهر بعد الفيض، ولا يستميع بالمها الا يأحذها، ويأحذ معها. عهزاً العربكان في النهم، ويضمن المُشتري فيستها يوم فيصها، وسلم هي المشتري، والكون اللهرا، عمي البائع، والمكام صحيح

١١٧٨٣ . وأم كالذ المنظري فيضمها يخبر أمر البيثم، ثم أفي الماتع، فروحها إباد، وقد علم النائم بضضه فها ، أو لم معلمه ، فإن هما لا يكون نصيصًا عن انتائم ممشري. و لأن نز ويجو بالعافيل القبض صحيح، فإنا وطنها البالم بعد ملك مي بد المنشري بحكم المكام، فإناها السلمو من البائع لقنضه، قال مات العبد قبل التسليم، لم يكل لبائع على الأمة عسين من قبل أنه والحب لها في بدائستري مهراه الأوافيضه الأوذ، بدسلم له.

٧١٧٨٣ - وفي العبول (لرجل اللشوي من عبره فصاً في حام بديار ، فدفع البالع اخاتم إليه و فهلك في يده و فإن أمكن برغ الفصل من عبر ضروب فعله لمن العص لا غير الان التسلم قد نسخ و فيداكما النسل، وهو في خنف أمع ، وإنَّ لم يكن برع الفص إلا يصرر، لا شيء عبيه الأزه لايصح النسابيم

١١٧٨٥ - وفي القدوري . الوباغ فضُّ في فراش ، او حيطة في سبيل ، وسلم كذلك، فإن قاله مشترين لا يتمكن إلا يعثن العراش ودق السنيس لم يصر فايصكه لأن لعشناني لا يمارا. المصرف في ملك البائم، والفتل والدق تصرف في سك البائم، فنوبكل علوكًا للعشتري، فلم يصر المشتري متمكناً من البيع، فلم يصر فالطُّ.

١٩٧٨ - قال: ولوياغ فده وذعلي الشبحرة، وسلمه كالملك، صبر قايضًا والأبه الابحساج في نقص المبيع إلى إحمات فعل في ملك النافع، فلا يمنع صبحة المسليم

نوع أخرمنه:

١٩٧٨٦ – إذا فبيض الهيم يعين إداء المالح، كالدائميانم أن يساء رده ماه حالي يداء ومي التمان الأناحق لحديو كالاتاث للبانع إلى أنايستوس النمال، وحن الإنسان لا ينظل مر غير رصاء، ولو بصرف النشري في ذلك تصرفا بلحث الفصل، بأديام، أو وهب، أو رهي، أو رهي، أو رهي، أو رهي، أو رهي، أو الحيد الفسل بالديام، أو رهي، أو الحيد الفسلح، كالحنف والسديو، والحيد المستيلاد، لم يتلك الباتع رده إلمه، والعرف وهو أد نصرت الشيري حصل في ملكه، والتنفي عليه لحق قباتع، ولكن إن يجب وعاية حق ابانع عند الإمكان، فإذا كان مصرف المسترى قابلا المنتفي، فالإمكان، فالإمكان، فالإمكان، فالإمكان، فالإمكان، فالإمكان، في المنتفوي فابلا المنتفي، فالإمكان، فالتنفوي فابلا المنتفوي فابلا الم

1998 - ولو نقده النس ، فو هده النائع إلوقاء أو ستوقاء أو ستحقاء أو وحد يحفه كدلك ، كذا لسائع منعه ، فواد كان المشترى قسفه بعيل إذا البائع بعد ما نقد الزيوف ، أه استرق ، فتلبائع أن ينفض فيضه ، والو تصوف فيه المسترى أن نقص تصوفه و الأن ما بقد ليس حق الدائم ، فعدار وحوده والعدم تنزله ، فصدر قدأه فيض بعيد إذا الدائع قبل نقد الشمل ، مدك فاه ذكرة أن ثلاثم أن ينتفل فيض شنتوى والعبر فه إذا قال نصر أنا يحتمل العصر ، الدا

۱۷۸۸ - ومو قبرهه مهامره. تهرو حداثدراهم القصوصة زير آماه لم يكل الدبائع أن يسترده، وقال زقر ؛ كه ان يسترد، وهو قول أمي توسف رحمه الله تعالى الأول

ورجه ذلك أن الباح إنها سلم البيع منه على أن المفيوجر من النمز حقه ، وقد تبير أنه لم يكل حيثنا له ، لأن حقه في الجباد، والشيوص زيوت، فلم يتم رفساه بالتسايم، وكمان له أن معدده إلى بده بمنزله الرهل ، فإن الراهل إذا سلم الدين، وضعى المرهول بإدل المرتبور، نم وحله المرتبى المفيوض (يوفّا، كان له أنا يرد المفيوض ، وبسار دالرهان، تعاهدا.

ولد أن توبوف من حسن حمد رابعد الا يجود أنه في الصرف والمسه يجود (الا أن بها عيب والعبب لا يمال الحسوء والما كان من جنس حقده عيدًا أذنائه بالقمص ما على ما وحد من الاستيفاء، وذلك يصلح أنا يكون استيماء، يسقط حقد في اختس، وعمل إدنه، والمساقم الا يحد من أنه وده بحلاف الرهن الآثاما أبت للمرتبي من مثلث أبيد والحسل؟" لاسطل، وإن وجد فسفر الرهن مردة الرئيس، ألا يري أن الرئيس توسيم الرهن إلى الراهن

 ⁽²⁾ وفي ام الجاز كانه كامرة دوم الشنوي

٢٥) مكان في الأصل، والصحيح الواتحور، كما في السنجة الج

اخ رمي الشاهابين: الدا و ام : الحسر مكاد العنس

بعلم بن الوديعة أو العارية، كان له آن يسترده، وإذا المستعل الحقه وصوب كمال حقه إليه و وكم يوجه، ولو وجد المقوص رصاصاً وأو سنوفا وأر مستعل كان له أن يسترد لبيع وإن يهم ماشترى وافته بخلاف الريوف والفرق أن إن السائع في الفيصر كان بنا على ما يوجد من الاستيماء، وقبض الستوق والرصاص لا يصلح للاستيماء الآن الستوفي ليس من حس حقه الاستيماء، وقبض الرتوب في المورد في المسلم لا يصوز ، وإداله يعسنج الديداء، والادن كان بناء على الاستيماء، هذا المتحق موقوف على إبدارة الخاف، وقالم بعض المتحق موقوف على إبدارة الخاف، فإذا له يعرف على إبدارة الخاف، وعداد المحموم بعد عدم الإجاز، المحلكم في الستوى، الرصاص.

١٧٨٩ - فإن لم يجد السائع شبقُ عا ذكرها في النمان (حتى إباع المفتري المبد، أو أجوء، أو رهنه، ومسم، قو إله البائم وجد في النمن شيئًا عا ذكرت، فجميم ما صنع النشري هي العبد جائزا، لا يعذر المانع على ردوه ولا سبيل له على العبد، وهذا الجوال طاهر فيما إذا و جد السمن زيوهًا أو سهرجة، وذلك لأن حق الناتوجي الحسن قيا. بطل ، حتى لم يكن له أن يعقش فيص المُشتري قبل وجود النصرف من المسترى ، قالا يكون له طفي تصرفه أنضال كمنالم أذاءته في القنض مرسلاء واستوفى النمز يتمامه مشكل فيسا اذا وجار التبين صافف أو ستوقَّاء أو مستحقًّا؛ لأن حلَّ البائع في الجنس في هذه الصورة لم يسقط، ألا يوي أن ندلي ينقض فيص المنشريء فكان له أن متفض نصرفه أيصًا. كما لو قبض يغير إديه، والحواب أن قدهن المشتري في هذه الصبورة وهم فاسبداً؛ لأن شرط صبحته أن يكون بإذن الرائه من كل والامه وهنا قيض المتشري حصل يغير إدن النائع من وجه وعشاو اللعني، وبإديه من وجه باعبيار ألحقيقة فيعتبر العبنس العاسد بالبيع الفاسد، وفي البيع الفاسد إذا فيض المنشري البيع بإذن الباتع كالآله أنَّ ينفض فيضه بحكم الفساد، ومنى تصرف فيه. لا يكون له أن ينفض مصرفه ؛ الأنه حصل وسليطه واومتي قمض لمبيع بغير إذبا البائع وكباد للبائم أذ ينقص فبيضه بحكم العسناد، وكان له أن ينقض تصنوف؛ لأنه لم يحصل بنسليط، مكذا مهنا، متى كان الفيض فاستأه وقد حصل بإنانا البائع وكالالشائع نقص قيضه يحكم الفساده والايكون لدانص تعمرها والومتي حصل يغيير إذاه البانع كالذلفيائع نقض قبضاء اومقض تصرفه أيضاء وإناكان البالح حين فلم يقبض المشتري بغير إذنه في هذه الصورة، سلم ذلت، ورضي به، والبائلُ"؟ بحاله ، كنان هذا مثل إذله في القيض في الإبتداء؛ لأنَّ الإجارة في الأنساء عنزلة الإذن في الإبداء، ودلت المنألة عني أن الإجارة تنحق الأفعال، كما تدحل العقود.

1979 - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع : وإذا الشتري الرحل مصراعي باب أو خفين أو تعليف نقيض أحدهم مغير إذن البائع ، ولم يقبض الآخر ، حتى هنك ما كان عند البائع ، هلك من هال البائع ، فلم يجعل قبض أحدهما فيضاً للاخره تم قال الريفير المشتري في انفسوض ، فقد جعلهما في حق الخيام كشيء واحد ، وثو قبص أحدهما ، فاستهاكه ، أو عبيه ، صار قابضاً للاخر ، حتى لوهلك الآخر عبد البائع قبل أن يحدث البائع حيث أو منها ، هلك على المنشري .

وقو منحه البائع بعد ذلك، ثم هلك، هلك على البائع، حتى سقط من النمن بحصته، فجعلهما كشيء واحد في الاستهلاك والتعبيب في حق الاسترداد جعلهما بمنزلة العبدين والنوين، حتى ثم يجعل استرداد البائم أحدهما كاستردادهما.

1179 - ونوجني الدائع على أحدهما بإذن الشترى، صار قابضًا لهماء سنى لو هذكا [بعد ذلك هنكا] من مال المُشترى، ولو منع الدائع أحدهما بعد ذلك، أو معهما، كان عليه فيمة ما هلك.

۱۷۹۲ - ولو أذن البائع للمشترى في قبض أحدهما كان إذنًا في قبضه حتى لو قبضهما ، ثم استرد البائع أحدهما ليحيسه بالنمن ، صار عاصبًا ، ولو رأى المنترى أحدهم فرضيه ، لم يلزمه ، حتى لو رأى الأخر ، كان له أن يردهما بحيار الرزية .

١٩٧٩٣ - ولوجاء أحنى، واستهلك أحدهم، كان تصاحبه أن يدفع إليه الأخراء ويضمنه فيمنيما

والأصل في عدواللسائل: أن القيض عمل حقيض بلاقي الصورة، والمعنى فيه تابع، فاعتبرا فيه بالثوبين والعبليس، فأما الخيار فإقا بثبت باعتبار نقصان في مالية القائم، فإن هلاك أحدهما يوجب بغصائا في مات القائم، والهلاك كان في ضمان البائح، فجعل كأذائنة من مال القائم حصل في صمان لبائع، والتعبيب ينفص المالية، والاستهلاك يقوت الداية، وهما في المائية كشي، واحد، فأوجب "ذلك تعبيبًا في الآخر، فصار الاخر مفيوضًا بعكم التعبيب، واسترداد البائع بلافي الصورة، فاعتبرا فيه بالتوبين، والإذا [في] فيض أحدهما إله التعبيب، واسترداد البائع بلافي الصورة، فاعتبرا فيه بالتوبين، والإذا [في] فيض أحدهما إلها

⁽١) مكداني الأصل، وفي النسخة أمار فأوجب، ومو الصحيح

كان الاتصال المنترى بالى منفعة ملكه، وهما قبه كشى، واحد، وجانية البائع بإذن المنترى بنفسه على أحدهما بإذن المنترى بنفسه الكن برصى البائع، وجانية المشترى بنفسه على أحدهما بإذن البائح فيص مهما بإذن المنترى بنفسه على أحدهما بإذن البائح فيص مهما بإذن المنترى من وحيا بالإخراء ويعلال الحبس لوضا البائع بقيضهما، فكذا جابة البائع بإداء المنترى على أحدهما، فإذا مع المائع معد ذلك، وسار خاصباً، والعصب بلاأن المسورة، فاعتبرا فيه بالنويين والعبدين وقلم يصو فصب أحدهما فصا للاخراء وخبار الرؤية المنت باعتبار المنافية المنتورة، معتبرا فيه بالنويين، وإذا أحدث عباً بأحدهما، فدلك يوجب نفيمانا في مالية الاحراء فبطل سيار المهيد والرؤية بهماء لأن شرط الرديميار الرؤية وجبار الموسال المنتل عباً بأحدهما، فدلك وخبار الموتبال المنتل عباً المدمن عبار الرؤية المنافعة عبدها الإخبى أحدهما وحساس وحبار الميانات والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة وحساس وحبار الميانات والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المناف

بالف درهم، ولم ينقد فعنها حتى قبضها بقير إذن البائع، واعها الشيرى من رحل حادة بالف درهم، ولم ينقد فعنها حتى قبضها بقير إذن البائع، واعها من رحل بمائة ديناره وتغليضا، وغاب المشترى الأول، وحص بابعه، وأراد استرداد اجارية من المشترى الأول، وحص بابعه، وأراد استرداد اجارية من المشترى الأول أن يستردها منه؛ لأن أفر المشترى الآخر أن الآخر أن الآمر فعا وصفه البائع الأول، كان للبائع الأول أن يستردها منه؛ لأن المنبع الناني؛ لأن البيع الأول أنفل قبض المشترى الأول بحق سابق على قبضه، فانسفض على أنبع الناني؛ لأن البيع الأول أنفل قبض المشترى الأول بحق سابق على قبضه، فانسفض فضه من الأصل، وإن كلاب المشترى الأحر السائع الأول فيما قال، أو قال: لا أدرى أحق ما الأخر، والمبائغ الأول مضو مذلك، ثم هو يدعى على السائع حشاء قبلا يصدق إلا بحجة، الأخراء وإن حضر المائن، وصدق البنع الأول بهذا قال، لا يصدق على المشترى الآخر، وإن كلاب، فإن حضل ما المشترى الأمن يتحصم عن كان حضاء المشترى الأمر، والمشترى الأمر، والمشترى الأمر، والشترى الأول، والمنافي، وهما الشاخي على السائع الأول، والمنترى الأول والمنافي، وهما الشاخي على السائع، والمنفض البيع النابي، على المائم المنافق المسترى الأول والمنافي، وهما الشاخي على السائع الأول، فعينت لا يردها القاضى على المائع الأول، ولمن المشترى الأول، والمنافية لا يردها القاضى على المائع الأول، المنافق المنافق على المائع الأول، المنافق المنا

سلم له اللمن، أو بعي له حق الاسترداد، يمتى مقصودا، وهذا ما لا وجه له، وإن نقد المنسرى الأول النمن بعد ما أحذها البائع الاول، سلمت الجرية للمشترى الأول، وكم يكن للمشترى الأخر عليها سبيل؛ لأن شواء، قد انتقض على ما مر، قبلا يعود إلا باستشاف جديد، وقم يوجد.

11990 - ويو مانت الحاربة في بد المشترى الآخر ، كان للبائع الأول أن يضمن المشترى الآخر قيمتها ؛ لأن للبائع الأول على الجاربة بلأ مستحقة لآجل الحبس ، فصار المشترى النامى بقيضه جائبة على البائع الأول ، فصار كانماصب ، وهكذا المسترى الآول ، إلا أن قبض المسترى الأول أوجب تأكد الشمن عبيه للبائع الأول ، فلا يوجب القيمة عليه ، أما قبض المشترى الآخر لا يوجب النمى عليه البائع الأول ، فلا يوجب القيمة عليه المبائع الأول ، وتكون القيمة المردودة على البائع الأول ، فاما الحاربة ، حتى لو هلكت عند البائع الأول ، انتفض البعاف ويرجع الشترى الأخر على المشترى الأول يا نقذ له من الشمر ، كمد لو هلكت الملكون هد لو هلكت الملكون الأول .

1993 - ولو لم تهلك الغيمة في بد البائع الأول، حتى بقد المنسري الأول الشعر، أنحد المنسري الأول الشعر، أنحد القيمة من يتنعه ولم يكل للمنشري التاس على المهمة سبيل، ما لم يكن له على الحادثة في [مثل] هذه الصورة سبيل، ورجع المشتري الثاني على المشترى الأول بالقمن الذي تغده، وإذا سلمت القيمة للمستشرى الأول، ينظر إل كان من خير جنس الثمر، لا بتصدق مشيء احر، وإذا كان من جنس الثمر، يتحدق الفضل إلا كان تمه فضل.

العداد عبياً ويدى المجامع أيضاً وحل اشترى من رجل توباً بعشوة، ولم يقبضه حتى المداد فيه عبياً ويدى المشترى، أحلث فيه عبياً ينقصه وحتى صار قابضاً على ما مره أو حلك التنوب في عبياً ينقصه وحتى صار قابضاً على ما مره أو حلك منه التنوب في يد البائع، فإن حلك بعد ما منه النائع، خلك من حال البائع، وإن حلك بعد ما منه النائع، خلك من حال البائع، وهذا الأن المسترى صار قابضاً للتوب، وإنها يستقص فيصه بالاسترداد، ويحجره كون المائل في يد البائع لا يصبر البائع مسترداً ألا ترى آله الا يعبر غاصباً بهذا القدر، فكذا الايصير مسترداً، فيقى فيص المشترى على حاله، فإذا حلك، عبد من مال المسترى عنده من مال المنبر بمجرد المناعية، فكما يصبر غاصباً مال الغير بمجرد المناعية، فكما يصبر غاصباً المنازع، فقد صار مسترداً وألا تولى أنه صبر غاصباً مال الغير بمجرد المناعية و فكما يصبر مسترداً وناه المنبر بمجرد المناعية من مال البائع، فإذا هاك عبد من مال البائع، فإذا هاك المنازع، وبطن الشعرية وبطن الشعرية والمنازع، وبطن المنازع، وبطن المنازع، وبطن المنازع، وبطن المنازع، والمنازع، وبطن المنازع، المنازع، وبطن المنازع، وبطن المنازع، وبطن المنازع، وبطناز المنازع، وبطناز المنازع، وبطناز المنازع، وبطناز المنازع، المنازع، وبطن المنازع، وبطناز المنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطنازع، وبطناز

1994 - وإن كان التوب على عائل البائع، أو في حجوه، هعيمه المتشوى، ثم هفت من غير فعل أحدته النائع، هنك على الفشرى ؛ لأن كون التوب على عائقه، أو في حجوه [لا يصلح أن يكون غصيه ولهذا لوهيت الربح موب إنسان، وألقته على عائق إنسان، أو في حجره [الايمير عاصية فلايهير البائع به مسترة].

١٧٩٩ - وكذلك لو كان البائع عمدكا لعابة الأن محرد إمسنك الدابة لا يصلح غصباً . وأهذا حار السام أو يعمل ذلك بالدابة لمبيعة وما يصبح الإسان به غاصباً الا بحس لمائم أن بفعل ذلك في البيع ، وثم كان لاسنا الثواب أو راكبا الدية ، فأحدث المشتري فيه عبداً ينقصه ، نم لم يحد البائع ، حتى هدف ، هذك من مال الدائع الأن دوام الركوب واللسر يصلح عصاء . وفهد أو استعار ثوباً ، فدام على النبس بعد ما مضى اليوم ، بصبر ضامنًا ، وكفا دوام الركوب على هذا ، فصار البائم مستوة للداية والمتوب

مكن قدار، بعد ذلك، لا يصير الدانع به مستوفاً (عند أبي حقيق عمار فابعياً) فم إذ البائع حكن قدار، بعد ذلك، لا يصير الدانع به مستوفاً (عند أبي حقيقة وألى يوسف و حمهما الله الأخر الأن السكني لا تصلع مصباً اوجاً لنصمان عندهما، فلا يصير البانع به مستوفاً الأخر الأخر المسكني تصنع فصباً لعمقاره وعند محمد وحمه الله تعالى، وهو قول أبي يوسف الأول السكني تصنع فصباً لعمقاره فيصبر البائع مستوفاً وفيل النهي معير إلى البنع معير إلى البنع وفياً المسر المائع مستوفاً على معاصر به غاصباً مال الغيره حتى إن المعرد الشكي والتخلية لا يصبر مستوفاً على المناسبة على البائع، فيجب تعليقه بما في وسمه والتخلية يصبر فابط، والفرق أن التسليم مستحق على البائع، فيجب تعليقه بما في وسمه وحوا النمكن والتحكي والتحلية على المناسبة على المناسبة على المستحق على المناسبة على المستحق على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة الشنوى في المعيدة المناسبة الناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة الناسبة الناسبة الناسبة على المناسبة الناسبة المائه الناسبة الناسب

⁽¹⁹⁾ ما يهن العقودين ساقط من الأصل وأتبشاء من طاوم وعسا.

⁽٢) ما من المعقوض مناقط من الأصل وأثبتناه من طاوم وف. .

" ١٩٩٠ - إذا ياع الرحل من عيره شيئا هو في يد دلك الغير، والأصل في هذا اللنوع من المسائل أن القبضان إذا تجانب الداوئا، لأن السجاس دليل المبائد، والمتشابهان ينوب كان واحد منهما عن صباحه . وإذا تغايره، ناب الأعلى عن الأدنى الأن بي الأعلى ما في الأدبى، هو حد القبض المحتاج إليه ، وزمادة شيء، والأدبى لا يساب عن الأعلى الآن الأدبى من الأعلى قدر معشد، واست مراكبه كله.

1940 والقبص المستحق بالشراء أن يغيض المسترى لنصبه فيضاً موحاً صمان نفسه وهو قيمة أدبى، أما المبضى للعبه لأنه متملك بالشراء، والشملك في الشخي يكون قائضاً للضمة أدبى، أما المبضى للعبه لأنه مشملك بالشراء، والشملك في الشموض، والعوص للقسم، والمعوض، والعوص الأحشى للعبن فيسمله ، إلا أنه يصار إلى المسمى قطعًا للمنازعة، ويكون المسمى قيمة السلطلاحة قائمة مقام قبعة العين، كما في نام التكام، وإن منافع البضع مصمود، تهم المثل بغضية الأعمل، وإلى المسمى قطعًا للمنازعة، كذا ههذا

13.4.۳ قال محمد وحمله القائماني في الجامع الصديراً (وجل غصب من العرا حاوية ، أو إداء فضلة ، ووضعه في يده ، ثم لقيد والنشراء ما يمثقه بالدو ، وثقاده الشرى وليس الإداء بحصر تهما ، صار الشنرى فابضًا بنفس الشراء ، حتى لو هلك قبل أن بصل المشرى إلى بيته ، هذك من مال النشرى الأن قبص المبترى قبل الشراء كان الضمه ، وإنه موجب صمان لنفسه ، وهو قبمة العين ، وكان محانماً للقيض المشجى بالمقد ، فيب عنه .

1948 - وقو أراد المانع أن يسترد دخارية من المنستوى ليحسمها بالشعب، مم يكن اه ذلك: الآه لذا أوجب العقد مع علمه منيام فيص ينوب عن المبض المستعق، وذلك يسقط حقه عن كنير، صار راصياً بسفوط حقه عن الحيس.

۱۹۸۰ - ولو كان العبن و ديجة بي يد المسترى، أو عارية ، الستراه ، لا يعسير قالصاً سفس النسراه ، حيل لو ملك قبل أن يغيض المشترى، هلك من مال البائع الان قبص الوديعة والعارمة قبض أمانة ، وفيض المائمة أدبي فلا شوب عن قبض النسراء، ومعنى أحر بحنص الوديعة أن موجع هالحل لنيره، والمشترى قبض للمسه ، والغيض الوابعة والغيض الوابعة أن موجع هالحل لنيره، ومعنى أخر بحنص المستحق لنفسه ، وبه عاوق بيص الفصياً ، فإن المستحق لنفسه ، وبه عاوق بيص الفصياً ، فإن المحدد والغيض الوابعة المحدد العلم المحدد المحدد المحدد العلم المحدد المحدد المحدد العلم المحدد المحدد العلم المحدد المحدد العلم المحدد ال

 ⁽⁴⁾ مكاذا في المستحصور ، الطال على والعالم والطامل العين ، وفي النساحة أنم أن ويع بدرق فيصل العالمين.

دعب الموقع، أو المستعبر إلى العبن، وانتهى إلى مكان يتمكن من أخده الان، يصبر المشتوى قابضاً له بالتخلية، فإدا حلك بعددات، يهلت من مال المشترى، فإن فعل المسترى في فصل الوديعة والعدرية ما يكون قبضاً عنه، تم أراد التأثير أن يحبسها بالنمن لم يكن له ذلك؛ لأنه لما باعه منه مع علمه أن المبيع في بيت المشترى، وهو بتمكن من القيض، يصير راضياً بفيض المفترى دلالة، وقبض المتترى برضي البائع يسقط حقه في الحبس، فإن أخذها أشام من بيت المواع قبل أن يصل إنه يداه وع ، كان إله فلا، كالأن البائع إدا يصبر راضياً إذ يعي المشترى بطريق الدلالة، والإدن دلالة لا يمكن نهاته مع المنع صريحاً.

1969 - ولو كان المبيع محضرتهمات فياحه مده أم مكن للباتع حسمه والأن بعده مد وضاحته بالقيض ولالله، فعلى كان المبيع محضرته، وذلك يصلح قيضاً جديداً، يشت القمض محكم الشراء برضا الباتع، فلا يكون للبائع حن الحيس.

١٩٨٧٧ - ولو كنان العين وهذا في يد المشهوى، فللشهوى لا يصبير فايعت كه ينفس التسراء: لأن فيض الوهي في حق العين فيض أمالة، والصماد الذي يتبت صماله استهفاء الدين، فإن الموثين بعقد الوهن يصبير مستوفيًا الدين بالعين في حق ملك ألهد والحبس، والاستفاء وه تمد للحائمة، ولا مجانسة بين العدد والدراهم من حيث المين، وإنما شحائمة بيسها من حيث المائمة، فكان القيص في حق المين فيض أمالة، وقيض المشتوى فيض ضحائم عي حق العين فيض أمالة، في الشراء، في الدهن فيض الشراء، في الدهب إلى سته على حق العين فيض الشراء، في الدهب إلى سته الوهن عنه وقيل على مؤلفة الأن بصير فابضًا بالشخلية.

110.0 وإذا استرى إلريق فضة بمائة ديبار، وفيص التسترى الإيريق، ولم ينفذ اللديبر حتى افترقا، وبعض لصرف العام قبضي أحد الدؤين في اللجاسي، كان على المشترى إلرائي ودالإيريق على البائع، فإنسترى الإيريق على البائع، فإنسترى الإيريق منه شراء مستقالا مدانلير، وفقاء الشماء تم عرف، فالبيع جمش، ويصير قالصاً الإيريق ينشى الشراء الأي الإيريق عد بطلان عقد الصرف مضمون بضمان نصمه، وثهذا أو ملك قبل المستيم إلى البائع، يهذك مضموناً بالقيمة، ومثل هذا القيص ينوب عن قبص المسترى، فعصل التسترى، فعصل الاسترى، فعصل الاعتراف بعد قبص اللسنون، فلا يعض العموف.

۱۱۸۰۹ - ولد ششري و حل من رجل هيداً بانت درهم وتقايضا، ثم تقايلا، ثم إن المسترى اشتراه ثانياً من البانع قبل أن يسلمه إلى البانع، حس صح الشراء على ما مود الإيصير المشترى فلضاً بانص الشراء، حتى لوهلك قبل أن يحدد انشتري فيضاً إيهلك إبالعضا الإلاله، ويبطل الإقتالة والسبع الشامل الأن مداولة الفائمين في حدد الصورة مصمون على المشغوى بالتحق مدحتي لو هالت في بد المتشوى قبل المسئيم إلى البائع، بطل الإقتاف ويعودا حكم العقد الأوارد حتى يقرمه التمن، ومثل هذه القبض لا بشرب على قبص الشراء.

۱۹۹۱ - ولو انشرى رحل من وجل فلاها بجارية. وظاهما د وجعل كل و حدمتهما ما نشرى في مدله و قبط كل و حدمتهما ما نشرى في مدله و قب تقايلات شم شيرى احدمها مل سنجه ما قدام إده فيل أن بده و إليه حتى حار الشراء و صدر مشيرى فاصل له نصل الشراء حتى فو هذا و فيل أن بدل يده إليه مغلك على المشترى بالشراء النائل، ولم ينظل الإقالة و الأن كل و احد مهما بعد الإقالة مغيلون على على الفو منك في يده فيمنه و هذا الأن على المرص بالعرض يصح الله الإقالة بعد ملاك أحدهما، في يده فيمناك ألاقالة بعد ملاك أحدهما، وإذا لم يبطل الإقالة بهاك أحدهما، لا يعرد مكم فأولى أن تبقى الإقالة بعد ملاك أحدهما، وإذا لم يبطل الإقالة والا مرض فيهن الشراء مداوم القيام، والله منظل الإقالة و الا مرض الإينقي بعد الغيم المناك أحدهما والا منظل الإولى ومو ما إذا شيترى بغراهم و الأدرهاك محل الإقالة، والا ما رض لا يبقى بعد فوات محله و عنياله وكان العبد مضموناً والدمن وكان العبد مضموناً والدمن وكان العبد مضموناً والدمن أدا مهنا بحلاء .

هذا إذا تفايلاً والديد مع الجارية فانعي، فأما إذا تفايلا العبد بعدما هلك العبد بعد النفايض، صححت الإقاف وو حب على مشترى العبد قيمة العبد، وإن الشترى من عي يده الخارية في هذه انعبورة العبر أمن بانعها قبل أن يدفعها ألبه، ونيست العبرية بعشر نهماء تم مانك الخارية بعد النبراء الأول. مانك المدراء الثاني في أن يجدد المشترى لها قبضًا. هاكت بالشترى يغير ها، ويفات الإقاف من المشترى يغير ها، ومن هذا العبد، ومن هذا المبدى عند الإقاف من السراء الذات علك طكت طبعة العبد، ومن هذا المبدى عن فيص المشترى.

۱۹۹۱ - وقو كاما قاندين بعد الإقالة، تبداغينزي كل واحد سيسا من صاحبه ما في يده بعد اهم، ثم هلكا معاً ، أو على لتعاقب، هلك كل واحد منهما من مال من شهراه ، لأن كل واحد منهما مصمون قصمان نفسه ، ولهما له حلك أحدهما بعد الإفاره في الشراء ، يعد. فيمته ، ومثل عقا الفيض ينوب عن فيص الشراء

۱۹۸۹۲ . ولم الشتري جناويه بلواهم على أن المشتري قدم الكتبار تلاتة أيام، وتقابصه ، أم فسخ الشنوي البيع بخوار الشوط، فقم بردها على الماتع على المستردها منه شواء حسنقبلاء صبح الآن الرد محكم خوبار الشرط فسمع في حق الدائل قافه (وخذات يسغى أدوعت شراء الأجبى من البائد على المستع شراء الأجبى من البائم فيل قبض المائم ؟ لأد الرديجيار الشراء فالخار في حق البائل المائل ١٩٤٩ أنافو ملكت الخبارية فيل أن عصل إليها بدائلتيرى ، بطل السراء السائل ، والخسخ ، وحداث بحكم الشراء الأولى و لأدامت في حيار الشوط بعد المستع مصمون على المنتوى الهداد عيره ، وهو التمان و مثل الشراء .

وير كنان الطبيار الدائح، والمد ألقهم بنها، صبح التاراه التناني، وإذ همكت الجدوية، هدكت بالدراء الثاني، الأن المشاري بشرط الحيار للنابع مضاء وداعلي المثندي بضماد غسه، وهو القيمة قبل الفسنج، وبعد الفسح، ومن هذا الفيص موب عن فيض الشراء، واجراب في الرويخيار فرقية وبخيار العبب نقليل الحواب فيما إداكان البيم بشرط الحيار للمشترى؛ الأن حذا، كيار لا يسم ذوال منت البائم، كخيار المتشرى، فيكون، جواب عبداعلي السواء

۱۹۸۹۳ - وإذا أرسل لرجل فلامه في حاجبته تو باعه من الن فسعير له ، حتى حدر البح لو له يرحم العدد حتى مات ، منتد من منال الأداء الآن فيض الآن كان فيض أمانة [ولأنه] قيض الأست كان فيض مصمون لغيره ، فيم ينال مال نفسه فيلا يقم عن فيض مصمون لغيره ، فإن لم يت العلاه حتى رجم إلى الوائد، وتذكل من القيض ، صار فلط من ولاءه وإذا لم يرجم العبد الى الوائد، لم يصر فايضاً لمولاء حتى لو هنك على الوائد، والإنال الولاد ، لم يصر فايضاً لمولاد ، حتى لو هنك على الوائد ، إلى الولاد .

1999 - قرق بن هذا وبين ما إذا الشترى الوالد واستيف المحبور من قبره ، توبلح قس القرض ، فإن القيض والنابية النصل بكران إلى الوالد، واستيف الحصول بكون إليه أيضاً . وبي شراء الربالة والمعرف بكون إليه أيضاً . وبي شراء الربالة والمعرف أن الأب إذا اشترى من نصه فالعقد في حل الحقوق ما وقع الأب الآب الآب الإباه والمعلك، فلا يجوز أن يتبت له على نصه فالعقد في حل الحقوق أنانة للصغير على الأب سترويه بحكم السابة عن الصعوم والابائلة وصار أهالا للاستيفاء مناسبة على الصعوم والابائلة وصار أهالا للاستيفاء مناسبة للصغيرة وعاد إلى الأصل، فأما إذا الشنوى من عبره المناسبة عن المفوق وقع للأب والأبه المهوجة المعالج من ذلك ، والفرض من حقوق الالاب، المقول وقعا للاب، وهذا البيل حقوقة وتبقى حن القبض وقعا للاب، كان كان

⁽١) مالين المدروس سافعا من الأصل وأنت ومراظ ومروف

نوع أخر

في تصرف أحد المتعاقدين [في المبيع] قبل القبض:

1940- إذا أمر المسترى البائع أن يعلمل في البيع عملاء في كان ذلك المسلل الإنفصه، مثل القصارة والعمل البيع أجر، ثم يصر قابضا، والاحرة واحدة، وإن كان ذلك المعلم عمليا القصارة والعمل بأجر، أو يغير أجر، ثم يصر قابضا، والاحرة واحدة، وإن كان ذلك المعلم عماينقصه، فهو قبض، والعرق وهو أن العمل إلا كان ينقصه، فهو استهلاك الحزد من الحج، وذلك عبر محلوك للبائع، فإذا حصل بأمر المشترى، صار كان المشترى فعل بغضه بغضه يوجع إلى نقس التوب إحساك للتوب، وما يحدث في الثوب من الوصف ضعله من فيما يرجع إلى نقس التوب إحساك للتوب، وما يحدث في الثوب من الوصف ضعله من فعمارة، أو غير ذلك، فذلك وصف والديتصل بالمبع، حصل بإذن المشترى، فيفي تصوده على البيع إلا أنه يجب الأجرء لأن هذا البيع إسافاء هكذاذكر في أصرح. المعلل في مغابلته، هكذاذكار في أصرى المعلل في مغابلته، هكذاذكار في أصرح.

۱۹۸۱ - وقیه أنضاً. أو أرسل المشتری العبد فی حاجته، صبار قابضاً ؛ لأنه صبار مستحسلاله، وبالاستحمال تنبث بد المستحمل علی المحل، ألا توی أن الا حتی يصبر به غاصباً، وطریقه ما قند، وكذلك لو أعلاء المفتری أجنباً، أو أودعه أحنباً، يصبر قابضاً، لانه المبت يدعوه على المحل، فيعتبر عائو أثبت بد نصم، وهناك بصبر قابضاً، فكذا ههنا.

١١٨١٧ - ولو أعاره الفشري البائع ، أو أودعه إياد، أو أجره منه ، فإن المشتري لايسهر فابضًا [يه]، لأن يدالبانع تابنة على المحل للحسن، فلا يتصور ثموتها مجهد أخرى مع قيام الأولى، وإذا يقبت البند الأولى كما كانت، صار الحال بعد هذه النصرفات والحال قبلها صواء.

11414 - وفي "الجامع"، إذا قال المشترى فليانع، فل العبد يعمل لي كذا، فأمره البائع، فعمل، صار المشترى فابضًا، لأنه جعل البائع رسولا، وعيناره الرسول تتنفل إلى الرسل، فكأن الشنري قال للعبد: اعمل كذا، معمل، وهمك بصير المفتري فابضًا (وكدا همدا.

١٩٨٩٩ - وأن كان المشترى أجره من البائع شهراً، ماستعسله البائع محكم الإجارة، الايلومه الأحود لأن هذه إجارة فاسدة، وفي الإجارة الفسندة إلما بجب الاجر باستيفاء الماتع إذا وجد التسليم إلى انستأجر، ولم يوجد التسليم هناك إلى السناحر، إذ ليس للمشترى أنه التمليم، وهو البد، إقاالية للناتع، والباتع لايصلح ناتناً عن للنستري في القيض، فلم يتحقق التمليم، فكيف يجب الاجر.

أ ١٦٨٣ - وفي النوازل: إذا شترى عبدًا بشمن معلوم، فلم يقبضه حتى أمر النائم أذ يؤاجره من إنساذ معين، أو غير معين بأجرة، حاز، ويصير المسترى قابضًا له، والغذة التي يأخذها السائع غيسب من الشمن [لأن الأمر من المنشري] قند صح ؛ لأنه صدف ملكه، والمستاجر بنتصب بانبًا عنه في القبض، فيعمير قابضًا للمشترى أولا، ثم يعمير قابضًا نتضه بحكم لعقد.

۱۹۸۱ - وفي العبون أنا إذا اشترى غلامًا. ظلم يقسفه حتى وهمه الرجل، أو وهنده وأمره بالقسف الفقيض جاز، ولو أجره، وأمره المستأخر بالقيض إا الم يجر، والفرق أن الهية والرهن إنها يصح بعد النسليم، وهند النسليم يصير قابضًا، فيكون ارهن والهية نافقًا بعد قيض المنزى، ولا كذلك الإحارة.

1947 وقى الوادر ابن سماعة عن محمد وحمه الله معالى: وجل الشترى من أحر كر حنطة بعيم، وكر شعير بعيم، فلم يقيضه المشترى حتى خلطها البائع، قال: يقوم كر من هذا يعنى من الخبرط، ونقوم الحنطة قبل الحابظ، تهريقهم شهل اختطة على ذلك، ويحط على المشترى ما دحل الحنطة من المقصال، ويأخد المشترى الكر، ويأخد الشعير شعمه، وكذلك تو ياعه وطلا من زيت () ووطلا من بقسح، فخلطهما، وأو باعه وطلا من زئيق، ومائة وطل من ويت، وحلط الزئيق بالريت، فقد علل في الرئيق السع ؛ لأن البائع استهلكه، وللمشترى أن بأحد الزيت إن أحيب، فيأخذ عالة وطل، وقد الحيار فيه، وإن كان ذلك لم يتغمه

ولمو أن رجلا كال من خابية زيت مشرة أرطال، فاشتراها منه رحل، فمو يفيضها حتى خلطها البائع عالمي الخليف كان لالشترى] مي أخذه بالخيارة لأن الباتع خلطهما تشعه

۱۹۸۴۳ - رجل باع من رجل عداً مألف درهم، فلم يقبضه الشنرى حتى ناعه البائع من رحل أشراء ودفعه إليه ، فبمات في بد الشنتري [النائي، أو وهمه له، ودفعه إليه، وصات في يلم، أو أعماره إياد، ودفعه إليه، فيمان في يلده، فالمُشتري]" الأول بالخيار، إن شاء نقص

٧٠) ما يور العفولين منافظ من الأصل والشناه من طورم وف.

⁽۱) وقى ف رام : رطلامو نيبق

⁽٣) ما بين المعوقين سافط من الأصل وأكساه من ظاوم وقب

البرح. والمسود القمر إن كنان فد دفع اسمراء وإن شاء أمصى البيع، وصبعر المشتوى لتني قيمة العبد برم قبضة ""، وكذلك في الهية والعارية؛ لأن العبد إنها صواره بعد مقص لمشترى الأول بعد.

وقو كنان البائع احروه في رجل، أو أودعه إياد، فسات في يده، الخص السع، ولا مسلل المعتشري هلي تصميل واحد منهما؟ لأنه إن ضهاء رجع ما ملي البائع، وإذا كان كاللك، صار كأمامات في يدالمائع، والرهل بغير الاحتراق الوديمة، رو وهشاء عن محمدر صبه الله تعالى

1944 - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الذا و مع البائع العيد البيع قبل التسليم بي الشنائية العيد البيع قبل التسليم بي الشنوي من رحل، ودفعه إليه فعات ، أو أهاره إياده أو أجراء، ودفعه إليه ديماك عسم من عبر علمه ، فلا صحاد عليه ، ولا على النائج ، ولو والد عند المناهير من عمله ، أو الدائمة ، وإلا المواجع معالك من ذلك من فار والسناد مع اللهمة ، وإلا شد مقتل البيع ، وكان للدائم أن يصمى المناوع القيمة ، لأنه استحمه غير أمر و وليس له النائج من عليه ، فليس للمائن عليه المناهم والإسلام المناهم والمناهم والمناهم على المناهم والمناهم والمناهم المناهم على المناهمي شرر .

١٩٨٣٥ - أولو كان البنائع الرواحية أن يقتله، فالمتشرى بالخيار، بالشاء فسمى القائل، ودفع التسور بأبر البنائع، وإن شاء تعشل البيع، هان نبسس الفائل، فالشائل لا يرسم على البائم، لأن المسر بسي به فدر!"

والرا لا فا مكان العابد تواقد فقال الدائع حايات القطعة من فسيط بالجواء أو مغير أخواء لا وكون للمشتري أن يصدر احماطة لأن الخناط برجع بالشيعة على البائع.

۱۹۸۲۹ - رحل مع شباته من رحل و أمر البيانغ رحلا حتى دمجها، قرن كنان الذائح يعلم بالبيع ، فللمشترى أن بضمن الذابع، ولا يرجع الذمع به على الامر ، و ١٠ كان الذابع لا يعلم بالبيع ، الم يكن للمشترى أن يضمه ، لأنه لوصت برجع به على النالغ الأمر ، فيصير كال البانغ ذبع بنسم - والفاحد علمه وتعالى أعلم-

فالتوفي ط يومهفعه مكال يوم قبهما

والانتمكية مي الأهران وفي السنجة الداء لمرم وهو الأوجه

⁽٣٠ ما يو المغنومين سناما من الأصل وأشند من طوم وف

نوعأخر

فيسايلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والشمن:

الأصل أن مطلق العقد يقتضى تسليم المعقود عنيه وقت العقد، ولا يقتضى تسليمه في مكن المقد (هذا عو ظاهر) مدفعة إنه أو المشرى حنطة، وهو في المصرة والحقطة في السواد، يجب السليمها بالسواد، ومن الناس من قال: يجب السليمها بالسواد، ومن الناس من قال: يجب السليمها حيث عقد المقد.

[فیل پاپ] السدر ذکر این سماعة فی نوادره عن محمد رحمه الله تعالی: أن من اشتری غراً علی مخل، فجاده علی المشتری،

١٩٨٧ - وفي المشغى ": أنه إذا باعد مجازفة ، فالجواب كذلك ، وإذا باعد مكايلة ، فعنى البائع أن يقطعه ويكيله ، وكذلك فلع الحوز ، وقلع السلجم على المشترى، وكذلك قلع البصل على المشترى ، هكذا ذكر في رواية ابن مساعة وحمه الله تعالى .

وذكر في "المتنفى" : أن على البائع فلع غوذج قدر ما يراه المشترى، فإذا رضى به كان القلع على المشترى،

۱۹۸۷۸ - رض النتفى": إذا اخترى حنطة في مفينة ، فالإخراج على المشتوى، وإذا كان في بيت، ففتح الباب على الساتع، والإخراج من البيت على المشتوى، وكذلك إذا ياع حنطة في جراب، أو تويا في جراب، باع الحنطة والثوب دون الجراب، فضنع الجراب على البائع، والإخرام من الجواب على المشتوى.

ا ١٩٨٣ - [وأجرة الكيال والوزّان] والزراع والعداد على البائع إذا باعد مكاينة ، أو سوازند ، أو مزارعة ؛ الأن الكيل [أو الوزّن] عيما يباع مكابلة ، أو موازنة من تمام التسليم ، والتسليم عنى البائع ، فما يكون من تمام التسليم يكون عليه .

١٩٨٢- وقى "نوادر عشام": قال: سألت محمداً رحمه أنه نعائى عمن اشترى شيئاً بنراهم [فعلى أمن الشترى شيئاً بنراهم [فعلى أمن الانتفاد] قد زعم المشترى أدوراهمه جباد، قال: القول قوله والأن المدراهم كلها جباد، حتى بشين لنا غير ذلك. فإن قال البائع: هي ربيته فالغول قول المشترى، رحلى المبائع أن يحى بالباقد، والأجرة عليه، ومن إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: أن الانتفاد على المبائع، ووزن الشمن على المبائع، ووزن المبائع، ووز

١٩٨٣٦ . وفي اللعبونا: أن أجرة وزان النمن والناقد على المشترى، وكان الصدر

الشهد يقون: بأر أحرة الدقدعلي المقتري، وبه يعني.

ودرى من مجمعه حجمه الله تعالى " أنه جمل أحرة الناهد على من عليه الدار ه إذا أن عبس أحرة الناهد على من عليه الدار ، إذا أن عبس هيم رسالدين ، أنه يعلى أم من غير شده فتكرك الأحرة على رب الدين ، والعرق بين منافيل المبين وبين ما بعد الدين على عدد الرواية أن الواجب على الله يوال إيفاء دراهم مندة جيدة مكان العدي وبين ما بعد الدين في المقرء تم أجدة أوران على الدين المبين المبين المبين فقد الدين على المبين المبين المبين المبين المبين المبين المبين فقد الدين المبين على المبين المبين

۱۱۸۳۳ - والو السرى و قار حطب في الصراء الحمقها إلى بيت اللسترى على النائع ۽ « أنو مثلك في الطوائي هلك من مال شائم

۱۹۸۳۳ و فرز الشراي حفظ في مشلها و متحصيلها بالكندي والمدرية على البائح و لأن التسليم لا شهائدون ذلك، و دسها مي وعاد المتشرى على البائع بملام المراد د. وصب الماء من القراء على البائم بطأ محكم المرات

۱۹۳۱ - وإن الشقرى داراً، وهذب من البلام أن بكتب صكاً، على السوام، الالجسر البائع طلبه، وإن كسب القشري النصائ من مال علمه، وأمره بالإشهاد، لا تحر على احروج إلى الشهرة، وإذ الى بالشهرة بنجير على شهاد شاهدس، وهو أن نقر بن آندي أشاهاس، وإن أثار سائع يرفع الشتوى الأمر إلى القاصي، فإن أقر بن بدي القاصي، كنساله سجلاء ولشها عليه

١٠) ما من الدفوقين ما قطامي الأصل وأنيت من طاوم وف.

الأنادي طا ودأمي

الفصل الوابع فى المسائل لتى تتعلق بالثمن

۱۱۸۴۵ ولك محمد وحمه الله تعالى مي كتاب الصرف الإدا المشترى الوجل من أخو شبئاً بأنف درهم و بمانه دينان والمريسم شسكًا، فهذا على وجهين الأن ال الأركون في البلد النقد [واحد معروف. ومي هذا الوجه حاز العقد، وينصرف إلى نقد البلد بحكم العرف؛ لأن [العرف الظاهران] الناس بتريعون بقد الملد، والعروف كالشروط.

ناوحه الناس: إن كان في البلد المود محتلفاً وإنه على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون الكل في الرواج على السواء والاصوه الدميها على الدمني. وفي هذا الوجه جاز العقد، وإن كان النص محهو لا إدام بعير نقد من المقود معلومًا [لا] بحكم العرف، ولا يحكم المسلمة والأن عده الجهالة لا يوقعهما في منزعة مابعة من النسليم، والتسليم "" وإن كان الممضها صوف على البعض، والكل في الرواج على السواء، كما في المنظرف مع المسالي في الرماذ السبق، لا يجوز لبيع الأن الجهالة فهذي وقعهما في المنازعة الماتعة من النسليم، والتسليم" وإن كان لبعضه فصل على البعض " إلا أن واحداً منها أروج، فونه يجوز ؛ لأن المعلمة بشرف إلى الأروج

1977 - وفي كتاب الصرف أيضًا؟ إن النسرى [رجل] مائة [السري] بدرهم، فقد الدرهم، وقفد الدرهم، فقد الدرهم، وقفد الدرهم، وقفد الدرهم، وقفد الدرهم، وقفد الدرهم، كالمنتخص العقد، وسخير المسرى إن شاء قبضه كذلك، وإن شاء فسيخ الدغاء، وأحد الدرهم، كما لو تعيّب المبيح فس المبض، وبالقباس [أخذ زفر، وجه ذلك] أن بالكساد مريبتك ما تعلق الدغد به فيل القبص، بل تعيّب؛ لأن الدغد في جاب القدوم تعلق بها من حيث إنها لمن، والمفلوم صارت لداً بالاصطلاع "ا، وبالكساد في جاب القديم من كل وجه (وعاز لت من وجه والأن

⁽¹⁾ هكذا في الأصل و بالخد ط ، وكاتباني السخين. ف و م ، والتسلم.

⁽٧) وفي السحون: في وأم الرائسالم ا

⁽٣) وفي أم الناصطلاح الثاني

بعد الكساد الإيصلح ثمثًا باعتبار البقد، أما يصلح ثمثًا باعتبار الورث، قان بعد لكساد بباغ^{***} ورثًا، والمؤزون يصلح نسَّه وإذا غيت النمنية من وجم أ "بقى ما تعلق به العفد، لكنه مسار مبيئً من حيث إنه لم يبئُ ثمثًا باعتبار العدد، والعبد لا يوجب انتقاض البيع ، أما يوجب الخيار ، كما لو تعبد البيع قبل القبض، وكما لو اشترى نميثًا منفور رضّ في الدية، ثم انقطع أواته ، فها. حو وجه نقياس.

ومى الاستحمالا: ينتقض المقدد الأن ما يتعلق المقد به من أحد الهداير لفات، ولم يخلف بدلا، فيوجب انتقاص المقدد الأن ما يتعلق المقد بدلا، فيوجب انتقاص المقدد كالمبع إذا هلك قبل القبض، بيانه أن المقداً "في جاب إطارة المورد بعلان النبية باعتبار المدد، وبالكساد يطلت النبية باعتبار المدد الكساديّا" وإن كان بعد الكساديّا" وإن كان بعد الكساديّا" وإن كان بعد الكساديّا" وإن يجعل خلفاً عن النمية من حيث العدد الألب كانت فابنة قبل الاصطلاح على كونها ثمناً حتى بجعل خلفاً عن النمية من حيث العدد الآل المصلاح على كونها ثمناً المدد، فإذا رال الاصطلاح على كونها ثمناً المدد، فإذا رال الاصطلاح على كانت النمية من حيث المدد، فإذا رال الاصطلاح على كان في الأصل لا تسبب الكساد، وليس كلنبيع إذا قبل وجبت القيمة باعتبار الوزل الذي كان في الأصل لا لابها أنه تكي واحية فيل القبل، بل وجبت القيمة الميه، وكانت حلفاً عن المبع، بخلاف ما نحل والمبد إنه المناه ال

۱۹۸۳۷ - وإذا المشترى شبها بسراهم هن نف البلاء والم ينفذ اللواهم حتى تغيرت ؛ فإل كانت تلك الاراهم لا نووج اليوج في السوق ؛ فسند المبيع ؛ لأنب هلكت ؛ مإن كانت مروج ؛

⁽١) في النسخة ظ : يناع

 ⁽٢) ما بين المعقوض سافظ من الأصل، وأثبت عدد الأسارة من النسخة م الدوقي السنختين. إظار والفيار وإثبار التي من رجمه الأن بعد الكسلاميام وزفاء والمرزون بصلح أمنا، وبدا بقيت أنسية من وجه.

⁽٣) ما من المعودين سافع من الأصل وأنتشاه من مدوم وف

٤٤) والبين المُعلُومين سافعه من الأحمل وأثبتناه من فدَّ وم وف.

⁽٥) ما بي المغرض سائط من الأصل، وأنشت هذه العارة من النسخة م

ولكن انتقص قيمنها، لا يفسد البيع، ونيس للبائع إلا ذلك ا لأنبالم تبعك.

وفي اعيون التسائل : أن عدم الرواج إنما يوجب فساد النبع إذا كنان لا يروح في جميع البقدان؛ لأنه حينتذ يصبر هالكاء ويبغى المبيع بالاثمين، فأما إذا كان لاتروح في هذه البقدة، وتروج في غيرها، فلا يفسد البيع؟ ألأنه لما يهلك، ولكنه تعيب، فكان للبائع الخيار، إن شاء المال: اعظ مثل انتقد الذي وقع عاليه البيح أأنَّ، وإن شاء أخذ قيمة ذلك دماليو .

قالوا: وما ذكر في ألعبون مستقيم على نول محمد رحمه الله تعالى، أما لايستقيم على قولهما، ويتيغي على فولهما أن يكتعى إنساد البيع في كل طفة بالكساد في تلك البلدة، مناه على اختلافهم مي بيع الفلس بالفلسين، عندهما مجوز اختماراً لاصطلاح [معض الناس، وعند محمد لا يحور، اعتبارًا لاصطلاح إ" الكل، والكساد يجب أن يكون على هذا الفياس أنضأر

١٩٨٣٨ - وذكر في كتاب الصيرف: إذا البيتري فليرسناً بدراهم ، ونقد للشعيق، وف يقبض القلوس، حتى كمدت، بطل البيع استحسامًا، وإن كان نبض القنومر، وجايفيض الدراهم حنى كسدت الفلوس، فالبح جائز، والدراهم دين على حالها؛ لأنَّ العقد قد النهي في الملوس بالقيض، فهلاكه بالكساد لا يؤثر في العقد.

١١٨٣٩ ولو السفري بعلوس فياكهمة، أو غيسرها، وقبض سا المسفري، ولم ينضه [الفلوس]" حتى كمدت، بطق البع استحسانًا.

ومي "القندوري": في باب استقراض القلوس إذا كسندت، إذا اشترى بغلوس، وكسدت قبل القيض، فسند العقد في قول أبي حنيفة رضي ابنه تعالى عنه ، وعند عنه لا يفسد العفنى

وهي المنتقى: إذا كسفات الفلوس قبل اللبض، فعلى المسترى قيمة الفلوس أي قول البرريوسيف رحمه الله تعالى ، وهما إشارة إلى أن العقد لا بمست على قوله ، وذكر صحمه وحمه الله تعالى في كتاب الرهن مسألة تدل على أن البح لا ينتقض بهلاك الفلوس قبل الفيض.

و صهرتها؛ رجل رهن من أخر فيوسًا نساوي عشرة بعشرة، فكسعت، فهي رهن على

⁽١) ما بين الدنوفير سائط من الأصل وأنشاء من ظارع وف

⁽٣) ما دين المفووين ساقط من الأحمل و"نبتناه من ظ رم وصه.

⁽٣) مكدا في السنخ الباقية التي عندياء وكان في الأصل: النمس.

ا ما المستركة من المستركة الم

والشابح رحمهم نه نعالى احتصرا في هذه السألة المعدهم قالوا التقص البيع كما دكر في كتأب الصرف، وبعضهم قالرا، لا يتنقص و واستغلوا عسالة الرهن، وكان التسيح الإمام شابس الأندة السرحاني رحمه القانعالي الصحح رواية كتاب الصرف، والشيخ الإمام شاج الإسلام بصحح وواية الرهن، وهذا المائل يقول: معى قول محمد رحمه الفائعاني في كتاب البيع "النقل البيع الوالخرج من أن مكون الإرضاء حتى لا يحد افيانع على القيض، دفعًا للصور عام، أما لو الجنو المائم الأحد، فله فنت .

وعن أبي يوسف وحمه الله بعالى: أنه إذا الشترى فلوساً يتراهم أو دالبر، وقسيمت الفلوس عبل المبعد، مطل البيع، وإذا شترى بالفلوس عبيناً و حاكهة أو عرضاً ، وكسمت المعلوس عبل المبعد والإيطار الربع، والدرق أن الفلوس الرائجة قمن ، هبيع الفلوس والشراء به بعج الشمن والشراء دالشمن ، وبالكسادتصير صبعة بمقابعة الدرهم والمقابر والأرا المراهم والمنابر أنمان من كل وجه ، فلوطت دلك السرعة بقناء على المسع ، وإنه ساوره على المسع مسلل مسرورة ، فأم بقابلة المعرض والعاكهة عكر أن يجمل الفلوس الكاسمة أمثًا والأن الدرس والماكية مبعد والقائمة إعتبار أنه عمدي متفارب ، كاكور وعيره .

المنظرة المراد والمن المنتقل المؤالة على ملوساً بدراهما وعداً من الجن بعيته و فضف المذا والمداهم، وتم يعيض المنظرة المنظرة

وهي اللمنتهي " إذا علت الفقوس قبل الفيض وأن رخصت وقبل أبو يوسد مرحمه الله

⁽۱) رقی م 1 نی کتب الصرف

 ⁽¹⁾ فكد في عند وكان في الأصل والتسخير . فل في م العيار

١٨٤١ - إذا انقطعت الدراهم عن أيدى الناس قبل القبض، فسد البيع عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق، فإن كان يوجد في يد الصيارفة في البيوت، قبل إذا كان يوجد في يد الصيارفة، فهر لبس بمقطع، والأول أصبح، وسيأتي جبس هذه الحسائل في مسائل السلم إن شاء الله تعالى.

۱۹۹۲ - وفي الليتني : قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: كل ما يكال أو يوزن إذا كان شعابي عنه: كل ما يكال أو يوزن إذا كنان شعاً بغير مينه، وقعد القطع عن أيدى الناس أن الطالب بالخيدار، إن شناء أخذ قيمة المبيع، وقال أبو الجديد، وإن شاء أخذ قيمة الليع، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن شاء أخر، إلى الجديد، وإن شاء أخذ قيمة اللوب فيل انقطاعه "المناف بلا قصل.

ولأبي يوسف رحمه الله تعالى في هذا قول آخر: إن عليه قيمة التمن يوم وقع البيع ، وهر قوله الآخر ، وعليه الفتوى ، وكذلك الدراهم والفلوس إذا انقطع عن أيدى الناس قبل القبض ، فللسائع قسمة الدراهم والفلوس يوم وقع البيع في قول أبي يوسف الآخر ، وعليه الفتوى.

۱۸۵۳ - وروی بشر عن أبی برسف رحمه الله تعالی فی "الأمالی": رجل اشتری من غیرهٔ " شیئاً بألف درهم خله ، والخله بوم اشتری طبریهٔ ویزیدیه ، فکسدت الطبریه ، خان علیه أن يعطيه منوی الطبریة مایقع علیه اسم الخله ، وإن أبی واحد منهما أجبره علیه .

ولو يناع سلعة بكفا ديناراً، حتى كان له نقد [بين] الناس، فكسفت صنف من الفغاتير ما كان يجوز قبله، فله بعده من الدنائير ما يجوز بين الناس.

١١٨٤٤ - وقو باع شيئًا بدراهم مسمَّاة مكروهة ، فكسد صنف من المكروهة ، فإن عليه

⁽١) هكذاعي الأصل، وفي النسخة م". وقع، رهو الأوجه.

⁽¹⁾ مكتائي الأصل، وفي التسحة أم ": أخره: وهو الأوجه.

⁽٢) وفي نسخة م القطاع بده.

⁽²⁾ هكذا في النسختين: "ط" و"م"، وكان في الأصل و"ف": هيده مكان هيره

... أن يعهد مالحديث الماقي هيها

٩ ١٩٨٤ - ولو باعه بألف فرهم طرية ، والطرية على صنفي ، صنف علة ، وصنف نفد مرت اذال ، كان أنه العلمية الدانة جارية بن النامر ، ولو تصدت المراكن أنه من الطرية الناما على ددولك له فيصة الكاملة من المحد ، وحد حراله الن يومد ، وحد عنه أمالي ، فقد أعال الإلى أن أبيع لا تصدر كالتحد الكاملة ، إلى أن أبيع لا تصدر الكاملة ، إلى أن أبيع لا تصدر الكاملة ، إلى أن أبيع المراكز .

الم إذا فسنة الدم والكساد، أو بالانفطاع على قول من يقول به فيؤن له يكن المستع مقاوضًا، قال حكم بهذا البيع أمسلاء وإل كان مقبوطًا، إن كان فاسكارده على المالع، وإن الدن مستهلكًا، أو هالكُ ، رجع المالع عليه بقيمة المبيع إن لم يكن المبع مثليًا، ويتنه بن كان مثلًا

ا ۱۹۹۵ - دلان باع مناع العيم بإداه بقراها، والسباقي القراهم، فصل أن يدوسها بلي صاحب الذاع ، كاند سك الشراهم، فايس للطلاب على الشاء رئي بدا بل الآن حق القامل للملاب، لأنه مع العائد، وقد فيض

الم ۱۸۸۷ مرفى التواول ، وحل باج من آخر شيقا العدومية مورد السنوى الله وصابتى ورحاء في التواول السنوى القا وصابتى ورحاء فقير مستوفي للتسنء والا فسيان عليه الأله فقير الألها منها وصابت المحالة الألها فقير الإلها مؤمن فيه وفيان ساع المسلماء والتعمل فيان المستوف إفاق منك مه شيء المسلماء والتعمل فيان المستوف إفاق منك مه شيء والتالي يعلى على الشوائف وقو وزن من وحتى ورهم و ومحالت المشار قبل أن يردف كان الألف سهما على منتف لـ قارة وو فيد حد الألها، فلقيالم أن مرجع في المنتور محسة أستاسه،

1935 - وإذ باغ حاربة باللف درهم، ودفع إليه الشدري كيسنا على أن فيه ألف درهم. فلدهب به جامع إلى ذارل، فيزقا فيه دنائير، فحسن الدبائير لمبردها، فصاعت في الطريب، فلا السدو عليه الأنه أحدها بإدب، بكان أمينًا

۱۹۸۶ و پلادات دری تعیدار و انقطاه دراهم صنعتات و قضم طالبات و موجدها سهرجه رجعا اسالح و ولاشیء دنیه و لأموقو بطف عالیه مالا و کتا ازاد دوم بالد إسمال النظ مید کشوره

ا في العناوي أبي اللب المصَّاء أوفي العناوي أهل للمرقبل : إذا باع بالرفعد جباد، ونجع

للشتري الدراهم، فأداها أألمائع رجلا، فانتقدها، فوجد فيها قلبل لبهرجة، فاستبدل، وأواد أن يصرف من شراء الحواتج، علم بأخذها أحد، وقالوا: كفها بمبوجة، إل كان أقر البائع أمها حراف لا برده لأنه متنافض وإلا إذا صدقه المشترى، وإن لم يكن أقر بلفك برده لأنه غير مناقض - والله أعلم- .

⁽۱) وفي أن أو أم : بأراها.

الفصل اخامس فيمايد عل تحت البيع من غير ذكره صريحاً ومالا يدخل تحته من غير ذكره صريحاً

هذا الفصل بشنمل على أنواج:

نوع ت:

۱۹۸۵ قال محمد رحمه غه تعالى في الجامع الصعير : رحل شتري منزلا فوقه منزل، فليسر له الأعلى إلا إذا قال : بكل حق هو ٤، أو قال : برافيفه، أو قال: يكل قالبل وكتر هو فيه أو منه .

واعدم بأن همنا ثلاث مسائل : مسألة في برم الدار ومسألة في بيع المؤل، ومسألة أن بيع المؤل، ومسألة أن بهيم البيت، دفي بيع المؤل الجواب ما قلما، وفي بيع الدار يدخل العلو تحت البيع، وإن لم يدكر كل حق هو لها، أو ما أنسه ذلك، كما يدخل السفل وإن الم يذكر إكل حل موالها، أو ما أشبه ولكال.

وفي بهم البيت لا يدخل لعلو عن البيع إلا بالتصبيع عليه ، وهذا أن العلو يتزلة البناء من وجه ، ويتزلة منت اخر من وجه ، من حيث إلى قرام العلو بالسفل هو يمتزلة البناء الأن قوام البناء البلاوس ومن حيث إلى قوام العلو بالسفل هو يمتزلة البناء الان قوام البناء البلاوس السفل منه ما يمي لينتهم بخسه ، لا ليصير السفل منه مأيه ، أبه المستواجر ، بخلاف البناء ، فإنه لا ينى على الأرض لينفع بنفسه ، وإما يبنى ليصير داخل البيت منقمًا دلي م فكن الناء نبمًا للا إض قوامة و نشاعا ، فإذا كان العلو بيهما ، كان بجب أن يوفر على الشهيري حلى الشهيري على الشهيري على المسائل كلها ، فإن المرافق المسائل كلها ، في المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المرافق المسائل كلها ، أحمد ، منافيه من الشهورة بين اسم الماء والمبت والمنزل في الاستباع ، ولا يجوز التندية بين المداركة في المسائل عليه المرافق في العمو والمعمو من ، بأن اسم المداركة في العمو والمعمو من ، بأن اسم المداركة من المرافق الدوران المن حيث العمو ، فإن الساء من الدوران المن حيث العمو ، في الدوران الدوران المن حيث العمو ، فإن الساء ، شقة من الدوران المن حيث العمو ، فإن الساء ، منافق من الدوران المن حيث العمو ، فإن الساء ، شقة من الدوران المن حيث العمو ، في الدوران المن حيث العمو ، في الدوران الدوران المن حيث الموسط المنافق المنا

(١) وهر النميخة ط الأناقباد الله

أدير عليه ، وكان الاسم مأخوذ من الدوران ، ومن إدارة الخالط في الدوران الأنرول كما في النول ، وبيتونة تما في الدوران الاسم مأخوذ من الدوران لا يكون بالليل ، كسا سكون بالنهار ، و [اسم] النزل الحص من الدار الانه مأخوذ من النزول ، وليس في النزول دوران ، أما فيه ببتونة ، إلا الدوران المنافية ببتونة ، إلا أنه أعم من البيت والنزول ، والنزول ، والنزول ، والنزول والنزول ، والنزول والنزول ، والنزول عبارة عن المقام ليلا ونهارا ، فكان اسم الدار أحم من النزل والبيت والنزل أهم من البيت ، والنزول أهم من البيت ، والنزول المناف الماليات ، والنزول حميماً ، فأطق العلو بالناه إلى الدارا حتى يظهر لاسم الدار ، وأنه أعم زيادة ربة في الاستنباع [ئيس ذلك للمنزل ، ولا للبيت ، فاستنبع العلوا الدار العلق ، سواء ذكر طق ، أو لم يذكر ، وفي المنزل أن قلنا ال في الاستنباع عن لدور ، ولمي وإلى لم يذكر الحق لا يستنبع العلو حتى يظهر نفصان ربية المنزل في الاستنباع عن لدور ، ولمي المراز والدار جميماً الله المنازل والدار وحيماً الله المنازل المنازل والدار جميماً الله المنازل والدار جميماً الله المنازل والدار جميماً الله المنازل الله المنازل الله المنازل الله المنازل المنازل والدار جميماً الله المنازل والدار جميماً الله المنازل والدار جميماً المنازل والدار جميماً الله المنازل والدار جميماً المنازل والدار ولميماً الله المنازل والدار ولميناً الله المنازل والدار ولميماً المنازل والدار ولميناً الله المنازل المنازل والداراء ولميناً المنازل والدارالية المنازل المنازل والدارالية المنازل المنزل المنازل المنازل المنازل المنازل المنازل المنازل المنزل المنازل ال

وذكر منحسد بن مقاتل الراذي في ضروطه أن العاو إنما لا يدخل في بيع المنزل بذكو الحقوق والمرافق، وبدكر كل فليل وكثير هو فيها، ومنها إذا كان طريل الصعود إلى العاو في منزل الأسفل، فأما إذا كان في غيره فلا أعرف عن أصحابها رحسهم الله تعالى تهذا روابة، ويحتمل أن لا يدخل، ويدخل الكنيف الشارع في الدار مي بيع الدار وإن لم يذكر بكل حق هو لهذه لأن الكنيف في حفوق الدار؛ لأن قواره على الدار؛ ولأن الدار اسم ما يرد عليه الحائظ، والحائط أدير حلى الكنيف، فيكون الكيف من الدار، فيدخل تحت بيع الدار من غير ذكر.

١٩٨٥ - وأما الظلة التي تكون على الطريق، وهى [الساباط] التي أحد طربيه على جدار هذه الدار، وطرفه الآخر على جدر دار أخرى، أو على الأسطوانات خارج الدار، لا مدخل تحت بيع الدار، إلا بذكر كن حق هو لها، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه، وقال أبو يوسف ومحمد وحسهدا الله تعالى: يدخل وإن لم يدكر كل حق هو لها إذا كان مستحهة إلى هذه الدار؛ لأن قرار هذه الطلة بالعار، وكنات عنرلة العلو والكنيف، ولأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أن قرار هذه الطلة بالعار، وكنات عنرلة العلو والكنيف، ولأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أن قرار أحد طرفى الطلة لما كنان بالأسطوانات خارج الماد وبدار وبدار.

⁽١) ما بين المعفوفين سائط من الأهمل وأنبشاه من ظ وم وف

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبتت عدَّه العبارة من المسخة -م أ

⁽٣) ما بين المقوعات ساقط من الأصل ، وأثبت عقد العبارة من النسخة أم

القرى، كانت الانتباعة بما تا الرابطة من وجد دون وجد الكونها ثيافًا للقار شيعة لا يشترط السطيطي عليها لدخه لها في بيخ له از ولكونها تدما الدر الدومة اكامها بالذي الخورة الكاميا بذكر الحقوق الدخولها مي بيخ النا أو عملاً والسنوين، وبدر ذكر الحقوق أو الرافق بدخل الصدعت أبي حمقه رضي الدارات المستخدلات المستخدات المستخدلات المستخدات المستخدلات المستخدلات المستخدلات المستخدلات المستخدلات المستخدات المستخدلات المستخدلات المستخدلات المستخدات المستخدلات المستخدات المستخدات المستخدلات المستخدلات المستخدات المستخدات المستخدات المستخدات المستخدلات المستخدات المستخدات المستخدات المستخدلات المستخدات المستخدلات المستخدات المستخد

قدار الشيخ الإسام الزهد بخر الإسلام على البردوي وحمه الدنعالي على سرح الجامع المسخوا . حدا الذي ذكر محمدان صحيحان على الكتاب من القصل بين الدن والمؤلف وليت في عرف أهل الخدد، فأم في عرف أهل محاري بلاس العلو من عير ذكر مسادمان بالسم لذاء أو المرل أم المبت الأراض وبارثا السفيد بسقف واحد قل ما يكون وكن مسكل بالسمى عائم مواء كان صغيرا أو كبيراه إلا دار السطان، والعنو والحرام من غير دكر على كل حال ويدحل في مع لذر المحرج المربطة والطلح، والنبر، دكر و المرافي أو له بادكروا، وفي على كل على مون من قدار، أو بيت مو حد رالا بلاحل هذه الأشياء إلا بالقدترة الأن الدار السرائل والمبت من الدول ما هو واعل الخات هو من في السيال على التران هذه المواة ومنائل من لتزول والمبت من المرافق المواقد والمبت على المدولة والمبت في معنى التران والمبت ويقال المواقد والمبت المرافق والمبت المرافق المنافق المبت المرافق المبت المرافق والمبت والمبت المبت المنافق المبت المبت والمبت والمبت المبت ا

واحاصل أن احتى في العادة بدّنو صد هو نهج للمبيح ، و لا بد للمبيع اسه ، و لا يفضد إليه ولا لأحل الديع ، كالشوب و السريس في الأرضى ، و المرافق عبارة عمد يرانفق بد ، ويحتص مما هو من التوسع ، كالشرب أنثر هن ، ومسيل الماء ، وعوفه التل دين وكبير ، يدكر عمر وجدا الرنامة في إسفاط حين الدنع من المسيع ، وما هو منصل بالمديع ، وهذا إذا كان المحدج والمرافة في الدار المهمة ، فاما إذا كان في دار أحرى مصلا بالدار المبعث الاتباح مناه الأشراء أحد ، والمادار

١٩٨٨٧ - قال محمد وحمدالله معالى " وإنا التسوير بيتًا في دار ، أه مترالا، لا معاص الطريق معسل الله من عد دنو ، والتلك زنا اشترى أرضًا لا بقاحل الشرب في الشراء من عر ذكر ، وهي الإحارة لدخل هذه الأشباء من قبر ذكر، والفرق أن الإجارة تعقد للانتفاع، والهدا لا بجور إجارة مالا بتنام به هي الحال ، كالنبر التبخير ، والآرض السلخه، ولا تبكن الانتفاع له المالانسية، إلا بالطريق ومسيل المه والشراب، والمستأجر لا بنشتري ها مالانشياء عادة، ولا يجد ليستأخر.

١٨٥٣ - ولو السائيل نظرين [الدي] لصنحت الدو لا يجود فيدخل الأدداء من المدخل عده الأدب من الإحارة تصحيحًا لهذا على البيع على بعقد للانتماع عينًا ، بل معقد للانتفاع ، و أعصيل العبل المتقوم فيكن بدون الطويق ، فلا ضرورة إلى إدارته في البيع و فلا بدعل إلا بالنص ، أو يدكو الحقوق ، أو يذكر الرائل ، وأو ادبه الطويق الذي لابدخل في بيع الأرض و للدن من غير ذكر الطريق الماد من غير ذكر الطريق الماد من عبر ذكر .

1408 و الطرق فلانة "طريق إلى الطريق الأعظم، وطريق إلى الطريق الأعظم، وطريق إلى سكة عساو الفائد. وطريق حاص في ملك إنسان، عالطريق الحاص في ملك الإنسان لا بدحل في البيع من غير ذكر، إما نصاً، وإما يذكر الحقوق أو الرافق، والطريقان الأخوان مدحلان في البيع من عير ذكر، وكفا حل تسبيل الماء في ملك تحاص، وأمن إلهاء الثلج في ملك تحاصر الأيدخي في البيم إلا بالذكر، إما عيد، أو يذكر الحقوق والراف.

د ۱۱۸۵۵ - وإذا باع بينًا من دار، ولم بذكر الطريق، ولا الحقوق، ولا السرائل حتى لم مدخل الطريق متى لم مدخل الطريق من المستعلى والمستعلى الديرة إذا قال، طبقت أنا لي معتمل إلى الطويق، عكما ذكر في المستعلى وبريد به أن المبيت إذا كنال لا يش الطريق المعظم، حتى الأمكت أن يستح المستعلى إليه المبيئ الطريق الأعظم، ويمكس أن المبيت بالمبيئ الطريق الأعظم، ويمكس أن المبيت إذا كان المبيئ المبيئ الطريق الأعظم لا يبطل البيع، وأنه أن يستاجر المطريق وأن المبيئي من صاحب الأرض، تم الطريق المفتى يدخل في المبيغ بذكر الحقوى والمرافق، الطريق وقت البيع، الا المعريق الدى كان قبل المبيغ الله المعريق الدى كان قبل المبيغ المنافق من المبيغ، الا المعريق الدى كان قبل المبيغ المنافق والمرافق، المطريق وقت المبيغ، الا المعريق الدى كان قبل المبيغ المنافق والمرافق، والمبيئ المبيغ المنافق والمبيغ المنافق والمبافق المبيغ المنافق والمبافق المبيغ المنافق والمبافق المبيغ المنافق والمبافق المبيغ المبي

۱۹۸۵۳ و إداماع دواً ، و فسها سندي، ذكر في افداوي أبي البيث و حدد الشاه الى أنه إن كان السنيان في الدور ، يدعن في البيم من غير ذكر ، صغيرًا كنان أو كبيرًا و لأنه من جمعة

⁽٢) هكدامي الأصل، وليست في تسحة ام به والصحيح إسعاطها.

الدار ، وإن كان السنتان خارج الدر، إلا أن مقتصه إلى الدار، احتلف المتنابح، حسهم له تعالى فيه العقبهم فالواد [لا بدعل، وبعضهم قالواد] إن كان السناد أصغر من الدار بدخل من غير ذكر، وإن كان مثل الدار أو كان الاجداد، وبعضهم قالواد بعكم الثمن

وفي يبوع الشفى : قال عشام استعماله موسف وحمه الله تعالى يشول في رجل الشوى داراء وفهم بسنان : أن السنان ليس بداحو في ببع الدار ، إلا أن يسميه ، إلا أن يكون [تستان] في وسط الدار ، والدار محدودة » .

قال هشام ، هاكرات أمانو سف وحده الله تعالى مرة أحرى فيمن باع داراً م وفيها مستان . والم يسم السنتان ، قال : المستان سها [وزن لم يسم] قلت : فإن كان فلسنتان بابالوم أحفاهما في القاراء والاحر خارج القاراء قائل ، هو مها

۱۹۸۵۷ و في العيون ، إذا تشرى داراً وفيها رسى الإبل، وقد السراها لحقوفها ومرافقها، لاتكون الرحى ولا مشاعها للششرى و لأن هذا ليس من حقوق الدار، وهذا لمجالات ما لو ياع فسيعة، وفيها رحى ما يكل حق هو لها، حيث كان لرحى للمشترى و لأن هذا من عمرة قصيعة وفيلاحيا، وقال من حقوقها، وفي نشار من خراب الدار، فلم يكن من حقوقها، وفي نشار من خراب الدار، فلم يكن من حقوقها، وكان دولاب الصيمة عمشترى بخرابا الإلاب الصيمة عمشترى بخرابا الرابع، وكانك حدمه،

وروى إيراهيم من رستم عن محمد رحمهم الله تعالى العيمن الشترى بينًا موفيها وحي م يكل فلين أو كتير هو فهم، فعد الأسفل والأعلى، وكمالك إذا كان فيم فسر محاس موضولاً بالأرض

1988 - وفي اعتادي المضلى الدار فيها بهوت، باع صاحب الدار بعص للبرت ترافعها، ثم أراد أن يرفع باب الدار الأعظم، وأبي المشترى، ليس فصاحب الدار أن يرفعه، لانه ماع الأبيات عرافقها، والمناب الأعظم من مرافقها، وكذلك أو ماع البيوت برافعها من حقرقها والان الطريق دخل عي البيع بقوله من حقوقها، ومدخل قبات أيضًا الآنا منصوب على الطريق

وب أيضاً إذا اشترى بيدً من منزل بعدوده وحقوقه و فساحب المزل ينعه عن الدخول وبأمر، منتج الباس، ورُهنمه عن المرور] في السكة ينقل إنا كان البائع بين له طريقًا معلومًا ليس له منعه، وإن لم يمن احدلف الشابح وحسهم تعالى فيه، هنها من فال له سعم الأن فوقه بحضوفه، مصرف إلى حضوق هذا المبيت في السكة، حتى لا يُنع عن الروز في السكة قال الصادر الشهيد رحمه الله تعالى: هو المعتدر

1409 - وفي العيوف : وذا ياع دارًا لاينا، فيها، وفيسا يتر ماه، ومخرج، وأخر مطوق في البتر، وأشياء أخر، كنها متصلة بالبد [دخل] تحت ليع.

وهي "النو زنا" إداياع دارً وهيها بند، وعايها بكرة ودلو باحيل، فإن باعها بمرافقها. دخل الحيل والدنو أن البيم * لأنهم من مرافق الدار، وإن لم يدكر سرافق لا يدخلاك، والسكرة تدحل على كل حال 4 لأنها مركبة في البيار.

والأصل أنا ما كنان في الفار من البناء، أو تبان متصلا بالبده يدخل في بيع الدار من عير ذكر لطريق النبعيد، وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في سع الدار من غير ذكر إلا إن كان شيئًا جرى العرف فيما بين الناس أن الباتع لا يضير به ، والانينعه عن اغتشري، فعيميد بدخل، وإن مو يدكره في الميم.

• ١٩٨٦ - وعن هذا الساد [أن الغاني] و فار سبته كليدان بدخل في البيع من غير ذكر ، لكونه متصلا بالساد و لفتاح مدخل إفي طبح السحسانا، والابسحي قياسة الأن غير متصل بالبدء فصار كتوب موضوع في الفاره والا أن استحسناه، وقلم بالمدخول محكم العرف، الأن العرب فيما بين الناس أن بانه الدر الا فيم الفتاح عن المشرى، ويسممون المار بسبم المشاح فيقا دخل المناح الدر الا فيم الفتاح عن المشرى، ويسممون المار بسبم الشرق والسلم إلى المتصلح بالمناه بدخل، سواء كان من حسب أو مدر، وإن كان شير متصل بالمناه الا يدخل، والسور الفين المسلم بالمناه الا يدخل، والسور الفين المسلم بالمناه الله عليه مناه والسور الفين المسلم المسلم بالمناه المسلم المسلم

1939 - وإن اشدى لرحى ماما يدحى في البيع من الآلة ماكند منصلا بالبياء، من عبر ذكر الأله ماكند منصلا بالبياء، من عبر ذكر الأله متعلق عبر ذكر الأله متعلق البياء، وكله كالبياء، والحجر الأعلى لا يدخل قيات الأله عبر مركب بالبناء، ألا برى أنه يحكن وقعم من غير أديمت ويدخل الأله يكن وقعم من غير أديمت ويدخل الأله لأن تلومي السهاد، وهي الاستحسان يدخل الأل الرحى السم البيت فيه حجر دوارة، فالدوارة به الحجر الأعلى، وإن كان السمالر حايشت بالأعلى ادا الأعلى، وإن كان السمالر حايشت

وعلى هذا إذا الشرق طاحونة ، فالحجر الأسفل يدحل من عبر ذكره ، والخجر الأعلى لا يمكن قباسًا، ويمحل سنحسانًا ١٩٨٦٢ - وإذا كان درج في الدار من حشب أو صاح أصلها في البناء، فإنها للدخلة في بيع الدار من غير ذكر، ولو لم يكن في يناه يحول وينصب، قهو للنائع، وهذا مثل السلم.

ولو كالنافي البيت بات موضوع لا يدخل في البيع من غير ذكر [دكرم] في المنتفى .

۱۹۸۹۳ - وفي العيوب: إذا الشنوى داراً، واختلفا في باب منها، فإذ كانت الدار في يد المشتوى، فالقول فيه قوله، سواء كان الباب مغلقاً أو موضوعًا، وإن كان الدار في يد البائع، فإن كان الباب موضوعًا فيه، فالقول قول البائع، وإن كان مغلقًا، فالقول قول المشترى.

وفى النوازل : إذا اشترى دارا، واختلفا مى بات الدار، فقال البائع: لم يدخل مى البيع، وقال البائع: لم يدخل مى البيع، وقال المشترى : دخل، فإن كان الباب مدهمة بالباء، والقول قول المشترى، سواء [كانت] الدر في يد البائع، أو في يد المشترى؛ لأن الباب من جملة الدار، ورد كان غير متصل بالبناء، وبل كان موضوعًا في الدار، فانقول فول من كان الدار في بده؛ لاد البات ليس من حملة الدار ههذا إلى المراب البلاء وهذه المراب البلاء وهذه عن سألة المول ال

١٩٩٤ - وفي المنتفى . إداقال لخيره . بعنك هذا البيت ، وما أغلق عليه باده ، فليس ما أغلق هليه باده ، فليس ما أغلق هليه باده ، فليس ما أغلق هليه باده من المناع للمنشرى . وهذا يقع حلى حقوقه ، كذه قال: بعنك بحفوقه ، قال مشام: قلت لأبى بوسف رحمه الله تعالى: إن قال له معنك بما فيه من شيء ، قال: هذا على حقوله أبضًا ، وإن قال اعلى ما ديه من المناع - والله أعلم- .

نوع أخر:

11070 - باع من أحسر حساسونًا، وبناب الحسانوت من محسابيع تغلق وتفسيع، وتشرع السعابيع، دحل الألواح تحت البيع، سواء باع الحانوت بمرافقه، أو لم يبعد بمرافقه؛ لأن أنواح الحينوت مركبة بالحانوت معنى، حكمًا ذكر في المنتقى .

ولو كان على الحالم ت طلة في السوق، كما يكون في الأسواق، فإن كان باع الحافوت تمرافقه، دخل الظلمة لأن الظلم مر في الحالوت، وإن كان باع، مطلقًا، فالظلم لا نفاحل.

ودكر في "العيون": إفا اشترى حالونًا [والأقفال] والأنواج للبائم، والصحيح ما ذكرتا أن الألواج للمشترى، وبلخل مفتاح الحينوت في السع من غير دكر استحسانًا لمّا قلنا: في معتاج الدار وكور الخداء للمنشرى، وكور الصابع للبائع؛ لأن الأول مركب، والتاني لاء قال في المنتقى وكور الحداد بمنزلة الوان الأجر، وزق الحداد الذي ينفخ فيه للبائع، وقدر من النحاس يطبغ فيه الحنطة لأصحاب السويق، أو للصباغين يطبغ فيه العسيغ أو للقصارين يوضع فيها النهام للبائع، وإن كان مفلاة للسوافين من طبن، دخلت في البيع.

وقد ذكرنا قبل هذا رواية محمد وحمه الله تعالى في القدر من البحاس إذا كانت موصولا بالأرض أنه يدخل في بيع البيت، والمستوق المئيت في البناء، وأجاجين العسالين وخوابي الزياتين وحيابهم ودناتهم وخصها فرق يرده بزمين، أو المنبت في البناء لا بدخل، ونس هذه الأشياء من مناع الدار، ولا من حقوقها، وكذلك جذع الفصار الذي بدق عليه الشوب لا يدخل في البع الآن هذا ليس من حقوق الحانوت، ويستوى في هذه المسائل ذكر الحانوت مطلقاً، أو بحرافقه، أو حقوقه الأن هذه الأشياء لميست من حقوق الحانوت ومرافقه، إلى عقوقه الأن هذه الأشياء لميست من حقوق المعنوت ومرافقه، والمعملة والعمال، وقدر الحسام يدخل في البيع من غير ذكر، والقصاع لايدخل، وإن ذكر المنفوق والمرافق والبحابج التي على الأوتاد ليست في البناء

" ١١٨٦٦ - وإذا اشترى حانونًا، أو داراً، ووجد في جدّع منه دراهم، فإن قال البائع: أنها في، فانقول قول البائع؛ لأنا عرفنا مدّا في بده، وإن قال: ليس في، فحكمها حكم اللقطة؛ لأنه لم عرف لها مالك.

ومن هذا الجنس إذا اشترى داراً أو حانوتًا، فانهدم حالط منها، توجد فيه رصاصًا، أو ساجًا، أو خشبًا، إن كان من جعلة البناء، كالخشب الذي تحت الدار لبني عليه، ويسمى سبح بالغارسية، فهو للمشترى، وإن كان مودها فيه، فهو قلباتع.

نوع أخر:

الم ۱۹۹۷ - إذا باع أرضًا، أو كومًا دولم يذكر الحقوق، ولا المرافق، ولا ذكر بكل قلبل وكثير، فإنه يدخل أم يدكل قلبل وكثير، فإنه يدخل قسم والأبنية ؛ لأن هذه والأسياء بمنى الأرض، أو لبس لنها يتها مدة معلومة، وما لا يعلم مدة نها يته، فهو نلتأبيد، كالأرض، فإنها ذات نهاية، ولكن لما لم يكن لنهايته مدة معلومة، كان للتأبيد، فإذا كانت هذه كان للتأبيد، كانت كالأرض من كل وجه، فيدخل تحت يع الأرض من غير ذكر.

١٩٨٦٨ - فأما الزرع والثمر لا يفخلان في البيع، والقياس أن يدخل و لأن الزرع منصل بالأرض، المال توام، والشعر منصل بالشجر الصال قوام، فكان كالأشجار مع الأرض، إلا

مًا استحسناه وفئنا عليها لا يدخلان لقوله عليه الصلاة والسلام: من عاع مخلا مؤيراً فتمرثه للمائع إلا أن يشترط المبتاع "أو والزرع مثل الدير من حيث إن لكل و حد متهما غاية معلومة. منافعه الوارد في التسمر يكون واردًا في الزرع دلالة، والمعنى في ذلك أن لقط سهمها عالة معلومة، وما لهايته عاية معلومة فهو (في) الحكم كانقطوع، يخلاف الأشجار والساءة لأنه ليس لشهايتهما غاية معلومة، وإن ذكر في بيع الأرض الشغوق أو المرافق، لا يدخل الروع والشهار لبضاً والأنهما ليسا من جملة حقوق الأرض ومرافقها

وإلى قال: يعتبه بكل قليل وكثيرهم منها، أو فيها، إن قال. في أثرها من حقوقها، أو قال: من مرافقها، فاقتسار والروع لا يدخيلان، وإنالم يقل في الحرمان من حقوقها، أو مرافقها يدخيان في الليم.

١٩٨٩٩ - وذكر الحاكم أحمد السمر فندى رحمه العانعالي في شروطه أما إذا ذكر في مع الضيعة والنخيل كل حق، ودخل الزرع والنام أي الديع في قول أبي حتيفة وأبي يوسف وحمهما القائمالي، وإنا لم يذكر كل فيل وكنيس، ومكدا ذكر الناطاني أنا بذكر الخفوق والمرافق بدخل الزرع والنمو في يم الأرض

وفي المنتفى [1] عن أبي يوسف برواية الن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى. أن الشعر والزوع لا يدخلان بذكر الحفارق والمرافق، وإذا قال. بكل قليل أو كشير هو منه، أو ديبها، بدعه استحداث

روون من أبي مثالك عن أبي يوسف رحمه القائم على: أنه يدخل الزرع والشمير في الألفاط كلها.

وذكر شبح الإسلام المعروب بالخواهر زاده اللي أحر شرح الزارعة الكسوة. أنه إذا قال في بيع الضيعة ، بكل قليل وكنير منه، على رواية كتاب الشرب، لابدخن الزرع والشعر في النبع، وهكذا ذكر في النشفي الهن محمد رحمه الله تعالى الأن الزرع ليس من الأرض، وعلى رواية كتاب الشفعة والزارعة يناحل.

١٩٨٧٠ - ورن قال: بكن طبل وكتير هو هيها ومنها، يفاخل التسر والررع أهي المبح على الروايات كلها

 ⁽¹⁾ آخر جه آبو داود في است. (۲۵۳۳): بات في نميند بياع وله مال، وانتسال في الكبري. (۲۸۴۰): وعدم لزراق في حصيته (۲۷۹۱۹): ومحمد في كفات الأثار (۲۲۹۵): وأحمد في است. م.
 (1601): (1601): (1700)

ومي المنتقى": إذا قال: بكل قليل وكتبر هو فيها يدخل حميم ما هيها من الشعر والنورع. والدفل والريامين وغير ذاك

۱۹۸۷۱ - وإن كان فيها روع فد حصدت وأو نماه قد صرعت، لا بدخل في البيع، قال: ابن مالك سمعت أبانوسف وحمه اقد تعالى قال. هما سواد، ويدخل الامر في البيع

وهي شرح القابوري و "شرح القاضي الإمام الإسبيحاني : أن الزرح إنما لا يدخل في بيع الأرض من غيو ذكر إذا لم يست بعده أو ديت، وصارت له قيمة، أما إذا ليت ولم يصر له قيمة بعد يدخل.

البغر قد الأرض، فهو للمشترى، وإلا فهو للبناع أرضاً فيه روع، لم ينبت، فإن كان البغر قد عنن في الأرض، فهو للمشترى، وإلا فهو للبنائع، فإن سفاه المشترى حتى نبت، ولم يكن غمين عند النبع، فهو طبائع، والمنشرى منظوع فيما فعل، وهذا الأن الحيقة التي فسدت في الأرض لا يجوز ببعها على الانقراد، فصارت بمنزلة جرء من الأرض، فبدخن في النبع، بخلاف ما إذا لم يفسد، وكذلك ثو نبت، ولم بقوم مدد، واحتار الفقيه أبرائليب أنه لا يدخل في لبيع، ويكون للبائع على كل حال، إلا إذا بيع، م الأرض إما تما وإما ذلا أناً؟".

1944 - ثم إلى محمداً رحمه الله تعالى ذكر أن الشحرة تدخل في بيع الأرض من عير ذكر ، ولم يفصل بين المشرة وغير المتموة أولا بين الصغيرة والكبيرة، فعن مشايحا من فعيل بين المشرة وغير الشرة إلى أن غير الشرة أوغير الشرة لا تذخل، وقعب في ذلك إلى أن غير المشرة لا تذخل، وغير اللمرة المشرة لا تذخل، وقعب في ذلك إلى أن غير المشرة بعنى الزرع؛ لأن لنهاشها مدة معلومة، كما للزرع، فأما الشعرة فليس لنهائي، مدة معلومة، وكان مؤتولاً، فكان كالأرض، ومنهم من قال: السجرة الكبيرة إذا كانت مشعرة نلخل من غير فكر، وإذا كانت غير مشعرة لا تدخل، والصغيرة لا تدخل إلا بالكر منعرة كانت أو غير مشعرة الأن الصعيرة لقنمها منة معلومة عند الناس، مضرة كانت أو عبر مشعرة بان الناس، فصار كالزرع بخلاف وكماك الكبيرة التي هي غير مشعرة أفلعها مدة معلومة بين الناس، فصار كالزرع بخلاف

والتهدمن قال: الكل يدخل من غبر ذكر: وهذا أصبح ا لأن غير الشبرة ليس لنبايتها مدة

⁽١) هكذا في منسخة أم .

⁽٣) ما بـن المفودين سافط من الأصل وأنسناه من ظروم وف

معلومة مل تتفاوت متعاومت الأراضي تفاوتا واحشّاء صعيرة كانت أو كبيرة، فصارت بمعنى الكبرة المتبرة.

وأما قوائم الخلاف: هل يدخل في سبع الأراضي من غير دكر، من المشايخ رحمهم الله بعالى من قال. لا تدخل و والحقها بالشهرة الأن الهاجها مدة معلومة ، وهنهم من قال. يدخل والأن مدة بهاينها يتفاوت يتفاوت الأراضي تفاوتًا فاحشًا، فصار بجنولة الأضجار المشرة، وهو الأقيس.

وأما الورد والأس لا يدخلان في البيع من غير ذكر ؛ لأق لبهابتها منة معلومة [لا تشاوت إلا يسيرًا، فصار كالشعرة، هأما أصلهما يدخل في البيع من عير ذكر ؛ لأنه ليس لتهابتها مدة معلومة [الله وكالت بشرلة سافر الأشجار، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شوح كان الشفعة.

وهي العيون . أن أصل الأس لا بدخل؛ لأنه بمنزلة الشعرة؛ لأنه بقطع كذلك

وأما القطن فلا يدخل في البيع من غبر ذكر ، وهو كالشهرة، وأما أصلها مقد قالوا: لا يدخل وهو الصحيح ؛ لأن لنهائها مدة معلومة، فإن بعد ما فرغ من القطن يقطع ، وضهم من قال. يدخل؛ لأن مدة قطعها يتفاوت بتفاوت الأراضي ، قال في بلاد الحر لا يقطع إلا بعد سنين ، وفي بلادنا يقطع في كل سنة وضيرة الباذنجان لا تدخل في بيع الأرص من عبر ذكر ، هكذا ذكر الحاكم أحدد السعر فندي في شروطه ، وضلى قياس مسألة القطن يجب أن يكود فيه اختلاف المشابخ وحمهم الله نعاني .

١٩٨٧٤ - و امالكرات و الفت، و فارسينه سيست، والرطبة، فصا كان على رجه الأرض لا يفخل في اليم من غير ذكر ، كانورع والتموم لأن لتهايشها مدة معلومة.

و أما أصول هذه الأشباء وهي ما كان معينا في الأرض، منهم من قال: لابدحل؛ لأن لنهاية الأصول مدة معلومة وبما بن الناس، فصارت كالزاع والنسر، ومعهم من قال: يعاخل؛ لأن هاية هذه الأشباء يتعاوت بتقايت الأراضي، كالأشحار.

وصار الأصل أن ما كان لقطعه مدة معلومة، وبهاية معلومة، قبعر بمنزلة (الشعار، فلا تدخل في البيم من غير ذكر، وما ليس لقطعه مدة معلومة، ونهاية معلومة، فهو عنزلة ["

⁽١) ما بين المعفوفين سافط من الأصل وأنسته من ظ وم وقت

 ⁽٢) ما بين المعقوفين سخط من الأصل وأنها، من طاوه وف.

11400 - والزهقران لا يدخل من عير دكر ، وكندت أصله دغر و على العيون الأنه يقطع تنقلك ، وصام كالتسوة ، والمصلب لا يدخل في يبع الأرض من غير غير طاء والعدول يدخل الآن بعرو شجرة الآن له مناق ، ولا ينظع أصله ، ولا كذلك انفصاب وعلى هذا تل ما له مدى ، ولا ينطع أصله ، حتى كان شجراً له منى ، باخل تحت بع الأرض من عبر ذكر ، ما مردي مهذا الصفة ، لا يدخل تحت بع الأوضى من عبر ذكر الأنه بكون عربة التعرق .

١٩٨٧٦ - وإذاباع أرضاء وفيلها خطب نابث لا تدخل في الأرض من غير ذكر لم ". ذكره في العيرات .

و في البشائي ... عن أبي حبيصة وصي الله تعالى عنه في الحلاف والطفلية، والفطلية، والرياحين، والبقول أنها للبائم

11AVV - و 12 و الخصالة ، في الخطب و إلهُ صاب وقدة وقده أنها للسائع ، والطوفاء وأثراع الحُشَب أما للمضرى، ووي بغر عن أبي بوسف وحمه الله تعانى: أن الفصب للبائع 11AVA - وفي المنتفى - أن الشوك لمن أنحده، يخلاف الخصب ، فأكر ضبخ الإصلام في

شرح المزاوعة الكبيرة. أنا الشحر الذي ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يدخل في بيع الأرض من عبر ذكر شجر يغرس نابقاه، أما الشيعر الذي يغرس بنقطع، كشيعر الحطاب. وهيره لا يدحل في البيع من عبر دفر

١٩٩٩ وفي فتاوى أهل مسموقتك وإدا استرى أرضا ، وفيها أشحار يقطع مى كل تلات منبي، إذ كان بقام من الأصل، فهو لنمشرى الأده شجر، وهو الشجرة الصغيرة الذى تباع في السوق في قصل الربيع، وإن كان بقطع من وجه الأرضى، همو لسائع و الأد تنزلة النسر، قبلا بدخل في بيع الأرض بشربه وطريقه إلا إد وكر دلك بصاء أو دلالة بأن قال: مجميع مفوقها، أو قال: عرافها، وقد ما هذا.

۱۹۸۸ - ویزنا اشتماری ارضاً او نحیلاء ولیس لیما ضرب، وهو که بعلم بدکت، فله اکبار، مکنا دکر می اللنقی .

١٩٨٨ - وفي النعبوب: اقشري تخله في أرض طلويقها في الأرض، ولم يبيز موضع. الطريق، وليس إفها طريق، يعني من ناحية معرودة، قال أنو يرسف رحمه الله تعالى الشراء

(11 مكانا في ج. وتعليها في عرف

جائز، ويأحد إلى البخلة طريقا من أن تأحية أحب؛ لأن هذا عا لا يتهارت حتى لو كناذ منقاوتًا، كان البيع (طلاء وعن محدد وحدة الفائد أن البيع بأطل ما لم يبن الطريق لمُكان الحهاء

۱۹۸۸ - وفي صاوي الفضلي [1] إذا اشتوى أرضًا، ويجنبها أقدف، ويين الأرض و الأقدف مسدة، وعلى المنتاة أشجار، وجعل أحداً حدود الارض الأقدف دخل السناة، وما عليها من الأشجار أف البيع، لأنه جعل السناة في الحد، فتكون من حملة المحدود.

٩١٨٨٣ - قال في المنتقى : وإذا أشتري يعدن، فهذ على الجذع، ولا يكون بأرضها.

1984 . و عدم دلا سراء الاشتخار لا ينظو من تلاثة أوجه : إن أن يشتريها للقلع بدون الأرض ، وفي هذا الوجه يؤمر الشتري نفاه هذا وله أن يفدهه ، بعروفها، وأصلها بدخل في السيع ، وليس له أن يحفر الأرض إلى ما يساهل إليه العروف ، ولكن يقلعها على ما عليه العرف و لدينة ، إلا إذا الشتر في البائح القلع الحلي على وجه الأرض ، أو مكون في القنع سفسرة للبائح ، يحو أن يكون بقوس المشترى أن يقطعها على وجه الأرض ، فإن كان يقوب الحافظ، وما أشبه ذلك ، فحينتية يؤمر المشترى أن يقطعها على وجه الأرض ، فإن كلمها، أو تطوفها شحرة ، فالبائح ، فإن تطلعها ، أو غروفها شحرة ، فالبائح ، فإن قطع من أعلى من أعلى من أعلى من أعلى من أعلى من أعلى المشترى التسوية ، فالبائح ، فإن

[وألما إذ الشتراعة] مع قرارها من الأرض، فإنه لا يؤمر المشترى بظلمها. ولو قلعهم، فله أن يغرس سكامها أخرى.

وأمة إذا الشراعاء ولم بشنرط شيف معند أبي يوسف رحمه لله تعالى الاتلاحي في البيع، وعند محمد لله تعالى الاتلاحي في البيع، وعند محمد رحمه الله تعالى، تدخل، وله التسجرة مع قرار هامن الأرض بدخل في البيع، يبوع البرح الطحاوي ، وأحمد عوا أن ما تحت التسجرة من الأرض بدخل في الدارات

وفي اكتاب العبول 1 في بات بلح الشعرة فين كتاب الرهن أن دخول الأرض في وصبة المتبحرة على الاختلاف الذي ذكرنا في البلغ، قال: والهلة، والمسدقة كالوصية.

وذكر شبح الإسلام رحمه الله تعالى في كناب القسمة؛ أنَّ ما تُحت الحائظ من الأرض لا يذخل في الإفرار، والقسمة، والبيع.

⁽۱) رفي ط . أحد

 ⁽¹⁾ وقوا م العامة أن متدريها بشيره الفلع على وجه الأرس أر يشتر دوات رط فللم، فكن يكون ابر الافلاء مسرة للبالع .

1980 - ودكتر في المنسقى البطّاء أن مناتحت احسائط من الأرض يلاخل في ببع الحائظ، والذكور في المنطى إن باع حائطًا من داره، فهذا بأرضه، قال ثبه: لأن الحائط بعير الأرض لا يسمى حائفًا.

وفي المنتفى اليصاب وقال أبو حبيفه رضى انه تعالى عنه في الحافظ، هو قع باصله وقي المنتفى اليصاب وقيل أبو حبيفه رضى انه تعالى عنه والمناف وياليمة والهدف وكل شيء وقال أبو يوسف وحمه الله تعالى المثل ذلك وإلا أنه قال: أستحسن في النسج قال له بأصلها وقصد حاصل الجراب في الشحرة أن على قول أبي عود أنه تعالى عنه لا تدخل الأرض في يبع السجرة، وعد محمد وحمد الله تعالى مدحل و ويترب وقال المسدر الشهيد. والفتوى في مسألة البيع على أن الأرض تدخل، وفي أي موضع دخل المتحت الأرض من الشجرة ، فإن تدخل بغلو علية الشحرة وقت مباشرة ذلك التصرف ، حتى لو از دادت غليقًا تحت الأرض. قال نصاحت الأرض أن يسحف، ولا يدخل أحد السبع من الأرض صابة الهي إذبه العاروف والأعصاف، وعنيه المنوى.

1984 - الوفي شهر ديناه الدار لا تدخل الأرض تحت البينع من غيير دكتر ، ويؤسر الك درى بقام البياء وقال الك درى بقام البياء وقال الا درى بقام البياء وقال الا درى بقام البياء وقال الا الك درى بقام البياء وقال الا الكرس ويؤمر المشترى بنقس الحافظ، كسا يؤمر بنقض البياء في تمو د لبياء إذا لم تدخل الأرض تحت البيع ، والأجر الذي تحت الحنفيات ويسمى بالمرسية كارواده من يدحى تحت البياء "

حكى عن الحاكم الإمام أبن محمد الكوني أن ما كان ظاهراً على وحه الأرض بدخل، وما كان غائبً محت الأرض لا يدخل، والجواب في شراء الجدار نظيرا فواب في شراء الخالط، يذخل ما تحته من الأرض في الميع من عير ذكر، كمد في الحافظ، مخلاف البناء، هكذا ذكر الإمام أنو محمد]"

١٩٨٨٧ - وفي المنتفى : إذا فال للجواء " بعث مثك عده [انشجرة] المبطخة ، فهذا على المعلوم إذا كان مه يطلخ ، وكذلك المبقلة إذا كان فيه يقل ، وكذلك علم الرطبة

⁽١٠) ما من المفوص مالفظ من الأحمل، وأنونت هذه المبارة من السخة أم

أن من الشهري تخاف ويداعلي تحدع، ولا تكون لأرهبهم

وإذا قال: بعث عبد الكارم أو هذا التخبل ، وقيم بمورا وعسب، فابي النفر [إلى النمون] وإن كان[وفلا] تمثأ بعث وأنو النمو، فهو على العنب أو التمر، وإن كان لمنة للمحل، الكوب، فهو على المحبل والكرم، دائره في المنتفى الولم ينسبه إلى أعدر وهو تطير ما ذكر في دعوى المحدد]

1999 - إذ الشتران الرجل أمن أخر أما لله بماته برهم، تنها - العالم عمل الشنراني إلى. الديريت مالك الأمن، وذان الدائم : إذ تال الكالمان، يحكم الدين إلا كان مثل دالمالشمن وكون الأرض، فقدت بيخ الأرمل، وإن كان مثر دات الثمن لا يكون النمن الأوض المندس المناسب. بيخ المربلة دون الارض .

۱۹۹۹۰ - وهي الوادراي مستاعة التي أبي برسف رحيم الله بعالي إذ قال العبرة . [منك] كرمي هذا، أو قال، بستالي هذاه لهذا على الكرم بأصله ، والمعداد أمارضه ، فإن كان] في ليستان، أو التحيل، أو الكرم تمر [فهذ كناه على نمر اليستان، والتحين والكرم] ولم يقار أبط إلى شد. كما في السأله نشقهم.

. ١٩٨٩ - و بي الذكي - رواية مجهولة إدافال لعبره. بعنك قربي التي ية اليانية اكدا وكذاء ولم يسم حدودها، فهو مدي موضح الفرية الساء والسوس، درن للجرب.

وقو ماع قرية بدّ صهاء والبائع قرية أخرى احسها، فقال، بعنك هذا القرية الحد حدودها، أم التالى، أو التالت، أم الدابع قرية ألمانع يدخل أرض هذا القرية التي لم يعهة في أرض القرية أتى باعها كاليلها، وإن قال احد حدود هذه الفرية أرض قرية كذا، العريد حل فيه أرض القرية أتى لم يعها

1994 . وفيه ودي فنتهاي أهو مسعوفات إذ إنه الشنري ترها، وفيه ودي للجداء أو الرود، وذكو حقوشها، لا يستطى ذلك في السيع الآن بهولة الشاب وقد ذكرنا الكلام في دخول الندو في الميع بدكر الفقوق، وما فره من الاحتلاف، فقي ورق النوت، وفلورد لكون كمالك، وفيه أيضا انتساق للمجارد معروفها، وقد نبت من عروفها أضحار، وإلا تمالك الأشحار النابقة محبت إن ودوات تدحره الأرض إلا سناء، صارت حرب هذا وإلا قبلاه الأمها إذا تمالك بيست نفصح الشجرة، كانت نابله من هذه فشجرة، وكانت عبيدة.

۱۹۹۳ - دگر فی النوازل! و بی دناوی انتصفی ۱ آن س افتتری اسخارا، وعلیها تمار، (لا آنهایجال لا فیمة لها، فاب للمشتری، و دکر دِه آنها سنة السالغ، وقال: لال بلغها الدفقيد بيعها على الانفراد، لا يجوز، وفي احواب نظر، وفي التعليل كذبك، ويستني أن تكرد النمار للبائع لا ذكرنا قبل هذا، وبيعها على الانفراد حائر، هو الصحيح، لما يأتي بياته بعد هذا -إن شاء الدنعال - .

1948 - وفي أفستاه في ألى الليث الرجل باع كبراتًا بمحرى سامه، وكال من له، ومجرى ما معنى ملكة عبر مافلة بينه وبين رجلين، والملى صفة النهر أشجار، فإن كان المحرى منك الباتع، فالأنسطار النمشترى ؛ لأدر صة المجرى دخلت تحت البيع، فدحل الأنمجار بها، وإنه أجراكن الحجرى مثلك الساتع، لكنه حن المسل، فالانسجام للمائع، لأن رفسة الحرى قر شاخل تحد، البيع، فلا تدخل الأشجار نبعًا، بو دخلت دخلت الصلا المسه، ولم يوجد.

نوع أخوا

• ۱۹۸۹ - شترى من احر منارية وعليها شيابها التى يبداغ منفها آنا دخل النبات قب السع بحكم العرف وإلى يدخل أبيات مثلها ، إذ شاء البائع أع شعا الذي عليه ، وإلى نده أعظم بحكم العرف وإلى تدفي أعلية من الدوة متبها لا بعينها و مكدا دكر المسالة عن اللبوت أو تسي معي هوله ، فحل الشاب تحت أبيع ، أنه للشاب حصة من النبس ولي لا يحير حتى لو استعنى شيء من النباب من يد المشترى ، أو وجد المشترى باللبات عبال لا يحير حم على البائع من البياب من يد المشترى، أو وجد المشترى باللبات عبال لا يحم على البائع شيء من البياب .

في فعس الاستحمال و لا يرد النهاب العيب في فصل العيب، وإنما عناه أن المستدى أن يطالب البائع بذلك، وكذلك إذا وجد بلجاريه عيبًا، وهما ورد معها الباريك وإن أم يجد بالباد، عيبًا

11891 - ودكر هذه المسألة في الموازل ، ووضعها في العلام، فقال. إذا باع غلامًا، وعليه تناجب دخل النباب في العقد، ولو استحو ثباب الغلام، لا برجع النستوي على المائع شيء من المين.

ولو وحد بالثباب هيبًا، لا يرد هني الدنع النباب: لأن النبات لم تدخل قت البيع ، حتى بصير له حصة من شمن، فيرده عالميت، ويرجع بمعص النس عند الاستحقاق، ولكي للمشترى مطالبة البائع بذائك؛ لأن الدائع صارع الأدمال من المتدري تما الديع عرفًا، ولو

⁽۱) وفي و المنط فيها.

و حد بالغلام عيكًا، ودوه لأن النباب ليست بمبيعة ليمتنع رد الخارية بالعيب [بسبه[1]].

1949 - وهي النوازل أيضًا: إداياع حمارًا، دخل للجزار ، وهو بالفارسية فنسار "أ-في الهيم بحكم العرف، وإداباع حمارًا مؤكفًا، دخل لإكاف والبردعة مي السيع، محكم العرف، وإذا لم بكن عليه مردمة، ولا إكاف، دخل البردعة والإكماف أيضًا، كذا اختبره العمل الشهيدر حمدالة تعالى.

وإذا كان مؤكفًا، ودحل الإكاف والبردعة، لا يكون له حصة من الثمن على نصوحة دكرفا في تباب الجارية والعلام، وبعص المشايح رحمهم الله تصالى ذالوا؛ إذا كان على الحمار إكاف وأردَّعة، دخل في العمل، وإذا كان عليه يردُعة، ولم يكن طبه إكاف، تدخل البُردُعة، ولا يدخل الإكاف

ورفاك . قد حريث لا يدحل شيء من ذلك في البينج ، وهذه القائل بضوق بين الحبسار واخذرية والفلام . فإن خاربة أو الفلام إذا بيع ، وليس عليه ثياب ، تدخل مثله في العندم لأن واخذرية والفلام ، فإن خاربة أو الفلام إذا بيع ، وليس عليه ثياب ، تدخل مثله في العندم لأن الخسار ، فإنه بيناع عرباناً عادة ، كسايتا على البردعة والإكاف، ولم يذكر في شيء من الكتب ما إذا بع وساء وعليه مرح ، قس : ويشفى أن لا يدحل أنسرج في البيع إلا بالتعليم عليه ، أو يكون التمن شيئًا كبراً . الإيشترى ذلك الفرس عادة ، مجثل ذلك الشمى الاح منفي ذلك السرح ؛ لأن العادة جرب ببيع العرس مع المرس مع السرح ، ولا كذلك بيع اخبار ، ويبع الخام والحاربة .

* ١٩٨٩ - قال هشام اسآلت أبا يوسم وحمه الله تعالى من رجل باع جارية، وعليها قلب فضة، أو قرطاس، ولم يشتوط ذلك، والبائع يشكر، قال: لا يشتعل شي، من الحلي في البيع، قان سلم البائع الحلي، فهو لها، وإن سكت عن طلم، وهو يراد، فهو بمثراة ما او سلم لودك لها).

وفي صفح افتاوى الفقيه أبى اللبث رحمه الله نعالي: عبدله ماله بالولى مع ماله، قال: إذ لم يسم ماله، فالبيع فاسم، قبل: صفى قوله، إن لم يسمّ ساله أنه باع المبدع ماله، ولكن لم يبن مقدار للائك المالة، وأضارك باع العبد، وسكت عن ذكر المال، فالبيع يكون جائزًا، ويكون المال للبائم، وهو الصحيح

- وقو كنان باعدمع منك، و .. ماه أي سمي مقدار مناده ينظر إن كان شمن اتعبد من حنس

⁽۱) مكداني م

⁽٢) حل يتماً به عنق الحوالات ومجعل على إليه .

ج ٩ - كتاب البيوع

ماله ، عان كان هان العيد دراهم ، وقبل العيد بنشأ مراهم ، أو كان مان العيد در براه وقبل العدد در براه وقبل العيد أيضًا (درابر) و لا الماد أن يكون بإزاء [مال] العيد أيضًا مان العيد ، في العيد أقل من مال العيد ألم النبي العيد أقل من مال العيد ألم المناه أقل من مال العيد ألم أو أن النبي بعيد ، وإن كان تمن العيد من خلاف جلس مال العيد ، مأن كان تمن العيد دراهم ، ومان العيد ماني على بشرط فيض حصة العيد . المنزف على بشرط فيض حصة العيد . وقل كان مان العيد دينًا ، ومئي حصة العيد .

١١٨٩٩ - وفي الفقد وي - وإذا النبزي سمكه، فوحد فيها لؤلوة [فهي] للسندي. ١٩٩٠ - ونو الشري دجاجة، فوجد فيها لؤلوة، فهي تقياته.

1940 وفي توادر بن سبماعة . عن محمد رحمه فه تعالى إدارت إلى سمكة . هو جد في الطنية اسمكة أخرى ، فهما حميعًا للمسترى ، وثو رجد في بطبها لوثوة ، أو وجد في بطن السمكة التي قي بطن السسكة المشتراء لوثوة ، فهي للبائع الأناهد [ليس] "عا بأكل السمك، قالوا . أواد يقوله ، فهي للبائع بأحده ، ويكون لقطة في يده .

١٩٩٢ - قال وثو وجد في بطها صدف فيه لحم، وفي النام لؤلؤة، كسالكون النؤلؤة في الأصداف، فهي للمسترى؛ لأن هذا الماؤكل السمك، أه قال الآلاري أهاء الشرق وحل من رجل أصد قالماكل ما فيها من النحم، فوحد في بطها لؤلؤة في اللحم؛ إن دنت له [لأنها جنف] في اللحم، وهذا من الصدف، قال: ولانتها هذا اللؤلؤ، النروعة في بطر السمك.

وفي الوادر هشتم القال، سألت محملاً رحمه الله تعالى عن إس اج الصدفة كما هو، قال: البيع خائر، واللولوقال، بعلى للمثم ما ثم بسم الأولوق، وإذا استراء يدرهم، وثمه أكثر من ألف درهم، وهذه الووية اخالف ووية ابن سماحة، وعن محمد رحمه الله تعالى بروامة من استم الوائمتري ممكة، ووجد في بطها سراء فهي للمشترى، لأنها طعامها، وهي حشيق بأكل السملا، في البحر اوالة تعلى أعلم ال

¹¹ كوهي م - والديكون التمر أذباره لي عمر مالياسمة .

⁽٣) ما من المفودين مناقط من الأصل و أنشاه عن فأ و و وف .

⁽²⁾ ما دين معقومين سابط من الأصل، وأنشت هذه المعارة من ام ..

الفصل السادس فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

حدا الغصل بشنسل على أموع . نوع من ذلك في بيع الدين بالقدين وبيع الأشمال، وبطلان العقد سسب الإفتراق قبل الفيض:

1997 - فيقول البع مدين مادين حائز إذا الدياف من مجاس قبل فيصل استالين حقيقةً أو معدقت الخابر حكمًا وأو بعد قبل البدلي حقيقةً، بأن النبري من أجر ديارًا معسرة دراهم، حتى كان صرف، والمرتكن النباس والدامم تحصر بهماء مرتفدا في البحاس، ونفرقا، حال

1994 من وقائل إدافائل إدافتوى طوعاً أو طعامًا مدراهم، حتى لم يكي سردا، ولم يكل الكل منظر نهما، ثم مدافي المراشق ماتكان وأما بعد فض الدلك حكمًا والم يكل الكل منظر نهما، ثم مدافي المراشق والمؤخر عليه إدافي إن عاشرون كل الجارم بهما ما عليه عالم على صاحبه حتى كان المفاد عبر أنا رقال مان تحر فيوماً وأو طعامًا وللاخر حبه في صاحبه حتى المراشق والماحد والمراشق والماحد في المنظرة المنظرة والماحد في المنظرة المنظرة والماحد في المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة والماحد في المنظرة المنظرة

ودكر في مماح الفناوي مسألة الحتمة الوقال. لا يحوز البيع ، وإله نصد الدراهم في المحلس ، قائرا، وما ذكر في فيلح الفناءي محيول على ما إذا كانت الحنطة مسبدً فيها ، لأن الاستبدار الليلم فيه فيل القصر لا يجور ، أما إذا قالت اختطة لرصاء أو تمرز لمناع ألا حر

واكترفني فالماطان

الما مكنافي م أدوكان في الأصور العالو أعد تهيع

البيع على ما ذكرتاء وآما إذا حصل الافتراق بعد قبض أحدالبدلين في بيع الدين بالدين بالدين إل حصل الافتراق بعد قبض أحد البدين مقبقة ، جارائي الصرف، ولم يجز في الصوف. بيئاه فيمن اشترى ديناراً بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفاً، فقبص الدينار، ولم يستمالعشرة حتى طرف، أو سلّم العشرة ولم بقبض الدينار حتى تفرقا كان البيم باطلا.

وأو اشترى فلوسًا أو للعامًا بدراهم، حتى [لم] يكن المقد صرفًا، وتفوفا بعد قبض أحد البدلين[حقيقةً، كان العقد جلازً .

وأما إذا حصل الاقتراق بعد فيص أحد الدلين حكمًا إنَّ كان العقد فاسدًا ، سراء كان عقد صوف، أو غير عقد صرف، بيئة فيما إذا كان له على رجارتهار، فاشترى الدينار الذي عليه بعشرة دراهم، حتى كان العبند صوفًا ونعرقًا قبل نقد العشرة، كان باطلام وكالملك إذا كان عليه نلوس أو طعام، فاشترى ما عليه بدراهم، حتى له يكن العقد صرفاً ونفرقًا فيل نقد القراهيم، كان المقد باطلاء وهذا اهر اق بعد قبض أحد المدلين حكماً؛ لأن ما مي ذمة أحدهم. مقبوضه، وهذا فصل يجب حفظه، والناس هنه غافلون ، فإن العادة فيما بين الناس أن من (كان) له على الحر حنطة، أو تسمير، أو ما أشبه دلك، فصاحبها بأخذ عن عليه عند غلاه السحراء حط بالذهب أو الفضة و ويسمون ذلك فيما سهر: كندم والب كا دن، فرته ماسد الكونه فترافأ عزادين بقييء وإغا حاراهذا العقد بعد فيض البدئين حقيقة أو حكماء الحديث عبدالله بن عبد رصي فه تعالى عنه ، فإنه سأل رسول فه تنزي. وقال. إلى أكن ي!لإيل من بعيم إلى مكة بالدراهم، وأخذ مكالما دنائم ، أو بالدنانير، وأخد مكالم، دراهم، وهال عليه الصلاة والسلام: الايأس أن تأخذ يسعر يومهما وأنا النوالا وابس بيتكما عمل الله معنان إذا الذرائما يمقى أحد المدلق دينًا [لأحدكما] في دمة الأخر بعد ما تفرقتما، فقد جوز رسول الله ﷺ بع الدين بالدين، وإن كان صرفًا إذا تقرفا، وفيس بينسما عمل على التفصيل الذي قك [ومني تعرفا بعد قبض الدبن حقيقة أو حكماً، فقد تفرق وتيس بينهما عمل على النفسير الذي قلماً "أه وإذا حاز هذا الصرف، جاز فيما نيس بصوف من الطريق الأولى، وصار هذا البيع. مستشي من حديث هيد اله بن صمر رضي الله تعالى عنهما. أن رسول الله ﷺ نهي عي بيم

⁽١٩ مامل التعفوض ساقط من الأصلى وأنت من طام موعد.

 ^(*) أحراحه الحاكم في أللستفرات (1909)، وإن حيات في المحيحة (2971)، ومنجم الشيوح لأبي
 بكر الإسباعيق (٧٤)، وإن عبد اليراني التعييد" (١٦) (١١).

⁽٣) ما بين العقر فين ساقط من الأصل، وأنبس هذه العبارة من إم

الكالى بالكالى ""أى الدين بالدين وأما إذا تقرقاً بعد قبض أحد البدلين [حنبقة وال كال مرفاء فالعقد بينهما بالقل النهوية والدين وما أو المنهورة المنه

وأما إذا تفرقا بعد قبض أحد البدنين حكمًا، لا يجوز ، سواء كان عقد صرف، أو عبر عقد صرف: لاتيما عرف عن دين يدين، وأنه يفسد المقد صرفًا كان أو عبر صرف.

۱۹۹۰ - وإذا اشترى درهماً بيضاً وأعطاه السائع مكانه سواداً ورضى به انشترى، حارم لأن السود دراهم، ولكن مع العيب، فكان الجنس واحداً ، فإذا رضى المنترى بسقوط حقه عن الجودة . كان مستوفاً ، لا مستبدلاً ، فيحوز ، والمراد من السود المفروب، ومن النقرة المسود إلا الدراهم التجارية ، حتى لوقيض مكان الدراهم البيض درهماً تجارياً ، لا يجوز الأن الجنس مختلف ، فيكون هذا استبدالاً ، فلا يجوز .

وإذا أعطى البيض مكان السود، فكر شمس الأثمة السرخسي رسمه الله تعالى، والشيخ أبو الحسن القلوري أنه يجبر على القبول، وإليه أشار عصام في المختصرة .

١٩٩٦ - وإذا باع فلسنًا بفاسين (حالة الرواح ، فنهيئة المسألة على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يبيع فلسنًا بغاسين (احالة الرواح ، فنهيئة المسألة على ثلاثة أوجه: أوحهما: أن يبيع فلسنًا بغير عبد بفلسن الله بالدين بالدين والشاس: أن الحس بانفراه محرم للنس عندنا، على ما يأتى بيئة في موضعه إن شاء أله تعالى.

الموجه الثاني: إدا ماع فلماً (معينه) بفلسين بأعيانهما، وفي هذا الوجه البيع جائز من قول أي حنيفة وأبي يومنه وحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: [لا] يجوز، وجه قوله . إن الفلوس أنسان، حتى لا يتعين بالتعيين، وبيع الأثمان واحدًا باللين لا بجوز، كسم

 ⁽١) أخرج ما الطحاري في صفائي الأثار (1/ 31 والداوقطني في سنته (٣٧٠)، وذكره الحدظ في
البداية (٨٠٥) وفي الطعيس (٣٦/٢)

⁽٢) ما بين المعقودين ـ اقعد من الأصور وأنيشاه من هذوم وف...

 ⁽٣) ما بين المقودين سائط من الأصور وأنساد من ظوم وف.

الدراهم والدبانير واحطأ بالتين.

ولابي حنيقة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن نعتية الغلوس إفا تشت ماصطلاح الدامي، فإذا عيناه، فقد أبطلا جهة النسبة، قعادت [سلعة كما كانت، فيجوز البيع متساويا ومتفاضلا، فإن فيل: إن الثمنية) تنبت باصطلاح الكل، فلانسطل باصطلاحهما على خلاف ذلك؟ قلنا: الثمنية في حقهما نشت باصطلاحهما، لا باصطلاح غير هما؛ لأنه لاولاية تغيرهما عليهما، ولو قلنا: إن النمنية لا تبطل إلا أن ربا المقد إفا يجرى بالجنس والفنو، وهو الكيل أو لوزن، وههنا إن وحد الجنس لم يوجد الفعر، أما الكيل نظاهر، وأما الوزن، فلأن السس تعارفوا بين بيم الفلوس عداً لا وزناً: وقم قا فلنا: إذا باع طلبنا بعيمه بقلس بمعنه، وأحدهما القال من الأحر وزناً، أنه يجوز، ولو كان موزونًا لكان لا يجوز، كما إذا باع درهما طرحم، وأحدهما أثنا وزناً من الأخر، وههنا لما جاز علمنا أن الوزن ساقط الاعتبار مي الفلوس، فنم يوجد إلا الجنس، فلا يجوز الرما.

قال الشبيع الإمام شبيس الأنسة الحمواني رحمه الله تعالى: وكل جنواب ذكرنا في الفلوس، فهو الجواب في الدراهم التجارية، أعنى به العطارف؛ لأنبا من حملة الفنوس؛ لأنها صمر كالفلوس، وكذلك الجواب في الرصاص والسوق، قالوا: ويجب أن يكون في العلالي كذلك؛ لأن الصفر فيه عائب، مصار عنزلة الفلوس.

الوجه الذالف و إداكان أحد البدلين عبدًا، والآخر دينًا، وفي هذا الوجه إذ خاذ ما هي الذمة من جازه التي عندناه وإن كان ما هي الذمة من جازه لا يجوز البيع لما ذكرة أن الجسر بانفراده بحرم النبيء عندناه وإن كان ما في الذمة غير مؤجل الا شك أن على قول محسد رحمه الله تعالى . لا يجوز الأن عنده لو باع فلساميت بناسين باعياضها لا يجوز افإذا كان أحد البدئير بنير عبنه أولى اوأم على قول أبي حنيقة وأبي يومعه رحمهها الله تعالى: عقد اختلف المشابخ ، بعضهم قالوا: يجوز الأن الملوس عندهما يصبر بمثلة العروض " حال معالمته يحوز ، كما لو باع عرضًا بعينه بقلسين في صار الفلس المعين على مذهبهما بمراة العرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المذهبة المدن على مذهبهما بشاهيا بالعرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المذهبة المدن على مذهبهما بمراة العرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المدن على مذهبهما بمراة العرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المدن على مذهبهما بمراة العرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المدن على مذهبهما بمراة العرض ، كان ممثلة مالو باع عرضًا بعينه بقلسين في المدن على مذهبه بعد المدن على مذهبه بقلسين في المدن على مذهبه بقلسين في المدن على مدنه بعد المدن على مدنه بالمدن على مدنه بعد المدن على مدنه بالمدن على مدنه بعد المدن على مدنه بالمدن على مدنه بعد المدن على مدنه بعد المدنه على مدنه بعد المدن على مدنه بعد المدنه بعد المدنه بعد المدن على مدنه بعد المدن على مدنه بعد المدن ال

ومنهم من قال. لا بجوز؛ لأن انفلس عندهما إنما ينعبن بالنعبن حال تعيين لبدلين، أما حال تعيين أحد البدلين فلا، وهذا لأن انفلوس الوائجة لها حكم العرض من وحه، ولهذا قال

⁽¹⁾ و في أواً . عَمْرُقَةُ العرضي بالتعين حال مفاشه .

في ظاهر الروالة: حجود السفم في الفنوس، والسفم بقا يجوز في الشنسات"! الافي الأنمان، فقي مدا الوجه والهذا فالوا الأنمان، فقي مدا الوجه الداوس عنرالة العروض، ولها حكم الأنمان من وجه والهذا فالوالي في السفم، إذا قويلت بعلاف جسه لا يتمار، قالدامم والدياسر، حتى لو هلكت القوس المنتبر إليها لا ينظل العقد، وإذا كان لنظوس حكم الدياس من وحم و حكم الأنمال من وحم، وطراعتي التعيين البدلون وحم، وطراعتي التعيين البدلون إنها في المنازعم فالان ما مجالت بين حال تعيين إليه إن إخاذًا المدراهم، وإذا أخفاها بالدراهم في هذه خالة كان عنواة ما لو باع درهماً بعينه بدرهمين منس الميانية

1994 - نم إداباع فلما بعيته بقسين بأصبابهما، حتى حاز العقد عند أي حيفة رصى اله 1994 - نم إداباع فلما بعيته بقسين بأصبابهما، حتى حاز العقد عند أي حيفة رصى الله نعالى عند على عند المراد وله بتشرط التفايض و فهذا دليل على أن النغابض ليس يشرط و فكر عن الجامع الصعير المايدال على أن شرط فإته قال إذا باع عاماً بدسين يصرف بالمرد إذا قال عبد .

حن مشابيعتنار حجمهم الفائم الي من فم يصاحح (ما لماذكار في أنخامم الصاهر را الأن انتقاض مع العينة " إما ينشر طافي الصرف، ومقا ليس بصرف

ومن مشايحا من صحح ما ذكر في الخامع الصعير ؟ لأن الفلوس لها حكم لعروض من وجه، وحكم الأثمان من وجه، فس حيث إن لها حكم العروض، جوزنا بهم واحديانس إذا كانا عينين، كما نوادع سيلًا بسيدي، ومن حيث إن بها حكم الدراهم، شوط التفايض في المحمد مه العميه عملا بالشفيدن بقدر الإمكان

و ذكر القيادر في شرحه إذا ماج القياس بالعاسيق، وقد في أحفاهما ما اشتراق، والم يغيض الأخر حتى تفرفاء أو تعايضاء تم استحق ما في يدا أحدهما بعد الاعتراق، فالعقد مسجيح على خالف وكذلك ثو ماع القلوس بالدراهم، أو بالتدائين، فقد اكتفى شيض أحد البدلون، لصحة هذا للعقد، وتبقاءه على الصحة ، فهذا ذنين على أن التقايض لبس بشرطاً

⁽١) متمام النسخة ط

⁽٣. وفي أم أرامه العبيد .

 ⁽²⁾ وفي السنخة أم أراوان الأساقي أراواية الحسن عن أبن حييهم رحمته القاباة المعرى فلوحنا بقرهما و وليس منذ هذا تشريل والأعظام هذا ورهم وأبن المدهما بقر والمرقاط حاراء وهو أيضاً إدام عائم فلن

الم ١٩٠٨ - وروى هشام عن محمد وحمه الله بعالى . فيعن اشترى فاوساً بدراهم ا وفيض العلوس، ولم يفيص الدراهم، حتى لو اعترف، فهو جائي قال: الايرى إذا أسلم الدراهم في العلوس، فقال اكتبى بقيص العلوس تصبحه المقال، ووجه ذلك من وجهين. أحدهما: أن القلوس في الأمن عرض، وليست بأثمان، وإذا ثبت لها وصف الذباة بعارض، فيجب إثبات هذا الوصف على وجه لا يتعدم المتى الأصلى، فاكتفيد فيص أحاد المدلين، كما في العروض، إذبه يعرج من أن يكون دياً بدين، فأما قيص البدلين، غا بعتبر فيها هو أنهان بعضية الأصن، وهذا ليس بهذه العنفة.

والثاني: أن نضية انفياس فن لا يجب فيض البدلين في للحلس، وإن كان العقد صرفًا، ولكن طرفنا الشتراط التقابض في عقد الصرف بالسعى الواود في بيج الصرف لا يكون واردًا في بيع العلوس؛ لأن ثمنية القنوس دون تمنية الدراهم والعنائير؛ لأن نمنيه الفنوس عارضة على شرف الزوال بالكساد، فرد بيع القلس إلى ما يضضيه الفياس.

1999 . ذكر القدوري في نبرجه ليصاً: قال محمد وجمه الله تعالى: وإذا الشرى فلوساً على أن كل واحد منها بالحيال، وتقانضا، وتفرق على ملك، فالبع فاحد؛ لأن الحيار عنم اللك وصحة القيص، لكأنهما الفرقا من غير قبض، ولو كان أحدهما القيار، فالبع جائز: ويجب أن بكون هذا قون أبي يومع، ومحمد رحمهما الفرتعالي ليريد به إذا كان الحيار المحدمة إلى المنطق المباعض أصلهما خيار المتنوى لا يمنع ثبوت الملك له فيما شترى، فالا يعنع صحة القيض، فينعدم القيض المباعض من أحد الجائدة في القيص إنجا يعتمر قبهما لا في احدمها، أما على قول أبي حيفة رضي الله لعالى عنه فاحيار مؤثر من الحائيين، فإنه كما لا يمنالى على المشروط له تقيار، بذليل البدل أله الذي من حاصة عنه أبي حيسة رحمه الله لعالى، لا يمنالى البدل الذي من جانب صاحبه، فالمتراط الخيار لا حدهما يمم صحة لعالى، ويامه فيها حيماً.

ة الواد وينبغي على فول أبر حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله نعالي إذا باع فساً بعينه منسين بأميانهما بشرط الخيارة أن يجوز طبعة لانهما عنرلة العروض في هذه الخالة عندهما،

يدرهم بقداء أو نسبيسة ، وبقد الدير ما قبل الدمرة اجبار، والعلوس معينة، فلهدا ذله إنسارة إلى أن التفايض في بيع العلس بالدراهم حتى أخرة ، فتواحنزً .

⁽١٤) ما بين المفوفين ساقط من الأصل، وأنينت هذه الحدرة من المسخة أم

⁽٢) لفط المال غير مذكور في أنسلج الماقية التي عامانا.

فلم يكن الفيض شرطًا.

ولو الفشري بقلوس كالسدة في موضع لا تنفق. فإن كالت بالعباسما حار ، وإن لم تكر معينة لا تُجوزه الأنها بعد الكساد [تعود] عرضًا، وشرط صحة العقد في العووض التعيين.

١٩٩٠- قال محمد رحمه الله تعالى في الخامع ؛ وإذا استقرض الرجل من رحل كوا من طعام، وقبيضه ، ثم إن المستقوض انسترى من المقرض الكر الدي له عليه عالة دومم حاز؛ لأنَّ المبتقر في يصبر ملكًّا للمستقرض بنصر الفيض، ووجب عليه للمفرض كو مثله، فيصح شراءه، بخازف ما اشتري عير من عبه الكراء حيث لايجوز ؛ لأن هناك الحاحة إلى التسليم، ولا يمكنه التسليم إلا بالقبضي، وكان عاجزاً نبل أنسليم في الحال، وههذا لا حاجة إلى التسليم؟ لأن شبع في بد للشنري ؛ لأنه في دمت . وإذا جناز الشراء، إن نفذ الماتة في المجلس، فالشراه ما في على الصحة ، وإن افتر قا من غير قبض ، بطل الشراء ، وهذا مخلاف مة تروجب للمستقرص على القرص كو حنظة، نم إن كارواحد سهما شنوي ما عنيه تصاحبه بالصاحبه عليه، وتفرقاء حيث بجوز؛ لأن في الممألة الأولى الافتر، في حصار بعم فيض أحد البدلين حكمًا. وفي السألة الثانية [حصل] بعد قبض البدلين حكمًا، قالوا: وهذا وَجُوابُ الذِي ذِي فِي الكتابُ قِدل أبي حَيْمَة ومحمد وحمهما الله تعالى: الأناعظ هما السنغرض يصير منكا للمستفرص نفدج النضراء فبجب عليه متله دينا في الذمة، فيصح الشراد

أما على قول أبر يوسف رحمه الله تعالى: المنتقرض لا بصير ملكًا للمستقرض إلا بالاستهلاك بعد القيض، فلم يجب في ذمة المستقرض للحال شيء وقلا يصبع الشراء فعه فإذ استهلكه، ثم اتمنوه الأن، يصم الشراء له بلا خلاف.

كم إذ نقله المشتري وهو المستقد ص المائة في المجنس، فيم وجد بالكو العرص عبيًّا، الم ير دور لأنه لا وجه إلى رده محكم النمواه؛ لأن الشراء لج يتناوله ، ولا وجه إلى رده بحكم العرض؛ لأن القوص تبرع لا يوجب السلامة عن العبب، لكن يلزم المنتقرص مثل المقبوض، ونكل يرجع بتقصان العبب من الثمن؛ لأن البيع كر وجب في انذمة بدلا عن الفيوص بحكم القرصء والمفلوض بمكم الترض معييء فكلدما وجب بدلاعته وانعفذ يفتضي السلامة عن العبيب، وقد ظهر العبب بالمبيع، وتعذر رده > لأنه كان دينًا في ذمة المستقرض، وقد سقط عن ذمته كلما الشتراء، وحلك بمنزلة ما لو الشترى عبداً ، وهلك في يذ المشترى ، لم اطلع على ولم كان للقرض القبوض مستهلكاً ، كانا الجواب كما قلنا ، إلا أن الفصل الأول يكون مختلفاء والفصل الثاني يكون مجمعاً ، وكذلك الجواب في كل مكيل وموزود غير الدراهم والدنائير والفنوس إذا كان فرصاً ، ولو كان المستقرض الشنري الكر المفي عليه بالفرض بكر مناه جاز، إذا كان عباً ، وإن كان ديدًا لا يجور ، إلا إذا قضه في المجدر ، لا مر .

11511 - قان وجد المستقرض بالقرض عباء لم يرده، ولم يرجع نقصان العبيب، يدخلاف الفصل الأدب و يخلاف الفصل الأول، والفرق في هذا الفصل لو رجع بنقصان العبيب، يرجع بنقص الكر الذي دفع المستفرض عوضاً عن المستفرض، فيكون هذا مبادلة [كر] من طعام بأقل من الكرد و وذكك رباء أم في الفصل الأول لو رجع بنقصان العبيب يرجع بنقصان الدراهم لتي دفع المستفرض عوضاً: عن الكر المستفرض، فيكون هذا مبادلة كر يأفي من سانة درهم، وذلك حال .

۱۹۹۷ - ولو الشترى المسترى" الكر المستقرض بعينه، وهو مقبوض، لم يصبح شرامه عند أبي حيينة ومحمد رجمهما الله تعالى؛ لأنه صار [ملك] المستقرض بـقـــى القبض، فإنما الشترى مدن نفسه، وهلى فول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصبح؛ لأنه صار ملك القوص.

فإن جل إله إلا تقدم فسنخ الفرض تصحيحاً ما قصد، كد تقدم نسح البيع بأنف على البيع "الباع بأنف على البيع" المافئ تصحيحاً الم قصد؟ فلتا. حسنخ الفرض لا يتم إلا برد القدرص، وذلك عمل، والأفعال لا يمكن إلى تها بطويق الانتضاء، علا بفت فسخ الفرض إلا إذا سفط اعتبار الرد شرطاً لنسام الفسخ مفتضى الإقدام على البيع، ولا وجه إلى ذلك؛ لأن ما صار شرطاً لنسيء لا يسقط اعتباره، وإن كان ثبوت ذلك الشيء مطويق الاقتصاء، ونظير هذا ما قال أبو حتيفة رضى الله نعالى عنه فيص قال لعبره؛ أعنى عبدك عنى منير شيء لا بفيت الهيئة بخريق الاقتصاء؛ لأن القبض غبوط لها، وإنه فعل، علا يسكن إليان بطويق الاقتصاء، إلا إداسقط اعتبار المنبض غبره، وهو الإعدى عن الأمر، كذا هها.

1997 - ولو اشترى [المقرض] من المستقرض عين القرض صبح عند أمل حنفة رضى إنه تمالي ؛ الأنه مثك المستقرض ، وعلى قول أي يوسف وحمه انه لعالى: الايصح؛

⁽١) ومن النمختين: أم وأف ا السطرص:

٣١) هكادا بي الأصل، وذان في السبحة على : على لعبب

لأنه يفي هني ملك المفرض.

1998 - وجل أمرض ، جبلا ألف درهم على أنها جبناد، فيقبضها، ثم الستراها المستفرض به أنا عليه من الفرض معشرة دنائير، صبح ، أما على ميل أمي حبيقة رضي الله تعالى عنه ، فلأنه وحب على المستقرض مثل تلك الدراهم دينًا في الدمة بنفس القيص .

وأماعلي قول أس يوسف وحسه الله تعالى افلان المهدلا يتعلق بالدراهم العملية بالإسارة، فلا يتعلن بالدراهم التي في اللهمة بالإصافة إليها، بن يتعلق عللها، ويصير هو باتك الدمائير بمثل فلت الدراهم، فصار وجود نلك المراهم في الدمة والعدم بمرتف بخلاب مسأل الطسام الأن المغلا يتعلق بالطعام الفعان بالإشبارة إليهم ويتعلق تباحى الذمة بالإضباف فإذا لبر وكل في دمته تميم، لا يصبح الشراف لم إذا صبح الشراء هيما بالانفاق، فإن لم ينقد الدنانير في اللحاس، واقترقه علل العقد، وإن بقد الدنانير في المعلس، فالعقد ماص عبر الصبحة؛ لأن في الوجه الأول التوقاعد قيض المدلين حكمًا، وفي الوجه الثاني الترقاعد فيص السالِين: أخدهما الحفيقة والأخراء حكماء تهنا وجداللمتقرض الدراهم الفرمل ريوقاء أوالهرجف الع بردها على ما ذكرناه ولا يرجع مقصان العيب ههذا أيضًا، بخلاف مسأله شراء الكر الذي عليه بالمدروهم والقرق أبوالمك شملق بالكر والدي هم عين بالإشاري فيتحمق بالكر الذي في الدمة المستقر ص بالإضافة، فإذا تعلق العقد بالكر الذي في دمة المستقرض، فإن راحه محصة العبب من الدراهم، كنان (مشتريًا) الكربأقل من مائة، ، إنه ليس وياء أمنا العقد لا يتعاق بالفراهم الني في ذمة المستقرض، بالإصافة إليها، لما دكرنا، فيجب للمستقرض بهذه المبائعة ألف درهم في ذمة مغرض بدلا عن الدنابير ، والمغرض على المنتفرض ألف درهم مثل ذلك لزعمهماه فالتقب فصافياه وصار المستقرص فاضبا ماكان عليه للمقرص بما رجب المستقرض في فمة المفرص بالشراء (طور رجم سليه يقصان العيب ليسلم له ألف درهم وشيء عقابية أنف درهيه، وهداهو الأباء]"".

1990 - وإذ ادعى الرحل على غير مشيئًا عا بكال أو بورن أو يعد. فانشتراه المدعى عليه من المدعى عانة ديمار ، ثم تصادفا أنه ثم يكن للصدعى على المدعى عليه شيء ، فالصفد باطل نفرفاء أو له يتفرفاه الأد العقد يتعلق دلكر في انفاعة بالإصافة ، فرذ تبين (أما الم يكن

⁽¹⁾ وفي السحة عام ما

⁽٢) عدين المعفومين سافط من الأصل وأنشاه من طاوع وف.

عي الذمة، نبين أنه باع المدوم، وبيم المدوم باطل.

1999 - وتو الدى دراهم، أو دنتير، أو فلوسا، فاتستر ها المدى عليه بدراهم، ونقد المداهم، نام تصادفا أن لم يكن عليه ندى، وهل مسألة الدراهم والدنائير إلى لم يتدرد، ورجع بمثل ما السترى في المحسر، بصبع العقد ، لأن العقد نم يتعلق بالسمى في الذمة، فيحمل كأنه وحد مطلقاً، فلا يطل بتأخير القبض إلى أحر المجلس، وم نقرقا عن المجلس، بطل العقد لامتراقهما عن المجلس قبل قبض أحد البدلين حقيقةً في إعقد الصرف، وفي! الدلوس لا يبطل العقد، وإلى تفرقا عن المجلس قبل قبض ما المسترى؛ لأن في بيع القلوس بالمدراهم، يكتمر بعيض آحد الداين حقيقةً لا أه ليس بصوف على ما ذكراه.

۱۹۹۷ - وإذا شترى الرجل من هيرة شيئًا بدراهم على المشترى، وهما يعلمان أنه لا شيء لليانع على المشترى لا ينجور ، وتكون هذا عنزلة شواء تعير ثمن 9 لأنه سمى مالا يتصور تُمنًا . تُمنًا .

١٩٩٨ - وإذا باع درهما كبيراً بدوهم صغير، أو درهما جيداً بدرهم ردى، بجور الأن لهد فيه عرضاً صحيحاً، فأما إذا كانا مستوين في الفعر والصفة، فيبع أحدهما بالأعو، هل يجوز، وهل يصير مثله في دينًا في الذمة، الحتلف الشايخ رحسهم الله نعالي فيه، قال بعضهم: لا يجوز، وإليه أشار محمد في الكتاب، وبه كان يفتى الحاكم الإمم أبو أحمد وحمه الله تعالى.

1999 - وإذا شيرى من أخر ألف درهم عانة دبنار، وتقد مسيرى لدراهم اللدائير، ولم بنقد بائع الدراهم الدائير، ولم بنقد بائع الدراهم، وقد كان لبائع الدراهم على مسيرى الدراهم ألف درهم دين قبل عقد الصوف، فقال، بائع لدراهم المنشرى الدراهم: أجعل الألف التي وحب لك إعلى] بعضد العموف بالألف التي لي عليك، ورضى به المشيري [جاز]، وهذا استحسان، والقياس أن لا يجوز، ونفي المسألة أن المتحارفين إذا تفاصا عدل المحرف، بدين وحد، قبل عقد العرف، جاز استحسانًا، وأنه أنه العرف، جاز المنتحد، أن الأنهاء قصدا وقوع المقاصة، فقد حولا عقد الصرف إلى قلك الدين، ولو أضف إليه أنه تعدد في الابتاء، وأن الشيرى بالعشرة التي به عليه ديناوا، وقسض الدينار في المجلس بجوز، فكذا إذا حولا العقد إليه في الانتهاء، وهذا لأنهما قصدا تصحيح هذه القاصة، وعمرا الصرف إلى المقدد إلى المقصود بكون

مقصودة لكل واحد (قهو معنى فولنا حولا عقد الصرب إلى ذلك الدين] أو ولهذا شرطا التراضي منبسا على المقاصة ، وإن كال في سائر الديون تقع المقاصة بدون التراضي و لأن هذا تحويل العقد إلى ذلك الذين ، وانعقد قدم بيسا ، والتنصوف فيه بالتحويل لا بكون إلا بموان إلى المقد إلى ذلك الذين ، وانعقد قدم بيسا ، والتنصوف فيه بالتحويل لا بكون إلا براضيهما ، وأما المقاصة بدين وجه عليه بالتبواء بعد عقد الصرف ، بأن اشترى دخل من رحل دراهم طيئاره ، ونقد الدين ، ولم يقبص الدراهم حتى اشترى مشترى الدراهم من بالع المناهم التي لو عليت إلى من الدراهم أن المناهم التي لو عليت إلى من النواعم أن بالدراهم التي لو عليت إلى من النواعم أن بالدراهم أن الرباهات ، وذكر في رواية أي حقص الديا إضافة العقد إليه عن الانداء ، وبدراك في المناف المناف

المناسقة الخااصة فهر على تلانة أوجه الأولى (أن) تكون المضة فيها معنوية المناسع المناسقة الخااصة فهر على تلانة أوجه الأولى (أن) تكون المضة فيها معنوية الخاصة ورئا بورن، فإن كان تلا عله لدر عم صفراً ، وثانها فضة فيم هذه الدراهم بالقضة الخالصة ورئا بورن، فإن كان ورن الفضة الخالصة (مثل) وزن هذه الدراهم المنشوشة ، يحوره لأن قدر ما في الدراهم المخلوطة من الفضة الخالصة بإزاء الصفر الذي عن المدراهم، فيضع الأمن من الرباء وكذلك لو بيعت هذه الدراهم بعضة حالصة وزنها أكثر من رزن هذه الدراهم بعضه وزنها أقل من (وزن) عدم الدراهم المفشوشة ، وإن بيعت هذه الدراهم بعضه وزنها أقل من (وزن) عدم الدراهم المفشوشة ، وإن بيعت هذه المدراهم بعضه وزنها أقل من (وزن) عدم الدراهم المفشوشة ، صح الدراهم المفشوشة ، صح الدراهم المفشوشة ، صح المناسة أن قدر ما قرنا الصدر في الدراهم المنشوشة ، ويقع المراهم عن الرباء .

وإن كانت الفضة الحالصة مثل ما في ورن الدراهم المحلوطة من الفصة ، كان باطلا ؛ لأن الصفر لا يقابله شيء من هذه الصفرة ، فيكون رباء وكملك إداكانت الفضة الخالصة أقل وزنًا

 ⁽¹⁾ ما بين المعنوفين ساقط من الأصل، وأنبت هذه العبارة من التسخة ع.
 (2) ما بين المعنوفين ساقط من الأصل، وأنبعت هذه الدبارة من السحة ع. نقط.

من الغسصة التي في الدواهم، الإيجوز من الطريق الأولى، وكا شلك إذا كالله بشرى أي الفصصة التي في الدواهم، الإيجوز من الطريق أي الفصصة الخالصة بجمال أو المما سواء؛ لا يحوز؛ الأناهذا البيع بجوز بجهة واحدة، وهي أن تكون الفضة الخالصة أكثر، ولا سجوز من الرجهين، وهو أن يكون من الفضة الشخاء في جرجاب الفساد.

١٩٨٧- الوجه البتاني: أن يكون الفضة في الدراهم المنشوسة قالية، بأن كان للثاها فضة، وللتها صفراً، فيهمت بالفصة الخالصة، فم يجز إلا سو مبسواء، لأن الصفر إذا كان فقل، كان مقبولًا مستهلكًا، فلم يعتبره وصار كخلت العضه، فاهتبر بيع الزيوف بالجياد، وقد جامد السنة في هذا أن جيدها ورديت سوال، فلم يعتبر الصغر خالة كونه مغلوبًا، بل همره.

وقرق بين الصقر وبن المصفه حيث اعتبر الفضة وإن كانت مغلوبة والم يجعله علمراء واعرق بينهم وهو أن الغضة إن كان أقل، فهي قائمة للحال حقيقة ، فإنها ترى ويشاهده إن النوائق ومني آذبته وخلص الفضة و تخوج بيضاء تقيية ، والانجرق، وإنا أنحرة ومنا أمكن تخليصه لا يكون مستهنكا، وكانت الغصة فائمة باعتبار الحال والمآلية من حهة العرف، وكانت الغصة فائمة الصفر لتصير خلطا في الصنو، بل لترويج الصفر بالفضة ، ولهذا سعوه دراهم ، ولهذا جعلو الفضة طاهراً ، وكانت أقل من المحموم ذاهم ، ولهذا جعلو وأن كان أقل، فإنه مستهلك باعتبار الحال؛ لأنه لا بشاهة في الدراهم ، وكذا المتبار المآل، فإن الصفر يحرق عند التمييز ؛ لأنه أصعف جوهراً من الفضة ، فكان أشد احترافًا على ما يقول لمن عدد النصاف ، وعم السباكون ، فلم يكن به عروه عذا من جهة الحقيقة .

وكذا من جهة العرف، فإن الصفرة إنما يجمل في الفصة ليكون حلطاً للفضة ، ودم نها من الجودة إلى الرداءة، فصار ممثرلة هيث الفضة ، فسقط اعتماره، وصار هذا البيع مجنولة بيع فضة جيئة بفضة ردية ، فعمر فيه الساولة على معر

۱۹۳۲ به وأمالوجه الثالث: وهو ما إذا كانا على السوام، مأن كانب الدراهم المخبوطة مسهما فضة، ونصعها صفر، فبعت بالفضة خالصة، قال في لكتاب: هذا على وجهين: إما إلا كانت الفضة التي في الدراهم غالبة على الصفر، أو لم تكن، فإلا كانت الفضة هي الغالث، مهدا والرجه نات في من البب سواء، لا يحور بيعها بالصفة الحالصة إلا وزنا بوزنا، وباللم تكن المضة على الفالبة، بال ١٤١٤ على السواء، فهر بمتزلة الرجه الأول من البب، فيكون على العصيل الذي مر. فإن فيل: كيف يستقيم هذا التفصيل أن العضة التي في القراهم بما أن يكون أعلب من الصفر التي فيها، أو على السواء، وقد وضع المسألة فيما إدا تساويا؟ قلنا: معتى هذا الكلام ما حكى عن المعلماء وحملها الله تعالى من الصيارية أن الصفر والفصة إذا دخلا في المار، فالصم أَشِيدِهِمِيةُ احِيْرِ الْهَارِ وَأَمِي عِيمًا وَعَالَاءَ فِيجِورَ أَنْ يَكُونَ النصف مِن هَذَا وَانتصف من ذلك حال حملهما إلى النار للذوب ومعدما حملا إلى الناري وأذيباء واختلطاه بحترق شيءهن الصفر قبل أن يدوب شيء من الفضة ، فتصير العضة في النار غالبة على الصغر ، فياعا أواد بقوله النصف من هذا والنصف من دلك حال حملهما إلى النار، وما فصل من الجواف ، فقال: إذا كانت المضبة غالبة، أو كاناعلى السواء، أراه يذلك بعد ما أذبيا، فرتبا ينتقص الصعر، فيصير الفضة غالبة، ورعالا ينتقص وقبيقيان عقر السواء

وأق كانت الفضة هي العالية و كان نضر الواحه التاني من البائب، وإن كان على السواء ، كان نظير الوجه الأول من البات، فيكون على التفاصيل التي مرت، ولم يذكر محمد رحمه الله تعاتى في هذه المسألة ما إذا كان الصغر خالبًا على الفضة، وإما يدكر الأنه وجمع هذه المسألة فيهما إداكاتك المغينة والصفر سواه حبان كملهما إلى الناوء وتعبير الغلبة بعبد الذوب والإختلاط، وغلمة الصغر وعداللوم إذا كاناعل السواء قبل ذلك لا يكوه بحال الأد الصفر أكثر احبراقا بر الفضة على ما موء فإنما ليم يذكر هذا الوحه في هده المسألة لهدا.

٢١٩٢٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضًا - وإذا كانت الدراهم تلائحا صفوره وثلتها قصة، فاشترى بهاوجل متاعًا ورنَّاء جاز على كل حال، ولا تتعين ثلك الدواهم، وإن انسري بدواهم مسماة من هذه الدواهم بعير عبنها عدداء وهي بينهم ووباء قلا خير في ذلك، لأن قوله: التشريث بكدا درهما الصوف إلى الوزن؟ لأبهم مثى تعاملوا الشراء سيارزنك لاعددك تقروت الصف الأصف للفراهم، وهرالوزن، وصارت العبرة للورن والشمار إذا كان موزوفًا قباغا مصير معلومًا بأحد الأموين، إما بدكر الوزن أو بالإشارة إليها ، ونمو يوجد شيء من ذلك، فكان النمن مجهولا، وهذه جهانة بو تعيا في المنازعة؛ لأن في الخفاف والثقال، والثقل معتبر عند الناس [مني تعاملوا] لشراءها وزنًّا، فلهذا لم يحز، وإن الشواها بعينها"" عددًا، دلا أس، وإن كان تعامل الناس لمبايعة بها ورنَّا؟ لأنَّ جهالة الوزن في المشار إليه لا يمنع جواز البيع . فيصح ، ويصهر التعيين معتبرًا لبيان النقد والمقدار ، فيصير كأنه قال.

⁽١) هكذا في النسخ البوافي التي فندنا، وكنان في الأصل: بغيرها.

اختريت بخل وزن هذه الدراهم، فيعد ذلك إن أدى من غيرها ما يحناج إلى وزن هذه الدراهم المنسار إليها ليسكنه محرقة قعرها بالوزناء فبمكن من أداء غيرها عفل وزنا هذه العراهم، وإن أدى عينها "كما في الدراهم الخالصة.

١٩٣٤ - ولو عين هذه الدراهم ومسماها، وقال: انستريت (منك) هذا المتناع بهذه الدراهم، وهي كفا كذا درهمًا، أراديه تسمية الوزي، وكان يباع فيمه بين الناس وزئًا، وقع وَلَكَ عَلَى الوَزِقِ ۗ لِأَنْ تَقْدِيرِ كَلَامَهُ ۚ اشْتَرِيتَ مِنْكُ هِذَا العِرْضِ بِهِذَ وَالْدُواهِمِ [على أنها ألف، أو على أنها مائف ولو قال: هكذا، وجب على الشتري أن بوفيها وزنَّ على الوزن الدي ["" يكون في بلادهم كذا مهناء هذا إذا كان بياع بينهم وزنًا، وإن كان بياع بينهم علمًا، فانسري بها بغير عبتها عدداء جازه وإن كان فيها الخفاف والثفال؛ لأن الناس منى تعاملوا الشراءيها عددًا، لا وزنًا، فالجهالة من حيث النفل والخفة لا توقعهما في النازعة، فلا يمتم الجواز.

وإن كانت الدراهم ثلقاها صفراً، فهي بمنزلة الدراهم الزيوف، والتبهرجة إن اشترى بها، إن لم يكن مشارًا إليها، لا يجوز الشراء إلا وزنَّا، كما لو كان الكل فضة ربقًا، ولهذا لم بجز استفراضها إلا وزنًا، وإن كان مضارًا إليها، يجوز الشراء بها [من فير وزن] كمه في الدرهم الزايف، وإن كالت الدراهم نصفها صفراً . ونصفها فضة ، فالجواب فيما إذا كانت الدراهم فلناها صفراً، وتلايا فضة سواءه الأن عند الاستواء لا يصير العضة تبعًا لفصف ، فلا يجوز الشراء في حق الفضة تبعًا للصفوء فلا يجوز الشراء في حق الفضة إلا يطريق الوزن، فكذا في حق الصفر.

١٩٩٧٩- ولو انستري رجل من آخير لوبًا بدراهم يعينها من التي ثلث ها صعير ، وهي عندهم تباع وزنًا، أو عددًا، ولم يتفرقا حتى ضاهت، لم يتقص البيم حتى يعطيه مثلها؛ لأنها إن كانت تباع وزنًا، مهي بمنزلة السراهم، وإن كانت نباع عددًا، فهي عنزته العلوس الرائجة، وأبهما كان لا يتعين بالتعيين، فهلاكها لا يرحب انتفاض البيع، هذا إذا علم عددها، أو وزنياء حتى بتمكن الشتري من إعطاء مثلها عددًا، أو وزنًّا، كما قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، أما إذا لم يعلم، ينتقض البح؛ لأن الثمن يعمير مجهولاً، فلا يتهيأ للمشتري رد مثل المشار إليهاء والحائة هذه

⁽١) مكفا في لنسخ التي عنفنا، وكان في الأصل: من عبرها

⁽٢) ما بين المعقودين ساقط من الأصل وأنينناه من طاوم رف.

وإذا كانت الدرامية للثاها فضاف وثبلنا صفراً، فهي عنزلة المراهم النهوجة والزيوف، لا يتغض البيم بهلاكها، ويرد مثلها وزنّا إن علم وزن الشار إليه، فإن لم بعلم ورن الشار إليه، ينتعض السيراء وكذلك لجواب فيحا إداكان تصفها فضف ومصفها صفرآاة لأنه إداكان هكذاء فهو عِنزلة مضة ضم إليها، فليس رابح، فلا يتعين أيضًا. وإن كانب الدراهم ثلثاها صفرًا، بيعت ورثًا بيع السلع، يجب أن يتعبي بالتعيين، فببطل النبع بملاكها قبل التسليم، كذا قاله مشايحنا رحمهم الله تعالى

١٩٩٢- وإذا كانت الدراهيرمينوفًا مختلفة، منها ثلثها فضة، وثلثاها صفر. ومنها [ما تُلِثْها صَعَرٍ } وَتُلِثَاها فَصَةَ ، وصِياءً تُصَفِّها فَصَه ، وتَصَفَّها صَعْر ، فلا بأس بيم إحدى هذه المسوف بالصنف الأخر متقاضلاء بما بيده ولاخير في ذلك نسيلة ، يريد إنه لا بأمر ببيع ما كان الصغر فيه عاليًا فيه كان الصغر فيه مغلوبًا، وبييع ما كان الصغر فيه مغلوبًا فيا كان الصغر والفضة فيعطلي السواعد أوعلي العكس يقالبيف ولاخير فيعنسينة وأما لابآس مهيفا بيعت رؤن كالاستفاضلاه لأنه يصرف قضة هذا إلى صفر ذلك وصفر دلك إلى قضة هذاء ويجعل عولة ما لو باع صفراً وفضة بصفر وقصة، فإنا محوز كيف ما كان، ولكن بعد أنا مكول هاً لينا، وأما لا حير قبه تسيئة الإن الوزن يجمعهما، وهما تمثان، فيحرم النُّموُّ،.

وأما إذا باع منساً منها بفلك الجنس متفاضلا ، ففيما إدا كانت القضة عالبة لايجور ؛ لأن للغارب ساقت الاعتبار، فكان الكار فضية، فلا يجوز إلا مثلا بمثل، وقيمنا إذا كان الصفر غالك أراكانا على السوات وحوز مصاأوبًا ومتفاضلاه لأن الصغر معتيره والفضة كالمثلات فأمكن صرف الجنس إلى خلاف الجنس، ويشترط أن يكون بدأ بيد باعتبار صورة الفصة، وعلى فياس هذه المسألة قالوا: إذا باع من العدليات الني في زمالنا واحماً باتبين، يجوز بعداً ن يكون بدأ ببد، هذه الجملة من الخامع الكبير ..

١١٩٢٧ - وفي الودار ابن سنساعة - استل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن بيع درهم بخاري بدرهيمين بحاريين، وقد يكون في بعض البخاري من النحاس دافين ولصف، وفي معضمها دانفين، قال: لا يجوز من قبل أن الفضة عالب، قلا يجوز إلا مثلا تبنل وزنَّ بوزن، فال* ولموكان التحامل غالبًا، لا يجوز أيصاً، إلا متلا بُش

وفي زمن الغطارف ببخناري أكسر المشايخ وحسهم الله تعالى كنانوا بفتون بجواز بيع غطريعة بغطرطمتين ملة بيدار وكانوا بقولون في كل عطريقة مندس فضة، فإن سع منها اثناف، أو اللائق، أو أوبعة، أو خمسة بدوهم فضة خالصة يجوؤ، ويجمل من الفضة الحالصة بمثل الفضة

الترزقي الخطير فيحرو العضيل بإزاء التجاءرات

١١٩٢٨ - وسنل أبو حيمة رضي الله تعالى عنه عن الدراهم لمخارية إذا تنان الغالب فيها التحاس، فقال: هي يُنزِقَة الفيوس، وكان الشيخ الإمام الخاري أبوبكر محمد ابن الفضل ل حمد الله تعالى لا يعنل يجواز بهم المطارف واحداً بالنبيء وكان يغول: تغورت الغطارف تساً في بلاهنا بحيث لا ينبغل والايتغير ، فأخمت بالعراهم اجباده وروي شراعن أبي يوسف رحمه أنه تعالى أنه قال: إذا كاذا الشجاب هو العالب عنى المصدق الغراهيم، وكل واحد مسهما للحلص على حياة إن خلص لم يجر أن يشتريها إلا مأكتر من القضة التي فسياء وإن كان يحترق المضة، ويمقى النحاس، فهو نحاس كله، ولا يأس بأن يشتريها بأقل من المضة التي البهاء وعن بمزلة الغلوس، ولا تحسب بالفصة التي تحترف، فلا تبقي.

وإن كانت الفضة تيقي والصفر نحترق" والبريحنسب بالصفرة وعومل به كسيا بعامل بالمضة، لم قال: كل شيء من ذلك يحترق، فيذهب، ويذوب لم يحسب به.

١١٩٢٩ - وفي البادر الراسماعة الهوا محمد وحمه الله تعالى؛ وجل الشراي من أحو ديناراً بعلقورين درهماً؛ وقبض (المينار، والمهديم الدراهج] حتى وها، الدينار لبانعه، ثم فارقه فيها أنابدهم إليه القراهس الهمة في الدينار جائزة، وليناتم الدينار على مشهري الدينار ديبار مشده لأن بالافتراق قبل قبض الدراهم بطل عقد الصرف، فوجب على الممتري ردات فيض موا الدمارة وقد صحرعن ودعمه وفلزمه ردمثله فلا يحكم بانتقاض لهمة مطلان مقد الصراب

وروي بشر هن أبي يوسف وحمه الله تعالى أن لميم باطل، والهمة باطلة: الأنها بناه على البير. وقد يطل البيع بالافتواق، ولا تنبيء على المتشري لبائع الدينار؛ لأنا بالنفاض الهية رحمت الهبة إلى بالعها بحاكم قدم ماكده فلا شيء أه غير ذلك.

١٩٩٠- وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد رحمهم الانتعابي رجل له على رجل كو حيطة ، فياعه إياه بعشرة دراهم على أن منشري الكرافيه بالخيار إلى أحل مسمى، والنض الدراهم، قالوال هذا فاسد؛ لأن مشتوى الكوالم بلك الدراهم حين شرط الخيار ننصب في الكراء فهاذا دين لدبنء لأله الشفري الكراء وهوادين بعشرة دراهم، وهوادين حين ثم يملكها بائم الكر .

⁽١) هكذا في النبع. أنذ و ف وأم ، وقاد في لأصل تحسب

نوءأخ

في بيع الأشجار وفي بيع الثمار، وإنزال الكرم والأوراق، والبطخة وفي بيع الزرم، والرطب والحشيش:

1991 - فاكر من فقارى أبي النيف": فيعن النيفي، أشحاراً ليقطمها من وجه الأرض، فلم يقمل حتى أبي على ذلك مدة، وجاء أو دالصيف، فأراد المتنزى أن يعطمها، فهمنا على وجهون الأرض، أن يعطمها، في العقع ضرر بيل بالأرض وأسول الأشجار، ومن المقا الرجه له أن يقطعها؛ لأنه يتصوف في ملكه النائل" إن يكون في القصع ضرر بين بالأرض وأصول الأشجار، وفي هذا الوجه ليس له أن يقطع دفيك للصير عن مساحب الأرض والأشجار، وإدا لم يكن للمشترى ولا ية القطع في هذه العيورة، ما ذا مصنع؟

اختلف المتبايع وحسهم فله تعالى هيه و بعضهم قالوا : يدفع صاحب الأرض قيسة الأشجار إلى مشتريها، ونصير الأشجار له واختلفوا فيما بيتم أنه يدفع فيمتها مقطوعة ، أو قائمة؟ عامتهم على أنه يدفع فيمتها فائمة ؛ لأنه بتملكها فائمة ، وهر الصحيح ، وبحضهم فائما : البيتم ينهما في الأشجار ، ويرد صاحب الأرض على المشترى ما دفع إليه من نس الأشجار ؛ لأنه صجر عن التسليم معنى ، ويه كان يفنى الفقيم أبوجعفر الهندواني ، وعندار القصدر الشهيد في "، اقداته أو هكذا كان يفنى في جس هذه المسائل نحو بيع الأوراق وغير ذلك .

1997 وفي فتاوي الهل سمرقندا: طلب الرجل من أخر أن يبيع منه أشجاراً في أرضه للحطب، فانفقا على رجال من أهل البصرة لينظروا الأشجار بعيما أنها كم وقراً يكون من أخطب، فانفقو اعلى أل علم الأشجار خمسة وعشرون وقراً من أخطب، فانشراها بنمن معلوم، فلما قطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقراً وواراد الدائم أن يمنع الريادة، ليس له ملك، الأن هذا وصف الشجر ""، فيطبب للمشترى، كالزيادة في التوب.

۱۹۳۳ ۱ - وفي أفتاري أبي اللبت، حمد الله تعالى أن رحل له شحرة، جعل على بعضر الانتجار علامة، فياع الشجرة إلا الانتجار التي طلبها الملامات، فقطع المشتري الأشجار، ثم ادعى المانع على فلشتري أنك قطعت بعض الاشجار التي عليها العلامة، وأنكر المشتري،

⁽¹⁾ ومن أم أ الأنه بتصرف في ملكه، وإن كان فيه صروبين، فليس له أن بقطع فعمة بلصروب إلخ.

٢٠) وفي أطأن وصف لأضجار، وفي أم أ. وصف لتشجر

فالقول فون المتشرق مع تهيه و الأنه مكر و وإن ادعى الدائم أنه كسر أضطان الأسجار التي عليها التي المسجار التي علي المستوى الم أنصاب الكن مع يكون منه مداوا فطعت الشجاري، فإن كان دلك علي المتحرر عنه، فعنه فسان النفسان و لانه عبر مأدول من البائع في ذلك الدائم من البائع في ذلك الدائم .

1998 - وفي أو قعات الناطقي أ. إذا بالا نسجراً وعيد تدرقت أدرك أو لم يشرك. حاز، وعلى اسانع قطع الندر من ساعته الآن المسترى عالك الشحود، فيحدر البائع على السليمها فارغة، وكمالك له أرضي سخه أرجل، وعليه أندر، تم مات الموضي، أجير الورثة على قطع الشيراك وهو للحار من الرواية.

۱۹۹۴ - وفي افتاوي أهل مسترقت الاستخره حور أصلها وإحداء ولها فرعداء باع صاحبها أحد الفرعين، حاز إن عبل موضع القصع، ولم يكن في الفطع فداره لان هذا بيع استخدم غوائظة .

18873 - باع صابيبًا الدلمن الشاج وفياءة بوردناشا، يكامه وبة بو أرض ، قابل كاللت الأشحار قد الغ أوان قطعها، وسبع جائزا الأن المشمول لا بتضور بالقسمة، وإن تم يبلع أوان قطعها بو يعرم لأن المشرى بنضرو بالقسمة

1997 - وفي العيرة الشنري وجلان بعلة فيها قود وتواضعا على أد لأحدهما التنظف وتلاحر توطيق أد لأحدهما التنظف وتلاحر توطيق والمدامة التنظف وتلاحر أو المدامة والمدامة وتلاحر أو المدامة وتلاحر أو المدامة وتلاحر أو المدامة وتلاحر أو المدامة الأرض، وللأخر المجلل جارة والمداحد الشحوة أن يقلعه والذكرة من قامه صدوبين، فهو ينهما الأم حينتها عرافة القصل مع المنام، وبحوز شواة القصل أعم الخام أنها المنامة المدامة وبحوز شواة القصل المدامة والمقام "

وأما شراءها بشرط القطع "". فقد انخباف المشابخ وحمهم الله تعالي فيد، والصحيح أنه يحوز

١٠) وفي الان التصنيف للملامة منك ولكن لم يكن ساملية

⁽٣٠ همدا في المسخول) ألط أو أم أوقاه في الأهمل و أف أ البرالو

⁽٣) وفي السنامة أضار الفلم.

⁽²⁾ وفي النسجة عما العطع

هي تنقعه نميع الإسلام في بات شفعة الأرصان والأنبار : [فدهكريا جا از شراء الشجرة الشرط القام قال هذا من على ذكر احلاف السيابع.

۱۹۹۴۸ - وفي النجود . إداماع بصبيًا لدمن شجرة بمنز إدر السريت بشر أرض، فود شمت الأشمار فقد بلغ أوان قامها، فالمبع جائز، وإن بدريلغ لم يجز، لأن في الرجه الأول شريكة لا يتصرر بالمستق، وفي الوجه النابي بتصرر؟!"

1999 وأداميع السارعلي الأصحار فيوعلي وحيين الأول الديبعية فير الطول الديبعية فير الطبوع وأي فير الطبوع أن الديبعية فير الطبوع وأي فير الطبوع الإجهار البوع أن المبيع الديار الطبوع والماء على الماء على المبيع والمبيع المبيع المبيع

وفي الجدمع : في كناب الإجازات لوهر الصحيح ! أن واطباذ في ذلك حتى بعود هذا البيع على قول الخل أن يسيم مع أرزاده بأن يسع الكندري في أول ما يحرج من ورده مع أورافه ، درحود البيع في الكاملون الطائليوم في الأوراق، ورحامل كالعاوري الفاحلي يحول الفهم

الوحه الثاني . إذا باعه بعد ما صور متنفعً بداء انتاهي عطمه و ولا شك أن في هذا الوحه بعجور السبع ذا باعه بطبقاً و أر بشوات الفطع، وإذا باع بشوط التوك و فا شباس أن لا يحوز و ويد أخذ أبو حنينة و أبو يرسف رحمهما الله تعالى، وفي الاستحساء . يحوز و ويد أحد محمد الحدوث و أبو التوك أبو أوحب فساد العقد في هذه العدورة و إما أن يرجب من حن إدارة شرط فيه إحدوث أو إعارة . ولا وحد إبدا الأن إجازة التحكل و حادث لا يحتمل الوسل حيث الدارع شرط فيه إحدوث أو إعارة . ولا وحد إبدا الأن إجازة الشخل و حادث لا يحتمل المنسون من مدك التخار في في مناف في دارة مثال يحتمل المنسون من مدك فيه اشتراط رياده من مال البالع سوى البيع ، فأما أبو حتيمة وأبو بوسمار حمهما الله بعالى فيه اشتراط رياده من مال البالع سوى البيع ، فأما أبو حتيمة وأبو بوسمار حمهما الله بعالى فيه الشراط رياده من مال البالع سوى الميع ، فأما أبو حتيمة وأبو بوسمار حمهما الله بعالى فيه دارة ويادة مثل من مال البالع سوى عليه المعالى ويدعم الويادة مثل المناف سوى

^{. (1)} ما مد المعقومين منافعة من الأصل والمستخدين . (قد أنه أنه أن وزيا أنساء هذه المدونة في الساعة أن (2) ما بن العقومين منافعة من الأصل و وقدت عليه العقوم من أم

المبيع يحصل للبائع زيادة موجودة وطراوة، وللمشترى فيه منفعة، والبيع لا يقتضى هداء. ومثل هذه الشرط يوجيه⁴⁴ فساد البيع .

المرجمة الشالث: إذا باعد يعد ما صار متنفعًا به ، (لا أن لم يتنام عظمه ، وقي هذا الموجمة البيع حائز ، إذا باع مطلقًا ، أو شوط القلع ، وإن باع بشرط الترك ، فألبيع فاسد ؛ لأن هذا بيع شرط فيه ما لا يقتضيه البيع ، ولأحد المتعاقدين فيه متفعة .

بيانه: أن المشترى شرط ثنفسه وبادة مال بحصل له سوى ما دخل نحت البيع من ماله البائع ، وهذا شرط لا يختضيه العقد، والأحد المتعاندين فيه منفعة، ومثل هذا يوجب نساد نلبيع لما يأتي بيانه بعد هذا إن شاه الله تعالى.

تم إذا جاز البيع إذا باع مطلقًا ، أو [بشرط القطع إذا] ترك المشترى حتى أدرك، هل تطبب [له] الزيادة ، إن توك بإذن البائع ، أو استأجر من الأنسجار ، بطبب له الزيادة ؟ لأن الزيادة إنما استفادها [المشترى] من مال البائم بإذنه ، فيطيب له ذلك .

وبعض الثمار قد حرج، وبعضها لم يخرج بعد، على جارها، النبيع؟ ظاهر الغرب أنه لا وبعض الثمار قد حرج، وبعضها لم يخرج بعد، على جارها، النبيع؟ ظاهر المذهب أنه لا يجوز، وكان شمس الأثمة الحلواني رحمه الله تعالى يقتى بجوازه في الثمار، والباذيجان، والبلغيج، وغير ذلك، وكان يزعم أنه مردى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى، ومكذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي يكر محمد بن الفضل أنه كان يقتى بجوازه هذا البيع، وكان يقول: اجعن المرجود أصلا في هذا العقل، وما يحدث بعد ذلك تبعاً، ولهذا شرط أن يكون الخفارج المحمد المتعالى المعالى أن يكون الخفارج وحمد الله تعالى في بيع الورد على الأشجار أنه يجوز، ومعلوم أن الورد لا يخرج جملة، ولكن ينلاحق البعض بالبعض، قال سمس الأشمة السوخسي رحمه الله تعالى: والأصح عندى أنه لا يجوزه هذا البيع؛ لأن المبير إلى هذا الطريق إلها بكون عند تحقق الفيرورة، ولا ضرورة ههنا؛ لأنه يكنه أن يبع أصول هذه الأشياء مع ما فيها من الشوة، وما يتولد بعد ذلك ضرورة ههنا؛ لأنه يكنه أن يبع أصول هذه الأشياء مع ما فيها من الشوة، وما يتولد بعد ذلك يعدث على ملك المشترى، وعلى هذا تعن في الفدوري.

وإنا" كان الباتع لا بعجبه بيع الأشجار، فالمئشري ينشري الشعار الموجودة ببعض

⁽¹⁾ مكذا في النسخة أف ، وكان في الأصل و أظ . بوجد .

⁽١) وفي النسخة الذار وإماكان.

الذمان ، ويُجرِّحر العقد في الناقي إلى وقد وجروده ، و يشترى المرحرة بحميع القيس ، ويحل الله - الاستباع با بحدث ، فيحصل مقصر دهما بهذا الطريق ، فلا شرورة إلى تُبويز العقد في المعدوم

۱۹۹۶ - وإذا الفيشري إنوال الكوم ويعلس الشمارة صدر منتفك لوالسعص لوعسر منتمك لا شك أناهدا الشراء حالم على قرل من قال: يحوار شراء السعار قبل أن يصير منتمكا مهاد ومن قال أن شراء النما اراقال أنا يصور منتمة الايحوارة احتلموا فيصا بينهود قال مسمس الاثمة المراحسي رحمه الله تعالى والأصحرعتدي أنه لايحوارة وطريقة ما قلما.

وفي الادوري أمول المورقية الإنا الذيري إذال الكرام، ويعلمه في ده ويعلمه قد أنسخ م قال كان كان كان ترع يعلمه في ده ويعلمه فعالنصح و جاز ، وإن كان يعلم الأنواع نيكًا، والمعلم فا أنسخ الاسعور و وقال الأن المعرد العرف، ولاعرف هذه والعلمجيج أنه يحدز في الدجهين جديكا، وهذا إذا ناع الكراء فيزياع البعض، ويعلمها بي ده ويعلمها تدافع أعلمه أو أو الكل ي ده لا يعوز والانديجاع إلى النسمة، والمتقع يعلم، وقير المتقع الانسم أحكانا فاتر المعنى في قاوي أما رسم في الأ

همدا إذا بناع من أحسى . قبلتها عمن شوريكه وأدى وكل الإسلام المتحثان و حداته يمالي أنه الا بحورة ويعصهم قالوا والواح من العامل الا مجوزة والراباع العامل من و الالكرم يجوره كما في الزرع وعلى ما يني بيانه ليعد مثال إن شاءاته تعالى، فأم إذا ناع من الأجبل الا يجوز وولكن الاله فالواله يحتاج إلى مقسمة وفير المتقع الا يفسم الالا يعص الشمار ينامع برامال النضح النضح أصلاف الرواد بوارد واح هذا الايجوز السيع في الكان والكرام الرجوع في ذلك أنه يحد ح إلى القدامة والاكتاب النسلم الإسلامة وفي الفقع مسرر

۱۹۹۲ و بی مضرفات نسمس لإسلام الأوا جندی ، حمه انه تعالی : ادبیع لنمار عبی رؤوس الانتمار قبل آن یمدو صلاحها لا بحور ، وبعد ما بدا صلاحها یحوز ، وأسر بادر ا مالاح بصبروربه منصعًا، قال ولا یشترط الصبح رلا می الکمسری ، واحوز ، واتخوج الالی

 ⁽¹⁾ مكترا في الداء وتناداتي الأصول والسنجين الطالو الداء ويحق أمالانام الانتفاع .
 (2) مكترا في بالظامن الأسل ورأشات عدد الصارفين الرأ

عله الأشياء عير منتفع بها من ميت الاكل قبل النضج، وهذا ليس بصواب في الكمتريء لأن خل النصاح بصير منتاهاً بها من حبث إعلاقه الدواب

١٩٩٤٣ - وهي صبح الاز اري أبي الذيك الرواجاع التسار فيل الاغارك. إذ هاره المعار حصيمًا، أو تصحُّك أو ما أنب ذلك يجوز . • إناكان حرحًا • أو تحدي لا يجار - إلا أدوكون فدأفرك يعضهم فيجوز فبما أدرك وفتما لمهارك ماي تبك الشحرة يذالع يدنره النزادة وهذا كمنا قال أبو يوسف رحماء لله تعالىء فرسواته والفيان وتعضها دوده فم نصر فلقد حرد البيع في الكراء والجواب الذي ذكر غير مستقيم في الكمثري لما مر

والواراع نزارا الكوم والعشرا شابمح وإندعير لعباره العشماء لأبيحوز البيعية وإذاف والاعتبأ لا يتقلب البيم جدثواً. وإدالم يعمر بعبارة العلم لا يتعرؤ البيم في الحال الأنه لا ينتقع به أصلاء وزداص، عبُّ ينقلب بلك لمع حائزًا

ورة ماع الفمر على الشجر، والسعص قد خرج، فم خرج الدافي، وفرد حمل أو الرائع

١١٩٤٤ - ولي الخديد الحادث باللو حواد، فإن كان يعرف الحادث، فأنعفذ صحيح على حالمه وإنادان لا يعرف وبرك كالمقبل التحصف فسدالهم ولأبه تعذر التسبيم سبب الاحتلاط، فيعتم تم لو تعذر بسبب الهلاك، وإذ كان بعد اشخبة لايتسد العقد، لأبه قدم العقد بالتسميه وقده جدمانسي بهيتان فلايمسد بالاختلاط، ومناختك مثل أحفضه والأحراء فكام شريكين فيه، والقول قول المنشري في قدر ذلك؛ لأمه بي بده

١١٩٥٥ - وفي القدوري العبأ إدالنسري تسرة ها صلاح بعضها، اصلاح الداني بيقاريب وشوعه النوك وحارعند محمد وحمه القائمانيء لأن المعناد أن السوء سوك أكثرها با ويتلاحق بالبيهاء فصار كماك كالالكل مذركة افصح شرط النزك صداء وإذكال سأحر إدراك الدونس تأخَّرًا كتيرًا. فالبيع حائز فيما أدرك ، ولم يحر [في] البافي، وهذا إن يكون في العنب غانيًا أن بلوح الأمنود منه يتفدم، ويتأخر بافيه ناخرًا فثيرًا. فيصير شامنسين إذ يلم أحده ودواله مباغ وأتخرب فلجوع للعرجة فلابالغ فانتد إنشراطأ انترالة فوال مالله يبقع له تعرفت س

. وإذا اشترى الرحل علم كرم على أنه ألف، فلم يخرج ماه إلا فقر تسخمانة و

فعلمشترى أن يطلب البائع بحصته مائة [من] "أمن الشمرة لأن البيع بقدر المائة المن لم يصبح فيه البيع لمكان العدم، وصبح بقدر التسعمائة لمن، فيطائب البائع بحصة ما لم يصبح فيه البيع، ولا يطالب بحصة ما صبح فيه البيع، فالوا: على فياس [قول] ألى حقيقة رضى الله تعالى عنه يقيض أن يصبف المعد في الباقي؟ لأن العقد صبد في البعض إلحسد] مقارن للعقد، وهو العدم، والأصل عنه، أن العقد حتى صند في البعض بخسد مقارن للعقد يضبه [العقد] في الباقي.

وكان القاضى أبراخست قاضى الحرمين يروى عن أبى حثيقة رصى الله تعالى عنه [في جشية رصى الله تعالى عنه [في جشى هذا أن العقد فاسد في الكل، وبه كان يقول شمس الأثمة الخلواني رحمه الله آ¹⁰ وعليه كثير من المشايح رحمهم الله تعالى، وكان شمس الأثمة السرخسى يعول: بأن العقد [في ما ضم المعلوم إلى الموجود في المرح، بل باح الموجود، وطن أنه مقدار معين، وثبين أنه لم يكن ذلك المقدار، فهذا الا يصبر تابعًا المعدوم، وسياتي جس هذه المبائة بعد هذا إن شاء الله تعالى

وفي "النوازل": إذا قال الرجل لغيره، بعث منك عنه هذا الكرم، كل وقر" بكذا، والوقر معروف بينهم، فهد، على وجهين : إما إن كان العب من جنس واحد، وفي هذا الوجه يجرر البيع في الكل، ذكر المسألة مطلقة من غير ذكر خلاف.

قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته ": يجب أن تكون المبالة على اخلاف على اخلاف على الخلاف على الخلاف على قول أبي حقية رضى الله تعالى عنه يجرز في وقر و.حد، وعلى قولهما يجوز في الكل، بناء على مسأله الصيرة إذا قال لغيره " معتك هذه الصدرة من الخنطة، كل قفيز بدرهم، على قول أبي حقيقة رضى الله تعالى عنه يجوز في قفير واحد، وعندهما يجوز في الكل، قال رحمه الله تعالى، والفوى على قرافهما تيسيراً للأمر على الباس.

وإن كان العنب أحناسًا مختلفة، فعلى قول أبي حنيقة رضى انه تعالى عنه: ينبغي أن لا يجوز أصلاء وعلى قولهما: يجوز في الكل إبناء على مسألة العطيع، فإن من قال لغيره: بعنك هذا القطيع من الغنم، كل شاة بدرهم، فعلى قول أبي حبيفة: لا يجوز البيع أصلاء

⁽¹⁾ ما بين المعفوفين ساقط من الأصل ، وأنبت هذا من النسخة عد ..

⁽٢) ما بين المفودين صافط من الأصل والبناء من ظ وجوف.

⁽٣) وفي أم أ: كل قفيز مكانا، والقفيز معروف عندهم.

وعندهما يجوز في الكل ["

1989 - وفي اللوازل البطار إدباع أوراق الشجر -وقد ظهرت على الشجر - يشن معلوم، وبيض الشمى، ولم يأخذ المشترى الأوراق حتى دهب وقتها، وأراد الرجوع بالتعن ، فإن كان شرى الأوراق بأغصالها، وكان موضع انقلع معلوماً ليس له الرجوع والله قادر على [فيص]، فشيرى بالقمع وإلا أنه إداكان في القطع معاد الشجر، يجير البائع وإن شاء رضى بالقطع، وإن شاء نقص البيع، قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: و هذا هو القول لمختارهي مسألة بيع الأشجاء التي تعدم ذكرها، فإن اشترى الأوراق بدون الأعصاف، كان له الرجوع بالتمن والأمالان في هذه المبع إلائه لا بدواً في يخرج شيء من الأوراق في هذه المبالة، فيختلط المبع البقير المبعاء و كذلك بيع ثمار الأشجار على هذا.

۱۹۶۵ - وفي أفتاوي أمل سمرفيد أن إذا الشيري أوراق التوت على أن يقطعها "من ساعته يجوز ، وإذ المشراها على أن يأخذها شيئًا فضيئًا ، لا يجوز - لأنه يزداد، فيخطط المبيع بعير المبيع، وإن الشرعاء ولم يشرط شيئًا ، فإن أخذها في اليوم جاز ، وإن مضى اليوم، فسد البيع ؛ لأنه يزداد ويكن التجرز عه .

والحيلة في ذلك أن يششري التسجرة باصلها، ويأخذ الأوراق. تسييع الشجرة من البائع.

1989 - وأما بيع المُبطخة: رجل أواد أن يبع مُبطخه على وجه يصبح البيع بالاتفاق. يُنبغى أن بيع المُشيش وأشجار البطيخ يعض النسن الذي تعة أعليه ، حتى إن ما يحسن بعد ذلك يحدث على ملك المسترى ، لم يؤاجر الأرض من المنسنري أمِقية] الشمن ، ليسمكن المشرى من يقاء الحشيش والأشجار ، ليعصل مفصودهما .

۱۹۹۵ نمن أفتاري أبي الليث رحمه الله تعالى أه وفي أفتاري الفضائي : إقاباح من أخر شحرة البطيخ فيل أن يخرج الحدجة بهذه اللفظة : ابن حيار رار بنو فروحته عالزه لأن البيع يقع على شاجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدجه ، ثم ما يخرج من اتحدجة بحرج على ملكه

١٩٥٥ - و في هذا الموضع أيضًا " مُبطخة بين شريكين، باع أحد عما أصربه من إنسان

⁽١) ما بين المعفر قين سامط من الإصل. وأنيت هذه الصارة من أم . .

⁽٣) مكذا في أم أ، وكان في الأصل و أف أو اطأ أن يعطب

[مَنْ عَبْرُ أَرْضُ إِنَّا لَا يَجُورُ ؟ لأنَّ فِي قَلْمُهُ صَرَراً يَلْحَقُ غَيْرِ الْبَائِحِ، والإنسان لايجير على تُحَسَّ الفسرو، وإنَّ رئسي بِهُ فَيَتَبِغِي أَنْ يَشْتَوَى كُلِّ الصَّبِطَخَةُ مِنْ الشَّرِيكِينَ ، ثُمْ يَفْسِخُ البيع في التصفُ

وسئل شمس الإسلام الأوز حندي رحمه الله تعانى عن مع الغالين فيل أن يظهر شي، لا يجوز، وأسابع الزرع والرضية والحشيش إذا يدع الزرع وهو بقل، إن يناهم على أن يقطمه لمشترى، أو على أن يرسل دايته فيها ليأكل حارا الأنه شرط ما يقتضيه العقد [وإن باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز الأنه تعرط ما لا يقتصيه العقد [ا].

وكلك إذا باع رطبة ، وفارسيتها : سيست زار ، قهر على انتقصيل الذي دكرما ، هو النخار ، وبه أخذ الفقيه أو الليث رحمه الله تعالى

المحدد الذي مو نصبه من غيره بدون الأرض، فيها زرع فيها زرع فيها، باع أحدهما تعيف الزرع الذي مو نصبه من غيره بدون الأرض، فهذا على وجهن: إن كان الزرع مدوكًا يجوز؛ لأنه لا يشغيره هذا إليبع إصاحبه و لأن أكثر ما فيه أن المنشري بقلع الزرع ليمكم أخذ النعيف، إلا أنه لا ضرر على صاحبه في ذلك إذا كان معرك، و إن كان غير معرف، لا يحوز إلا إبر في صاحبه باغ مطلقاً أو بشرط العلم، وإن باع بشرط الترك لا يجوز ، وإن رضى به صاحبه؛ لأن عفاسم فيه شرط صاحبه وإن الإبرون الترضى به صاحبه ولان هفاسم فيه شرط المعد، وإنه لا يوجوز ، وإن رضى به صاحبه ولان مغاسم فيه شرط القطع ، وإنه لا يوجوز إذا رضى به صاحبه ولانه تضمن إلحاق الفين بصاحبه ولأنه لا يكن للمشترى إعالا بحوز إذا رضى به صاحبه ولأنه للمشترى المشترى التعيف إوالقاء النصف، وإنهاء النصف] باعبار مساحة الأرض ولانكون في تعيف المسترى التريكون في مصلحبه الأرض بتفور به صاحبه الإرض وأحد لشريكون في مصلحبه المنشرك، ونصاحبه وانه باعبار المسرف في فلحل المشترك، ونصاحبه وإنه إذا لم يكن مدركا، وأحد لشريكون إذا تصرف في فلحل المشترك، ونصار به صاحبه، وإنه الم يكن مدركا، وأحد لشريكون إذا تصرف في فلحل المشترك، ونصار به صاحبه، وإنه يقبل الرد، لا يجوز تصرف ولا برضا صاحبه الإسلام وحمه الحقال المشترك، ونصاحبة الإسلام وحمه الحقال المنترك، ونصاحبه الإسلام وحمه الخالية من صاحبة الإسلام وحمه الخالية المالية ولا المناز المالية المالية ولهالية من صاحبة الإسلام وحمه الخالية من صاحبة الإسلام وحمه الخالية المالية ولهالية المالية ولهالية ولهالية

⁽۱) هکذا في م

⁽٧) ما بين العقوص ماقط من الأصل، وأثنت عقه العبارة من أخر و أحر.

⁽²⁾ وفي أم : قطع بدلا من قلع

و مسألة الأساجرة التي تقدم كرها مع العابقها الدالالاسبان لا محير على القصل الشاطور وإن رضي بعد ميل على نيع أن نصف الزرع بالدين الأوص لا يحرب ويذر وضي به صاحبه

1994 - وقر مع الحسف نصف الزرع مع علق أرضه حدل ، فلم المشترى مشام الدنع و ثم في المشترى مشام الدنع و ثم في الفضاء الزرع مع علق أو في المستح المستح المستح المستح و ثم في المستح المستح المستح و ثم في المستح المستح

1994 - يلوا فاذ الروع مع الأرض مشترك بين طبيره باع أحتجما بصحه من الروح ما شريكه بدود الأرض لا يحور ، وفاف يكل الروح مدركاء الأداهة بيع غسس إلحاق الفير. ما الدوري ويما فيس عمقود عالمه الأن لياتم بأن المنشري بقلع با استرى بنه ليصع أرضه. وعلى هذا القفل، وسائر أواع بروع، إداكان مشتركا بي نتياء باع أحدهما بصب ، من صحدته بالأوص

و أها إذا ماع نصيف فروع مع نصف الأ. في من شريكه ، أو من أح من يعمر وحمد ضويكه ماز أوقع مشتري مده البالم)" في نشعة شيخ الإسلام.

وهي اللاحتاس ، إذا باغ المصف من الزيع المنتشرك من تسريك، يحسور في خاهر الورايف رووي هشاه عن محمد رحمه به يعالي أنه لا يحبود وإذا كان الزيع بن رف الأرض ويس الأي، و فداع رف الأرس المدينة عن الأكار لا يجبوز، ولو يدع الأكار بصيب من رف الأرضى دار والأنه لا يحتاج في المسلم إلى القسم، فلا يتعبر به أحدهم.

في لياب لأدن من أبوع الواقعات . ولو كان ماد كَاحَادُ بِعَامُلُ وَاحْدَامُهُمَا مِنْ مِنْ من صاحبه.

1992 - وهي الأصل - إذا يع رسالأرض الأرض، وفيها رح ينه ولي: الأكارة وليصله على والمنهري: الأول - أنابك لدائر ع، وهي هذا النوالة يشوقف البيع على إجسره المراوع سواد الع الأرض مع الزرع أو بنون الأرض

⁽١٤) علاد فو ام م ان ، وهامان الأصارو ط العمار كان عمل.

٢٠ و ١٨ بين اللعقو نيل ساهم من الأحدار و أنسان عالم العداد من احد

أما إذا باع مع الارض، قلال بعض الزرع ملك الأكار، وقد ماعه صاحب الأرض شوب إذاء. فيتوقف البيع فيه على إحارته، وكذلك توقف بع الأرض، وتصبب رب الأرض من الزرع، لأن المزارع استحل بيقية بصبيه في الأرض إلى وقت الحصاد، وبو بقد البيع، كان للمشارى قلم الزرع، فيطل حق المؤارع في نفية تصيه.

ولما إذا ماع الأرص بدون الزرع ، فلهشد العنة أنه تو نفد البيع يطل حق البائع في بقية تصبيسه هي الأرض ، حيان كناك ماع الأرض مع حسيع الزرع ، وأجاز الحراوع البيع في الأرص والزرع جميعًا ، فقذ البيع ، والقسم النمن على قيمة الأرض .

وعلى قيمة انزرع فما أصاب الأرض، فهو لصاحب الأوض، وسا أصاب الروع، فهو بين رب الأرض والزارع نصفان، فإنه لم يحز الزرع البيع، فالمشترى بالخيار إلا شاه ترخص حتى يدوك الزرع، وإذ لبيع والأن البائع عجز عن تسليم ما باع حق لزرع، فصار بجزلة ما لو عجز وإياق العدو .

1907 - وعن أبي بوسف: أن المنشرى إذا علم بالوارعة وهى البيع، فلا خيار له ؛ لأن معتق حق الديع، فلا خيار له ؛ لأن المشترى يميع فقسه عن الانتفاع ، والعيب لم يوجب عوات المفعدة ، والشيراء مع العلم بالعبب لا يوحب الحياز ، وإلا كان صاحب الأرض باع الأرض وحدها ، ميان آجاز المزارع البيع، صالاً وعلى للمستسترى، والمزرع بين وب الأرض والمراوع، باع الأوض وحدها ، فإن لم يجز الزارع البيع، فالمستسرى الحيراً الين لارض وإن كان صاحب الأوض باع الأرض بعصة من الزوع، وأجار الزارع البيع أخذ المشترى الأوس، وحصة وبالأرض من الزوع وقت البيع .

والصحيح أنه نس له ذلك الوجه الناس إذا كان الزاع وقت اليع ، وفي هذا الرجه إنّ باع الأرض وحدها ، أو مع حصة من الزوع حاز البيع من غير توقف؛ الأعدام الوجب للنوفف ، وهو بطلاذ حق السائع مي يقيمة لصيب من الزوع إلى وقت الإمراك أنّ بصبح المبع في هذه الصورة.

1997 - وإن باع حصة مع جميع الزرع نفط البيع في الأرض، ونصيبه من الزرع لرب الأوض، وإن لم يخبره يخبر المشترى إذا لم يعلم بالزراعة وقت الشراء لتفويق الصفقة، ولهذه المبالة تفريعات وأجناس تأتى في كتاب الزراعة .

⁽١) وهذه العمرة عبر و ضحة.

۱۹۹۸ و وي انوادر إيراهيد بن رستم اعلى محمد درحسه الله . و حل دفع أرضه . سزارهه ، ثم ماع الأرض بزارعه يمس محميمه من الرارع ، والورع بقل ، وأحمار الزارع ، فهو حالو ، وإن أجارعني أن يكون من ماني الأرض مؤارعه ، فهما داست

قال في السقائي ؛ وإن استحصد الزرع وقد كان سطّر المورع في الديم، جار اللج. وقسم النمن على فردة الأرقس وتعرب البنام، وأحاله إلى كتاب الرازعة

1999-وفي المنتقى روانة مجهولة: بداشتين الرحل أرضاً فيها زرع لبيائع ، والحرات انشرى الأرض مصيب البانع من الأخرى، فإن هنب تسلم الأرض المربعة، وإن قال: أن أمكت حتى يستحصد الزرع جار ، ولا ينصدق المنسري مني، من الورع؛ لأنه راه في أرضه .

وفي المقالي ": إذا ثال الأرض بين رجليل، فزرعها أحدمه، وست الورع فرنسياً"! على أن يعلمه الأخر على نقده والناس و يكرف الناع بنهما يجوذ، والايحوز، فل أدينيت.

ولو طلب الأخر فقاع قسيمت الأرض، ويؤمر الرابع بنتع ما في تعديب الشريك. ويعرم مضمان بصيبه الشريك، إن كانت الرابعة قد تقعمت الأرض ومن المنترى أرضًا ورزعها، فالسنوك لخهره في الأرض، والزرع جاره ولو أشوك في الزرع دون الأرض لا يجوره دكره محمد في الرفعت أ

1997 - ينها شنري أوضاً وفيما روع، والزوع بقل، فعال أدرة بن الأرض ودعها مزارعة إلى المانع بالمصد لا يجوزه لأنه بصور بالغا الروع، وهو منفول، وبيع المتعال فس الشفى لا يجوره وإذا باخ الأرض مع لصف الروع، أشهر في كناك الوارعة في عاب المفدو في الذارعة: أنه لا يجول

أم بيع لصف راع مدول الأرض إما لا ينجنور في منوضع كمان لصباحب الأرض حل القرار بأن رازع في ملكت إما وذا لم يكن له حق القرار بأن كنان متعديًّا في الزراعة كالغاصب جاز بيم لصف الزرع ، وأنه إذا لم يكن لصناحت الزرع حق المرار كنان الفلع مستحفاً عبد ، ومسحق القلع كالمقلوع، وفر كان مقلوعًا حقيقةً جاز بيع نصفه، كذا ههنا.

1971 - وعلى هذا إذا ياع نصف البناء يدون الأوض إن كان محقّا في البناء لابجوز ، وإن كان متعددًا يجوز ، وذكر هذه الجعلة شيخ الإسلام في شرح كتاب الشفعة في باب العروس .

١٩٩٣ - وإذا اشترى الفصل، فهاذا على وجهين: الأولى: أن يشتريه قبل أن يصير منفعاً بدروق جوازه خطات على نحو ماسنا في الثمار.

النائي: أن يشتريه بعد ما صبار منتفعًا به يصلح لعنف الدواب، فإن شترا، بشرط القطع أو إطلاق الكلام، فالميم جائز، وإن اشتراء بشرط النرك، فالعقد فاسد.

لم إذ جاز بالا المُسْرَاء بشرط القطع، أو مطلقًا، فاستأجر المُسْتَرَى الأرض معة معلومة جاز، وفي الثمار لو استأجر الأشجار مدة معلومة مثل هذه الصورة لايجوز .

وقرق أخر بينهما أن ههنا لو استأجر الأوص إلى وقت الإدراك يلزمه أجر المثل، ولا بطيب له العضل بطيب

١٩٦٣ - وقو استأجر الأشجار إلى وقت إدراك اللمر في مثل هذه الصورة يطيب له الفضل، والإيلزمه شيء من الأجر.

والفرق أن الإجازة في مسألة النخيل أضيف إلى غير محلها، وهي الأشجار لأن الحادث من الأشجار ريادة في الشعر، والزيادة في الشعر عين، والدين ليس بحل الإجازة، التصرف للضاف إلى غير محله لا جواز له، ولا العفاد، فيفي مجرد الإقف بالنوك من غير عقد، ولا سادفيه، فيطيب الفضل ولا يجب،الأجر.

وأما في مسألة التصيل الإجارة أضيف إلى محلها، وهو الأرض، والحاصل من الأرض منفها، وهو الأرض، والحاصل من الأرض منفهة التربية، قاما الربادة في الحب يحصل من القصيل الأن القصيل للحب كالشجر، ولما وجدناهها أصلا نصف "ابحصول زيادة العبن إليه كان الحاصل إليه من الأرض مجود منفعة التربية، فتنطم الإجارة عليها بوصف الصحة عند بيان المدة، وبوصف الفساد عند لرك بيان المدة، فما حصل من الزيادة بسببه حاصل بسبب خبيث، وهو العقد الفاسف فيجب النصدق مع أجر المثل.

١١٩٦٤ - وإذا باع حزة من الكراث بعد ما علا بجوز ، وإنا باع كفا كذا جزة لا يجوز؟

⁽١) وهذا الفظ غير واضح.

لأن البيع إدا يتعقد على ما هو موجود، وقد علا، وهي الحزة الأولى

أما الحزة التائية والشافة معدومة لم يتبت بعد، فلا يجوز النبع، وكذات هذا في سائر البقول إذا باع مه جزة بعد ما علا يجوز البيع، وكذلك كذا وكذا جرة لا يجرز، وكذلك في القصيل إذا باع بعد ما علا ليفصل في الحال يحوز البيع، وكذلك هذا في الأضجار إذا باعها وهي نابنة ليقطع، أو ليقطع في الحال، فهو حائز .

1998 - وأما فوالم اختلاف وضعب السحيل، فقد اختلف المشايح وصفهم الله تعالى في جواز بيفها ، ونص الكرخي في كتابه على الجوار ، ورواه هن أصحاب رحمهم الله تعالى الرمن قال: بعدم الحواز قال: الآن موضع القطع سجهول ، فهو بحزلة ما أو استرى ضجرة على أن يقطعها لا يجوره الآن موضع القطع مجهول ، حتى لو بين موضع القطع في القوائم يحوز الهيد بلا خلاف، تهزئة ما لو المترى شجرة على أن يقطعها من وجه الأرض ألا أ

- ١٩٩٦ - ولو ياع حشيشا في أرضه ، إن كنان مساحب الأرض هو الدي أنست، مأن سفاها لأجل الخشيش، فنبت بتكلمه جار؟ لأنه ملكه ألا ترى أنه بيس لاحد أن يأ عقه مغير إدمه، وإن بيت بنفسه لا يجوز؟ لأنه ليس بمعلوك له بل هو مساح الأصل، ألا ترى أن نكل واحد أن بأخذه، فلهذا لم يجز بيعه، وهكذا ذكر في النوازل.

وفي القصدوري : ولا يجموز بدم الكلافي أوضامه وكسفا لا يجموز بدم الكساة في الأرض، وقال ثمه ، ولوساق الله إلى أرضه خفته مؤقه حتى خرج الكلاء ثم يجر بعه ، قال: الأن الشركة في الكلا ثابتة بالتص، وإقا ينقطع الشوكة بالحيازة، وصوق للله إلى أرضه ليس بحيازة للكلاء فبفي الكلاعي الشركة، فلايجوز بعه، وما ذكر القدوري وحمه الله تعلى يخالف ما ذكر في النوازيا .

> نوع أخر في بيع المرهون والمستأجر والمفصوب والأبق وأرض القطيعة، والإجارة، والإكارة

حتلف عبارات الكتب في المرحوث، وقع في بعض الكتب أن جع المرحوث فاسلاء ووقع في بعضها أن البيع موقوف، من مضايحنا وحمهم الله نعالي من قال: في المسألة ووابنات،

و 17 ما بين المقو فين مناطق من الأحس ، وأنبتك هذه العطرة من السنخة أم

وعامتهم على أن انصحيح أن البيع موقوف إن قصى الراهن المال، أو أبر أه المرتهن منها، ورد الراهن عليه، ورضى به، ثم البيع، وإن لم يجز المرتبن بيعه، وظلب المشترى من القاهى التسليم، فالفاضى يقسخ المقد بينهما، وهذا لأن البيع صفو من المالك، وللمرتبن حق في الحل، وكما يجب مراعاة حق المالك، يجب مراعاة حق صاحب الحق، وإنما يصير المفتان مراعى إذا قلنا بالتوقف.

ومعنى قوله في بعض الكتب: إن بيع المرهون الفاسد أنه لا حكم له، فكان فاسداً في حق الحكم، وهذا لأن البائع مالك للعين، وتأثير حق الغير فغفنا [10] في دفع الحكم، لا في فساد العفد في نفسه، كبيع مال الغير، وبيع المستأجر نظير بيع المرهون موفوف عبد عامة المشابخ رحمهم الله تعالى، وهو العسميع، وللعشترى الخيار إفا لم يعلم وقت الشراء أن المشابخ رحمهم الله تعالى، وهو التسليم الله الخيار، والمستأجر، وإن كان عامًا به وقت الشراء، فكذلك عند محمد وحمه الله تعالى بثبت له الخيار؛ لأن كون المشترى مرهونًا أو مستأجرً عند محمد وجمه الله تعالى بثبت له الخيار؛ لأن كون المشترى مرهونًا أو مستأجرًا عند محمد بيزة الاستحقاق.

۱۹۹۷ - ومن المنتري من رجل مال غيره، والمنشري بعلم أن المنتري مال الغير، كان المشتري حق النقض، والرجوع على البائم بالنمن، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له حق نقص الشراء؛ لأن كون الشنري مستاجرًا أو مرهونًا عنده عزلة العيب .

ومن اشترى ثبينًا معينًا، وعلم بكوته معيبًا وقت الشراء، فلاعبار له في فسخ العقد، وذكر شمس الأثمة الحلواني رحمه الله بعالي الحلاف على هذا الوجه في شرح حيّل الخصاف، وأحاله إلى "التوادر"".

وذكر الصدر الشهيد في واقعاته : آنه إنا كان يعلم بكونه مرهونًا، أو مستأجرًا، فنه الخيار في طاهر الرواية، وذكر الفاضي الإسبيجابي في شرحه : أنه إنا كان عالمًا [بكونه مرهوفًا أو مستأجرًا] فلا خيار له في ظاهر الرواية .

- ١٩٩٦٨ - وكذلك إذا الشتري أرضًا، ولها أكار، فهو عني هذين الوجهين، يعني في

⁽¹⁾ وهي آخ : أن بيع للرتين.

⁽¹⁾ ما بين العفوفين ساقط من الأصل، وأثبت هذه النفظة من ام أ.

⁽٣) وفي ام .. أو هو مستأجر، وإنما يتأخر التسليم . . . إلخ.

⁽٤) وفي ف الولزل،

حق تبوت القبار للمستوى إذا علم وقت الشراء أن لها أكاراً ، ولم يعلم ، ذكره الصغر الشهيد ، وليس للمستأجر حق تسخ البيم ملا حلاف ، لأن حقه في المتعند ، والبيم صادف الرقبة ، فأما المعرفهن هل له حق فسخ هذا البيخ الخناف المشابع وحمهم الله تعالى فيه ، منهم من قال ا-ليس له ذلك ؛ لأن حقه في البدل أن لا في الرقبة ، والبيع يصادف الرقبة ، وصهم من قال له حن الفسخ ؛ لأن المبيع يعقل ملك الرقبة ، وهو وصياة إلى استيفاء الدين منه عند الهيلاك ، وليس للرامن والآجر حق صنع هذا المبيع ؛ لأن مذا الهيع يعقد صحيحاً في حقهما ، نص عليه المناسات في أدب القناضي في باب ما الا يجب هيه اليمين ، وإنما توقف في حق المستأجر والمؤتين .

1979 - وفي رهن الثنتقي : إذا باع الراهن المرهون بغيير إدن المرتبي، ثم باعه من المرتبن، جاز البيم من المرتبي، وهو نقض للبيم الأولا؟.

١٩٧٠ - وفي الباب الأول من رحل الجامع : إذا باع الراهن المرهون من رحل بعير إذن المرتبى، ثم باعه من رجل أضر بغير إذن المرتبى، ثم باعه من رجل أضر بغير إذن المرتبى البطاء ثم أحاد أحد العقدين، نفذ البيع الذي لحقته الإجازة، والشمن للمرتبى، يستوفى منه حقه، وروى عن أبي يوصف رحمه الله تعالي إن أجنز البيع الأول نفذ البيع الأول، وإن أجاز البيع المائي تعذ البيع الأول، وقو كان مكان البيع الشائي رهناً ، أو إجازة، وأجاز المرتبى الرهن ، أو الإجازة، بنفذ البيع ويسطل المرة و والإجازة،

١٩٩٧ - والأجر إدا ياع المستأخر من رجل يغير إذن المستأجر، تم ياعه من المستأجر، جاز البيع من المستأخر، وهو نقص للبع الأول

۱۹۹۳ - وأمامهم المقصوب، فيفد ذكر صحيفا واحمه الله تعالى في الأصل : أنه موقوف، إن أقرابه الغاصب، تم البيع، ولزامه، وإن جحد وكان للمفصوب مته بينة عادلة. فكذلك الجواب، وإن لم يكن له بينة، ولم يسلمه حتى هلك، انتقض البيع.

وروى إن سبعه عنه من منحصه ارائه عن القصيح و ونسو و سند المواجوية أن من مراسق مراسق عن الهيد والمشرب لا في القائلية ، والبيم بعدادف العين من حيث المالية ، ظم يكن البيم واقدًا على حق الفرنين البعقمة تحكم الحق لو دقمه دمعه لأجل نفيز ، والقبر بتدفع بسبب الغاذ، وصار مصل الرهن وفضل الإجازة سواء ، وتي البات الأول من رهن ألجامع

⁽¹⁾ مكذا في الأصل و اطاء وكان في ام أو اف اذ لأن عقه في أنبد. لاعي الوقية ا

 ⁽٦) وفي م بعد مداً وفي أشرح الجامع في طاهر الرواية ليس لنمولهن حق العسج
 وروى ابن سيماعية عن محمداً أن فه حق الفسخ ، وذكو وجمه طاهر الرواية أن حق الرتبين في البح

تعقر مشايخا قانوا: قول محمد رحمه الله تعالى في الكالب: قان لم يكن للمغصر بمدينة ولم بكن للمغصر بالمدينة ولم يسلمه حتى هلك انقض البيع بظاهره غير صحيح و وبنفى ألا لا ينقص البيع آلان المبيع وإد فات وقف أفلك الفيع وإد فات وقف بدلا والمبيع إذا قات وأحف بدلا لا ينقص البيع] " وبن يغير المشرى كما لو قتل المبيع معالم وبعد وبعد أن لا ينقص البيع إذا احتار المشترى النفس وبعضه وقاوا: قول محمد برحمه الله نعانى التفس البيع إذا احتار المشترى النفس وبعضه وقوا: قول فول محمد بطاهره صحيح و وبتنقض السع من عبر ختيار المشترى النفس وبنظهر أنه كان بعد البيع القيم وبعد الما المبير وبعد المنام والمناسب وبيع الولى كان بعد ذلك وبنظهر أنه كان بعد البيع وبديم أو شصب الأن

وفي الوادر بشراء قال: سالت محميّناً رحمه الله تعالى عمن اشترى المصوب من القصوب منه - وهو في يد الماصب ، و العاصب جاحداله ، قال: يحور ، ويقام الشترى في دمواه دلك مقام المالك، قال: وهذا قول أبي حنيقة رضي لله تعالى عنه .

ودكر الله متماعة في "توادره ٢ أنه قال: قال أبو حنيفة وحمه الله تعالى: الابجوز بنعه من غير المناصب، وقلت: إلنا هو جائز .

" ۱۹۹۷ - وروى بشير عن أبي بوسف و حسمه الله تصالي . في رحل غيصب من أخير طعاماً ، وتصدق به ، وكان قائماً في بدالمسكون على الشواء الغاصب من المفصوب عنه ، عار شراءه، ويرجع في صدفقه ، ولا يجوز عن كمارة بمينه ، وإن استبلك المماكين الطعام بعد الشراء، ضموا، ولو لم يشتروا ضمن فيعته جاوت صدفت، وأجزت عنه ، وثم يرجع فيها .

ولو كان الطعام مستهلكاً حال ما اشتراه الغاصب من المغصوب منه في أيدي المساكين. فالشراء ماطل، إلا أن يشول: أنستري منك مائك على من الطعام، فنحيسنة يجوز الشراء، وجازت الصدقة للمساكين.

1998 - قال محمد وحمد وقد نعالى في الجامع : وجل غضب من أخر هيدناً. الغاميد أمر وجلاحتي يشتريه له من مولاه، فاشتراه، صح الشراء، وصار الآمر قابضاً له ينفس النبر ه- لآنه في يده مضمر فاضدن نفسه، ومثل هذا الفيض يتوب عن قبض المشترى، وكان الأمر جاء لقبض أكثر ما في البات أن حق القبض تبوكيل، لا لسوكل ، ولكن مذا لا

١٢) ما مين العقوابي منقط من الأصل و أفينناه من ظاوم وقب.

عِنع صحة قبص الموكل إذا وجده ألا يرى أن الموكل بالبيع ليس له حق قبض الشمن من المفتر من المفتر من المفتر من المفترى، مم هذا أو قبض صحء كذا هها .

وكذلك ثر أمر رحل أجنبي الغاصب أن يشتريه له، ففعل صبح ، وصار الآمر قابضًا بنفس الشراه؛ لأنه وجد في حق المأمور -وهو الغاصب- فبض ينوب هو ش قبض المشترى. عصار هو قابضًا، وقض المأمور بمثرلة قبض الأمر، فصار الأمر فابصًا من هذا الوجه.

۱۹۹۷ - قال من الجامع أيضاً: رجل غصب من أخر جارية، وغصب آخر من وب الجارية عيدًا، ونيابعا العبد بالجارية، وتقابصا، نم بلغ المالك ذلك، فأحاره، كان باطلا [لأن الإجازة إنما تعمل في المعقد الموقوف، لا في العقد الباطل، وهذا العقد وقع باطلالاً"؛ لأن البيع قبلك بتعليك، وذلك لا يكون في بيع مال الرجل بماله.

توضيحه أن الإجازة في الانتهاء عنزلة الإذن في الانتهاء ولو أدن المالك لهما في الابتداء بفلك، لا ينفذ ، فإذا فعالاه بغير إذنه ، لا يتوفف أيضًا ، ولو كان مالكهما وجابن ، فيلغهما ، وأجازاه كان جائزًا ، وصارت الجارية فغاصب الغلام ، والفلام لغاصب الجارية ، وهذا لأن كل واحد منهما صار مشتويًا ما في يد صاحبه بحافي بلده بانعًا ما في يده بحافي بد صاحبه ، ولا يوقف في الشواه ، فقد حرف أن شواء القيضولي لا يتوقف على إجازة النشري إنه المنافق على إجازة والمنترى، وإقا التوقف في البيع ، فصار شراء كل واحد مهما واقعا لنقسه ، كأن كل واحد من المالكين قال لغاصبه : المنو علوك فالان لتصك يملوكي ، وإقا انتقسه ، كأن كل واحد من المالكين قال لغاصبه : المنو علوك فالان لتصك يملوكي ، وإقا ولكن عند إجازة المالك ، وعلى صاحب القلام "فيمة الفلام لولاء ، وعلى صاحب المهارية" ومنا قيمة الغارية الإلاء وعلى صاحب المهارية المنافق في الميان على واحد منهما عمار [مستقوضاً] ما غصب ، حتى يكون البدل على من يثبت له الملك في الميدا.

11997 - واستفراص الحبوان وإن كان لا يجوز، إلا أنه إنما لا يجوز إذا حصل ابتداء. والاستقراض ههنا حصل في ضمن الشراء، وأنه تصرف مشروع، فيصبر مشروعاً بشرعينه،

⁽¹⁹ ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظارم وف

⁽٢) ما من المعوض سافط من الأصل، وأنبت من م .

⁽٣) رقى م العلى قاصب الفلام

⁽¹⁾ رقي أم : وعلى غاصب المارية

والمستفرض فيما لا مثل له مفدولا بالقدماء فوحت على كل واحد من الفاصيين قيمة ما عصب من هذا الرحم.

۱۹۹۷ - وفيه أيضًا: لو أن رجلا غصب من رجل مانة فيدر ، وغصب أخر من رب الدينار ألف درهم، ثم تبايعا الدر هم الدنائير، يعنى العاصدين، وتقابضا وتقرفا، تم يلع المالك ذلك، وأحازه حار

فرق بين هذا، وبين المدالة النفاءة، والفرق أن جهنا العقد ما ورد عنى الدراحم والدنائير بأعيانهما : وإنما وقع على مثلهما دينًا في اللعة، فلم يقع على مائين لذلا ، واحد، عصح البيع ملا توقف ، الا ترى أن سالك الدراهم والمغانيم تو لم يجزر وأحد دراههم ودنائيم، ولم يتقرفا "، حتى نفذ كل واحد منهما من مال نفسه يحوز ، ولا يفسد السع، فمنم أن العقد وقع على مثلها ديدً في لذمة ، إلا أن كل واحد منهما صار قابعة ما وجب في ذمت بما غصب، عاذا أحداد المالك ، جاز العقد، وصار المالك مقرضًا من كل واحد منهما ما غصب وبقد "!".

أماهي المسألة المقدمة القبض وقع على العوضيق بأعيانهما؟ لأن العرض يتعبى في عقد المعاوضية ، فإذا تنان الشخص واحداً، لم يتفقد العقد على ساعت ، والفلوس في هذا نظير الدر هم والدنامير؟ لأنهد لا بنعياً، والتعين

الم ١٩٧٨ - وفيه أيضاً: وجل عصب من رجل جارية، وعصب وحل من صحب الجارية مائة دينار، فناع غاصب الجارية من غاصب الدياليو ننك الذاليو، دبلغ المائك، فأجاره صح ا الأن الجارية إن تعييت في العقد، فالدياليو لم تتعين، فلم يقع العقد على مائل لواحد، بل وقع على جدرية مخصوبة بدناليو في الذمة، حيدا أجاره صحت الإجازة في حق الميع و لأن بع الخارية قد توقف على إجازته و لأن يملك الإذن بيبع جاريته بالدنائيو، فيمنك الإحازة اليضاء فإذا أحاز نفذ، وأما بقد الدياليو فإن كان قبل الإحارة عملت الإجازة فيه أ" إذا علم المصوب مد أنه نقد من مائد، ويصير هو مفرضاً الدنائيو من مستوى الجارية، وهذا لأن السواء لما نعلق

١١٦ ومي م : وليوينغو ف العاقدان

⁽٢٠) ما بين العموض ساقط من الأصل، وأنبت هذه العنارة من م

⁽٣) ما بين المفقو في سافية من الأصل، وأنينت ها والعبارة من او

فينوقف على إجازت، فإذا أجاز جاز الاقد أيضًا، وتصمر أ" ذلك قرضًا للداني عال ما م خعب بت الدينير [ملكاً]" لمشيري الحارية بالغرص مغتصى الغضاء، وصاد المشيري قامساً همانير بقسماء وقدانفيد بم الجاربة على مالكها بالإحازة، وتقبت الوكالة بالإجازة، فيصمر بالع الجنارية (قايضًا الدنابير المالك الجنوبة بحكم الوكالة ، وإن يقيت الدنامير في بدياتو إجاريه أأأاه فهم المخصوب منده وإن هلكت الريادة، ولا فياحال؛ لأنها هلكت في بدالوكيل، وهلاك التمر في يدالوكيل لا يوجب عليه صمامًا ، وإن كاد التقديعة الإحارة ، وهنكت التفاقير في يدباثع الجارية، والمفصوب منعه لحياره إن شاء ضمس ماثع الحارية، وإن شاء صمس مفتري الجارية، وهذا لأن الإجازة إذا حصلت قبل النفاء، فليس دلت بإدن في العقد؛ لأن النفد ل يكن موجودًا. ولا يموي هل يتقد الخصوب أولا يتقلب تلج تعمل الإجازة في حق النقد، فصار مشتري لجارية فاقدا دنانيو للغصوب انه بغبر إذناء وصارهم غاصكا بالنفداء وحسر بالد الجارية غاميًا لها بالفيض، فإذا هلكت، كان للمالك الحيار في تضمينيه، فإن صحن المُشتري الجارية. ظهر أنه مالك الذلانير من وفت القيص المابق، وإنه نقد منك نفسه، فصح النقد، وصيار مائم الجلوية فالضاً دنانبر مشتري الجاربة بلاءه، وكان أمينًا فيمها، وإن فسمن بائع الجاربة، وجع البائع على المشترى الأن فيص البائع لم يسلم أمناك لما استحق عليه عوضه ، فاستوجب الرجوع به على المُشرى، كما لو كانت الدناير قائمة بأعبائه، فاخترت من يعم.

1994 - وإذ ادس وحل أوضًا في بدى رجل، فأقام السنة على ما ادعى، وقضي الذافعي، وقضي الأرض له، فباعها من وجل أن ينظير أنه قد كان باع عدّه الأرض فين أن يدعيها عند الفاضي من رجل المرب فيلمائز هو البيع الأولى، لأنه تبن أنه باع المفصوص، وله بينة، فحالز الأولى، ومن فسرودة جواز الأولية بولان الذائر، فأنه المبع الأبق، هذا لذكر محمد في الأصل الأصل الذورك، نام بهي عن بيم الابق، والأمه المحجوز التسليم، والقدرة على السليم شرط حواز البيع.

⁽١) وفي أم : ويصبر ذاك فرصاً مكان: وتفسس دلك مرحماً

⁽٣٠ ما يين المقرنين ساقط من الأصل، وأنست عدم فعبارة من أم ..

ما بين المقوفين سافط من الأحس وأنبناه من حاوه وفعه.

وهذا يؤلاف ما لوابع عالما أرسله في حاجته الان اعلى السميم هناك تابنة وقت العقد حكال واعتماراً الان الطاهر عوده إلى الؤقل، ولا لافلك لا في فيها عاله من الإباق . واسميه إلى المنشوى، روى من محمد الله يحوره وله أنف الكراحي وحدثه قامل مشارخته. وحكدا ذكر الناصي الإسهيماني في خوجه.

والملاك رافي شراعه : إدا ظهر الابنى، وسلمه إلى المفتوى بحور البيع، وبُعهما الضع، إما المائح على التسابيم، أو المشترى عن الفيص، محمر عنبه، والابتناج إلى بيع بعديد، إلا إلغا قان الشائد ي رفع الأمر إلى الفاضى، وطلب التسليم من البائع، وطلها صحره عن تشميم عن الشافىي، وصالح الفاضى المقاد سهم، قوطها العدم منته يحتاج إلى بيع حديث، وهذه الأد المنام من الحواد العجر عن التسلم بسبب الإداق أوقد ارتفع العجر حين طهر من الإراق [1]

1994 - وفي مجموع الوزل : إذ أحار الرازع، يكون كلا إدامييس المداري، ويون كلا إدامييس الدائري، ويداره الإيسان الأرض عبد والوائم بحد الإيسان البيع و وقدا في الكوم، سواء ظهر التمان أو المهام الدائرية أو كان الملك التفسيل ، إذ كان الملك الموات على التفسيل ، إذ كان الملك المرائز الرائع الايسان والمدائل الأرض، وإذ كان من رب الأرس، وقد بقى عام الايسان عليه والدائم المناز عبد والمدائم المناز عبد والمائم المناز عبد المناز عبد والمائم المناز عبد والمائم المناز عبد المناز عبد والمائم المناز عبد والمائم المناز عبد والمائم المناز عبد والمائم المناز عبد المناز عب

نوع أخرفي بيع احبوانات:

1994 على محمد في الجامع الصغير الولا يجوريع السما في حظيره لا يستعيج المحمد في حظيره لا يستعيج الحزيج عنها . وقائل لا يوحل إلا معيد الوزاع كو يؤحل أيجر صبد إجار البيع و والمنشري للخير الإلا أعلى وجهين إلى الدار الدار البيع و والمنشري و صهيده . أن تناق الدائد و من الموجه إن كال لا يعدر على الحقيد من غير احتمال واصطباد الا يجود يجهن اللائم عاصر عن تسبحها المهواكات الابت عن عبر احتمال المحلم عن عبر احتمال على الحكوم عن عبر احتمال عادر جار يجهن الأدارات المكهن بالاصطباد الابت و المدارعين المكهن بالاصطباد الابت عادر يجهن الأدارات المكهن بالاصطباد الابت المناقبة المناق

⁽٢) بالدين المهموض ساقط من الأصال وأكراء من الأوج والمر

٢٠٥ ما بن المقرفير سنطلس الأصل وأنشاه مواط ووفعه

⁽٣) ما من العمد فين ما الحلا من الأصل وأنت، من ظاوم وف

وقد باع مفكم، وهو قادر على التسليم، فيصح، كما لمو باع عبداً له قد أو سله في حاجته.

وإن اجتمعي في الحظيرة، لاباختياره واصطياده، لا يحوز بيعهن، أمكي أخذهن من صير احيال واصطباد أو لم مكل: لأنه إليه بحرزهن إظلم مملكهن، فقد باع ماليس عِملوك له.

فره على هذا الفصل، وهو ما إد احتمعن في الحفيرة، لا باحتباله، واصطباده، فقال: فو سد موضع دخول الماء، قصون محال لا يستطعن الحروج منها، لا بجوز البيع عند يعض الشايح؛ لأنه لم يملكها، لأن هذا القدر ليس بإحرار، فهو بمثرلة طير طار في بيت إنسان، صلا اليبات والكوف وهناك لا يصير صحرزًا له بهذا القدر ما لم يأخذه كذا ههنا، ولا ملك بدون الإحراز، فإغاباع ما لم يمنك ، ملا يجوز، وعند بعض الشابخ يجوز البيع إذا أمكي أخذهن من غير اصفياد - لأنه بما فعل صار أخذًا لهن حكامًا، فصرن منكًا له بنزلة ما لو وقع في شبكة ، فيجوز ببعاء وهذا الخلاف إذالم يبيئ الحظيرة للاصطباده فأما إذا عبأهاء الكهن بلا حلافء قنجوز للعهزاء

١٩٨٨ - وفي كل موضع جاربيع السندك في الله إذا فينصه الشندري، ورأه، ذله الخيارة لأنه اشتري ما له يرَّه، وإذا أخذ صمكة، وجعلها في جب ساء، فالجواب فيه على التفسيل لذي تلنا في الحظيرة، إن كان يضر على أخفه من عبر اصطباد، جاز بيجه.

وإن كان في الخطيرة سمك وقصب، باع السمك والقصب جملة، فإن كان لا يمكن أخد السمك إلا تصيده قاليهم فاسدفي الكل، اصطاد السمك قبل ذلك أولاء أما في السمك قلام بالوما لايقدر على تسليسه، وأما في القصب، فلجهالة النمز ؛ لأن فيمة السمك محهالة لابدري إذاكان لابؤ حذبغير صبت وحهالة ثيمة السمك يوحب حهالة حصة الفصيء فيغسد البيع في القصب لجهانة النصل، ورن كان يمكن أخذ السمك من غير صيد، إن تُم يكن اصطلادالسمك قبل دلك، فالبيم فاسد في السمك، وهل يفسد في القصب؟ قالوا: على قياس مول أبي حيفه رحمه الله تعالى بعمد ٩ لأن هول المقد في السمك يصور ضرطًا لفيوله في القصب إذا كانت الصفقة والحدة، وقبر ل المفد في السمك سرط فاسد، فيفسد المقد في القصيم، وعلى قباس قولهما لا يقسد؛ لأن قبمة السبك معنومة إذا كان يأحذ بغير صيده فتكون حصة التعب معلومة، والصحيح أناعلي قولهما : يعسد المقد في النصب؛ لأن حصة القيسب تصير معلومة بأحرر والغراء إذا الصفعة متحدة، وما يعرف بالجرر بكرى مجهولاء فهو تطير ما لو اتمتري عبدين بألف درهم، فإذا أحدهما حو

وإذا كالناصطاد السمك فيل ذلك، يحوز الديم في الكل صدفيم جميعًا، ذكر شيخ

الإسلام هده الجملة في شرح كناب الشفعة قبل باب تسليم الشععة

وإذا أراد الرحل أنا يبيع برج حسام مع الحسام، إناماع لبلا حاز ؛ لان في الليل يكون الحسام البحسشة الااحل البرج، ويمكن أحده من عبير احتيال، فيكون «نشأ ما يقدر على تسليمه، وهي النهار يكون بعضه خارج البرج، لا يمكن أخذه إلا باحتيال، فيكون بانشا ما لايندر على تسبيم.

1997 - (ومن الشخل 1 إداباع طراً في للدر أو سبكة وهي عابرجع إليد أو طبراً يظير في السماء ، ويرجع إليه ، قاميع حائر ، ويسمنه إذا رجع إليه ، وإن توحش عبد الإلف. والإيراخذ إلا يصيد ، مناعه لم يجرأ " .

قال محمد في أرخام الصعير عن أبي حنيدة رحمه القائمالي: فلا يحور بيح النحل . وقال المحمد في يجور بيح النحل . وقال المحمد في يجور بيحه إذا كان مجموعاً ، وجود قول منزلة الزميور ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد في يجور بيحه إذا كان مجموعاً ، وجدوعاً ، وبنا وجدوعاً ، وبنا في حديث ، وبنا كاخمار والدفل ، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن النحل لا يندم معينه ، وإننا بنقح عالمحدود ، فقيل الحدوث لا يكون منفعًا ، والدور إنه بنسر بالا لكوله منفعًا ، والأنه من حملة الهوام، فلا يحور بيعه كالزنيور

ودكر القدوري في السراحة. إذا كنان في كوروتها عسل، فانسترى الكواره ما فيهه من المحل، حاز عند ألى حيفة وأبي يوسف رحمههما الله تعالى، ويدخل النحل في البيع تبعًا المسل، وأنكر أبوالفسس الكرعي حواز بيع النحل مع المسل، وصل: إقايد حل انشىء في العدد تبعًا لفره إذا كان من حقافه، كالشرب مع الأوض، وعدا ليس من حقوله.

١٩٨٤ - و في أفساوي أبي اللبت الإيااتسيري العلق الذي يقيال بعمالها وسيبة : مرغك ، يجوره وبه أخذ الصدر الشهيد لحاجة الناس، فإن النس يحتاجون إليه ، وشمولون به

1990 وفي القدوري ، ويعنوز بيع بود القيز إن ظهر القر فيه ، وإن لم يظهر القر فيه ، وإن لم يظهر الايجوز ، وهذا فول لم يظهر الايجوز ، وهذا فول أم يطهر واليع وإن الم يظهر عبد القراء فول أم يطهر عبد القراء في النحل ، قال الاسلام الشهيد في أوافعاته : والفتوى على قول محمد ، وأما يح يقو دود القراء فعلى قول الي حريفة وحمد الله لا يحوز ، لأنه عبو منتمع باعتبار والدر عاما فيلاء وذلك لقبر معدوم، وعدمها، يجوز اعتباراً فعادة والأله

 ⁽¹⁾ ما بير المعقوون سافظ من الاصر، وأنست هذه العبارة من و ...

١٩٨٦ - ولا يجوز بيع هوام الأرض كالمية، والعقرب، والوزغ، وما أشبه ذلك ؟ لأن الانتفاع بهذه الأشباء حرام، ومحلية البيع يعتمد جواز الانتفاع بها، ولا يجوز بيع ما يكون مى البحر، كالضفاع والسوطان وعيره، إلا السمك، وما يجوز الانتفاع بجلعه أو عظمه، والحاصل أن جواز طبيع يدور مع حل الانتفاع، وسيأتي بيان ذلك بعد هذا -إن شاء الله تعالى -.

السباع، وذى مخلب من الطير حائز، معلماً كان أو غير معلم في رواية الأصل . ولا ثلث من جواز بيع كل ذى ناب من بيع البازى مخلب من الطير حائز، معلماً كان أو غير معلم في رواية الأصل . ولا ثلث مي جواز بيع كلب المعلم؛ لأنه ألغ الحراس والاصطياد، فيكون معلا لنبيع، ألا ترى أنه يجوز بيع البازى المعلم، والمعلم، وإنما جاز لأنه ألة الاصطياد، وهذا لأنه إذا كان ألة احراسة والاصطياد كان منتمعاً حقيقة وضرعاً ويكون مالا؛ لأن المال غير الأدمى، حتى لمنامع الأكمر، والمال محل للبيع، وأما بيع الكلب غير المعلم، فقد ذكر شمس الأنمة السرخسي أنه إذا كان يقبل التعليم كان منتفعاً به، فيكون سالا سحلا للبيع، الدئيل عليه أنه ذكر في الموارد "أذ أنه لو باع الجرو، جاز بيعه؛ لأنه يقبل التعليم، فهذا بين لك أن غير المعلم إذا كان يقبل التعليم فهو والمعلم سواء في حق محلية البيع، وإنما لا يجوز بيع، والمعلم المقور الذي لا يقبل التعليم، فال محمد: وهكذا نقول: في الأسد إذا كان يحبث يقبل التعليم، ويصطاد به أنه يجوز بيعه، وإن كان لا يقبل التعليم، ويصطاد به أنه يجوز بيعه، وإن كان لا يقبل التعليم، ويصطاد به أنه يجوز بيعه، وإن كان لا يقبل التعليم، ويصطاد به أنه يعه والمناه المعلم، في المناه المناه المعلم، والمناه المناه المعلم، والمناه المعلم، والمناه المعلم، والمناه المناه المعلم، والمناه المعلم المعلم، والمناه المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم، والمعلم المعلم المعلم

1908 - قال: والفهد والمازي بقبلان التعليم على كل حال، فيجرز ببعهما عنى كل حال، فيجرز ببعهما عنى كل حال، وأما الفرد، فقد احتلف الروابات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله، روى الحسن عنه: أنه لا يجوز ببعه، وقال أبو يوسف: أكره بعه، ويجوز ببعه، ويتا الفيل جائز؟ لأنه بتفع حقيقة وشرعاً، فهو كسائر الحيوانات، وأما الهرة نقد ذكر شيخ الإسلام في شرح السيراً! أنه يحوز بيعها، مثل عطاه بن [أبي] أنه بحوز بيعها، مثل عطاه بن [أبي]

⁽¹⁾ حكة الحي النسلخ آلف و ظ برام ، وكان في الأصل: النوازل

⁽٦) مكذافي ط

نوع أخرني بيع الحرمات

الم 1989 كيم المحرم الصيد لا يجور ، وكذلت بع صيد الحرم ، وإن كان المسالهان حلالي ، وهذا في المسالهان حلالي ، وهذا في أخر م والصياد في الحل حال دلك في قول ألى حنيفة وحده أنه ، وقال محمد الا يحرو ، في خدر إذا كان في الخرم ، وجه قول أبي حنيفة وحده أن المرم صيد لا يجور بيعه ، وكذا ليس صيد الحرم ، وجه قول أبي حنيفة وحده أن المرم صيد الحرم ، وهذا ليس صيد الحرم ، وله أمر إسماناً باللافة حدر ، ولا شات أن الأمر بالإلافة حدد ، ولا شات أن الأمر بالإلافة حدد ، ولا شات أن الأمر بالإلافة حدد برح إلى التعرف المسبد ولذا العقد عليه ، فإذا لو مجردات الكومة من العدياء حارج الحدد ، وكذا الدفت

1949 - وقو أحرم وفي بلاه صد الخروه فدعه مالك، هو حلال جازه وبجير على التدليم، وعليه الحرام إن أتلف، وعلما لأن الدنع عقد البع على ملكه ضبه، وهر حلال، فيضح، وإحرام الذي هو في بده لا يخترو الوقيعة، فيضب الراء إلا أنه صدر مضمولًا عليه بالإنسان وهو مجرم، فلا يو أمن الصمار، بع عاء الإحرام إلا بالإرسال.

1991 - ولو وكل محرم حافلاً بيعً صياء قداعه، فالديع حالر في قول ابن حيفة رحمه الله تعالى، وكال أنو يوسف ومحمد أسبع باطل، والخلاف في هذا لطر اخلاف في المسلم إذا وكل مماً بمع كسر، أو سرفان ومعاني الكلام مديعة هذا -إن منا الله تعالى-

وقو وقتل الحجال محرمًا ببيع الصيف أو شواء، لا يجور، وهذا ببين لك أن المعتبر طرف العائد، وقو وقتل في جل أو حلا ببيع صيف فأحرم الامره وبناع العأمور، فالبيع حائز هند أبي حنيفة وحده لمه، وعندهما البيع باطل، وهذا لأن الوقادة فيست ملازمه، وما لبس يلارم، المدوامة "حكم الإشاء، وكأنه أساف كالديم، لإحرام، وأنه على الخلاف فهذا مناه عليه

1997 - ولو المدون خلال من حلال منيان عليه يقيضه حتى أحرم أحدهما، التفص البيع و لأن للقسص شبها بالعشر، فسحل المفارن للقسض كالمفارن للعقد، ألا بري أنه لما ترك أنه الرباء العلل وسول فه صلى الله عليه سلم ما تم يقيض من الرباء وأجاز ما قبض.

1997 - ولا يحور مع فليحة المجرسي والحرقة وعير الكناس، وكذلك لا يحور مع ما تركت التسمية عليه عمدًا، ويحور مع فبانح أهل الكتاب، وهو بنا، على ما فك أن حواز السع بدور مع [حل] الانتفاع، ولا يحل الانتفاع بهذه الاشباء، علا يجور يعها

⁽١) عكد في ط ، وكار في الأصل: قلمون

١٩٩٤ - وفي العيون . لا نأس بيمع عظام الفيل وغيره من انيته ؟ لأن المرت لابحل العطام، ولادم فيه ، فلا ينحس، فيجوز بيمه إلا عظم الأدمى وإلحنزير، فيه يدهمه لا يجوز. ودنا إذا تويكن على عظم العيل، وأشباهه دموه، فأما إذا كان، فهو بحس، ولا يجوز بيعه.

ه ١٩٩٥ - وفي افتاري أهل مسفراندا . إذ ذيح كلمه وباغ عُمه جار ، وكذا إذا ذيح حماره ، وماع لهمه حاز ، وهدا فصل احتلف فيه المتنايخ بناه على اختلافهم في ظهرة هذا اللحم بعد الفيح ، واختيار الصدو الشهيد على طهارته .

1993 - ولو فيح الخرير وباع لخسمه لا يحدوز ؛ لأن لحم الكلب المديوح والحسد المفيرح منتقع به ؛ لأنه كلم الخديم والحسد المفيرح منتقع به ؛ لأنه ليجوز أن يطعم به سبوره ؛ لأنه يجوز » وفرق من الكلب والحمار بينما إذا كانا [مدنو حين ، ويتما إذا كانا [ميتما إذا كانا [ميتما ؛ لأن حم اليت لسن عنقع به ، إذ ليس له أن يطعم به منوره ، قال عليه السلام ؛ ولا تنظموا من البنة شي ه أنا ، وأنه خوم السباع بقد ذكر القلوري أنه لا يحوز بيعها من هير قصل ، وروى عن أن حقيق أنه بجوز بيعها إذا فيحس ، وروى عن أن حقيقة أنه بجوز بيعها إذا فيحد .

11992 - وفي الفتاوى: (داكان السبع مينًا لا يجوز سع خمه بلا سلام. وإلا كان مقدوعًا، فقيه اختلاف الشابع، قال بعضهم: لا سجوز، وبه أخد المقيه أنو جعام، والفتيه أبو الليك: لأن على قو لهما هذا للحم نجس، وقال بعضهم البحيز: لأن هذا اللحام ضاهر، وهو اختيار الصدر الشهيد، وروى إسماعيل إبن حماد وابن أي ماك عن أبي يومف. أنه الابجوز بده، وإن كانت مذوحة.

1998 - وأماجلود السباع والحمر والبغال، فما كانت مذبوحة أو مدبوعة جار سعها . وما كان بخلاف لم يحتر، وهذا بناء على أن الحدود كلها تطهر بالذكاة ، أو بالدباغ إلا حلد الإنسان والحنزير ، ويذ طهرت بالدبغ أو بالذكاة حاز الانتماع به ، فبكرو محلا للبعم ، أما عدون الدباغ والذكاة لا يطهر ، فلا يحور الانتفاع ب ، فلابكون محلا للبع .

وحكى عن شمس الآئمة الحيواني: أن هذه الجلود إنما بطهر بالذكاة إذ كانت الدكاة مع

⁽¹⁾ أسروب أنه دني في أسبط (٢٥٧٩) وبياما سادي حلود است وكامت والسيائي في سند (٢٩٩٥ و٢٤١٥) باب ما يتيون بيرد البتة والراماسة في سند (٣٩٩٥) بالدام فالله يعلع من شنة إهماس، والبيلغي في الكوي (٤٩٥) وإلى أن شبية في العلمة (٤٩٥)، وفي معالى الأثار المشاملون (٤٩٥) والإسلام في الأوسط (٤٩٥). وأصد في معند (٤٩٥) (٨٥٥) و (٨٥٥) وأصد في معند (٨٥٥) و (٨٥٥).

التسمية بالما مدون التسمية لايطهراء ولايحوز ييع شعر الخنزيراء لأن الخازار عراء نحس بجميع أحزاءها متعالشوع عن الامتفاديه وإهالة بعيته واستلقناحاً للالتماء وفي المبع الدران بعا ولا أبا وحص للحزار الانتقاع بدمل حبث الحرر لأحل الصرورة، ومواصع الصرورة مستنتاة عن فواعدانشرغ، وعن أبي يوسف: أنه كره الانتعاعية للحرارين؛ لأبه نجس، ولا صرورة عي الانتفاء الأبا الحزر يحصل مجراء وعربعض السلف: أبه لاينسر مكعمًا والاختفاخير من شعر الختريراء وشعر البنه وعديمها وصوفها وفرتها لالأس بالانسفاع لهناء وبيع فلك فنه جائزة لأنه لاحيثامي فكمالأشباب فلايحلها نتردت فلا بسحس

١٩٩٩ - وأما تعصب . فقيه زوايسان . في رواية حاز الانتفاع به وسعه و لأنه طاعر . فقد فيسم أن رسول الله يُتلِغ استعسانه في إصلاح القوس.

١٣٠٠٠ و تُسعر الأدمي طاهر، ولا يحور الانتقام به، وروي عن محمد أنه يحدو الانتفاع بده ويجدو مع السرقيراء والبعراء والانتفاع بهساء وأما المسرة فلا يحور الانتفاع بهاما مه بخلط بالتراب [ويكون التراب) غالبًا، وكذا بيع العدرة لا يجوز من لم يحيط بالتراب، ويكون النراب عابأت ومذا لأنا محلمه المع عقالمه والنامه بالاسماع، والناس اعباده الانتفاع عاسمر والسرفين من حيث الإلفاء في الأوافل لكترة الربع، أما ما اعتلاه الالاند وملعدرة ما لم يكر محله طاءالراب، وبكون البراب هو الغالب

١٠٠٠ وقال أبر حوفة رحمه الله اكثر نبيء أنسمه الحراب والعالب عليه الحلال فلا بأمر بأذربيعهم وببين ذلك وولا بأمر بالانتفاديه وكالفار إبصرافي الممرز والعجزي ومة كان الغالب عليه الحرام، فو يجو بهمه ، ولا هنه ، و فذاك الزبن إنا وهم فيه ولك المست. فوذ كالدالوبيت غالبًا ، جار سعه، وإن كان الودك عباليًا لم يحز ، والمراد من الانتجاع حال غلبة احدث لابتعاع في غير الأبدان، وأما في الأبدان، دلا مجود الانتمام له

١٧٠٠٣ ويجور بيع السريطية والطبلء والمرمارة وطفف والسرف وافساء ظلفاهي قول أبي حنيفة رحمه الله معالى، وعقدهمان لا يعدور بيع همه الاشياء، وحمه فولهمها: إن هذه الأشياء أحدب للمعصية واحتى صارت بحال لا تستعمل إلا في المعمية والسفطت ماليتها و والتحقك بالعدم، ومن شوط جوار الباء المالية، والأبي حنيقة أن هذه الالات ليست عجرامة الْعَبَلَ، وكونها اللهُ الْعَصِيةَ إِنْهُ بَوْحَبِ مَنْفُوظُ الْتَقْهُمِ. وَالْمَالِهِ إِنَّا كَانِتَ مَتَعِيثَ لَتَمْعَصِيهُ، وهذه لأسماء لم تنعن أنه للمعصمة - لأن الالتماع بهما الأنسياء مكن ما حما حلاقي مأن يجمعن المراد سيسجاب سوازين والبربطاء والطال ووالدف فيروف الأشباء وإذا لماتكن منعنة للمعصاف الايسقط تقومها (كالخبرة) توبه لا تصنوم الالتماع مونها بقريق حلان والايسقط النومها وماليتها. حتى جدة بمجلم كنا هيمان

وذكر أبو الخيس إلى الخامع الصغيرات النسوب إلى في ديرجة المحوسي، وكال شيء يعمونه، وهو تنشمه ثكاف كالتحنيق، والصرب حتى يجوت، فإنه بحور البيع بيهم مسائهي توسف رحمه الله، وقو استهاكها مسلم، صمن القدمة، وقد ل قبل كافيت منف أبعه [وقال محمد: هو واثبت منف أنفه سواء الأو الذكافة ععل شرعي، فإذا أم يكن الفاعل من أهمه مسار الخيج في حفه وللوت حتم أنه سواء، ولأبي يوسف أنهم يتمونونه من فدتجهم، لها يسمونه وياضمون وبحن فعرف [دمم الأحكام] على احتماده وأن تتراكهم وما يديتون. خفهر حدو ديدتهم في حفهم، يحلام المن حتم أنفه الأنه السرعال على حق أحد.

٣٠٠ ١٣ - وقال أنو حرفة رحمه الله يجور رج الأشرية للجرمة كنها إلا اختمره وسلى مستهدكها الصنصان، وقال أبو توسف وضحصان الا تحور بيعها، والا تحيا الفسمال على مستهدكها العيمان أو قال أبو توسف وضحصان الا تحور بيعها، والا تحيا أنوب شيء مستهدكها، والا تحيا أن أرجب أغرج البيع عند أغرج النبرات، وقيمه إشارة إلى سقوط النشوم أو تلك شرة ترافز أن با مرة هاء الأحربة ما تدت على طرق النبراء مل بالاجمهاد الله يحيا لعمل عن العمل عن الحالم، فالا تحيد منه طائمة مأالاً. والدين المالم والا تحيد منه طائمة مأالاً. والدين العمل عن المحربة الله يعربه الإسلام الخرمة بطائلة الاجموار بيعا، وروي الخمود المحدد عن ألى حيمة واحمدته في العصير إن دعم ثنياه، واشتلاً أنه الاجموار بيعا، يحرف لنعيف.

4 ۱۳۰۱ - ولا يحور بيع الكالب، والدواء وأم الولد، ومعتق البعض، أما الكالب فلأنه المعتق البعض، أما الكالب فلأنه المتحق بأنا على نصبه و دالمج عدا إذا المحدث بأدا على نصبه والدواء ونفر السائح في كسيم أنه يحور البيع، وتنفسج الكالم، وحكى عن الكرافي حجمه الله أنه كان يقول: لا ورابه وبه عن أصحاب الماني والنا عنا في يقوله المانية والمانية والنا في الكرافية والمانية وقد أشار محمد في الغامع اللي أنه لا يمون ولا تنفسخ الكالم، الكالم المانية وقد أشار محمد في الغامع اللي أنه لا يمون ولا تنفسخ الكالمة المانية وقد أشار محمد في الغامع اللي أنه لا يمون ولا تنفسخ الكالمة المانية الكالمة الكالم

الدمامات فللدقال في الحامع الديو أسرا لوحل مكالمة أن يتروح على رقيته، فتنزيج

^{. ()} أخرجه الراهيداليز في الانطهيد (١٤/ ١٥٤)، والروبين في المسعد (١٠٥٠).

المتكامة أبن المقبرقين سافط من الأصل وأنساءهمي صامع وفات

على وقيته حرة حدود وكان على الكاتب أن يسعى في كنادت، ولم تنفسخ الكانة تقتصى جعل الرقية حرة حدود وكان على الكتابة لتعلق البكاح بوقيتها ، ويقسد الكاح و الأنها قلت رقية وجعل وجعها و وقالم نفسخ الكتابة أن تغسخ و وقية وصى الولى والمكاتب الكاح حتى وحب عليه السعية [مي قبيته] علم أن الكتابة أن تغسخ و وقية وصى الولى والمكاتب الكتابة و الأنها وصا بصبرورة وقية مهو للسولي والأسر عالمتروح على وقيته و ولى بصبح رائبته مهراً الأيها وصل حداله والكتابة والم بصر وعته بهواً وقية مهراً والمدائة أن الا يجسخ الكتابة وصع حداله تصبخ الكتابة والم بصر وعته بهواً وقته مهراً وعذا حيفة ما بقل يجعل وقته مهراً وعذا حيفة ما بقل عوا الكرانية والكرانية والكرانية والكرانية مهراً وقته مهراً وعذا حيفة ما بقل عوا الكرانية والكرانية وا

ومن متاسختا من فرق بين نشبالدن؛ فقال: الكتابة لو الفسخت في عالين الصورتين إلى تصمح تصحيحاً للتكاح، وتصحيحاً للبيع في مسألتنا، وقيس في صحح التكامة تصحيح التكاح ثمه، فإذ الكتابة إذا الفسخات تعبير رفاعه مهراً، وقلك المراة رفية وجها مقاردً التكاح، فتم يكن في صح الكتابة [ثمه] قائدة، أما في مسألتنا أنا لو الفسخت يصح البيع، فكانت في صحح الكتابة في صحح التناد،

وأما معنق المعض، طلاله عبرلة المكاتب عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وعبدهم، عمرتة من عليه دين.

1999 - وأما أم الوالد فلفوله هليه الصلاة والسلام في حفها : الانساع ولا توهد وهي حرة من جميع الحالة أن و أما للدير فهم نوعات مقيده وعطلق ، فإن كان مقيداً و دجوال بيعه مجمع عليه والسائة مع وقف رأو كان مقيداً و دجوال بيعه مجمع عليه والسائة مع وقف رأو كان مقيداً و دلك من علي علي علي الفروع والمها كان ولد الحرة على علي علي الفروع والمها كان ولد الحرة حراء وولد الأمر وأما من سوحه من فوي الأرجاع المائة حلوث في الكتابة و ويجوز بيعهم في فول أبي حبيقة رصي الله تعالى عده وقال أبو يوسف وحصده وحمهما الله تعالى الالإحدورينا وعلى أن الكن به حلون في الكتابة عند وما أن الكن به حلون في الكتابة عند ومة في كتاب الكنابة عنو ومة في كتاب الكنابة عنو ومة في كتاب الكنابة عنواله المنابة عنواله عنواله المنابة

⁽¹⁾ وفي م عي مسألة البيح

 ⁽۲) أخرجه الرائح ويقريها ويجدونها (۲۵۸۲)، و الخالف في المبيدونه (۱۹۹۰ ۱۹۹۹)، و للسائل في السنة (۱۳۹۶)، وأخذت في السندة (۲۰۱۵ ۱۹۸۱) المواعد (۱۹۱۸ ۱۹۸۱)

توع أخرفي بيع الجنس بالجنس:

" ١٣٠٧ - قال أبو حيفة رضى الله تعالى عدد ويحور بيع التمر بالرطب متساويًا كبلاء ولا يحور منها ويًا كبلاء ولا يحور منها أحدهما بالأخر منساويًا كبلا ومقاصلا، فالأصل أن لكن مكين أو مورون قوس بجنسه إن كانت المجاسمة بيتهما ثابتة من كل وحد، بكتفى بالمسائلة الحالية بخواز البيع أوإذا كانت بنيسا قائمة من رجه دول وجه لا بكمى بالمسائلة الحالية بخواز طبيع أن عرف ذلك بالحديث المعروف، وهو قوله عليه الصلاة والسلام المختلفة بالحنطة بالخطة من عنل كيل بكنل والدهب بالذهب مثل علل يرد بوذن الألا قيل، الجواز بالمسائلة الحالية والكانت بلحد منه المعروب من الرحب من وحددون وحد وإن وحده فإن بعض معلى الرحب فات بالحماف، والبعض يافي، فلا يكتفى بالمائلة الحالية الحواز البيع، بعض معلى الرحب فات بالحماف، والبعض يافي، فلا يكتفى بالمائلة الحالية الحواز البيع،

قال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى عنه، قال الفجاسة [بأن الرضد] وبين التعر قائمة من كل وجمه الأنها كانت ثابتة من كل وحمة في الجفاف لا يتول حسس منعقة بأصلها، وبعد الحفاف الاسم متحدد الأن الرطب بسمى تمراً، وبالجفاف لا يتول حسس منعقة بأصلها، فيان بحىء من التسر جميع ما يجيء من الرطب، إلا شمكن ضرب نفصالاً، والمحافسة إذا كانت ثابتة من كل وحم، فإلما يتول من وحمه إذا قات ضرب منفحة بأصلها، كما في الحيفة مع الدئيس، فإن بالطحن يرول حنس مفحة أصلاء يعي منفحة الزراعة، واتحاد الهريسة، وكما في المقلبة مع عبر المقابة، فإن بالتنى يعوت جنس منفحة بأصلها، وهي منفحة الزراعة، ومهتا لم يغت جنس منفحة بأصلها، وكانت المحانث ثابتة من كل وجم، فيكتمي بها جوار البح.

وأما بيع الرطب بالرطب يجوز إدا تساويا كيلا عند عنما ما رحمهم الله تعالى، و كذلك بيع باقلاء الرائب بيافلاء الرطب.

و أما يبع السير بالتصر فلا ذكر في الكتب، وذكر شمس الأثمة الحلواني وحمه الله تعالى في شرح يبوعه: أنه يجوز بالإجماع إذا تسارية كيلا يدّ بيد.

١٢٠٠٨ - وأما بيع العنب بالزبب: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى

(1) ما بين للعفوفين سافط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

 ^(*) أصرابية الترامذي في ترجيبة الناف الناف ساجاء أنّا اصطفا بالضطاء مثلاً قبل، وهالك في اللوطة (١٣٩٣)، بالمحالية (١٣٩٣)، والمحالية في المحالية (١٣٩٣)، والمحالية في المحالية (١٣٩٤)، والمحالية (١٣٩٤)، والبيم في التحري ١٥٠٤)،

يجوا إذا تمناه باكيلاء هكذا ذكر في أبوادر هشام .

وفائر في موضع أخر أن على قول أبي يوسف راحمه الله تعالى . يقا يجور هذا البيع على حجيل الاعتباء ، ونقصيره أن يكون الريب أكثره حتى يكون ازبيب بالزبيب من العسب، والباقي بإزاء الله القائمة للحال، وعلى فول محمد وحمه الله تعالى لا يحوز .

وذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى في شوحه: أن يبع العب بالزارب غابر الشمر بالرحل على قول أبي حبيفه رصى الله تصالى عنه يجوز إن تساريا كسلاه وعلى قولهما: لا يجوزا فعلى ما ذكره شمس الأثمة السرخسي لا يحتزج إلى الفرق، لأبي بوسف رحمه الله نعالى يبي ببع العنب بالزيب وبين ببع الرطب بالنمر [فرق] أن وعلى ما ذكره هشم محتاج إلى العرف، والقرق أن الرطوبة التي في الرطب من أحزاه النمر، ولهذا يتطلق على الرطب الشمر، ولو كانت الرطوبة شيئًا ذعو، وأجزاه التمر شيئًا، نو، فكان لا يتطلق على الرطب السه النمو، كما لا يتطلق على الرحب مم الزيب، فإذا اعتبرت الرطوبة من أجزاء [الله ر] أنكان شيئًا وأن الجانسة بينهما فائمة من وجه دون وجه، والمماثلة في اخبل في مثل هذه لا يكفي بخواز البيم، فأما الرطوبة التي في العنب فسمت من أحداد الزيب، ولهذا لا تطلق العنب المهراء الزيب، ولهذا لا تطلق

9 - 17 - وإد باح الحطة المبلولة بالخنطة البايسة على قول آبي حنيمة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى الم يحرد إذا تساويا كبلاء وعلى قول محمد وحمه الله تعالى لا يجوز ، حكفا فكر في الأصل ، قال تسمس الألبة الحلواني في شرحه : إن الروان محم طة عن محمد وحمه الله تعالى أن بيع الحطة البيسة بالمبلولة إنما [٧] يجوز إذا النل الخدفة] والنفخ ، أما إذا أم يتعالى على المحمد وحمه الله تعالى : يجوز هذا وهذا نظير زسب بالسر نوسب قد بل بالماء عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه : يجوز هذا البيع ، النفخ أو لم ينتفخ ، وعند محمد وحمه الله تعالى : إذا النفخ لا يجوز ، وإذا لم ينتفح يحود

وأما يبع الحنطة الرطبة بالحنطة ليابسة، فكر بعص التنايخ رحمهم الدنمائي أنه على الحلاف المذكور في يبع الحيظة المبلونة بالحيطة البيانسة ، على فاول أبي حددة وأبي يوسف رحمهما الديماني: يحوز إدانساويا كبلا، وعلى قول محمد رحمه الدنجائي: لا يجوز،

⁽۱) هکا اش م

⁽١) مكذا في ظ و أم ، كان في لأصل و غ النس

ومعسهم دخروا قول أبن وسف وحيه الله في هذه فسألة مع قول محمد فعلى قول هما الفتان بعداء وتعسهم دخروا قول أبن وسف وحيه الله في هذه فسألة مع قول محمد فعلى قول هما الذيح اللهواله والإعلام والسلام والمراق من بع البوائدة الإسابة والإجتاب المعدد فالإلا الملهوالا بمسلح للمحمد والرواحة كالباسنة والان الذي تعكر عيه وع تقصال، فوذا المبت المعاشة من كن وحه، كان سوط جواز البع المدانة في الحال وقد و حدب وأم الوطع عائم المياسة جنال من وحه والأوالم المعاشة في الحالية في الحالية وقد و حدب وأم الوطع عائم المياسة بها المراق حدد المعاشة المياسة من وحه وفي ستل هد المسابة تصمح للدياء فقد المعاشمة وأن الرحم حملة الميانية المعاشمة من وحه وفي ستل هد المسابة في الحالم الايكني و وأن بيع خطة الميانية المحملة الميانية له عنى قول أبن سيفة وأبن بوسف وحسهد المنابع وفي سع المنابع والمعاشمة الميانية المترابع المنابع والمانية وأنانية والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة الميانية المترابع المنابع والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة الميانية المنابعة المانية والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة والمعاشمة الميانية المنابعة المنابعة المنابعة المانية والمعاشمة والمعاشمة المنابعة ا

11.10 وإما يع للقياة مثقلية فيحرم والمساوية تبلاد الأن الحاسبة بسهدة قائمة من ظل وجده ويكتنفي لجوار السيح المدامة الحالية و ولا حيور في بهم الحسلة بالعقبين متساوية وما فاضام؟ الأن المدسسة بين الحسه و فاديق فيته من وجد دول وجه الان الر الطحور في تعريق الأحزاء الاحرار و طاحات لا يصبح ضيئا أمار الاتحريق و راة ما غي حاسة ربا المصل بين العنظة و لدفيل و أما فائله من وحد شائل احالات الاسم والصورة والدي، والمدائد الحالية في مثل حدالا دكفي محوال .

۱۳۰۱۹ - وبلح الدقيق بالدقيق يحي إدا تساويه قبلاء الآن المحافسة بسهما قائمة من كل وجماء والانساق في العدر للدت، فيحور البيع عبد النساء في اندائه الدمع العملة فا فيطله وكبير الدعيق، وبان المحاسمة طاهر بيان الانساق في القادر أنه القاهيق كبلي، فإن الدمل اعتادوا ببعد كبلاء ولهد جرز السام فيه كبلاء منحور بمعدفي الذمة كبلاء وهم يحور استفراضه فيلا

الم حكى عن الشيخ الإهام الجديل أبي تكثر محمدين الفصل: الدرح الدفيق الدويق. فا مساويا كبيلا إلفا يحوز إداكاما تكمر سين، وإداماع الحملة محملة وزنما لاسجم، والأصل إذا لمت كبيد ماليص لا يحوز ببعد محسدة ورئاء كالحملة بالحملة، وما تبت ورثه بالنص لا يحور

⁽٤٠ والمطاعي التصبح النافية التي صارباء والارعي الإحمل، تمكست

والإناءة بهي للعلم فهر مناقط من الأصل وأنه الدمل الدوموس

سعيا يجيب كيان كالدراهيا بالدراهيل والداند بالدمان كيان وما لانص فياء ولكن حرف كرية كينز عني عهد رسول الشرائق عهو مكيل بدأ وإلى احدد الناس بيعا ورأد في زمانياء وما عرف تتوله موروبًا في ذلك الوفت، فهو مورون أبث وما لا يعرف حاله على عهدرمسود الله تيخ بدائر فيدعد ف التنس، فإن تعارفوا كيله وفهو مكيل و وإنا معارفوا ورجم فهو ورميء م إن نعار فوا كباه ووزائم، فهو كبال وورني ، وهذا كله قول أي حضته ومحمد رحسها الله تعالى، قأما على قول أبي يوسف حميداله تعالى: المعسر من حسيد الأشياء العرف و و و عا ف توليه مكيلا على عهد، سول الله الازارة موروث.

قال سبيم الإسلام رحمه الله شعالين: وأحمعه على أبياها ثب كراه ، الناص والنام بين أنا بالفواهم بجرون وكفراها نبت ورئا بالنصل ذابيع كيلا بالمراهم يحوراه

١٢٠١٢ . وروى من محمد رحمه الدانعة لي في المنتفى عني باب صفحة ممليم اللحن والتصرب أن ذراء الراوزة لا وحوراء فإن أحد ودامنة بكليه، فإذاك فدراً فابكله فالقول قولة الإدكمة كذا فصواً مع يحمد عال: واستحسن في النمر أنا يجوز بعد ورماً إذا المالتمو يعيبه مستول المعلك ممكنال طلا يدرهم

وفي المتنفي أيصاً على باب السمم الصحيح والفاسد، وابة إبراهيم عن ١٠٠٥ و ١٠٠٠ و٠٠٠ الله بعالي لا يجوز الخنطة في السعد وزائد

وفي أفسر فقا البنات؛ وقبال أبر بوسف رحيمه الله بعنالي لا بأس بالمستوفي الخبطة بالدوري وروى بشروان الوارد عوراني بوسعة رحمه الفائعالي فالمشم في الشمر ورماحار

وروى الحمس مؤ رباد من أبي خنطة وضي الله تعالى عمه أنه لا يحوز، وهي أ الشفي أ أيضا في راب القرص وصحته ويطلانه على محمدة حمدالة تعالى لابحوز الخنفة أبالفرض وريًّا، فإن أحدًا، وأكله فيل الديكيلة، فالقول فود المستفرخي، إله كذا تُذَا قدراً

و قال هشام؛ قمت للحميد رحمه الله تحالي . إن التمو الذي يبع وزانًا وقسا لم تقول فسعن أفرضه وزأره قالن لايصمع فاللداء لأما أصله كبيل

وفي عاديه الرعاص اللانامي ((إفاءاع أفراً الناسر لا يلا تكيل مشلا يمثل و يتنف وعد الووك پنجوز ، واي کان دزية بوري و سلاعيل ، والکيل پنجاوت ، فاشر في موضع من هذا انساب أنه يجبور الأن القمار بكال مدكر في موضع أخراس هذا أسام العلايجورا وذكم في ذلك النوصية إفاماع تموأ لكناها بنصورا وزنا مقدار الكيل صفي تسمية الوؤن لا يحوزاء وفي هذا الراحم

أيصَّا: إذا باع رطلا من مدمن الغند اكبيلا برطل من سمن العند أوزنًا بالميذات، فالبيع باطل حني يعلما قبل البيع، وسما سواء لا يحتلفان لاكيلاء ولا وزئاء والعصل والسمن والزيت على الوزن بالميزان إذا انفل جاز ، وإن كان [يحتلف في كيل الرطل] وفي هذا المنب أبضًا: وكل م يوزن وما يكال، فلا بأس بيعه بحنسه كيلا ووزنًا.

١٢٠١٣ - وفي "الأصل " ولا خدر في سع الحنطة بالحنطة محارفة، قالو : وهذا إذا كافت الحنطة بحست يكال، فأما إذا كانت قلبلة بجوز مع المعض بالمعض مجارفة، وكذلك الحواب في كن مكيل أو موزون، وإن يبعث الحيطة بالخيطة محازقة ، فم كيلا بعد ذلك، وكان متساويين، لا يحور، والأصل أن في كل موضع اعتبرت المعاثلة بين البدلين في المعيار الشرعي شرطًا لجواز العبد، يشترط العلم بالمباثلة في المعيار وقت مباشرة العمد، ويجور بيع الفصة والذفية الكامة بالكفة، وإنه لم يعلم مقدار كل ورحد منهما؟ لأمّا بيفنا بالنساري في بالعبار؟ لأنّ معيار الفضة الوزن، وقد تبقتا بالتساوى في الوزن، وإنا لم يعمم مقدار دلك.

١١٠١٤ . وفي الأصارا: (باباع قفيز حنطة ينصف تقير هو أحود لا بحوز، وبهده المسألة تبين أناأدني ما بكون مال الريامن الحنطة نصف قعيزي وذكر غممس الأثمة السرخمس رحمه عَه تعالى في باب الصرف في شرح الإجارات. أنَّ أدني ما يجري فيه الرباس الأنب، الكبلة بحو الحنطة وأشباهها نصف صاع، وذلك مدان حتى لو باع مدين من الحنطة بتلاثة أمناء من الخلطة فصاعفًا لا يجوز ، وكذلك إذا باع منوين من الشعير اللالة أمناه من الشعبر الفصاعمًا الايجموز ، وموماع منوين من الحنطة بمنوين من الحنطة ، أو منوين من الشميس بمنوين من الشعير إ"" بجوز ، وكذا لو بالإنصف من من الحنطة عنوين من الحيطة فصاعدًا بجوز .

وقد صبح على عبادة بن الصيامت وضي الله تعالى عنه أنه قال في خطبته بالشام: "أيها الناس! إنكم أخفام بوها، لا يعوي ما هي ؟ ألا وأن اختطة بالحتمة مدين بمدين، وأن المشحير بالشعير مدين بمدين و وذكر في التمر واللغج مثل ذلك، لم قبل: فعن زاد واستزاد فقد أربي أ، وبهذا نبين أن ما ذكو محمد وحمه ته تعالى في الأصل : أن أدني مال الربا مو احتطة بصف قفيز ، أنَّ المراد منه نصف صاع ، أو يكونَ في المُسألَة روايتان .

١٤٠٨٥- وإذا باع حنطة بحنطة، وفي كل واحد من الحاشين هيات شعير، أنه لابجوز إلا متماثلاً ؛ لأنَّ الشعير مغلوب، فكان مستهلكًا في الجامع ، في باب الدواهم المخلوطة.

وذكر شمس الأثمة السرخسي وحمه اله تعالى في شرح الريادات في باب الوصية

⁽¹⁾ ما بين الدفو في ١٠٠ قط من الأصل ، وأنبنت هذه العبارة من النسختين أطر و ام . .

بعد ياب الهير قبل باب الحيص. إذا بيع الشعير بالخنطة، وفي الشعير حبث الخنطة، إن كان مثل ما يكون في الشعير بجوز.

١٣٠١٦ - وإذا باع الدقيق بالدقيق وزيًا لا يحور ، كما لا محوز بيع الحنطة ما حنطة وزيًّا ، وبهم السويق بالسويق ربيم النخالة بالسويق نظير بهم الدقيق بالدقيق .

١٧٠١٧ - وإذا باع دفيقًا منخولاً بدفين عيم منخول حار إذا تساويا؛ لأمهما جس و حلم إلا أن أحدهما أحود

1894 - وبيع احتطة بالسويق نظير بيع الحنطة بالدنيق ، وبيع الدقيق الخير وبيع الحنطة بالمنبئ بين الخير بينا المنبئ بين الخير والمختطة بين الخير والحنطة وإلى كانت فاتسة من وجه و الأن الحير البوز، وقيق قد طبخت والمنافقة في القادر"! في من تمل وجه الأن أصدهم عبلي ، والأحر عبدي، وفي منل هذا لا يجرى الرباء فالأصل أذ ونا اللفا الا يحرم ولا أوصافين، وهو الفدر والجنس، وعنى بالقدر: الكيل في المكيلات، والموزون في الوزونات، فإذا الفرا البدلان جساً وكدلا ووزات، يحرم الفضل، وما لا فلا، وبيع أحدهما والأعر نسيئة من مسائل السلو، بلكر في قصل السلم -بن عاماته لا تعالى-

1909 ويبع الدقيق بالنخالة لا يجوز إلا على طريق الاعتبار عبد أبي بوسف وحمه الله تعالى، و [تصبير] الاعتبار أن يكون عن التحالة الحالصة أنفر من لتحالة التي آهي] هي الدقيق، وفال محمد وحمه الله تعالى: لا يجوز إدا تساويا كبلا، ويبع الدقيق بالسويق لا يحوز على قبل أني حيمة وضي الله تعالى عنه تساويا كبلا أو تفاضلا، وعشاهمه بحوز تساويا أو نفاضلا منذ أن يكون بدأ بها .

1994 - وأفاياع الزيت بالزينون، فهو على أربعة أوجه: إما إن كان الدهى اختلاص الخلاص الخلاص الخلاص الخلاص الخلاص المقد من الدينون، وهو على أربعة أوجه: إما إن كان الدهى الخلاص المقد من الدهن المنافق في الرينون المنافق المنافق

⁽١٩) في النبخة من في العدد

¹⁷⁰ مكلام السحة افت وكالا في الأصور الأحر

من الدهن الذي في الزيتون، لا يحور البيع. إذ يبقى بعض الدهن قالبًا عن العرض، وإن كان لابدري لا يعموره طواز أن الدهن الحافص مثل الدهن الذي مي الزبتون، أم أقل، واسبع مي مال الرباعند مذابلة الجنس بالجنس، كما يبطل بفصل متحنق يبطل فصل مرحوم، ألا نوي أن سهم الحمظة بالخنطة محازمة لا يحول، وإنما لا يجرو تُفتسل موهوم.

١٣٠٣٩ - وإذا ماع دمن المسمسم بالمسمسم أو العصير بالمسب أو الثمر الذي فيه توي بالتمر الذي ليس فيه نوي ، أو الوطب بالدسى ، أو اللم بالسمى ، أو اللوح بالفطن ، أو الغوال بالفطور، أو لب الجيور بالجوز، فهو على ما ذكرنا في بيع الريب بالريبون، وهنة الدي ذكرنا قول علما ما وحمهم الله تعالى.

وقال [مائلة، و] الشافعي رضي الله تعالى عنهما. لا يحور البيم، وإن كان المُعَارَ⁽¹⁾ أكثر في السائل كنها، والصحرة ما هم علماها رحمهما له تعالى دالأد في الزينون والسمسم حقيقة المعن والنعل، فيمكن تحويز هذه البيع مني ذاذ الخالص الدّر ، بأن يجعن ما في لزيت والسميم عظه من اخالص، وإنباقي بإزاء المنفل، كما بعد تُتمز

وكان القياس فيمه إذا باع الزينون الرينون، أو السمن بالسمن، أو احتفة بالحنطة، أو التمر بالتمر متفاضات أرياموز، ويصوف الحنس إلى خلاف الحسر؛ لأنافي مرينون تفلا ودهنا، وفي الجالب الأحر كذنك، وفي النمو غو وبوي، وفي الحنطة العقيق والمخانة، إلا أنا تركنا مده المفايخة بالنص، فإن النص لا أثبت الرباعي هذه الآموال علما أنه أسقط اعتمار الحقيقة ، وحمل لكل نبُّ واحدًا؛ لأن الرد لا يتصور مع اعتبار هذه الحقيقة، وإدا اعتبر الكل غَيِنًا وإحِمًا لا يحوز مع ناغل بالرفادة من الخانص إلا معمار المبانية؛ لأدانتك دهي حكمًا في اعتمير التفل مع الزيت نمينًا و حداً ، ولم بوحد المعانقة من الزيادة من الحالص و بن الناعل ، فلأيحرب

فمنان والمص الوارد باصقيط هنم الخفيفة في تلك الصورة لا يكون وارداً فيحا ننازعنا هيمه إلان تمازعنا فيه ينحقل الرباحج اعتمار هذه الحميمة في بعض الأعزال (بأن يكون الدهن القائص منن الدهن الذي في السمسم ، أو قَفل ، وإذا لانان الربا منحقفًا في المشارّع فيه ، متحقق في نعض الأحوال)"" مع احد من فيما التحقيقة لا ضرورة إلى إسماط انحتجار هذه الحفيقة، وإذا لم والقط الدناء والهنم الحقابة فاحاصل بيع القامي اختالهن بحمده وطائعال،

⁽¹⁾ عكدا في الأصل وكنان في في باللمان، وفي المسجون ، و أو الخير المعود

٢٥) ما إن العلوابي سناط من الأصل وأتشاء من طاوم وفعاء

والتقريب مامران

۱۹۰۱۷ - وفي اللينقي أا لا تير ماقفطي التجلوح بالقفل الذي فيه حب إلا مثل علل . و كذلك التمو [بالتمر] المشفوق، وودا كان اشترى في ينوى قوا، لا يجور إلا إنا كان في التمس من الناي أقل، و كذلك إذا المشرى [قطت بحب قطن، و تنف إذا المشرى !!" ففيفٌ فهر متحول، للنفاذة

٣٣٠٣٣ - وإذا باع السمح بالرماء فعن أبي حيمة ، ضي الله تعالى أنه أصمنه على كل حاله الأن الزيد إدا حمل على النارة النقض قبل لم تقابل العمان دقل الزيد إذا كان السمن الصافي أكثر ، فال لأنه لا قيمة نما و قدم أحسل مذا فيما تقدم.

د قبر اللعمي هن أبي يوسف وحدمه الله معالى . أنه كان يكره النسرة بالتسرقين ، وكان يقول: كل غراره حرامت الكني طالقايل منه حرام.

وروري الخدين عن أبي يوسف راحمه الله تعالى في الملجود أنا في مانة جوزة عائني حورة المابعة بأعانها يجوز

١٢٠٩٤ - وفي الأصل . لو باع فرة تشميرتن، أو جيوزة يحيوزتان، أو ثقاء . يتفاحتين، فالبيع حاتر عندنا من غير ذكر حلاف.

قابان فيل ، الجور والنبض حملا أمثالا في ضمان المسهلكات ، فيشغى أن لالحوز بع الواحد بالاثنين؟

ولدا : لا تمثله بنهما حقيقة للتعاوب صحرًا أو كبرًا ، إلا أن الناس اصطلعم اعلى إهدار التفاوت ، وبه مل مقتلك في حقهم ، وهو صحال العقوبات ، هوذا لوب الفي هو حق التسرع عليهم .

لا 1993 - وإداباع شاه بلحم، قان كانت الشاة مدوحة مسلوحه ، جاد إدا نساوي وزناه الأن كل واحد منهما موروي، فقد باغ مورون بحميه وبساويلا فيجور ، وأراد بالسوحة المنفصولة عن السفط، وإن كانت ماده حة عبر مساوخة الا يحور إلا على سبيل الاعبار ، بأن يكور داياح ما تنصول الكار وأراد بذير السلوحة غير المفسولة عن السقط، وإنى ناهم أن يكون الدحم النصول أكاره أبعور ، وهم وزاء السقط، وإن كانت حبة ، والفياس أن الا يحوز إلا عنى سبيل الاعبار ، وهن قول محمد وحمد بقد تعالى ، وإعلى فواد في حنيفه أوفي يوست الجوز من عبر اعتبار ، الآن الشاة مع اللحم القصول حدمان مختلمات عم الماذالك

١٩١ ما بين المعمومين سنقط من الأصواء أستناه من طاوم وف

- 450 -

والنصوء هون، لله تعالى قال ﴿ فَكُلُونَا العَظَّاءُ لَحِمًّا ثُمَّ أَشَالُوا خَلَقُ أَخُرُ ﴾ [أي بعد لفخ الووح، فقاء سماء محنفًا أخر بعد نفخ الووج، فعلمها أن الحي جس أخر غير الجمادا"، فجعلنا الشاة الحية مع النحم جسين بصاً، فيحوز بيم أحدهما بالأخر، كما أو كانا جنسين حقيقة، بأن ماع لحم البقر بالشاة، أو ما أشبه.

١٣٠٢٦ - وإذا باع بوباً منسوجًا من الذهب بالذهب الحالص، لابد جُوازه من الاعتمار، وهو أن يكون المذهب المنقصل أكشره وكنان بشغى أن يجوز البيع من عبر اعتباراه لأن الذهب الذي نسج في النوب خرج من أن بكون وزنياً ، ولهذا لا يباع ورثاً ، وونا الفضل بعبر للجائسة والمعيار

والجواب وهو الأصل في جنس هذه المسائل أن الناس متى بركبوا الورن في شيء ثبت كونه موزوةً إالدهن، لا يحرج من أن يكون مورونًا، إذ ليس إلى العباد تغيير المنصوص عليه، ومني تركوا الوزد قيما لبت ورنه أباصطلاحهم، ينظر إن تركوا الوزن فيها أن المتعدر لا يخرج دلك الشيء من أن يكون موروبًا، ألا توي أبه لو ماغ لب الجوز بالخوز، لا ينجور إلا على طريق الاعتبار، والجوز عددي، والله، موزون (بيسفي)" أن يجور من عبر اعتبار، ولكي قدر اللب الذي في الجنوز متورون، وإن ترك الناس وزيه ؛ لأنهم إما تركبوا ورته للشعادر سبب انهماله بالقشراء فلم يخرجه من أن يكون مورونًا، فقد بام الموزون بجنسه، وشيء أخراء فيضفرط [الاعتمار] ومني تركوه الوزن في شيء مع الإمكان، فإنه يخرج من أنَّ يكون مورودًا، فإمه نو باع قمقمة من حديده أو صفر أو محاس بقمقمتين من جنمهاء وتلك القمقمة لا تياع وزأره فإنه بحور يذابينه الأنوائناس تركوا وربهامع الإنكان، ونرك الوزي مع الإمكان فيما ثبت وزنه باصطلاحهما إعراض عن الاصطلاح عن الورق. ويدارج الاصطلاع على الوزق: والرزد في هذه الأشياد، قبك باصطلاحه ماك مخلاف فمقمة من دهب وأر ذهب بضماميين من ذلك لايجوز، وإن تعارفوا سمها عدةً ؛ لأد صفة الوزن في الدهب، والفصة سصوصي عليها، فلا يتغير دلك بالعرف، و[لا بخرج] من أن بكون موزوغًا بالعاده

⁽١) سورة (لؤسرت: الأبة ١٤.

 ^(*) هكذا في منبع أسبع إلى عندنا، وتكن العبيجيج اليور أينهم بدلا من غير اجماد.

⁽٣) ما بين المفودين ساقط من الأصل و أنبينادس قد وجوب.

 ⁽⁴⁾ هكذا من السخير: ف رام ، وكان من الأصل و حاسبتي.

إذا نبت هذا فقول: الذهب المسوح لا يوزن، فكان التعذر، فتوك الوزن نبه لا يخرجه من أن يكون مال الرباء فعلى هذا الأصل يحرح جنس هذه المسائل.

وفي المهالي . أن في احتمار الذهب ُلقى السقف ُ ''أروايتان، ولا يعشر العلم في النوب، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى أنه يعتبر .

١٣٠٣٧- وإدانة ترى شاة حية مثى ظهرها صوف بصوف متصلى، لا يجوز إلا على طريق الاعتبار، أطلق محمد وحمد الله تعالى بأن يكون الصوف التعصل أكثر من الصوف الدى على ظهر الشاة، وكذلك إذا باع شاة مي ضرعها لين بذي منفصل، لم يجر إلا على طريق فلاعتبار، أطلق محمد وحمد الله تعلى الجواب في المبالين في الأصل

قال الطحاوى: ما ذكر مصدد رحمه فه تعالى من الجواب في السألين قومه أما على قول أبي حديثة وأبي يوسف رحمها الله تعالى: يجوز هذا اللهم من غير صفة الاعتبار ، وجعل ما ين السألين ترج مسألة "بيع اللحم بالشاه الأن الصوف ما دم على ظهر الشاف واللين في ضرعها ، فهر من أوصافها ، فصار بضر اللحم الذي في الشاف من الشايع رحمهم الله تعالى من قال ما ذكر من الحواب في المسألين قول الكل ، وإطلاق محمد الحميم الله تعالى في الكتاب دول عدم .

وهي انوادر مشام ": قبال: أخيسرين محملة رحمه الله تصالي أن أبا يوسف رحمه الله تماني فال " لا خير في صوف الشاة على طهر ما بصوف إلا أن يكون الصوف النمص أكثر من الصوف الذن هني ظهر الشالف وأما في الذي فهو جائزا، وإن كنال الذن أقل عا في صرعها : لان الذن مكون ليس بطاهر .

و فكر المعنى عن أبي يوسف رحسه الله تعالى في الذين أن يجود أبضًا ، وقال هشام : سنالت أبا يوسف رحمه الله تعالى عسل فورق عصر بذورق خل، قال الاناس به وأما فررق عصر بدورق بحيح لا يجوز ؛ لأن العصير لا ينتقض إذا صدر حلاء ويسقض إد مسر بحيحًا ، وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في بيح العصير بالتحيح على حلاف رواية هشام ، وذكر أبو سليمان في كتاب احج عن محمد رحمه الله تعالى . لا بأس بالحيز فرص بقوصين بما بداء وإن كان وهم داك أكار من وغي ، فإن ذلك قد ضرح من الكيل، وليس ع أصله الورن ، فكر أبو احسن الكرخي رحمه الله تعالى "أن نماز التخيل كلها

⁽۱)هكذافي لسختين. ط و ف

⁽¹⁾ وهي آظ : فرع هذه لمسأله . . . (الح

جنس واحمده قال عليه الصلاة والسلام: «النمر بالنمر "" وهذا عام، والأن الأصل منحد، والقصود كذلك، وأما بقية النمار، فشعرة كل بوع من الشجرة جنس واحد. كالعنب كلها جنس واحده وإذ الحنلفت أنواعها وألو نهاه وكذلك الكمثري كلها جنس واحد وإذ اختلفت أتواههاء وكذلك التفاح كلها جنس واحدحتي لم يحزييع نوع من العنب بنوع أحر من العب متفاضح، وعلى هذا النفاح والكمتري.

١٢٠٢٨ - وبجوز بيع الكمتري بالنفاح متفاضلاء وكفابيع النفاح بالعنب متفاضلاء واللحوم معتمرة بأصولهاء فالبقر والجواميس جمس واحده لايجوزييم أحدهما بالآخر متفاضلاء والإبل حنس واحدلا يجوز بيع أحدهما بالأخر متفاضلاء وكذلك الغنم جنس واحده ضأنها ومعزها، وزاد في آللتنقي ﴿ وَالْصَانُ وَانْعَوْ جَسْنِ وَاحْدُ فِي اللَّهِي وَالْلَّحِيمِ.

ولي باع قيم الغند بلحم البقر متفاصلا يجوز عندماء اعتبارا بالأصول، وكذلك لو باع لين الضم بلبي البقر متفاضلا يجوزه ويحتبر في اللبن الأصول أيصاً كما في اللحم.

وهي "توافر بن سيماعية" : عن أبي يوسف رحيمه إنه تصالي في لين المخيض مع لين الحليب إذا كنان لبن للخيض اثنان، والحليب و حند لا بأس بعد وإناك ان الديض واحداً، والحلب انتان، فلا خبر'' فيه من قبل أن الحلب فيه زيادة زبد، وقبل أيضُ [فيما] إذا كان الحليب النان أن الحليب بحيث لو أخرج زيدة نقص من زيده، فهر جائز ، وإن كان لا ينتقص، فلا خو فيه.

وفي أنوادر بشوراً: هن أبي يوسف رحيمه الله تعمالي أن الزبيب جنس واحمد، وإن اختلف ألواته وأجناس

١٢٠٢٩ - وفيه أيضًا: لحوم الطير وما لا يوزن من اللحمان، فلا بأس به واحدًا بانتين، لأنه لا يوزن فإن كان في جنس منه يوزن، فلا خير فياما يوزن منه إلا مقالا بمثل ه قال: وكال مصر لا يوزن فيه، فلا يأس بأن بياع هناك طائف بطائعتين، إمَّا أنظر إلى حال بلده في ذلك ، والحديد والرصاص والصفر والشب أحناس لاحتلاف المغاصد في الأصورة، والهروي مع الهروي جنسان مختلفان لاختلاف المفصود والصورة، وكذلك التوب المخذمن الغطن مع التوب المنخذ من الكنان جنسان: إما لاختلاف لأصل، أو لاختلاف العبقة على وجه [أوجب] اختلاف الاسم والقصود، وكذُّلك (الزنديجي) مع الوزَّاري جنسان مختفال ذكره

⁽۱) مضي تخريجه

⁽¹⁾ هكذا في ظ وف ، وكان في الأصل عين.

تسمس الأنماء المداحيين وحماء فدندلي في سرح (موجه) اللغني ما ذكات

1999 . وما يعرق بالمغيل الرابسج عرف قطل لارسفول قطل خشل إلا مبلا إمل والأن الفطل سواء، وما يعرق بسهما بالسبح ، ولا بأس بعران قطل بعرل كشان واحد باشر بدأ به الفطل سواء، وما يعرف عبران قطل ، وكذلت غيران شعر بعيان حديث الأباش به واحداً بالذين بعاً بيداً أن والإلية والمحم حسان، بجور بيد احدهما بالأحر متعاضلات وكذلك الإليه وقسم الطور حسان، وتحديل كالمهم، وهو مع الإلية ويدهم المهمن بالمعرف بولا بعدان الخذف من يجود بيد حيال الخطل بالفطل منساويه والأراف الاهمان سندنس بالقرال، فها والطيد اخذف مع الالدين والمحالة المحالة المحالة

۱۳۰۳ - و تحور مع قطن منصب مربي بفقيري ميسيم عيم موني و الرياده دراه الرائحة الآل ثبت الرائدة ما لة رياده في عيب ، وقال بو يوسف رحمه انه تعالى: وقا تعني الرائحة (١٤١٤) - ريادي وراء ما رشام خاص فصر بدا كان بطال يتعام الوحسي ، علم أن مات زيادة في جيد أما إذا لا رحمي إذا "خلص ، لم يكن ذلك زيادة في جيد ، فار يعير ،

و می استفقی از و بازا باغ او کومیل با ماسم مورای باه سخ دخ مین مکالایت سام دادم هرمرانی بهکایید مجوره ارایات فرانی میله فی الکین لا بجوران

۱۲۰۳۰ - و کندلک مدرس معتارت بندس آه مجلی بسکر بندرس عیبر منتوت و میبر مجایی .

واللى المتفقى عن أبي يوحمه رحمه قه تعالى: أن الصوف و مرعزى جندان لا باس به واحد المائين به المحدد الله على الم واحدا بالنبي بدأ يد ، والصوف مع الشعر جنسان محتلف المطال والعرام الإرسام. كالدفيق مع الحطم وعان محمد رحمه الله تعالى: حمال بع من بالقطل بالنص مساويًا، وعلى عد سع فصوف بعرف.

. وفي المنشائي: عن أبي حييت رضي الله بعالي عنه حوار الشعاصور في الماء، وعن

ا الأمامي بتعمرفان منافظ من الأصليء وأدعب هذا المدر مين الطاء الفيدا

الادهادياجي لأصل والني طارامج الخبراء والني وبارامج الخزا فعله هواصحيح

Tt) وفي طاعات الوجاهري

م حمد وحمدالله نعائل خلاصه وعن أبي يوسف وحمه الله تعالى . لا خير في الخبر باللبي» الآن الجبن لم يخرج من حد النوزان ، كسا يحرج الخبرة من الكيل ، والفلوس من حد الوزاد ، والابانس بالسمن بالجبن

١٣٠٣٣ - وفي "الأصل": إذا باع حلطة فيند أدرك في سندلهما بحطة بنة بالدح وصاً با لا يجور، قال نسيخ الإسلام وحمد انه تعالى في شرحه: إدا كانت الخلطة اللشاف مثل الخاطة في مشلها أكثر أو أقل، أو لا يدرف، أما إذا كانت، يحوز

توع اخرفي بيع الماء و الجمد:

قال عنيه السبلاة والسحم: الغالس شركا، في ثلاث في الماء والكلا والناراً أن و براد من الماء المنكرة والسحم: الغالس شركا، في ثلاث في الماء والكلا والناراً أن و فراد مكانه، فيقي على الخياجة الله وجد بإيجاد الله في جراء مكانه، فيقي على الإياجة على أصل الخلفة حتى بوجد الإحراز، فود أحدًا، وحعله في جراء أو ما أشبهها من الأوعية، فقد أحرزه، فصار أحق به، فيحور بيعه، والنصرف قبه كالحصيد الذي يأخف، فأما يبع ما جمعه الإسباد في حوضه من لماء ذكر نبيح الإسلام المعروف با خواهر زاده رحمه قه تمالى، في شرح كتاب الشرب: أن الحوص إلى كان مجمعاة أو كان الموض محرزاً لم الموض من نحاس أو صف، جاز البيع على كل حال، وكانه جعل صاحب الحوض محرزاً لم يجعله في حوضه و ولكن بشرط ان بقطعه الجرى حتى لا يحتلط للبع بغير غبيع، وإن أم يكن المجمعات الخوض من العبق أو النحاس، ولم يكن مجمعات، نقد اختلف المشابخ رحمهم أنه تمالى فيه حسب احتلافهم في جع الحمدالي المجمدة في المسيف على ما يأتي بيانه بعد عذا -إن شاه الله تعدلى -.

[قال و صمه فه] والمختار في هذه السالة أنه إن سلم أولا على سوم البيع، ثم باع بعد التسفيم جاز اوران باع بعد التسفيم جازا وإدباع أولا، ثم سام لا يجور؛ لأن الحوض ينصب سكا من المام، ويهلك بعض المبيع، فإذا كان البيع أولا كان الهلاك فينه بالقبض يسقط حصته من اللهن والقدر الهلاك عالا يعرف، فنكون حصة السافي من النمن مجهولة، وأنما توجب

 ⁽¹⁾ أخرجه البهني في أالكبري (١٩٥٨-١): يات ما لا يحور إنطاعه من المعادن اطاهرة، وإين أبي تبيعه في أستيمة (٢٣٩٣٦): يات في الكلا ويسعه وأحسمه في المستدة (٢٣٩٣٦)، والطلم التي في أستيم (١٩٥٧-١): يات في الإلام الله والمن أبي المستدر (١٩٥٧-١): يات في منع الله والمن ماجمه في السام (١٤٧٧): بال المسلمون عبر كاحق ثلاث

وساد المقذ

و أمت في موضع خرون كان صاحب الحبوس مالا الحوض من ساقية بهر. لا يجور بيعه الأنه تبريت صحيراً به يحوصه ، فإقام باع سالم عللت، وإن كان ملاه بالحراء أو ماشريه حلل البورة لانه ملكه بالإحراز بالخراة أو بالقربة . فقد مع ما سكه ، فحلز

4.4.4. وأماييج الحسد في محمدة إن كان البيح في الشناء، وكان أحد المهنود من دات الرقال و الايتنفاس وحول وإن كان البيح في الشناء، وكان أخد الكوه معمل عنايخ المجاوز على دات الرقال الاجوز على كل حالم، وقال الطبح أو الإسكاف الإن سلم أولا على سوم أميع من والرباع أولاء توسام لا مجوز الأسمي المان على المان المهنود الإسلام المواجعة وإلى المواجعة الإسلام المهنود المهنود فيهاك معمل المبيع، فإذا كان البيع أولا كان الهناك قال السليم الولاية والمان المهنود المهنود المهناك قال السليم المهنود المهنود وهذا العنى لا يأدى فيها إذا كان المنبود أولاء وقال الفقيد أو وقال الفقيد أو وقال الفقيد أو بعض ماخوا لا تعالى كل حال لتعامل الباس، وكان الفقيد أو يصر محمد الن طوياف المان يوم والسليم وقال المهنود المهنود المهنود والمان في المان المهنود والمانية والمان المهنود والمانية والمانية المهنود والمانية والمانية المان وجوده والعدم عنولة، وعلى مدا وحوده والعدم عنولة، وعلى مدا المان عنال المان وجوده والعدم عنولة، وعلى هذا المهنود المهنود وعلى مدا وم المان المان وجوده والعدم عنولة، وعلى هذا المهنود المهنود والعدم عنولة، وعلى هذا المهنود المان المان وجوده والعدم عنولة، وعلى هذا المهنود المهنود المهنود المان المان المان وجوده والعدم عنولة، وعلى هذا المهنود ال

الله إذا حار النهم يشك للمشترى خيار الراية إذا راه حيل وقع التسليم، فإن راها بعد ما وقع التسليم، فإن وقع النسات لتمام ثلاثة أيام، لم يكن له حيار الرازية، وإن وقع النسليم قبل ولك، بالفي له حيار الرازية إلى غام ثلاثة أيام من وقت العند.

دكر الصادر السهيد الحدد الفاتعالى في الباد بالأول من بيوع أن فعاته أن رفي كتاب السرات : إذا مع الشراب وحدد لا يحوز ، وإذا باع الشراب مع الأرض مجوز ، وإذا باع أرضًا مع سرب أرض أحرى ، لم يذكر محمد في الكتاب العاد القصل .

و حكى عن الفقية أبي بصبر محمد بن محمد بن سلاجر حمة الله تعالى . أنه يحور ، قال الفقية أبو جعفر : إيه أشار محمد، حمة أنه أعالي في الكتاب .

۱۳۰۳۵ و او قبال: بعث منت مقوالارض بالصدورهم، وبعث منت شريبها، هل بحوز بيغ المرب؟ اختلف السبخ راصهم تعانياته فعاني فيه في شوب شبح الإسلام، وإذا انشري

⁽١) ما بن المغلوم بالنظام الأصل، والنبت مدالهما مام السبخير - الله و المنه

كفًا كذه قرمة مدم من الفرات و حال استحساق إذا هندك القربة بمدر والتعامل الناس و فها الفا يحوز إدا [من] مكان وقع الموضوع بالركاء الفش كر الرمجان، وأشباء دلك، ذكر الحسن بن (يادعي المُحرد) عن أبي حبيقة رضي الله تعالى عنه في زحل السنري من منشاء كالأكالة قرية وذو هم على ماء دحله على أن يو فيها عنزنه كان جائزاً [إذا كالت فرية يعينها، وكذبت إذا قال: بعمي كل راوشين من ماء دخلة بدرهم على أن يوفيها من منولي، كان جائوًا [الله

وروى ابن أبي مناقك عن أبي يوصف عن أبي -تنبقة وحميهم الله تعدلي: أن هذا البيع فاستدلوجهين. أحدهما. أن الله ليس عنده، وإساس: أن لفرية وعاد، إذا صاعت لا يعرف ما مقدارها.

١٣٠٣٦ - وإذا قال نعير - المنق دواني كذائشهوا بدرهم، المهجز، ونو قال كال شهر تندا قابده فهواجان إذا أراء القرية.

١٣٠٣٧ . وتو قال لغيره أنسقيك ملا فواحك، ففتح به من بهر، وسقاد، ملاشي دله. وفائية اسقى دوابك مي نبوي، أو مي حوصي كذا، ففلك حائر.

نوع أخرني جهالة المبيع أو الشمن:

لأحهالة البيع ، أو القمل مالعة جماؤ البيع إذا كان بتعدر معها السميم ، وإن كان لايتعافره لا يعسد العقب كجهالة] كبل الصرف مأدماع صبرة معينة، والمبعوف قدر كبلهان كحهالة عناد للتبات العينة وبأناباع أموانا معيبة والبريعراف مددهاه وهذا لأن الحهانة ما كانت ممعة لعينها وعل للافضاء إلى النارعة المائمة من التسابير والتسلم؛ لأنه بتعلم ذلك ما عو فالدة العقف فإدا لم تكن مامعة من التسميم والشبيلس. فقد فعده المعنى الدي لأحله صارت احهالة مفسدة لنعمده فينعدم الفيبادي

١٢٠٢٨ عال محمدوحه فالفوته الوافي الجامع الصغير الاوحل انسون سريحل توباً - كل فراع بقرهم، والمربعيم قسر جاملة فرعان الدومان فاعلم بأن هها أربع مسائل . وحداها: في العندون، للتعاولة، كالأعام والتبات، وصورة المبائلة [شها] إذا أنمار الرجار إلى فطيع من الغدم، أو إلى حراب هروي، وقال. بعدلك كل شاة منها بعشرة، أو قال. بعدك كل غرب منها بعشرة، فهذا على ثلالة أوجه: الأول: أناسين جملة عند الأعتام، أو التباب، وسم بهيل حسلة النمن، بأن قال: بعث منك هذا القطيع وهي مانه ساة، أن فدة [منه] بعشرة، أو

⁽١/ العدين المعقودين سافط من الأحيل وأفرنداه من ظاوم وفيد.

قبال: بعنك هذا الجراب وهي مانة توب، كل توب بعشره، ولم يبير جملة التسر، بأن نم يقل: بألف درهم، وفي هذا الوحد بحوز البيح بالإجساع؛ لأد سبح صدار معفوماً بالإنسارة والتسمية، وجملة النس أيضاً معلوم حالة انعقد، لأسما لما بيت عدد الاغتام سانة، وبهذا لكل غنم عشرة، فكأنهما فالا: بعنك هده الأعام وهي مانه بألف درهم، كل عنم بعشرة [دراهم] فالبع معلوم والنس معلوم، فيجوز.

Tax

قوجه الثاني: أن يبين حملة النمن، والمبين عند الأعلم، بأن قال: بعث هذه الأغلم المؤلفات بعث هذه الأغلم الوهي مائة إبائك درهم، كل أوهي منا بعشرة، أو قال: بعثك هذا الجراب بألف درهم، كل ثوب منه بعشرة، وقل هذا الجراب بألف درهم، كل أن حملة الثمن صارت معلومة بقوله. أقد درهم، وكذلك نمس كل شاة صار معلوماً البغوله إكل شاة بعشرة، والبيع صار معلوماً بالإنسارة، حيث قال العنك ها، الأغلام، فالإنسارة إلى المبيع بأو إلى مكان المبيع كافية للإعلام، وإن كان الابتلام، وإن كان المبيع ما في هذا المبيد بعثك جميع ما في كفي، فإن في هذا المبيرة إليم، وبصير المبع معلومًا بالإشارة.

لوجه النالث . إدا لم يبين جملة النمن ، ولاجملة الأغيام ، أو التياب، وإنما يبن حصة كل غنيم أو كل ثوب، بأن قال : بعنك حدّ الفطيع كل شاة منها بعشرة ، أو قال: بعنك حدًا القراب كل ثوب منها بمشرة ، ومى هذا الرجه لا يجور العقد أصلا إلا أن يعلم عدد الأغنام في المجلس ، فينقلب العقد جائزًا ، وكان قامشترى الخياو إن ضاء أحد بما طهو له من النمى ، وإل شاء ترك ، وعنى قول أبي يوسف ومحمد ، حمهما الله تعالى العدد حائز في الكل ، ولا خيار للمشترى إن كن قد وال

17079 الفسأنة الشائية في المكيلات والموزونات، صورتها: إذا أشار إلى صرفه وقال بعنك هذه الصدرة كل تقرر منها بعشرة، فهو على ثلالة أوحه أيضاً ؛ إذ بين عدد الشعران، ربين تسن كل قفيز، إلا أنه لم بين حملة النسن، آو بين جملة الشمن، وبين شن كل قفيز، بإلا أنه لم بين حملة النسن، آو بين جملة الشمن، وبين أمن كل بدرهم، فالعقد جائز بالإجماع، وإن بين ثمن كل قفيز أمنها بدرهما ولم بين (عدد) جملة الشفوان، ولاحملة الشمن، بأن قال: بعث منت هذه المهبرة، كل قفير منها بدرهم، فالعقد جائز عند أبي حبقة وضى الله تعالى عنه في قفيز واحد، ولا يجوز فيما راد عليه إلا أن يحلم عدد الفقزان في المجسى، فحين في الكل، وكان تناسستوى الخيار على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : الميع جائز في الكل، وكان تناسستوى الخيار على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : الميع جائز في الكل، وكان تناسستوى الخيار على قول أبي

 ١٢٠٤٠ المسألة التالية في العدديات المتقاربة، والحواب فيها كالحواب في المكيلات والمؤرّبات ؛ الآن العدديات المتقاربة ألحقت بالمكيلات والمؤرّونات، مسورتها، إذا قاله الرجن العبرة: بعد منك (هذه) الجورّات، كل جورة معلس،

17.81 - انسألة الرابعة في الشرعبات، صورتها الإذا قال تعيره: معت منك كل قراع من هذا الدار عمرهم أو قال. من هذا النوب بدرهم والجواب فيها كاجواب في الأغتام د لأن تدرهان من الدار فواحدة تما بنفاوت في بعسها من حبت النبحة ، فإن المراع من مقدم البيث والتوب يكون أكثر قيسة من الذراع من سؤخر البيث والتوب، فهما الجواب فيها تالجواب فيها كاجواب فيها كالجواب فيها كالمواب عندار الجواب فيها تالجواب في الأعتام من هذا الرجم في حد قول أي يوسف رحمه الله تعالى ومحمد : إنه لو لم بجر مذا الديم بعالم بعد لأن جملة النمن أبست يعلومة للحال، إلا أن طريق تحصيل العلم قائم بالرجم الله عند الأعدام من غير مشقة ، فإنه إذا عد الأعتام بعمور جملة النمن معلومة ، والجهائة إذا كانت مشتركة تمكن رفعه من غير مسقة لا يفسد العقد، كما الوباع بورك هذا الحجر فعال.

ولابي حنيفة وصى انه تصافى أن كلمة كل إذا دخلت على ما لم يعلم نهايته بالناول المواحد من نلك الحسلة وكلما في أن كلمة كل إذا دخلت على ما لم يعلم نهايته بالناول المواقة عبى نلك الحسلة وكلما في قوله الأمواقة عبره والفائدول واحداً من النلك الجملة وصاو مات شاة واحداً من القطيم، وقوياً واحداً من الجراب، ودراعاً واحداً من القوب أو الغازه وقفيراً واحداً من المصبود، وجوازاً واحداً من الجوزات الكثيرة ، إلا أن بيع شاة واحداه من العطيم، وبيع نوب واحد من النوب، أو من الداو الا يجوزا، وبيع قفيز واحد من النوب، أو من الداو الا يجوزا، وبيع قفيز واحد من النوب، أو من الداو الا يجوزا، وبيع قفيز واحد من النوب، أو من الداو الا يجوزا، وبيع قفيز

وهارة بعض مذبيحيا وحميم الله تعالى لأبي حبيمة رضي اقة تعالى عنه التي المسألة) أنه الإوجه إلى تجويز البيح في على المدديات النفورة ، وما أخلى بها و الان نمن الكل مجهول في الخال، ولا وجه إلى تجويزه في واحدة منها ، وإن كان نمن الواحدة معلومًا ؛ لأن الواحدة منها محمولة في نفسها ، تكونها منعازته ، ألا ترى أنه لو باع واحدة من النظيم ، أو واحدة من الجراب لم يعينها ، لم يعزه ، فأم في الكبلات والمدديات النفارية إن تعدر تجويز البيم في الكل ، لأن نمن الكل محمول ، أمكن تحويز البيم في واحدة منها ، لأن نميه معلوه بالنسمية ، والواحد منها معلوم إلى الربي في نفسه ؛ لأنه من نوات الأمثال ، ألا ترى لو باع الهيا و من الإبتداء بنس معلوم خاز ذلك ، كان نمية أمن حمورة في الابتداء بنس معلوم خاز ذلك ، كان

الفياس أن يجوز البيع في التعمى والتالث من القفزان لاعلى قول أي حنيمة وحسه الله: والإنتصار الجواب على الواحدة الان تعن التنفي والثالث من التعاول و التالي عنها و التالي مناوم ، والتالي والتالث من التعران إلى العن التعران إلى التعران إلى التعران إلى التعران إلى التعرب وجوزنا البيع في الثاني والثالث بأوني بالقياس ، وجوزنا البيع في الثاني والثالث بأوني من الرابع والحامس الان الثاني والتالث بع للأول كالرابع والحامس الآن كارابع والخامس ، فيؤدي إلى تحويز البيع في الكل مع أن ثمن الكل مع أن ثمن الكل مع أن ثمن الكل

17087 أما تجوير البيع في الواحد لا يؤدي إلى تحويز البيع في الثاني والثانث؛ لأن الأول لايتصاور بدون التاني والثالث، فكان الواحد أصلا من حيث إنه يتصور بدون التالي والثانث، متجويز البع في الواحد لا يؤدي إلى تجوير البع في الكي، فلهذا فتر قا.

وليس كما لو كان النس دراهم مشارًا إنهها؛ لأن المشار إليها معلوم من كل وجه بالإشارة كما في حالب المبيع، ألا ترى أنه يمكن للمشتري أحد المشار إليه من غير رجوع إلى شيء [أخر] ولا يمكن للبادم أخد حسيع الثمن ههنا إلا بعد الرجوع إلى عدد الأغنام.

وكذا إذا أشار إلى [الخجر] لأن الحجر معيار لللراهم لأنها نورن به وهمارت الإشارة الى معيارة الشارة الى معيارة الإسارة الى معيارة الذي معيارة الأن المجروجة الإشارة إلى جملة الثمن ، ولا إلى معيارة الأن معيارة الأن معيارة الأن معيارة الأن معيارة الأن معيارة الأن مله جهدة التمن أخلى والمها بعد الأغنام ، فقانا نقساد العقد للحال ، وبالجواز مثى مجهولة ، إلا أن هله جهدة لتحلى ، فأثبنا الحيار المسترى الأن التمن كان مجهول (المتدر عنده والما صدا الأغنام ، فعانا بقساد العقد للحال ، وبالجواز مثل والما صدار معلون الوصف إدرائية الجهالة) بالروية ، ويسمى هله الخيار بكتف الحال (حتى أثر رصى به المشترى ، فليس فليانع أن بأس الموسى الما المحتمد أن يعلم عدد الأغنام (على قبل أس حنيفة) "الى المحلس الإن ساعات المجلس (لها حكم ساعة واحدة في حق العقد ، فيصار الأسها إنشاء المحلس الما المعتمد الريار دفع الفساد ، فاما العامد الاعتراق عن

⁽¹⁾ ما بين المعقومين ساقط من الأصل وأنستناه من طاوم وقعه

⁽١) هكادة في الساخة ام

الفجلس مع ساعات الحلس لبس [11] لهم حكم ساعه واحدة لبحمل كأنهما إنشاء العقدة فكاذ طريق تجويز العقد طريق رقع العساد، ورفع الساد إغا يجوز في مدخم كان الفساد يسبب شرط في العقد، كأجل محهول، أو خيار يريد على الثلث، لا في موضع [20] الفساد في صلب العقد، والفساد عهنا في صلب العقد؛ لأن العساد بسبب جهالة النمن، والثمن من صلب العقد،

وبعض مند ابختار حمهم الغدنمالي قالوا: إذا عند أبي حنيقة رضي الفرنمالي عنه إذا علم مناه الأغنام في اللجلس ، أو بعد الإفتراق من المحلس يقلب العقد جائزًا على كل حال، وهذا الغالم الفول: ذكر اللجلس في الكتاب وقد الغالمًا.

وفال شامل الأنمة الحلوان وحمه الله تصالى الأصبع عنا بن أن على قول أبي حايفة رصى الله تعالى عنه، وإن علم عدد الأعمام في المجلس، لا بقلب العقد جائزاً، ولكن أن كان البائع دائف على وضاء، ورضى بعالمشترى، يعقد بنهما عقداً مبتدأ بالتراضي، ومسهماً مثل هذا فيما بنا باع شيئاً بوقعة (إن شاء الله تعالى ألا.

هذا الذي ذكرها إذا قال اكل شاة معشره، أو قال: كل فراع، أو قال: كل قفير، قاما إذا أمان الم شاتين وعشرة، كل فقير، يقاما إذا العدديات المتقاربة، لا يعجوز البيع عدهم في الوجوء التلاثة بأن بين عدد الأغنام جماة، والم ببين جملة الله العنام، ولا يعترف الله الله المنام، أو بس حسفة الشمن، ولم يعترف، وهذا الآن شمن كل شاة همنا غير معلوم بتفسيه، ولا يحملة الله عن وإنما قال. كل شاتين بعشرة، وهذا الآن شمن كل شاة همنا غير معلوم بتفسيه، بل يعتاج إلى ضم شاة الخرى إليها، لم يقسم العشرة على فيعتب، ولا يعرف كيفة الصم أنه يضم الجيد إلى الجيد، أو الودي، إلى الجيد أو الوسط، فيعقي مس كل واحد كيفة الصم أنه يضم الجهائة مفضية إلى المنزعة، فإنه إذا وجد شاة أحرى، أو ثوبًا عبنًا بعد الفيض، محمولاً. وعده الجهائة المرى، أو ثوبًا عبنًا بعد الفيض، يرد المعيب خاصة، ويتمكن المنازعة، فينه إذا هذه الحيالة تفضى إلى المنزعة، فينعمد نقارها أن هذه الحيالة تفضى إلى المنزعة، فينعمد البيم بينهما

١٣٠٤٣ - وفي الكين والورن، وما ألحق بها من العدديات المتفارية [إن] بن حملة عدد القمزان، أو لم يبن جملة القمن، أو بن جملة النمس، ولم يبني عدد القفران، قالبع جائز

^{(1):} وأنين للمقوفين سافط من الأصل وأنشاه من طاوع وف...

⁽۲) هکنامی آنسخهٔ م .

عدهم حميما؟ لأن أكر ما فيه أن كل قفير مبع لا بعرف ثمه إلا مانفسام عبره إليه و إلا أن المدهم حميما؟ لأن أكر ما فيه أن كل قفير مبع لا بعرف ثمه إلا مانفسام عبره إليه و إلا أن قميرين من فسيرة بعشرة الا بجوره وإن لم بين واحدً مهما و إكن قائد بعض في نفيره وإن لم بين عاملة مهما و إكن قائد بعض أن نكرن المسأن على اخلاف على فول أبي حميفة رصى الله تعالى عنه : يجور الديع في فهيزي منها يعشرة و لا يجوز فيها واد على ذلك إلا أن بعلم عدد القمران في المجمل و صلى قول أبي يومت ومحمد وحمهما فة تعلى : يجوز في الكل كما لوقال كن فغير مها طرهم، وعلى هذا إلا أقال على هذا القائل كن فغير مها طرهم، وعلى هذا

۱۲۰۶۴ و لو أشار إلى بوعين حنطة وشمير ، وقال: أبيحك هذين الصدرتين، كل قفيزين متهما بدرهم، صبح العقد على تغيز واحد ميهما في قول أبي حيمة رصى الله نصلي عنه، وقال أبر يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز في الصيرتين.

17-40 وفي النتقى : رحل فال الأخر : بعثك هذه السفينة الأجر ، كل ألف بعشرة دراهم، فالبيع فاسده لأن البيم وقع على حميمه، ولا يشرق إن أصاب بمضها عبد ما حصه؛ لأن الأجر متفارت، ولو قال. أبيعك منه ألف مصرة، فإن عدله الألف، تم البيع فيهم، ونكل واحد مهما أن يمتم من البيع ما لم يعدله.

17:27 - وهي خواهز لبن مساعة : قال: سألت محمداً وحمه المتعالى عن رحل دنى إلى وقر بطبع، وقال البكم عشر بطبحات من هذه البطبحات بعير عينها، فقال: لكذاء فاقترى ثم عول البائع عشر بطبحات، فقالها المشرى، ومصى على ذلك الفول، والبطيخ متفاوت، قال: هو حائز استحسانًا بمزلة رجل قال للقصاب؛ بعنى هذا اللحم بكذاء فباحه منا، وقطر [لد] مه واحدة على ذلك، فالهم حائل.

قال: وكذلك الرمان، ومنه لأن البانع لما عزل، كان دلملة ب عنزلة تبنداء العقب هاذا قبل المشترى تم النبع الأن.

17:47 - قال ذهه : ولو أتى بلى مانة شاؤ، وقال تصاحبها: بكم عشرة منها، فال : بكذا. مند ترى ، فالبيع باطل، فالوا: وعلى قياس مسألة النطيخ والرماد بجب أن إيفال رفا عزل السائع عشرة منها، وفسلها المشترى، ومضى على ذلك، أنه يجوز، وعلى قياس مسألة الشنة بجب أن بشال: في العظيخ والرسان إذا اللم يعزل البنائع، أو عزل أولكن لم يضيل المنشرى، أنه لا يجوز، فإذا لا فرق بن هذا المسائل. ١٢٠٤٨ - وفي النتيفي: (رجل صعة دراهيم، قال العبرة) المنذيث ملك هذا الثوات مثلاء وأشار إلى ما معه مي الدراهم، فياعه، فرجد مشرقًا، فالبيع فاساد.

وجور قال: بعث هذه المائة الشاة مهده المائة الشاة كل منها بشاة و طالبيع فاسف.

١٣٠٤٩ - وحل قال لأخر : معت منك هده النفرة وهي حرة كل وطل سرهم، فقطمها ، قضاعت منه، ضمن فيعتها ، أشار إلى فساد هيذا البيع، وعين محمد وحمه الله تعالى فيمن قبل لأخوا. بعث منك هذه الشاة، كل ثلاثة أرطال بدرهم موزن حبة، فالبيع باطل: لأنها تنفص وتريد، وكذلك إداقال: أورنها تحبسون رطلاء فاشترى منه كل ثلاثة أرطال بدرهم، وكذلك إذا قال: "" بعت مثك هذه الرماية يوزنها دراهم، فالبيم باطل؛ لأنها قد تتقص.

١٢٠٥٠ - وفر أ القندوري . إذا قال الرجل لغيره: بعث منك هذا اللحب، كل رطل بكداء عائبهم فاسادني الكل عندأس حنيفة رضي افه تعاثى هنه ، وقال أمو يوسعه ومحمد وحمهما الله تعالى. البيع جائز من الحميم ولا حيار له، والخلاف في هذا نظير الخلاف فيما إذا قال. بعث منك هذا الغطيم، كل شاة منها بدرهم، وإنا لم يحز البيع في رطل واحد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، يخلاف مسألة الصيرة؛ لأن القفزان من الصيرة لا تختلف، فيمكن تجويز المفد في تفيز واحد؛ لأن ثبيه معنوم، أما موضع اللحم من الشاة ما يختلف، فلاتيكن نجويز المقدفي رطل واحد

١٢٠٥١ - ولو باع شب ٢٠٠٠ يربح ده بازده، ولم يعلم ما اشترى به، فالبيم فاست، حتى بعلم الشمري، فبختار أو بدع، هذا ره اية ابن رسنه عن محمد رحمه الله تعالى، وهذا لأن الثمن سجهول صدائلتمري حالة يكن زوالها بالإعلام، فغيل: بالقساد في الحال لمكان الجهالة، وقيل الجواز إذا رائت الحهالة عملا بالأمرين.

وروي بن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: أنا البيع جائز ، وتأريله أنه موقوف يحكم بالجراز عندارتفاع اجمهالة بدليل سافطر أبه لوحلك ذلك الشيء، أو باعده فالميح فاسدت وبدرمه قيمتك وهذا دليل على أن التعقد محكوم بفساده إلى أدانز ول الحهائة ، وقال أبو يوسف رحسه الله تعالى: (ل مات البائع قبل أن يرضى المشترى، وقد قبض أو لم يقبض، التقفل العقده لأذرصني الشنبري ههنا عبرلة الإجارة في العقد الوقوف، ثم في الإجارة يتشرط قيام المتعاقدين والمعقود عليم كذا ههناء

⁽١) ما بين المعفوقين سافيط من الأصل والمتناه من فدرم وفيد.

⁽٢) مكدا مي أ ف الدوكان النسخ الباقية ألى صدنا : شاق

ولو فيص المتنزيء وأعنقه أوباحه في العلم، أو مات المتنزي، فالعنق والبيم جائز، وعليه العيمة ، أما جواز المنق والبيم فلمعمولهما في ملك العنق والنائم، وأما وحوب القيمة فلتفرز القساد بإراقة العنق عن ملكه قبل العلم بالشمن، ولو أعنق بعد ما علم برأس مال، فعليه الشعن؟ لأنا الحهاله، والنب فوال العساد إلا أن المسترى كان له الخيدر، وقد سقط خياره بالإعناق، فلرمه النمي، وقر كلا عنل عليه يحكم الفراية، وقو يكن علم النمن حتى قبضه. فعلبه القيمة: لأنه لا فوق بين الإعتاق والعنو عليه قيما برجع إلى قوات للحل، فتفرز الفساد. ١٤٠١٤ - وفي الأصل: إذا قال لعيره؛ أحذت هذا منت عِبْل ما يبيع أندس، فهو

فاسف ونو قال: عثل من أحدُ به فلان من الثمن ، فإن علما مقدار ذلك وقت البيم ، فالبيم جائر ، وإدال يعلم فالعقد فاسلاء فإن علما بعد ذلك إن علمة وهما في المعلمي، بنقلب العقم حافرًا، ويلخير المشدري، لأنا ما بلزم الشنري من النس إغا يظهر للحال، وهذا تعيار يكشف الحالياء وفدحر نصير هدا فيحا نقدم.

١٢٠٠٣ - وإذا اشترى شيئًا بوقيه ، ولم يعلم التشري رفيه ؛ فالعمد فاست ، فإن عمو معد ذلك إن علم في للجلس، حيار في العيقات، وإنمان الشبيخ الإمام الأحر يُسمس الأنمية الحلواتي رحمه الفانعالي بقول: وإناعلم بالرقم في المجلس، لا ينقلب طلك العقد جائزاً، ولكن إلاكان اتباتع فاتماعلي دلك الرضاء ورضي بهانشتريء بتدفد ببيهما عقدابنداد بالقواضي

١٢٠١٤ - وفي أنو دريش عن أبي يوسف وحمداله تعالى، وحل له على رجار عشرة دراهيم، فقال: من له العشرة لن عليه العشرة بعني الترب ببعض للعني في ويعني هذا الاخراعا بقي من العشرة؛ فغال. يعبو بعنك، فهيفًا حيثر أوالعرف أنه لما فلل: يعني هذا التوب الأحراجا بقيء فكأنه فيادة بعني هذين تتوين يعشرانه فيصير جمله انتمار معداشاه وطبيع معلومه و كذلت [الابان قال العني هذا سعض العشرة، وهذا الأخر سعض العشرة، قال: لا يجوي وهيل: يشغى أن لا يحوز من الوحهن، لأن ثمن كل واحد مهما مجهول، وهذه الجهالة عضفية الى المارعة ، فونه إذا وحد بأحدهما عبياً بعاد القيض يرد المعيب خاصية . ومنتاز هان هي

١٢٠٤٥ - وفي اللتفي : إذا باع عدما لزيرقمه، المهاعه عياتم من اخر قبل أنايبين الثمين للأولى، فبيعه جائز من الثاني، ولو أخيره بالنس ، فيم يختر أخذه حتى باعه البالم من

ملاك ما بين المقوفين سافط من الأحس، وأثبيت هذه العبارة من المسخة أحس

عبره، فه يعمر بيمه الثاني، وأنسار إلى القرق، فعال: الآن في القصل الثاني أوجه البيم الأول، في القصل الثاني أوجه البيم الأول، وهو فيه بالخيار، وهي الأول بوله الهذا أن البيم قد صح من الأول ما أخير الدائم الآول بالزخم الأول ألى وعياد عبد المحافظ الذائر بالزخم الأول مساو العبدة، ملكم الملاؤل، ولذ إلى السمل الأول المهادة ملكم الشمل، وقد المحافظ والمدافظ والمنافظ وال

۱۲۰۵۲ وبد كاليالبيع بالتوايف أو برادمه و لا يعمد ما برأس ما ، فهو بمتراه المجع الفسد في حكم الضمال وفي حكم القطر، بلا أنه مخالف لهم الفلسد من وجه فالدفي المبع الفلسد بدائان لمانع لاأم المبع و لا تجير عليه، وهناك أو قال الدؤم الا أحبرت بالمس بحر علي .

المدرور بعيد عدا الخدم على شراعات عن محمد عن أي حديمة رضى تتدنعا في عدا أنه إذا قال المدرور بعيد عدا المدرور على شراعات على محمد عن أي حديمة رضى تتدنعا في عدا أنه إذا قال المدرور وسائع الطعاب وعرف السترور كيا كرب عله أن يرضا ما ويأحد كله وعلى أي عالة ويليس للبح التحرير العدرور على الكرار لا تراضيهما الآل لعدر لا وم مستاجها الناس أرجب عبر العدرور على الكرار لا تراضيهما الآل لعدر لا وم مستاجها الناس أرجب عبرا العدرور على الكرار الا تراضيهما الآل العدر لا وم مستاجها الناس الشتري بعا عا منه يكي و حديثهما على من الطعام من رجل حروب قال الناس الشتري الأحراب رايا أم والمنافى المسترى الأحراب رايات المناس المناس الطعام كراء والمنافى المستري الأحراب رايات المناس المناس المناس في وضائد في وضائد المناس المناس المناس المناس والمناس المناس والمناس المناس المناس المناس والمناس المناس المناس المناس والمناس المناس والمناس المناس والمناس المناس الم

۱۷۰۰۵ جونی استقی از رجل نشاری من آخر مانه جوا ذمن حور کند شمل معلومه. ملدا عامدانه البائم قبال الا آخلی، فلیس له فلک، والو استری من قصاب کذا طلاحی لحم منه هيم، مقصع القصائب (اللحج)، ورب وهو ساكنت حين فطعه (وورب)، تبرقال: ١٥ ارضى . قله ذكك حتى يقون بعد البرب: رصيت، وفتال. لا يشبه هذا الحرر) [[]، وأسار الى العدة . فقال الأن الحور شي وراجم وإنه اعتبا

و بری الحسن من آبی منه فقایاس فال قمیره (معند) اصبیق من الفقا الطعام، و تولیق کم عربه دانیم سطانه رون بنه معدد الله و هر قول العرب

١٩٠٩ [62] معدد عي أخر نتمة الاصل [6] إذا مع الرجل من غيره كل حق له عي شرقة الداور عمام بعيد به معدد عي أخر نتمة اللاصل [6] إلمام الداور عمام بعيد به معدال مصيد المانح بجول وبال قال الاحتمال الابتحوام وفائل المنتج الاحام الداهد أحدث الطواويسي في شوحة أن على قول أن يدحق وبالاحتمال قال الاعتمال مقدد المعرب البائم و وإن قال المشاري يعدم منذ المراجعين البائم و وإنسانع الاحتمام القدار عصدت بحوام وإن قال المنام القالم المعلم القالم علم المنام المنام

لاتر الحيس من أمن حالته عن أبني يوسف عن الني حيفة إذا قال الوحل للبيرة. أبيعت من هذا الديفي عشرة وكذاء أن القدمي فيه أن البيح فاستدمت الدسان وأنسدهم، ولكن أستحسر المويوه، ودول الن أبني دلك من أمر ينوسف في قال أميادة إيفنا، كر طعام، وعسده كو طعام،

⁽١) والدين المفروض مسافعًا من الأصل وأنسك من طاوع وال

⁽¹⁾ ما يون المهروي سرايع من الأصور ، والشنة عدد قصة عام الشناحة ام .

قابيع على الكر الذي عنده، وكذلك إذ قال: " ممنك جنويه، وعنده جارية، فإن كنان عنده جاريتان، فاليم فاس..

۱۲۰۹۱ - وفي شرح كنامه العناق الذاقال لغيره: بعد مثل عبداً في بكدا، والدعيد واحد، فإن قال: عبداً لي في مكان كدا، حتر أبيع، وإن لم يقل في مكان، كناء قال شمس الأنمة الحوالي، عامة المشايخ على أنه لا يجود المبع، قال، وهو الصحيح، وإليه أشار محسد في إكباب العدق.

١٢٠٦٧ - قال محمد في ٢١] - جامع الصغير : وإذا اشترى الرجل من أخر عشرة أدرع من مانقه واع من الحمد الهم أن من الذار ، والراح قالب عند أبي حتيقة، وقال أنو يوسف ومحمدا الدبع جائز إذا كانت الدار سفة دراح، وإذا الخسري مشرة أسهير من مانة سهيم من الدار، جاز البيم عندهم جميعًا، ذكر الخصاف في عدد المسألة (أن) فساد البيد عند أبي حقيقة، لحهالة حملة الدرعاناء فأما إداعرف مساحتهاه يجوز عنده واحمل هذه امسألة علم قياس ما الوباع كار شاة من القطيع يعضر قاء إن كان عدد جمية الشاه معلومًا يجور عبده، وإن لم يكور معمومًا، لا يحور، وذكر أبو ريد الشروطي [بي شوحه]؛ أناعلي قول [أبي حنيقة] البيع فاسده وإدعله فزعان اجملته وهكذاءكر شبخ الإسلام في شرح ببوع الأصراء وهوا جواب الجامع الصغيراء وهذا أصع ما فاله الخصاف. فوحد فولهما أن نسبرة أدرة مواماته دراع عشار الناراء وبيع عشار الدار حائز بالالفاق، كما لو باغ عشرة أسهم من مانة سهم من الدار، فاللطظ مختلف، أما المعلى لا بختلف، ولأبي فتيقة أن المبيع مجهول؛ لأن الدراع حقيقة اسم لحشبة بذرع" مها تنمسو حات ، وتكل بسندر لما يحله مندرًا . وما يحله عين ؛ لأن ولحشية تحل لعين، أما لا تحل الشائع، فلم يصبح أن يستعار هذا الاسم للشائم، وكان الداخل نحت المعقد موضعًا معبنًا ، فإما لم يمن دلك للوصع أنه من مقدم الداو ، أو من مؤجره ، وجوانب الدار [يتفاوت] في الفيمة كان الفعقود عليه مجهولاً حهاله تمعني إلى المنازعة . بحلاف السهم؟ لأنه السهرجره شاتعه ألا يوي أن فراعًا من عشرة أفزع وفرعًا من مائة دراع مواه، وسهم من عشرة أسهم لا يساوي سهمًا من مائة سهم، فظهر الفرق.

١٣٠٦٧ - وذكر في بيوع الأصل : إذا قال: بعنك ذراحًا من عشره أذرع من [هذه الدار وحعلها على الخلاف الذي ذكرنا، فان شيح الإسلام: وأحدمو، حلى أنه لو باع سهسًا

⁽¹⁾ ما بين المفرفير. مباقط من الأصل، وأثبت هذه المسرؤمن عند .

ومحموكا فأرافسهم المقفافي عدينك وكانا في الأصل المسح

من هشارة أمنها و من هذه القار أنه يحاوره والم يدكر ما إذا يام عشارة أدوع من أن هذه القدر . ولم يمن من مالة (أدوع) كيف خوات فيه على ثولهما من مشايحها من قال ا يعمرزه وممهم من قال الا يحوود أن العفود عليه ، وإن كان مجهو لا إلا أن هذه جهنان مستمولة ممكن رفعها ، بأن يقرع المدر بأسرها ، فإذ كانت مالة فراع علم أنه المبيع عشرها ، وإن كانت حمسين فراعًا ، علم أن المبيع خمسها .

17.11 و فو هنان : معنك دراعًا من هذه الداران عين مد استعدا بأن مثال من هذا الجذب و الا أنه مع بين مدار المساور الأنه الح المجذب و الا أنه مع بيره معا و فالعقد و فار مافاد حلى لا يحدر الدائم على الساور الأنه الح موضع الله إلا يقدر على الساور المجدد و الناولة العقد، والنام يعين موضع الله إلا يقدر على قول أبي حيدة و الداره على المجدد و الداره على الداره على قولهما بحيرة و و فرع الداره على الداره على المدارك الداره على الداره المكافئة أدرع صار المحلم، و فكو ضمى الداره و لم حلوال الدارة و المجدد إلى الفرق من الدارة و المجدد إلى الدارة المحلم و الدارة و الدارة و المجدد إلى الفرق من الدارة و الدارة و الدارة الدارة الدارة الدارة و ا

الدورة المراجعة المراجعة في المراجعة القواب، ولم يبن موضعه وأو قال المراجعة وأم يبين الموضعة وأو قال المراجعة المسبقة وأم يبين الموضعة والدورة بعض التسبقة أبد قال علم الخلاف الذي ذكر فافي مسألة الناوه ودكر بعض المسبقة الموجود الإجماع وعلى قبل هذا السرق بعداج أبو يوسف وصحمد إلى الفرق بن مناو ودور النواب وأضار شيخ الإسلام إلى العرق، فقال في مساكم الماراء الفيوم السيقة إلى المراجعة عن عبر محمد من حيث العرف والعادة لأن الذا تا عروا مجملة كانه والسيقة المراجعة عن عبره مجملة كانه عراض السيقة من حيث إلى القرال منه مقدار كالسهوء فضار كما لو ياع مهمة عن هذه الدارة فأما في مسائم النواب الدراع الصيف إلى محمد عرفا وعادة والأل سؤب يباع بالذراح عرفة وعاده والدادة المدارة المدارة

⁽٢) ما بن المعذوفين براقط من الأصلع وأنستاه من صوف

⁽¹⁾ وهي ط اول نعين.

فأمكن العسر يحقيقة اسم الفواى فلايجعا أأاا كنابة عن غيره، فعنا. والفراع حقيقة اسم للحشية ، ولما يحله مجار ، وما يحمه فين ، فردا لم يعين موضحًا ، يتقي المقود فنيه مجهورة هلي بحو ما فلنا لأبي حنيفة. فلم يحز لهذا

١٣٠٦٦- ومي الفنظي أن إذا باع دراعًا من حبشية أو توب من جانب معنوم، فبالنبيم عاسد، وإنا قطعه، وصامعه إلى المُشترين لم يكن للمشتري أنَّ يشم من قبولُه، ، وبه أيضاً عن أبي بوسف: أنَّ البيم جائر، والفسفتري، لهبار إذا قطعه البائم، إنَّ شاءاً حدمه وإن شاء نوكه.

١٢٠٦٧ - قال محمد في الجامع الصغير الدوحل الشرى داراً على أنها ألف ذراع بألف هوميم، فوجدها أكثر، فهي له كلها[بعني بألف درهم، وإن وجدها أنقص بخبر الشفري، إن شاء أخدها بجميع الثمن، وإناشاه ترك] ".

١٣٠١٨ - وإن قال: كل دراع بكفاء هوجدها أكتوب المتعرى باخبار، إن شاء ردها، وإن شده أخذها وزاد في النمن بحسنت ذلك، وإنَّ وحدها أنقص، فهو بالحيار، إن شاء أخذ وإن شاء ترك ، أصل هذا أن المعراح فيما يعرع للبه الأوصاف. فإن الاستهلا بتغير بريادة القرح والقصائه وبإل بتعير وصفه فيصبو أطول وأقصره والكنه غير منتدراته إلزداد القبعة بزيادته فس هذا الوحد أصل، فيجب العمل بالشهون في حالي، وإذا لم يقابل النس بالفرعان يراعي عيه شبيبة الأوصاف، فيستحز فبعًا لاستحقاق لأصل، وإدانم يتناوله العقد ذكاً كباء الداوات يستحق من غير دك ، و تجمال الجنوب يستحق من عمر دكر ، وإدا اعتر وصعُّ ، فإن ة الدسلم لمعشنوي من غير خبار، وإن التقص يجير المسترى، ولكي لا يحط شبُّ من النمل، كما لوسقط أطرف البيم، فإن هناك ينجير الشرى، والايسقط نبي، من الشور، كذا مهنا.

وإذا أنعل الشمن بالذرعات، مأن قال: كل ذراء لكذاء براعي فيها شبه الإصافة، ويصبر كل ذراع عنزلة مبيع على حدة، فإن ارداد يجبر المشترى؛ لأنه لهم يشويه ضرر اإلا أنه ردًا ارداد المبيع أيفرمه رياده أأنمل فيتخير أافتا تريء وإنا الغص بجبر المتنزي أبصأاه لأنه نفع بشوبه ضررة الأفه نتفص التحل بنفص مبيع، وعلى هذا إنا المترى من أخر فوبًا على أنه مشرة أدرع بكفاء والم يبرن حصة [كر] ذراع، أو بين، وجله أزيك بأن وجله أحد عشر ذراعًا، أو وجله

⁽١) ما بن المقوفين مخط من الأصل أنشاه من ظاوم وف

٣٠) ما بين المعفودين ساقط من الأصل. وأندت هذه الصبرة من الها.

⁽۲) وفي أم الاشتمالادار.

أنقص، بأن وجده تسعة أفرع، فالعقد جائز على كل حال نسر أنه إدالم بدين عصة كل واحد من الذرعان، ووحده زائدًا، مدنست له الزيادة محدثًا، ولو وحده ناقصًا لا يستقط شيء من الشمن، ولكن يتخير المشترى، وإن بن حصة كل فراع، ووجده رائدًا، فله الخيار، إن شاء أغذه، أزمه حصة الزيادة، وإد شاء ففض العقد، واجواب في الخشب والأوض نظير الحواب في التوب والدار [لأنه مزوع كالترب والدار]".

17-19 - وفي المأذون الكبير في باب بيع الكيل والوزن إدا قال. أيبعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع، فوجدها كما قال. أو أكثر، طالبيع جائز الأن المدروع في هذه الحالة يشبه الأرصاف، فكأنه اشتراها على أبها صبحة، ومن اشترى داراً على أبها ضبعة، فوجدها كذلك، أو وحدها واسعه، كان البيع جائزاً، كذا ههنا.

18.40 والوزنيات، وصورتها: رجل ياع من أخر صبرة على أنها حسود فقيرًا، وسيألة في الكيليات، والوزنيات، وصورتها: رجل ياع من أخر صبرة على أنها حسود فقيرًا، مثلا، أو المشرى زينًا على أنها حسود فقيرًا، مثلا، أو المشرى زينًا على أنها حسود ما مكدا، فو حده أزيد بأن وجده إحدى وخدسين، أو أنفص، بأن وجده نسعة وأربعين، فالبيع جائز بين حصة كل فقيز أوحصة كل من، أو لم يبن؛ لأنه منى وحده إحدى و فحسين، والله حل تحت العقد فحسون، عبار مشتريًا حسين فقيرًا من إحدى وحسين فقيرًا أن ودلك جائز، سمى لكل فقيز ثمنًا، أو لم يسم؛ لأن اختطة من دوات الأمثال حتى يضيع البيائي معهو لا، ومنى وحده تسعة وأربعين، فكداك البيع جائز؛ لأنه لو لم يجز إنما لم بجز الجهالة ثمن الماقى، وتمن الباتي معلوم، أما إدا بين لكن القيم والمؤلم، وأما إن لم يبن فلان النفران لا تفاوت في أفسها، فقسم النمن باعبار عدد التمافي معلومًا كان حصة المنافي معلومًا، ولهذه المسألة نفريعات لم يذكرها محمد في الجامع الصعير، ولا في بيوع المنافي،

أفمن جملتها إداعات تغيره؛ أبيعك هذه الخنطة بكذا على أنها أقل من كر، فاشتراها على

⁽¹¹⁾ ما بين المقونون ساقط من الأصل وأنبشاه من طوم رف.

⁽٢) هكذًا في السيخ الباقية التي عبدياء وكان في الأصل. بيدومكان هدم.

 ⁽٣) ما بين المعتوبين ساقط من الأمسال وأثبتناه من ظ وج رفس.

ذلك، فوجدها أقل من كر، فالبيع حائز إلا رواية عن أبي يوسف، رواها انعلي؛ لأنا البيع معاوم بالإنسارة، ووجده على شرطه الذي سماه، والثمن معلوم بالتسمية، فيحوز، وإن وجدما كفا"، أو أكثر من ذلك، فالبيع فاسد؛ لأن البيع يتناول بعض الموجود، وهو أقل س الكر كما سمى، وطلك مجهول؛ لأنه لا يدري أن الشترى أقل من الكر عقيز أو قفيزين، وهذه الجهالة نصص إلى المازعة.

17.94 وكفلك إذا قال على أنها أكثر من كر، فوحدها أكثر من الكريفلين. أو كتبره عالمينغ جائز، إلا رواية هن أبري يوسف رواها المملى؛ لأنه وجدها على شرطه، والمبنغ يتناول حديمها، وإن وجدها أفل من كر، أو كراً، فالبيغ فاصد؛ لأنه لابط من إسقاط حصة النقصان من النص، وذلك غير معلوم، وسسه تقع النازعة.

و لو قال: على أنها كراً، أو أنق من كار، فوجدها كراً، أو أقل من كو [مهو جائز، ولو وجناها أكثر من كو، فكذلك البيع جائز؟ لأنه يصير مشتريًا كرا من ما برة، وذلك جائز!"، ولؤم المشترى كو يجمع النس، والزيادة على الكر للبائع؛ لأنه لم يشخل تحت البيع.

ولو قال: على أنّها كر أو أكثر، فالبيع حائر، وحده أكثر منه أو أقل، غير أنه إن وجدها كرا أو أكثر فذلك سانه للمشترى بجميع الشن، ولا خبار له، وإنه وحده أغضى، فالمشترى بالخبار إن شاء أخذ الم جود بحصنه من الشعر لو فسم الشمن اعلى كر ام، وإن ساء وأن ساء توك، وان ساء توك، وان ساء قول، فالمؤبرة في ذلك أن البائع أدخل كنمة أو بن منه اربن، وكان المراد أحدهما، فإذا وجده أنقا من كر تم يرجد واحد من القدارين حتى ينعين مراة الاندلانا من إثبات أحد المندارين، أما الكر أو الأكثر وانساء أحد المندارين، أما الكر أو الأكثر وانساء أسر حنطة على أنها كر، فوحده أقل من الكر، وأن يست الكر تجويز المند، وإن أشترى من أخر حنطة على أنها أكثر من الكر، وجو الصحة، فأبتنا الأكر بنسله الدفد، والدفد متى احتم الصحة والقساده بحسل على وجه الصحة، فأبتنا المندار الذي فيه تجويز المشد، وهو الكر، وصار كانه اشتراها على أنه كر، هو جدها أقل من الكر وانوزن، وثم يدكر ما إذا الشنراها على أنها كر، وبنبغي أن يجوز البيع، مواء وجدها الكيل واتوزن، وثم يدكر ما إذا الشنراها على أنها كر، وبنبغي أن يجوز البيع، مواء وجدها الكيل واتوزن، وثم يدكر ما إذا الشنراها على أنها كر، وبنبغي أن يجوز البيع، مواء وجدها الكيل واتوزن، وثم يدخر و أركش غير أنه إذا وحدها كرا، لزم ما اشترى ذلك من غير خيار، وإدا

⁽٩١ وفي غذا: وإن وجدها كوناً وأحر.

⁽٧) ما بين الحقوقين ساقط من الأصل وأنبتناه من طاوع رف.

و جدها أكثر من الكراء الرام المنشري [ين شاه أحدًا الموجو دالحصة] قالر الكرامن عيد حيارا. وابره الريادة، وإذا وجدها أنقص التصور الشتري، إن شاه أخذ الموجود بحصيته، وإن نباه تركم.

17 177 وعلى قياس هذه المسألة بخرج ما إذا المشرى عنا العنا في كرم معل على أنه كذا المتاري عنا العنا في كرم معل على أنه كذا المتار وحده كذلك، أو أقل أو أكثر، ومسألة في المدديات النفارية أحمد بالمكيل والورون، لأن العاديات النفارية أحمد بالمكيل والورون، في ضمال. الاستهلاك حتى صدن مستهلكها التي من جندها، وحدالة في المدديات النفاوت التي لا يعمل مسئلكها المؤرس جندها، كالأعتام، والنيات.

فالما إدا صبعي لكل واحد نبسًا و بأن قال. كل ثوب منها بمشرق كان البح حائزاً في النباب الوجودة وهي تسعة وأربعان الأربع معلوم، والنمن كل لكن أنثر مشارحنا على أن منا ذكر في الختاب أن البع معاونة موليسناه أما على فول أبي حيدة و فالمقد في الختاب الموجودة موليسناه أما على فول أبي حيدة و هالمقد فاسد في المحل عند أبي حديدة أن يعقد في البعض عقديد مقاون للعقد، يقسد في الباقي، وكان أبو احسن قاضي الحريور بروى عن أبي حيدة أن المقد فاسد في الكي في هذا القصل، وقد دكر محمد في إجامع مسألة بلد على هذا .

وصورتها أوحل المتري ثوبن هلي أنهما هرويان، كل ثوت بعشرت فإذا أحددين

أأأا فأهدامي م واظاء وفي الأصر والسحة فدا الثمارية

و 17 ما إلى المعفو قبل سناقط من الأصل ، وإلغا قد النائب هذه المباوع من سريمه المسمح الهي عبدها.

هروي، والأحر مروي، ذكر أن البيع فاصد في الهروي والروي جميعًا عند أبي حنيفة، وعندهما يجوز في الهروي، والعائث في مسألة الجامع الصفة لا أصل التوات، فإذا كان فوال الصفة في أحد المدين بوجب فساد العفاد في الكل على مذهب أبي حيفة، فقوات أحدهم من الأصل لا يوجب فساد العقد في الكل عنده أولي، وتعض مشابخنا فالوال لاه با ما ذكر من الجواب قول الكل، وإليه مال سيس الأثمة السرعيسي، قال شيسي الأثمة الخلواس: الصحيح عندي أنا على قول أبي حتيمة: بفسد تعقد في انكني.

١٣٠٧٤ - قال محمد رحمه الله : وعلى هذاإذا الشتري حطة على أنها كربا فوجدها تنقص تفيزًا، يفسد العقاد في الباقي عند أبي حيفة، وهو الصحيح، فاله: وعلى هذا إذا التسري مالة جوزة، كل جوزة بفلس، يوجد بعض الحوز خاويا، فإن العقد لا يجوز في الخارى، ويتعلى الفساد إلى الدقي عند أمن حيفة، شروفا جاز البعر في الثباب الموجودة ذكر أن المنتزي بالحبراء إن ساء نُحَدُ قال نوب بالسمىء وإن ساء نوك، وذلك لأن الصفغة تفرقت على للشرى قبل النمام، وإنه يوجب الخيار،

وذكر في الموافق : أنَّاسَ السَّتري مِن أخر لربًّا على أنه عشرة أفرع، كار فراع بشرهم. فرجده عشرة ونصفاء فعلى قول أبي حنيفه الإدوامك عشرة ويصفاء بأخذ بعشرة ويسلمله نصف دراع محدثاهن غبر خياره وإن وجده نسعة وتصفاه بأخ تابسعة دراهم إناشاه وراي تاءرين

وقال[أبو مرسف. إن وحده عشرة ومعلمًا، أخذه بأحد عشر درهمًا إن شاء، وإن شاء و دُمه وإن و حدم بسعة وتعيفًا ، أتحده بعشرة دراهم إن شاء ، وإن وادم وقال 📆 محمد راحمه الله : إن وحده عمير و وبصمًا أحدُه يعلم : ويصف إن شاء ، وإن وجده وتصف ، أحدُه بمسعة وتصفء وما فالمصحمان طاهرا الأنه مز صرورة مقابلة كل فرهم كال ذراع مقابلة نصف درهم بمبيق دراج، وأبو بوسف بقول. له صبح فضوط صار كل دراع في حكو القابلة كثوب على حدة بيع خلى أله ذراع، وإذا وجده القصل لا يسقط شيء من القمل، ولكن يفت الحبد، كذا ههذا. وما قاله أبو حميمة أصح و لأن الذراع أو ما دراه في حكم الصفة على ما مرا.

وإنجا يعتبر أصبح بقضية معابلة النبين [به عضابات] والمقاسمة مقدرة بالدراع، فإذا عدم الفراع المريثيت حهة الأصافة، فنقبت العبرة الكونية صفة، فعمار رباده بعضه ذراع تنزقة ربادة صفة الجودة، فيسلم له من غير شيء، وصار نقصالا بصف درع بمنزلة تسعة أذرع أجيده)، فينحير،

⁽١٠) ما دين المقودين سافط من الأصل ، وأنشت هذه العبارة من . و . ، و من معضها من الذ

ومن التأخرس من قال: أما ذكر من يجواب في الكتاب في قصل التوم، في الفسيفي والسروب ومن الفسيفي والسروب والتحريف والفسيفي والسروب والمسائد والتحريف وا

المحدود المحد

و قال أكثر مشارختان يسمى أن يمسد العقد في الكال عنا أبي حيفة، وقبل " لا يمسد عندة أيضًا، وقد مر دلك من قبل.

وإن وحد المشترى الزق سنين وطلا، والريت أرمعين وطلا، فإن كان الوق لاينتع القدر في سبيعات الناس [كان للمشترى الخيار، إن شاء أخذ النكل مكل نتسن، وإن شاء موك الأن الرق إذا لم يناح وللا المقدار في مبايعات الناس] "ايساكن الخلواني الرصاء فيشيت له الخيار التمكن الخلوافي أرصاء وإن وجد المشترى الزق عائة وطل، والؤرث خسسين رطلا، كان اليع هاستًا؛ لأنه باع الزق مع ما يكمله مائه رصل من الزيت، وذلك الزيت معدومًا عند شون الوق

 ⁽¹²⁾ ما جن المعقد من ساقط من الأصبل، وأبينت هذه المبيرة من المسجة الغا

مانة ، ومقا الجواب لا بشكل على قول أبي حنيقة ؛ لأن عند، فساد العقد في البعض تبغيبه مقارن بوجب فساد العقد فيسابقي ، وإغا بشكل على قوالهم ، والوجه لهما أنه لما قابل الشن بالزق، وعا يكمله مانة رطل من الزيت ، لابد وأن يضم إلى الزق شيء من الزيت ، لا لا دحاله في العقد، ولكن ليفسم النعن عليهما، حتى تظهر حصة الزق، والقليل بصلح الدلك والكثير بصلح البصاء وليس البعض أولى من البعض، فكان ثمن الزق مجهولا، وجهالة الثمن توجد فداد العقد.

و ثو وجدوزه الزق عشرين رطلاه ووزه الزبت مانة رطلاه ثرم المنشري الزق وتمانون رطلا من الزيت بجميع الشمن، ويرد النائي على الدنم ؛ لأنه اشترى الزق وقدر ما يكمنه مانة رطن من الزيت، وذلك قدر نمانون أرطلا] والورد في الزيت معتبر ، وكانت لزيادة على مان البائع، قرر عليه، كما نو اشترى الزيت وحده على أنه نمانون رطلا، فوجده مانة رطلا

وكذلك لو كان الزق على حدة لموالويت على حدة الماشتراهما جملة كان الجرائب عما قفنا ؛ الأماصر فنا الزيادة والتضصيان إلى الزيت للسعى [الذي دكران] ، ودلك الممعنى لا وتقاوت ينما إذا كان الظرف، وعام كا ضم إليه من لويت، أو لم يكن .

۱۳۰۷۱ - ولو انشرى زينًا في ظرف، وسماً في ظرف النبر، فاشترافعه بعير ظرف على الزيت ستين، فإنه يود من الزيت الذيكون دلك كله منة وطال، فوجد السمن أربعين رطال والزيت ستين، فإنه يود من الزيت عشرة أرطال من السمن، وإنما كان على البائع عشرة أرطال من السمن، وإنما كان حكلاً الأنه أضاف أنوزن إليهما، وكل واحد منهما يحتمل "الزياده والنفسان، ولفسم طليهما بصفين، فإذا وجد أحدهما أزيد، والأخر أنقص، ودالمضل، ومقط حصة النفصان من الأخر، بخلاف الممالة الأولى، فإن الوزن وإن أضيف الزق والزيت إلى أن أحدهما كان لا نفس الزيادة والنفسان، وهو الزيت، والوزن فيه محشيم لوالم خروه والزق لا يقس الزيادة والنفسان، والوزن فيه غير معبر الناء كان صرف القصان إلى ما يحتمد، وهو موزون مكماً أولى.

وكذلك إذا المشرى حنطة في جوالق، وشعيرًا في جوالق أخر الدير الأخر على أن الكال مانة من فهو على هذا، وكذلك إذا أصاف المانة إلى ثلاثة أصناف من المكيلات، وخل المقد من كل صنف ثنت المنة؛ لا نفت

⁽۱) ويي أم أن بُكل بدلا من يحسل

⁽¹⁾ ما من المعفومين ساقط من الأصل، وقد أثبتك هذه العبارة من الرار

وعأخر

في بيع إلاَّ شياء المتصلة بغيرها والبيوع الذي فيها استثناء:

17 - 47 - قال محمد ولا يحوز شراه الباد الغنم في صروعها كبلا ومجازفة بدراهم، أو غير ذلك اباد كال مجرفة فلوجهين: أحدهما: أن فيه غراك فيله لايدري ما في الضروع أنه لين. أو دم، أو ربح، وانتاني أن البيع يتناول اللين الموجود حالة العقد، لا ما يحقت الأنه يحدث ساعة مساعة، وما يحدث بعد البيع يختلط بلليع خلط لا يمكن تجيزه، فيصير قدر لليع مجهولا جهالة تفصى إلى الملاحة، وإن المعامكاياة فلمعني الأول

وكدلك لا مجوز بيع الولد في البطل؛ لأن قبه غوراً ، فإنه لا يدري أن ف في البطن ربع أو ولد، وتذلك لا يدري أنه حي أو مبت .

۱۹۸۱ مراو باع الحنطة في سنيمه جاز ، بخلاف الولد في البطن، واللبن في الفرع ، ولا فرق بينهما من حيث الطاورة ؛ لأن وحود الخبطة في السنيل ثابت من حيث الظاهر إذا لم يكن بالسنيل ثابت من حيث الظاهر إذا لم يكن بالسنيل أذه ، وكذلك وحود الولد في العلن ، ووجود اللبن في الفسرع ثابت من حيث الظاهر إذا لم مكن الاسفاخ لعلة ، وإنما جاز العرق؛ لأن من الموضعين الموجود وبالاكان تات ، إلا أنه يصدف ثبت الوجود وبالاكان تات ، ولا بدري أن في طور الغرر في المعرج لير أو مم: وفي المسترة من المهرج لير أو مم: وفي المسترة من عبت الظاهر ، ولا يشكن العمر في كوله مالا أو غير سال؟ لا المشاع على أن صدة كان مالا.

هاده إداراع حنطة في مستنها، فأما إذا باع خبطة مكايلة، وله حنطة في سنبلها جار البيع الضاد لان الحنطة موجودة في ملكه.

17-94 ولو الشترى من قلت اطنعة قبل لكناس لا يجوز ، وكه ابيم أأما وه على الهم الله على المام وه على الهم وه على الهم وه على الهم لا يحوز الآل فيه عبراً الله يحدث ساعة مساحة ، وها بحدث منك الدائم الهي فيراً المبيع يغير المبيع على واجه يتعذر التميز ، والا بدرى قدر ما دحل تحت (العقد) فيصبر المعقود عليه مجهولا المبعض مشابحنا قالوا المدكر من الجواب قوال محمد، أما على قول الي يوسف : بنيش أن يجوز البيع على فناس مساله ذكر عن الجواب السلح .

١٧٠٨ - وصورتها: إداناهي رحل في بدارحل لاهنه ما الحصائح من في بديه الأغنام على صوف على ظهرها، جنز الصبح عند أبي برداف - حلاةً لأحمد، وسهم من قال: ما ذكر من الحواب في المبير قبول الكل، وسبأتي بعد هذا عن أبي يوسعه ما بدن على صحة هذا

الفوال، وهذا الفائل بحد اج إلى الفرق لأبي يوسف بين مسألة السع وبين مسألة الصلح، والفرق أنا طريق جواز العملج في تنك السألة استيفاه معض الحقء ونرك البعض، فيأمكن تجويزه مهذا الطربق؛ لأن الصنح بحوز [بدون الحق] وإعا يتحقق التحويز بدون الحق باستيفاء البعض، وترك المعض [فأما قبيم] فتمليك مبتدأ ، والعمرف على ظهر الغنم لا يقبل التمليك ابتداءه وقدةكرنا فبراحسذا أذبيح شاة عسلي طهرهما صوف بصوف متفصل بطريق الاعتبار جائز بلاخلاف، وبدود الاعتبار على الحلاف عند بعص المشايخ، وأما قوات الخلاف، ومنعف النخل احتلف الشايخ فيه، منهج من لم يجوز بيمه، ومنهو من جوز بيمه، وذكر أبر الحسن الكرخي في كتابه جمازه، وزوي الحسن بي زياد عن أصحابتا جو زه، ومن المريجوز من التسايخ اختلفوه ويسا بينهم في العلة، بعضهم قالون لأنه يزيد ساعة فساهة، فيختلط البيع بغير الميع على وحه يتعذر لهزءه مكان نظير بيع الصوف على طهر العمره ومعضهم قالوا. لأنَّا موضع القطع مجهول، ومن حوز بيعه من المشابع يجيب عن الأول. ويقول: بأنَّ الغوالم نزيد من الأعلى، ألا برى أنا جعلنا على موضع الفطع علامة، فيذا مضي زمان، فالعلامة لا تعلوه مل شِفي في موضعه، فتكون الزيادة حاصلة من ملك المنشري، بخلاف الصوف؟ لأذ الصوف ينمو من أسفله ، ألا ترى أبك إذا حصبت أسفله ومضي زمات فالحضاب يعلوه فالريادة إعا تحقت من ملك النائب فلكون للبائم، وقد اختلط المبيعي ولايدري قدره، فيصير قدر اللبع محهولا، ويجبب عن لنائي، ويقول: إن كان موضع القطع مجهولاء فهذه حهالة لا توقعها في النازعة.

١٣٠٨١ - وإذ باع الصوف على ظهر الشاف ثم إن البائع جزاً الصوف، واحتار للشتري أخذهما بالبيع، روى البشر عن أبي يوسف: أنه ليس له ذلك، إلا أن يستقبلا البيع عن له اض حنيساه وروى هشام عن محمد هذه المبألة بعبارة أخرى، فقال: إن تنفعا " البائم، ودفعه إلى الشنري، لم يجر.

١٢٠٨١ - ولا يج وز بيم الغؤلؤ في الصندف، وروى عن أبي بوسف أنه بجنوز؛ لأن الحديث لا ينتمم به إلا بالشق، فأمكن تسميم المقود عليه من غير ضور ، وجه ظاهر الرواية أنه لا يحكن تسليم المعفود عليه إلا بالشقء والشني شيء واندالم يوجبه المغد

١٢٠٨٣ - رياذ باغ حب قطن في قطه معينه ، أو باغ موي تمر في تمر ، لا يجموز ، وأشار أبو يومنف إلى أنفرق بين هذا وبينما إذا ياع الحنطة في سنبالها. • هذل ا الأن الغالب في السنبل

⁽¹⁾ مكافر في المستحين - فقر و حاله وكان مي الأميل سيفه

الخلطة، الانترى الله تقلول. هذه حلطة، وهي في سنيمها، والانفسول العذا حمد وهو في العطن، وإذا نشرك حداقطن، وكذلك في النمر.

1998 - وهي الواهر هشام الهن مصد الذائح البذر الذي في العليج عن يريد البذر. ورضي صناحت البطيح أن يقطع له البطيح، فنالسبح بأطل، وكذا إذا باع السندسم، وزيت الزينوذ، لا يجوز، وإن سلم البائم ذلك لم يعز، هكذا ذكر القدرري في شرحه

18.40 قال و لا بتبه هذا الجلاح في الدعف، يربد به أن من باع الجلاع في السقت لا يحتول و لو ترجه الدائع وسنمه إلى الدسرى حور البيع، والقرق أن الحدم عبر مال في نسبه ، وإذا لت الانصال بينه و منافق إلى الدسرى حور البيع، والقرق أن الحدم عبر مال في نسبه ، وإذا لته الانصار عبر [مستحق بالعقد]، ويبه ضرر، فإذا قلم، والقرم الضور، وإلى الهابع، فأحاجل السمسم، وريت الزيتون، فهر معدوم، فلا يكون بحلا للبيع، وبدر البطيخ والترى في التمر وإن لذن مو حودًا الله منسل به إنسان خلفة، فكانا تابياً له، وكان المحز عن التسليم هناك معنى أصابًا و يكون بحر مستحق للمعدد عن التسليم هناك المعنى أصابًا و يكون ليعدد المعدد عن التسليم هناك المعانية على التسليم عناك المعانية و يكون المعدد المعدد عن التسليم هناك المعانية على التسليم و السابق المعانية على التسليم المناك أنه المناك المعانية على التسليم المناك المعانية على التسليم التسليم المناك أنه التباك المناك المناك التباك المناك المناك المناك المناك المناك المناك المناك التباك ال

1994 وفي الوادر الى سيدعة أن قال مدالت وحداً على برع فصافي خاتر أو موسوة وه 15 أقال " هو حقاقا في سنفيا و وذلك لا يدع إلا تفسيره أولكه المداري، أو هو موة وه 15 أقال " هو موقوف لا يُفكه المستري ما والم للبناغ فيه حيار وإن شاه أسلمه أوإن شاه أسيسياء أشار إلى ما قبل العلج و فإذا صدر بحال لا يقدر البائع فيه على الاستاع من تفعه ملكه المشترى و فإنا ما فيل المشترى في المسان المترود فإن المعاربية المائع المترود و فإنا ما والمستركة عن المائع المترود أو ماع البيت بأسره من إنسان المرود ووقعه إلي و المائم أن المائع المترود فيل حافرة أو مستركا في بالمائع المترود فيل حافرة أو المبترود فيلك في بالترود فال محمد المترود فيلك في بالترود فال محمد المتراف فيلك في والمناف المترود فيلك في بالترود فيلك في يوسف أنه لا يكون فالمائل حتى باده و والمناف المترود والمناف المترود والمائع المترود والمناف المترود والمناف المترود والمناف المترود والمائع المترود والمناف المترود المتر

وذكر في الملتمى الصحائي هذه المسائل الفقال: كل شيء كنت أجبر البائع على دفعه إلى المتدري، متبعده على دنت البيع، فصاع لزمه، وكل ما لم أصبره على دفعه بلي المنترى، ضعمه إليه لا يكون [قائضاً] للا ضيمان عليه إذا هلك.

بسان مستألفتا هذه إذا كان العصل لا يازع إلا يضور لا يحدم البائع على دفعه البله ، وإذا وقعم إليه مع الحلف، ثم ضاع من بده، فقد لرامه السيع، وعايم أحده ، الا صامان عليه في

الحلفة، وكذلك في أجناسه.

قال ابن سماعة: قلت لمحمد: أرأيت إن اغتصب جفاعًا، فسقف به بينًا، أو اغتصب أجماعًا، فسقف به بينًا، أو اغتصب أجوا، مبنيت ها بيت البيت والداب أجوا، مبنيت مدارًا، أو اغتصبت مسمارًا، فحملته في باب، شهر إلى بعث البيت والداب والديت والدار، يحوز البيع في ذلك، وإذا علم اغضاري بقلاك، أيكون له الحيار في رد الدار والديت والباب؟ قال: البيع حالي، ولبس للمسترى فيه حيار؛ لأن المصوب منه لا يقدر على أخذ ذلك.

۱۳۰۸۷ وروی براهیم عن محمد: فی رجل إدانفر إلی آنف می قلل ، فقال: قد اشتریت مته حلیج هذا الفطن [بالغ] می قال: هذا داشت و عبد آبشاً الفیمی اشتری دراغاً می خلیج هذا الفطن [بالغ] می قال: هذا داشت، و عبد آبشاً الفیمی الشتری، می خلیج او می توب فظاه الی الشتری، آباد به باز الفیات الم بکن للمشتری آن بسلم البه البائح ، وروی عی آبی بوسف فی هذه الصورة : أن البیم جائز ، والشتری با خیاد إذا تعلم البائم قلك له این شام أجله ، وإن شام رك ،

۱۲۰۸۸ - وهي محمد رواية الى منماعة . إما اشترى الرجل من اخر بصف التوب من أحد الطرفين، أو نصف الخشمة من هذا الرأس أنه ناسف فإن قطعه البائع، فهو جائز ، ويشقعه إلى المسترى، وقد أن يمتبع .

١٣٠٨٩ - قال هشام: قات الحسد: ولو كان تُرحل شاة مقبوحة، قاتسترى رجل كروشها، أو مسلوخها، فهو جائز، والسلح راحراجه على البائح، وكنمشرى الحيار إذاراً»، ولو كانت بطيخة مكسوره كانت بمؤلة الشاه المذبوحة، يحور بيم بذرها،

1899 - وفي الأصل: إذا الشترى من اخر كذا ففزالًا بعينه من مذه الصيرة، لايعرف قدره ، بأن قال: انشرست منك من هذه الصيرة بهذا الزنييل، ولا يعرف كم يسع في الزبيل، أو قال بوزن هذا الحجر، ولا يعرف ورف خجر، جاريدًا بيد، نبرط في الأصل أ أن يكون بياً بعد، وفي القدوري ، لم يشترط فلك، وجعل الحواز حواب الشهور من الرواية.

۱۳۰۹۱ - وفي المنتقى : رجل اشترى من الحر ضعامًا على أن يكيله يزنيبل، أو إناه يشهه الزميل ليس ككيال، فقال الشتريت منك ملاحقه الإناه من هذه الصيرة بكذا أن دلك لا يجوز عند أبى حنيمة وأبى يوسف، وحدا الإناه لا يعرف ملاه كما يعوف مكيال، طيس هذا وكديلة، ولام حازمة، معده ليس هذا بريع مكايلة، ولا يعرف وزنه، فهو مثل هذا إلانا،، تم رجم أمر بوسف عن هذا، وقال: إذا كالدالها، لا يتسع إذا حشي فيه التين، الذي يكان به واله

٣٢١٩٧ - ورون براهيم عن محمد عن محمد: إدا، شيري ملا عدا الحراب بدرهم لم مجره لأن الحراب عد تُسم وعليني ، وكعلك الرئيس، قال. إلا أن يكون الرئيل مقيرًا بابسًا لا متسعاء فبحور البيبريعاء وقيل المافكرافي الأصل ادوني القدورين المحمول بالياماإط كان الإمام من خفف أو حديد أو خشب، أو ما أسبه دلك ما لا يحدم عليه و والفصان [أما إذ تنادى بحسل الزيادة والنقصاد أأأ كالرنبين والجوالق والغرارة لايجوز البيع

مسائل الاستفاء ذكر القدوري في شرحه . إذا ماع جملة ، واستثنى منه سيئًا، فإن استثنى ها جار إفراره بالعقد، جار الإست انحو أن يستى جي مناعاً، وإنه استي لا يحور إبراؤه والعقف لايصح استندده كمداو استفي عصرادين السان وهذالان الاستثناه استخراج يعمل ما يتناوله للكلام في حق الحكم، فإقا يصم في محل يكن إثبات حكم الكلاء فيه مقصو بًا.

١٢٠٩٣ - ذكر أبي مساعة في الواهرة أعن محمد: إذا قال لعيامًا أبيعك هذه الدار ولا طريقًا فيها من هذا الموضع إلى باب الشاراء ووصف طوله وحرصه، وشوط فالك لنفسه، أو العيارة، فالنبع جائز ، ، لتمن الذي سعى كنه ثمن ما يفي من الدار سوى الطويق، الأناهذا شيء استشاء من البيع، ولا حصة له في الشعن، قال تمه: ألا ترى أن من قال لاخر : أبيعك هذا العبد على أنالي ربع، فقبل المشترى البيع، كاناله ثلاثة أرباع العبد بتلاثة أرباع الشس، ولو قال في بيع الدار على أنَّ لبيانع فيها طريقٌ ، ورصف طوله وعرضه، لا يحوز، ذكر هذا الفصل في العبود ، وفيه أيضًا: إذ قال لغيره: أبيعك هذا للدار بعشرة الاعاديرهم على أن الى هذا البيت، فالنيم ناسف ولو قال: {لا هذا البيث حار البيم تحسيم النمى

١٩٠٤ - وذكر شمس الأنسة في السراح كتاب لقسمة الذأن بيع رقبة الطريق على أن يكون للمائع حق طرور فيه جائل صحالاف ببع حق الرور بالفراده في رواية، فؤنه لايجوز، وبيع السمل على أن يكون للبائع حق فرار العلو حائر.

٢٢٠٩٥ . وفي الأماني عن محمد رحمه الله. إذا قال الرحن معنك منا المند باكف درهم إلا تصفه بتحمينانة فرهوم فالبيع حالو في جميع العبد بألف وحميمانة ، ولو قال: إلا بصقه بماتة درهيراء فالعبد كله للمشتري بألف درهم وماثة درهمي

١٩١٩ أخمن بن زياد في كتاب الاحتلاف عن أبو بوسف ورفر رحمهما الله. إذا

(11) ما بن المفرقين منافظ من الأصول، وإنه أتمت حدد العبارة من النسختين: أند أو أو

قال تغيره . بعين هذه الدار بالقيادرهم (لا مانة ذراح ، فاسيع فاستدفى توال أبي حيمة راحمة . الله .

و في قول أبي يوسف و حمله الله - المليخ جائزا، فالمشترى با قليم إذا عام دراع الغاراء فين شاء كان اسامع شريك معم في الدار بالمانة الدراع، وإن شاء ترك

١٣٠٩٧ - و لو فان : أربعك هذا الطعام بأنف إلا عشرة أفتوة منها، فالبيع فاستامي هوك. التي حسفة الحدد لله

وقال أبو يوسف وحمه الله التبيع جائوا. والمشترى بالخبار إذا عبرك منه العشرة الأقفرة، فإن ساء أخذ ما يقي عاصمي من التمواء وإن شاء نزك.

۱۹۹۸ - وروي بشراعي أني بوسف راحسه الله : إذا قال لعيره، أيبحث هذه المانة للشاء عالله درهم على هذه الشاة بشاء اليه الألىء والنبع والساب رافقا ما المراقال الراي هذه الشاة الرام الا قال الاهذه الشاة كان ما يقي جانه درهم حديج.

ولو قال: منه الآنة لك عالة برحم إلا تصعبياء فإن التصعب عانة داهم، وقو قال: «لي تصفيم قال التعف تحسين فرحماً».

17-99 وهي الأطاقي عن محمد رحمه اندرة قال به بعث " عمدا العبد بألف درهم على أن بي تصفيه [اللائمانة درهم، أو مست منة درهم، أو قال. اللك الثمورة أو قال: يُعتقد رسال دايج دست في هذا كلمه وهذا تنزلة رجر فان لحياه المثال هذا العبد الصدورهم على أن لي تصفيرًا " يبعًا منك بثلاثها تدويهم، أو يحالف بسراء فيد دست الآله صدفة شرطات في صدفة) "

١٩١١- وأو قال المتك هدين العديي بألف درهم على أد لي هذا يتعلق التس، أو قال بحدايته في التس، أو قال البحد على أد الله هذا العديد أو قال المحمد عن القبل التحديد أو قال المحمد على أن يعلق هذا لله. وأو قال: بعنك هذا العبد على أن يقيفه بثلاث مائة، فاسح "" جنز في حسيع العديد ويكود السعة بسيم علي العديد المحمد عليه العديد الع

⁽¹⁾ ما منز : للعقومن سامعة من الأصورة ، إلما الشنب هذه الحار مان السنجيان ... ط. و . م

٣٠) ما مين المعقوفين سنخص من الأصورة وإنجا أثبتت فشوالعا وناسن المستخبين النظام والم

رائنا مامان المعوفين سافط من الأصل، وإما أددت فذر افعا عامر الديجة ام

ما رس المناوعين ساهد من الاستهار، ورشا أنشان هذا المسارة من النسخة الع.

مالف درهم على أن هذا الله بالنابات والذي أو قال على أن هدة سلات منالة درهم، والزوع جائز فيهما بألف درهم، والمعاد الدي عينه باللمانة (هو بنلاك مائة إ والعبد الاحر مبائي الأنف

۱۳۱۱ - و تو قبال المعتك هذا العبد بألف درهم على أن تصفه عالة دخار، أو قبال. على أن تصعدلك بها يمنة وينار، فالمج خائز، وتصف العبد بنصف الأكف، والنصف الذي استنبى تمانة دينار، وإلف هذا تمنزله رجل قال لغيره المعتك هذا العبد على أن تصمه مردود على [1] "الامه فيه، والنصف "الردود بنم تك تمكه دينار

و بو قال معنك هذيل العدين بألف درهم هلي أن ها ناعبه بديمه ديه، طال واله دين و ففي قباس قول أبي حيفة رضي اك تعالى عنه : أبيع فيهما حسبنا باهن، لأن حصة الناقي من الألف محهول ، وقال محمد رحمه الله تعالى : بحور البيع على الذي (مسمى) محالة دسار ، « لا يحدر البيع في لا عرار والله اعلم .

نوع أخر:

في البيع على مستمل أحدهما؟ لا يجود المع فيه رد جمع عبدين في فسيع مشرقها أن أحدهما حراء فإن لمريبين حصة كال واحد منهما من النمن؛ فالمعد قامد في الكل بالإجداع، مرك من حصة كال واحد منهما من النمن؛ فكملك الحواب عبد أمن حيفة رفس الله تعالى عبد. يعمد العمد في الكلء وعندهما يجوز العدامي الذي.

وكاملك أو الشاري دوي من خل ما أم طهر أن أحدهما حسر إن تم يهي حصة كل ديا من النمول والمدد الله وي الكال وإلا بن و وكذلك عبد أبي حيثة وحموالة تعالى يقسد العقد في الكول وعدما حود العقد في الخل

۱۳۳۰۳ و كذلك إذا السرى مسلوحين متم ظهر أن أحد السلوحين ميته ، فهو على التفصيل و الملاف الذي ذكر باء فهو على التفصيل و الملاف الذي ذكر باء هو جه قولهمين إن المساه موجب القيسات فيقدر بقدر . القيسه وأناد ذلك عسائق

الديارة الدياؤا الخ عدد مرعبه، عير منافقه در هم كل عدد تحسسمانة دوهم، ولم يحز فالك العبر الربع في عدده أعلى الربع يجوز عن عبد البلتم؟ لأن سنت المسدد رجد في البعض ، معو الإستخداق

¹⁴⁾ مقد مي سيجة ام دوكان بي الأسرار الف أي

⁽٣) مكة أفي الأصل و اطار و لان في النسخة أم المالليقية الأخرابع فلك عاله منذل

١٣٩٠٣ - وإذا باع عبدين، وأحدهما مدير، أو مكانب، أو أم ولم، وسمى لكم واحد نمنًا؛ فالبيع جائز في الفن.

١٣١٠٠ وإذا أانتفرى جراب مراري على أنافيه حمسين توبًا كلَّ فيات بعث لها فياجده ا تسعة وأربعين، جار البيم في تسعة وأربعين، وإذا اشترى] الله عبدين، قضر أحدهما، ولم يضفن الآخر ، حتى باعهما حبيعاً بألف عنى أناكل واحد بخمسمانة ، جار اليم فيما قبص ، ولويجز فيما لويقيض.

١٢١٠٥ - وكذلك إذا النمتري عبداً بألف درهم، وقبص العبد، ولم ينفد النمن حنى ياعه مع عبدله اخر من البائع بالف درهم ، كل واحد سهما بخسسيانة ، فإنه يجوز اليم في عبده، ولا يعبور في العبد الذي اشتراه؛ لأن سب القساد. وهو بيع، اشترى بأقبل بما اشترى قبل نفط الشمن، وجد من البعض، ولا ينزم على ما فلنا: إذ لم يمن حصدة كل واحد من المبدين حتى ظهر أن أحدهما حراء فإن الدقة بذسه في الكليء لأنَّ سب المساد مناك وحد في جميع العقد في حصة العبد والخر حميعًا، أما في حصة الحراء فظاهر، وأما في [حق] الميد فلجهالة الحصة ابنداءه الأنا اخرامع بدله عيراذ حل تحت العقد أصلاه بدليل أبه تو فينض الحر لا يُلكه ، ولا يدله ، وإنما دحل في العقد العبد مع بدله لا غير ، فيصير مشتربًا التي يا يحصه من الأنف الثقاء لو قسم الألف عنيه وعلى الحراء وجهالة الحصة ابتداء بوجب فساد العقد، ١٦٠ تري أنا من قال تغيره: بعث منك مذا العبد بما يخصه من الأأم، أبو فسم الألف عليه وعلى على الخراء فإن البيم لا يجور. وإنه لا يجوز لا تعنا، فأما إذا بين -عصة كل واحد [مهما] فسبب الفساد وجه في حلَّ [الحر] لا غير ؛ لأن سب الفساد في حق الفن حالة الإحمال جهاله حصته من الثمن، والحهالة ترتفع عند بيان حصة كل واحد منهما، ولا يلزم بيع الدرهم بالدرهمور : الأذ هناك سبب الفسياد وجد في حل الكراء لأن الدرهم الواحد قبويل بالدرهمين، فيسجب فسمتها على الدرهمين وبإذا فسمناه على الدرهمين ويتمكو الربافي الدرهمين جميعاً ولاثو يصير كال واحد منهما ينصف درهم.

١٣١٠٩ - ولا يلزم إذا الشتري عبداً بألف درهم ورطل من خصر ، فإنه يقسد العقد مي جميع العبد في حصة الألف والخمر جميعاء لأن سبب الفساد هناك وجد في جميع العبد، أما في حصة الحمر فظاهر ، و ما في حصة الألف فلأن ما يخص الألف من المبد مجهول جهالة مفارنة من وحه إن كالت طارثة من وحه؛ لأن الخسر لا يدخل تحت المعد حتى لا يمنك عينه

⁽¹⁾ ما من المقوفين ساقط من الأصل، وإنما أتبت هذه الديارة من النسخة أم .

بالعقد بحال من الأحوال، وإن اتميل الفيض، ولكن مدله دخل تحت العقد، حتى ملك بدله بالفيض، فياعنيار البدل تكون الجهالة طارقة، وياعنيار العين تكون الجهالة مقارنة، والمقارنة توجب الفسياد، والطارثة لا توجب، ضرجحنا ما بوجب الفسياد على ما يوجب الجراز احتياطاً، فقد وجد سبب الفساد في جميع المهد.

و الأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أن سبب الفساد في هذه المسائل وجد في جميع العقد، أما في حصة الحر نظاهر، وأما في حصة القن، فهو اشتراط الرباء بيانه: أن بدل الحر صار مشروطا في حصة الفن من حيث المعنى؛ لأن الصغفة الواحدة واحدة واحدة والصفقة الواحدة إذا أضبفت إلى شبين موجودين، فقبول العقد في كل واحد منهما يصير شرطا لصحة الغيول في الاعر، حتى لو قبل المشترى المقد في أحدهما لا يجوز، وإذا صار قبول العقد في الحرشرطا ليجوز، وإذا صار قبول العقد في الحرشرطا لتبول المقدد في الحرشرطا بيجوز، وإذا صار قبول العقد في الحرشرطا بيجوز، وإذا صاحة القن معنى، وبدل الحر ربا؛ لأنه مال متقوم شرط في العقد من غير عرض أصلا؛ لأن الحرلا يصلح عن المال، فبفي بعدل بغير موض أصلا، فيكون وبا، وقد صار مشروطاً في حصة الفن غير مقابل بالقن، فيصبر وبا، كما لو قال بالمن غير مصمائة أخرى بغير شيء.

171.7 وأماؤنا باع عبده وعبد غيره، فلنا: هناك لم يوجد سبب الفساد في حصة عبده، وهو اختراط الربا؛ لأن فبول المستحق مع بدله، وإن صار غرطا في عبده إلا أن بدله في تفسه لبس بربا؛ لأنه مقابل بما يصلح عوضاً، وهو المستحق، والربا هبارة عن مال ملك بالبيع بغير عوض أصلا، ويعرض لا بصلح عوضاً عنه برجه ما.

فإن قيل: فإن لم يرجد سبب الفساد في حصة عبده من هذا الوجه وجد من وجه أخر ، وهو جهالة الحصة؟

قانا: ليس كذلك؛ لأن للسنحق مع بدله دخل تحت العقد، وكان البدل في الابتدا-جمعيع المسمى، وهو الف دوهم، وأنه معلوم، وإنما يصبر بالحصة بعد ذلك إذا لم يجده المستحق، ليكون جهالة طارنة من كل وجه.

171.4 وإذا جمع بين عبدين، وأحدهما مكانب، أو مدير، أو أم ولد، فلنا: هناك لم يتمكن سبب الفساد في حصة القن، وهو الشتراط الرباد لأن هزلاء دخلوا في العقد مع الفن تقيام المالية [فيهم، وبدلهم] ملك بخابلة ما يصلح عوصًا عنه، فإنه مقابل بالمال، فلا يكون رباء بخلاف بذل الحر على ما مر.

وأما مسألة الجراب، فقد ذكرنا قبل هذا عن أبي حيفة أن العقد قاسد في الثياب

الموجودة عند ألى صبغة رضى الفاتعانى عند عبر رواية قاص العرمان، وهو استبار شمس والتم عنواني رحمه الفاتعان عنده واستبهد شمالة السامع وولى قال من غذات واستبهد شمالة السامع وولى قال من غذات واستبهد شمالة الموال ألى حيفة رحمه الفاتمان الفاتمان الفات ورجه العرق أن الإصافة إلى الشريق في مسألة الخاصع ويها مسألة الجراب، ورجه العرق أن الإصافة إلى الشريق في مسألة الخاصع ويها مسالة الموال والعقد في المووى أيضاً ويعدله ويها لأنه المووى ترافعات حين المهوى أيضاً ويعدله ويها لأنه المووى تبرطاً فقيول العقد في المووى أيضاً ويعدله ويها لأنه المسلمي ويتكان العمرة في المهوى أيضاً ويعدله ويها لأنه المسلمي ويتكان العمرة في المالة على مسألة الحراب فالإضافة إلى المسلمي، والموالة الموالية المالة والموالة الموالية والموالية الموالية والموالية الموالية والموالية الموالية المو

و أما مسئله غير مصاح بأمل ما موج فليا منات مروحا سبب فسناد في المسالدي المسالدي المسالدي المسالدي المسترده وهو استراط الوماء بالاكتراء أما يوما فضل مالي خال من العوامي، ولم يوجد العدة الفيد الشوى و وقو الوالدي المسالكو مي عن الي يومف و فيد الله تعالى عنفها صوق بألف در هم سنء أن النبع ماطل في الجميع في قول ألى يومف رحمه الله معالى الاحراء فعمل أبو الحسر رحمه ألى يومف رحمه الله معالى في مذه المسالدة رجوعاً في حميع ما دو ما هذه الحالي من مذه الحسن في السالدي.

1719 - ووفا اشترى فسيعه و فيها قطعه من الوضياء كان السيخ الزمام شمس الأنهة حقولي ، حمه الله تعالى يقول، السع فاصلافي الوقف والملك ، كما لو حمم من شما وحراء وكان القاصي الإمام ركن الإسلام أبر احسل على السعدي ، حمد لله تعالى يقول ، السع خائر في الملك ، كما لو حمع بين عمام معبو ، مع رجع شمس الأنهة بلي قول ركن الإسلام

۱۳۱۵ - وفي أفتاري أهل مسترقيد . أدامه كوما فيه مستحد فعجاء وفد أطلق العقدة على يعلمك البيع في الكوم، مظهر إذ كان الساجد عامرًا، يعلمده الآن مسجد إذ كان عامرًا، لا يدخل تحت الديم بالإحماع، وإن كان العماد فويًّا رُفيفهن أفي حق الباقي، كما لو حمم بين حر وعبد، وإذ كان المسجد خرابًا، لا يفسد العقد في الباقي، لأن في دخول المسجد تحت البيع [في هذه الصورة خلافًا ظاهرًا]"، فعند يعض العلماء المسحد إذا عرب، واستغنى عنه أهله يعود إلى ملك الباني إن كان حيًا، وإلى ملك ورثته إن كان ميثًا، ظم يكن الفساد قربًا، فصار كما لو باع عبدًا، أو مديرًا، وإلفى ذكرتا في الوقف، وكذلك في المغيرة.

1911 - وإذا كنان الأرض منستركا بين وجلين، باع أحده مما جسيع الأرض من صاحبه، كان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغبناني وحمه الله تعالى بقول بضناه البيع، وكلا كان يقول فيما إذا صالح المدعى عليه مع المدعى عن دعواه على دار مشترك بينهما، وكان بشير إلى المعنى أن مقك المشترى لينهما، وكان بشير إلى المعنى أن مقك المشترى ليس بحول فليبع في حق المشترى، فكان بينزلة ما لو حمع بين حر وعيد في البيع، وفكن فيه نظرا الأن تصبب المشترى صحل للبيع في الجمعلة، فيكون بمنزلة ما لو جمع بين حر وعيد بين مدير وعيد، والعليل عليه أن رب المال إقا اشترى من المضارب شيئا من مال المضاربة بعد ما ين مدير وعيد، والعليل عليه أن رب المال إقا اشترى من المضارب شيئا من مال المضاربة بعد ما ظهر من الربع، يجوز، وإن كان بعض المشترى من مناصة، ذلك أن يسلم عشرة دراهم في الاقتراق، لا لعني في نفس العقل، فإنه ينظل شدره عمامية، ذلك أن يسلم عشرة دراهم في المحقى دون المحقى، فيد، فعد بقدر ما تم يقبض المحقى دون

و لو اشترى عنداً يخمسمانه نقد، و خمسمانه له على قلاق، أو يخمسمانه إلى العطاء، فسد البع في الكل، ذكره القدوري في شرحه.

17117 - وفي المستمن : وجل المستمرى داراً وطريقا من طوق المسلمين محدودة معلومة ، يعنى جمع بين الدار وبين طريق المسلمين في البيع ، فاستحق الطويق بعد ما تبضهما المشترى ، فإن شاء المشترى ود الدار ، وإن شاء أصبكها بحصتها إذا كان الطريق مختلطاً بالدار ، فإن كان عيزاً لرمته الدار بحصتها من الشين ، ولم يكن له الحيار ، وإن كان الطريق تبي بمحدود ، ولا يعرف قدره ، فسد البيع ، ولو كان مكان الطريق مسجد خاص بجمع ما فيه ، فالقول فيه مثل الطريق المعلوم ، وإن كان مسجد جماعة ، فسد البيع كله ، هكذا ذكر في بعض النسخ ، وفي بعصها : وإن كان مسحد جامع ، فسد البيع كله ؛ لأن بيع المسجد الجامم لا يجوز ، ولا يحل ، وكذلك إذا كان مهدومًا ، أو أرضًا ساحة لابناه فيها بعد أن يكون الأصل مسجد جامع .

 ⁽¹⁾ حكفًا في ماء وكان في الأصل و خط : بعد قوله تحت البيع: إذا حوب واستغنى فنه أهله خلاف طعد بعض العلماء.

نوع أخرفى شواء ما باع بأقل عاجاع:

الا ۱۹۱۹ - يجب أن يعلم أن شراء ما ياع الرجل ينفسه أو يهع نه الذياع وكيله بأقل ها باع . عن ياع . أن ياع وكيله بأقل ها حالها عن ياع أو هي قام مفام الناته ، كالوارث فين تقد النس لا يجوز ، إذا كان السلمة على حالها ، لم ينتففن حيب ، وكذلك إن فني عبه نسء من (ثمنه] ، وإن قل ، أما إذا شترى ما باع بنفسه ، قللحديث المحروف ، ولأجل شبهة الربا ؛ لأن بين ثمن الثاني وبين النمن الأول شبهة المقابة من حيث بن العقد الناني أرجب تأكد النمن الأول ؛ لأن النمن الأول كان بعرض السفوط بالزد أبالحبها ، وهذه العرضة ترول بالبيع الثاني ، فهو معنى قولنا : أن البيع الثاني يوجب الناكد النمن الأول ، وللمؤخذ كما لموجب حتى إن شهود الطلاق فيل الدخول إذا يوجهوا ضمنوا لصد الصداق ؛ لأنه كان بعرض السفوط بالقرفة الجانية من قبلها ، فهم بإضافة وجموا ضمنوا لصد كذا هها .

راة أنب أن البيع النائى وكذه النمن الأولى، وللناكيد حكم الإبجاب كان وحوب النمن الأولى مضافًا إلى المقد الثاني حكمًا، فصار العقد الثاني موحدًا لنُسَن الأولى حكمًا، والنُسَن الثاني حقيقة، فكان بينه شبهة القابلة من حيث إن وجربها مضاف إلى عقد واحد في حالة واحده

والوثبت بينهما حقيقه المقابلة كاناوبا حقيقة، فإذا ثبت بينهما شديه المقابلة، ثبت شبهة الرباء بخلاف ما بعد فبض اللمن؛ لأن حاك المقد الثاني ما أرجب تأكيد اللمن الأول، لأن النمن الأول صار مؤكداً بالقبض، ولم بين له عرضة السقوط فيل العقد الثاني، فلم يكي العقد الناس تأكيداً له .

17912 - وأما إذا اشترى ما بيع له ، بأن ياع وكيله الأبحوز أيضًا ، فقد جعل الوكل باتعًا بيع الركب فقد جعل الوكل باتعًا بيع الوكل حتى لم يجز شراء ما ياع وكيله بأمره بأقل عا ياع قبل بقد الثمن ، وأبر حتيقة رصى افه تعالى عنه لم يجعل الوكل مشتريًا مشراه الوكيل ، حتى قال : قو باع الرجل تسيئًا بنفسه ، ثم وكل رجلا بأن يشترى له ما باع بأقل عا باع قبل تقد الفعن ، فاشتراه الوكيل ، فإنه يجور عند أبى حتيمة رضى افه تعالى عمه ، خلافًا لهسه والفرق الأبى حتيمة رحمه الله تعالى أثراء الموكل متعقد ونافذ بدون التركيل .

و لهدا لو انسترى بدون التوكيل، نقد عليه، وحسار الملك نه، ، فلم يكن التوكيل محتاجًا إليه لانعقاد شراء الوكيل، ولا لنفاذه، فلم يكن شراء الوكيل مصافحًا إلى الموكل، لا انعقادًا ولا إيماناً!"ك مشريصير الموافق منتشريًا بشراء الوكيل أصالاه إلا أن مدد مام شراء الوكيل، ونعظ عليه، يتنفل الملك إلى الموكل بشراء حكس يتعقد بينهما، ملاحق ذلك احتبج إلى لتوكيس، عصير الوكيل مشريًا لنفسه، ثم بالله من الوكل حكمًا.

ولو الشنواء لقسم حقيقة من غير توكيل، وينع حقيقه من الدائع الأه لـ جاراء فههنا كذلك، وأن بيع الركيق لا ينفذ بدون لتوكين إن كان معقد عدرة التوكيل، فكان النوكيل محديثًا إليه لنفذ يبعد، فصار بنعه معناقاً إلى الموكل إن أم يرجع إلى المعادم إن لمربصر مصافًا البه فيما يرجع إلى الإمعقاد، فصار الموكل بالتأديم الموكيل فيما يرجع إلى الدفاف قال اشترى بعد ذلك بها المفترةً من وحدما باع بالمي تما باع . فرجحنا جانب الفساد احتياطًا

بعض مشايحتا قالوا أقول أبي حيفة رضي عنه تعالى عنه فيما إذا كان فشترى وارت الشائع الفير قول أبي بوسف وحمد في تعالى إذا كان وارتًا لا التهارة أنها أبيا كان وارتًا لا التهارة أنها والوائد والوائد وكل من لا شيل شهادته أبي حنيفة وصي الفه المالي عنه والأن على هوله أو إنه البيائع ووائده وكل من لا شيل شهاده أنه أو اشتر وهي حيياة الماليع في المنافع المنافع المنافع أبيا المنافع وكل المنافع وكل المنافع أبيا كان المنافع أبي حسفه وضي المنافع عنه أنها المنافع عن تشي المنافع عن تشي شهادة أنه أن على كل حاله منواه كان وارث البائع عن تشي شهادة أنه أنه على كل حاله منواه كان وارث البائع عن تشي

⁽١) وهرالتسخين الدارا م اولالدادان

على قرل أبي جنهة رضي الهاتمالي عنه مين حال حياة فبالغ وبين ما معد الموت

والفرق أناحال حياة الباثع إتا لا يجرز شراء والده وولده وجميع دن لانقبل تمهادته باعتبار أدامنافع لأملاك متصعة بيتهم وفيصبو شواء مؤلاء عنزلة نسوء انبانه لنقسه وجمارا اللملي فدانفطم بلغوات وإغا شرطنا أذ تكون السلعة فالمة على حالها لم نتقص بعيبه الأق بعد ما مته من لا يتأتي نسبه الرباه لأن نفصال النمن يحمل تفايله مادات بالعبب، فيصبر مشتربا ماداء تبش الذمن الأوك معلىء وهالمات حالوك

١٩١٩ - ولو وتحص صعر السلمة من شمر أن حدث بها شباء، فلا ينبغي أن ينشربها بأنوا عا بازوا لأن بقيل السعر معشير في حق الأحكام إذا بقي الدي على حاله، كمما في حق العاصب، وأشياه ذلك ، بيحمل وحوده كعدمه

١٣١٩٧ و و باع مشتري لمتنتري بن رجل، ف إن البائع الأول اشتراء من المستري الناني مأقل غالباء حازاء فإن عاد للشفري إلى المُقتري الأول، إن عاد بسبب هو هسج في حق البالم كافة. تخيير الوؤية. أو حيار الشرط، فيل تسمن أر بعده بقضاء أو بغير فضاء، أو بمقدر مسي قبر الفيص بقصاء أو مقبر قضاء، لا مجوز الدائع الأول أنا يشتريه مأفل محاباخ، وإن عاد إليه ممييه هو فمنخ في حفهما، يتم حديد في حن النالث، كانا للمائع أنا بشنريه بأس مما يزع، وكمثك لو أن المنشري وهب السعمة من إنسان، أندايد أناك النسراة من المرهوب له بأقل ماناوجان

١٣١١٨ - وكنفلك لو وهيم شوهوت تعمن الواهمة ، وهو المشترى بعيد فلك، شورن لمُشتري باحد من البانع بأعل حال، وكافات لو أنا للشَّتري باع للعبد من إنسانا، ثم اشتراه تم ماعه من البائم بأمل جال.

١٣٤١٩ . ويولأن مشيري و فيه من انسان و سلمه ، تم رجع في الهينة ، شوماهه من البائع بأقل لا يجوز ؛ لان فرحرع عن الهبة من كل وجه فسح، سواء كانا نفصاء أو مغر فصاء . فيعود إلى المنشري قديرملكه المستقدمن جهة البائع، رصار كأم لم يهبه، والرائم يهبه حتر باعد [مراباتعد]] أنأتو لا يحور، فههد الذلك [فقد جعل محمد الرحوع في الهبة نسما في حتى الكل، منوا، قال الرجوع شصاء أو بعير فصاء، وهكذا فعل في الجامع في أنواب الركناة، وهكذ فعل في كسنات الهيئة عالي رواية أبي حمص ، وهو فيونيا أبي بوصعه ، وهو

⁽١٠) ما بي المفروي ساط من الأصل، وإمّا أبيتك مد من السبحة [١٠]

الصحيح، وفيه كلمات كثيرة، ذكرناها في أبواب الركاة في [الخامع]".

الموصى، فباع الموصى له العبد من باتم الموصى إباقل] جاز، هكذا ذكر في المؤسسة، تم مات الموصى، فباع الموصى له العبد من باتم الموصى، فباع الموصى له الموسى وبن وارث المشترى، فإن وارث المشترى له من حهة المشترى وبن وارث المشترى، فإن وارث المشترى له من حهة المشترى لو باعه من بائع مورثه بأقل لا يجوز، والقرق هو أن ملك الوارث عين المملك المورث، ولهما كان للوارث أن يرد على بائع مورثه، كما يصير المورث، فلما ملك الموصى له غير ملك الموصى، ولهذا لا يرد على بائع الموصى، ولهذا لا يرد على بائع الموصى بالعبب، ولا يصير مغرورا من جهت ، فأشبه المشترى والموجوب له، تم المشترى من المبائع الموصى له المشترى والموجوب له من حهة المشترى لو باع من المبائع الأول بأقل يعدوز، فكذا الموصى له، وقد كتبت في المستراد مسألة الموصى على خلاف ما ذكر في الزيادات ، والصحيح ما ذكر في الزيادات ، والصحيح ما ذكر

اراد أن يشترى العبد بأقل على الرجل وجلا ببيع عبد له بألف درهم، فباع الوكيل، ثم إذا الوكيل أراد أن يشترى العبد بأقل عام لنف أو لغيره بأمره قبل نقد التمن لا يجوز، أما شراءه لنفسه؟ لأن الوكيل بالبيع بائع لنفسه في حق الحقوق، فكان هذا شراء البائع من وجه والثابت من وجه في باب الحرمان كالشابت من كل وجه، وأما لغيره بأمره فلأن شراء الأمور واقع له من حيث بأقل كا باع، فكذا لا يجوز لعبده أن يشترى ما باع بأقل صواء، وكما لا يجوز للبائع أن يشترى ما باع بأقل صواء، كان على العبد دين أو لم يكن، بأقل كا باع، فكذا لا يجوز لعبده أن يشترى ما باع بأقل صواء، كان على العبد دين أو لم يكن، أما الشترى على الحقيقة، فصار شراء العبد كشراء الموقى بنفسه، وأما إذا كان على العبد دين، أما الشترى على الحقيقة، فصار شراء العبد كشراء الوقى بنفسه، وأما إذا كان على العبد دين، أما للمولى في كسب العبد [فكان شراء عبده في مذه الحالة كشراءه بنفسه، وأما على للمولى في كسب العبد [فكان شراء عبده في مذه الحالة كشراءه بنفسه، وأما على لمولى في كسب العبد العبد الكان عليه دين إن كان ينح وقوع الملك للمولى في كسب العبد العبد المهد إذا كان عليه دين إن كان ينح وقوع الملك للمولى في كسب العبد العبد المهد الله له في كسبه، وتكان شراء عبده في هذه الحالة كنزاءه بنفسه في هذه الحالة كنزاء المهد العبد أله المولى في كسبه الحقية لا ينم شورت من الملك له في كسبه، وتكان شراء عبده في هذه الحالة كنزاء المهد المهات المهات المهات كله المهات ال

⁽¹⁾ ما يبن المعفوفين ساقط من الأمسل، وإنما أثبتت هذه السارة من النسخة أم ..

⁽٢) مكفا في أطأت وكان في الأصل: حير . . .

⁽٣) ما بين المغرفين ساقط من الأصل، وإمّا أثبت هذه العبارة س النسختين: أظار والع أر

شراءه من وحده وكذا لايحور شواء مكاتب الأن للمدتي في النسباب مكاتب حق الظات فيكون شيء مكاتبه كشراءه بندسه من وحه

١٣١٢٦ - ولو باع العبد أو المبر أو الكاتب لم يكن المعولي أن يشتري ما ماع بأقل، لأن بيع هؤلاء وقع للمولي من وحمه فيصير الولي مشتربً ما بيع له من وجه بأقل.

ولو الختلف حسن النفيز ، حار الشراء، وإن كان النمن الناسي أقل: لأن المانع في الجسن الواحد شبهة الرباء والربالا بتحقق عنداحتلاف الخنس قالد: إلا أنا يكون أحدهما درههم والأخر درنيرا وانفاني أقل فيحة مي الأولء فيكون البيع فاستد استحساناه لأد الدراهم والفياني حنبرام احدامني أكرنهما ثمراء الأشباء وقيمتهاء فاكتمنا بالجانسة للعنوية احتياطان

١٢٠١٣ - وفي القدوري الترولا بجوز أن بهم سلمة بنمن حال تم يشتريها بألك لثمن إلى أحر ؛ لأن هذا في معني شراه ما باع بأقل بما باح ؛ لأن الأحز مكن نقصانًا في المالية؛ لأن ولمناحه التعصر عروطال

١٢١٢٤ - ولو باعه بألف درهم سبئة سنة ، ثم اشتراه بألف درهم لسبئة سنتين لايجور ه الأنامقا في معنى شواء ما بالإباقل عاباع، الأنا الزياده في الأجل بكون تقصائاً في المائية، وإن والاحلى الشمز درهمًا، أو أكثر جنره ويحمل الزيادة في النَّمل التالي بمفايلة النقصاد المسكل بربادة الأجراء فبتعدم المفصان معميل

١٩٢١٣٥ - وفي الريادات : عمد من رجيس باعده من رجل بألف درهم إلى مسة. فون فالال يعناك هذه العبيد بألفء فقيل اأنا يقيصا النمن اشتراه أحدهما بخمصمانة حالة جان الشري في النصف بمانتي وحمسين، ويطل في النصف الأخر؛ لأن كل واحد منهمة صاربانك بصيبه بحمسمانه؛ لأنامع كل و حدمهما، الصرف إلى بصيبه، لا إلى نصيب شريكه؛ لأن الأصل تصرف الإنسان في ملكه .

ولهذا لو تفرد كل وإحاء متهما بيع التمنف بتصرف دلك إلى لصفء ولما الصرف يبع كل واحد منهما إلى تصنيبه صار كل واحد منهما بيع التصف، يتصرف دلت إلى تحبيبه بالخا بصبيه يجيبهمانة وافإدا استراه أحدهما بعد ذلك بخمسمانة واصاراهم في النصف الذي كان له مشتريا مابا وبأقل تماياع قبل تقد الثمن، فلابجوز،

فأما في النصف الذي كان صاحبه لم بصو مشترياً ما دع بنفسه، ولا بيع له فيحوز ؟؟؟ العساد على النصف الذي كالإله ، ولا يتعالى إلى النصف الأخر عبد أبي حتيفة ؛ لأنا فحاد هذا العِنْدُ سبب صعيف حتى خين على الشافعي، وعلى ٢٣٥ لملا يتعلنو إلى النصف الأخراء

أويعول العدافساه أنت بشبها الربة

بحالات العياس خلا يتعدى إلى النصف الاخر إذال المداد في النصف الآخر الشات شبهة. الشبهة ، وهي مردودة ، وك الله أو ناع كل واحد منهما لصبيه على حدويجسسالة ، ثم اشتراء أحدمنا قبل قبص النس خار ضراء في النصف ، ونظر في النصف .

والو قالا بمعشوى: يعنك بصبب هذا يحمسمانة ، وتصيب هذا بخمسمانة ، أو قالا: بعنك هذا العيد تصيب هذا ، أو قال : تصف هذا يخبسهانه وبصب هذا ، وعبس هذا ، أو قالا - وتصف هذا الحمسانة ، فقيل الشوى ، وقيض العيد ، تو اشترى أحدهما كل العدد يحمسمنة قبل لقد النبر حمار القراء في ربع العيد ، ويطل في الالفارياح للعدد كألها ، في باعا كل بصف على حملة صبار كل واحد بالمألفية ، كل احتف ، فالنصف الذي كان لهذا المشرى في الأحمل بصف ، وهم الربع يبع له ، لاذ سع شريكه في ذلك النصف وقع له ، فلا يحدير شراء في ذلك النصف أصلا

طبأها انتصصه للذي كنان الشريقة مصنف وحي الربع باعد، وعلا المتدعري طلا، الربع باعد، وعلا المتدعري طلا، الربع بنضت ولا النوع وعلل في اللانة أرباع بنضت ولا البعد المسائمة الأوقى والأن هناك باعد كل صفح حتى حدث مل أو حدا العق، في كل طعم مطلقاً حيث قالاً معنك منا العبد بألف، وانصوب بيع كل و حد من منا إلى عصبه وألما علما المائع المنافقة المنافقة في النوع منا النافع الله على النوع النوع الله إلى المنافقة المنافقة النوع النوع منا النوع النوع

1999 - فأمنا إذا إذا الشرعاء من المشتري ، ففي المسألة الأولى ، وهو ما إذا قال الذائمان المستوى العينات هذا العيد بألف إذا تشريا العيد بدلك دلك بخصصمان جاز شراء كل واحد منهما في نصف الصف و رح الكل برح الخامات بالثما لأنهما لما الشراء مطالحًا ، نقال الشري كل واحد منهما المعترى وهو رح الكل برح الخامات بالثمام لأنهما لما الشرى فيما مع شريكه المسام، ولم يصح الشرى فيما مع شريكه المسام، ولم يصح بحد بالإستام، وجود القداد، فرق بين المسترى والمهد، فإنه مثل ما مي المسرى المسام، وقال في المسرى المسرى المسرى المسام، وقال في المسرى المسام، المسام، المسام، المسام، وقال في المسرى المسام، المسام، المسام، المسام، المسام، الكل واحد منهما إلى عشد شام،

و الفرق الناسو النصف عند الإطلاق اسم للنصف التسايع إلا الانتي الهيع صرفاء إلى تعليه و وجو صرف محارم الأد الملك شرط عباط النبع و فصوفناه إلى ملكه دفيه القدريع. بخلاف التوى: الأد الشرى صحيح

وإنا فبريكو الغشري ملكا للمفتري فرا الأصل، فالعمل بالحقيقة فيكن في الذري، و٠٠

صرورة إلى العمل بالمجار ، كيف وأن في العمل، وفي صرف الشراء إلى نصيبه هها فساد شراء من كل وجه ، فلهذا لا يعمل بالمجاز .

فإن قبل" لم لا يصبرف شراء كل واحد منهما إلى تصبب شريكه كله يصبح النصرف إلى الأقل، قاتا: تحرف الدفل إنما يصبح إذا قصد موجمه النسخة

والفصل إقابت إذا كان الفساد طاهر، أن الفساد مهنا علمي، الا يظهر قصادا العائل إلى قصد الصاحيح لا بحاثاً ، فيحب اعتبار الإطلاق والشيوع حتى لو عرف القصد ؟؟؟ بأن قال كل واحد مهما: المتربت نصيب صاحبه كمن أجاز شراء كل واحد منهما في كل نصيب صاحبه ، ولو قال: اشتربت نصيبي الذي بعث لا يجور شراءه أصلا ؛ لأنه نص على الفساد.

17179- وفي المباكة الثانية (وهو ما إذا باعا كل نصيب على حدة ثم الشويا جار شراء كل واحد متهما في ثمن العبد بشمل الخميمائية ، لما على ; إن شراء كل واحد متهما بصف العبيد مطلقًا الصرف إلى نصف شاتع من الصفين نصيف وهو الراح مما كان له ، واصفه وهو الربع مما كان لصاحبه ، مما تصرف إلى الربع الذي كان له ، فعالك فدست وما الصرف إلى الربع الذي كان في نس العد شمن النمن ، وفعد في الباقي .

۱۲۱۸ - وحل له عبد وكل رجال بييم العبد، ثم إن صاحب العبد ووكيله باعا هذا العد مدًّ من رجل بألف درهم سيئة، ثم اشتراه الذي كال مالكًا له بخمسمانة بطل هذا المشرى في الكواء الأن لصفه باع بصده، وتصفه بلغ له .

۱۲:۲۹ ولو اشتری الوکیل بخصیصانهٔ صبح شراء، فی النصف، وطال فی النصف؛ لأن نصه باع مفسه و نصد شراءه فیه، والمصف الأخر ما باع بضمه، ولا بیع له، بصح شراءه فیه بأی تمر کان، ولو کان الوکیل باع مذا العبد قله من رحن، تم اشتراه احدهما.

1999 - أما الوكيل أو المركل بأقل من النسن الأول لا يحود نبراء في الكل الأن الناوي لا يحود نبراء في الكل الأن الوكيل بالله عن رجلين باعاء من رجلين بالف درهم إلى سنة الفقيل الله عن المهاد عن رجلين بالف درهم إلى سنة الفقيل الله إلى المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد الله و المهاد المهاد الله و المهاد المهاد الله و المهاد الله المهاد المها

أ قال في الكتاب؛ إلا أنا يفسد النائمان بريد يبهما إذا كان المشترى واحداً من الابتناء، فقال كن واحد مهما للمشترى احتى النصف الذي الشتويت من صاحبي، فناع على ذلك، فع يصبح شواء كل واحد عنهما للسفاري يعني النصف الذي اشتريت من صاحبي، فناع على ذلك، فع يصح كل واحد مهما في يعضه الانهما تصاً على احواز الأنه النشري كل واحد سهما ما لريع، والابيم له.

وقو قال كل واحد منهما يعنى النصف الذي الشريقة عنى ضاع عنى ذلك، مغل شراة كل واحد منهما هي كل ما النفري؛ الانهما مصاً على الفساد، فإن كل واحد النفري ما ماع بشور في كل موضع صبح الشراء في المعصر، وضد في المعض لا خيار للعشتري، وإذ تقرقت الصففة حلية؛ لأنه لما أقدم على هذا المنفري مع علمه بالصناد في البعض، صار واصبا بهذا التقريق.

11171 وإداماع الرجل عند الذمن على أن هلاك بالخيار ثلاث أيام، فأحار فلات السيع، أنه الشنري المبيع بأفل من النهل الأول قبل تقد الشمن الأول جاره الأنه لم يهم العبدة، ولا يبع المه، مل هم وكبيل بالإحمازة والارصياء على منا عرف من مسعمتان فلم بحمل الإجمازة من المشروط له الخيار بمركة النداء البيع حتى حوز له الشرى بأقل من اللمن الأول.

التقيع البيع، فلا تنقعة له، وجعل النفيع، فإن من باع داراً على أن للشفيع الحيار، فأجاز الشفيع الحيار، فأجاز التفيع البيع، فلا تنقعة له، وجعل الإجازة من الشعيع بمنزلة بنداء البيع حتى أطل شفعته، واتوجه في هذا أن شال: مأن الإجازة ليس بمنزلة البيع في الدصلين، وطلان حق الشعيع ما كان باعبار أن العقد إلى م يزجازله، وإسفاطه اخبار، فلو أخد بالشعقة كان ساعباً مي نقض ما تهيه، وسعى الإنسان في نقص ما تهيه مردود عليه هذا الطريق لم يلبت حق الشععة للبائع، فإن سوينا بين البيع والإجازة لاستوامهما في المني الوجب لبطلان الشفعة، لا باعتمار أن الإجازة بمولة ابتداء البيع.

أما في مسألنا الفساد بسبب النبي، والنبي تنازل شراء ما باغ الرجل مصحه أو بيع له. والمعنى شمية الرئاء ودكك في أن يقع له السبب، أو يقع له حكم السبب له ، وأم يو حادثات في الإجارة

۱۳۱۳۳ - وإذا باع من أخر تقدا ونسينة ، تم إن البائع وكل رحد ، بأن يشرى به ما باع بأقل عا باع ، حار الشراء للموكل في قول أبي حيقة ، وقال أبو بوسف المصر الوكيل مشترياً تنفيمه ، وهال محمد المعبر مشترياً بالأمر شواء فاسفاً . وهذه المسألة بناه على مسألة الحرى أن المنظم إذا وكل دميًا لشراء خسر على فوان ألى حنية فيجوزه والمتدر حال الركيل، لا حال الركل، وعند أبى يوسف ومحمد: لا يجرزه واعتر حال الركل، وحملا مقد الركيل كعقد الوكل يتمسه، فكد ههذا.

بعد هذه قبال محمد: مقع طبك في الشمري للأسر ملكًا في سابًا؛ لأن الأسر لو السنراه بنفسه ملك ملك فاستذاء فكام إذ استراه وكبله له « لأنه ليه نصرف الوكيل كنصرفه لمست» وصار كالركيل بالشرى إلى المطام، إذا اشترى فإنه يقع الملك في المشترى لو أمر ملكًا في سناً، ولا يقع انفك للوكيل

و أبو يوسعه يقون، في جعلنا لوكين مشترياً للأمر كان فاسداً، ولم حعشاه مشترياً الفسعة كان صحيحاً، وتصرف العاقد ماصول على الصحة ما أمكن، مخلاف لنوكس بالشرى إلى العظمة لأن هناك شرى الوكيل لا يصبح على كل حال حفظا منسرياً للفسع، أو مم جعله وهنا لو جعلمه مشترياً لنفسه، كان صحيحاً، وللامر فكذلك جعلناه مشترياً فلامر وحكم الأمر

و في هند المسألة موع شبهه على قول ألى حنيقه " فإنه يتول: إن البائع، أو منه لو شتراه قصه في حال حياة البائع بأقل لا مجرر، وما يحصل لمائح من للمك بشراء الوكيل.

سرق منا يحتصل له بلسراء الأب، أو الاس لنفست، والذي صبح عنده في إراقة هذا الإشكال أن النبيع مهم لأحل العقد، لا لأجل احكم بديل الا أحد الحقدين لو كان هذه كان كل واحد من المقدين صحيحًا، والحك لا ينفوت، فكل من به حل في المقدين جميعًا لا يجوز في النفوت، فكل من به حل في المقدين جميعًا لا يجوز في النفراء كالبالع، وليمل لنوكيل حل في المقد الأولى، فمرح منه العقد، الفاتي، وإن آناك حكم النفل بخطائف أن المدين، فاز لا مزاة ابالام في حكم الله.

نوع أخوفي صورة البيوع الفاسا، ة و الباطلة:

فيل حملة دين القائدة الريبيع مخير أو حوير، ومن حملة ذلك بيع الدين من غير مل عليه الديل، ومل جملة ذلك صنفقتان في صمقة، لحو أن يقول: أبيمك هذا على أن تبيمني هذا، ومل حملة ذلك بيمان في بيع نحو أن يقول المتلك" بُقير حنطة أو بقميري شعير، ومل

 ⁽١) هنفذا في الأصل ومن الشيخة أعلى وكانا بي حاسة الشيخة العالى بمثك قمار حلطة طفيري سعير.
 وفي السيخة على المفك نقفي حلطة وتقفياي ضعير.

جسته فلك أشرطان في بمع نحو أن يكون إن أعطيتني النس حالا، فكذاء أو إن كان مؤجلاء مكان ومن جملة فلك] "أإذا باع وسكت عن النمن الأن السيع مسادنة الله بالمال، فيصمير المدل مذكرواً به كو البيع، لكن يجعل المذكور هو القيمة والأن الأصل في الأسباء هو النبسة، وإنه عنل عبها عند وحود النسمية وصحتها، ولم توجد النسمية، وإذا صارت القيمة مذكورة صاركاته قال، منت بالقيمة والبع بالقيمة بي فاسد

1718 - وأسا إذا ماع على أن لا ثمن له صفيته روايتان: في رواية: الايتصف أفسلا يخلاف ما إذا سكت عن ذكر الشمن أمكن أدريج على إرفا يذكر بخلاف ما إذا سكت عن ذكر الشمن أدريج عن يرفا يذكر الموض دلالله، وحدد على النمن لا يمكن أن يجعل بعابت كر الشمن دلالله إذ لا قوام للدلالة عند وحرد الصريح بخلافها . وفي رواية قبال . يحتقد الأن المي منه لم يصح الأنه تفي حكم العند، فصار وجود هذا النفي والعدم سواء . كأنه سكت عن ذكر النمن .

۱۹۹۳ و نو بدع بالبنة أو الدرم، أو الرسم، فالسيم باطل، يروى فن محمد رحمه قد كه اللي أنه إذا قال أن في فالي برعى إيلى في أرضت، أو بالبشرات من مناه ببرك، أنه ببع «تعقده الأنه سمى شبئ منظومًا، فإنه لو فطع الحشيش، أو استقى الله في إباه، وباعم يحوز، فلكون المسمى فالاقللاء بالانعقاد، ولكونه مجهو لا فلنا ا بالفساد، بحلاف العصل الأول، لأن المسمى هناك ليس بمال أصلاء وكذلك لم باع عبداً بجاريه من جوارى استشرى، ولم يهنه، فهر بيم منعقد.

17170 ولو قال: أبيعت بالكسة، فهو بيع باطل ؛ لأن المسمى لبس تبال وبذا باع شيئاً ككانب أو مدار أو أم ولك، فهو بيع متعقد لأن المالية ثابتة في هذه للحال. وإنما حرم بيعها لحق محرم [1] لانصام المائية، وإنه لا يام العقد وصف الفيدة

⁽١) ما بين المفرقين سافط من الأصل، وإن أتنت هذه العارة من النسجين - ط و - و

الفصل السابع في الشروط التي تفسد البيع، والتي لانفسد

1914- بجب أن يعلم بأن الشوط الذي يشتوط في اجيع لا يخلو الما إن كان شرطًا يفتض بدا احقد، ومعناه أن يجب بالعقد من غير شرط، وأنه لا يوجب فساد المقد، كشرط تسليم المبيع على الدائم، وتنوط تسليم التمن على المسترى، وهذا الأن شنواط ما يجب بالعقد من غير شرط لغوا؛ لأنه لا خيد لسنًا، قصار وجوده كعدمه، وكأنه لم يضوط شيئًا، فيجوز اليم،

وإن كان شرطًا لا يقتضيه المقد على النصير الذي قانا [إلا أنه] بلائم العقف وعني به أنه يؤكد موجب المعد، أو تأكيد موجب الشيء بلائم ذلك الشيء، وذلك كالبيع بشرط أن بعطى المشترى ٢ مبلا بالشهن، و لكفيل معلوم بالإشارة، أو النسمية إن كان حاضرًا مجلس المقد، فقل الكذاب، أو كان حائبًا من مجلس العقد، محضر فيل أن ينفرقا، وقبل الكفائة، جنز البيع المستحسطًا، والكفائة إن لم تكن من مقتصبات السع، إلا أنها تؤكد موجب المقد، لأن الكفائة وتبقد المطالبة، وقهذا اختص جواز الكفائة بالذع، والطالبة ترجب العقد، فما يؤكدها يكون ما يكون ما تلايمة.

۱۲۱۳۸ وكذلك البيح بشرط أن يعصى الشنزى بالقمن رهناً، والرهى معلوم بالإندارة أو التسمية، جاز البيع استحداثًا، ولما لم يكن الرهن من مقتضيات العقد، إلا أن الرهن بؤكاد موجب العقد؛ لأن الرهن شرع وفيقة ومؤكداً جانب الاستيفات، ولهذا اختص حوازه بالأموال الفايلة للاستيفاء، واستيفاء الثمن موجب العقد، فما يؤكده يلائم موجب العقد.

قال الشيخ الإمام شبيع الإسلام المروف بـ أخواهر زاده رحمه الله تعالى "في شرحه : غرق محمد بين الكفيل وبين الرهين ، فيشترط حضرة الكفيل مجلس البيع ، وقبول الكفالة غواز البيع ، ولم يشترط حضرة الرهن خواز البيع ، وإنما شرط العثم به .

ونى القعوري]: شرط أن يكون الرعن معينًا، وهاكفا شرط في المنتفى ، وإن كم يكن الوحن معينًا، ولكن كان مسمى إداكان عرضًا، لم يجز البيع، وإن كان مكيلا، أو مورونًا موضوفًا، فهو جائز وإن لم يكل الرعن معينًا ولا مسمى، وإنحا تسرط أن يرهنه بالشعل وهنًا، والبيع فاسد؟ لأن جهالة الرهن بوقعهما في منازعة مانعة من النسلم، والتسلم، فالمُشترى

يعطيه وهنأه والبائع يطالبه برهن أحرار

1919 - قال في اللنفي . إذا تراضيا على تعين الرهل في المجلس، ودفعه المشترى إليه قبل أن يتغرفا، أو يعجل الشترى النمن، ويطلان الأجل، فيجوز البيع استحسالًا. وكذلك إذا لم يكن الكفيل معيلًا، ولا مسمى، فالمقد المداء الأن جهالة الكفيل توقعهما في منارعة مائمة من التسليم والتسليم؛ لأن الناس يتفاوتون في قصاء الدين وملاءة المفعة .

وإن كان الكهيل حاضرًا في سجلس العقد، وأبني أن بقسل الكفالية، أو لم يأبّ، ولكن لم يقبل حتى افرقاء أو أخذًا في عمل أحره فالبيع قاسد استحدثًا، قبل بعد دلك، أو لم يقبل .

وشرط الحوالة في هذا الساب تظهر شوط الكفائة، يريديه إذا وفع البيع بشرط أن يحيل المشترى البائع على غريم من غرصاه: أما لو وقع البيع بشرط أن يحيل البائع على المشترى غربًا من غرماه، فالعقد ذاحد فيامًا واستحمالًا.

• ١٣١٤ - وفي المنتفى الرواية ابن سماحة: إذا كان الرحل معياً في العقد بأن الشترى رحل من أخو المنتفى المنتبري رحل من أخو داراً بألف درهم عنى أن معطيه بالشن عيده هذا رهناء قلما قبض الدار امنتبر عن السيم الرحن تم يجبر عليه و ولكن يقال للمشترى ، ادفعه و أو انسخ العقد، أو عجل النهار ، قال ثمه وهو قول مصدر رحمه الله تعالى .

وفى العدوري إيمول: ولكن يقال للمشترى إما أن تدفع الرهن أو ليسته، أو تفسح الدفك وهذا الآن الموردي إيمانية الدفك من جانب الراهن م حض تبرع الآن الحق يبقى عليه معد الرهن كما كان فعل الرهن ، ولا إجبار على النبو حان، ولكن وجبر الشرى على نحو ما ذكرنا؛ لأن السائع ما وضي يروال ملكه عن البيم إلا شمل مستونق، فإذا فائت الوثرقة، فات وصف مرغوب، فيثبت له حق النفض، إلا أن يعى المشترى بالشوط، أو يدفع النبسة على ما ذكره القدوري؛ لأن يدالاستيفاء للبائع إنما تثبت على المنى، وهو القيمة، قالاستيفاء في باب الرهن بغم من معنى الرهن، لامن عيه .

قال في الشنقي أنه وإن كان المشترى باع الدار أسرتُه أن يدفع العبد، أو يعجل الثمن؟ لأن يعد النبع تعذّر فسخ البوع، فرخير بين دمع الرحن وتعجيل الثمن.

فال ثمه : وإن مات العبد أمر أن يدفع إليه رحنًا يساوي قيمة العبد ، أو يعمل الشهن ، وإن كان العبد تم بحث ، مقال المنشري : أعطيه وهنًا أخر صوى العبد ، فللبائع أن بمنتع عنه ، وإن أراد المشتري أن يعطيه قيمة العبد دراهم أو دنائير ، فليس فلبائع أن بمنتع منه .

و روى هشام على معلمه الرحمه فه العالمي: أنه الاقادة ي على رجع للعلا على أن يعدّ وه البلام و أن الديم خاصل وإلى كان مسرط شرطًا لم يعرف دو رود الشاح بحواره مي صواف وهو ليس فيصارف إن كان لأحد العادة بن مهده فعة الراكات المدهقود سليده عدّه واللحقود عليه على أهار أن بسلحي حدًا على النبر و فالعقد فاسك

۱۳۱۵۳ - ونفسير طععة المعفرة عليه ما قال في الكتاب إذا باع عبدًا بشرط أن لابيجه . والامهية ، ولا معرجه عن ملخه برحه من الوحول، ففي هذا الشرط معاهدة العقود عليه ، فإنه الما لواكاب رمال لا ونشاطة الأبشان، وإذا وافقهم مواشع لايحسون البيع ، وعبل فلسهم إلى دلت الموجع، عالمه مذا السرح لا يحم عسد علم ما رحمهم غانفة

. ۱۳۴۵ - وتصليم منفعة احد الانعاقدين أن يفول سائع ، لعلى ها الدن على أن أهب. لك كدا الأو أفر حيك كذاء أو يقول البلاح كنسلت إن : اشتر دسي حلى أن أهب لت كماء أن أفرحتك ذفرا (۱۱) عاميم لهذا الغراط فالمد.

مم إذا شرط مهمة المطرد عليه إلا يفسد العقد إذا كان العقرد عليه من أهل أن يستحل حقا على العبراء وذلك الرقيق، فأما سوى الرقس من الحبوات التي لانسبحر على النبر حقاء فانسراط منفعه لا يصد العقد، حتى لو معرى مبائل من الحبوالات موى الرقيق، يشرط أن لا يسعد، ولا يهم، هائم حائر، وفي هذا السرط منعه العدود ميه، فإن الدس إنذون التي في الاحساد في حق درا يهم، فالشنوي وي يكون أكثر نقاه أن نشتري من عبره

و إننا حدد الفرق الأن للعقود عليه إذا كان من أعل الاستحقاق، فالتبرط بعيد وحوب ملتم اطافي حقم لراضع ، و السرط من أعاد وحوبًا و بحب اعتباره أو إذا وحب اعتباره [1].

⁽١٩ ما بن العقادين منقطع للاصل وإنا أبيت هذه المدروس السجنين الطالعات

وافقا وومن الغماض سافط من الأفسىء وفد أتبت هذه العمر ومردا م الدا

فالمشاروط له بطالب ، محكم الشراط ، وبالدروط عليه بشيع بعكم الشرع ، فإن طشيخ نهي عن ببع رضوط مطاقاً ، ولا شوطًا بقنضيه العمد ، أو بلائم مو جب العقد ، أو ورد السرع بحوره ، أو كان متعارفًا ، صار محصوصًا عن قصية النهي ، دفي ما وراءه داخلا تحت لنهي ، فقع المنازعة يبنيما هي إيفاء المفروط ، وقال عقد يفصى إلى النازعة بحكم بمساده ، وأما إذا لم يكن لدفه و عليه من أهن أن يستحق حفًا على الغير ، فالشرط لا يفيد وجوب المشروط في حقم ، فيحمل وجوده والحدم بمرقه ، وكان البع حاصلا من غير شرط معني .

وبان كان شرط المنعة حرى بين أحد الشعافدين وبين أجيبي ، بأن تشتري على أن يقرض الدنع فلاقًا الأجيبي كذاء وقس خشري قلت ، دكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في خرج الحامم الصعير في باب الريادة في البيع من غير المنتوى ، أن العقد لا يقسف ودكر المدوري رحمه العاصاط أحالي . أن الحدد يعسف وصورة ما ذكر العلوري، إذا ماك المنتاع الطي أن تفرضي ، أو على أن نقرض ولاقًا ، ذكر أن العقد فاسة

1918 - ومي المنتفى في الديمة وحمه الله تعالى: كل شيء ينسرط المنسري على العالم بقسرط المنسري على العالم بقساء له السع في المناسرة على أجسيء فهو باطل، من ذلك : إذا انسري من عيره داية على أن بهب له قلال أجني عشرين درهماء فهو باطل، كسالو نسرط على السالح أن يهب ته عشرين درهما، وكل سيء سرط على ألسالح لايقسد به السع ، فإذا شرط على أجبيء فهو جائز ، ومع بالحيار، من جملة دنك: إذا انسري من أحر عيدًا بدنة على أن بحط فلان أجنى عشرة دراهم علم دائر ، وهو بالحيار، إن شاه أخذ دانة ، وإن شاه تراك

و في الواهر الرامسه عنه أن عن أبي يوامله واسمه أنه تعالى: إذا انستري من أحر شيئًا. على أن بهم البائع لاين المشتوى أو لعلاق الأحيى من الامن ديمواء ونبيع فامه

وإن قال شرطًا لم يكن لأحد التحافدين، ولا للمعقود عليه منهجة، بل قيه لأحد المعافدين مصرة، بأن الم يكن لأحد التحافدين، ولا للمعقود عليه منهجة، بل قيه لأحد أن لبيع حافر، وحو قول أن حيفة رضي الله تعالى عنه ومحمد، وربي أنو برسف عن أبي حيفة رحمه الله تعالى أن اللبع فاسد، وحو قول أبي بوحث، وجه الحواز لأمي حيفة ومحمد رحمهم، الله تعالى أن الممروط إن كان منععة في حق أحد المتعافدين، بقا بوجب ساد العدد الأرا المشروط يعالى المعتاد عن والأمر يتشع عن السليم بحكم الشرع، فيشرعان، ولا مطالبة في موضع الشرع، فيشرعان،

١٣١٤٦ - وروى الحسل عن أبي حيمة رضي الله تعالى عنه : إذا الشنري من اخر دابة مني أن لابيع ولا بيساء أو جدلا على أن لا يعلق، قالييع حال . وكفلك إذا قال على أن ينحره، وإن قال: على أن ينبعه من قلال، أو على أن لا ينبعه منه، قاليم قامله، وإن الشرى على أن يسعه، أو يهم، ولم يقل: من قلاله، قالبع حالاً،

قال في النتقي"؛ وهكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ، وإن السترى على أن لا يبيع إلا بإذن فلان ، أو الشرى دارًا على أن لا يهدمها ، أو أن لا يبنيها إلا بإذن فلان . فالبيع فاسد .

. وإن كان نيرطا فيس قيم منفعة ولا مضرة، نحو أن يبيع طعامًا بشرط أن يأكله، أو تُوبًا بشرط أن يعبسه، قاليم جائز.

1718 - ويوا باع الجارية مشرط أن يصاحا المشترى، أو بشرط أن لا يطأع، قال أبو حيفة رضى الله تعالى عنه اليع عاسد في الموضعين، وقال محمد رحمه الله تعالى، البع جائر، في الموضعين، وذان أبو يوسف وحمه الله تعالى، إن ياعها يشرط أن يطأه، فالبيع حائز، وإن باع بشرط أن لا يطأها، فالبيع فاسف.

۱۹۱۱ه و إذا الشنوى جاربه بشرط أن لا يستخدمها، قعن أبي يوصف رحمه الله تعالى، أن البيع فاصد [وكد: عن أي يوسف قيمه إدا الدوري طعامًا بشوط أن لا يأكله، ولا يطعمه أن العقدة فاسد.

١٣١٤٩ - المعلى آ" هن أبي يوسف. [فيسا] إذا تشسري من أخر نسبتًا على أذ يعطى الثمن فلان، فالبع حائز ، سواه كال فلان حاضرًا أو قائبًا.

وذكر المصلّم الشهيد رحمه الله تعالى في شرح كتاب الكانب في الباب الثاني منه : أنّ من باع على أن يعطي تمند من مال ثلاث، فقد اختلف المشايخ وحمهم الله تعالى في جواز هذا البيم .

- ۱۳۱۵ - و في المنتقى : إذا قبل لغيره: أبيعك هذا العبد بألعب دوهم لك على قلان قصاء مني لك عن فلان، فالبيع حائز ، وهو منظوع عن فلان.

وروى عنه رواية الخرى: أنه لا يجوز ذلك البيع، ويحتاج إلى بيع جديد، وبه أخط جماعة من مشايخنا، وبه كان يقتى أبوعيد الله البلغى، وهكذا دكر شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع في باب البيوع الفاسدة؛ أن شرط جواز البيع وهو الفدرة على التسليم كان لايشا وقت البيع، فلا يجوز، وإن وجد من يحده، وصار كما او باع عمراً، فصار خلا في المجلس، وسلحه، أو باع طيراً في الهواء، أو مسكاً في الماء، أو وحشا في الفضراء، أم أخذه، وسلعه

⁽¹⁾ ما بين المقرفين ساقط من الأصل، وإنما أنبت هذه العبارة من المسخدي أنه أنو أم ...

في لمحلس، فإنه لا يجوز البيم، وطريقه ما قلنا.

و من أحد مهده الرواية بقول تأويل الرواية الأولى أمهما ترافسها عليها عند عود المبد. ويتعقد منهما بمع جديد بالتعاطيء أما أن يقال: بأن دلك العقد بحور قلا.

1710 - وإن جناء رجل إلى منولى الايق، وقبال: إن عبدك الايق عندى قد أخدته، فبعد منى، فبعد جاء، وإن جناء رجل إلى منولى الايق، وقبال: إن عبدك الايجاز، وأنو قبال: عند فلاه نشده، فبعد منى، فباعد، لا يجاز، والقرق أن فساد بهم الآبق عرف الأبق وهذا الآبق هي حق المتنافدين، وبينا إذا قال الذي يريد شراء، هو عند دلان، فهر أبق في حق البائع والشترى، فكان أبقاً مطلقاً؛ ولأن في المورة الأولى أن الحبد غير معجور السليم هي حن الشترى، ولا كذلك في الفصل الثاني، وروى الحسن عن أبي حتيمة رحمه الله بعالى، أن يبع الأبن حائز، ذكر المدوري هذه الرواية مطلقة، وكان أبو الحسن الكرخي يقول: بيم الأبن فاسد، إلا أدبرضي المشترى أن يتم الأبن فاسد، إلا أدبرضي المشترى أن

وفي المنتقى روايه العسن عن أبي حنيفه وحمه الله إداماع الأبق، والمشترى يعلم بمكامه جاز، فإنا ماعه وقبضه، ثم خالفا، فقال المنشرى، لم أعلم مكام حبن يعشى، وقال السائع. لا، ال علمت، فالقول قول البائع، وهو الصحيح، وماعه، ولايعلم أحدهما بمكانه، ثم يعمر.

۱۳۱۵ - وأما بهم أرص القطيعة حائزه وهي التي أقعدها، لإمام بقوم، وحصهم بهاه الأنهم ملكوها بالقطيعة، هيمحور يبعهم، وأما بهع أرض الإجارة والإكارة، فالإجارة هي الأرض الحراب، وأخدها إنسان بأمر صاحبها، فيصرها، ويزرعها، والإكارة الأرض التي في بد الأكرة، فنفول: إذ المها صاحبها حازه لأنه مالك وضنها، وإن ناع الذي له إجارتها وإكارتها، لا يجوز البع لا لأن له المعارة لا غير، وإنه مال منفوم.

وإناباع الأرض وهي في عقد مزارعة احراء قال شيمس الأشعة اختلوالي: المرارع أولي في معتد من أيهما كان البقراء فإن أحاز لمتوارع البيع، قلا أجر لحمله.

1999 - وفي الوادر ابن سيدعة عن محمد رحمه به تعالى . إذا ماع الرجل عبداً له من رحل بالثابن الذي المحل عبداً له من رحل بالثابن الذي المدترى على الأله لو قبال عولى المدد: مع عددت فلاك بالله على من الدين و فهدا جائز، ولماني المدد ألف درجم على الدين و فهدا جائز، ولمولى المدد ألف درجم على الدين، وفهدا جائز، ولمولى المدد ألف درجم على الديم، كأنه ديج عدد إلى الدرج لمدحه بالنقائب عليه من الذين.

١٢١٥٤ - وفي أنالمتنفي "؛ إذا قال الرجل لغيره؛ أنشري منك هذا بالمائة التي على فلان، فهو فاسد، وقال زفر: صحيح، وعليه مائة، حرجت من تلك المائة، أو لم تخرج.

وإن قال: أبيعك تُوبِي بِاللهُ لِل على فلان على أن أبرى فلان الغرم عما عليه لك، فهو جائز .

ه ١٧١٥ - وإذة قال الرجل لغيره: أبيعك هذه الجارية على أن تشتريها لتفسك، فالبيع فاسد، هكذا ذكر في المنتقى"، وفي الليفالي"؛ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى جوازه، يخلاف توله على أن لا تشري.

۱۳۱۵۱ و إذا تشريعيدًا، وشرط الخيار لنفسه شهرًا على أنه إن عوضه على بيع، أو استخدم، فهو على خياره، قاليم قاسد.

وإذا كان لرجل فلي رجل دينارًا، و: شتري منه نوبًا على أن لا بقاصيه، فالبيع فاسد.

۱۳۱۵۷ وإذا باع عبداً بقرط أن يعتقه المنترى، فالبيع فامد في ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعانى حتى لو أصفه الشترى قبل القبض، لا يغذ عتقه، ولو فيضه، ثم أعتقه يتذلب البيع جائزاً استحمالًا في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه حتى بلزمه النمن، وعلى قولهما: لا ينقلب جائزاً حتى نلزمه الفيمة.

وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حيفة رحمه الله تعالى مثل قولهما ، وجه قولهما أنهما شرطا لا يقتضيه العقد ولا بلائمه ، ولم يرد الشرع بجوازه ، وإنه غير متعارف فيما بين الناس ، وللمحقود عليه فيه مقمة ، فيفسد العقد ، كما لو باع بشرط أن يديره ، فشترى أو بكان مأل و باع جارية بشرط أن يستوقده المشترى . وإنها قلنا: لا يقتضيه العقد الان البيع لا يوجب العتن على المشترى في غير القريب ، ولا يلائمه ؛ لأن في العن إذا أم المشترى عن العبد ، والبيع يوجب الملك ، فما يزيله لا يكون ملائماً للبيع ، ولم يرد الشرع بجوازه ، وإنه ظاهر ، وإنه غير متعارف ؛ لأن الشراء بهذا الشرط لا يكثر وجوده ، والمتعارف ما يكثر وجوده غيمة بين الناس ، كشراء النعل بشرط أن يحذره البائع ، وكالاستصناع ، وفيه متفعة للمعقود عليه ، وإنه خامر أيضاً من أيضاً من .

ولأبي حتيقة رضى الله تعالى عنه أن الشراء بهذا الشرط متعارف من وجه من حيث إنه الناس يسبعون المدوك بهذا الشرط، وغيو متعارف من وجه من حيث إنه لايكتر وجوده، فلكونه غير متعارف من وجه، أفسدتا به في الابتداء، وتكونه متعارفاً من وجه، جملناه جائزاً بعد العني. أو نقول: هذا الشوط إذا كان متعارفاً من وجه دون وجه كان المقسد موجوداً من وجه دون وجه، قحكمنا بالمساد على سبيل التوفيد، لا على سبيل البنات، فإن استهلك يوجه أخراء بنقرار الفساد لكوله غير متعارف، وينزمه الفيسه، وإن أهنفه ينقرر الجواز لكونه متعارفاً، ويلزمه القمن.

وجه آخر لأبي حسمة رضي الله تعالى هنه أن هذه الشرط بلائم البيع من وحد، ولا يلائمه من وجد، ولا يلائمه من وجه من وجد، ولا يلائمه من وجه من حيث إن فيه إزالة الملك لا يلائم البيع ، رمن حيث إنه نتي الملك، ولا يقطع ، وفي الإلهاء نقرير وإقام بلائمه ، ولهذ قلد : إن المشرى إذا أعنى العبد ، ثم اطلع على عبب به كان له الرجع بنفسال العبد ، كما لو مات حتم أنه ، فمن حيث إنه لا بلائم العقد ، حكمنا وبنفل إلا أعنى ، ويكن أن يقال : إنه الحد ، حكمنا وجه ، حكما بفساد العقد على سبيل إذا كان شرط العن بلائم البيع من وجه ، ولا يلائمه من وجه ، حكما بفساد العقد على سبيل الله نقب إلى أخر ما دكرنا .

1998 - وروى ابن تسحاع عن أبي حتيمة رضي الله تعالى صد: أن المسترى إذا أستى قبل الفيص حاز، ومذا دليل على أن الفساد عبر متفور، ولو "كان متفوراً لكان لا بثبت الخلك فلسشترى قبل الفيص، وبدون الملك لا يصح إصناف، وهذا بخلاف شرط الشديم والاستيلاد والكتابة و لأن شرط فلكتابة والتدبير والاستيلاد شرط لابلائم المقد بوجه ما لأن هذا التصرفات لا توجب إلياء الملك و لأن إنهاء الملك إلى بتحقل إذا وقع الأمن عن الروال عن غنك المسترى إلى مالك عبره، كما في المنق والموسد، ومهد التصرفات لا يقع الأمن عن روال الملك خواز أن بياح، فينقص القاص بجوار البيع في السلام وأم الوالم، ويحمر المكاتب بيع نعب، وإذا يم نكن هذه التعبر فات منها قضيت لا محالة لم يكن ملائك المقد وجه ما.

۱۹۱۵ - وفي الأسالي عن أن يوسف رحمه الله تعالى بوراية بشر : وجل [باع]": دارًا على أن بتحذف مسجدًا للمسلمين ، فالبيع باسب قال . لأن المسجد يحرج عن ملك مخدم، وكذلك لو باع منه طعامًا على أن يتصدق به

وفي المتفي " أبدًا الشرق جاوبة على أن يحسن إليها، أراعلي أن لا يسيء إليها، قالميع حالة ووادعو الحسن.

١٣١٦٠ - وفي النقالي : إداباع عبدًا، وشرط أن يطعمه حبيصًا، لم يجز.

⁽۱) في تسخة ما الإدمكان راوا

⁽٣) همكذا في النسبخة م ، وكان في لأصل (خ ، خترى

و في المنتقى اليفكان وواية الحسن عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه إذا استرى جارية على أن يكسوها التزر أو على أن يضربه، فاليع فاسد.

١٣٣٦٦ - إدانشنوي من اخر دارًا على أن تسلم هلان البيح كه، وعلم أن لقلان فيها شيء، أو لم يدلم، فالبيع فاسد. وقال الحسن : إن علم أن [نه] " فيها شيء، فإن سلم البيع جاز، وإلا كان بالحيار في حصة البائم، فإن شاه أجازه، وإن لماه الطله.

وفي المنتفى : إذا قال للمشترى: انستر منى هذا النوب بكذاء وأنت برىء، أو قال: على أنك برىء، فاشترى، فهر برىء.

۱۹۱۱۷ - وقیه ایضًا. إذا اشتری من أحر عیفًا یکفا علی آنه بحط من ثمته کفاه أو علی أنه حظ من ثمته کفاه فالبیم جائز والحط جانر، ویکون البیم بما ور ه الحطوط.

وقيان ثميم: قوله. على أن يحط، منل قوله: خططت، ألا ترى أنه لو قبال للديونة: صاحبك ممائي عليك على كذا هلي أن أحط لك كذا، فهذا حط حائز.

١٣١١٣٣ - ولو قال: بعثك هذا العبد بكذا على أني قد وهنت لك من ذلك كذا، فهو جاز، وهو حط

وفي أفتاوي أبي اللبك رحمه الله تعالى ؛ لو قال: على أبي أهب لك من لعنه كذا. لايجوز، وذكر من المتفي : أنه يجوز .

1993 - وفي أنو ادر هشام : قال سألت محمدًا رحمه أنه معالى عن رجل قال لغيره. يعدُك هذا الغلام بألف درهم على أبي قد يعمُك هذا الأخر تبانة ديناره فقال المُشتوى: قبلت البيم في ذلك، قاليم جائز على العلامين جميعًا.

1917 وعن محمد رحمه الله تعلى برواية هشام أيضاً: إذا قال: بعنت عبدى هذا إبالق درهم على أن أيسك هد الآخر بالة دبار أن هذا باطل. وإذا قال: بعنك هدا العبد مالك درهم على أن أيسك هد الآخر بالة دبار أن هدا باطل. وإذا قال: بعنك هذا العبد مالك درهم إلى وعلى أن تفرضني عشرة جاز البيع، ولا يعتبر طرف وبثله لوقال: على أن تترضني عشرة، يعتبر دلك شرطًا حتى بعسد البيع، وهو تظير ما لوكان أو جل أدفر بيضاه فيها تحيل عقال: وقعت إليك التحيل معاملة على أن تزوع والأوض البيضاء، فسنت المعاملة، والعثر قوله على أن تزوع آلادض البيضاء، فسنت

⁽¹⁾ بابين المعودين سائط من الأصل، وإن أنبت هذه الكمية من النسخة م أ.

⁽٧) مايين المغربين سائط من الأصل، وإنما تُبُنب هذه الصارة من النسختين (م. و. ظ أ .

⁽٣) ما من المفروين ساقط من الأصل ، وإنه ألبنت هذه العبارة من النسختين : م. و. ف. .

١٩٢٦٦٦ - ولو قال، وعلى أن تربع الأرض البيصاد، لا هسد الوارعة، ولد يعتمرهما شرحًا، ويعرف عن هاتي المثالثين تقير من المداني.

ا ذكر شيخ الإسلام العرارف لا حد هو زاده رحمه الله تعالى العاقين المسألتين في صلح المبسوط أهي باب المبدع عن الدين.

١٩٩٨ ٣٠ - ورزاغال المنسري . زوناك في النمن ما لة على أن تابعتي بألما، درهم، فقعل، حاز البيم، وكان السع بألف ومانة، وكذلك إذا قال: أهب الناد زيادة في النمي

1717.4 - رحل قال لغيوه ، مع عبدك مدا من فلان على أن أحمل لك مانة درهم خُعلا على ذلك ، قباعه من فلاد بألف ، والم بكن في عقدة البيع شرعه فالنبع لارم، واللمان لا بذاء ، وإن كادر نفذه ، فله أدب جم فيه من في ال الحمل ليس في النس

. والم شارط فلك في فقيدا للبيح ، فالبيع فاسك قال. والمقلك الهداء السادي المسألة في الأنفى الن أبي بوسف رحمه الفاتعاني

١٩٤٩ - وفي أصفى الإفاقال جعله لك مانة درهم على أن قيمى مسات عالم بالله على أن قيمى مسات عالم بالله مراهم على أن قيمى مسات عالم بالله مراهم و فقع الله و فقع الله مراهم و فقال المسالة بحالها، وكانك لو قال أرشوت مانة درهم على أن بيح من فلان بألف درهم، فقال: بعد، ثم بيابع هو وفلان، ولم يكن فيم شودًا، ثم يؤخذ الدي رشارة شود.

١٩٩٧٠ ولو باغ من أحر توبًا بعشرة دراهم محك أو رضوق فالمبع جائي.

۱۳۳۷ - وهي خوادر بن مستماعة آن هي آبي يوميف ، حديثه آنه تعطي ۱ قا استري من آخر غيثًا على آباية قده بني للشري قبل بن يقد الفتري الثمان ، الفييع قامه.

۱۹۹۷۳ - وفي الوادر ابن مساعة اعلى محمد واحيه الله تعالى ، راحل قال لعيره: لعنك علماني هذا لكل على أن للعليقي علمتك هذاء أو قال، على أن تحمل في عسدت هذا، فالبيح فاسده الآن هذا عياني، على الهيئة، وجد شرط [ويادة]" في الهية بيناً، فوحب فساد البيح، إلا أن تقول اعلى أن تعشي عائك هذا إعادة، محول، وتكون العدر بادة في اسح

- ١٣٩٧٣ - ولا قال: أبيعك هذا العبد على أن تسعه، و تعطيني نعيه ، فالبيع فاسد.

۱۳۹۷ و زوا قال: بعدك عبدي هذه بألف دو هم وعلى ال بحدسي سنة، او خال: عني أنا تحديثي سنة، فهاد باطن، وكذلك لو قان. أبيعك عبدي بقلاتهائة درهم، ويعدمنك

⁽١٤) ما بال المعتومين ساقط من الاعبار، وقد البنت هذه الكالمة من المسيحة اعلى

سنة ، أو قال، أبيعت عبدي بخارمتك سنة ، فهما كله بأطل.

فوع أخرز

١٧٠/٧٠ وقاية برفو أنفلي أمعه الاج معاديم حمات وإدا شنبري تباة على أنها حامل، أو المشرى ماقة على أما حامل، فالنبع جائز، وتره أبو احسن في بيوعم، لأن المن واذا صفة من أه صناف البيعرة الأن الولد ما دام في البطور، فتور حن النصر عات المصادة إلى الام أالحق بسائر أوصافها من البد والرجل ووصار المتراط أنها المامل، كالشتراط أنيا ذات بدارذات رجال.

وفي اظاهر الرواية أن لا يحوره الأن الحدق في ليهائم ربادة، ولا بدري وحردها وفت النبيع ، فكالدفيه غرراً ، فيصد به البيع ، كت لو مام على أو مديد والد، بطلاف ما بو ماع مردوبًا على أنه هملاح الأد الوقية معلى الفرود فكن وفت [البيع بالتسبير ، أماحهنا لحلاقة

١٣١٧٦ - يلو ماء شاة على أنها حموماء، فالديم جائزة كله ذكر الحدق في أللحرف ء كدا دكر الطحاوي في المسود؛ لأن المشروط صعة من أوصاف المهوء ويتكن الوقوف على وحوده وقت السعرة وصنر تشما توماغ مردونًا على أبه هملاح، وبه أخذ القصيه أبو اللبت. والشبح الإماه منصل الأنمة فسرحتني رحسه القامعالي، ودغر الكرجي الراشيم فالمالد، ومكداروي لين سيباعة ترابو درمه ويه كان يلني غهيو الدين بلاعينض وحمه الله تعالى

١٧٧ ١٠٠- ياداكندري حاريه هاي أنها دات لين، فهذا رام لو استري ساة عاي أنها للوات سواحل ممل فالواصناد النبع تمعه بدول بفساد البيع فهناأأال ووجه دلك أن المشروط وإنزاقان من أو نماف البوم، إلا أن هما وصف لانادري وجوده وفت البيم، وكان في البوم غور، فيكوب

١٣١٧٨ وأنوما وأشاة صي أمها أملب كلة وكفاء فالبيع فاستدباطاق الروايات؛ لاد المشروط ليس عمقية في فقاه الصورة، فإنه لم يقول فعل أصاحبو ماء وزعاها إن على أب تحلب فغاكمانا فيكوف شتراط للنين للعلوب ووأبه مجهول على خطر الوجودة فاشتراطه بدجات مرزآ في العمد بالجيوجات الصابات وكذائك لو الشيرا فالعلى أنها تبييع بعد تنهيء فالعقد فاصف وكذلك ثو التنوي مستسمًّا، أو زُبِونًا على أن وه كذا من الدهيء فالمذر والدلال

وإدا النائري والمؤسلي أنها فالتدابون و الشراء حائر والأن الشروط الصفة إس أوصيف الممور والوقوف عليه عكن وقت البيع، فهو عنزلة ما لها شبري فربُ على الدهميلام.

^{10.4} ما من المعموض ساقط من الأصل، وإنها أنبت هذه العيارة من النسمة (م. .

١٣١٧٩ - ولو انشرى حاربة على أنها حامل، فقد قال العقيه أبو لكر البلخي رحمه الله انعالي. إن المشايخ احتلفو في حواز هذ العقد، لعصبهم قالوا: لا يحوز، كسالو اشترط الحمل في لمهالم.

وهذا الفائل مسمدل عادكم محمد وحمه الله تعالى في كتاب السع : إذا ماع جارية، وتبرآ عن الحمل ويحور ، وإنه حكم بحواز البيع في الجارية إذا تبرأ من الحمل، فهذا دليل على أنه إذا خوط الحمل ويصدد ، فقد الأن المتبروط عما لايوقف علله توقت النبع ، وقال معضهم: السع جائر

قال العنبية أبو بكر البلحي وحمله الله تعالى: وهذا الغول أصبح عندي من قبل ألى الحيل في سات الام بعد تقصالاً لارباده الأنه يوجب ضعفاً فيها ، فاستراط الحيال يكون نيرناً من الديب ولا يكون الشوطاً ، كفرنك : بعنك هذه الحديث على أنها عوران أو عرجاء ، فانشرئ عن الديب كما شت بفظ الرادن بنيت باشراط.

، وعن الدفيه ألى حجم حجمه لله تعالى: أن اشتراط الحمل إن كانا من جهة البائع، فهو شرى من العياب، والا ينست العقد، وإن كان من جهة المشترى، فهو على الحقيقة، والمشروط على خطر العدم، فيصد العقد،

من المتدبع وضمهم الله تدبى من قباد: اشتراط اختمل في الحارية إلا كان لأحل الزيادة. الله كان يشتريها ليتخذها طرأ يفسد النج ، وإن كان لا يريد اتحاذها ظراً ، فاشتراط المسل على وحه النبري، فيكول البيع حاراً [وقد ذكر هسام في انوادره ، عن محمده ما هر قربت من هذا، فإنه روى عنه أنه قال البيع جائز الله إلا أن خلير المشترى أنه لا يشتريها للطؤورة حباد لا يحور البه .

دقر الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواود في رحمه الله تعشى أن الجاورة إلى تالت ميسه. فركيه حائر و لان الخيل فيه عيس، فضراط احيل فيها تبوئ عن العيس فنجوور وإلا كانت عسرسة بديان تشتري ليندة. فنزاد فالدهد وصد و لان الحمل في مظها يعدريك [قال إلا أن يكون الحي عيبا فيها أيضاء فيجور البعرفية أيساً أللًا.

وردًا الشاشري حاربة على أمسا أحيص، فيوجدها لا أحيض لإن تصادف على أنسا لا خيص آ" بسب الإياس كان له فرد؛ لأنه الشراها للحل، والأنمة لا تحيل

والاكتمانين المبتفرتين سأفط من الأنسل، وإها أتبتت هذه فعيارة من الممحتين التلم والع

٨٤) ما يول المغربين سنفط من الأصل، وإنه أتبت حدة العبارة من السخة ح

(٣٠) مرامن المعودين مافظ من الأصل، وإعا انتث هذه العبارة من السبحة إج.

ولم انشتری جدریة علی آن البائع لم یکن لیطانعا، لم ظهر آنه قد کان وطنها، ولیس له آن پردها.

۱۲۱۸ - وإذا به جاريه على أنها مغنية ، أو باع قبرياً ، أو غيره ، وشرط أذ يصبح ، أو طيراً شوط أذ يجي من الواضع الدينة ، أو كانفا نطاح ، أو ديكا مغالا ، فالبيع فاسد في قبل أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه ، وإحدى الروابتان عن محمد رحمه الله تعالى ، الأن هذه حهات محطورة لكونها جهات نبهي ، وإحدى البيع نوجب فساد البيع ، وكان الشروط القموى ، وقتال العبك ، وأنباه ذلك على لا يوجد ، والإحبار عليه عبر محكن ، وكان الشروط شيئًا لا يعدر على تسبيم ، ورجب فساد البيع .

1938 . وروى عن منحمه ورحمه ألف تعالى: أنه إذا باع قصريًا على أنها العبوت. فصولت جازد لأن هذه خلمة فرود فرمكن تعالىم الشروط وطوع الإدارة على هذه الروية في اللجرم إذا قدر الفجرية المُصُولَة وأنه يضمن قيمتها مصولة، مخلات ما أو على صيداً يجيء من الموصوم الرميدة، فإن هناك لا يعتبر فيمة الصفة في الصندان؛ لأن ذلك ليس بخلفة [مكذا] ذكره الفدوري.

وذكر في اللبتقي الهي محمده حمدالله تعالى، إذا أباع فاحدة ، أو قمرية على ألب تصوت، ولم يذكر، فصوفت، فأجاب بالحوال

وذكر في الفتني : هن محمد رحمه فدويما إذال الشتري حمامة بحل من الصالحين. أن شريحًا شهمته قيمة حمامة بحي من الصالحين، وإنما أضمًا ممان ذلك، ولا أحوزه في اسبح

۱۳۱۸۳ - وایز رام کاگیا م نی آنه رصید. آه باع بناز با عسنی آنه نصید، قبال آبر بوست. رحمه انه تعالی: البیم حائز، و من محمد رحمه انه معالی رو بنان.

ورقا باغ جاربة على أنها مغنبة على وجه النبرئ من العسب، فهو جالز؛ لأن كونها مغنية عبيب، والنبرئ عن العبيب هي لبيع لا يفسد النبع.

١٩٦٨٣ - وفي الأصل الرفاياع كفيًا هني أنه صفور، أو حساسة على الهنادورة، الايجوز إلا أن بين ذلك على وجه العيب، فعلى هذا في الكيش التطاح، والديث الفاتل، إدا ذكر الصده على وجه العيب، يجوز البيح.

وذكر في النتفى - عن محمد وحده الله نعانى: إذا بنغ جاربة على أنها مغنية ، أن السيح جائزه والمريشة وشاويدان ذلك على وجه العسب، قال نسم، والأأرد البيع إن كانت نغني ، أو

١٩٦ ما بين المعفر فين مدهم من الأصلى ، وإنه أنشت مقد العبر و من المسجة - قا

لأتفتره لأنهدا عبب ثرأسه

على أنه كانب، أو حيازه فالبيع جائر، فإن فيصه المشترى، فوحله كانباء أو خيازا عيل أنه كانب، أو حيازه فالبيع جائر، فإن فيصه المشترى، فوحله كانباء أو حيازا على أدى على أنه كانب، أو حيازه فالبيع جائر، فإن فيصه المشترى، فوحله كانباء أو خيازا على أدى ما يتطلق عليه الاسم لا النهاية، كما هى صفة السلامة المستحقة عطلق العقد أدنى ما يتطلق عليه معاء أن يفعل من ذلك أدنى ما يتطلق عليه الاسم، الكتابة، والخيز، معاء أن يفعل من ذلك أدنى ما يسمى الفاعل خيازا، أو كانبا، وهذا لأن كل واحد في العادة لا يعجز من أن يكتب على وجه يستبيل حروفه، وأن يحتيز بقدر ما يدفع الهلاك عن نفسه، بعجز من أن يكتب على وجه يستبيل حروفه، وأن يحتيز بقدر ما يدفع الهلاك عن نفسه، باعتباره و لهذا لا وحيازا، فتسرط الإنبان بأدى ما يطلق عليه اسم الكاتب والحياز باعتباره و لهذا قال وارا وحده لا يحسن الكتابة والحيز، ومعتادا أنه لا يعرف من دلال مقدار رجع المفترى على المائع بحصته من النسن، فيقوم العد كاتباء أو خيازا، على أدنى ما يعطن رجع على البائع بحصد النسن، فيقوم العد كاتباء أو خيازا، على أدنى ما يعطنو بان كان العشر برجع على البائع بحصر النسن، فيقوم العد كاتباء أو خيازا، على أدنى ما يعطنو بان كان العنب وإن كان النفوت مثلا الغس برجع على البائع بحصر النسن، وسيائي الكلام فيه مي مسائل العبب - إن شاء الله تمالى -.

وروى الحسن عن أبي حيمة رضى الله تعالى عنه أله أله المن فلمشترى أن يرجح على البائع ههذا شيء و لأن ثبوت الخيار فلمشترى إنما كان بالشرط و لا بالمقدو وتعفر الروقي خيار الشرط فلمشترى الم المشترى على السائع عنى و ولكن ما وكر في أظاهر الروقية أن أصح الآن ثبوت الحيار للمشترى عهنا ما كان بحكم الشرط، وليس أثر الشرط في إطاب الحيار للمشترى مهنا ما كان بحكم الشرط، وليس أثر الشرط في البائد عن تسليم صاحبة البائد عن تسليم صاحبة البائع عن تسليم صاحبة وليد من المشترى وين البائع عن عده الصورة بعد ما مضى حين من السلامة، فإن وقع الاختلاف بين المتشرى وين البائع عن هذه الصورة بعد ما مضى حين من وقت البيع و فقال المشترى؛ لم أحده كاناً ولا خيازاً، وقال البائع : إني سلمته إليك كائباً أن خيازاً، ولكنه نسي عندك، وقد بنسي في مثل تلك المدة، فالقول قول المشترى، هكذا ذكر خيازاً، ولكنه نسي عندك، وقد بنسي في مثل تلك المدة، فالقول قول المشترى، هكذا ذكر والخز، فيكون القول قول الشكر لهذا الوصف، وحو المشترى.

قال في أالجامع أيضًا: وقذلك ثو قال البائع الهو الساعة كما شرطت، وقال العدد: أنا خذلك إلا أنى لا أفعل، كان العول قول الفنتري، ولا يعتبر قول العبد، إما أنه لا شهادة له، أو لام شهادة ودت

و روي فين سيماحة عن أبي يوحد موجمة الله كمالي " أنَّ اللَّــَـَـَرَى بِدَا زَعَمَ أَنَّ اللَّــَيَّــَـَـَـَـِ بخيارًا، ونِي أَسْأَلُ الْعِيْدِ، فإنْ قبل " لست محيلاً وبدته .

۱۲۱۸۵ و بن تحسن ذلك، فنسست في يعدر شرط طبخ و لا خبز، و من تحسن ذلك، فنسست في يد اثبائم ردها د لأن الحاربة بالمقد صارت مستحقة على الصفة الموجودة، وصار الاستحقاق يحكم المرحود، كالاستحقاق بحكم الشرط.

۱۳۱۸ - می الفتوری : وکانلك إذا اشتری جاریة علی آنها بكر، فإذا هی غیر بكر، عرف ذلك بإفرار البائع، كان الممشری الخیار المور، فلم استع الرد يسبب من الأسباب، رجع المشری علی قبائع بحصة البكارة می النمن، فتقوم هی بكر ، وتقوم وهی طهر بكر، فيرجم بضمن ما بيسهما، ولكن الامن النمن، وتو شرط النبالة، فوجفعا بكراً، فهی له، ولا خبار البائع

في الثنوري: وإن وقع الاختلاف بين البائع والشئري (في البكارة) وكان الاحتلاف بعد فيص التنزي إلى البكارة) وكان الاحتلاف بعد فيص النتزي الجارية عقد الملتزي الم أجدها بكراً وقال البائع : كانت بكراً وكان المحتلاف منذك البكارة صفة أصلية في النساء، وكان المدعى أو حودها وقب السابم وهو البائع متمسكا الاصل ، فكن يعاف البائع الدة بالعالمة باعضة وقبضها المشترى، وزنها لبكر، ونيس المراد من قول المشترى: أم أجدها بكراً الامتحان بالوطاء، فإن الوطاء مائع من الرد بالعبب، ولكن معدد أنى علمت أنها بست سكر بهدها، أو بخر غرفا.

وهذا إذا وقع الاختلاف يمد فيض الجارية، فأما إذا رقع الاحتلاف قبل فيص المشترى الجارية، فقال المشترى: هي للسنة بيكو، وهال البائع: هي بكو، هائق ضي يربها السناء، بخيلاف الوجه الأول، لأن هناك اتصف على هذم البكرة وفت الخصوصة، إما احتفا فيحا مضى، ورزية البناء للحال لا يفيد العلم في احال من عنا اختلف في فيام البكرة للحال، ورزية النساء في الحال يفيد العلم في اخال، فإن قلن "هي بكر، دكر في " اخامع أنها فلزم الملكوي من غير عبر البائم، لأن شهادة طنساء هيئا فالدت عزيد، فإن الزكارة أهبل في بنات

⁽١) وفي النسخة م : ذلك مكان ولكن.

أدم، وشهادة انسباء منى تأبدت عويد، صارت كنهدة انساء مع الرجال إعلى البكارة [ال]. ولو قامت شهادة انسباء مع الرجل على البكارة، فرمت الجنرية المفترى من عير بمين الباتع كذا. حهدا.

المداعد على المدة، والتعلق المراق الله في كتاب الاستحسان: أن موأة العين إذا ادعاء أنها مكر لعد مضى المدة، والتعلق الروح الوصول إليها، فالقائس بربه النساء، فإذ فلن هي بكر، لخبر من غير بين الروح لما تأبدت شهادتهم بخبر من غير بين الروح لما تأبدت شهادتهم بونيد، فههذا كدفك، فإن علن . إليه فسست بنكر، ينزم المسترى مع بين الديم بالله أنها ليكر، والبيقض البيع، لأن حملنا في الإبند والقول للبائح، فلو ردت الجارية عليه، إنها أنها ليكر، النساء بنعرادها، والمائمة الشاء الأحكم عليه. والساء بنعرادها، والمائمة النساء مائم ادهن إدافم تتأبد بويد غير معتموة النساء حجة ضرورية. وليس من ضرورة النباية الرد، خوار الهاكان، فيها وقت البيع، وما نه فلشترى ، الت، ورضى وليس من ضرورة النباء فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة في حق الرد، فأما على خوالتيان في حق النساء فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة و سنعى أن يشت النباء فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة، يستعى أن يشت النباء فيها لا يقلم عن النساء فيها لا يعلم عليه الرجال حجة مطبقة، يستعى أن يشت النباء فيها لا يعلم عليه النباء فيها لا يعلم عليه المناه المناه المناه المناه شهادة النباء فيها لا يعلم عليه المناه شهادة النباء فيها للمناه شهادة النباء فيها لا يعلم عليه النباء حد مطبقة و النباء النباء شهادة بنباء فيها لا يعلم عليه النباء خوالتيات النباء فيهادين في حق النباء فيهادة النباء فيهادين في حق النباء فيهادين في النباء فيهادين فيهادة النباء فيهادين النباء فيهادين في حق النباء فيهادين فيهادين فيهادين فيهادية النباء فيهادين النباء فيهادين النباء فيها لا يعلم عليها المناه فيهادين فيهادين فيهادين فيهادين النباء فيهادين فيهادين النباء فيهادين فيهادين النباء فيهادين فيهادين النباء فيهادينا النباء فيهادين النباء فيهادين النباء فيهادين النباء فيهادي

[وقد روى عن محمد في "الموادر" في هذا الفصل: أنه يثبت الثيابة بشهادتين في حق الفسخ [" على ثبت الثيابة بشهادتين في حق الفسخ [" على ثبت وتهما، فعلى هدا بحمل ما ذكر هها على أنه تول أي حبفة رضي الله تعالى إن أن حبفة رحمه الله تعالى إن أن حبفة رحمه الله تعالى الا يتوجه اليمين على البائع عند أبي حبفة رحمه الله تعالى، دان قبل شهادتين كان لا يتوجه اليمين على البائع والآل يتوجه والرحمة الله تعالى البائع والله عند أبي حبفة رحمه الله تعالى الآنه عاوض دعوى المشترى ما يطلهم البسين [عقي البائع] عند أبي حبفة رحمه الله تعالى الآنه عاوض دعوى المشترى ما يطلهم ومر كون البائع في الناساء والم المسترى الماليمين على البائع، فإن بكر البائع، ودت الجارية عليه ، وإن حلف الفياد المسترى الخيارية الماليمين على البائع، فإن بكر البائع، ودت الجارية عليه ، وإن حلف الفياد الماليمين الماليمي

¹⁰⁾ ما بين المعووفي ساقط من الأصلي، وقد ألبت هذا من السبخة العال

⁽٧٠) منابين المعمومين مدانعة من الأحمال ، وقد أنبت هذه العبارة من المميخ التي عمدتان

⁽٣) مناس المفوعين سنامة من الأعراق، وقد فلنات عدمناه مودس الربيد التي عصما جميعاً.

حن نوحه فيمون على البائع، فإنا لم يكن بعضرة الفاضي من المساء من يتن بفولها. الزمت الجارية المقتري من غبو يبني المامع، لما ذكوما أن دعوى المفتري من غير شبهادة التماء غير معتبر في حق موجه البمين على المائم

ولوكان المتشري المشرى عبدا عمي أمه كالنبء أو خمان وفام يقلف والمشترى. حملي وال المني هذا كما شرطت الايحمر على قبضه ا

١٢١٨٨ - ، لو النسوي حاربة على أنها بكر ، فقال المتنوى فيه القيض: ليس هذا كب شرطت بي، يجبر صي قبصها؛ لأن في العصل الأراء القوا، فول، فشتري، فلايفيد اجبر على العبص، وفي الفصل الناس الفول قول البانم، فبفيد جبر على الفيض.

١٩١٨٩ - قال محمد وحمد فه تعالى في النوبادات الرواد الشتري قو صوفة وعلى أنه فارسني وعرفة هو فغل وحتى ثبت لتوحق ارده الوالعنتج الرديسات مور الأسباب، يتدم فنوسيًّه على أدمى ما ينطاق حليه الاستهاد وتقوم دفلا على هيئاف وترجع بفضيل ما منهمان ولكن من النمواء وكدا إدا انشري فوصوة فرافارسي على أنه حبد فاذاهم رديء وقد امتم الرديسيت من الأسباب، بقوم فارسناً جبلاً على أدني ما يبطلن عليه الاسب، ويقوم رفيا كما هو . فيرجع عفيل ماجنها.

١٣١٩٠ وإذا الشنري أرضًا على أن خراجها على البائع أبدًا، فهذا على وحبهين: إما إن شراط حاميع الخراج على النائع، وفي هذا الوجاء والربو والددار لأنه شرط شرطا لا يفتضيه العفدة لأنه شرط فضاء دير المتندي، والعفه لا يتنضيه، ولا يلاشه، وإنه غير سعارت، وللمساي فحولفعك فوجب دعادا تعقد

[وإما إن شرط بعض اخراج على نبائم]". وإنه على وجهير أبضًا. إن كان للشروط على الدنم ما هو من أصل الحراج، فالعقد فاسده لذا تعنا.

وإن قان الشروط على البائد مناهو والندعين أصل الحراج، فالبيع جائز ١٠ لأنه شرط في البيع أدالا بجب تحمل الطلم هلي المتشريء وهذا ذالت بذون الشرط

١٣١٩٠ - وفي افتانوي أبي الليب) : وذا التنون ضبعة مع حواج درهم، وشراحها للالة والمم وطبل كان اللندوي عليب أن خواجها ثلاثه مراهم، والعقد بصدر الأن هذا بيع بشمره أنَّ بحب بعض الخواج على الهائع، وحانا شرط فاستدارتُ من وإنَّ ليه بعلم المشتري

^{10%} ما من المحتولين منافظ من الأصل و رزقا أستت عبد العبار ومن التسم التي عندية

بطلاله و فاتسع صحيح و وللمشترى الحيار براشاه فيلها بحراحيناً". وإن شاه توكيه و وقد قبل : إذا كان الشنري يعلم الراحراجها ثلاثة دراهم وإنما يفسط لعقد إدائل لدرهم النالي والكالت من أصل حراجها . أمنا إذا كان خراجها في الأسل درهماً ، وربد عليه يعد ذلك درهمان وجد ، أن لا يصد العدار كدري المسألة الأولى وإذا لمعنى لا يوجب الفص

17197 - وفي الناء في المنطقين الدايدع أرضًا على أن خراجها دوهما، فإذا خراجها تلائة دراهم، فالعقد فاسد، ذكر السأنة مطافقة من عبر فصل بين ما إذا علم المنتري الدخراجها ملائة دراهم، از لم يعلم، ويحمد أن مكوف المسألة على القصصيل الدي فكتوناه في مسمألة فقاءي أبي اللمت .

1819.7 ولو الشنري أرضًا معير خراج، والأرض حراجية، فالبيع عاست، وهذا إنه ذلك الارضى خراجيه في الأصل، فقدادا أم الكن خراجيه في الأصل، موضع عليها الخراج طالعاء فالسع لكون جائزاء وإذا كانك الأرض خراجية في الأصل، فإنا بعسه العدد إذا علم منشرين أنها حراجية على ما ذكرنا

وسئل القاصل الإمام وكل الإسلام على السعدي رحيم اله تعالى عن أرض حواجها عشره، صاعها مالكها مع حراج حمسة عشره والاطليم من حراج أرض أحرى، قال، السع همد، وكذا في جالب النفصات، هكذا أحاب، والجواب عي حالت النفصات مؤال ، تأويله ما ذكرته

فستل " وبدله لم يعلم مقدم أصل الثراج عنى ماه الأرض ، و خنات الدنع والاستراق عي الفقال ، فادعى النسوى أقل، والحي النائع أكب ، هل يعظ ولي حراج من هذه الأرض في اللك القريف وإن أراد المنظري أن يحلف النائع ما يعلم أن أصل الخراج " كفاء له ذلك ، قال: الخصوفي، فراه إلى النب لسلطك

فسئل: وما قوله بن كانت استند حراجية ، إلا أنه لا يعلم كيف وصع أصل الحراج، عير أنهم يوزعون الحراج على الشرب، مذلك حرى العرف بشهم في القلاي، هماع رحل أرصا يعير حراج، أو بحراج ديل، هل يعور؟ ذال، هذا عرف معالف شكم الشرع.

⁽١) ربي ام . إنا نماه لسها لحراح كها كالها.

الماري ما فيل

⁽٢) وهي اله . أن أصل حراج قدة الأرضي دلما له

٩٢١٩٤ - (وإذ باع أرضاً ، وقال : إن حراجه، كفاء تم ظهرت الريادة، فالبيع جائز ، وهل يكون له الرد إذا ظهرت ؛ إذ كانت الزيادة شائعة بعدها الناس عيدً ، فله الرد إ "

۱۹۹۹-۱۹۱۹ إذا المستوى أرضاً أو داراً بعضرة على أنها حرة عن النوائب، فإذا يطائب المشترى بالنوائب، فإذا يطائب المشترى بالنوائب، فله أن يردها على البائع، إن كال حيا، وعلى ووقت، إلى كال مينا، وكذلك إذا المستواها على أن فيقولها نصف دالل، فإذا هو أكفر، فنه أن يردها، ثم هذا البيع جائز، بخلاف ما إذا اشترى الأرض على أنه لا خراج عليها، أو على أن خراجها درهم، فإذا هو أكثر، فالعقد فاسد: لأن الخراج حق، وهو دبن كمائر الليون، فقد شرط المشترى على البائع قضاء دين المشترى، فأن المؤنات والجنايات، فالمشترى شرط في العقد أن لا يتحمل الظلم، وهذا للت عون التوط.

۱۲۶۶۱ - وإذا باع أرضًا على أنها منظورة عن القانون، أو على أنها مصوبة عن الخراح، أو على أن لا يؤخذ صبا الخراج؟!، هالعقد فاسد، كما إذا باح على أن لا يقصبها غاصب.

17734 - إداياع من أخر حالوقًا على أن غلتها عشرون، الإذا هي خمسة عشر، فإن أراد بذلك ألها [كانت نقل فيما عشر، فإن أراد بذلك ألها [كانت نقل فيما مضى كذا، فهذا شرط لا ينضع به أحد، فلا يفسد به العقد، وإن أراد بذلك شرطًا في المبقد، فالعقد فاصد؛ لأن هذا شهره هو منتقع، وفي وجوده غرر، وإن أطلق، ولم يفسره ولم يرد به شبشًا، فالعقد فاسد، وهو محسول على المستقبل؛ لأن مراد الناس من هذا في عرفهم، وعاداتهم فلستقبل، فيحمل عبه.

۱۳۱۹۸ - وفي قتاري أهل سعرقندان (قائشتري من اعر سكتي له ، في حانوت رجل مركبً عال معلود، وقد آجره بين السكن، إن آجره مذا الحانوت سنة ، فإذا ظهر أن أجرته مشارة لبس له أن يرد على السائع، وإن سم يسلم له شرط الأنه إنى فم يسلم له شرط، الأنه إنى فم يسلم له شرطه في غير المشترى، قال. وللمالك أن يكلف المشترى زقع السكنى، وإن كان على المشترى ضرر؛ لأمه شعل ملكه.

١٢١٩٩ قال محمد وحمه الفائماني في الأصل ؛ إذا الشرى الرجل من أحر طعامًا

⁽۱) مكذائي م أر

⁽٢)وني أم أن الجديه بذلا من الخراج.

⁽٣) ما بين المقونين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

بضعام، أو بغيره الايكان أو بوزان، وشرط عب أن يوفيه إياه في منزله، أو شرط عليه أن يحمله إلى منزله، في منزله، أو شرط عليه أن يحمله إلى منزله، في منزله، أو شرط عليه أن يحمله من حسه ، أو بحلاف جنسه ، فقيمه إذا شرط عليه احمل إلى منزله ، فإل اليع يضمد إذا الشراه في المصود أو حارج لمصود الشتراه ببجنسه ، أو بحلاف جنسه ؛ لأنه شرط هر البيع ما لايفتصيه المعدد الأن ممل اللتج ألى منزل شلترى بيس من قضاها الليج ، ألا ترى أن بدون الشرط، لا يجب على البائع اخبل إلى منزل الشنرى ، وإنه بجب طليه التسليم في مكان العقد إذا كان الليج على البائع اخبل إلى منزل الشنوى ، وإنه بجب طليه التسليم في مكان العقد إذا كان الشيع به ، فهو بعنى فولنا إنه سرط ما لا يقتصيه العقد، واللمشترى فيه منفعة، ومنل على الشرط يوجب فساد البيع .

وإن شرط الإيفاء في منزله وإن ستراه خارج المصرة وسنزله في المسود فالعقد فاسدة سواد الشتراء يجتسعه أو يحلاف جنسه والأره شرط في النبع ما الايفتضيه البيع والأل البيع يقتصى التسليم في مكان البيع و إدارات البيع فيه و ومتى كان العقد خارج السحور والا يكون منزفه في المعصر وكان العقد في حق الإيماء والاحقيقة و وهذا ظاهر والاحكماء الأن حارج إلحصر أمع المصر لم ينجعل كمكان واحد في حق الإنشاء شرعًا و ألا ترى أن في باب السلم لو شرطا الإيفاء في المصر و فأراد المستدرات في جل بالمعرد المصرور أبس له قلك و ولا يحمر رب السلم عمى القول.

فأما إذا المنبراء في غصر، وشرح «لإيفاء في مترك» ومنزلة في الصر، إن شاء المنبر، -جنده، بأن شاري حلطة بحنظة، فإن المفد فالمدا فو المعلية العلامة والسلام «الخلطة بالخطة منالا الله والعضل ريام "أه فقال حلل العصل على المائلة في حيث الكيل ربا بلا عصل بن فضل وفضل، فهو على الكل، وقد شرط الشتري يضلا لتعليه، وهو الإعاد في مراله.

فأما إذا اشتراء في الصراحة لاف جسم و شرحا الإيفاء في مؤيمه و مترله في المصرة فالقياس أذ يكون الليع قاسلاً، و بالقياس أحد محمد رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان، ليح مائز، ويه أمد أنو حيفة وأبر يوسف رحمهما الله تعالى، وجه القياس في دلك اله شرط في المقدما لا يقتضيه العقد، ولاحد المتعاقبين في متنعة، فيضلد العقد، كما أنو اشتراء تحارج المعارة حرية مامير محسمة أن شرط خيل إلى منزلة

ساته ؛ أن العقه حقيقة يقتضى قسام الديم في مكان الديم، إذا كان المبيع فيه ، ومزل: التشري يسي مكان انعة: حقيقة، وهذه فاعر ، وكذلك حكماً ؛ لأن خيارج القرل مع طول لم

الأكامطاني بالقويمية ر

يجعل في حكم مكان واحد في حل الإيفاء شرعًا، ألا ترى أن في باب السنج في تسرط الإيفاء في إحجاء السنج في تسرط الإيفاء في آمز له الإيفاء في آمز له المرابط المرابط المرابط السنج المرابط ا

وأما إذا شرط الحمل إلى منوله، قهناك شرط ما لا يقتضيه العقد؛ لأنَّ العقد لا يوجب الحمل إلى منزل الشتري.

وأما إذا اشترى خارج المصرة قلبا: هناك شرط ما لا يشتصبه العقد؛ لأنه الشرط الإيفاء على عبر مكان العقد على ما من وأما إذا اشتراء بجنسه، قلنا: هناك شرط ما لا يقتضيه المقدة لا عبر مكان العقد على ما من وأما إذا اشتراء بجنسه، قلنا: هناك شرط ما لا يقتضيه المقدة لا الآثراء بجنسه، وهذا لأن مزله مكان العقد في حق الإيفاء عنى حق الإيفاء مكان حقيقة، لا العقد في يوجد في من له حقيقة، ما عبراء مكان العقد أن حق الإيفاء منى حصل الشراء بالجنس عملا بالحقيقة، وإننا فعلنا هكذاه لأما لو علمنا بالحقيقة منى حصل الشراء بالجنس، ونفينا الرباء بلزمنا العمل بالحقيقة منى حصل الشراء بالجنس، فحينت على الوجه الذي قانا، تمكنا العمل بالشيه، فحينت على الوجه الذي قانا، تمكنا العمل بالشيه،

1770 - وفي الريادات : إذا السرى وقر حطب في المصر ، فعلى البائم أن يأتي به إلى متزل المشترى، وار هلك في الطريق، يهلك من مال البائم، وإلها يحب على البائع ذلك؟ لأن الإتيان به إلى منزل المشترى مشروط عرفًا، ولكن يجعل المشترى طارطًا الإيفاء في منزله، لا شارطًا الحسل ؟ لأن شرط الحمل بفسد العقد، وشرط الإيفاء لا يعسد العقد عند أبي حيمة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصور، وإنه أنبس هذه العيارة من فتسخين - ﴿ أَ وَأَ وَأَ

⁽٤) ما بين المقورقين سافك من الأصل، وإنما أثبت هذه المنارة من حميم البسع التي عنا نا.

وقى هناوى أبي اللبث ٢٠ أن التعاوت بن لفظة الحمل والإيضاء في العربية، فأما في الضارسية، فلا تضاوت، قض كل موضع جاز شرط الإيصاء في العربية، يجموز شرطها بالفارسية.

1971 - ولو انشنري حطبًا في قرية من رجل شراءً صحيحًا، وقال: موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء إحمله إلى منزلي، لا يفسد العقد؛ لأن هذا ليس يشرط في البيع، بل عو كلام مبتدأ بعد تمام البيع، فلا يرجب نساد العقد.

(وفي متفرقات الفقيه أي جعفر: إذا اشترى حطاً على ظهر الداية، وشرط على البائح تسليمه عندميت المشترى، قالبيع جائز، وإن اشتراء على الأرض، وشرط حمله إلى منزله الابحاد [1]

۱۳۳۰۲ - في افتاوي أهل سلم قند": إنا المترى حضّاته حرق على أنا يخوزه البائع جاز؛ لأنه عسل الناس، وكذلك إذا اشترى من خلصاني تُوبًا، وبه خرق على أنا يخيطه، ويجعل عليه الرقعة؛ لما ذكرة.

١٦٣٠٣ - وإذا استرى من كرماسي كرماسًا على أن يقطعه فمبطأ، ويخيطه، لا يجور ٢ لأنه لاتعامل في هذا، وإذا اشترى دارًا، وشرط مع الدار القياء، ذكر في الواقعات : أن البيع فاسده لأن القياء لا يصير عملوكًا للمشترى، فكان هذا شرطًا فاسطًا في يبع الدار.

١٩ ٢ ٢ ٢ - وفي بيوخ اللنقي : إداباع الرحل داراً و كتب بحقوقها وفتاحها، قال أبو حنيفة رضى افه تعالى عنه : العقد فاسد ، قال ابن سماحة : قال محمد رحمه الله تعالى : وأظنه قول أبي بوسف رحمه الله تعالى أن البيع جائز ، وقال : وليس هذا عندنا على معنى التمليك مه القناء ، وقد علم أن الفناء لا يبيعه الرجل من داره .

نوع أخرفي شرط الأجل:

91770 - إذا نسوط الأجل تي بيع العين، فسند العقد، وإن شرط الأجل في الشمن، والشهر دين، فإن كان الأجل في الشمن، والشهر دين، فإن كان الأجل معلومًا، فالبيع خائز، وإن كان الأجل مجهولا، فالبيع فاصله، ومدا لأن القيامي أن يكون الأجل مفسنة للعقد في مواضع أجمع الكونه مغيراً مفتضى العقد، وإنا جوزناه نيسيراً للأمر على الناس، وتحفيفا عليهم ليكتسب من له"الأجل ما عليه

⁽٧١) ما بين المقومين ساقط من الأصال. وإنحا أثنتت هذه العبارة س السنحة أم ..

⁽۲) وفي في أن من مائه مكاب من له ...

من به أن الأجل و فيودن خند محل الأجل أو مان المين متحقق في الدون دين الأعيان، فقى الأجل في الأعيان، فقى الأجل في الأعيان على اصل الذين من ويقال الالأجل أن الأجيال من الدين المسلم الدين المسلم في الأعيان على اصل الدين المسلم والمسلم والمسلم والمناوذ والدياس المسلم في المحمد و والدياس المسلم في المحمد و والدياس الأن وهذا الحساد والدياس المسلم في المحمد في

وما روى عن حالت فرضى الله تعالى حسيا أنها كناف تجيم البيع إلى وقت خروج العظاء، عناوله عدما أن خنف في زمانها كناوا لا يخمون اليمان وكان لاينقاء حروج العظام ولا يناحر حي إدافي إمانا لو للوعناء وللم يناجر و يفول باطرار أيضاً.

وكذلك إذا يزم إلى صوم المصارى والأن صومهم يتقدم وقد متأخر ، فإن كالبود حقوا لي الصوم، عناج إلى تطرهم حازة لاء لما عرف بشداء وقت الصوم، وسنه معاوم، حمار الأجار معموماً، وهما تند، إذا حصل البيح إلى هدمالأجال، أما إذا بانم السم مطلقاً، ثم إن البانع أخل المتسرى في السرر إلى هذه الأجال، صبح الأجين.

ورواه من صحاحة من محمد وحمد الله تعالى نصاع وهما لان الأجن وذاله عكن مشرع ما في المبع الا يكون من نصل المبع " ما وكان باليم الأحل في تأخير المطالبة إلى هذه الآجالية وبأخير الطالبة إلى هذه الاحال صحح كما في الكفائة، فإذا أحله إلى مهام الروح، فهر باطل.

ا ۱۳۶۰ ويد قادرهن رجبها أحتك إلى رجب، فهو على الرحب القبل، وإلدقال: إلى استلاحه، فإلى السلاخ هذا الرحب، ثم في بالدالسع من لدالاجل إدريشط الأحل قبل

الانتواف هذا في العرامة تكان غيام و

⁽٣) ما ير العمولي سافط من الأصل، وإنما أستان هذه العمل حالم النميج التي عند .

الله المعارض المعارض منافظ من الأعمل، والدائمة عجده المائر فعل قا المجالي عالم المعارض

الله ما إلى العدوامي صافط من الأصل ، وإلها ألذك عده العدارة من السيع على علما المها

أكانوهوا محفاج الايكاد مستدميع

وخول وفت الحصاد والدباس، انقلب العقد حالل استحسانًا عبد علماه الثلاثة ، حلاة الزاق والشافعي، وعلى هذا الاحتلاف إداباع بشوط الخيار إلى الأمد حتى بسدالمقدملا العلاف، تب إن من له الخبار أسفط الخبار فيار مصى الثلاثة، ينقلب العقد جائزًا عبد أن حريمة رص. الله العالى عنه، وعندهما في أي وفت أسقط الخيار، ينقلب العقد حائرًا، وعلى هذا إداباع بشرط الحيار أربعة أباء، حتى يسد العقدعد أبي منبعة، ضي الله تعالى عنه، تم إلى من له الخيار أسقط اخيار فبإرمص التلات وينقلب العمد جائزان

واختلفت عمارة تنشارخ في جنس هذه للماثل ووهمارة أهل العراقي أن العفه فاست ويرتفع الفسيلا بحدف الشرطاء ويوفع الفسيد، وعبارة أهل خرسيان أن العقد موقوف، فاذا مضى حرء من البوم الرابع في مسألة الحيار ، أو دخل وقت الحصاد في بعض البلدان ، يفسل وذكر أبو الحبين الكرجي تصان عن أبي حليقة رصي الله تعالى عنه في مسألة الخيارات أب

البيع موقوف على وحارة المنشري في الملاة ، وأثبت للمائع حو الفسخ فيم الإجازة ، ومعنى هذا أن الحياد للمشتري، فيكون ولاية الإلزام له، ولكه مَا كان العشد موقوعًا، يتمكن البائع من الفسخ الأداكل واحد من لتعافدين متمكن من فسنم العقد الموقوف، وأجمعوا ما إداء ع عالله وطل من خمر ، أو بدع إلى أن يهب الربح، أو إلى أن عطر السماء، ثم إن من له الحمر، ومن له الأحل أسفط الحمر والأحل. لا ينفل العقد جائزًا، هذا هو للدكور في عامة النسخ..

وذكر منصل الألمة السرحسي رحمه الله تعالى في شرحه في باب النيوع - إذا كان فيها غيرط أنه إداباع بألف ورطل من خمر ، فم انفقا على إسفاط الحسر ، أد العقد بنقلب جائرًا : ولكن لاينفره أمدهمه بالإسقاط، بن يشترط انفاقهما على الإسفاط، وفي البيع إلى أحل مجهول بنفر دمن لدالأجل بالإسقاط

١٣٢٠٧ - ومن حملة الأجال للحهولة أن بيع إلى البووغ والمهرجان، وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة البروز والمهرحان في الخامع الصعيرات وأحاب بالقساد مطلقًا، وذكر هي الأصل وقال: إن كان لا يعاف بأن كان ينقدم ويتأخر ، لا يحور كما في الحصائد والدياس، وإن قان معروفًا بالأيام بحيث لا يتقدم ولانتأخر، بحور.

و قبله ذكر الكراضي في كتابه قريبًا مع ذكر في الأحسارات فإنه قبِّما الحراب بالفساد بما يعا كان المتعاقدات لا يعرفان وفته ، أو جهله أحدهما ، والصحيح من الجواب في هذه المسألة أسما إدالم يبينا ليروز المجرس، أو ببروز السلطان، فالعقد فاسد، وإدالبما أحدهما، وكانا يعرفان

٢٦) وفي الممخة الع النوائي حنيفه واحمداقه ، وفي معصر المداد في مسأنه الخيار

وقته، لا يفسد المقد، والبيع إلى الجلاد قاسد، هكذا ذكر محمد رحمه انه تعالى مى الكتاب، فإن كان المراد منه ميلاد البيهاتم، والحيواب هلى ما أطنق مى الكتاب؛ لأنه تما يتفدم ويتأخر، وإن كان المراد منه ميلاد عيسى عليه الصلاة والسلام، فما ذكر من الجواب محمول على ما إذا لم يعرفا وقته.

۱۹۲۰۸ - وإداناج من أخر شيفًا تأنف درهم، وهما بهخاري على أن يوفيه الشمن مسمر فقد مقلاء لا يجوز، ولو ناعه بألف درهم إلى شهر على أن بوفيه النمن بسمر ققد، يجوز، سراه كان الشي شيئًا له حمل ومؤقة، أو كان فيئًا لا حمل له ولا نولة.

الم ١٩٢٠٩ ولو سنفرص من احر ألف درهم ببحارى على أن يوفيه مثلها سسرقند، أو استقرض من أخر ألف درهم ببخارى إلى شهر على أن يوفيه مثلها بسموقند، لا يجوو، فقد فرق من الاستفراض وبين البيع، فبما إذا شرط مع بيان مكان الإبعاء أجلا معلومًا، والفرق أن الأجل في الشرض لا مسجة له معلومًا، كان الأجل أو مجهولا، فصار ذكر الأجل وعدمه بمثرات الوبية ولم بسترقد، لا يجوز؛ لأنه فرض حر منفعة.

وفي باب البيع الأجل المعترم صحيح ، وبيان مكان الإيفاء مع الأحل لا يفسد العقد لفقة الدرة ادلا محلا معنو ت مع بيان مكان الإيفاء ، لا يكور شرط الإيفاء في دلت المكان على وجه الدرة ادكر أحلا معنو ت المختصصين القدض بذلك المكان . فلا يست العقد، وأم إذا الديقوم معنى وجه التأخيل، والدين مكان الإيفاء أجلا محلوماً . كان دكر بيان مكان الإيماء على وجه التأجيل ، وأد يست العقد؛ لأمه أحل محبول الأنه الايدرى في أي قدر من المدة بأتى صحر قدا ، فبكر في أجلا محبه لا أن في محبول المقدم العقد مع الأحل المعلوم ، وحل الأحل، فإن كان الشمن شيئاً فه حمل ومونة ، لايطاليه إلا في مكان الإيفاء بانفاق الروايات وإن كان الشمن شيئاً في نه حمل ، ولا تعالى . لا بطاليه إلا في مكان الإيفاء وعلى روايه كناب الإجازات وكتاب الصرف يطاليه في أن مكان الإيفاء وعلى روايه كناب الإجازات وكتاب الصرف يطاليه في أن مكان شاء و منفو شرط الإيفاء في ذلك المكان ؛ لأنه إعابراعي من الشرائط ما يعيد ، لا يغيد ، ولا يفيد وعيد واليه كناب الإيفاء وما يعيد . لا

فإن قبل: على روابة كتاب الإحارات وتناب الصرف. (فالفاحة الشرط) إدالم يكن للشمن حسل ومزنة، يسخى أن يصح البيع إدالم يشترط مع بيان مكان الإيضاء أحمل معلومًا ، فلنا الحجب هذا الشرط شيئان: تأحير ططالبة إلى أن يأتي مسموفند، وتعيين مكان الإيضاء، وتعيين سمرفند مكانًا للإيهام، لا يعبد فيها ليس له حمل ومؤنة، فيلحو مدا الشرط في تعيين مسمرقت مكانًا للإيفاء؛ لأنه لا يعباء إدالم يكن له حمل ومؤنة، وأما في أن تماخر المطالبة إلى أن بأتي سمرقند مفيد؟ فإن من عليه يسقع بمه فيعسر هذا الشرط في حق تأخير المطالبة إن لم تعتبر في حق نعين مكان الإيفاء .

وهي القدوري : إذا لم يذكر في النصن أحلا ، فسد العقد في قول مجدد رحمه الت نصائي، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية الحرى: أن القياس أن يجور العقاء الأن هذا الكلام عادة بذكر لتخصيص الفيض بحكان لا تتأجيل، فإذا أمكن الحيل على وجه الصحف لا يحمل على وجه العساد، لكنه استحس فيما لمه حمل ومؤية أن يفسد المقد : لأن تسليم النمن لا يجب في غير دلك الكان، فو تبر في معنى التأجيل، فأم نسا ليس له حمل ومؤنة ، لا يقسد المقد؛ لأن فيما لا حمل له ولا مؤنة بطائه حيث يشاء، فلا يصبر غرط التسليم في مكان معين في معنى التأجيل، بل للمو ذكر الشرط، ويسبر كأنه أطلق العقد .

١٣٢١٠- في الرادر مشر عن أي يوسف وحمه قد تعالى: أن اشتراط إيفاه الدراهم في عقد الديم في دار الشتراط إيفاه الدراهم في عقد الديم في دار الحكم إنه إن كان له حمل ومؤنه أو لم يكن. وله أن يأخده بها إذا حل أجلها حيث لقبه : وللمطلوب أن يقبصه حيث لقبه ، وإن كره ذلك الطالب ، وإن لم يكن للمال أجل ، ديم سواء في القماس ، غير أني أسمحين إذا فسد البيع ، إذا كان له حمل ومؤنة للشرط الذي فيه من الحمل والمؤنة .

17711 . وفي مجمعوع النوازل الرجل باع من أحر ثومًا بعينه بعداد على أن يوفي المسترى الدمن أخ الباتع يسمر فند، فالبيع فاسد؛ لأنه يوهم اشتراط النمن لغير البائع، وهو الاخ، والشراط النمن لدير البانع، أو على غير المتمنري يوجب فساد البيع.

. وإن صورة المسألة فيما إذا كان اللمي للنائع، والأخ وكيله بالقبص، فالبيع فاسد أيصاً: لأن به أحلا محهولا على تحو ما بيده.

۱۳۳۱۲ - وفيه أيضًا: رجل باع عبداً بألف درهم على أن يقده خمسمائة عند مضى شهر ، فقال الدائع: أنا أطلب منك جميع النمن ، فالبيع عاسد لجهالة الأحل الأنه لا بالمرى ما دا يمكنه تسلمه عندكل أسوع ؟ رب نظر : لأن هذا يمنزلة ما لو باع على أن نصف النمن مؤجل إلى شهر ، والنصف بعد، وذلك جائز، فههنا كذلك .

١٢٢١٣ - وفي أملنظي [: إذا باع عبداً على أن يؤدي نَّمت بوم القيامة ، فقال المسترى :

توع أخرا

١٣٢١ - إذا به ومن أخر شخص على أنها جاريه ، وأشار إليه ، فإذا هو خلام، فلا ينع يبنهما وافعدا استحسان أخدبه هيما فالرحمهم الدلعاليء والقباس أذرته فدالهرم ويكرب للمنشيري الخبارة والأصل في هذه الممألة، وما يحالمها أنه الإنسرة مع التصعية إذا احتماعا في العقد و فوجد المُشار إليه على خلاف مسمى، إن كان الحلاف من حيث الخشر ه فالبيع باطن، حتى إن من دع من حر فصًّا على أنه ياقوت، فإذا هو رحاج، كان البيم ياطلا في هذه الصورة؛ لأن المُشار وليه إذا كان من خلاف جسل مسمى و فالعقد يتعمل فلمسمى، ويلعو الإنبارة، فإذا قال المبسكي معدومًا، قال أبيع معدومًا. والبيع على العدوم باطل، وإنما قالت الحرة التصمية في هذه الصورة والولا يتكن العمل بالإشارة والاستجاز معاً في هذه الصورة والأن الإشارة ترحب تعمل لعقد بالشار الباء وحوا لرجاجه والتسمية ترحب تعلق العقد بالمسابية وهو البياقوت، والعقد الواحد لا يحوز أن ينعلق بالباقوب والرجاء بكل واحد منهما على الانفراد في وقت واحد، فلا يدمن العمل بأحدهم، والعاء الأخر، فقول العمل وانتسابة، وإنفاء الإشارة أولي من العمل على العكس الأن الإشارة مع التسمية إلى استوبا من حيث إذ التسمية كما تقطع الشركة، عالإشارة تقطع الشركة بن المسمى وعيوه من خلاف الجنس، ومن حبت إن النسمية إن كانت تعوف المالية والإشارة لا يعرفها : فالإشارة تفهم الشرقة بن المنار إليه وعيره من حسم، والتسمية لا تقطع للشركة بين للسمي دبين غيره من حسم، فاستويا من هذا الوجم، إلا أنا ما في التسمية من تعويف المالية فوق ما في الإنسارة من المعريف بقطع الشرائة بين المتناز إليه وابن غيره من حنسه ١٠ إن الماهية مغصودةبديمها، وقطع الشركة بين المسار إليه وبين غيره من حنسه ممصود، الإمكان التسليم لا يعبته ، والاشك أن المفصود معينه قوقي اللذماء وابعيرهما فوجحت التسمية على الإشاره من هذا الوحماء هوجب العمل بهادون الارتبارة عند تعذر العمل بهاء والتقايب ما ذكران

1971 - وإن كان المناد إلى من جنس السمى إلا أنه بحالفه في الصفة ، فالعقد جائز ، وللمشترى الخدر إن راه ، كما لو شترى فصاً على أنه ياقوت أحمر ، فإذا هو ياقوت أصفر ، فالبيع حائز ، وللمشترى الخيار إذا راه ، لأن الشار إليه ادا كان من حسل السمى ، فالمبرة كالإضارة الأن المسمى و بد في المتار إليه ، وما هو انعصود من التسمية ، وهو تعريف المالية ، قلا مصل الأن المشار إليه يافوت كالسمى، فصار حن التسبية مقضيا، عنيت الإشارة العبيل المداسة لا المسارة المناسقية المقتل المناسقية المناسق

إذا قت عذا، حدا إلى بين من أثنا، وأنها على القياس والاستحسان وبينا وحه الاستحسان وبينا وحه الاستحسان أن الذكر مع الأنى من بني أدم جسان مختلفات الأن اختلاف الحائسة بن الشيئين باختلاف العبور، والمتصود، فالعبور في بني أدم مختلفات وفدا ظاهر، وكذلك المقصود مختلف، فإن ما يبتعي من الذكر من الزراعة والجهاد لا يبنغي من الأتى، وما ينغي من الأبي من الأتى، وما ينغي من الأبي من الأبي من الأبي، وما ينغي وكالريفيجي مع الودادي، اعتبر جنسين مختلفين لاختلاف الصدرة والمعسود، كما ههنا، وإذا نبت أن الذكر مع الأنبي من بني أدم جنسان مختلفات، بتعلق الحفد بالمسعى، والمسمى معدوم، فكان البيم بإطلا.

الاثني في البيائم جنس واحد؛ لأن الصوره بيان كانت محتفقة ، فالسع جائز ، لأن الدكر مع الاثني في البيائم جنس واحد؛ لأن ما يستغي الاثني في البيائم جنس واحد؛ لأن الصوره بيان كانت محتفقة ، فالمعني واحد؛ لأن ما يستغي من الدي من العمل والأكار يشمل من الأثني ، وفي منعنة الولاد " يشتر ثنان ، والمقصود واحم على العمورة ، فرجع ما يوجب اتحاد الجنس ، فجملنا الجنس واحداً ، وقد دكرما أن في الجنس الواحد العمورة للإشارة كأنه أشار ولم يسمر ، وحناك بنعقد العمد ، فلما ههنا.

تم ما وكرما أن السار إليه إدا كان من حيازف حس المدمى، والمقاد يتعلق بطسمي. وذلك إذا لم يعلم المعرى والنائم أن الشار إليه من خلاف جنس المسمى، فأما إدا علما بذلك.

⁽۱) ويي ۾ رونمدر مکان شياب

⁽۲) وفي أظ : الولادة

فائمقد يتملق بالمشاو إليه، الانوى أن من قال فغيره: بعث منك هذا الحمار، وأشار إلى عبد قائم بينهما، ينعقد العقد على العبد، وكذلك إذا قال لغيره: استو في بهذه الألف الدراهم حاربه، وأشار إلى الدنائير، تتعلق الوكالة بالدمامير.

و في الزيادات : ذكر مسألة الوكافة، وشرط لتعليق الوكافة بانشيار إليه علم الوكيل، والموكل المشار إليه، وعلم كل واحد منهما يعلم صاحمه يحال المثيار إليه.

۱۲۲۱۷ - ومن مغ الخنس [ذكر في القدوري] الله لو باع دارًا على أن ينامحا أجوء فإذا هو قبل، فالهبيع باطل؛ لأن الأغراض والفناصد تنظارت نشارتًا فاحتًا، فيلحق بالجنس المخلف، فيتعلق العقد بالمسمى، والمسمى معدوم.

بالخيار ، يأتدفها مجمع النمز إن شها بناه ، فإذا لا بناه فيها ، فالبيع جائز ، والمشترى بالخيار ، يأتدفها مجمع النمز إن شاه ، وفي المسألة بوع إشكال ؛ فإذ امعنام الوصف أقوى من المسألة المتانية لم يمح ، والموجه في ذلك أن في المسألة الأولى متم العقاد البيع ، وعدم الوصف في المسألة المتانية لم يمح ، والموجه في ذلك أن في المسألة الأولى بين الموجود والمذكور نف وقًا فاسشًا في الأخواض ، وباعتبار فحص التقاوت التحق بالجنس المختلفان ، فلا يعجل الموجود قد المتحور ، فنو أوجبنا المفد في الموجود تحت المذكور ، فنو أوجبنا المفد في الموجود "" ، فقد أوجبناه في غير ما تناوله الذكو ، وإنه لا يجوز ، فأما المدم الدار فيتناول المعرصة والبناء ، ولهذا بدخل البناء في بهم الدار بدون الذكر ، وبنناول العرصة بالفوادها أيضًا ، قإذا انعذم البناء ، أرجبنا العمد في العرصة ، فقد أوجبناه فيما بتناوله الذكر ، فلهذا فترقاء فهذا فإية ما قبل في الفرق بين المسائنين ، ولم بتصح لنا وجهه .

۱۲۳۱۹ - وذكر الخصاف: إذا اشترى دارًا على أنها مبية بالجص، أو مسقفة بالساج، فكانت بخلافه، أو كانت معدومة، فالبيع جائز.

. وكذا النخل على أنه دقل، بخلاف الزرع على أنه حطَّه، فإذا هو شعير.

۱۳۳۲ - ولو باع جية على أن ظهارتها كذا، ويطانتها كذا، وحشوها كدا، فوحد الظهارة على ما شرط، والبطانة والحشو على خلاف، فالهيع جائز، ويتخبر المشترى، وإن كانت الظهارة من غير ما شرط، فالهيع باطل، وهذا لأن الجبة تنسب إلى ظهارتها، وتعرف بها، فهي الأصل، والبطانة والحشو تبع، فإذا وجد الظهارة على خلاف ما سمى جنساً كان

⁽¹⁾ مايي المتوفين ساقط مز الأصل، وإقا أيَّت هذا س م .

⁽٢) وفي أم : في القرصة مكان في الموجود.

السسى معدومًا ، فيقع العقد باطلاء وإذا كانت لغهازة على وفاق ما سمر جنسًا، لمويكل السعى متعدمًا، فجار أن يتعقد العقد، وروى أن الفهارة إذا كان ، أثل قومة، مثل أن اكون البطانة وبرًا، أو سعورًا أو الطهارة إس كرماس، أرما أشبهه ، أذا العقد لا يبطى

وإدا باع قباء على أن يطالته هروى، فإذا هي مروى، فالسيح جائز ، وصخير المشترى؛ لأن البطانة تمع، والاختلاف بوجب الحيار، والا يمنع الانعشاد، وكما إذا قال: على أن حشوه قرء ولذا هو قطال

۱۳۲۲ مولو بناع توبًا على أنه مصبوع بمصغر ، فيذا هو معمسوع برعفران ، فالبيع ياطل الاس الأغراص متفاوت متعاوت اللون نفاوت والحشار فاحتمار فأخصت المؤسس استنس

لذكر الفندروي المسألة على هذا الوجه، وهكذا روى ابن ما دادة من محما وحمالة تعالى، وأشار محمد إلى العلم فقال: لأنه باع ما في النوب من الصبغ، كما باع الموس. وشرط أن ذلك الصدغ عصمر، وتمن أنه ضرء، وموشى، فاشرفي النوب.

وفي الشغى : إذا باع تربًا على أنه مصيدغ بعصفره فإذا هو أليض، فالبيع حائز ، ويستير الشرى، إن شاه أخذ محميع الثمن، بإن شاه ترك، وفي البقالي : وهذا يخلاف بيعه أبيعو ، فإذا هو مصيوغ حيث لا يجوز

قال في البقالي . وكفائك شره الدار على أن لا بناه فيها، فإذا فيها بنام، يربد به أن هذا وبيع النواب على أنه أبيض فإدا هو مصرخ سواء، حتى لا يجوز

1977 - ويفا ناع أرضاً على أن فيها تخيلا وأنسجاراً، فرفاليس فيه تحيل والشحار، قاليم جنّز، ويتخير المشترى، كما لو باع داراً على أن فيها بناء، فإذا لا سافهها.

۱۳۲۲۳ - وإذا ناح أرصاً بمخيلها وأنسجارها، فهذا وما لو باعها على أن فيها مخيلا وأشحاراً سواء، وكذلك إذا ماع داراً بسفتها وعنوها، فإدا لا علو لها، كان للمشترى الخيار؛ لأنه لما قال: تسفلها وعنوها، فكأنه قال: على أن لها علماً، وهمك للمشترى الخيار، كذا ههذا.

1777 - وإذا فالد: معنك مذه الدار بأحد عها وأبوارها وحديه، فإذا لا دبيه أجذاع، والا أبواب، والاخشب، فهم فالحيار، وإن كان فيها سألاه أو حدعال، فالاخيار لده الأسه الجمع بشاول انتنى فصاعفًا، فقد وحد أدنى ما ينطلن عليه الاسم، وإنه كات لاسف ط الحيار، وكو كان فيه باسه واحد، أو حذم واحد، فله الخيار؛ الأن اسم الجمع الاينطاق على الواحد.

الكارس فاستألفنا وورزف فاحطان

ولو قال: بعنكها تنافيها من الأجفاع والأبوات واخشب والديل و قام يجد شيئاً من ذلك، قلا خيار له الأنافي هذه الصورة لم يشترط هذه الأشياء في البيع، ولا جعلها صفة للمبيع، بل أخبر على وجودها فيه، والعدام ماليس بمشروط في لبيع ولا صفة البيع لا يرجب الخيار، أما في قوله: بأجذاعها، أبوايه، جعل هذه الأشياء صفة للدار، فالابع يتاول الموصوف بصفة، قولة لم يجده بثلك الصفة، يثبت له الخيار صرورة، هذه الجملة من المنفى .

وعيه أيضًا: إذا اشترى أرضًا على أن فيها كما تحييلا، أو انسرى داراً على أن فيها كذا أولت وعيه أيضًا: إذا اشترى أرضًا على أن فيها كذا أو انترى معلا على أنه معنى باراً مثر أك شيراك أو انترى معلا على أنه وعين معلا على أنه والمنتركة شراك شراك على أن في حلقة، فإذا لا فخيل ولا شراك، ولا فصل عن بافوت، ولا بسوب إلى أخره، أو كنت هذه الانتساء كما تسرطت، فاحترقت النخيل، وأشدم أنسوت، وكاف الشراك، وأضنه دلك قبل القبض، فالمنسرى بالحيار في هذه العبرة، إن شاء ترك إلا في حصة واحدة، وهي ما إذا اشترى فصا على أنه مركب في حلمة ذهب، فلم توحد الحدمة، فإن لهيم في هذه الصورة على دا تفاويري ما انترى فصا عدا ذلك، والانمود ولا تعرف الحدمة، أما ديما عدا ذلك، والمشترى بالحيار بالشاء ولا تعرف الما عدا ذلك، والمشترى المناشري

واحداة في ذلك أن كل شيء بناع ويدخل غيره في البع تبدأ له من غير دكر طان الغير، فإذا بيع ذلك الشيء و وشرط دلك الغير معه في البعم، ووجه ذلك الشيء، ولم يوجه ذلك الغير، فالمشتري بالخيار، إذاب، أخف ذلك الشيء محمع النعن، وإذا نساء ترك، ساله في المخيل مع الأرض وأمثالها، فإن التخيل يدخل في بيع الأرض من غير ذكر تبعاً للأرض، فإذا شرط المعيل مع الأرض في بيع الأرض، ولم يوجه المحيل، فانشتري بأخد الأرض بجميع النين إن ذا،

وكل شيء يساح، ولا يلخل عير، في بيعه تبعًا له من غير دكر، فإذا بيع دلك الشيء، وشرط عيره معه في البيع، ولم توجد دلك الغير، فالمشتري بأخد ذلك الشيء بعصته، وذلك فحو أن يشتوى أرضًا فيها فخيل، وضرط لشعل مع الدخيل، قوذا لا تعر في النخيل، أو كان فيه بعر إلا أنه ملك قبل الفيص، فللمشتري بأحد الأرض والسغيل بمعيشها من الشمر، وعل هذا قدنا، إذه الشتري ارضًا فيها لارع، وشرط الزرع قبل القبص، فاحترق الزرع قبل القبص، فالمشتري بأخذ الأرض بعصفها من التعن. الدى عاشرطا واللحمة من ضره فالبع ما القراء أو الغراء وكان مختلطا ، فإل كان المدى عاشرطا وإلا تعرف فإلى كان السدى عاشرطا واللحمة من ضره فالبع ماطل ، وإن كان اللحمة عاشرط ، فالسع جائر ، وبحير الفشرى في فصل الفزاء وهذا الآن اللوب لا يصيراً " لوباً إلا بتركيب اللحمة بالسدى ، واللحمة آخر هما ، فيصاف التوب إلى اللحمة ، فإن كانت اللحمة على خلاف المتووط ، كان المسمى معدوماً ، فعل يصبح المقدد وأما إذا كانت اللحمة من جنس المشروط ، كان المسمى موجوداً ، ولكن اختلفت الصفقة ، فانعقد البيع لوجرد المسمى ، ويتبت الخيار لفوات الصفقة ، وادا كانت اللحمة خزاً ، والسدى من غيره ؛ لأن الحراً " لا بوجد الا بيد الصفة

۱۳۲۲۹ - قال بشر : سالت أبا بوسف وحسه الله تعالى عن وجل اشترى من اخر ثوبًا على أنه كتان، فإذا للله فغى، فله أن يردم، <u>دان</u> قطعه لم يرجع بشيء، ولو كان أكثر، فطلًا: فالبيع فاسد.

1977 - وإذا انسترى عيماً على أنه وحل، فإذا هو خصى، المشترى أن يرده، وإذا الشتراء على أنه خصى، عبدا هو فضل، روى الحسن من أبي الاستواء على أبي حيفة وضي الله تعالى يقول: حيفة وضي الله تعالى عندا أنه لا خيار له، قال، وكان أبو حنيفة وحمه الله تعالى يقول: عُهِماً، في العبد عبيه، فإذا شرفه فإلا يمرأ عن العبيه، وقال أبو يوممه وحمه الله تعالى: الحصاء في منه أفضر من الفحل لوغية الناس فيهم؛ لأمهم لا يتنعون عن دخولهم سازلهم، كما يتنعون عن دخولهم سازلهم،

ولي النبترى عبدًا على أنه فحن، فإذا هو حصى، وقد مات عند الشنبري، أو حدث به عبد عنده، وقد اشتراه بعشرة آلاف فرهم، وفيسته خصيًا ثلاثة آلاف درهم، وفيسته فحلا الله فرهم، قال محمد رحمه نشائعالي اللي قياس قول ألى حنيفة وألى يوسف الايلزم، شيء؛ لان الخصي مهنا أقصل فيمة من المحل، وقال محمد ابن شاء المشرى أنه أعطاء فيمته حصيًا تلاثة الاف درهم، وأخذ منه عشرة ألاف فرهم النس، معناه وذا رضى البائع أن يأخذه من المشترى قيمته حصيًا ثلاثة الاف درهم، أعطاه المشترى ثلاثة ألاف درهم، وهذا لأن العبد

¹³⁾ وليي فيد و م. إما العمير تومًا.

 ⁽٧) وفي أم: إذا كانت اللحمة خراء والسيدي من عبراء؛ لأن البيح للمشترى إذا كانت القحمة اعزاء والسني من جروء الأن اخرالا بوجد إلا بيذه الصفة.

⁽٣) وفي ف : الدائع بذلا من السنري

ثر كان قائمًا، كان للمشترى أن يرد، على البائع. ويسترد منه الثمن، فإذا كان هانكا رد فيمند. ليكون رداً للعمد معنى. غير أنه يشترط رصى البائع؛ لأق البهم ورد على صورة العبد عمناه. ونعمو الرد صورة.

١٣٢٤٨ - وفي أنوادر بشراً اعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا السترى سمينة على أنها مسرك ١٣٢٤٨ . أنها من ساج، فإذا فيها عبر الساح، قال إن كان شيكًا لا بد من أن يكون، فلا خيار له، وهو محميم الشعن، يربد بهذا أنه إدا استعمل فيها شيء من عير الساج لا بصلح ذلك الشيء إلا من غير الساح، ولو كان كل السفية غير الساح، فلا يبع بينهما .

۱۳۹۲۹ و روی بشر عن لی پوسف رحمه الله تعالی أیضاً: فی رجل قال نظیره: بکم هذا التوب الهووی ، و لفوت مصبوغ سیخ الهروی ، فقال: یکناه فیاعه ، قال لورخیمه مذا التوب الهووی ، و لفوت مصبوغ سیخ الهروی ، وهو هول أبی پوسمه رحمه الله تعالی ، یوبه بهذا أنه او تبین أنه مروی کان البیع باطح، قال أبو یوسف رحمه الله تعالی : آلا تری آنه او کال لفوره: یکم هذا الفلام وهو مشکل ، فیابعه ، قوذا هو جاریة ، فإنه الا یقم بیهما بیع ، وعن شرحوانه که مجمعه شرطا.

سبكة على أمية عشرة أرطال، ووزنها على المسترى، في جدد في يطنه حجرا وربه فلاته السبكة على أمية عشرة أرطال، ووزنها على المسترى، في جدد في يطنه حجرا وربه فلاته أرطال، ووزنها على المسترى، في جدد في يطنه حجرا وربه فلاته أرطال، وقد والسبكة على حافها، ماكنترى بالخيار، إن نماء أخلها مجمع المدرة وإن شاه ثولك، وأن كان قدم السبكة على أنها عشرة أرطاك، وأخوى البيئها من النمن، فقد أعتبر محمد وحمه الله تعالى نقصان الوزن في السبكة بالعبي، حتى قال: تقوم السبكة عشرة أرطال، ونقوم مبعة أرطال، وحمة العراقية وهذا هو دأب العبي، ولم يعتبر غصال العبيه "أبغسم، إذ لو اعتبر ذلك، قال، وحمة طلالة اعتبار النمى.

وعن أبن يوسف رحسه الله تعالى: أنه قبل هي هذه الصورة: المشتوى لابرجع ملى السائع بسيء، وإن وجدهي بطنها فيناً، وما أنسه ذلك، وإن كان دلك عا بأكنه للسمك، الرمه البوء، ولا خوار

۱۲۲۳۱ - وقال محمد رحمه الدكماني . فيمن التغري من أخر طفقاً على أنه عبشرة أطاء، فقيضه، فوذ هو محمدة أطاء، فهو بالخيار إن شاء أمسكه بجميع الصن، وزان شاه ترك،

⁽١) وفي م): لم يعتبر بعصان الورن عقبية .

قال: وهذا عنوقة العيب. وإن كان حدث بها عيب عند الشئوى، وأبي البائع فيوته لأجل العب ، فإنه ينظر إلى الطشت، فإن كان فيه الطشت على عشرة أمناه عشوون، وعلى خمسة أصاء عشرة، والعبب ينقصه على فيمة خمسة أصاء درهم، فإنه يرجع على البائع منصف النمن لنقصان الوزن، ويرجع أبضًا بعشر النمن لأجل العيب، وذلك درهم، لأن العب قد تقصه درهم.

1777 - وإذا قبال لعبيره: أبيعك هذا الزي، وهذا الزيت الذي صبه على أن الزي الخصيرة وهذا الزيت الذي صبه على أن الزي خصيرة وطلاء والمربة وعلى أن الربت تحصيره وطلاء والربت أرمعين رطلاء فإن الثمن يتقسم على قيمة الزيت، وعلى فيمة الزق، ثم يزاه على الشمن حصية العشرة الأرطال التي وجدها زائدة في الزق، ويتقص عن الشمن حصية العشرة الأرطال التي وجدها ناقعية عن الزيت، ثم يقال له: إن شت فعقد وإن شت فعقه الأن الزق قد وقع البيع على جميعه.

١٣٢٣٣ - قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا الشترى مسكًا وزنًا. قوجد فيها رصاصًا، فهر بالخيار، إن شاء رداترصاص، وحط عن الثمن نقدر وزد الرصاص، وإن شاء نرك.

وإذا الشترى سمنًا ورقاء موجد فيها رما قال محمد وحمه الله تعالى: إذا كان وبا بوخذ مثله في السمى، ولا بعد عيبًا، لزم حجميع الشمن، وإن كان يعد عيبًا، فإن شاء أخذ بجميع الشهن، وإن كان يعد عيبًا، فإن شاء أخذ بجميع الشهن، وإن شاء الشهن، وإن شاء أخذ بحصت، وإن شاء نرك أن ومو تغلير ما قال محمد في الشمار التي في السلال، وفي أسفلها الحشيش: إن الخيش إذا كان قدر ما يوضع في مثله ، أنه لا خيار له.

1774 وقال أبو حيفة رضى الله تعالى منه: في الزيت بيبعه الرجل، فيجد فيه المسترى الطين أو المسك بيبعه الرجل، فيجد فيه المسترى الطين أو المسك بيبعه الرجل، فيجد المستوى رصاصاء أن المشترى بالخيار، إن شاء أخذه وإن شاء رده، وقال ابن آبي لبلى: يردالرصاص والطين؛ لأن الرصاص ليس من الريت، فيردهما وأمثالهما بالحساب، وأما السمن بيبعه الرجل فيجد فيريا، بكون ذلك عيمًا فيه، فهو بالخيار، إن شاء أعذ، وإن شاء ثرت؛ لأن هذا منه، وكذلك العود يشتريه الرجل على أنه هندى، فإذا هو غير هندى، قال: ولا أنظر في هذا إلى البسير منه وإذا كان في الكثير، لا يحب عليه أن برده، ولم أقض عليه بذلك في البسير.

⁽١) ما بين معقوفين ساقط من الأصلى وآنيتناه س ظ وم وفعا.

١٢٢٣٥ - وفي الإملاء : عن محمد وحمه الدثمالي: إذا باع العصر دوق الفضة، وسعه يصر بالغص دون الفصة، أو بضر بهماء فالشترى بالخيار ، إن شاه أحدًا الفص يحصنه المرا الثمان يقسموا النمن على فيمنه عيرا ناقص وعلى فيمنه ناقصاً ، فيربطل عن المثنوي حصة النقصان من النمز ، ويكون المشتوى بالحيار ، إن شاء أخذ الفص بما بقي من الثمن ، وإن شاء ترك، قال: ولا يليه هذ شراه الفص والفضة حميعًا، إنا قبضاء وقلم أحمعهما يضرًا بالأخراء أويضربهما؛ لأن ذلك صرف، إذا بطل بعصه، بطل كله، والأول ليس بصرف، وإلما باعه اللهص وحدد، وإنه بطل البيع فيه والضرورة، فياذا اللفعت الضرورة أو رضي فساحيها، جاز

قال محسد رحمه انه تعالى: ألا ثرى أن رجلا لو انسرى من رجل خشمة في حائظ، يضر فلمها ولبانع، كان للبانع أن لا بقلعها، وأن يبطل، وإن لم بعلله حتى قلع البانع الخشمة، سلست الحشية للمشتريء إلا أن يكون الغلع ينفصها ، ويضر بها ، فيكون المشترى ما تجار عبي ما وصفت لك في القصر .

إذا الشريقة، فصار فرا في أن يفيضه، واسترى جِفاً، فحرج مها فرح فين الليض، فهو بالخيار

٢٧٢٣٦ - قال محمد وحمه الله تعالى " إذا عال للقصاب: وُدِيلِي مَن هذا اللَّحَمُ ثَلاثَةُ أرطاق بكدار فيقطعه ووزند فللمشترى الخيارو لأن هذا ليمر بذيء معاومه ومحامك سواصة اللحد نتفاوت ، فكان له أن لا يرضي بهذا ، وإن قال له . زن لي من هذا الحب، أو من هذا الرحل ثلاثة أرطال بكشاء فورد له منه، فلا خيار له: لأن الفحم من موضع معين من الشاة فلما يتفاو عناء فهو بجولة ما لو اشترى قفيزاً من فسرة .

وله فال: ونالي ما عنك من هذا اللحد على حساب نلاقة أرطال بدرهم، فهو جاتر، و لا خمار له ، قال الحاكم أبو المضاور: ذكر مشم بن الوابد عن أبي بوسف وحمه الله تعالى في هذه المُسألة مثل ما قاله محمد رحمه الله .

وغي الوادر هشام ، عن محمد رحمه لله لعالي. رحل اشتري من أحو حراب ثباب هروي، أو عيرها، أو اشتري فونسرة غو، فلم يقيضها حتى عمد البائم، وأخرج البالب من الجراب، أو أحرح التمر من الموصرة، تمهاع الحراب، أو الفوصوة، ونزك التمر، أو الثياب، أو تم يم الجراب، أو القوصوف وذكن انتفع بها. قال: الناع والثمر لازم للمتنفري، وليس له أن يمتنع عن الفياب والتمو لمكان الحراب والقوصرة.

۱۳۲۳۷ - اشتری جاربة بکذا، وقم يسم البانع أنها بکر، فزالت بکارتها في بدالبانع. هللمشتری الخيار، وقد ذکر با وجه ذلك في فصل الحيار.

وإذا اشترى من آخر رمانة على أنهة حامصة ، فقال بعد الشراء من غير أن بكسرها: إنها حلوقه وقال البانع: إبها حامصة (عالقول قول البائع؛ لأن الرمانة قد تكون حلوق، وقد تكون حامضة أنه وقا، روى في الحلو: بخلاف هذا، فقد ووى أن من المشرى من أخر رمانة على أنها حلوة، ثم اختلفا فيه، قالقول قول المشترى، وعلى البائع أن بوفيه شرطه، والمسالتان في بوع المنتفى .

۱۳۳۲۸ - بيراهيم عن محمد وحمه عله تعالى. وإذا اشترى من أخر بيشًا بير، فإذا هو دكان مخليم، أو ياع بيشًا بير، فإذا هو دكان مخليم، أو ياع بترًا بير، وقال: إنه كنا كذا ذراعًا، فإذا هو أثل من ذلك، وقد أكل معلى البر، فنقول: حكم المسألة فيل أكل شيء من البر أن للمشترى الخيار، إن شاء أخذ يجميع الشمن أوإن شاء ترك، وبعد أكل شيء من البر للمشترى أن يرد الباني مثل ما أكل، ويرجع بجميع النمريًا"، وروى هذام عن أبي يومف وحمه الذنعالي من ماروى عن محمد.

قال إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: ولو كان طعامًا في قفير، أو في جب، فياعه بعشرة دراهم، فإذا نصفه تبن، قال: يأخذه بنصف النمن، وأشار إلى القرق، فقال: الآن الفقيز والحب وعاد بكال بهماء ألا نرى لو قال: بعت منك مل، هذا الفقيز، أو ملا هذا الجب، يجوز، والبت والشرعا لا يكال بهما، ولا يشتري بهما.

۱۳۳۳۹ - وإذا باع دارًا على ألها ألف ذراع، وكانت تسعمانه، فباعها المنترى، قال: إن ثم يرجع الأخر على الأول، والأولى لا يرجع على صاحبه، وإن رجع الأحر عليه، رجع هو أيضًا، قبل: يجب أن يكون تأويل المبألة أن المسترى باعها قبل أن يعلم أنها تسعمانه، أما لو علم أنها تسعمانه، وباعها كذلك، فلا رجوع له عنى صاحب، وإن رجع المسترى الأخر علي، وهذا إذا اشترى طفشًا، أو قلل.

۱۲۲۶ - انستری حبه لؤلؤه، وشرطالها وزدً، ونقابضًا، ثم وجدهاناقصه، وقد استهلکها، قال: لا برجع علیه بشی، می قباس قول آیی حتیقة رضی الله تعالی عنه، ولکنه

⁽¹⁾ ما بين المعفودين ساقط من الأصال، وقد أنيتك علم العبارة من حميع التسخ التي عندما.

⁽¹⁾ ما مين المعقوقين سافط من الأصل وكسناه من ظ وجوف

استقبح ذلك، وترك قياسه فيه ؛ الآن تقصمان اللولوة يحظ من انتمن شبئًا كثيرًا، وجمل له أن يرجح بالنفصان.

١ ١٣٣٤ - إذا اشتري بستانًا فيه بحيل وشجر، وشرط له أنه عشوة أحربة، وقبضه بعير مساحة، وأكل ثمر، سنتين، ثم وجاءه تسعة أجربة ليربره، ولمربر جم بشيء في قياس قول أبي حيمة رحمه الله تعالى، وقال أبر يوممه: يقوم هذا الخريب الناقص أرضًا بيضاء مثل للبية أرض المستنان، ويضوم المغل والتسجرة، قد يقسم الشمن على ذلك، فعما أصاب الجريب الناقص [من النمز وجعيد، هكذا ذكر في اللنقي أن وذكر بعد هذا عن أبي يوسف ما يدل على أن الجريب الناقص إ" بقوم قراحًا، لا يعتبر النخل والشحر في النقوير.

ر وي هن أبي يوسف وحمه الله تعالى مثل قول أبي حثيفة وضي الله تعالى عنه أيصاً : إنه لأبرجم بشيء.

وذكر بعد هذامس محمد رحمه الله تعالى فيدن الفتري أرضاً فيها نخل وكرم على أنها عشرة أجرية، وأكل تُمرها سنين، تُم تين أنها تحمسة أجرية، قال: تقوم الأرض، وهي خمسة أجربة لكم نساوي، ونو كان عشرة أجربة في مثل حانها بكم نساوي، فيرجع يفضل ما

١٣٣٤٦ - وإذا اشتري أرضًا زرعها، فحصد للشتري أنزرع، ثم وجد الأرض أنفص جريبًا مما اشتري أنه يرد الأرص يحصنها.

١٣٢٤- رجل معه قعيز الدمن حنطه في زنبيل، فناع فهيزاً من وجل بدرهم، والم بقيض حبي باع من أخر ففيراً منها بالرهوء تم علك أحد القنيزين، فالمشتريان فالخبار، إن شاه أحدكل واحدامتهما نصف القمير الباقي بنصف النمن الرانا شاء تركاء وإنا ترك أحدهما حصته، وأراد الاخر أن يأخذ القفير كله يدرها، فليس له ذلك إلا أن يشاء البائد من قبل أنه كان رجب للفاني قيمة لصفه ، فإن قيص المُشتري الاخر فقيزًا . ولم يقيض الأول شيئًا يريد به إذا لم يهلك أحد الغفيرين، ثم إن الشيري الأحر، ود ذلك الفقير على الباتع يغير قصاء فاض، فابس للمشترى الأول في القميز الردود شيء، إعاله أن يأخذ القميز الباديء أو يترك فإن خلط البائم أحد القفيرين بالأخر النفض بيم المشتري الأولى من فبل أن البيم فستر لمه في المباقي، وفذ صبار البائم مستهلك حين خلطه بغيره ، وإن لم يخلطه البائع، وكان قد رد عيه بعيب بقضاء قاض، وليس بالقميز الدني عيب، فأراد المشتري الأول أن بأخذ القفير الباتي دون للردود،

⁽١) ما من المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظاوم وف.

ه أمن البائع إلا أن يأخذ بصف كل واحد منهما، فذلك للبائع من قبل أن الفاضي نفص البيع فيه، فصار عنواله ما لم يعم، فقو هذاك الفيزو البامي عند، ويفي المواود الذي يه عبد، فأراد المشترى الأول "مركع، فعلك له من قبل أن الهالت لم يكن مه عبد، ويان أو اد أحد دكت، فله دلك، وإن شاء أن بأخذ نصفه ويترك تصفع، قبل ، وتوكان الفقيز الهالك هو المردود، والدي به الحبب والقفير المافي هو الأول الذي لم يكن به عبد، فللمشترى أن يأخذ بصفه، وليس له أن يأخذ كله، وإد سلم المائي كله، فللمشترى أن يتم

۱۹۷۶ وجل عده كر حنطة، فياع بصفه من رجل، ثم ياع انتصف الباني من رجل أخرياع انتصف الباني من رجل أخره الدونية والأول فه أخره الدونية من الأول له إن الله عن يخصه دلك، والأحر بحصة ما يقي، بضرب فيه الأول الأيصف كر محرمه منظرت الأخر بحصة كرا الشركة لشاري في الحروم الذي فيضه الأول

الحسن بن رباد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الرحل سنوى من أخو حاربة على أنها علواء، وقبصها، وماتت في بده تم علم أنها لم تكن عقراء، لم يرجع عمل المائع بنبيء، صواء كان ذلك ينقصها أو لا ينقصها، وذكر ابن أبي مالك عن أبي يوسف وحمه الله تعالى أنه ياجه أبندر تقصيها.

1778 مخسر من رباه عن أبي حيفه وجمه الله أيضاً : رجن الشرى من أخر داراً على أنها أنف فراع بالشرى من أخر داراً على أنها أنف فراع بألف درهم الله على على الله أن يردها ، فإن كان فد الهدمت في بده ه أو باعها ، في تلم أب النقص ، لم يرجع بشيء من النقص بال و ذكر أن أبي صافك عن أبي يوصف أنه يرجع أن النقص الله يرجع بشيء من النقص على يوسف أنه يرجع أن النقص النقص على يوسف أنه يرجع أن النقص الله و يقوم الناراع النقص على فيها من النام ، ويقوم الناراع الناقص على فيها من النام ، ويقوم الناراع الناقص على فيها من النام ، ويقوم الناراع الناقص على النام على النام ال

اشترى أرضاً محقرفها ، أو بشريها ، والنبائع أن ضي مناها ، فإنه يقسم الشراب بيهم الخصص ، وزن قم تكل هذه الأرض ما المبلسها ، فللمشترى الخيار ، إلى شارود ، وإن شاه أحد ، هكذ ذكر في النبقي .

٢٧٢٤٦ . وفيه أيضًا. إذا تشتري من أخر حلطة، واكتنابه بعضهم، فرأى في البقية

 ⁽٥) وبي إلي الرائية أرائز أحده كاله. وأراد الكنتري الأوال، ده، فعالمت له من قبل إليح.

 ⁽٢) هكذا في أم أن وهاذ في الأصال، وفي السنجة إظالة سنسف في إلا مختوم، وقاله في السنجة إلما الا الصراف فيه الأول بمهما قاللاً والرحوم.

٣٤/ ودين العفودين سالط من الأصل وأتنتاه من ه وم والسر

1778 - وفي "فتاوى أبي اللبث رحمه الله تعالى": إذا اشترى خصيماتة قفيز حنطة ، فوجد فيها ترابًا، فإن كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ، ولا يعده الناس حبيا، لمس له أن يرد، ولا أن يرجع بتقصيان العبب، وإن كان التراب مثل ما لايكون في الحنطة، وبعده الناس عباً، كان له أن يردكل الحنفة مع التراب، فإن ميز التراب عن اختطة ، فإن أمكنه أن يرد كلها على البيانع بذلك الكيل، أو خلط السعض بالبعض، فله الرد، وإن كنان لا يكنه ذلك، بأن انتقص بالتنفية، ليس له الرد، وكذا الجواب فيها إذا كان نظير الحنطة.

وقال أبو يوسف وحمه الله تسالي : في رجل اشترى من أخر غوبًا ، فم جاء برده ، وقال : اشتريته على أنه هروى ، وليس بهووى ، وقال البائح : لم أشترط شيئًا ، فالقول قول البائع؟ لأن المشترى قد أثر بالبيع ، فلا يصدق على ما يرد به على البيع .

۱۳۲۴۸ - وکفلک لو اشتری دهنا فی إناه بعینه، ثم جاه برده، وقال: اشتریته علی آنه خیری، و هو بنفسج، وقال البالغ: تم أشترط شبئًا، فالقول فوق البائع.

وكذلك إذا اشترى من أخر ثوباً بعشرة، وقبضه، ثم قال المفترى: اشتريته على أنه عشرة أذرع، وهو نسمة، وقال البائع: لم أغترط شيئاً [فالقول قول البائع، ولو قال: اشتريت على أنه عشرة أذرع، كل فراع بدرهم، وقال البائع: لم أشترط شيئاً ["، وإنحا بعثك كما هو، فإنهما يتحالفان.

۱۳۳۶۹ - رجل اشترى طعاف على أنه كرا، فسات المشترى قبل أن يكتاله، فاكتثاله الوارث، فقص، قال، الورثة بالخيار، إن يشاؤوا أخذوه بحصت، وإن شاؤوا تركوه، قال أبو العباس: وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الوارث بالخيار، إن شاء بأخذ بجميع الشعن، وإن شاء نرك.

1870- وسيل الشترى أرضاً بشوبها، فإذا لا شرب قها، فأراد المُشترى أن يأخذ الأرض بحصتها . أو يرجع على الباتع بعصه الشرف من النمن فإن له ذلك، وإذا باع شهرة بأصلها وفي فعلها ضور على الباتع ، فالمُشترى بالخيار ، إن شاء أخذ ما فوق الأرض منها يقيمته ، وإن شاء ثرك ، وعن محمد وحمد الله تعالى : أنه فال للباتع : أن لا يسلعها، فإن فلعها المُفترى، ضعمها له .

⁽١) ما بين للعفوقين ساقط من الأصل وأثبتنا من ظاوم ولم.

الحسن من زيد في الانحتلاف في مسلم الشرى من مسلم شاة، قسانت في بدالمانم، فسلخها البانع، ودبغ جلدها، قال أبو يوميف رحمه الله تعالى: المُشرى بالخير، إن شاه أحذ الجلد بحصته من الثمن، وإن شاء ترك، وقال: يقسد الثمن على فيمة اللحم لو كان ذكيا، وعلى فيمة الحلة ذكيًا وغير مذيوغ، ولا ينظر إلى ما زاد الذباع في تبعته.

نوع أخر: إذا حصل البيع بشرط الكيل والوزن والذرع:

۱۹۲۵ حقال محمد وحسه الدنهاي. وإذا انشوى الرجل من آخو طعامًا مكايلة . وفيضه ، فإنه لا يأكله ، ولا ببيعه ، ولا ينتفع به حتى يكيله ، وكذلك إذ كنان البائع ابتناهه ، واكتابه من بالمه بحضره المشترى ، لم يحر له أن يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع ، ولا يأكل حتى يكتاله ثانيًا ، هذا هو لفظ القدوري ، يويد بهذا أن من المسترى من أخر طعامً مكايلة ، وراعه من أخر مكايلة ، واكتال البائع الشائي من باتمه يحضره النسترى النائم ، لا يجهوز للمشترى الثاني أن يقتصر على ذلك الكيل ، ولا يبع ، ولا يأكن حتى يكتاله نائيًا

والأحل في ذلك ما روى عن رسول الله صلى اله طلبه وسلم: أنه في حن بيح الشعام حتى يحرى فيه أن الكبل جعل من غام حتى يحرى فيه صنعان، صاع الباتع وصاع المشترى، والمعنى فيه أن الكبل جعل من غام القبض شرعاً فيما يبيع مكايلة؛ لأن انقدر في العبل معفود عليه عبدا يبيع مكايلة، ألا نرى أنه لو وجده أزيد ها سبعى من الفشر، لا تسلم له الزيادة بقلت الزيادة بعيث لا يدخل بن الكياب الأن الزيادة لم تدخل فت العقد، ولو وجده أنقص، ينقص عنه حصته من الشمر، وإدا ثب أن انقدر معقود عليه فيما يبع بشرط انقدر

فنقول: الفدر غير متعين قبل الكبل، لجراز أن يكون مثل الكبل الشروط، أو أزيد صد. أو أنقص صد، وإنما يتعين بالكبل، فكان للكبل حكم الفيض، لأن الكبل بعين ما ملك بالعقد. غير متعين، وتعين ما ملك غير متعين بالعقد إنما يكون بالقبص، وإذا كان الكبل يعمل عذا المعلى، كنان للكبل حكم الفيض، فكان الكبل من تمام القبض من هذا الوجد، ثم في هذه المعائل يحتاج إلى فيضين، فيض البائع وقيض المشترى، فكذا يحتاج إلى كبلين.

قإن قبل: إنها أعطى الكيل حكم القبض الأنه يعين ما ملك بالعقد غير منعين، وهذا التعيين حاصل بكيل البائع بنفسه محضرة المنترى الثاني، وكذا يحب أن لا يحتاج المشرى الثاني بلي كيل أخر، كما لو استفاد من أرضه، وباعه من آخر مكايلة، وكان محضرة الشنرى، الا يحدج المشترى إلى كيل. والجواب عنه أن يقال: بأن الكيل أعطى له حكم الفيض فيما يح مكابلة ، فإذا أعصى له حكم لقبض فيما يح مكابلة ، فإذا أعصى له حكم لقبض به يعين داخله الحد الكيدين عن الأخر ، وفي كل موضع يكتفي يقبض واحد . القبضين عن الأخر ، وفي كل موضع يكتفي يقبض واحد . يكتفي يكيل واحد ، وفيمال والمستفاد من أرضه ، لا يحناج فيه إلى أصل القبض ، لحواز التصرف ، فلا يحناج فيه إلى أكبل أيصاً .

1779 - وإذا الشترى من عيره حنطة محازفة ، وباحه بعد ما قبضها من غيره مكابلة ، فإنه يكتص فيه كبل واحده وكذا إذا استقرض من وجل كر حنطة على أنه كر ، ثم باعه مكابلة ، عبد يكتفى فيه كبل واحدة إما كبل المنترض من وجل كر حنطة على أنه كر ، ثم باعه مكابلة ، وهذا الجواب لا بشكل قبيما إذا الديراها مجازفة ، وباعها من غيره مكابلة ؛ لأن الكبل غير معتاج إليه في حق البتم الثاني لمسحة تصوفه ؛ لأن الكبل ليس بشرط لتمام القبض ، قاما إذا المنتراه مجارفة ، لأن المعد دعليه غير مشار إليه ، لا المقر له ، وإنه متمين فيل الكبل ، وإنما كل فيمه إذا استقرص من أخر حنطة على أنها كر ، ثم باعها من غيره بشرط الكبل ، ويجب بشكل فيمه إذا استقرص من بشرط الكبل ، كما لو «شترا» مكاب يم إنه المشترى، فيصير القدر معتوداً عليه منى استقرص بشرط الكبل . كما لو «شترا» مكابلة ، والحواب أن القرض إذ كان معتوداً عليه منى استقرص بشرط الكبل . كما لو «شترا» مكابلة ، والحواب أن القرض إذ كان معادلة صورة ، فهو عاربة من حدث الحكم و الاعتبار » لأن ما مرد المستفرض عبى المنبوض عبى المنبوض

وإلى كان رد البدل قائمًا مفام رد العين الفيوص من حيث الحكم، كان القرص غابكًا (يعير أ" بدل من حيث الحكم، فلو كان غلبكًا بغير بدل من حيث الحميفة كالهنة والرصية، لم يحتج فيه إلى الكيل، فكما ههنا، بخلاف الته الله الأنه غلبك بعد ص حقيقة وحكمًا، والتسرح حعل الكيل من غام الثيض في ما علد بيمًا بشرط الكابلة، فله فنا احتيج في الشواه إلى الكيل، ولم يحتج إلى الكيل في الاستفراض.

۱۷۲۵۳ - ولى اشترى حيفة مجازفة، وباعها من غيره بعدما قبضها مجازفة، أو استقاد حيطة من أرضه، أو بالهية، وياعها مجازفة، أو ملت حنطة نمناً على أنه كر، وقبضها، وماعها مجازفة قبل الكين، فهو حائزه كذا رواه ابن سماهة عن محمد رحمه الله تعالى.

أما إذا اشتراهما مجازعة، فلا إضكال بيماء لأن الكبل في هنده الصورة لم يحمل من قام القدض، لأن الدفور عليه عين مشار إليه لا القدار ، مذلاه ، ما إذا الدوراه عكاية، لأن

⁽١) مكذا في ف موكان في ظ : الغير.

الكيل هناك جعل من تمام الفيص، وأما إذا استعماد من أرضه، أو بالهية، فالأنه ملكه يغير عوض، والنسرع إلما اهتر الكيل الإباحة التصرف في البيع، بخلاف النياس، فيرد النبرع إلى ما يفتصيه الفياس، وآما إدا ملكه ثمن إلاك فلأن الكيل ضرع نشام الفصر لإباحة التصرف فيما يحتاج فيه إلى أصل الفيض لإباحه النصرف، وفي النس أصل الفيض ليس بشرط الإباحة التصرف، فلا يكون لكنا ، الذن جعل من قام الفيض شرطًا الإباحة التصرف

وأمارة؛ انشرى مكابلة، وباعد من غيره محازعة قبل أن بكيفه، ها يجور؟ فناهو ما أطلق محمد وحمه الله تصالى في الأصل بدل على أنه لا بجوز، ودكر ابن رستمرفي أبوادره أنه إذا باع محارفة قبل أن يكيمه، جاز، ولو باعه مكابلة قبل أن يكيله لا يجور

قصار في المبالة روايدن: وحد رواية ابن رستم. أن القشر كما هم معقود عليه إهافين المشار إليه أيضاً معقود عليه إلان ممتى باعد مجاره، فقد الع العين دوق الفشر والدين مقبوض، قصار بالغاً مام فرضه فرم، فرجوز، ومنى التدمكابلة، وفقا القفر مع العين، والقدر مقبوض مثل الكيل.

وحه ما ذكر من الأصل: أن انقدر معقود عليه، والعين معقود عليه، والعين معقود عليه، وأحدهما ما يشار عن الاعراد لأن القدر صفة العين الأنه لا يوحد بدونه، فيإذا باعه مجازفة، قفد باخ مقبوضاً، وعير مقبوض، لأن العين الذي اشتراء مقبوض، والقدر ليس عقبوض، فقد باخ مقبوضاً، وغير مقبوض صفقة واحدة، فلا يجوز البيع من الكل، وذكر بعض المشايخ في شرح المجارع الصغير حلافا في هذا الوصف وبن أي يوسف ومحمد وحمها الدامالي، فقال: على قول أي بوصف، وبقي قبل محمداً بيعه من غير أن يكتاله كفسه، وعلى قبل محمداً بيعه من غير أن يكتاله كفسه، وقد احتف المشترى طدماً مكابلة، وقاله الشيري طدماً مكابلة، وقاله المسرى فله المشترى أن يكتفى بطك الكل، ومكار من قائدي.

قال شميل الأنمة السرخيس رحمه الله تعالى: الأصبح أنه يكتفى بقائك لكيل، وكل جواب عرفته في الكيلات، قهو الحواب في الورونات؛ لأن الرزن في الوزنيات مين بع بشرط الوزار، بصير معقودً، عيم، كالمكيل في الكيلات، فكل جواب عرفته في الكيلات في

 ⁽²⁾ ما يهن المعقومين مدفع من الأصل ، وإنها أثبت هده العبارة من المستحدين ! عقر و عداً
 (2) ما يهن المعمولين مدفعة من الأصل ، وإنها أينت طده العبارة من المستحدين ! على و المسا

الترنيب الذي ذكرناء فهو الجواب في الوزنيات.

1970 - وأما الكلام في القرعيات: إذا التدرى من خور تونا على أنه عشرة أقرع، كان لمه أن يبيعه، وأن ينصرف فيه قبل لسرع؛ لأن السوع في الفوعيات متى لم يجعل بإزاءه ثمن، سلك به مسلك الأوصاف، حتى لا يقسم الثمن على عدد الدرعان، حتى لم وجده أخذ عشر في مسألننا، فالويادة تسلم أنه، ولم وجده أنقص من عشرة، لا يسقط شيء من النامن، لكن بتخير المتبرى، كما أو الشرى فويًا على أنه عتبق، فوجله وقبله وقبله وإذا سلك به مسئك الصفة، لم يصر اللرع معتودًا عبيه، وكان المعتود عليه النوب المتبر إليه، وأنه متعين من غير فرع، وكان بمزلة ما لو اشترى حطة مجازئة على أنها حينة، وقبصها قبل أن يعلم من غير فرع، وكان بمزلة ما لو اشترى حطة مجازئة على أنها حينة، وقبصها قبل أن يعلم من غير فرع، وكان بمزلة ما لو اشترى حطة مجازئة على أنها حينة، وقبصها قبل أن يعلم من غير فرع، وأنه تأمياً وأنه وأنها، وهوف فيها، وهناك التصرف منه جائز، كذا هها،

١٣٣٥٥ - وأدا الكلام من العدديات؛ إذا انشرى من أخر عدديًا بشرط العد، على يجب إحادة العد [لإباحة التصوفات]؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا العصل في الكتب الظاهرة، قالوا: قد ذكر الكرخي: أن على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يشترط إعادة العد لإباحة التصوفات، إلحاق للعدديات (بالكيلات والوزنيات، وعلى قوفهما، لا يشترط إلحاقًا للعدديات بالقرعيات]**.

وبي شرح القدوري: (وأما العدودات فيجب إعادة العدد فيها في رواية، وفي رواية الا يجب، وصحح الفدوري هذه الرواية؛ لأن العد في العدديات عنزلة الفرع في المفروعات، ألا ترى أن الربا لا يحرى بين العدديات، كما لا يحرى بين المفروعات، تم في المفروعات لا يجب إعادة الدرع، فكما في العدودات لا يجب إعادة العد.

وفي المقدوري: في أماب بع المبيع قبل القبض الدائشتري طعامًا مكايلة، أو مواذنة شراء قاسدًا، وقضامًا مكايلة، أو مواذنة شراء قاسدًا، وقضام بغير كيل، تم ماعه، وفيضه المشترى، فالبيع الدني جائر، وإنما اعتبر إعادة الكيل لا المستحق المتحق المقدور، ويتصور التفاوت بين المذكور والموجود، فيعتبر إعادة الكيل لا والمة دلك الوهم احتياطًا، وهذا المني لا يوجد في البيع الفاحد، فإن اللك في البيع الفاحد إنما يشبت بالفيض، فصار المعلوك قدر المقبوض، لا قدر المدكور في نابيم، فلا ينصور النعارت بين المستحق والموجود.

۱۲۲۵۹ - ولو اشترى طعامًا مكايلة بإناه يعبنه ، فانسع فاست في قول أبي حنفة وألى يوسف رحمهما الله تعالى، وقد مراحها من قبل، فإن كاله بذلك الإنام، ورصي به المشترى معد

⁽¹⁾ ما بين المعقودين ساقط من الأصل، ويما أشنت هذه العمارة من السنحتين - ظ و العالم.

الكيل لجمز وقد مرحفا أيضًا من قبل، فإن باعه المشتري عددتك الأنفو أن يعبد الكيل. جازه لأن هذا في معنى البيع مجازفة، وفي البيع محازفة لايحتاج إلى إعادة الكيل؛ لأن بالشحق هو اللشر إليه فلا يتصور فيه التعاوات

١٣٢٥٧ - وفي المشفى أو وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان لشمن الميثًّا عا يكال. أو يوزن من غير عبنه، فأخذه البائم بغير قبل، وصدق المستري في كبله ووزنه، فله أن يتنفع بدفيل أن يكيله، وإن كان الشعر بُابًا موصوفة مؤجلة، فليس له أن يبرحها منه قبل أن وتسقيها ، وقال في العمرة ١٠٠ فيس له أن بشتري بأحد البدلين شيئًا حتى يتواؤنا ، وإن تقول فيل الورن في الصرف، وكن واحد متهما معمدق لصاحبه في الوزن، فالبيع فاسد، وذكر في لم صمر آخر من هذا الكتاب: إذا كان كار واحد منهما مصدقاً لصاحبه في الوزن أن البيع جائز، وسيأتي مسائل هذا النوع في المتعرفات إن شاء الله تعالى - والله أعلم ..

⁽١) ما ين المقوفين سافط من الأصل، وإما أنشت هذه العارة من النسخين: اطار وأحداً

الفصل الثامن في بيان أحكام الشراء الفاسد والتصرف في الملوك بالعقد الفاسد

۱۳۲۵۸ - البيع الفاصد معقد عدما، وطلك موفوه على وحود القنفي، وبسترط أن يكون القبض بإدن البائح، فص عليه الفدوري رحمه الله تعالى في تتابه، ولمظ الفدوري، وما قيصه بشير إذن البائع في البيع العاصد، فهو تصالم يعيض قال نمه وهذه الروية هي الشهروة

1889 - وفي الوبادات الرفاد للتنزير المسم في البح العامد من صر إذا الباتم. وفهيم، فإن قص في المحسن نصح القيمي استحساب وطيب طلك فيه للمشتري، وبان فض بعد الافتراق عن الحسن، لا يصم فيصه فدساً واستحساناً، ولا نئيت الملك فيه للمشتري،

وردا أدباله بالقبض، فقيض في المبسن، أو بعد الافتراق عن اللجلس، صبح قبضه، وينبث الملك فياماً واستسعالًا.

وفي الدعالي"؛ فو كان وديمة علمه وهي حاصرة مكه ، وعن الده يه أبي جا فر الهندراني رحمه أنه تعالى أنه قال " بجب أن يجور العيض بعد الافتراق من الحسل لقبر إدله إذا كان أدى النسء والمخلية في البح القاسة للساء شفل، كنت في أشاح الرمادات

1771- وذكر في الخادم مسألة تدل على أنها تصوره وصوره ما دكر في الخادم : إذا استرى الرحل عبد المسترى الرحل عبد استرى الرحل عبد المسترى الرحل عبد استرى الرحل عبد المسترى الرحل عبد المسترى الرحل عبد المسترى الرحل المسترى المسترى الإنتاج بدون عند المسترى المسترى ويبد المسترى ويبد المسترى ويبد المسترى ويبد المسترى ويبد المسترى ويبد المسترى المست

١١٦ ما من المعمد فين ساقط من الأصل، و10 فتسب هذه العبارة من التسجيل " أظار و العب

والمُلك في البيع الفاحد [٧ بئيت بدون الفيعي ، أبران الملك وإن كان بنيت في البيع الفائدة] [عند الصدل القيص به عندناه ولا أن هذا شك مستحق القيص و إمدامًا فالصياد؛ لأن إعدام القيماد والحب حقًّا لفشرج، والأحل ذلك قلنا: إنه بكره للمشقري أن شهرف [فيما شتري] " شراءً فاسطًا بتمثيك أو انتفاع الأن الفسح مستحق إعدامًا للمسادة وفي التعمرات تقرير المساد مع هذا ، لو تصرف فيه نصرفًا ، نبيه تصرفه لصادفه بلكه ، ولا ينقض تصرفه ، وينظل به حل البائم في الاسترداد، سراء كان نصر فاجعتمل القض بعد ثبوته، كالبيم والإحارة، والرحان، أو لا محسمل المفصل بعد تبوته ، كالإعتاق والندير ، وأشباه ذلك، إلا الإحارة والنكاح (دإن هذه التصورفات لا تنظل حق البائم في الاسترداد على ما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فلم يجعل فبالع بيعًا فانساء على غض تصرفات الشئري فيساسوي الإحارة والكاح) "" مع أن اللمائع حفا في المشتري تمراءً فاسدًا، وهو حق الأخذ، وجعل للشفيع حق نفض حميم تصرفات المنشرى والمأشأة قي الدار المتعاعة حقاً

واحتلف عبارة المبايغ مي باذ الفرق، بعضهم قالوا: الحوافي المبتري شراءً! فاسدًا] فأبيانهم وهذه النصر فات من المشفري حصات عن تسليط البياتم لأن البائع أوحب له الملك المطلق بهده النصرفات وافتكون فذه التصوفات حاصلة عن تسبيطه البكون راصيًا ووافيظهر لفاؤها في حمه. فلا يكون له إيطالها لعد ذلك. فأما الحل في الدار الشفوعة للشفيع، وهذه التصرفات لم أصدر وتساليط من جهة الشفيع . حتى يكون راضيًا الذاله الأن التسليط إند يتبت بالإدبا لصاء أو بإنبات الملث لمطلق للقصارف والمربوجة واحدامتهما من القصيع والكان تصرف المنشري حاصلا بغر تسديط عن الشفير، فكان له حق النقض، والأجر هذا الممي وقع الفرق في الشواء المفاسد بين البيم، والهينة، والرهن، والإحارة؛ لأن الإجارة تصرف في المنافع مقصودًا؛ لأنها موضوعة لتمليك للنامم، والتسليط من البائع في حق المنعمة ما نبت مفصورةً الآن البيع لإبجاب ملك الرقبة مفصوفًا، ولإبجاب ملك للفعة نبك، والتصرف من المشتري في المُفعة حصل مقصودًا، للع يكن حاصلاً بتسليط البائع، فكان له حق المفض، كما كان للشفيع أنا بنقص جميع تصرفات المشترىء بالمايكن حاصلا بتسليطه وفأما الرهل والهبة

¹⁴ ما بين العقومين مناقط مر الأحس، وإنها أنسب هذه العمرة من النسميين - طارو أف (1) عكد هي ط و فد دولان في الأمين فينارة الخنون . إلح

⁽¹⁾ ما بين العقوص مناقط من الأحمى، وإنما أنتك هذه العبارة من المسختين: ﴿ هُمْ وَ ﴿ فَ مَا

ج9-کټاليوع والبيع فهذه كصرفات حصلت في العبن مقصوداً ، والتمليط من البائم في حيّ نصرفه يرد على العين نابت مقصرها والأد التسليط بإبجاب الملك وونفك يثبت ندهر الرفيه مقعمودان وهما

سعني ما يقول عني الكشاب، وهذا عبذر في الإجبارة، يربد بالعبذر عندًا، وهو أن الإجبارة ليو قاصل بسائيط النائم، فكان بصائم نفصه، ومعشبهم قالواء فسنخ البيع لحرالة تعالى إعدامًا للعساد، وبهذه النصر قاب بعلق حق العبد باللحل، وحق العبد مع حق الله تعالى إذ اجتمعاء برجم حل العبد على حق لله تعالى لحاحة العبد، وعلى الله نعالي، ولا أن الإجازة علما صعيف ويعسخ بالأعذار ووفعاه الشراه عمراهن فمحهاء فيتقمني ويسترد الشتري إعداما المُقَمَّدُ وَقُولِفُكُو مَحْمَدُ رَحْمَهُ اللهُ تَعَلَى فِي الأَمْنِي : مَنْ يَفْسَمُ الإجازة؟ وذكو في [النوادران أن القاصي هو الذي يعسم، وكأبه مال إلى أن فلمخ الإحراة بالعذر مختلف فيه، فبعتبر فسح الفاضي لتصبر المدأنة متقفا علمهاء والترويج متبه الإحارة؛ لوروده عال فلتعافى والبيع يرد على الله الرقبة ، و الفسح يرد على المث الرف أيضًا. هنعلن حل لزوج بالمنفعة لا يُمع الفسح على الرقية والنكاح على حاله.

١٩٣٦٦ - وقو أرضى بالعمد، ثم مات، يطل من الفسخ، ولا يشبه هذا الوارث أيريد به أن المُشتري شراءً فاسماً إذا مات، لا ينظل حق القساخ، وكان للبائم أن يتمتري العبي من وازت المنتري]"

والغرق وهواكل ممك الموصي ته ملك مجادكتيوة سبب منشابه ، وأبهدا لاير وبالعيب، و لا يرد عليه، فيشبه ملك المشترى، وما أشهبه، فانقطه به حق الفسم، فأما ملك الوارث في حكم عين، ما كان للمورث، ولهذا يرد بالعب، ويرد عليه، وذلك الملك كان مستحل النفض والفسخ، فانتقل إلى الوارث، كذلك [ولومات البانع، كان لوازته أنا يسترد المبيع من المنتوى بحكم القسياده المسألة الأومي في بيوع العدوري ، والتالية في نكام الجامع أعلى سببل اللاجئياد]".

١٣٣٦٣ - ولو كان بلشتري ثومًا، وقطعه المفتري، وخاصه، أو بطعه وحتراب طل حق الصمخ؛ لأن هذه المعاني بو وجدت من الفاصب: القطع به حتى اللك، دم أن حتى العبد أبطأ سقوطًا، فلاك يسقط مهده الماني حتى اله تعالى، وأنه أسرع سقوطًا كان أولى.

والواصيع التوب، فقدروي عن محمد رحمه الجانعاني أن البائع بالجيار. إن شاه أخذه،

⁽¹⁾ ما من المعلوفان الأصاعن الأصل ، وإنما أشت هذه المدرومن المسخة أم ..

⁽٦) ما من المقومين سائح من الأميل، وإلا أنسب هذه أمر وهمر النسخة م

وأعطاه ما وإد الصبح فيه و وإن شاء صعته فيعنه و كما في الغصب و وأطلق أبو الحدين الحواب ارفي المميح أن ينقطم معمق المنتوفي الفسم ، وهو محمول على التقصين الذي ذكر ، ، واو كان الجُوابِ إنه كما أطلق، فيجهد أن حق الفسخ مهنا أسرع سقوطًا من حق الاسترداد في الغصب، وأنهذا سقط بالبيع والهيذ، وقحو ذلك، فحاز أنَّ بسقط بهذا، بعقلاف الخصب.

١٢٢١٣ - ولي كان المنتري دارًا، فيني المنتري فيم بناء، بطل حو الفسخرفي فول أس حيفة وأمي بوسف الاحراء وفي قوله الأول وهو قول محمد وحمه بله تعالى الايبطل اعتباراً بالعاصب، إذا بني هي الغصوب بناه، حيث لا ينقطم به حق المعصوب منه، ولهما أن النعص في المبيع الفاسيد ما كالدخلق الماتع. وإنما قال حقًّا للشرع ليتعدم به العساد، وقد ذكرنا أنه إذا تعلق بمحق الخواء تبنع النقض، إلا إدابتي المنشري في الدار بناء، والعمه لويت اول الباء، صيار تموت حقم في المدم بمنزلة حق ثالث من الديم التاليم، بل أولى ٢ لأن الضم بالذي يذحل انشف ي بتعفي النفاء هو في العبدار الذي بلحق الفائث بنفعوا أشراءه وا فإذا ليو يتنفعون لحق تالث هي البياء المالتي، فلا يا لا ينقض حل المقتري في الناء كان أولى، بخلاف ما أو صمة المقتري الثوب المنشري شراءً فاستأه الأن حل المشتري لا يبطل باستنس، بل يتعل إلى القيمة، وههنا بيطل حق الشنري في الماء، إذا يقص الناماك، ويحلاف الفعيد، أن حق النقض كان حق اللفصوب ممه وحق المعصوب مه في العرصة قائم من كل وجه . فرجعنا جالت المصوب منه بالما لأن العرصة أصل، والبناه تمم أو لأن الغاصب منحمً، ومفتصرت منه مطاوم، يحلاف مدارد غصب مدحة، وأدخلها في الشاء، حيث يقطم حق المفصوف مح الأناحق اللعصوب منه لهم فيار هولكاً من وحد، وحق فعاصب فالمرمن كل وحد، وحي العصوب منه يعرت إلى بدرا. وحق العاملت وموت لان ريدنيا. فوحجنا حق العاصب لهذا، بخلاف ما تفدم. وفي كل مرضع تعذر رد نشتري شراءً فاسلاً على البائح، فعلى المشتري المتل فيعا هو من ذوات الأودل، والفيعة فيعا جس من دواجه الأمنال.

والأصل أنا المقدوص محكم العذاء العامد مصمونا بالقيمة فيما لاامل لها وبالكل فيما أم مثل، لأن الفيوص في العقد الفاحد مضمون مجهة القض، فصدر كالمغصوب، وهذ الأن الأصور في الصبيانات القيسة ؛ لأنها هي العدل، وإنما يصاد إلى المسمى في موضع صحت التسبية نحرًا عن لنارهة ، والتسمية هناك نصح ، فيقي الصماق الأصلي ، وهو القيسة ، فم

⁽¹⁾ ما ينز المعودين منافط من الأصل، وإنما أبيَّت عدَّه العبارة من غيَّة السبح.

٧٠) و في الع الراب فعلي سبح الأنه مومر برقع الساء هناك بحلاف الفعات

في كلِّ موضع تعمر على الدنع فسخ لبنع واستراداه النبع لمانع. تمورال ذلك المانع، بأنامت المنشنزي الوهن، أن واجع في الهيمة، أو عنجر الكانب عن أداه بديه الكنابة، أو رد التشتري على المشتري بالعبيب عي المبيع معدالقبض بفصيات كالانفليانع عن الاستردات إدا المراكل الماصر فصل على المبشري بالقيمة: لأن الذان زال بسيسه، هو مسح من كل وجه الي حافه ما. والي حق الشائف، فعيدار كنال هذه العشود للوثو حشر حتى لواز أيو المائع بمديد وهو يبقد حديد في حق السالب، أن كان الرد ماله بب عبد القمص بالمراضيي، لا يكون لمستفع حق الاستبرهات. ورجول في حقوم كالنا المنتري السمري نائب، وهذ كلعونا المونفض لشاضي على طنستري بالقسمة ، فإن كان قد قضى عليه بالقيمة ، لا يكون لقائم حق الاسترداد في الوحوه كلها ؛ لأن القاصي أبطن حن البائد عن العواره ولغله إلى القيمة لسلت أطفل له دلك، فلا يعود عنه إلى: العبي بعد ذلك و رازه و تقع السبياء، كست لو قضي على الداهد و يقيه اداناه ما و دامسات الإناق، تماهاة العبد من الإباق. لا يعود حن سالك إلى العيد. الذه هذا.

١٩٣٣٦٤ - ولو اؤهاه المنظري في بدائشتري. لا بسم المسخ في الأصوال كنها، إلا إذا كالب الزيادة من حهة المتداري، بأن كان الشنرين تولُّد فيسخه المنسري يصبغ يريد فيه . أو كان اسويقاء فلنه تسمن وعسلء فجيئية بجسم الفسخ لحن للستريء حتي يوارضي المفتري بالفسح والشرفاد المستدي معالر بدهم كان البائم حق الاسترداد ، وإذا التعص طفتر في بد المنظري بقعل بضمه ؛ أو مافة متماوية ، أو يفعل التُشري، قالِ تع بسنر و البيع مع اوش الاعصال، وليس له أذ يشرك البيع على المشترى، واللبصاحة غام الذيمة الرالة فلفساء ، وإن كان انتقصال معل أجببيء فللبطع للديأخذ الأرش من المشتريء الدئداء وبدعاه أخده مز الجابرية لأنه وحد في حق قل واحد منهما سبب مسمال أنقصال في حق المشرق القيضيء الأن الفيواف الجكم اللغف العاسد مضمدي بالقبضء والأوصاف تضمن بالضضء وهراحق الخاتي الحماية، وكان فلينظم الخيارة وصار كالعالو انتقص المعصوب في يدالداهب بمعل أحنبي، كان للمناطق في أحدالأرص خياره فالاتاب كفاحهما

١٩٢١، - وبو قتل الأحسى المبيع في يما لمشتري، فقدائع أنا يتممن المنتوي، واليس لم الديصيم الغابل فرق بين صباد القدا وابن صبعة النقصان فإذابي ضعان الغصان خيرا المائح بين تصممن المشتري و مي تشيعين الجاليء والفرق أن ما وجد ، على القارق بالقارل بال ملك المشترى ؛ لأن الحاربة قبلت على ملك مشترى، فلامكون بشائع عليه مسالي (لا بعد فسخ البيع في البيع، وتعذّر فسخ العند في المسيع سبب الهلاك، مخلاف صمان النقصاف؛ لأن هناك المقد الفسع فيسا بقي من البيع بالاسترداد فيعتبر البيع منفسخًا في حق الحزّ، الفاتت حكمًا لاعساخ البيع في الاصل، وإذا اعتبر البيع منفسخًا في حق الجزّ، الفاتت، كان ما وجب عليه بشابلة الجزّ، الفات، ولا عن ملث البائع، فكان للبائع حق الأخذ من الجاني، فلهذا الزّ قا.

1887 - وما ذكر من المعنى ظهرت التقرقة بين المشترى شراة فاسداً وبين المفصوب، فإن العصوب إذ قتل هي بد الغاصب كان للسالك أن يضمن الفائل إن شاء ﴿ لأن ما وجب على المشائل بفتل المعصوب بدل ملك المائك الأن المعصوب باقي على حكم ملك المالك، وكان للمائك أن بأحدُ ذلك من الفائل، والاكذلك المشترى شراء فاسداً على ما بينا، وفد ذكرنا أن المنع الفائد مستحق الفض والفسخ إعداماً للعساد، وإزالة للحرام.

وقال القدوري في كتابه (وأيهما عسخ البيع قبل القيض، فعسخه جائز على صاحبه، إذا كان بعضر من صاحبه، أي يعلم صاحبه الأن الفسخ مستحق الفرع، صنفي المنزوم عن العقد، فكان بمنزلة البيع الذي فيه الحبار للمتعاقدين، فيكون كل واحد متهما يستقل من فسخه بغير رصى الاعر، لكنه يوقف على علم الأخرة الأنه إلزام موجب للفسخ، فلا يلازمه إلا معلمه.

وي شهادات الجامع الذكر محمد مسألة البيع الفاسد، وذكر فرعها، ولو كان بقضى الفاضي بالبيع بين اساتع والمتدري بمحضر من البائع ورصاد، شرط حضرة البائع، ورضاه لصحة القض.

وفي موضع الخرشرط حضرة البائع، ولم يشتوط وضاء بعض مشايحنا، فالوا: إما احتلف الحواب الاختلاف المرصوع موضوع اشتراط حضرة البائع دون وضاء أن يكون الشرط الهاسد مشروطاً للمشتوى، والمشروط له العاسد يملك فسخ البيع الفاسد بمحضر صاحب وضى صدحيه بذلك، ولم يوض موضوع اشتراط حصرة البائع، أو رضاء أن يكون الشوط الفاسد حشروطاً للبائع دون المشتري

1777 - ومن لم يشترط التسرط العاملة إذا لقض البيع الفاصد، لا يصح نقضه إلا عمصر من صاحبه ورضاء، وإذا فيض البيع ، فكل بيع لا يصبع حذف الفسد عنه مثل البيع بالخمر والخنزير ، فهو ما ذكرنا قبل الفيض؛ لأن وجوب الفسخ لحق الشرع، وإنه مسحم"؟

⁽١) مكدا في أن وأم ، لمال المنجيح والمستحق.

وقال محمد: (ن وجد الفسخ عن له منفعة في الشرط، صح، وإن فسخ الأحر، لو بمفسخ ، ودلت مثل الشراء مأجل مجهول إني العطاء . وما أشبه ذلك، وكذلك الخيار الفاسد .

وجه قول محمد: إن معمه الشرط إذا كانت عابدة إليه ، كان قادراً على تصحيح العقد وسقاط الأحل، فإنا فسخ الأخر، فقد أبطل حقًّا تابثًا لغيره، فلايجوز.

وأبو حنيفة وأبو يومف بهولان: بأن الفسم يستحل حقًّا للنَّد ع، فانتهى اللووم عن العقد، والعقد إذا كان غير لازم، ذكل واحد من للتعافدين بتمكن من فسمحه أكثر ما في الماجحه أفاص له الخيار قادر على التصاحيح باحديث ولكن الكلام قبل الحفوجه وهو يمترقة الإنجاب، إذا وجد من النائع، كان المُقترى سبل من الفيول

البرالبالع لوارجع فبل فبول المنشريء صحء ولايقال: بأنارجوعه ينضمن إبطال حق الفيول على الشترى، كذلك هنا.

١٣٢٦٨ - وإن كان المُشتري جارية، فاستولدها الشيري حتى وحب القيمة، هل يغرم العفر؟ ذكر في كتاب البيوغ أنه لا يعرم، وذكر في كتاب الشرب: أنه يغرم.

فالدشمس الأتمة السرعسي في السرحة ": ما ذكر في كناب الشرب تأويله . أن الشتري وطئها ولويعظفهاأأأه وقدوضع السأنةعي كناب البوع فيماإذا أعلقهاء ودكرا أله لاعقر

قبال سمخ الإسلام خواهر زامه في أشرحه أنا إذا لم يعلقها ، يجب العقر بالفاق الروايات، وإذا أعلقها، فعيه روايتان، ومكذَّا ذكر الطحاوي في كتابه ، وهو الصحيح.

بجب أن يعلم بأن من اشتري حاربة شراءً هاسدًا لا يكون له أن يظأها إلى لأن انتابت له بالشراة الفاحد ملك حرام، واللك الحرام لا يبيع الوطاء كنما لا يبيع الأكل والشراب واللبس، أو لأنَّ الملك غير تابت في حلَّ الوطاء؛ لكونَ السب، فاستُله فإن وقدها ولم يعلقها، كان قلمائع أن يستردها الأن الجارية قائمة بعينها ، كما قس لوطاء ، وإذا استردها : ضمن المشتري مقرها لضائع

فمرق مين هذا وبين الموهوب له، إذا وطئ الخيارية ، لمورجع المواهب، فيإنه لايصيمن المواهب عقراء وههنا فاذرة يضمن

⁽۱) وفي أحد : ولم يعلقها، وما ذكر من البيع وتأريف.

ووجه الغرق بيهما، وهو أن الموهوب له حين وطيء وطيء ملك نفسه ملكاً حلالا الألك ثابت المرهوب ته بعد حكما حلالا الألك ثابت المرهوب ته بوصة ما الحل المحافرة السبب من حيد حكما وله المحل ته الوطاء، وبالرجوع لم يظهر أن الملك لم يكن له وقت الرطاء؛ لأن الرجوع لايسند إلى وقت تحقد، بل منتصر على حال وجوده صار واطناً ملك نفسه، فلم يكن عليه عقر، فأما ههنا فالذك في حتى الرطاء غير ثابت المكون السبب فاسداً، ولهذا لم يحل له لوطاء، وإذا لم يقبت الملك في حتى الرطاء كانت الجارية في حتى الوطاء كانت الجارية في حتى الوطاء كانت الجارية في حتى الوطاء بالمناه، عنا الذي ذكرنا، إذا لم يعلنها.

قام إذا أعلقها يضمن فيمتها الأنه بالإعلاق صبرت أم ولذله، فعجز عن ردها، فكان علم رد فيسها، كما له أعنه .

١٣٢٦٩ - وإدا وحبت القيمة ، هل يحب العقر؟ تعلى قول شمس الأثمة السرعسي . لا عقر رواية واحدة " ، كند ذكرها في كتاب اليوع .

وعلى ما ذكره شبح الإسلام في المسألة روايتان: على رواية كتاب البيوع: لا عقر عليه، وعلى رواية كتاب الشرف: عبد العقر، وحدما ذكر في كتاب الشرب: أن الجارية وإن كانت ملكاً للمسترى وقت الوطاء؛ إلا أن للباتع حق الاسترداد في جميع الجارية، وبالوظاء أيطل على الباتع من الاسرواد فيما السوقي بالوطاء، فيضمن فيمة ما السوفي، كما لوكان المستوفى ملك الباتع؛ لأن الحق معتبر بالحقيقة.

وجه ما دكر في كتاب البيوع. أن حق البائع في المستوفي لا يكون أكثر حالاً من حقيقة الثلث، ولو كنان حقيقة اثناث للقير ، إذا تقرر عليه الفسسان، لم يضمن العقر، كسا في العاصب، فههنا أولى

۱۳۲۷۰ وهي خوادر اين مساحة آن عن محمد : وجل انستري من أصر جدية نسراه قاسله ، وقيضها ، وولدت في يده أولاداً، ومشته ، ثم إن البائع ضمن المنتري قيمة الجارية يوم قبضها ، فإلى البائع يأخذ من المشتري أولادها ، ولا يجعل الشمري مالكاً للجارية يوم قبضها ، يعني ملكاً صحيحة فيما يحكم ، في أولادها .

قال الحاكم أبو الفصل: حالف بين الشترى شراءً فاسداً، وبين انشترى من العاصب؛ فإن الجارية إذا والدت في بد المشترى من العاصب؛ الم لبيع فيها بتضمين البانع، فإن هنا يتم

١٩١ هكما مي الله والانتاض اظ الواأف الاواحدة، وعليه بحمل رواية كماب البيوع.

البيع من حميم الجهات.

وهي اقتنطي الدهي باب حكم الشراء الفسندهي أوله الدخل السنوي من اخبر حدولة شراء وسالة المؤلفة المشتري وطاهه الروادات منه أو لافاد الم استحقها رجل بأحدها، وعفرها ودالدها والا برجم للتنوي على لبالع إلا النمارة الأساليس بخورون

الابري انها تو ولفت من عيو التندي، ذاذ له أن يتفص البح، ويأحده، وولدها من اللمترين

و وكير من هذا الساب العن أبي به سف أن المتسول يا جع المبلغة الواقد من البائم. و هكذا روى أن سهاعة عن محمد رجمه الله في سا الاستحقاق من المنظى .

وهي باب فكم الشراء لقاصدا عن محمد في المنتفى أيضًا: وجل انستري من حر أمة شه كافستاً ، وروجها من رجل تهم مستقى، فوطنها الروح ، وقد كانت كراً ، أدرن المانع خاصه فيها وأحدها، فالتكاح صفر ، والهم للبانع ، فإن فاناهيه وقاء بما تقصيها من دفات العقارة، فلا نبي معلى الفنتري ، وإن قال النقصال كو من الهو رحم به على المنسوى .

۱۳۳۷ وفي انوادو منسول عن أبي يو مف و حمه افدا رحل الدينون من أخر أمة المراء فالسلاء والرجها من رامن بهير مسمى، مو طبها الراوع، تم إله البائع تحافيم فسينا وأخدها، فعلى الشنوى الأكتر من مهر مثلها، وها لفصها النزويج، والممشوى على الروح الهياما الذي تسي الروم، فإذ قال في فصل، بعدل مهاواتكاح على حاله

وكدلك إن طاقها طلاق الرجعة، وإن شيفها واحدة بالله، قعمه مهر مثلها، ولا تقصال عليه.

و يكو هنده المسألة في المنتقى امرة أخران ، و ذكر أن عنى المسنون مهر سانها، وما تفصيها الترويج.

وفي الودو هشام " قال: " سألت وحملة عن راحل الشرى من أحر عالما شربة فالممالة. وفيفية البرماعة، أو المشلكة لعمام الزداد، قال: أحرلي أنه أبا حقيقة والبالوسف وحميما الله. قالاً العليمة فيعتديوم قبص

وقال محمد رحمه الله " فيمه أقل عليه فينت يوم استهلام ، هذا إذ كانت الزيادة من حسم السمعي ، وإن كانت الريادة من حيث الدين ، فعدت في قول محمد "أيصاً فيسته يوم فيفر ،

١٩٣٧٠ . وفي سوع الجامع ، رجل الدرى من أحر صفا شراءً فاسلاً ، وقبص المنشري

العدد بإذه البائع ، وتقعه النبس ، قبرأر والبائع أن مأخد عبده ، كان للمشترى أن حبس الحبد ما اللي أن بستر في القمل ، لأن الفاحد من العقود معمل ، بخائر في حق الأحكام ، وفي البح الجائز أو أن . . . العقد بعد القبض كان للمشترى حق حسل المتشرى إلى أن مستوفي المعن من البائح ، وهذا الآن الشرى إنا قبض الاساء غابلا كالفنده ، فعدار كالرهو به عبد ارتفاع الحسب بالفسيخ ، مكان له حق الحسل به ، كما في الرمن

ون مات الهائع، والاعال له غير العدد، كان المنتوى أحق بالعبد من عرصه الهائع الأنه على أحد الهائع الأنه على أحد المنتوى أحق به العبد والدو المناع العبد على أحد المنتوى أون عمل المناع العبد والله على المناع العبد والمناع المناع الأولى، الحقو المنسوى، فإن فصل النام والقالى حلى النام الأولى، فالله على المناع أخرى الخال الفيل أقل، كان هر أصوة لمستر غرما، النام يصرف هر معهم منفيه حقد فيها يضهر أم من المشركة، وإذا مات العبد في الدائمة على على المنتوى، كان شعر العبد في الدائمة المنتوى، كان شعر العبد في الدائمة المناع على المنتوى، كان شعر العبد في الدائمة المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى المنتوى الدائمة المنتوى الم

و لو كان المديري السري العبد بألف و إهمه دين كان للمستنزي على البائع قبل الشراف. الفيد الإلكاك سراءً فاسمال و فيضه وذن العائم.

لا إلى البائع أراد مسترده العبد محكم فسياد النبع ، وأراد انشدرى جراءه ع، قان اه عليه من الدين ، لم إلى البائع أراد مسترده العبد محكم فسياد النبع ، وأراد انشدرى جراءه ع، قان اه عليه من الدين ، لم يكل ته فلك ، فرق بين هذا ، وبينما لوكان البلغ من الدين ، ولم الكر محمد هذا المكر أن البلغ أن الدين الدين ولم الكر محمد هذا المكر أن البلغ أن الجارة بين الإحارة القامدة من حق حكم الحيس بالدين السائل ، فقال في الإحارة القامدة من حق حكم الحيس بالدين السائل ، فقال في الإحارة الفائدة النبس بالدين السائل ، فقال في الإحارة الفائدة أخر عا كان له من الدين على الأحد ، وقال في الإحارة المنافذة الميس له حق حيل المدين بدلك .

فال مدارحد مهم ان تعالى و لا فرق بين الإحارة الجائزة وبن الدم احائز و فالروافة في الإحارة نكون رواية في البرم و واغرق بن البيع اختر و وبن البيع الفاحد أن العقد في السم الحائز الايد من الايمين دلت الدين و بل بشه ديدًا في دمة المستوى و مر باشقيهان قصياصة الاستواهما قدرً و و صمًا و يصير البائع مدنوفية التمن بحكم القاصة و فيعشر بها تو استوفه حقيقة و هناك للمشترى حد حبس المبيع بعد الإفاقة إلى أن يستوفى الشعر و فكذا إن صاد مستوفية الشين بحكم المفاصة وقاما في البيع العاصد إن كان لا يتعلق المعد عين دلك الغير

⁽١) وفي النسخة م" الايتعلق بدلا من لايتعبر..

حتى كاناله حق حبسه من البائع، فيكرد: أحق به بعد وفاته أيضًا

أيضاً ولكن لا يجب مثل ذلك دينًا في ذمة المنستوى، وإنما يحب قيسمة المسيع عند الفيض والمنابع في من الفيض المنابع منفروة فيل الهابعة غير منفروة فيل الهابعة غير منفروة فيل الهابعة في كل ساعة وزمان بالقسع، فأما دين المختبري على البائع منفرو، فلم يتغفا وصف، والمقاصة إنما نفع عند الاستواء في الوصف، ولهذا لم تقع المقاصة بين المؤجل والحال لعدم استواءهما وصفًا وإذا لم تقع الفاصة لم يصر البنع مستوفيا النمن بالمقاصة ليعتبر ذلك بالاستيفاء حقيقة ، فإن مات البائع وعليه ديون كثيرة، والعبد المنتري أحق بالعبد؛ لأنه لم يكن والعبد عند المنتري أحق بالعبد؛ لأنه لم يكن أحق بالعبد؛ فلا يكون أحق به يعد وفاة أحق بالعبد عند ألم يكن أم عن حيس العبد، فلا يكون أحق به يعد وفاة المائع، فيباع العبد، ويقسم الفعن بين غوماء البائع، والمشتري من جملتهم، وفيما إذا وقع المائع، فيباع العبد، ويقسم الفعن بين غوماء البائع، والمشتري من جملتهم، وفيما إذا وقع

الشراء جائزًا، بجب أن بكون المشترى أحق بالعبد؛ الأمه كان أحق بالعبد حال حياة البائم،

البائع فيه باغياد، وفيض المجامع الصغير أيضاً: وجل اغترى من أخر عبداً شراة فاسداً عنى أن البائع فيه باغياد، وفيض المشترى العبد في مدة الخبار بإذن البائع، فأعشه في مدة الخبار، لا ينفذ إعتافه؛ لأن الناسد من العفود ملحق بالجائز في حق الاحكام، وخبر لبائع في العقد الجائز يمنع ثيرت الملك فلمشترى، فكنا في العقد الفاسد، وإغا صع الخبار في البيع الفاسد وإن كان المسع الفسد غير الأوم؛ لأن فيه فائدة، حتى يمنع العفادة في حق الحكم، وهذا الحكم، وهو الملك عند انصال فإن البيع الفاسد العارى عن شرط الخبار منعقد في حق الحكم، ولهذا يغيد الملك عند انصال القبض به، فكان شرط الخبار في البيع الفاسد مقبداً، فصبح شرط الخبار لا بغيد الملك عند انصال الفيض به فكان شرط الخبار بإسقاطها، أو الفاسد مقبداً، فصبح شرط الخبار لهذا، وفو أعتقه المشترى بعد عا صقط الخبار بإسقاطها، أو يعنى المدة صع إعشاق بنوب عن قبض الشراء الفاسد، بعضا فيه إلى تجديد الفيض في الأن فيضه الأول موجب ضمان الفيسة، وكان مغسونا نضان نضه، ومثل هذا الفيض بنوب عن قبض الشراء الفاسد.

۱۳۳۷ - قال في المنتفى : وجل السترى من أخر حبداً شراءً ماسداً بألف درهم، وتقابضا، فم إن البائع المسدا بالف درهم، وتقابضا، فم إن البائع استرد العبد بعكم فساد العقد، كان للمشترى أن بأخذ الفيمة، إن وجدها بعينها ، ولا يكون للبائع أن يمنع منها، قال ثمه: ألا ترى أن السائع لو صات، كان المشترى أحق بالفيمة، مهذا إشارة إلى أن الدواهم والمناتبر بتعينان في البوع الفاسدة، وهكذا لفترى أحق العبوب المقدوب، لأن أول لذكر في كناب الصرف، ووجه ذلك أن المقوض بعكم المعقد انقاسد بشبه لمقصوب، لأن أول القض بلاقي ملك المشترى، ثم يصير عملوكا لملياتم عند عام المبقى ، كما في جانب المبيع، فإن

أول القبص في المبيع يلافي منك النائع ، نم يصير عمو كالله سنرى عبد عام القبض ، والمعراهم والعمليم يتمينان في الفصيف ، فكذا في العقد العاملة .

قال هينياه . سالت محيداً وحمه الله تعللي عن وحل استرى من وجل ظاهماً شراءُ فاستأ بالسائر هم، وقيضه المتنتاي . لم انتفراه مد لبائع عالة درهم شراءً صحيحياً ، قال إن قيضه البائد و فهو صح اليور الأول، وإن لم يقسم، فلسن مسحراته .

مقدر من أبي يوسف وحده القائمة لي البي رجل الفشري من أخرات اللشواة فاستدأل وفيعيه منه باعد من عبره، فم تقايلا السعاد والدالمسري لنافي العدد على المشتري الأولاد أثم حاد البائع الأوارد وحافيد المسترق الأول في البيع الفائدة اللا مدين لوحله الأن الإقافة بع مستقل في حق الثالث، فصار نظير الود بالعب بعد الفصل بغير قضائه وقد مر الكلام فيه .

۱۳۳۷۵ - ولو باعد بن اخر بيمًا فاستداه وسطنه إليده قال حاصم كانم الأمال المشتري الأوانياء صدته الفاصي قبلتها، وإن لنو بحاصمه حتى حاصم المشتري الأول، المستري الأخرامي كيده وقسحه القاضيء في حاصمه الأولاء فيه يزه عليه

الحسن بن زيند. عن أبي توسف الحملة الله تعالى الحن رجع التسدى من رجل جنارية شراء فاستال بن زيند. عن أبي توسف الحملة الله تعالى الدرى وحل التسدى من رجل جنارية بشطال الواقعة و المستويات في بدالمستال الواقعة و المستويات وإن تم يكن دارال وقاء بالقطاعات أخذ البائع قام التنصال الواقعة على المائع المستويات في المنتوى برجع على المائع بهذا من من المائع من المائع المنتوي برجع على المائع بيان من من المائع المنتوي الواقعة في تفصل الواقعة بين المنتوي المن

١٩٧٧ - ينشر عن أبي يوسيف وحمله الله تصالي الوحل الدماري من أحواع بالشواط عاسلاً عاقلم يليصه حتى قال للمالغ ، أعلقه على ، قاصمه عناء كافا العلق عن الماقع ، والايكارث للمشتري

۱۳۳۷۷ ولا، رئيري حنطة شراء فاستدال فأمر البائع أن يطحنها ، فطحنها ، فالدقيق المائم ، وكذلك لو كذك شاة ، دأم ملاحها

١٤٩٧٩ - ريجل المبتري فيهلام أو فضيات كره، أو فضنان شمن ، شواءُ فاستأناء و أيضه.

وغوسه بالفأطعوه أركان غاصأنك فالدأنو حزيه فرضي الفاتعالي عند احتماسواه وعفيي المشتري والخاصب قبمة فلك الأبه تعيراء ولواكان غصب نحلاف أسعم، فغرسه، فنتبء والطعم عنده، أو كان ذلك شار أ فاستُه قام في الفصاب، وردعلي صاحبه؛ لأبه مين ماله، وأما في الشراء العاصد فعلى الششري فيمتم، والإيفلج في قول أبي حنيفة رضي الته تعدلي عمه حكق فيرانه في الأرض إذا يشخله وقبال فيه يوسف رحاله القائم نالين إن كان فلم الإيتمن الأرض، فتم أقلعه في الشراء التناسف، مثل قوله في الثوب إذا قطعه، وخناطه، وحشاه، وإن كان قامه (٢٠٠١ لا ينقص الأرض قلعته مثل فوله في التاء أنه بهدم والأن هدمه لا ينقص الأرض. رفي العصب قلعته وإنامقص الأرص.

البر مساعة عن أبر يوسف رحمه الدانعاني: رجل انستري عبدًا شواءً فاسدًا، وقبصه، وزوجه المرأة حرة على مهر مستوى الدحل بهاء والبرينقد الهراء ثم حاميم البائع النشتري في مساد البيع، فإذا أغاضي بنظر فيسافره من الفقة لما مضي والهراء فإذا بقغ دلك فيسة العبد، هالسائع بالخياراء إناشاه أخد القبمه واسلم العمد للمشدريء وإناضاه أخد عمده والبايراجع مشيء: وإنَّ تُدرِيكُمْ ذَلِكَ فَسَمَّهِ ، أَحَدُ العَمَدِ وَأَحَدُ مَا نَقَصَهُ وَيَقُومُ عَلَى هَذَهُ مُعَامَق وَ شَوَّم وقيس عمله دين، والتكام حافر على قل حال، والهر الذي في رقبة العيم، فالشيري ضامن المعرأة على كل حال لأنها عادلها، فإنا لزم العبد دين عدد البائع لعدم ينقض البيع من لفظة الرائم، لم يوجع بقلك على الشتري.

ولو علمي العبد عبد المتنادين، فإنه يتعمل البيع، ويرد العبد على البائع، وأدباه أن يضاميه ما مقصاه للعملي ، ويمان تداء ترك لاهواد على البائم ، وضاميه الذيه قد وهذه كله فول أمل يواسف والمحمدان حمهما الله تعالىء واطلى قياس فول أبي حدثية راصي الله تعالى طنه ردا أخاد البائم لعده ولاشيء لم

١٩٩٨٠ - وفي انوادرايل سماعة الزعل أبي يوسف رحمه الله تعالى ارجل النتري مل أخو عبداً غراهُ فاستأه تمري المشتري أن له بي التجارة، فلحقه دين، غران البائع حاصم المشتري في المسرداد الفيمة ، فإنه يرد العيد عليه ، ولا سبيل للغرماء عليه ، ويضمن بالشتري الأقراص فيمه العندوس الدين ديعني الغرماه

وعنه أنضًا فمن اشتري جاء به شراء فاساءً ، و فصها المنشري ، وزوجها مي رجل. نم مسخ ليبع بمهما ححكم الفساد، وأخذها البائع مع ما تقصها التروح، لو إن الروح طائفها فين

⁽¹⁴ ما ين العدوين مالط من الأسوع أنبيه من ظام و وف

القدمول بهاء كان على البائع أن يوادعلى افتشرى ما الخدامن البقصائق، قال: ألا نوى أنه لوالم يكن تزوج ، وتكن الباصت إحدى حبيبها في يد المشغوى ، نم إن المشترى ردها ، ورد سعها نصف الفيامة ، نام دهب الباض ، وعادت إلى الحالة الأولى ، فإن البائع براد على المشترى م أحد من نصف الفيام ، وطريقه ما قال.

۱۹۳۸۹ و رقى انوادر امن صفاحة : رجل فائ تغيره. انستوبت منك عبعث پيذا السمن اللغان في هذا الدين و المعتمدة في اللغان في هذا الدين المعتمدة والمعتمد و المعتمد في العبد و المعتمد في العبد في المعتمد في العبد و المعتمد في العبد في المعتمد في المعتمد

المدارة وقيمها بإدن البائع، فأراد البائع أن يستردها بعكم النسرى من أحر حاربة شراة فاسداً وقيمها بإدن البائع، فأراد البائع أن يستردها بعكم القساد، فأقام المشرى من أجر حاربة شراة من فلان بكذا، فإن صدفه أبائع فيما قال، كان قلبائع حق استرداه الجاربة الأن خروجها عن ملك المسترى، وإن كفيه البائع فيما قال، كان قلبائع حق استرداه الجاربة الأن حق البائع قد قت في الاسترداء الجاربة الأن البيئة وتعلم المعترد البيئة والمناز بالمعترداء بعدة البيئة المائية وتعلم المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات المعتردات الإقرارا الأن ناك حصر أن يسترد الجاربة من البائع الأول؛ لأن التصديق يستند إلى وقت الإقرارا الأن ناك المعتردات المعت

ولو قال المشترى. بعثها من رجل ، وقم يسمه ، وكذبه البائع ، كان المبترع أن يسترده ، لأنه تو أفر العلوم ، وكذبه فالنائع ، كان اسائع أن يستردها ، فإذا أفر الجهول أو لي ، وإن استرد السائع ، فم جناء وحق ، فضال المشتوى ، إنما عنبت هذا ، فإذا تلذب ذلك الرجل المسترى ، فالاسترداد ماضي ، وإذا صدقة فكذلك ؛ لأن الإقراد حال وجوده وقع باطلا لحصر له لمجهول ، إلا أنا بعد الاسترداد هو مصوحتي إقراره، فيلحق التصديق بهذا الإقرار، وصار كأنهما نصادقا بعد استرداد أباتم، وبه لا بيعل سترداد الباتم، محلاف السألة الأولى؛ لأن هناك الإقوار واتع صحيحا لوقوعه لعثوم، واستندالتصديق إليه، ومن ضرورته بطلان الاسترداد، قال من الكتاب: وهو عظير ما قو قال الشتري. إنها ليست لي، لا ينطل به حق البائع في الاسترداد.

وأنو قال: إنها لقلان، فإن صدقه البابع في دلك، بطن حيرانياتم في الاسترداد، وإن كذبه البائد في ذلك، استرد العبد، فإن حضر القراله، وصدق الشنري، الحذ الحاربة وبطل استرداد الدنير، وإن كذبه، فالاسترداد ماض والله مسجمه وتعالى أعلم ..

الفصل المتاسع

في حكم شراء النضولي، وبيع أحد الشريكيّن في شيء كنه أو في بعضه، وما يكون إجازة في دلك، وما لا يكون وفي اجتماع الفضوليس على التصرف في محل واحد وبدخل فيه بعض مسائل مع الفاصب

۱۹۳۸۳ - بودا اشتوى الرحل شيدً فرحل بغير آمره، كان ما اشترى فشست وإن آخاره الدى اشترى فشست وإن آخاره الدى اشتراء وصورت إدافات المائع فلسشترى بعد ملك فقا العين لكفاء فقال الفقرى اشتريت وقوى بقليه السراء لقلاده وعما ساء على أصل أدامر والقصير لي يقا يتوقف على الإحال إدائم بعد المحجوزًا عليه والوسية محجوزًا عاوده أما إذا وجد هادًا على الشدى، بعدت والايتوفف على الإجازة، وقد وحد تداً على المنترى عهدا وعد يعدد أما يقا وعده وعد المنترى المنترى عدد المنترى ال

وأدارة أضاف المقدرين منشري فدافهر على رجوم أحدما: الديقول سابع المدا هذا العماض فلازه وقال للصولي الشريت لقلال، فلك لعلاله أو أقال: النشريت، فيلت تفكره أو قال: "أأ المفروت، قيلت، ولم يقل الدلال، وهي هذا الوجه يتوقف، ويعسل وجازة المشري له به

لذا بي: أن يقول القصولي لصاحب العللاء مع فذا العبد من فضائل كدا، فقال الدينو : يعتاء وقال الشعري أفنات تعالى، أم قال: العشويت تفالان، أم لم يعلى: لمالان، وفي هذا الرجم موقعات والامقد فتي الشداي

رائعالمات أن يقول صاحب العبد للعصولي ، بعث بنك هذا العبد لأجل فلات، ويقال الفصولي العبد لأجل علات، ويقال الفصولي العبد : المدرية منا العبد العب

، وأبت في موجها أخراء لو قال هناجت العلم للمصولي، لعند ملك هذا العلم لكار. وقال المصولي : فلك لفلان أو قال التنزيب لللان، أو بدأ المضولي، فقال، الصراب

٥٠) ما بن للعفر في سائد من الأعمل، وإنه أنشن علم العارة من السلحة الم

منك هذا العبيد تفيلان، وقال صباحب العبيد: بعنيه منك، وذكر أنَّ الصبحيع أنَّ العقد"؛ يتوقف، ولا ينقذ على الفضولي، .

[وذكر محمد في وكانة الجامع في آخرياب الوكانة في البيوع سيضمن والإيضمن المسألة تمل على القضولي إذا الشترى وهو من أهل أن يتفذ عليه ينفذ عليه ، والا بتوقف، وإن أهاف الشراء إلى للشيرى له تسلّه وكتب تعليفاً ، أن هذا فصل العناف فيه لمتأخرون واعتلافهم فيه بناه على الختلاف الروايات عن محمد ، وأن في الشرح الطحارى آبضاً : أن الفضولي إذا باع مال الغير ، فهو على وجهين الإباعه بنمز لا ينعين بالتعيين ، هإنما يلحقه الإجازة بقيم الأربعة : البائع ، والمنتزى ، والمالك ، والمبيع ، ولا يشتر ط لصحة الإجازة بيام الشمن في دالين المستون مالك البيع ، ويكون النائع بالموزيل للمجهز ، والنمن للمشترى إن كان قائماً ، وإن هلك في يدافاتم ، هلك أمانة ، وإن أباعاد أمانة ، وإن المحت الإحازة في هذا الوجه ، وهو ما إذا كان النمن فيام الشمن لصحة الإجازة فم إذا صحت الإحازة في هذا الوجه ، وهو ما إذا كان النمن فيأ بتعين بالنمين ، وكان النمن فيان بالنمين بالنمين ، والشراء في طلا المبيز ، ولا النمن فيان من دوات القيم بالنمان في كان من دوات القيم ، وينك ان كان من دوات القيم ،

18741 - وفي فقارى أبي اللبث وحمه الله نعائي أ. إذا ماغ مناع غيره بغير إذا مه شم مات، وأجاز صاحب شاع البيع، لا يجوزه وأنه موافق له ذكره الطحاوى، فرق بين هذا وببن النكاح، والفرق أن البيع إذا جاز، يصير البائع وكبلاء لما عرف أن الإجارة في الانتباء كالإذن في الإبتداء، فقر جع وليه الحقوق، والميث لا يصلح وكبلا، ولا كذلك النكاح، فإذ هناك لا توحم الحقوق إلى الوكيل.

وفي توادر ابن سماعة : قلب كحمد وحمه الله تعالى : أو أبت رجلا غصب من آخو حيواتًا، وباعه من آخو، فأجار المفصوب منه البيع، وكا معلم ما حال المعصوب، قال محمد وحمه الله تعالى : البيع جائز حتى يعلم أنه تلف، قال : وهو قول أبي يوسف الأول، ثم دجم بيخداد، وقال: الربع ما اسد حتى يعلم حياته، قول قال المشترى: المبيع كان هالكمّا وقت الإجازة، وقال الدنم : إقامات بعد الإجازة، فالقول قول الماتع.

⁽¹⁾ وفي م - أن العقد الفاسد يتونف.

⁽٢) ما بين المقرون سافط من الأصل، وإنما أتبتت هذه للعبارة من المسخة أح ..

۱۹۳۹۵ وفی اصاوی آمی العباد رحمه افه بمالی آن رحل باغ بوب فیره بعیر آمره. فقصه افتتری و وصحه فیراطان ب التوب للیع، حار، وثر قطعه وخاطع، نم آجار نفی، سیجره الان المبع قدهلت می وجه، وصار شیفًا آخر [من رجه]] آلا بری آن تا تعاصب از. فعل دلک، ملکه.

1879 . وفي أنو أدر أبل منساطة أن إداماع أحية الشريكير مصف الدار مشياعاً المصوف الدار مشياعاً المصوف إلى تصييمه وأنو داع فضول تصدف الدور المشيركة بن رحلين ويتصوف الديم اللي تصييما ما وأد أجاز أحدهما وحيح البيم في النصف الذي هو تصييم المجيزة ومنا تحييم من الدين ترجمه أو فو وحد تصييم من الدين المشيرك المدارون والمان عليم المانون المسابق المانون المنافق الدين وطافا والنواة في تصييم والواقية ومن تصييم والمانون المنافق الدين وطافا والنواة على الدين وطافا الدين وطافا والنواة المنافق المدارون وطافا الميان المنافق المدارون المنافق المنافق المدارون المنافق ا

هندام عن محمد رحمه الله تعالى عن علام بن رحدن، لدساستر بكير في الأشياب قال أحدهما تصاحبه عن محمد رحمه الله تعالى عن علام بن مناع المالام عند هذه المحدد عنه بنان أي النصمين هو، تم مات العبد بعد تسليم البيع منه، قطال البائم بعد مودد: قد بعد ساسى، فالقول فوند.

14744 - قال من الجامع الكبير - رحل الاع عبد غيره سبر الدر صاحب بالف درهم. وقتله المشترى، وباعه الحرس رحل احر بأنف درهم بعير أدر صاحب لعبد، فقيله المشترى الثالى، وقت العندالله؛ لأنه لا مراحبه من الشرفام، وإد الله الولى دلك، فأجارهما الصف المعقدين؛ لأنه فيبعين تعارضه في الحكم، وفيس أحدهما بأولى من الأحراء وشعل قائل للتنبيف، فيصف و والدلكل واحدهم المشترين الحيار؛ لأن كل واحد مهما إنا الدم على المشراء وعدة في الكل ، وفويسلم لكل واحد مهما إلا العبف.

١٣٣٨٩ و كفائك لو وكان الولي وحين كان واحد منهما يسيع العيد، فياعد كان واحد منهما من رحل على حدة، ووقع السعال جميعا مكان يحكم بالتصيعات الأالدة بر الإنسامي الاعداد بالإحارة في الاشهاد، ولم وجدت الإجازة في الانتهاد بالمهمين ينصف البيعان، فكذا إذا وحد الإذار التبيعيز في الاعتداء، وتحرر فاعتريات فاختذا وكذلك بوكان الذي ولي المهمي

⁽١) هكدا في السنجة ع

 ⁽³⁾ وفي الاستحداد من ألا تري أن العناصد إذا فعن، ذلك كانز الصناحة اللم سيأن بشرك إلى من عليه.
 ويستر فسية مرية أنظره وفي موادر إس سيده .

فضيونية واحتاقه والشنتري اتنان رباع العبيد من رجل بأنف دميير أمر المولى، والع من العو كانك ، مينم الولى، فأجارهما بنصف العقامين

وى أبو الحين الكرحي رحيد قد تعالى طول: تأويل هذه المسألة قده إذا خرج المعان معاه بأن قال الذي وقي الميع : بعد من كان و حد سكم حيم الحيد من هذا بألف. فشالا جميد المه أجار المولى البيعين، فأما إذا حصل دلك على وحد التعافيه فالناني ينقص الأول: الأن الفصولي ينتزم العهدة، والناس يتعاولون في توناه ليوحب المعاملة، فصار إقدامه على البيع الثاني هسما للعقد الأول، والمصولي يمك فسح المغذ الوقوف قبل إجارة المالك، عمل البيع الثاني هدماً المعاملة والمناسوني كان فسح المغذ الوقوف قبل إجارة المالك، صدار كما تو كان المنتزى و حداً، وينتخب والمناسوني كان في المكتاب من المناس مدخا المديم الأول، مشابخنا وحداهم الله للمنازع الإلكاء وصدار كما تو كان المنتزى و حداً، وكثر مخاله المقدول فسح المقد الأول، الانتها ولا دلالله أما على المناسونية المناسونية والمناك، وتعلك دلالة لما فلا تمك، وتعلك دلالة لما فلمان إنه لا متوجد من متابعة المناسونية وبين الحكوين تدفيه علمتقض لأول، فسرورة، بحلاف ما إذا كان المشترى حكم العقد من المناك المناسونية على الشارة التالي على الشارة النائق حسن المناك المناسونية المناسونية والمناف المناس المناسونية المناسون

۱۳۸۸ - ولو باغ الفاصولي أمة وجل بأنف درهمه، ورواجها أخر من رجل بمائة دينتر. ويلغ المولي، فأجارهما، حار البيع، وبطل للكاع الآن البيع أغوى، إذ يستفاد به ما يشرب عليه ما يستفاد بملك النكاح، وهو ملك المنعة، وطلك التكاح لايستمد به شيئًا يترقب عليه ما يستماد بالديم، وهو طلك الربيم، وجهدة لو صرأ البيع على الشكاح الموقوف، لا ينطقه، ولو استرباء كان ترجيع السع أولى؛ لأنه يقبل أ فشعيه، و فلكاع لا يقبل المصيف،

1979- وأبو أعلها وحل بغير أمره، أو كانتها، وباحها الأخراء مأحارهما الولى معاً... جاز العنق والكتابة، وبطل لبيع الأزائييع عليا الطلان، والعنق والكتابة لانفسلان التنوت هي أحد النصفيز مع فيام البيع في النصف الأحراء فتوجب ترجيح لعنق والكتابة بهالس الرجهين، ولايذا فتنا: لو وكل رجل عبره يؤهناني عبده، أو تكتبه عبده، يوكل اخرابيم هذا

⁽¹⁾ مكنا فرانسيجه م دوكان في الأصل والسيختين الصاور عنا : العريقال.

لعبد أبصاء فقعا امعاء بالعنق والكبالد أوليء فههما فلللت

1379 و تو أن رحالا و ف عيد روق الرحان بعيد أمراد وسنده التي موحوب للم وباعد أخراد وسنده التي موحوب للم وباعد أخر على ورحل وباعد أخر على ورحل وباعد أبيد الله المستده التي المعاملة التي المستدين التي أو داخر أبيد أنها أن المستدن وراها في المستدن والتي المستدن وبالمستدن وبالاستدار المستدن وبالاستدار المستدن وبالاستدار أبيد الله المستدار المستدن وبالاستدار أبيد الله المستدار المستدار أبيد الله المستدار المست

و حدة دادمي أحدها الذات الدراء وركام عين درعه في على الامي ماكه من حية و حدة دادمي أحده و الله على على الامي ماكه من حية فقت الدامي أحدها الذات الدراء وركام عيناة والقيض ووي سائلة والرجامي ولك أن فقت أن الشراء اولي و عند حج السراء في مسألة الدام ين دوي مسائلة والرجامي ولك أن في مسألة الداموي ليت العقدي ولك أن نسوياء والهي الأنهاج والي والاميل في المقدي إذا نسوياء والهي الأنوج منتقلة من يوجه القليم والهي الله والي والأن الميامي باللك المنام الله والي والأن الميامية باللك الموجود الميامية والهي المنامية المنامية

۱۳۹۳ مورد همه الحديق برجل وهيده را حل لرحل و ملهم و العبدا و المسلم و العبدار حل أخر كراج ال أخواء ومنظم إلا أن فأجدو صاحب الداو المقديق ما الما يقفل الداو ألى حدثة وحلى لله العالم الدام وحدة مناهدة والانتخار أخطر الماقة إلى وحدار كأنه وصياعي راجبين تعييميات الا العارة الامنواء الاعديث وحدة الدار من وحدم تصفيل باطلة عبد ألى حيفة راجيد الله لمدالي . حاله عندهما وفهلة كذلك و كذلك فهذا مع الصدة الامترادهما في الفيق

۱۹۳۹۵ و لو باهها حل من رجل و ورهنها حرامل رحل بدي له و فاحار صاحبها هات فلم جار النبخ وجل الرهز الار البيخ الوي الآن برحد ملك الرعبة ، و الدر الا يوجب ملك الرفق، ولأن اللبع قابل للتصبيف، والرحن لا يقال التصبيف؟ لأنا و فن المشاع لا يصبح، سواء كان مساعًا يحمل القسمة، أن لا يحتمل القسمة، فلهذا وجحما للبيع، وثو كان أحدهما صديقة، أو همة، والأخر رحمًا، فإن كان في العداء فالهية والصدقة أولى فاذ قلما: في البيع مع الرحن، وإن كان في الداريطان، إذ لا يمكن تصبحيح كل واحداثهما في نصف الدار شاك،

فيك قبول" ينبعي أن يترجح الهبة والصدقة ، لأنه أفواي سهما، فإن كل واحد سهما يفيد ملك الرقاة والرهن لا بمد منك الرقبة؟

عملة الهيدة إن ثانت أفوى من هذا الرجه ، فالرهن أموى من وجه أخرا الان الرمن عقد طسمان ، والهيدة عقد تبرع ، فوقعت المعارضة من قرة الرهن من هما الموجه وبن قبة الهيدة من الرجه الذي اقتدا أفيديت أن المساواة بينهما ، وكان الحكم هو التصيف ، وواحد من ذلك لا يغيل النصيف، وقو كان الرهبين في دار أو عبد ، فذلك كام ياطل لتعقر الترجيع ، وتعاير التصيف الأن وهن من يشاع لا يصبح على كل حال ، ولم يجمل هذا عنواة الرهن من رجعين الأن هناك المناح في ون المقد واحد والكل بصير رها ، ولا يعدير عندى واحد منهما في ذكل منهما نصفه رحال الرحصة ، أو في النصف عند تقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف كل حقد في النصف عند تقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في عند كل حقد في النصف المناح في النصف عند نقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف عند تقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف عند تقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف عند نقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف كل حقد في النصف المناح في النصف عند نقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف كل حقد في النصف المناح في النصف المناح في النصف المناح في النصف عند نقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف كل حقد في النصف المناح في النصف كل حقد في النصف المناح في النصف المناح في النصف عند نقاريبها ، وقد نقلت الراحمة ، في في النصف كل عقد نقلة بيناح في النصف المناح في المناح في النصف المناح المناح في النصف المناح في النصف المناح في المناح في المناح في النصف المناح في المنا

1879- وإن احتمع ثبيع والأحارة في العبد والذارة فالبيع أولى الارالبيع أفوى، والدارة فالبيع أولى الارالبيع أفوى، وإنه يفيد مفت الرقيقة ولان المبعد بعضال النصيف، والإجارة لا تنصل المبتوج البيع عند أبى حيفة رضى الله نعالى عند بعلان وعندهما بلطة الاخرى، وإن اجتمعت الهنة والإجارة في الدر) فاتهة أولى الانها أفوى الانها تعدد ملك الرقية ، وملك لمنعة تبكال والإجارة لا تغيد ملك الرقية ، والله قالمها المبتال فاتبيع حيد أبى حيفة وحمه الله تعالى وهذا إذا كابت الدعوى في العبد ، فإن كانت في الدار ، هالهيه أولى أيضاً عند أبى حيفة وصى في تدارى مناهبه أولى أيضاً عند أبى حيفة وصى العلمة فه تدالى هده الكان للحلة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبيد للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للملة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للماة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للماة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للماة الأولى ، دون الثانية ، وهندهما الترجيع في الدار والنبية للماة الأولى ، دون الثانية ، وهنده الكربية الثانية ، وهنده التربية التربية المائية الأولى ، دون الثانية ، وهنده التربية التر

⁽¹⁾ وفي السخة أم أر فقيلت مسارة ينتهما

⁽۲) وفي - بالمعلية مكنان تعالى

1999 - وإذا يجدم الرهن مع الإجرف بالإجازة أولى في العبد والدار حديثًا، فين ما معادلة والدار حديثًا، فين هذا على فويهما والرهن لا يقبل عنوفية المنافعة في حديثة منافي في المحارة تقبل التنسيق عندهما، والرهن لا يقبل قبل عد أبي حديثة وعلى التاريخ فيها سواء، فيشغى أن يبطلا، وقتل: لا، بل هذا قول الكل؛ لان التبيرع في الرهن أنسد تأثير أمن في الإجازة في المنافع، ورهن المناع من التنويث لا يجول، وإجازة المناع من الترويث لا يجول، وإجازة المناع من الترويث لا يجول، وإجازة فيهنا صاوب الإحارة أولى، ولأن الاجازة أقبري من الرهن والأن الاجازة أولى، ولأن الإجازة أقبري من الرهن والأحرزة توجب منا يوجب التروية والمراد ويوجب منا المنقمة أيصال، وهو عقد معاملة، والرمن لايوجب منت

۱۳۹۹ - وفي الوائد ابن مساعة عن محمد وحمه التا معالى ، وجل باغ بوباً لوحل من امن تعدلى ، وجل باغ بوباً لوحل من امن تعدد وحمه التا معالى موجل المن من المن المن من المن تعدد من عدد عدم والعدد مادون له في التجارة وعليه ديل ، أو لادين عليه ، شم إن السائع أعلم والمناطوس أنه قد مع توجه ولم يعدله من باعده عالى الاجموار ذلك ولا في عبده الذي عبده الذين عن من أنه لو أمره مبيعة المناط أنادين عالم الدين .

۱۷۲۹۸ - قال: مرآه جامل بالك درهم إلى رحل، وقالت: انسر بهذه الألف مذه الدار الايني الصحير هذا، وله أب حي، فاشترى الرحل الدار، وأحار والدالصين ذلك، فالدار المستقرى والإحارة رطلة إذاور المسأة بدا أصاف فلك الرجل إلى نسمة؟" أ.

وجل قدل لأغمر أقد الششريات عبدك هذه من نفسني بألف درهم، والمولي حماصر وقت هذه القاللة، فقال: هذأ جوات، وسالمت، قال: الجملة بيعًا الساعة منه بالله، درهم، وأو عال: هذا في ضيء ماض، كالع باطلان

وقو قال اقد شمرت عمله هذا من نفسي ومن فلانا بألف درهم، يعني أمس، فعال النولي: قد رصيت، لم يحز في شيء الألم بيم واحديثمن واحد

1979.9 ولو قال: النتويت عبدك هذا أمس، الشريت نصعه من نصصي بخمسمانة. وتصفه من فلان يتفسيمانك فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلات بعني إذا قال الولى : قد أحزت

⁽¹⁾ هڪ اجي ناشيم شام

⁽٢) ما من المعقوفين ساقط من الأصل، وإنه أنبتت عقد العبارة من المسعة الع

۱۲۳۰ إذا الشرى هيداً، وقيصه ، فادعاه رجل أنه عيده ، وأقام البينة ، وقد علم بالبيع ، فعضى له العاص ، وقيصه ، ثم أمصى العقد ، فإمصاء ، باض ، وإن قصى الغاصى له بالدياء ، فلم يقيضه حتى أمضى العقد ، فإمصاء ، مائز ، وكمالك إنه أمصاه قبل أن يقصى القاصي العيد ، جار إدفياه .

۱۳۶۱ و في النوادر هشتام ؛ قال: سالت أد يوسمه رحمه الله تعالى عزرجن عصبه الله تعالى عزرجن عصبه الله تعالى عزرجن عصبه الله و باعد الله و باعد المتصاوب منه وأجاز البلغ، قال: إن كان بقد المقصوب منه على أخد العبد العبد الموضاء جائر الراح فاصله باطل اوال كال السعيم الراب و العبد بالكوفة والعاصب والمنصوب منه البري الحاجز المعصوب منه البيع و قال محمد المصاد حالة و قال أو يوصف الإعام الله على الواسم، والمضاء والإعام الله على الواسم، والمضاء والمائر المناطقة في هدا.

۱۹۳۰ - إبر، فيم عز محمد وحمه قه تعالى ارجلانا بينهما فسرة من طعام، باع المحدهما قصراً منه الم كاله لصاحبه، فأحازه الأخراء أو لم بعزه، فالسرجانرا، والثمن كله اللبائع، وإن صاع ما لقى من الطعام فالشريك على السائع تصف فغيرا، ولا مسيل له على المفتري.

والوعول ففيزًا من انصرة أولاء تم ياحه، فأجاره الشريك، فتانس يسهما بصفائه والو الم يجره، وأخذ نصمه فأراد المسترى أن ياحج عاره بدمام الففيز، فليس له طلات وهو بالجناء إلى شاء أخذه مصف النبات وإلى شادات .

۱۹۴۰۳ - إذا قال لغيره " بعثك من هذه الحنطف وهو مكتله، كرًا بنغة د. هم، فين هناك. بقع البيع، وكذلك السمن والزيت، وها يكون له نحوه ح. فأما الشاب فلسن لها تمرقج.

وإذا باغ من الحرجرالًا على أنه أدبعون، فإذا هو أحد وأرسون، لم ماعه المشترى على أنه أحداد أربعون، فيأحدر البيائع الأول ذلك، فله من هذا الدسن عسره، ومن أحمد وأربعون [-زاء] أن ويقسم النمر على علد النباس.

1774 - وفي الولورائين سيمادة آخل محمد رحمه القائدة أي الوي رجل عصره من أخر عبداً ، ورعم الفاصل من رجل، وسلمه إلى المتسرى الم إلى الخاصلة عبدالح موالا منه على شيء ما قبال (ن صناحه مدى القايم قادراتم أو دنائير ، جالز يم لغاصب و هذا عبراله

⁽١٤) ما يور المعرفين ساقط من الأصال، والعا أكنت فده معاد دس المسجة أم ال

⁽٧) مكما في النسمة مِنْ

صمان القيمة، وإن صالحه على عرض من العروض، فهذا عنزلة بيع مستغير، قالبيع الأول باطل.

وهي الشنقي [رجي باع [عيد [رجل من رجل بغيير أمره، تم إن الباتع اشتراء من مولاه، ثم الباتع أدام بنه أنه اشتراء من بولاء بعد البلغ قبل دائد. هكذا قاله محمد رحمه فه تعالى .

۱۳۳۰ - وفيه أيضاً: وجل باع عبد رجل نقير أمرو، فقال نه صاحب العبد. أحسنت وأصبت ودعت، مهذا لا يكون إحدوة للبيع، وله أن يردوه لانه قديكون هذا على التصحب والاستهرام، ولكن إن قبض النسن، فهو إجازة للبيع، وكذلك إذا قال: قد كفيتني مزية البيع، وأحسب، فحرت الله خيراً، لم يكن ذلك إجازة، لأم عد يجيء هذا على وحه الاستهزاء.

1970 وفي الوادر هشتام عن محمد واحمه الله تعالى: في رجل ماع جاريه واحل معير أمره، فلغيه واب الخبارية، فقال: أحسب، أو ودعف، فالبيع جائز استحمالًا، فصار في الممالة روايتان.

وفي المنتفى ﴿ أَنْ قُولُهُ : بِنَسَ مَا صَنْعَتَ إِحَازَهُ لَوْ تَقَالِكَ فَبِضَ لَتَمَنَّ إِحَازَةً }.

۱۳۴۰۷ - يشر عن أبي يرسف رحمه الله تعالى " راجل مع حيد راجل عبر أمره، فيلمه الكادر - 15 في المراجع " قد وهدت الكادائشي ، أم قال: تعددة كاية مثيلات، فهذا إحازة فليبع إلا كان فائكً .

۱۹۳۰۸ - وعنه أنضًا : الشنري, جل أمة أوجل أمن غيره، ووقع عليها، وعلقت منه: واللعت مأجز الولي حاز، وليس في الوقد قيمة، ولا عقر على الشيري

ابن سمعة عن مجمد وصمه عدنعالي. رجل باع عبد وحل بغير رقده فحاه المشترى إلى مولاء، وأشره أن فلال باع عبده متح، قال: إل كال باعك قالة دوهم، فقد أحزت، فعال: إن كال باعه عائد، أن أكثر من الدرهم جال، وإل كان باقل مل مائة لا يحوز، وإل ياعه بألف دينار لا بج وز، وإندا ينظر في هذا النوع إلى الذي وصلفه، وكافات إن فيال إل باعث مجانه دينار، فهو حائر، مهر على ما وصف لك، وإل قال: إن كان دعك عالة، أحزت دلك، فهاد

۱۲۳۰۶ - وإذا غصيب عبداً، ودعه من غيره، تم أبق العبد من بداللسنوى، ثم أجار المالك البيع، حارعند أبي يوسف رحمه الله تعالى، حلاقًا [الزقر] - والله سبحاله وتعالى أعمم بالصواب ...

الفصل العاشر في الاختلاف الواقع بين الباتع وبين المسترى

هذا انعمل يشتعل على أنواع: نوع منها في الاختلاف في صحة العقد وفساده وهذا النوع يبتني على عبارتين:

إحداهمان أن أحد التعاقدين إذا ادعى صحة العقد، و ادعى الأحر فساده، فإن كان مدعى القساد يدعوي الفساد لا يدفع استحقاق مال عن نفسه، لا يصدق في دعوى لفساد، وإن كان يدفع ستحقاق مال عن نفسه بدعري القساد ليهيدق في دعري الفساد وحذا لأن] مدعى الفساد إذا كان لا يدفع عن نفسه استحقاق مال، بقي من جانبه محرد دعوى الفساد، ومجرد دعوى انفساد لا يغيل؛ لأن الظاهر شاهد لندعى الحوار، وهو ظاهر عقله ودينه؛ لأن عقل الإنسان، ودينه بمنعانه عن مباشرة العقد العاسد، وعن دعوى الجواز كاذبًا ، وظاهر عفل مدعى الفساد ، ودينه إن كانا عضال عن دعوى الفساد كادبًا، يُتعانه عن مناشرة العقاد العاسد ، فظاهر عقل مدعى العساد شاهد له من وجه. وعليه من وجه، وظاهر عقل مدعى الجواز شاهد المحن كل وجعاء والقول قول من يشهد له الظاهراء فما كان شهادة الظاهراله أكثراء كان قوله أوني بالفيول، أما إذا كان مدعى الفساد يدعوي القساد يدفع استحقاق مال عن تفسه نو جعك القول قول مبدعي الجوار بشهده الظاهر . فقد جعناه مستحفَّ مالا على صاحبه بشهاده الظاهراء والطاهر لايصلح حجة الاستحقاق ومني جعلنا القول قول مز يدعي الجواز بشهادة الظاهر إذا كان بدعي الفساد لا يدفع ، ويدعوي الفساد استحفاق مال على نفسه ، فقد اعتبرها شهادة الظاهر لدفع صعة المعصية عن فعلها والعاصبي اينداه تدفع على السلمين بشهادة الظاهرات ١٩٣١٠ - إذا فنت هذا جنتنا إلى تخريج المسائل، فيقول في بيم العين: إذا أدعى أحمد التعافدين المسادر بأن ادعى شرطًا فاستأه فالقول قول من بدعي الصحة؛ لأن بيم العين عمد ميادلة من الجانبين، مون ميش المبع على المساو ف والعادلة بين الجانبين، فمدعى الفساد بدهوي القساد لا يدمم هن نفسه استحقاق شيء من حيث المعنى د لأبه لا يحصن قه مثل ما الدائحي عليه متى جاز العقد، والاستحقاق بخلف بعدله كالا استحفاق، فكأنه لم يستحق عليه، فبقي محرد دعوي الفساد من غير دفع الاستحقاق، فبكون القول قول من يدعى الجواز

على ما هر .

1771 - وفي ماب النكاح إذا ادعى أحد المؤوجين الصحة، والأخر الفساد بأن ادعى أحدهما أن النكاح كان بذير شهود، والآعل الاحرائه كان بشهود، أو ادعى أحدهما أن النكاح كان في عدة الغير، وادعى الأحرائه كان بعد انتشاء العدة، فالقرل قول من يدعى المسحة؛ لأن هفد النكاح عقد معدلة من الجابين؛ لأن من جانب الزوج للهر، وأنه عين، ومن جانب الراق نافع البضم، ومناجم البضم، ومناحم البضم، ومناحم البضم، ومناحم البضم، على حكم الأعيان، فصار كيم العن.

17717 - والمضارب إداادى مساد العقد، بأن قال ترب المان: شرط كي تصف الربح المان: شرط كي تصف الربح الاعشرة، ورب المان يدعى حواز المضاربة، بأن قال: شرطت لك تصف الربح، فالقول قول رب المال، لأن المضارب بدعوى المساد لا بدفع استحقاقًا عن نفسه، ورد كان يستحق على المصارب بعقد المصاربة شيء الأد المستحق على المضارب منافعه، والمستحق لم جزء من الربح، وأنه عبن مال، وللسال جرء من المنفعة، والاستحقاق بعوض هو خير كلا استحقاق، فلم يكن المشارب بدعوى المساد دافعًا عن نفسه استحقاق، فلا يقبل قوله.

ورب الله إذا ادمي فساد المسارعة بأن قال رب لذال للمضارب: سرطت لل لعمل الربح إلا عشرة، والمضارب ادعى جواز المضاربة قالفون قول رب الحال؛ لأذ رب المال عمدة عن المساد المعاربة في القول قول رب الحال؛ لأذ رب المال المعاربة وما المعاربة والمعاربة والمعاربة والمعاربة على رب الحال عرز مال، وهو عبر من الربح، والعين حبر من المنفذة، وإذا كان بحال ما يستحق على رب الحال عيراً، كان رب المال بدعوى القساد دافعًا عن نقسه استحقاق ربادة مال، فكان الهواد في له.

1773 - وإد الاعلى وب السمم الأجل، والمسلم إليه ينكر، ولا بينه لو احد منها فالقول قول وب السنم استحسانا و لأن السنم إليه بدحوى الفساد سبب ذكر الأجل لا يدفع عن نفسه استحقاقًا و لأن السلم فيه على تقدير نبوت الأحل، وجوار العقد لا يصبر مستحقاً المحال، قلا يكون المسلم فيه على تقدير نبوت الأحل، وجوار العقد لا يصبر قبله و ويكون المحال، قلا يكون المسلم إليه بدعوى الفساد د نعا هن نفسه استحقاقًا، فلا يقبل قوله و ويكون الفقال من يدعى الجواز، وهو وب السلم بشهادة المطاهر، له العبارة السنة أن تعاقدين إدا المفاد واحد، واختما في صحته و فساده، فالقول قول من يدعى الصحة، كما المن بدعى الصحة، كما الحواز والأخر يندمى المناد العقد، بأن ادمى اشتر اط شرط فاسد. والأخر يندمى اختراز فالقول قول من يدعى النسراط فاسد. والأخر يندمى اختراز فالقول قول من يدعى النسراط فاسد والأخر يندمى الخواز الالتمال قول من يدعى النسراط فاسد والأخر يندمى المناز فا

⁽٤) ما بن المعوض مناقط من الأصل، وإننا أنتت هذه العبارة من التسخين. أحد و أفعاً ..

شرط فاسد لا يصبر عفدًا أخر ، بل يكون بعدًا فاسداً ، فقد انعفا على عفه واسدًا " ، واختلعا في صحته وفساده .

وكذلك في باب النكاح . إذا ادعى أحدهم قساد العقد، بأن ادعى أن المكاح كان بغير شهود، أو ما أشيه ذلك ، وادعى الأخر أن النكاح كان بشهود، فالقول قول من بدعى الجوز ؛ لأتهما انفقا على وجود عقد واحد؛ لأن النكاح بسبب الفساد لا يصير عقداً أحراً، إلما ختلف في صحته ، وصاده.

وكذلك مى بنات السنم إننا ادعى رب انسلم الأجل ، وأنكر المسنم إليه ، فنافقول قول وب السلم استحسالًا ؛ لأن السلم بسبب الفساد لا يصير عقدًا أنحرً ، فقد انعقا على وجرد عقد واحد ، واختلفا في صحت ، وفساده ، فكان القول قول من بدعى ، لجواز .

وفي بات الفسارية: إذا قبال رب قال المسرطة لك نصف الربح إلا عبشرة وقباله المسارية: إذا قبال ربح قال المسارية وقبال المسارية وقبالمسارية وقبال المسارية وقبال

ون فيل : هذا اتقاد الدى قلتم فى حصل المضاوية بشكل بما إذا فأله وب الحال للعضاوب : شوطت لك نسف الوبع - وويادة عشوة - وقال المصاوب : شوطت فى النملف ، فالقول قول المضاوب ، وقد اختلف فى نوع العفد؟

فلما: هناك الفقاء على عقد واحد، وهو الشركة؛ فإن الضاوب ادعى ذلك، ووب المال أو له بذلك المؤلفة على الله ووب الل أثر له بذلك ابتداء لما قال: شرطت الكانصف الربع؛ لأن قوله: زيادة عشرة مقطوعة على أول الكلام، فيلا بسوقف أول الكلام علمه، فكان هذا من وب المال دعوى عشد انحر بعد الإفراد يوجود عقد واحد، فلا يصدق على دعواه [بخلاف قوله ، إلا عشرة؛ لأن هذا استثناء، وأول الكلام يتوقف على الاستثناء) " .

٤١) ما بين المفرقين سابط من الأصل، وقد أثبت هذه العبارة من النسختين: "ط" و أحدًا ...

⁽٢) ما من المعوفين ماقط من الأصل، وإنما أنست هذه العبارة من الممحين: أخل و الم

1771 و أما إذا التعنف الزوجان في نكاح باشرا، بأنفسهما أنه كان (في) أحالة الصغر، أو بعد البلاغ فيه، كان القول قول من يدعى النكاح في حال الصغر، أو يتردد بين الصغر، وجود الدفق، بل اختلفا في وجوده الأن عبارة الصغير قيما يضره، أو يتردد بين الفسرر والنفع، منحق بالعدم، كعبارة المجنون، فكن المدعى للنكاح في حال الصغر متكراً الفسرر والنفع، منحق بالعدم، كعبارة المجنون، فكن المدعى للنكاح في حال الصغر متكراً وجود النكاح، فكان القول قوله، فكان عبارة المبارة الما ما أن أخلق، أو غال الرجل: نزوجتك قبل أن تخلق، وقال الأخر؛ لا، بل بعد الجنل، أما ههتا: الفقاعلي وجود النكاح، فإنهم الفقا أنهما كانا من أعل العقد حال ما ما شرا المقد، وإن اعتلفا في صحته وقاماه

۱۷۳۱۵ - وذكر في المتنفى : بشرعن أبي بوسف رحمه الله تعالى في الإسلام": رجل ادعى عبداً في يدرجن أبي الشتريته من صاحب البدبالف درهم، وقال صاحب شيد: بعشه منه بألف درهم، وشرطت عليه أن لا ببيعه، أو سا أشبه ذلك من الشروط التي نفسد البيع، فالفول قول المشتري.

وإن كان مدعى الشرط هو المشترى، فالقول قول الباشع الأنهما اتفقا على وجود المعقد، واختلفا في صحته، وفساده، ومدى العساد بدعوى القساد لا بدفع عن نفسه استحقاق مال على العبارة الأولى، وعلى العبارة الثانية الفقا على وجود عقد واحد، واحتلفا في صحته وفساده، فيكون القول قول من بدعى العبحة، فإن قال مدعى الشراء: اشتريت عبدك هذا يعبدي هذا، وقال الهائع: بعدمنك بألف عرهم، ورطل من خصو، أو قال: بألف درهم، وخزير، عاقاما البيئة، عالية بئة البائع، وإن ادعى البائع أن الشمن كله خصر، أو خزير، فأناما البيئة بيئة المشترى.

والحاصل أنه إذا اتفقت بينة البائع والمشترى على ذكر ما يصلح ثمنًا، وأثبتت إحدامها شرطا رائداً يفسد به البيع، كما إذا اتفق أن البيع كان بألف درهم، وزادت إحدامها خزيراً، أو وظلا من خبور، فالبنة سنة الفساد.

وإذا اختلفا في ذكر ما يصلح ثمثًا، فأثبتت إحداهما ما يصلح ثمثًا، بأن فالت: كان البيع بألف درهم، أو يهفا المبدء وأثبتت الأضرى ما لا يصلح ثمثًا، بأن فالت: اللمن كله خمر أو خزير، فالبية بينة الصحة.

وذكو المعلى: هن أبي يوسف وحمه الله تعالى: وجل باع من أخر داراً ، ثم قال: بعنها

⁽١) وفي النسخة أطأر أمهما كالأفي حلاة العمض

من أحربيها صحيحًا، وقال الفشرى: الشريقها شراءً صحيحًا، فإن أقول للبائع: كيف بعنه؟ فإني أقول للمنسرى: كيف السريقة؟ قون قال: المشريقة بألف، واغلات لتمن، حلفت البائع على ذلك، فإن حلف، فلت للبائع: كيف بعنه؟ فإن قال: بعنه على أن تبيعني طعامًا أوبع قيم، حلفت المشترى: ما الشراء بهذا الشرط، فإن حلف كان لسع صحيحًا، وإن قال البائع: بعنها بحزير، فالقول قولة.

۱۹۳۱۱ - وفي انوادر بن سيماعة آ. عن محمد رحمه الله تعالى. وحل قال لأخر. بعنك هذا العبد بالف درهم ورطل خمر، وقال المشتري، اشتريته بالف درهم لاغير، قال: كان أبو حتيفة رضي الله تعالى عنه يقول في مثل هذا: القول قول من يدعى الصبحة، ولما أنا: فأرى أن أجمل القول قول البائم.

ولو قبال: بعنك بألف فرهم حالة، وقبال الشمري: بألف درهم إلى العطاء، فالقوال. قول البائم، وأما إن أقاما البينة، فالبنة بنة المشرى

وعن أن يوسف رحمه الله تعالى: في رجل باع من آخر متاعاً ، وسلم إلى المسترى، ثم اختلف، فقال المفتوى: المسترينة بألف درهم ، وقال البائع: بعنه بألف درهم ، أو قال : بمائة دينار ، وزاد في دعواء أمراء بفسد به البيع ، إما شرطاء أو ثمز حرام بفسد به البيع ، فإن المائع يحلف على دعوى المفترى، ويتنفض السبع إن حلف، وليس على المشترى يمين مدصوى البائع ؛ الأن دعوى البائع أن أفر به جميعًا ، لم يلوم بها البيع .

١٩٣١٧ - قال الحاكم أبو الفضل: وفد قال في مجلس اخر بعد هذا: في رجل باع عداً من أخر، وقد أقرا جومية أنه كان أبقًا ، فقال البائع: معنك في إياقه ، وقال المستوى: بعد بعد ما أخذ، وقال المستوى: بعد بعد ما أخذته ، فالعول قول الذي يدعى صححة البيع أيهما كان، وكذلك في نظائره، وإن أقام البيغ ، فالبنة بنة المفي باحى الصحة.

وجل ماع من أحر بيعًا فاصفاء وسلمه إلى المُسترى، قم إذ الهائع باعه من غيره بيعًا صحيحًا، وقيضه المُسترى الذائي، فقال البائع المسترى الثاني، إبعثك قبل أذ أقبضه من المُشترى الأولى، وقبل أذ ينفسخ البيع بيني وجه، وقال المسترى الثاني: لا يل بعثه [منى بعد ما قبضته، وفسخت البيع الأولى، فالقول قول المُشترى الثاني، ولا يصدق البيام آلاً على إبطال البيم الذاتي، وقد الفسخ البيم الأولى يقض المُشترى الثاني،

١٢٣١٨ - إبراهيم على محمد رحمه الله تعالى: هي رجل الشترى ألف [منَّ امن القطل: ا

ود) با بين المنوفين الفطامل الأصل، وإنه أنتت عند العارة من السخنين الخالو العالم.

تم تحديد م تاباته والنشائري به دادالت، وفي مد البائع أنه [[دن]] أمن القطر برم الحصومة . فقال الدنج : لم يكن في ملكي برم البيع قطن أصلاء أه قال ، قد كان ، وقد بعث ذلك ، فقلس ، ولم يكن هلك لقطن في ملكي بوم البيع ، وإنما حدث بعد ذلك ، فالقرل قرن البائح : إن لم يمع هذا القبلان .

رسل شال لا تعرام بعدك هذه العبيد بأنف درهم، و مان دلك الرجس المراقستره منت . عدكت ادام حاتر قال الديتري من بالك للحاص أو بعده الذي قادانسي ماسك بألف درهم. مهو جائز

قال: وكدلك في الركاح ، وفي كل لهي «يكون لهما حميثُ فيه حق، إدا وجع المكر إلى التصديق قدر أن يصدقه الآخر على إذكرو، فهو جاني.

وكل شيء بكون الحق فيه لواحد متل الهية والصدقة والإقرار ، فلا سعقد إفراره له بعد إنكاره، حدد السالة في المتفي

الم ۱۹۳۱ وفي تا در ابن مساعه الدين ومنسا وحمه التا تعالى ارجل باغ عبد عبره مغيرة مؤيرة أمره، وملهم إلى النسرى ، وماسا في يدالسارى ، فجاء الولى بعد دلك يطلب شمه ، وقال دولات أحرب البح، الا يقبل أواه إلا مبنة ، وأو قال الدن باع مأمري في أواه أنو فع بسهد في النسن ، حب أنا يعمم إنا اجاع مع المنسان ، إذا الصفا في حسل النمر أنه دراهم ، أو عمليه أن أب أن في أفاره أنه أنفه ، أو في صفته المصلح جيام ، أو رجف مكسوف والمساحة والمساحة والمع مبنه ، أو يعمد الأد مكسوف والمساحة والمعالمة والمساحة والمعادة والمساحة والما المنازي المبح ، أو يعمد الأد يوحب المصل ، عبد الفالا والمساحة والمال عبل مواصفه القامر والمساحة والمالة والمساحة والمالة والمساحة والمالة والمساحة والمالة على مواصفه القامر والمساحة والمالة والمالة بمالة والمساحة والمالة بمالة والمالة بمالة والمساحة والمالة بالمالة والمساحة والمالة بمالة والمساحة وحوب المحمد المحمد المساحة والمالة بمالة والمالة بمالة والمساحة وحوب المحمد المحمد المحمد المساحة والمالة بمالة والمالة بمالة والمالة بمالة والمساحة والمالة بمالة والمالة بالمحمد المحمد ا

١٩٠٠ ما بين المفووس عبر موسود في النسخ الموجودة، ولكن زدما لتصحيح السارة

⁽⁴⁷⁾ أمر حد الرائحة و دولى المدغى (47) بالعظ المتحانات و أذا بك الحكومي المديرية (47) و (47) و المديرية (47) و المدارقطي في السداء (47) و السائي في المحتوى (47) و المدارقطي في السداء (47) و المدارقطي و بي ما تجدير طريق عبد الرامط (47) (47) المدير عبد الرامط أن (47) المدير عبد الرامط المديرية و المديرية (47) من المديرية و المديرية و المديرية (47) من المديرية و المديرة و المديرية و المديرية و المديرية و المديرية و المديرية و المديرة و المديرية و

والنائع بدعى على المشترى فرادة ألف في الثمن، والمشترى يذكر، مكان كل واحد منهم مدّعاً والنائع بدعى على المشترى فرادة ألف في الثمن، والمشترى يذكر، مكان كل واحد منهم مدّعاً كان هذا الاختلاف بعد الفيض على محافظة الفياس، والقياس أو لا يحتف انبائع، وعو قول أس حيقة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأن المشترى لا تدعى على البائع شيئاً بذكر، الدّع، لأن حق المشترى في المبع رفية وتصرفا، وقات سالم فلمشترى بحكم إقرار أنبائع، والنصرف، بلقيض، وكان يبيغي أن لا يحلف قدائم، لكن حلقتاه بالنص، ولهد قال أنو حيثة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى إن هذا الاختلاف ثو وفع بين ورشهما معد القبض، لو يتحالمان؛ لأن الشحاف بعد الفيض بعدالهذا الاختلاف ثو وفع بين ورشهما معد القبض، لا يتحالمان، وهذا الاسم لا يتباول النورقة؛ وأما عبلى قول محسم وحسم الخنسائي المتعالى عدائي عدائي والحد ما التعالى على مخالف بعد القبض على موافقة الفياس، وبه أخذ بشو ابن غيات والكرائي، الأن كل واحد منهما يدهى هي مداب عقداً بنكره صاب.

۱۲۳۲۰ - البائع بدعى على المستوى العقد بالعين، والمشترى بنكو، والمشترى بلكو، والمشترى بلاعى على العقد بالذي والمقتدرة والمقد بالذي عبد القيام والبائع بنكر، والمقد بالف عبي المقد القيام، وكما كل واحد مسما منكراً من هذا الوجه، فكان المحالف بعد القيام (على موافقة القيام، ولهذا قال محمد بالمعالف لو وقع بين ورئيمه قبل القيام، أو بعد القيام ("، بتحالفات! لأن التحالف فيها بن المعالف في المعالف فيها بن المعالف في المعالف فيها بالمعالف في المعالف والمعالف فيها بنا المعالف فيها بالمعالف فيها با

17711 وإذا وقع الاحتلاف في لبيع ، فالتحنف قبل نقد النمو على موافقة القياس ، وبعد نقد الثمر ، التحالف على مخامة القياس عند أبي حتيقة وأبي بوسف وحسهما الله ثمالي "أبد لالة المص للذي روينا ، وإلا تقلية القياس أن لا يحلف الشيرى ؛ لأنه منع ، لكا أوجلنا على المدعى مني اختلها في أوجلنا على المدعى مني اختلها في أحليدل اتعقد ، وهو النسء فكذا إذا اختلها في البدل الآخو .

أنو إذا وحب اشحالف كيف بتحالفان؟ ذكر في الأصر". أن كل واحد منهما يحلف

¹⁵⁾ ما بين المعفوفين ساقط من الآصل، ويتنا أنست مده العبارة من لنسبخ : ﴿ وَ أَنَّ أُو مِنْ

⁽٧) حكفًا في الأحمى و التسجيدي أأطأ و أفياً ، وكان في النسجة أم أأ وأني توسف وحسهما أنه تعالى ا و فضية القياس أن لا يحلف الشنوى الأنه مدع . لكن أو جسا منه البين باليمي الذي ووينا الأنه لا فا معل في عارات الإفاوة م الأختلاف في الشمراء أو عن البينع ، أو تتلالت ؛ لأنه أوجب البندين عني الدهي الديالة .

على دعوى صاحبه وبعلم السائع بالف ما بعده بألف كما يدعبه الشنرى، ومحلف المشرى بالقه ما الشرينة بالفيز كما يدعبه السلطة : أن كل واحد منهما بحلف على دعوى قصه وعلى الله تعالى في الريادات أفي ماب السلطة : أن كل واحد منهما بحلف على دعوى قصه وعلى دعوى قصه وعلى دعوى صاحبه ويحلف السائع بعله ما بعده بألفن كما دعاه المشترى، ولقد بعده بألفين كما دعوى صاحبه وكان أبو يوسف رحمه اله تعالى أو لا يقول: يبدأ بمبن البائع - شهوج وفال الدعب أست وكان أبو يوسف رحمه اله تعالى أو لا يقول: يبدأ بمبن البائع - شهوج وفال عبدأ بيمير المشترى، وهو قول سحمه وزفر، وإحدى الروابتين عن أبي حيمة وضي الله تعالى عنه والدن وهد محمد رحمه الله تعالى مكر صورة ومعى، والبائع عندهما غير منكر أصلاه وهد محمد رحمه الله تعالى مكر صوره الان المشترى مدعى صورة الأن المنشرى ، وإن كال يدعى على البائع البنع بأنف درهم، يأى يدعبه صورة لا معنى الأن المقصود من العقد الدى يدعى على البائع البنع بأنف درهم، يأى يدعبه صورة لا معنى و الأن المنشرى وكان السائع بديه الشنرى مانا الرقية وانتصره، وكل بناك سالم له و مكاند مناعباً صورة و وكان السائع محكواً صورة و فهو معنى قولها إن المشترى المدهما إنكاراً و طهدا كانك المداية بحيتهما أولى .

شم إذا تمالها، ذكر في كتاب الدعوى: أن القياس إذات أ أن أنه بقضى البالدي الله و الله المنظى المالدي الله و الله المنظم ال

۱۲۳۲۹ و في مسائل السلم تقول: قيما إدر اختلما من المسلم قيد، أو في مقدار رأس المال في المسلم قيد، أو في مقدار رأس المال في السلم، و حلفا، فالقاضي يقون لهما: ما دائريدان؟ فإن فالا: فعد تركيما القاضي، و حاء ذلك أحدهما إلى نصديق صاحبه، فيعضبان في أسيم.

وفي كتاب البيوع للحسن بن ويد. إذا حلف كل واحد سيسا على دعوى الأخر، فقبل أذ بقسخ القاضي العقد بينهما، فالبائع أن بقول: أنا ألزمه للشترى بألف درهم، وللمشترى أن يقول: أنا أخذه بألفي درهم، ويعدما فسيخ القاصي العقد بشهما، طيس لأحدهما كلام،

⁽٦) مكاذ في النسجة م

⁽¹⁾ مكفا في الأمنل وفي النسخة على أنه بعضو ، وفي السنختر... فيه دام : أنا يقضل

وأبهما تكل عن البدين، لزمه ما ادهاه صاحبه و لصيرورته مفراً بما يدعيه صاحبه عند تكوله . وأبهما أقام بينة ، قبلت بينه ، وإن أقاما بينة ، قالبينة بينة البائع ؛ لأن فيها زيادة رثبات ، عذا إذا وقع الاختلاف بين النبائمين

قإن وقاع الاختلاف بين ورثنهما، أو بين ورثة أحدهما، وبين الحي، فإن كان قبل قبض السلعة بتخالفان بالإجماع، وإن كان بعد القبض، فكانك عند محمد، وعلى قول أبي يوسف وأبي حنيقة وحمهما الله تعالى: لا يتحالفان، وقد ذكرنا هفا، إذا اختلفا في الثنمن مقصودًا، وأما إذا اختلفا في النمز مقتصى اختلافهما في شيء أخر.

الاستلاف ورزنه عشرونه : رجل النسترى من أخو سمناً في زق، ووزنه ماثة رطل الم جاء بالزق ليرده، ورزنه عشرونه : فعال الباتع : ليس هذا زقى، وقال المشترى: هو زقات الماقول فول المشترى ، سمى لكن وطل ثمناً ، بان قبال : كل رطل بدوهم أو لع يدمم، وجعل هذا المتعلاقاً في مقابل المقبوض، والقول قرل المشترى في أصل القبض، فكذا في مغدار المقبوض، لم هذا الحدالات في الشمن ؛ لأن يزيادة وزن الزق بنقص الشمن، ويقصمان وزن الزق يزداد الشمن، فالمائع بدعى زيادة في التمن، والمشترى ينكر ، وتم يعتبر هذا الاختلاف في إيجاب التحالف في النجاب التحالف إذا كان الاختلاف في البراء الأحل أن الاحتلاف في النباء الاحتلاف في النباء التحالف إذا كان الاختلاف والمأ فيه مقصوفاً ، وههنا أشياء الاحتلاف في النباء التحالف أن

٣٣٧٤ - هذا إذا كانت السلحة فائمة بعينها لم تنعير عن حائها، وأما إذا كانت قد تغيرت عن حالها، فهذا على وجهين: الأول: أن يكون التغير من حيث الزيادة، وإنه على وجهين: الأول: أن يكون التغير من حيث الزيادة، وإنه على وجهين المرء وقد اختلها في مقدا الشمن قبل القبض، أو يعد القبض، فإن حدث في القبض، أو يعد القبض، فإنهما بتحالفات، وإن كانت الزيادة من حيث العبن، فإن حدثت في القبض، أو يعد القبض، فإنهما بتحالفات، وأي زيادة ما كانت منصبة، أو مقصلة متوادة من العبن، كالوقد، أو بدل العبن، كالأرش، أو يعل الفيضة، كانكست والفلة، وهذا لأن موجب التحالف القسخ، والزيادة من حيث السعر لا يمنع القسخ بسائر أسباب القسخ، كسائر أسباب القسخ، كانولد، أو يدل الفسخ، كانولد، أو يدل الفسخ، كانولد، أو يدل الفسخ، كانولد، أو يدل النويز، كالأرش والمعنى، وقد تحالف، وضح القاضى المقد بينهما، فإن الزيادة تصبر للبائم

⁽١٠) ما بين المقوعين سافط من الأصل، وإنما البنت هذه السيارة من النمسع: ﴿ ظُلُّ وَ أَفَّ ا رَاحًا ..

عنده مرجد وأن كسائو حصل العسنج بالإفالة . أو بالر دبالعب وإن كانت الريانة التفصية بدل ملتحة كالكسب والعنة . إذا تحالف و وقسح القاضي العقد يبسبت أو تفاسخا ، فإن الكسب والعلة بكون للمستشرى عند أبي حييفة رصى القاصائي عند وعلى قولها بكون للبائع و كما أو حصل العسم بالإقالة قبل القبص ، أو بالر دبالعب أر الهلاك و فإن هناك الزيادة تكون للمستشرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعبدهما الكون للمائع و فالأصل عند أبي حيفة رضى الله تعالى عند أن الكسب الحادث قبل القبص إله يكون لما كان الأصل للديو بالكسب، وعنى فولهما لمن صار له منك الأصل

هذا إذا حدث الربادة في القبض، فاما إذا حدث بعد النبص، إن كانت الربادة منصنة كالسنين راجعال، معنى قول أى حنيفة وأبى يوسف رحمهما انه تعانى البحد عدهما إلا أن برحى المسترى أن يرد العين مع الربادة وألا الربادة المنصنة الحادثة بعد العصر عدهما يمع المستح إلا برغنى من له الحق في الربادة وفه خافالا أن الصحائق إذا ازداد يربادة المستح المستح الا برغنى من له الحق في الزبادة وفه خافالا أن الصحائق الابتنصف إلا برغنى الرأة، منصدة بعد القبض على ما يعرف في كتاب الطلاق، في ما يعرف في كتاب الطلاق، في منتج النبطة عند على الرأة وعلى ما يعرف في كتاب الطلاق، ثم منتج النبطة عند على المنتزى، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرضى المنشرى، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يتحالفات على مذهب و مناشيلة بندائي المناسلة المناسكة ال

وإذا وجب أتحالف على مدهب وتحالها ما ذا يتردان لم يدكرها في الكلف، وقد الخشف وقد الكلف، وقد الخشف وقد الخشف وقد الخشف ويد المشابخ وحمهم الله تعالى، قال بعضهم الأسما يترادن العين، وضي الكشوى مثلث أم سخط، وقاسوا هذه المسألة على مسألة العبداق. فإن العبدة في يتصف عند محمد وحمد الله تعالى، وضيت المرآة بذلك أم سحطت، فكذلك ههد المشوى يرد العبل على البائح مع الريادة، شاء أو أير .

ومنهم من يقول. بأسهما يقرادان الفيسة، إلا أن يشاه المتسوى أن يود العين مع الزيادة، فهذا الفائل بحتاج إلى الفرق بين هذه المسألة وبين مسأله الصاداق على مذهب محمد رحمه لله نعالي.

وحمه الغرق له في فلك، وهو أن تنصيف الصداق بالطلاق قبل الدخول نابت على حواضة القياس، الماهروت أنا الطلاق قبل الدهول يسخ للكاح معني من حيث بن جسيع المعشود عليه عاد إلى الرأة، كما خرج من ملكها من غير سبب حديد، وهذا معنى النسخ، ومو قطع للمشك الفاحة بالكح من حيث الفيضة، فإن الطلاق موضوع للقطع، لا لنفسح، ولهذا صح بعد الدحواء، فكان فسحا معنى قطمًا حقيقة ، فوذر الشرع على الفيمين حقيهما مقدر الإسكان، فجمل للزوح النصف عملا بالمني، وفقى السعف للمرأة هملا بالمصيفة، وإذا كان شذلك، كان تبوت حق الروح في السعب بالطلاق فير الفحول على مواه فة الفراس، ما لا الزوادا، فقد يجر أن ينظل حقه مازيادة المنطق على العمل عقة ماؤياس، ولا يجوز إيطال الأصل كيم.

۱۳۳۲ - وأما الفسح بعد السحائف تابت على مخاصة الفياس مراحاء خل المائع لما ذكرته أن القياس أن بقضى بالبيح باقل الشمني، لأنه متفل عليه، إلا أن أنستا على الفسح بصا ذكرته أن القياس أن بقضى بالبيح باقل الشمني، لأنه متفل عليه، إلا أن أنستال إليه ما ادعى من بخلاف الفياس مراحاة طق البائع إلى الإنه ما ادعى من المدل، وإذا كان الفياح له تائمًا على مخالفة العباس مراحاة طق البائع إلى الإن يكو والاحق الفسخ على وحه يكون به إيطال حل على المسترى، وفي المسلح على العبن إيطال حل على المسترى، وهو الريادة المتعاقب عليها أنشا، بأنهما بنردان الفيامة ههنا، إلا أن يرصى المشترى، يود العبن م الريادة.

هذا إذا كانت الزيادة متعبلة ، فأما إذا كانت منفصلة متوقدة من عهمها ، كالوقد ، أو بدل المعبار كالأرش والعقو بعد القسم ، فإمها لا بتحافقات عند أبى حنيفة وأبى بوسفه و حمهما الله تمالى ، ويكود القول فول فتشرى مع يهنه ، رضى المسترى برد الزيادة أو لم ير على الأن هذه الروائد فتم السبخ بالدار أسباب العسخ أن فكما يهنم العسخ بالمحافف، وعنى المتباع الفسخ على مذهبهما الايجب التحافف ، كما بعد علاك المنعف ، وعند محمد وحمه الله تعالى نمتاع المدخ على المجرف على القيمة ، ألا ترى أنه بعد على المعن بسحالفان على مذهبه على القيمة ، وإن كان الفسخ على المهن متحدولًا فكذا .

٢٣٣١٦ - وإن كانت الزوادة بدل متفعة ، فإغا يشحالمان بالإحساع؟ لأن هذه الروادة

 ^(*) مدين معقوبين مستقفا من الأصل و إذا التبدئ حدد الصارة من النسخ * هـ و حد و ح ...

⁽٣) مكذا في الأصل، والمستحيّن: طأ أو أف أو ركان في النسخة أم أخدار أسباب المسح.

الاتمنع فسيخ البيع بسياتر أسياب المسيح أن فكدا بالتحائف، فإذا تحالف، كان الكسب المشتران عندهم حديث كما تو حصل المسيخ بالرد بالميب بعد القيض، او بالإقالة بعد القيص، فينه يبقى الكسب للمشتران عندهم جابيعًا، ومهنه ورد النص، فكذات هذا.

هذا إذا الفيرات من حيث الديادة، أما إذا تفيرات من حيث التفصيان، إن كان التفصيان من حيث السعراء فإما لا يمنع النجالف مندهم حيارةًا، حصن من القائل أو بعده الأن الشميان من حيث السعر لا عنع فسخ العقد سيائر الأسماب، حصل قبل القيض أو بعده، فكذا لا يمنع الصح بالتحالف أيثًا.

فأما إذا كان النفصال من حيث العيل، إن كان لغوات وصف، إن كان قيا القيص، وإنه لاعتم التحالف عندهم جميعًا؛ لأن التعصال من حيث لصفة قبل القبض لا يُمم الفسح عائميت، ومخيم الرؤيد، والشرط وإن كذبه " لبائم، فكما لا يسم الفسم بالتحالف عندهم جميعًا؛ لأن التقصان من حيث الوصف بعد القيض لا يمع الندخ بالتحاك عدهم حميعًا، وإن حصل بعد القابس، فعلى قول أبي حنينة وأبي بوسف رحمهما لله تعالى لا يتحالمان إلا أن يرضي الباتع ال بأحده بالمصَّاء لأن القصاف من حيث الوصف بعد الفيض بمم الفسح بحكم للعيب، وبعبار الشرط والرؤية، إلا يرصد العائم بالإحماع، وإذا امتنع العسخ مشع التحالف عندهما وعلى فون محمد رحمه الله تعالى يتحالفاناه لانا اعتدع الفسخ لفوات الصعة لا يكون أكتر حالا من استاع النسخ بسبب الهلاك، وذلك لا يمنع التحالف على مذهبه على القدمة، فكذا ههنا يتحالمان، ويترادان الفيمة على مذهبه، إلا أديو صلى البات أن يأحد العبن فاقصاً ، كما في الصدافي، فأما إذا كان التفصان لقوات معفي الدوم إن كان فال الشفاي. فإنهما يتحالذن على الذاك عشاهم حميماء وإناكان بعد القيضء فالقول قول المتدريءم البهبل عندأني حنيفة وصيرالله تعالى عدم ولاأن يشاء البائه أن بأحدالقائده ولا مأحد معه شودًا على رواية الخامم الصغيراء وعلى رواية الأصل ا: إلا أنابشاء البائم أنا يأخذ لفائم، ولا بأخذ من تمين الديت شيرة ، فحيلة لا يحلف الممتشري عند أبي حنيفة رصي اله تعالى عنه ، هفا هو الحبيد معمل المشايح رحمهم الله تعالى ، و خدر بعضهم إلا أن يشاء المعص أن يَاحِدُ الْفَائِينِ، ولا يَأْخِدُ مِنْهُ شُكِّ مِنْ ثَمِنَ اللِّبِ عَلَى رَوَايَةً ﴿ لَأَمَالَ

وعلى زوانية الجامع الصعير ولابأخارهم فحبيثة للحالفان على قويدأس حنيفة

 ⁽⁴⁾ هكذا في الأصل و والسنونين . فق و عن و وكاده في السيعة م . كسائر أسباب الصنخ.
 (4) وفي فسيحين . فيد و م : ويك و مديلا مروزك للم.

رضي الله تعالى عنه ، وقال أبو يوسف : يتحالفان في القائم ، ويشراطة الفائم ، والقول قول المسترى في حصة الهالك من النمن ، وقال محمد رحمه الله تعالى : يتحالفان فيهم ، ثم يترادان قيم في الحي على العين ، وفي الهالك على الفيسة .

۱۳۳۷۷ - وصورتها: رجل اشتری عبدین صفقهٔ واحده، وقدفسهما، ثم مات آحدهما، واعتفاقی اتمن وقال الشری: اشترینهما بالف درهم، وقال البائع: اشترینهما بالتی درهم، فهر علی الاختلاف الذی ذکرتا،

بجب أن يعلم أولا حكم المسألة فيما إداكان المشترى عبداً واحداً، وفيضه المشترى، ومات، واختلفا في الثمر، وفي تلك المسألة قال أبر حيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: لا يتحلفانا، ويكون القرل قول المشترى مع يهنه، وقال محسد: يتحالفان، ولقب المسألة أن هلاك السلعة هل يمنع التحالفان، ولقب المسألة أن هلاك السلعة هل يمنع التحالف، عندهما يمنع، خلاك السلعة هل يمنع التحالف، عندهما يمنع، خلاك السلعة قائمة أو كانت هالكة، والآن كل واحد منهم ملحى، ومدحى عبيه والآن كل واحد منهما يدعى على صاحبه عنداً ينكره صاحبه، فيتحالفان، كما في حال قيام السلعة، ولهما قرئه عليه الصلاة والسلام؛ الإذا اختلف النبائمان والسلعة قائمة تحالفاً وترافأة أن شرط قيام السلعة الإيجاب التحالف، وقد فكرما أذا إيحاب التحالف على مخالفة القياس السلعة ينهى على أصل القياس.

ولان حكم التحالف الفسح بعد صحة البيح، والهالك لا يقبل الفسخ بسائر أسبات الفسخ، فكما بالتحالف، وهذا بقا هلكت السلعة بعد القسض، فأما إذا هلكت السلعة قبل الفيض، فقد الفسخ المقد حين هلكت السلعة، قلا معنى لا عبدالفهما إذا نه يكن الشمن مقبوضًا.

۱۳۳۸ - وإذا عرفت حكم التحالف في العبيد الراحيد، جيئة إلى العبيدين، وفيه احتلاف على ما ذكريا، فأبو حنيفة رضى انه تعالى عنه مر على أصله، فيقوله الاسالف بعد القبض عرف بخلاف الفياس بالنص، والنص أوجب التحالف بشرط قيام السلعة من كل وجه؛ فإذا النبي عليه الصلاة والسلام قال. الوائسلية قائمة، ذكر السلحة مطاقفًا، ومطلق

⁽۱) مضی تحریجه

⁽٢) رقي السبحة م : وقال.

الأسم و مسرف إلى الكامل المكالمة قبال، والسمعة كمها قبائمة]" فيسب بعد هنزك بعص السفعا"، ويكون القول فيه نوال المشترى مع يبنه الأنه سكر زبادة النمز .

وفرال أبي حميمة رصى ها تعالى هنه أ إلا أن يشاء البائع أن يأحد القائم ، والاياخد معه ضيئًا على رواية الجامع الفده بر الولاياخ فأمن ثمن لذبت تميئًا على رواية الأصل، تكلم المشابخ رحمهم الله تعالى فيه أن هذا الاستشاء بنصرف إلى قددا، وأن البائع بأي طريل يأحد الشابع

قال مشابح لمنخ : هذا الاستبناء ينصرف إلى يمِن المشترى، والباتع بأحدا العائم بطريق العملح عما ادعى قبل المسترى، وهذا لأ، حل لبنغ قبل المشترى في النس الذي العبد الفائم . ومن النس لاني العبد الفائم يحينه و فإذا أخذ منه هذا العبد، ولم بأخذ من نس البند شبداً، أو ثم بأحد معه شبداً أصلاً، وهذا مساحه من النس على أضبه الفتم، وصار نقدر ما أن وال في الكتاب على قول مؤلاً . لا يتحالفان عند أبي حديدة وحده الفتماني، ويكون الفول قول المشترى مع بجه، إلا أن يأحد الدام العبد القائم، و ذياً خذ شبئًا أحراء فحيشة لا محلم المسترى، وهذا الأن المشترى إلى معجف إذا أنكر شباً عديه المناخ.

١٩٣٩٩ - وإذًا أحد لبائع العبد القائم صناحاً عن جسيع ما ادعاه على الشنري ، سامه معوى أبلغ، قلا منجة إلى تخليف الشيري .

وغيرهم من النسايح قائوا: هذا الاستشاء منصرف إلى انتحالت، والبنتج ما أحد الفائد على حوة النساء أذاء ورصير تقاير ما قال في الكتاب على قول مؤلاء الابتحالفان عند ألى حمقة رضى الله تعالى عدد إلا أن شاء البائع أن يناحة العبد القائم، والا بأحد من نمن المت تبدّه فمحالان حبيد، وهكذا ذكر الكرخي في كتابه.

واحتنجوا فيما بينهم في العين، معمهم فائوا، إذا لا يجب السحائف عبد أني حييته وصي الله تعالى عنه الظوا للبائع والاسحوم عن ملكه عددان، والأن يعود إليه عبد واحده والعرف جرى بين البائل أنهم يصمون الردي إلى الجياء لترويج الرديء بالجياء وحدى كان الهائك هو الجياد، فتو فلنان إليه يتحالفان وتقدر به البائع وعبر أنه إدار صي أن بأحد الحيء تعدر من بلحوق الضرو بفسه ، فيترك وذلك وهذا كرجل اشترى عبداً و وقيعه ، فاطلع

⁽١٤) ما بين المعاوفين ماقط من الأصل ، وإنما أنبلت منه العاء دمي السبحة أم ..

 ⁽³⁾ وهي الساحة إلى القامة المنافعة المعار السامة بنفي على أصور القياس ، ««السرح المعالف يعار هلاك معلى السلم»

على عيب كان عند البائم، فقبل أن يرده حدث عبده عبب أخرى فأراد أن يرده، ليس له دلك. [فإن قال البائع: أنا أقبله، له دلك أما كذا ههنا، ومعضهم قالوه: شرط التحالف عبد أبي حنيفة وحديدات قيام جديع المعشود عليه [10 أو وما يقى العقد على الهلاك، فيكون الفائع بعض المُعقود عليه، فلا يجب التحالف تعوات شرطه، وما لا يرصي البائم، بأن لا بأحد من ثمن المبت تميشًا، لا عِكتنا فسح المقد في الهالك، فيكون القائم بعص المقود عليه. فلا يحب التحالف، فأما إدا وضي أن بأخذ الحراء ولا يأخذ من ثمن المنت شبئًا، أمكننا فسج العقد في الهالك حينك فيصيرا" العقد في الهالك متعسجًا حكمًا قبل التجالف من حيث الاعتبار؛ لأنه شرط صحته، فيكون الفائم حبثهِ جميع المفود عليه، فيتحاففان، ويجوزُ أنْ يعتبر العقد منفسستًا في الهالك، مني رضي البائم أن لا يأخذ من ثمن البت سيداء وإن كنان الهالك عا الإبقيل الفسخ؛ لأنه ينفسخ حكمًا لإمكان التحالف مي القائم، وقد يجرز أن يثبت الفسخ في الهاقت تبعًا لعبوه، وإن كان لا يتبت مقصودًا، ثم شرط لصحة النَّسخ في الهالك رصي البانع، بأن لا يأخله من ثمن البيت ضيفاء ولم يعتبر وضي المشترى، وذلك لأبالو أوجمنا النحالة دمراغير رضي البائب وفسخنا العقداقي البت قبل انتحالف من حبث الاعتبار، وطل حق البانع في الهالك أصلا من غير وصاد؛ لأنه يسقط حقه في تمن الهالك من غير أن يعود إليه ما يصلح عرضا عنه، لإمكان النحالف في القائم، ومن حكم التحالف فسخ العلد على وجه لا ببطل حق كل واحد منهما بغير عوص، فتبرط رضي البائع أن يأحذ تُمن الهالك شيئًا، حتى إذا اهتبر العقد منفسخًا في الهائك، يكون قوات حقه في ثمن الهالك من غير عوض بحصل له برضه مه ولم يتنفرط رضي المسترى، وإذ كالدمتي محالفا بنفسخ العفد في الفائم والهالك حسيمًا يعير وصاء - لأن حقه إلها يرول عنهما بعوض، فإن الحي زن و ل عنه ملم له ثمنه؛ والميت كذلك، والفسخ بالتحالف على هذا الوجه صحيح من غير رضي الشتري، كما لوكاما فاتمين، فتحالفاه وطلب البائع الفسخ؛ فإنه بنسخ العقد فيهما، وإن أبي المنشري ذئك، تكذلك مذار

وقال يعضهم: النابع من التحالف عند أبي حيية وضي الله تعالى عنه هلاك أحد العيدين بعد القيض ؛ قابه أو كان هلك أحدهما قبل القيض ، وقبض المشترى الأحر ، ثم اختلفاء كانا بتحالفات؛ لأن المنع من التحالف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا هلك أحدهما بعد القيض

٩١٪ دا بين المعقوفين ساقط من الأصل، وإننا ألسنت هذه للعبارة من النسخ: ﴿ ظُلَّ وَ هِنَّ وَ مُ

⁽۲)وقی ف ایجیز، ردی م : بغیر.

تعابر انفسخ في الحي بالتحالف تظهر الفسخ بخيار الرؤية، وبخيار الفوط، ولا يملك المشترى التسبخ في القائم بعد هلاك أحد العبدين في يده بخيبار الشرط، ويخيار الرؤية، لما فيه من تغريق الصفقة على البائع فس التمام، فكذا بالتحالف، فأما من كان أحدهما مالكا في يد البائع قبل القبض، أمكن المشتري رد ما قبض يخيار الرؤية وبخيار الشرط، فأمك، بالتحالف.

البت شيئًا، فقد حص ما هلك في يد المشترى كالهالك قبل القبض، ولا يأخذ من لمن البت شيئًا، فقد حص ما هلك في يد المشترى كالهالك قبل القبض، الآن من حكم ملاك المبح في القبض أن لا يكون على المشترى تنده، وبأحذ الحي لا غير، فصار الهالك في بد المشترى بهذا الصفة كالهالك قبل القبض من حيث الحكم، ولو هلك أحدهما قبل القبص حفيقة يتحالفان في الحي، فكذلك إذا حمل هاتكا قبل الشض حكماً، طارضي البائع أن يأخذ الحي، ولا بأحذ من ثمن المبت أن يأخذ الحي، ولا يأحذ من ثمن المبت أن يأخذ الحي، ولا يأحذ من ثمن المبت شبئًا.

وأبو يوسف رحمه الله تعالى مراعلى أصله أيضاء فإن من أصنه أن هلاك العفود عليه يتم النجالف. وقل هلت محض المعفود عليه وبقى البعض، فيستنج التحافف في الهالك، وبكون الفوق قول الشعرى من حصة الهالك، لا في القائم. هذا كما قلنا في الإجارة. وذا اختلفا في مقال الأحراء بعد استيف بعض المعفدون البعض، بتحاففان بهذا لم يستوف من المنفعة، ونهما أضع في الأحراء وجعل الفول قول المستأجر مع يهنه، فكذلك هذا، وحذه الأن المنفصود من التحالف الفسخ ليعود كل واحد منهما إلى وأمن ماله، والفسخ إن تعذر في الهالك، لم يتعفر في الفائم، ألا فرى أنه لو وجد بالفائم عبياً، رده، ولو وجد بالهائك عبياً، لارده، ولو وجد بالهائك عبياً،

تم ذكر هي الكتاب: أن على قول آبي يوسف وحمه الله تعالى الفول قول المشترى في حصة الله تعالى الفول قول المشترى في حصة اللهت ويتحافران، ويترادان في العبد الذائم، ولم يدكر كيفية التحافف على مدهيه، فمن مشابخنا وحمهم الله تعالى من قال: يقسم النمن أولا على قبدة العدين، فيخص الملى أنّه درهم على رعم البائع وعلى زعم المشترى حسسمالة، إذ كان قبدتهما سواء، فيحلف المشترى بالله، ما اشتريته بألف درهم، كما بدعيه البائع، فإن لكل، لبث ما ادعاه البائع، فإن حصف المهتم بخمسمالة، كما يدعيه المشترى، حلف الموقع على حصف، ولا يتحالفان في جملة النمن، فإذا تحالف، فسخ العاضى فيتحالفان في الفضم على حصف، ولا يتحالفان في جملة النمن، فإذا تحالف، فسخ العاضى

⁽¹⁾ وفي السمخة أم ١٠ في مقدار الأجر، وقد وجد بعض استخاد - إذخ

⁽٢) وفي غذا: وفي منابؤة ستوهى وهلك.

العقد على الحيء إن طلباء أو طلب أحدهما ذلك، ورد المتنزى الحي على الناتع، وسقط عن المتسران حصيفه، ثم يحلف المتسرى على حصة الهالك بالله، ما اشسريه بألف درهم، فإن تكل، ارمه ما ادعاه البائع من حصة الهائث، وذلك ألف درهم، وإن حلف لزمه ما أقربه، وذلك خمسمانة درهم.

ومن المشابخ و حسهم الله تعالى من قال: لا يل يتحالفان من حملة النمن و بيحلف البائع بالله ما بعنهما بألف درهم، كما يدعيه فشترى، ويحلف الشترى بالله، ما الشريتهما بألف درهم، كما يدعيه فشترى، ويحلف الشترى بالله، ما الشريتهما الشحالف الكول، وإلها يحصل هذا القصود من الخامع الكبيرا ، وهذا الأن القصود من الشحالف الكول، وإلها يحصل هذا القصود في إذا حث الحالف في يبنه، ومتى حلف كل واحد ميما في حق الحي على حصته لاغير ، لا يحتث واحد منهما الأن المفترى يحلف ناقه ما فتربته بألف، فيحلف وإلا استراه بألف، فيحلف وإلا بحثث في يبنه وإلا استراهما بألفن ؛ لأنه لم يشتر الحي على الانقراد بألف وإلا المسترى عبدس بألف، وكذلك البائع إذا حلما بالله، ما بمت الحي بحسسانة ، يحلف ولا يحتث في يبه و إلا ثنان باعهما بألف، كما يدعيه الشترى ؛ لأنه لم يع الحي على الانفر و بخصيمائة ، إعام العبدين بألف درهم، يبقى هذا القدر أن التحالف يبح الحي على المبتر مشروع الحواب أن التحالف في الهائك عبر مشروع الحواب الفسخ المن الشمح في الهائك عبر مشروع الحواب الفسخ وعلى الهائك مقصود متعد ، والمتحالف في الهائك همنا عند ألى يوسف وحمه الله تعالى ما كان ليضخ في الهائك هنا عند ألى يوسف وحمه الله تعالى ما كان ليضخ في الهائك مقصود متعد ، والمتحالف في الهائك هنا عند ألى يوسف وحمه الله تعالى ما كان ليضخ في الهائك هنا عند ألى يوسف وحمه الله تعالى ما كان ليضخ في . وإلا كان المحالف في الهائك هنا عند ألى يوسف وحمه الله تعالى ما كان ليضخ في . وإلا كان الأحالف في الهائك المناف في الهائك التحالف في الهائك المناف في الهائك المناف في الهائك المناف في الهائك المناف في الهائك التحالف في الهائك المناف في الهائك المناف في الهائك المناف في الهائك التحالف في الهائك المناف المنافق المناف المنافق المنافق

1971 - وإذا تحالفا في حملة الشمن، يشراد لا العقد في المائم على العين أن وفي المبن الشائم على العين أن وفي المبن البيئة الايفسنخ العقد، ويحون الفول فول المشتري في مقدار تمنه، ويجب أن يكون كيفية الشحالف على قول أبي حيفة رضي الد تحالي عنه على مقاء لوجه مني رضي البائع أن يأخد الفائمة، ولا يأخذ من ثمن المبت شبكًا، فعد بعض المشابخ : بتحالفان في حصة الحي من الرجم الذي ذكران، وعند بعضهم بتحالفان في جملة الشمن، ثم وذا تحاله، يدميخ المقد في الحي، فرد الحي عن المائد في العند في المن فرد

هذا إذا تصادقا أنا فيستهمنا برم المقد ربوم القبض على السواء أسابقا احتلقنا في فيمتهما يرم المقدد فني حق التي ينظر إلى فيمته للحال، وينحمل الحال حكماً، ويكون العول قول من يوافق فيمته للحال، وأما في الهالك إذا اختلقا في فيمته، فعال المشترى: كانت فيمته

⁽٧) ما من المعقوفين ساقط من الأصل، وإنما أنبتت عدد نعيارة من المسلخ: أط أو أن أو أم أ.

⁽٢) وفي السخون أف وأمرأ على ألفين أ

لدم القبيض خسسسانه ، و فينما أنفائم أنت فرهم ، و قال أسانع على عكس دلك ، تدب كر مجمد رحيه الله تعلى هذه الميأنة في شيء من الكتب نصًا.

وروى أصحاب الأصلى .. عن أي يوسف وحيد الله تعاني . أذ القراد هوال البائح . ورب أشار محمد وحمد الله تعانى في بيرج الأصل في مسألة يأتي ذكرها بعد عداء إلى شاء الله تعالى .. وهذا لأن المثمري لومه ضيبان النبو كما القيض، فهم باليدعي ويداد أه تسبه عن ماص النبن . فلا يصدق إلا ميناه ومحمد رحمه الله تمالي مراعيي أصاد أيضاح فإن هلاك جميع السلحة عنده لا يتم التحاف، فهلاك المفنى أولى ، فيتحافقات ، ويرد الفائم، ويفسخ الخذ في الهائك على فيديد.

و كيمية التحالف على قول محمد وحده الله تعالى ظاهر ، يحدم الشترى أو لا ، طائه ما الشراعة المنظري أو لا ، طائه ما الشراعية بالقراء كيمية الفاتح ، فإن مكل ، لوحه ألفان ، وإن حقف ، محلف المالح ، طائه ما المعلما بألف ، كما يدعيه النشرى ، فإن مكل ، لبت ما ادعاه المنظرى ، وإن حلف البائع أيضاً ، المهيئين ما ادعاه الحرب على وإن حلف البائع أيضاً ، المهيئين ما ادعام على وإن المعلم وإن المعلم المعلم والمعلم المعلم والمعلم المعلم والمعلم المعلم والمعلم المعلم والمعلم وا

1977 - وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصل في البالإقرار الامرم إذا خرج بعض في البالإقرار المدم إذا حرج بعض فيها المستوى م احتلفا في المستوى مع المتلفا في المستوى مع المتلفا في النسب المتلفا في المستوى مع المتلفا في المستوى مع بمينه ولا تصالى هذا المستوى مع بمينه ولا بتحالفان إلا أن يرصي الناتم أن يأخذ ما نعى منه فإذا رضي الذات وينار المتستوى مع بمينه ولا بتحالفان إلا أن يرصي الناتم أن يأخذ ما نعى منه فإذا رضي الذات وينار المتستوى في قوال الراب المستوى الله على قوال الراب المستوى الله على قوال الراب المستوى الله على قوال الراب المستوى المستوى المستوى الراب المستوى المستوى المستوى الراب المستوى المس

وقال محمد وحده الله تعالى المحدهان على فيمة العددين إلا أن بشاء الباتع أن بأخدها يقى من العبد وقيمة ما المشهنكة المشترى منا، فجيئه بتحالفان في القائم على العب وبما مع على الفيسة و كانهم قرقوا إبن مسألة كتاب الاقرار وبين مسألة كتاب البيوع، فإن في مسألة الربوع أن أبي أبو حيفة رضى الله تعالى عنه التحالف إلا بشرط أن يأخذ البانع الحيء والإياخة من نس الب خيثًا، وهي مسأله نشاب الإفرار أني الشمالف مطلقاً غير معلق بشرطة فإله لم

 ⁽٦) هكذا في السيحة م . و قال في الأصل و تستحيل الحد و أف العلل قول السبرى

يقل. لا يشخبالفنان إلا أن يرضى إذ التو أن لا إأحية من ثمر ما شرح من مذكه شبيقاء والي. الممالتين حميعًا حتامًا في نتمن بعدمًا حرج بعض المعرود عنيه.

وأبر يو مصارحه الله تعالى في منالة البيرة قال: بتحامان في القائم، رضي الباتع أو كراء في منالة الإقرار قال: لا متحافظات فيما بقي إلا أن يشاء البائع أن يأحد النصف الباقي، ومحمد رحمه الله تعاني في مسالة السوع قال: متحافظات على القائم على العرب وهالي الهالك على القيمة، وصي الباتع أو كره، وهها شرح الإيجاب التحالف في النصف الباقي، رضى البائع بأحد النصف الدقي، والفرق مكتاب في الستراد.

۱۹۳۳۳ - وفي المنتمى الإناشتري جراب هرري، واستهلت مداريا، أو هلك، تم المحتف في النمن، قال أنو حنيفة وضي قد تعالى عنه اليس للمنتم أن بأحده ناقصُل، ولكن يأخذ النمن الذي أقربه النشري، وقال أبو يوصف رحمه الله تعالى في السندلات القابل فوال المشري بالحصة، وهي البقية برده إلا أن يرضي المشتري أن بأحدها به ادعاه البانع و وهلي كل واحد منهما السن على دعوى صاحبة.

قال الحاكم أبر الفصل عرق أبو حيمه رضى عه تعالى عنه بن مايات التوان مو الجراب من غير فعل أحد، وبين موات أحد العالمين طبائع أن يأحد الحلي موات أحد العالمين طبائع أن يأحد الحلي ولا يأخذ معه شبق و وقال ههنا : ليس فبيائع أن يأحد النصاء قال وكاد لك البياب كلها ، والمفتو ، والفتو ، والدوق والدوق والدول ، فالدول ، والمدان في الدول ، فالدول ، فقال في موضع ، الفول في المائع ، وكذلك في موضع ، الفول فيها فوال الدائم في الهائد .

۱۳۳۴ و بن الأصل ، إذا اشرى عدين، وقيص أددهما، وست في يده وماد. الأحراقي يدان وماد على يده وماد. الأحراقي يد اقبائع، تداخيتها في ذلك، فقاله المشرى للبائع: قيصت عبداً يداوي ألف دوهم، وماد عنداً عماري ألتي درهم، وقال الناح " لأه من فيصت عبداً بساوي ألتي درهم، وقال الناح " لأه من فيصت عبداً بساوي ألتي درهم، وقرل أنّ القول قول المشهري مع بميته، وإننا مضم الشرق ما يداول قول المشهري مع بميته، وإننا على الشروعي، وقلك لأن أحدهما منى كان فاتماً ولا ماتعت إلى احتلامهما في مقدر قيمة ما هلك عبدالبائع، الأبيداً " تساول على الناحة أنه، فيني كان أحدهما أيثا، وقيمة الإحراق، فيني كان أحدهما أيثا، وقيمة الإحراق، فيني كان أحدهما قيا، وقدم، وظهر فيسته،

يظهر"" ليمة المبت أنه كان أقل أو أكتره فلا بانفت إلى اختلافهما حينية. فوضع المسألة فيم إذا مانا جميعًا، حتى لا يعوف قيمة واحد منهما من حيث العيان والشاهدة.

تم إفا جعل القول قول الشيرى؛ لأن حاصل اختلافهما في مقدار ما ورد عليه الفيض من المشترى، أو في مقدار ما تأك، على المشترى من النمن؛ لأن الدائع بما يدعى يقول: قسست أيها تلشيرى، أربعة أخساس الليع، وتأكد عليه أربعة أخماس النمس، وطفشرى يقول: لا، س قبضت لك البيع، وتأكد على لك النمن، وأربعة أخساس حمسه كشر من للله، قالمالع يدعى زيادة فيما قبضه المشترى، ويدعى زيادة تأكد في النمن، والمشترى بنكر تلك الزيادة.

ولو أنكر البقى أحيلا و رأساء وقال: من قصت شيئًا منك، كانا الفول قوله، فكذا إذا أقر بغيص البعض، وأنكر قبص البعض، وكذا لو أنكر تأكد اللمن لأصلاء كانا القول فوله، فكذا إذا فكذا إذا أنكر تأكد اللمن لأصلاء كانا القول فوله، فكذا إذا أنكر تأكد اللمن لا مسعة التمريا أنه وهو المأكد، والنمن دبي، ودلك لأن الاختلاف في صفة الدبن إذا بوجب التحاف إذا نصور صبرورة الذين شيئن إذا عين الدين على الوصعين الذين اختلاف في كما إذا عين الله خيد وأنف رديء، كانا عيرين، وإذا كانا غيرين، كانا الاختلاف في والوداءة، إذا عين ألف جيد وأنف رديء، كانا عيرين، وإذا كانا غيرين، كانا الاختلاف في عين الأنه إلى يوصف قائم في الدراهم حتى يحتلف الدين بسبه، وكانا عنزاة اختلافهما في صفة العين، وذلك لا يوجب التحالف ما لم تختلف الدين بسبه، وكانا عنزاة اختلافهما في

وقو كان المشترى قبض العدين، تم مات أحدهما، وحاء المشترى بالآخر، يرده بعبب، فاحتلفا في قبمة المبترى بالآخر، يرده بعبب، فاحتلفا في قبمة المبترة المبترة المبترة المبترة المبترة المبترة المبترة في المبترة المبترة المبترة المبترة وقول المبترة وإنما كان كذلك؛ الأن المبترة في المبترة المبترة المبترة ويدعى على المبترى في المبترة المبترة ويدعى على المبترى في المبترة المبترة وقول المبترة المبترة ويدعى على المبترى في المبترة المبترة وقول المبترة المبترة والمبترة ويدعى على المبترى تأكد المبترى تأكد المبترى والمبترى والمبترة والمبترة على المبترة كان المبترة ويدعى على المبترى تأكد ويدعى على المبترى تأكد

ا ١ (هكدا في حديث النسخ التي عندنا إلا لنسخة أحد وطهر قيمة حيث أبه قال أقل إلح...

 ⁽¹⁾ ما بين المفوون بدفط من الأصل ، وإعا أثبت هذه المنازة من النميخ أحد و الظ و م.

منكراً من كل وجه، هجمك العول قول المشتوى

وأما في المسألة الثانية و الشتري بنا عي من قبل وجده والبائع مك عن كل وجمه الديرة حال المعقود علمه وأم حال لتمن والأنه بدعي على السائع بد زيادة من المعقود عليه والبائع يتكره و يدعى سشوط ذيادة من الشمن، والسائع سكر والأن جميع الثمن تأكيد على الششري بقيضهما ، وسقط بعضه بالرد بالليب و فأى الأمرين اعتبرنا ، كان المشتري مذعباً من كل و بعد والسائع سكراً و فحمدنا القول قول البائع مرجيه في فيمة البت والا يتجاهان

وإن كان الاحتلاف في قيمة المبت اختلافا في مقدار فين الحي، وذلك لأنهما أم يستلفا في أصل الدين، وإقالت لانهما أم يستلفا في أصل الدين وإقالت عدم المبتلفا في أصل الدين المناسبة عندا المبتلفا والمنتزى يدعي الانتسام وقلا بعدا القيم على المنتسام، والنص الدين المدافعين في المنتسام، والنص الوارد بإيجاب السحالف إذا احتلف في سقدار التبين لا يكون وارداً دلالة، إذ احتلف في الانتسام، ولأن المنتسام، وأن الانتسام، ولا المنتسام، وإذا احتلاف في أصل النمن، وإذا احتلف في الانتسام، ولا المنتسام، وإن المنتسام، وإن الانتسام، وإن أدلالة، إذ احتلف في الانتسام، وإن أدلالة، إذ احتلف المباتع مع بهت في قيمة على المنتسام في كان فيمة المنتسام، وأن كان قيمة الحي عبد معبب، فإن كان قيمة الحي عبر معبب، وذلك لأن النمن عبر معبب، وذلك لأن النمن وحد، الله بنقسم على المبتد، حال المنتسام في المبتد، حتى أو وحد، هيه على المدتحق العقد، والمنتحق المنتسن المنتسام، وحد المنتسام على المبتد، والمنتسام، وحد المنتسام عليه باعتبار المناسة.

وإذا احتلفا في الثمن، وقد حرجت السنعة عن ملت الشترى ، لا يتحلفان في قراء أي حبيقة ولي يوسف رحمهما الله تعالى ، والقول قول الفشترى مع يهده ، وعلى قول محمد رحمه أولى يوسف رحمهما الله تعالى ، والقول قول الفشترى مع يهده ، وعلى قول محمد السنعة إلى ممك الشترى ، ثم الختلفا في المون ، قرن علاد ، سبب هو مسخ من كل وجه ، نحو الرد بخيار لويف أو خبيار الشرطة ، أو خبيار الشرطة ، أو الهيب قبل القضو ، وسعده شمياء ، تعالما ، وإن هادت بسبب حديد في حي كالت عد أبى حنيمة والى يوسف رحمهما الله تعالى ، وكذلك إذا عادت بسبب جديد في حي كالت ، وبالفسح في حق الشياف ، وبالفسح في حق

١٢٣٣٥ قال محدد رحمه الله تعالى في المجامع أن وجل اشترى من أخر علامًا

رجيرية بمائة دينال، وقيمة العلام ألك درجي، وهيئة الحارية الصدره، وقيضهما، وله يتعد المدرسة بمائة دينال، وقيضهما، وله يتعد الدينال، والجارية بتائزال وقال الشروع الشاب مرجا مائة دينال هي كل واحد منهما المخدسين المائة دينال هي كل واحد منهما المخدسين للمائة دينال هي كل واحد منهما المخدسين دسوال هائة في الدينال هذا الاحتلام في الحدد، وأفاه بيئة على أن العبيد كان عبد المائع حتى بيت له حل أد و فاخذت المائع عني بيت له حل أد و فاخذاك الاحتلام، ويأخذ من البائع حتى بيت له حل المناز دينال هي الحالية في المناز المناز و في المناز و ويان بيغي أن يرد المبديتين المائه والان أفول هو المناز وي المناز والمناز والمناز وينان بيغي أن يرد المبديتين المائه والمناز وي المنازي .

والحوال إذا قام جامل قول الكسري في الحالة الأن الإحالات من المزائل وهو الميد اعتلاف من المرابلة وهو الميد اعتلاف مني ولم في سين القائم وهي الجارية و الاحتلاف مني ولم في سين القائم وجوب السحافة . إلا أننا لو حمد القول قول المشترى في العالم، وأحد عقيمة العبد للتي المائة ، فيذا جعدهما على الجارية ، فعلى مقدير أن تحلف البائع أويتكل أن المشترى بلبت تنون لعن المد خسس ويذا أن ويحد على المتقرى وها ويلاة على الخدس على البائع ، فلاحتمال وحوب وهائم يلا متناسب على المشترى وها ويناه على المائة على المثال فقو ما المناع على المستون ديموال وحمل الإيلوما تنقل هشاء المناهي في الريادة على الحسيرة الأن حيالة قضاء القاصى عن الورقص واحدة ما أمكن .

تمرازه حديثاهما على الجاربة قبال حلقا ترادا، وبراحع للششرى على الباتع، وإن يكل المشترى، بنيت تون أس العبد حمسين دينارك فيعد ذلك سفر إن كان السفترى حين رد العسد أخذ من الباتع خمسين دينارك لاسميل له على اساتع، والاالسالع عليه، وإن شاد أحد زيادة على الخمسين و داربادة على الباتع، وإن حمد المشترى، وتكن الساتع، فيت أن تمن العسد فكل الخمسين عرد المشترى على الباتع، إلى عام ناش الفته.

مم إنا محمداً رحمه الله تمالي أوجب التحالف في الجاوية من غيو فكر خلاف ، وإنه مسكل على قول ألى حيمة وصى الله تمالى عاء ولأل المقد مهنا المقد على الخارية وعلى العبد ، وقد وال العبد عن ملك المشرق ، ومن مدهب أبي حيفة رحمه الله تعالى أن العقد بط العبد على شيئر ، ووال أحدهما عن ملك الششري بالييم أو الهلاث ، واختلف في مقدم

٢٠) هڪيافي ليسجه ۾ ۽ وڳاڻ ۾ الأصل والمسجين آخر ۾ هيا. وهند پايلا ۾ وينکل

النمن، لا يتحلفان في الدافي.

والحواب عن هذا أن يقال: خروج بعض البيع عن ملك الشنري إنما يمنع التحالف في أباتي صده إنما كان الحروج لا إلى ملك الدائع الآن الفسخ بالدحالف مالع غام الصعفة كالمسح بحيار الرؤية [من حيث إن هذا الفسخ ثبت بجهالة مقدار الثمن، كالمسخ بخيار الرؤية ثبت [الأجهالة أرصاف البيع ، وكان هي ضبخ العقد في أحدهما بالتحالف تفريق الصفقة هني الشنع قبل التمام، وإنه لا يجور ، وهذا الممي لا يباغي مسأفتنا؛ لأسما عادة جميعًا إلى ملك الديم.

قال في "الكتاب : ألا ترى أن على قول في حيافة رفيل اله تعالى عنه تو هلك أحد العبنين في بد البائع فيل القيض، فم اختلفا في مقدار الثمن، يتحاففان في النقي، الأن الأول هلك على ملك البائع، طوارد الأخر عليه يسبب القليخ بالتحافف، لا يؤدي إلى تعريق الصفعة، فهها كذتك.

۱۳۳۳ - ولمو مانك الخارية في يد الشنوى قبل أن يشحدلها ، يحلف الشنوى على ما ادعى البائع من ثمن الجارية ، فقد جعن القول فول المشترى ، ولم يوجب التحالف، وهذا قول لمي مسفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، لأن عندهما هلاك السلعة عنع التحالف، فأما عند محمد رحمه الله تعالى فاتحالف يجرن عند ملاكهما ، وقد هلاك أحدهما أولى .

نم إذا حلف الشنوى عدهما ، إن حلف ، ثبت أن ثمنها ثبت المائة ، وثمن العسد ثلثا المائة ، وثمن العسد ثلثا المائة ، وثم إللشترى عن النمو ، ثبت أن ثمن الجارية خيسون دينارا ، وثمن العيد كذلك ، وقد سلمت الجارية للمشترى ، فلزمه ثمنيا ، ويرد العبد على البائع بحصته من الثمن ، وذلك خيسون دينارا ، وعند محمد وحمه الله تعالى يتحالفان في الكل فإن يكل المشترى ، وحم يخصين ديسرا ، وإن نكل البائع ، وحم المشرى بلائي المائة ، وبان حلفا ، فسيح العالمي العمد بيسما في الحارية (على المفدة إلحارية) ويرجع على البائم مجميع المائة ؛ المحالف أن الجارية في البائم مجميع المائة ؛ وبان ستحق العبد بالرد ، وكذلك فو لم يجد بالمبد على المتحق العبد على الود مائميه .

۱۲۲۲۷ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضًا: رجل السترى عبدين. أحدهما بألف حالة، والأخر بألف إلى سنة في صفقة، أو صفقتين، قوجد بأحدهما عبيا،

⁽١) مكد في السحة أم ال

⁽¹⁾ ما بين المعفودين ساقط من الأصل، وإنها أشنت هذه العمارة من المسخ: ﴿ فَمُ أَوْ صُهُ أَوْ مُ

فرده، ثم اختلفاء فقال الدائم: رددت على الذي كان ثبت مؤجلا، وبقي عثدك الذي كان ثمته حالا، فعللول قول حالا، فعللول قول على فعله الذي كان ثمته والله على وقال المشترى، رددت عليك الذي كان ثمته حالا، فعاله ول قول البائع، سواء كان اللبائع واثم من يد المشترى، أو مستهلكاً والأن الأجل يستفاد من جهه البائع، ومن يستفاد من جهه البائع، تمن المردود و لأن في المنافع المردود عبر معتر في شمن المردود عبر معتر في المنافع ودود المقط عافره، أي شيء كان، وإغا اعسبر في ثمن ما يقى قي يد المشترى، يدعى أنه المشتراه بألف مؤجلا، والباشع يدعى أنه المشتراه بألف حالف والأصل أن المشتراه بأنف حالف والأحل أن المشتراه بألف مؤجلا، والباشع يدعى أنه المشتراه بأنف حالف والأصل أن المشتراه بأنف عالم والأحل الأن من يدعى الحلول؛ لأن من يدى الحلول يولول، والأجل وي الأعمل، ولا يتحالمان؛ لأن الاختلاف وقع فيما ليس من نفس المعقد، وهو الأجل، وجريان التحالف عوف بالنص فيما إذا كان الاختلاف وقع فيما ليس من نفس المعقد، ولم يوجد.

وكذلك لوكان أحدهما حبسيًا، والأخر هفيًا، وقد اشترى الحبسي بألف درهم مؤجلة، واشترى الهدى بألف درهم حالة، تهرد أحدهما، تهمانا جميعًا، وقد اختلفا على ما قلنا في المالة الأولى، كان القول قول البائم؛ لا مرًا.

وشرط هذه المسألة موت العبدين، ولم يشترط في المسألة الأولى؛ لأن في هذه المسألة لو كان أحدهما حيّاء أمكن القاضي معرفة صدن أحدهما، وكذب الاخراء بأن ينظر في لون البائي، فيعرف أنه حيثي أو هندي، وإذا عرب الباقي يعرب الآخر ضرورة، وهذا المني لا يتأتي عي السألة الأولى، فلهذا له يشترط موتهما في المسألة الأولى

ولو كان الشمنان مختلفين، بأن كان تمن أحدهما بعيته ألف درهم، وتمن الأحربعينه مالة دينار، قرد أحدهما بالعبب، ثم ختلفا، فقال المستوى: رددت عليك الذي ثمنه مالة دينار، وقال البنائع: لاء بل وددت على الذي ثمنه ألف درهم، فون هلكا، أو هلك غبير فلردود، وقبض البائع النمنين جميعًا، فالقول قول المشترى مع يمينه.

۱۳۳۸ - وإنّ ادعى المشترى على البائع استرعاد الديناو 11 كان النسن مقبوصاً ، والباتع ينكر ، مع هذا ، جعل القول قول المشترى ؛ لأنّ تعن الروزه ، أى شيء كنان ، قد سقط بالرو . بغى الاحتلاف بينهما في جنس ثمن غير المروزه ، وهو حالك في يد المشترى ، والاختلاف متى وقع في جنس الثمن ، والسلمة حالكة في بد المشترى ، لا يتحالفان عند أبن حنيفة وأبي يوسف رحمهما انه تعالى ، وتكن يكون القول قول المشترى مع بينه ، ولم يذكر قول محمد رحمه اك تعالى هذاء حتى صفح بعص مشايحنا أن الاحتالات في إلى أنَّه العاروة قاديد، إذا الخلاف. المُبالعان في قدر النَّص دول ما إذا الخلف في جنس النَّمن، والصحيح أنَّ الكلَّ على الخلاف.

ولو كان انعينان قائمين بأعيانهما، تحافظ وترادا بالإجماع، واسترداً المنشري السين من الباتع جميعاً و لأن العقد قد انفستح في أحدهما بسبب الرد بالعبب، وفي الاخر بسبب التحافف، ولو كان الشراهم، جميعاً عاتفدينار صفقة واحدة، فعات أحدهما عند للشرى ورد الباقي بالعبب، واختلف في قيمة الهالك، نقال لباتع اكنت ألفي درهم، وقيمة الردود ألف درهم، وقال المشترى: لا ين كانت قيمه الهالك خمسمانه، وقيمة الردود ألف درهم، فالقول قول البانع مع يهنه و لان الباتع استحق جميع لتمن بالبع، وتم ذلك الاستحقاق مسلم العبدين في المشترى، ومعد ذلك بشاؤعان فيما بطل استحقاقه برد العبب، فالمسترى بدعى ربادة به و الباتع ينكو، هيكون القول قول البائع، وإن أقاما المينة، قالينة بيئة الباتع أيشاد رابعة في قيمة ما هلك في بدالمشرى.

ون قبل: بينة المشترى بثبت الرياده أيضاً في لهن الردود بالعبب، فوقع التعارض)؟ فات: المنازعة بينهما إنما وقعت بسبب البيع، فإنما بعثبر الخنلافهما في قيدة ما بقي ليه العقاد، والذي بفي فيه العقد عبر المردود، فيعتبراً "احتلافهما في فيمة غير المردود، وبينة البائع

النبات (ربادة في دلك، ولأنابيه البائع تثبت) "الزيادة فيما لقي فيه العقلاء وتثبت الزيادة فيماً لقر ومبتحثًا له من النبل، فكالت أولى بالقول.

ولو قال الباتع. كان تستهما واحدًا، وكان ألفي درهم، وقال المستوى: كان ثمن الهالك حسسمانة، وتمن الباتع وحمسمانة، فالقول قول المستوى مع يقهم الأنه لا مدرعة بيتما في تمن الردود بالعبب الأنه دلك قد سعط بالرد، ويقا المتارعة في ثمن الهالت في يد المستوى، والمتازعة فيه إلف وقع من وجهين: أحده ما: في كون المنه مسمى، والآخر في اقدار المسم، والاحتلاف مني وقع في مقدار التمن بعد فلاك السلمة، لا يتحالفان عند أبي حيفة وأبي يوسف، وحمهما الله تعالى، ومكون القول قول المشتوى مع يمينه، وحمد محمد رحمه الله تعالى، بخلاف المعس الأولى؛ لأن هناك تصادفة أن ثمن لهالك لم يكن مسمى

⁽¹¹ وهي النسختين ف ، م ، واسترده المنشوي

الالاوني للسخداء أأفيف بدلامر فيعبر

 ⁽٣) وذون المفوقين ساقط من الأصل، وإغا ألت هذه العارض النسخ: إيد و إم أو على .

على حده، وكان الاختلاف في قيمة لهالك، والاختلاف في معمار العيمة لايوجم النحالف. ما لاتفاق، ويكون القبل قول من ينكر الزيادة في السقوط، وهو الباتم

وفي الوادر السلطانة السي محمد وحل المتوى من رجع جارية بحضو من الخاكم بنعل من الورق عمل ما الخاكم بنعل من الورق في تم ما من وطلس الخاكم كم كان النعل و قدام الخاكم المخاكم كم كان النعل وقدام الخاكم المخاكم كم كان النعل الفيام الورة إلى الخاكم على دعواد بالله وأراد البائع أحد اجارية وقل محمد وحمه الله بعالى: الفيام في ذلك حلهم كم كان الثمن الخواد وعي مسبله سأل عنه الروثة إلى كانو اكباراً وقواد كذيره في ذلك حلهم على دعواد بالله والمناف حلله المقارك والمناف الخواد العواد المعارك وإذا الانواز المناف حليه المعارك والمناف المناف المناف الورثة المعارك والمناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف والمناف المناف الم

۱۳۳۲۹ - وإن ادعى الورثة، وأقاموا نبيبة على لبائع باللبع بلا مسمية الثمر، فإن شهادتهم باطافه ويستحلف الدائع، وبرد عليه الجارية، وإن قال البائع عو المدعى: والورثة يحجدون الشراء، استحلفوا على علسهم، فإن حصوا، بطل البايع، وردت الجارية على شائم

۱۳۳۵ - رجل في يديه صد ادعى وجل طارعة أنه ماع عدًا العبد من الذي في بديه و ومن رحل أحر بعيث مجانة دينار م وأقام الذي في مديم لعبد بيئة أنه الشنرى العبد كله منه بألف درهم، والمحمد كلذي في يديه مخمسمانة درهم و حمسين ديناراً ، إذا أقام الباتع يبية على إقرار المسترى أنه الشدرى العبد منه بألفين ، وإقام المسترى بيئة على إقرار الباتع أنه باعد مألف أأخذ المشترى مألفين ، وإذا أقام المشترى بيئة على إقرار الباتع أنه باعد بألف "أحرهم» وأقام المبتع بيئة اله باعد مألف الأحر .

(1) وإليان المعوض ساقط في الأصل ، واعا ألفت هذه الصار فالي المسج : الطالع الف

هشام عن محمد رحمه الله تعالى: إذا أقر الشنرى بنس بسير، والسلعة مستهلاكة، وهي تمن دراهم كشرقه فإن أما يوسف وحمه الله تعالى كان يقول: القول فواء الشنرى، ثم بحثنا عليه، فرجع، وقال: إذا كان من ذلك شيئًا بتعابن الناس في مثله، قبلت قوله، قال محمد رحمه الله تعالى: وأما أن، طاري أن ألزمه فيمة ذبك.

ويى موادر ابن سماعة " " عن أبي بوسف رسمه الله تعالى في عبن هذه الصورة : أنه إذا أقر المشترى بما لا يتغابن الناس في مناه ، لا أقبل ذلك منه ، وأنضى عليه غيسة المبيع ، فال. فإن كتب " إغا أودت أن أقصى حليه بالقيمة ، رجع ، وأقر مشىء يتغابن الناس فيه قبل ذلك سه ، وإن كتب : قد نضبت عليه بالقيمة ، لم أقبل رجوعه بعد الفضاء .

قال هشام. سألت محمداً رحمه الله بعالي عن رحل اشترى الا وطل توبّه فقال الشترى الا وطل توبّه فقال الشترى الشترية المشترى وقال الناتع : بعثه شلائين، فتحاذيا لتوب وهو في أيديهما الشترى المنتقرى نقد فتحذف والمنتقرى ولم يكل المشترى نقد الشترى نقد الشترى نقد الشعرة ولم يكل المشترى نقد الشعرة ولم يتحالمان والمات والمنتقري الشعرة ويحدا عن الشرن الشعرة عن الشعرة عن الشرن الشعرة عن ا

فقت: قو كنان أمسكه أحدهمناه وليريح نبعه وحذب الأحر أكنان المسمان كله على الجادب؟ قال: معهم قال: وهذا الجواب على قباس قول أبي حنيقة رضي الله تعالى عله، وهو الجواب على قول أبي يوصف وحمه الله تعالى

۱۳۳۱ - و در اشتری توبین، و فیصیهمان و استهاک آخذهمان و الآخر فاتم فی یده. فقال البائع: بعدی التوبین طلاقی درهمان و قال المشتری: بعشرین درهمان فال محمد: قال آبو حبیمه رحمه الله تعالی: یحمله کل و احد منهما عمی دعوی صاحبه، فإن حلقا، فالبائع با خیار، باز شاه، (مضی البیع، وأحد العشرین، و إن شاه، أخذ النوب القائم، و لا شیء له من فهن التوب المشبلك.

سال هشام عن محدد وحدماته تمالي على فيلس قول أبي حتيمة وصبى الله تمالي هتم فيمن المنزي توبّده وشقه تصفين، وصبغ اصفه ، والصف الأخر في بديه أبيص، تم اختاها في اللبس، قال: إن شاء الناتع، أنحد هذا البصف الأبيض، ولا شيء له عيوه، ولا سبيل له

⁽۱) وقي السبحين: ظ و صار ووزي الن سبعة بدلا سرويي بوادر سرسياعة.

⁽٢) هاكدا في الأصل وكان في التسخيل . في وأم أن ط : هن المشتري مأكان هن النمن

على المصنوع، وإن تناه، ترك، وأخدما أقرعه الشتري من التمن

قال محمد رحمه عادتهاي في الجامع (إذا الشوى الرجل من أخر جارية، وقبضها ، ومانت في بنده واختلف في لمبها ، فقال الشري ، اشتريت منك بألف نرهم بهذا الوصف ، وقال البائع : بعثكها بألمي درهم ، فعلى قول أبي حيمة وأبي يوسف وحمهما القاتمالي يقيم لجويه على ألف درهم ، وهي بيمه الرسف ، والا يتحانمال ، وفي ثلث الجارية وهي العول قول المتنزى في ثلث الجارية بألب درهم ، والا يتحانمال ، وفي ثلث الجارية ، وهي حصة الوصف بتحانمال ، الأصل في هذا أن المبائمين مني اختلفا في مقدار المفن ، أو حسم بعد ما هلك المبائل عند أبي حيفة وأبي يوسف وحمهما القائمان ، وقتد محمد وحمد له يتحانى ، وعند محمد وعسخ العقد في الفيمة ، وفد مراهم القائم الداني . وعند محمد وحمد فه القائل : يتمانك ، وعند محمد وقت وقائم أهذا فيما تدانى .

وإن كان النس عرضًا، والسنّالة بحالها، فينهما يتحاله ال عندهم حديثًا، ويقسم المقد على أنّا القائم مقصودًا، وصلى الهالث حكمًا وتبعًا القائم للحنيار القيمة الأن فسخ اللبع مسائر أسباب الفسخ خالر باعشاء الفائم، فكذا الانحالف، فأمارة الدعى أحدمما أنّا بدن السعة كان نمثًا، وادعى الأخر الله كناك عرضًا، إنْ كان مدعى العرض المنشرى، فإنهما يتحالقان عندهم جسمًا، ويقرم الشرى قيمة الملامة برح قيضها لهدمية.

وإن خال مدعى العرص البالع ، همى قول أبن حيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى القول قول المشترى مع وبند ، ولا بصافحان ، وبقوم الشترى النبن الذين أفر مد الباتع ؟ لأن البح قابل قول المشترى النبن الذين أفر مد الباتع ؟ لأن البح بعضا بهما من الوجه الذي بناء إلا أنا عبلنا بمة بوحب التحالف منى كان الشنوى مدعيًا للعرص الأنا و عمل ته بوحب التحالف منى كان الشنوى مدعيًا للعرص الأنا و عمل ته بوحب التحالف منى كان الشنوى مدعيًا المنابع الأنا المنابع ال

⁽¹⁹⁾ ما بين المعقومين ساقط من الأصل، وإنما أنبلت فده العدومين الصلح أأطر وأحد وأحر

⁽٢) ما بين للعقوقين منتقط من الأصل: وإنها أنسب هذه الحدود من السبح ... ط. و. هـ.. و. م. .

⁽٣) ما بين العشومين ساقط من الأصور ، وإنما أنبلت هذه العدوة من السبح . أظار وأحد وراج .

البلام للدعوى المنسوي ، وتحايف المنتري و عربي لدائع، فتحصيل العمل عايوجب التحالف وقائمة

مناما إذا ادعى الحدها الزيدن انسلعة كان ثما وطراطال وادعى الآخر أبه كان ثما كله ا ين كان المدعى للعراض الشفرى، فإنه ينفسم ثمان السلعة على الشمن السابي أقرابه المشهري، وعنى فيمة العراض فيما يخص المسعة من النماع، فالقول اول الشفرى فيه مع بينه عندهما ا والإيتحالمان عندهما، تم يدرم المفترى في مة حصة العراض من تسلمة لمدتم، وإن كان المامي لمعراض البائم، فالقرال فول المسترى في في ألكن، فلا دعوالا أن عبدهما العجرار المدعض ملكل، وصد محمد وحجم الله تعالى في جميم ولك بتحالمان الأن تعدر القسح عنده بالكال الملحة، لابيد التحالم،

بقائيت هذا، حدا بلى تخريع السالة التي يقر ما محيد رحيه الله و فيقوال. المشترى أن بقال بحس حكم نصبه فيل أعالية العلى أدول القال بحس حكم نصبه فيل أعالية على أديا الحارية ويسخ المسخ فيل أعالية على ألب و شبه الحارية التاريخ و المسخ المسخ أن و دشت الجارية على الجارية على المالية و أديا مالية و الحارية المالية و أديا مالية الحارية المالية و المسخل الحارية المالية و المسخل المالية و المستمل المالية و الحارية المالية و المسخل المالية المالية و المستمل والمستمل المستمل المستمل المستمل والمستمل المستمل المستمل والمستمل المستمل والمستمل المستمل والمستمل المستمل والمستمل المستمل والمستمل المستمل والمستمل المستمل المستمل المستمل والمستمل المستمل المستمل

و قائل آنو ماندمانا، مديمات آيا يوسف، حسه الفاتحالي شول في رجل ياع طعامه يعينه يعشرة دراهم، فقال البالغ - يعتكها جرافاً معشرة، وقال قامتري - اشتريت مكايله معشرة، فارا: يتحالمان ويتر دان، فال، مكذلك كل مايدورا، ولو قال " عدا في توسا، فقال المايع: العكم، ولو أسم ذراعًا، وقال المائم والان

التوب إذ مفص بم أنقص من الثمن.

عمرو بن أبي العالا: عن محمد وحمه الله تعالى: وجل قال الآخر الشتريت ملك هذا العمد بألف درهم وبوقاء أو نبهرجة ، أو سنوقة ، أو رصاصاً ، قال ذلك موصولا - وقال المقر له . بالحباد، فالقول قبول المقر له في قبول أبي حتيفه رصي الله تعالى عنه ، وهال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى في الزيوف والنبهرجة : بتعالفان ، ويترادك البيع .

وأما في الستوقة والرصاص ماغول فول المنع عند أم يوسف وحّمه الله تعالى ؛ لأن استرى لا يصدق على هذه البيع، وقال محمد رحمه الله تعالى ؛ الثول قول المشترى ؛ لأنه في يقر إلا بيم قامه.

نوع أيحر

في الاختلاف الواقع في الثمن مع الأجل:

1785- رجل ادعى على رحل أناماع منه هذه الجنازية بأك درهم إلى منه وأهام منه وأهام منه وأهام منه وأهام منه وأهام منه وأقام مولى الخارية بأنه باعد الحازية بأنهل درهم حالة و فعلى النشري أنف حالة ورافله إلى سنة الأخل و رهنه الأفل أنها عن الأحل ورهنه الأنف التواضيع المنافلة والمنافلة والمنافلة والكنها من الأنفين حيامًا والكنها من الأنفين حيامًا والكنها من كل أنف حسمانة .

ولو قبال: معتبها بأنف درهم إلى فلات سنين، كل سنة نبت الألف، وقبال البداع إلى المدة نبت الألف، وقبال البداع إلى المذكلة المرك النبل المدكلة المرك المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المدكلة المركة المدكلة المركة المدكلة المدكلة

15787 وفي أنوادر ابن مسماعة : عن محمد رحمه الفائد لي : جن ادعى على رجل الدي على الرجل الدياعة على الرجل الدياعة درهم إلى حصدة أشهر ، كل شهر عشر بن توهما ، وأقام على ذلك بينة ، وأقام المدعى عليه بينة أنه الناء ادبخمسين درهما إلى عشرة أشهر ، كل شهر حسدة . قال : إذ كان رب المثوب قد أقام البيئة على فض خسسين درهما ، فاقبل بينه قيه ، وقد رعم أن لما من المائة كل شهر عشرين ، وقد أقر المدعى له بخمسة في كل سهر ، فادفع إلى المدعى في

الشهر الأول خمسة وآثر لومها بلاص عده وخمسة عشر مرردعوي المنعي فررفعون الخيميسين الذي أثبته بالسنة ، وكمالك في الشهر التالي والقالث، فيأخذ في تلافة أشهر مستين هرهمال خمسة عشر يحكم قرار الدعي عليه وخمسة وأربعين لحكم دهواه الؤكاد بالبينة غودا أخذ ذلك غررته مزرا تحسين التي أقام منيها البينة، خمسة بأحد دلك في الرابع بحكم ولينف وبأخذ حمسة أخرى أبضاً في التنهر الرابع بإقرار الدعى عب ، وما بقي بعد ذلك أخذ في كان شهر خمسة حتى يتم المانة على الأجل الذي أفام المدعى عليه بالبيئة.

وروى عن أمر يوسف وحمه الله تعالى مخلاف فإمه يقول: الخمسين التي أفام عليب المُشترى البيئة من المُنف التي زعم المُدعى أنها له على المُشترى، فاجعل الخمسين على الأجل الذي أفام عليه المفتري البيبة ، بقيت خمسون برعم الناعي، وأقضى للمدعى بعشرة من هذه الجميس في كل شهرة لأن المدعى أن ادعى العشرين من المالة كنها ، فبكري مناهياً من هذه الخدسين في كل شهر عشرة، وقد عرفت خمسين من الذانة على دعوى المشتري على أجلها، فمأخذ اللدعن في للشهو الأول خمسة المدعى عليه مقواله يهاء ويأخذ عشرة من الخمسين الفالضلة والماذك تاأته أدعى العشرين من المائة كلهاء فيكون معمينا من الخسسين الفاضعة عشرها فيأخذ خماسة عشرافي خمسة أشهراء وذلك خمسة وسيعوناه بقياهناك خمسة وعشروايه بأخذمنها في كارشهر خمسة، فيحصل الامنبغاء في عشرة أشهر.

قال محمد رحمه الله تعالى: ما ذكر من الجواب فذلك في التوب، والحدي والدار بختلمان في ثمنه وأنساهها، فأما إذا أقام وجل بينة على وجل بدين مانة درهم أن له عليه مائة درهم في خمسة أتنهو ، في كل شهر عشرين ، وأقام الأخر هليه البينة أن له عليه خمسين في عشرة أشهر في كل شهر خمسة ، فهما مالان ، فأقصى عليه يدعوي للدعي بحالة درهم في حسنة أنبهن

) ١٩٣٤ - وقيمة أيضًا عن محمد وحمه الله تعالى : و جل أفام بينة على رحل أني بعث منك هذا النوب عالة درهم، تؤديها إلى في عشرة أشهره في كل شهر عشرة، وأقمام المدعى عليه بينة أنه اشتراه منه بسنين درهماً في عشرين شهراً في كارضهر ثلاثة ، فإني أثبان بينة الباشر على فصل الثمري. وأفيل بينة الشتري على الأجري، فيأخد منه البائع خمسة أشهر عشوة؛ لأن اللَّيْسَرِي مِقْرِ له شَلالَة كل شهر ، فيأخذ منه المائم في خمسة أشهر للالله كل شهر بإقراره ، ويأخذ سبعة من الأربعين الذي ادعاها البائع قضيلا على السنون، فرذ أخذ منه خمسة أشهر عشوة، فقد بقي للمائم من الأربعين القاضلة خمسة، فيأخذها منه في الشهر السادس، وتلاقة

آمري قد أفريها المتنوى، نعياضه معدداك كل شهر ثلاثة، حتى يستوفى النفة ويباحد الماري قد أفريها المتنوى النفة ويباحد الماري قد أفريها المتنوي شهر أعلى المارة الأولى من الله على السبة وعلى قياس الاولى عرائي المستوي الفي أفله صليه المتنوى المناف أفله صليه المتنوى المناف أفله صليه المتنوى المينة من المناف أفله عليه المنتوى أفله على المتنوى المينة من أفله عليه المنتوى أفله عليه المنتوى أفله عليه المنتوى المنتوى المناف المناف المناف المناف المنتوى ا

قال محمد وحمد الدائل الاأحمل الخمسية في انسأنه الأوني من الدائ كلها مالا المبتين في السألة الأوني من الدائم كلها مالا المبتين في السألة المبتين في المبتين وقال المبتين في المب

۱۷۳۵۵ و ۱۷۳۵ و بطل آن م بهنه على رحل أنه اشترى منه هذا القوب مخمسة عسر هوهماً إلى ضهراء وأقام الذي في يعيه التوب بهنة أنه باعه نصف هذا النوب معشوة دراهم حالف قال. يقانع إنيه النوب، وله خمسية عشر درهماً إلى شهراء ألا نوى أنه لو قال: بحثك هذا النوب بأنار، حالف وأمام رينة، وأمام الأخرابية أنه الشترى هذا العمل الاخراباً في سعة، أنهما به بأنف إلى سنة.

> نوع أخر في الاختلاف في الثمن وفيه تعيين ^{ال}مسائل الاختلاف في الثمن:

- ١٩٣٤ - وإذا وقع الاختلاف في المبيع ، فعال المتنزي: اشتريت منك هما العبد بألف

و١) هكا (في السنة بين أن من وأنم من ولذي في الأصل والتسجة على ذا لوا معاملاً عن الواحرة

(۲) وقل للسحدن أف والم العظم مكانامعيين.

هرهم، وقال الباقع: لا يل يدت منك منه الخارية بالف درهم، فلا يخلو: إما أن يكونا في يد الباتع، أو فاد التابع في يد الثالث، فإن ثانا في يد المشترى، فلا يحلو إلى قال الباتع، أو فاد المشترى، فلا يحلو إلى قال الباتع فلمشترى: الحيد ملكك، ثم أمه منك، وإقا بعنك الجارية بألف درهم، ولي عنيك ألف درهم من ثمن الجارية، وفي حدا الوجه الألف لازم على المشرى، والعبد سالم تعد الأمهما الفق على سلامة العمد له، وكذفت إن الثقاعلي وجوب الألف عليه، ولكن الختاها في الجهة في شل هذا الا يصره كمن قال الأخور: تك على الف عربه من نمن شاع، وقال الاحر: الا، بل من قرض.

وإن قال الدائع للمشتري: العبد ملكي ، ما يعته منك ، وإها بعتك اجارية بألف درهم ، دكر هذه السألة في كتاب الإقرار في موضعين ، وأجاب في أخادهما أذ القول في العبد قول البائح ، لأن المتشرى أفر له بملك العبد ، حيث ادعى الشواء منه ، إلا أنه ادعى التملك عليه ، وهو أنكر الشلك عليه ، والقول قول المكر في الشرع .

وإذ حلم البائع على العبد، أخذ العدد، ولا شيء على المشترى؛ لأن المشترى إغا أو لم الله على نصبه عوضاً عن العبد، وقويسلم له العبد، فكان له أن لا ينطب الألف، وأجاب في الموضع الأخر أسما يتحالفات؛ لأن كل وحد منهما يدعى على صاحبه عقداً غير المقد الذي ادعى صاحبه عليه؛ لأن العدد غير الجارية، فكان العقد على الجارية غير المقد على العبد، فهم معنى فولنا: كل واحد منهما بدعى على صاحبه عنداً غير العقد الذي يدعيه صاحبه فتحالفان، كما لو اختلفا في جنس الشن

وإن كان في بد البائع ، فالجواب فيه على التقصيل الذي ذكرنا فيتما إذا كانا في بد المشترى ، وإن كان العبد في بد التالث ، إن صدق صاحب العبد المُشترى فيتما قال: أمر بالتسليم إليه ، ثم الحكومه ما دكرنا فيما إذا كان العبد في يد المتترى .

ويان قبال صناحت الميت العبيد في ملكي ، فنافقون قبرله مع البيمين، و لا شيء على المستوى؛ لا أنه ما أنهيد، وإن قال المستوى؛ لأنه منا أقر بأنب خلى نفسه إلا عوضًا عن العبد، ولم تلم يسلم له العبد، وإن قال صناحب البد: العبد المستع، أمو بالتسليم إليه، واحكم قيه بعد طلك ما دكرنا فيما إذا كاما الأنمي بد البائم.

وإن فالدالمشترى المستريت منك هذا العبيد مع هذه اجارية بألف درهم، وقال السائع . بعث منك هذه الجارية لا غير ، بألف درهم، فاطراب في هذه المسألة على التفاصيل التي مرت

⁽١) مكدافي لأصل والمسخنين . ط. و. فعا . وكاناهي النسخة م. الإذكان العبدطي يد نبائع

في المسألة المتقدمة.

وإذا استوى من أخر جراب هرون، وقيضه ، فرجه به أحد منه نوال مقال الدائم . معدد هذا الجراف على أن مه عشوة أنوال تداف و قال الستوى الشريدة على أن به أحد عشر نوا عالمة ، وأداد كل و حد مهم السنحلاف صاحمه فالقاصي يعمل الله على عمر مواليون على أن الله المدوي على وعلى المستوى و البائع متكر ، والقول قول المنكو . فلا مكل ، فيت ما العمد المشتوى ، وأن حلف ره المنتوى الحراب، ولم يحلف المشتوى ، أدارد المستوى العلال البائع فا حلم ، هذه العقد الاله لم يتمت الدوجي الشوب الحدوى عشر ، وأمه مسجول ، فضار المهم مجهولا ، مجهانة المع يوجب فساد العقد ، والعقد العامد ، اجب الراب وأما والمحاف المسرى ، لأن مائدة المحتوى المكول الذي هو افراء ، والمستوى لو أفر عاموعه . الدوء المناوية المستوى لو أن مائدة المحتوى المكول الذي هو افراء ، والمستوى لو أفر عاموعه . الدوء المناوية المائدة المرابع على المراء فلا يعمل عليه .

ا قان قبل " بمبغى الله جعل القول قول المشترى في هذه المسألة ؛ لأنه يدعى حواز العقد" الخلف يدعون الحوام مدعى استحقاق القوات لحادي عشوم و لبائع مكر

وإذا احتماع في وصف من أوصاف الليع ، فقال الشفرى: التدييات من مقا لعبد على أنه كالتب إلى من مقا لعبد على أنه كالتب أو مان مبالع على أنه كالتب أو مان مبالع على أنه كالتب أو مان مبالع على ولا بتحالفات وقيما إذا تخلف في صمه النبي، وهو دين ويتحالفات لأن الدين بحتمت باحداثات الأوصاف ، فكان الإختلاف في الوصف اختلاف في أصل النبيء مكان كل واحد منهما ملاً على صداحه على من جه عمدا عبر أنعقد الذي يدعيه صداحه عليه ، أما النبيع عبن ، والعبن لا يحتف احتلاف كمان المدينة الذي يدهيه على حداجة عليه المدالة في يدهيه على عداد الله يدهيه على عداد عليه العمد الذي يدهيه على حداجة عليه العمد الذي يدهيه على عداد عليه العمد الذي يدهيه على عداد عليه عليه العمد الذي يدهيه عليه عليه عليه العمد الذي يدهيه عليه الدينة عليه المدينة الذي يدهيه عليه العمد الذي يدهيه عليه المدينة عليه العمد الذي يدهيه عليه المدينة عليه المدينة الذي يدهيه عليه المدينة عليه عليه المدينة عليه المدينة المدينة المدينة الذي يدهيه عليه المدينة عليه المدينة المدينة المدينة المدينة عليه عليه المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة عليه المدينة عليه المدينة المدينة الشرية المدينة المدينة المدينة المدينة عليه المدينة المدين

1984 وإذا قال: بعدل هذا لعبد وألف فرهم، وقال المتدري التدريد بدت هذه الخارية بخصص ديناراً ، والاست لهذا العبد وألف فرهم، وقال المتدري عناجر، والم أقاما الخارية بخصص ديناراً ، والاست لهذا المعلق على واحد منهما على دموى عناجر، ويتنظى على المبدري بألف فرهم وحسين ديناراً ، أما على قول محسر حمه الله بعالى الخلال الأصل عنده المبدري بأكاف القصل عنده الله عددي مع إمكان القصل عنده واحد الفعد تعالى القصل بعدد واحد ال أولى ، وأما عند أبي حبيفة وأبي بوسف وحمهما الله تعالى الخلال الأصل عندهما الفصلة بعدد واحد الارادة عدد واحدة إلا

. (19) 1- من المقبوعي منافط هن الأهمار ، و قد أكسان هذه العباء فعل المساخ التي عبد ما حمامًا يعتقد واحد إمما ينبث بأحد طريفين: إحا بإمكان رد إحدى البينتين، أو بإمكان القصاء بكل واحد من البينين، بإليات الزيادة في عقد واحد على ما بأني بيانه في مسائل السلوء، وههنا ود إحدى البينين غير عكن الآن كل واحدة منهما فامت حلى إنبات ما هو محتاج إليه، وتعذر الفضاء بينهما من حيث الفضاء بإنسات الزيادة في كل واحد من السديو، الأن العبد لا يتصور زيادة في الجارية، ولا الجارية في العبد، ولا الدراهم في الدنائير، ولا الدنائير في الدراجم.

وإذا فات إمكان القضاء بعقد واحد، وجب القضاء يعقدين ضرورة.

1778ه ولو قال: بعتك هذه الجارية بمائه دينار، وقال الشنوري: السنويتها بحمسين ديناراً، وأقاما بنه، فالدينه بينه البائع، لأما أكثر إنبائا، ويقضى بعمد واحد؛ لأن الصضاء بالمقدوم مناسبة بينه البائع، لأما أكثر إنبائا، ويقضى بعمد واحد؛ لأن الصضاء بالمقدوم مناسبة والمين الواحد منى صار مستحفًا المسكن برى الشراء مرة أخرى ما لم يقد إلى الدائع بسبب من الأسباب، لم ينتسور أن يصبر مستحفًا بالشراء مرة أخرى ما لم يقد إلى الدائع بسبب من الأسباب، لم

ولر قال المفترى: بعتنى مع هذه اجارية وصيفًا بخمسين ديارًا، وقال البائع: بعنك الجارية وحدها به ته دينار، وأقاما البيئة، فإنه يضل بينة كل واحد منهما فيما ادعى من إثبات الزيادة لنفسه و لأن القضاء بالعقدين متعلر و لأن الجارية بالنافهما صارت مستحقة للمشترى من جهة البائع بالشراء، فلا يتصور استحق قها بالشراء من جهته بعد شيء أخر إلا بعد عود الجارية إلى البائع، والليهود لم يشهدوا بعدكك، وإذا تعلم القضاء بالعقدين، وليست إحدى البيئين بالفيول بأولى من الأخرى و لأن كل واحدة قامت على إنبات زيادة ادعاها صاحبها، وجب قبولها على إلبات ما قامت عليه لكن واحد منهما، فتقبل بينة البانع في إثبات الزيادة في المسع، وجب قبولها على إلبات الزيادة في المسع، وليقت على إنبات الزيادة في المسع، ولتنفي على البائم بالجارية والوصيف.

14٣٤٩ قال محمد رحمه الله تعالى في "الجامع": رجل الشرى من رجل عبداً بألف در مم، وبسه، ووهب البائع عبداً آخر كلمشرى، وسلمه إليه، فعات أحد العبدين، فجاء المشترى يرد الباغي بالعبب، فقال البائع الم أبعث هذا العبد، إلما بصلة العبد الذي مات، وهذا العبد الذي وهبته منك، وقال المسترى: لا، بل هذا الحي هو الذي اشتريته منك بألف درهم، ولا بينة لواحد منهما، كان القول قول البائع مع عينه؛ لأن المشترى يدعى فسخ العقد في العبد الحي، والبائع منكر، ولأن المملك هو البائع، فيكون القول قرله في بيال سبب الناك، أنى ملك، هذا عبد بالهبة.

ونو لم يحد المسترى بالعند عبياً، ولكن أو د لبانع الرجوع في انهياء، وقال: إن الحي هو الذي وهنته و أكل المسترى بالعند عبياً، ولكن أو د لبانع الرجوع في انهياء، وإذا رجع فيد، كان الحدى وهنته و أكل المنتزى أن يرجع على البانع بالتمن الذي نفده الأمارية جمعنا القول قول البانع على كيفية قبلك العيد باعتبار أن قلبث العدد استعيد من جهة المنتدى، موجب أن يقيل قوله في كيفية عليك الفيد باعتبار أن قلبت العدد استولام كان المنتزى أنه إلا أن المنازى المنتزى بالنمين على البانع المنتزى بالنمين على البانع أرضاً النمن و بع لاف المسألة الأولى، حبث لا يرجع المسترى بالنمين على البانع المنتزى أن العدد الذي يقدينة النمين سلم تفيشترى الم المنتزى الما المعالف على ما مر

وإذا رجع الشنري على البائع بالنمن، وجع البائع على المشتري بفيعة العبد الذي مات على المشتري بفيعة العبد الذي مات على يدود الذ البائع بعول: إذا ملكت دلك الدي مات عبرضًا عن هذا النمن اللذي استحقم وقول البائع في دلك أيضًا ومول وزاء مول مالد على المنتري و دالمبع، وأو غير ودو صورة بسبب غوت، فيجب ودو معنى و ذلك بود الفيمة و ولكن هذا كله بعد أن شحالات فيحات الشنري ولكن منا الفائم، فإذا حلف، اعتبر الفائز موهوبًا في حقه عبرجع فيه، ومحلت الشنري بالله: ما الشيرية منه الذي مات، وإذا حلف، رجع على البائع بالنمس، فم إذا وحب التحالف عهاد الأن البائع بدعى الرجوع في الهيدة، والشند، ي يبكر، والمشتري بلاهي الرحوع بالنمن، والبائع بكر، فلهذا جي التحالف، في الهيدة، والشند، في البائع بدعى على البائع بدعى المنتري في المسألة الأولى؛ الأذ في المنالة الأولى البائع بدعى على المنتري في المهاة ، أما في المنالة المائع مع المنتري كل البائع بعدى على المنالة المائع مع المنتري في الهاة ، أما في المنالة اللائم مع المنالة المائع مع المنازي كل البائع بعدى المنالة اللائمة المنالة المائع مع المنازي كل البائع بعدى المنالة المائمة المنالة ال

وإن كان انسد هالكُ بخلاف ما إذا احتلف النبائمان في مقدار التمن ، و لسلعة هالكة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف و حمهما الله بعالي ا الآن همك انقل العاقدان أن التمليك حصل معهة واحداد وهو البيع ، بقي الاحتلاف في مقدار النس ، فيكول الدول فول من ربكو الزيادة، وهو المشترى، أما ههذا احتلف في جهم التمليث، فالمائع ادمى عليف الهالك بالنبع ، والنسوي ينكر ، والمنشري يلاعي عليت الهائك فالهالا، والنائع بنكر ، فوحب التحالف لهذا .

١٩١ وفي السبحة الف أ الفحري التحالف في تما أرحب الدحائف في الملكة الثالية .

قال البائع المساح وهو، وقال الشترى: لا الل مائة دينال شارله أنا يرد بالعبيب؛ لأن عن الرد لا بحنمه باحد للف النمى و ولا يفل بديها لله و ولا إو النمى الاختلاف ينهم في لمن الردود، وتبليك النمى استفيد من جهة المنسرى، فيكون القرل دوله أنه دلكه بيز - هذا العبد، ولا يتحالفان الأن لمقصود من التحالف الفسح، وقد حصل دلك بالرد بالعبيب المقلق يكود النول قول المنترى في نمن الهائك عبد أبي حيثة وابي يوسف و حجمهما الله تعدلي مع بينه، وهذه معرد رحمه القامعاني بتحالفان، ويرد المثنري فيمة المبتد، وكان على البائع والدمنين جميعاء الأن المقد العسخ في العبسين، في أحدهما في الرد بالعبد، وفي الأخر الشامات والوكان حين، والمناف تحالها، ولا المنتري السد المبيب باشين الذي العاد من غير أصاف المهد، المنترة في الناف من فرد المدمة عن الردود السلمة وتعالف، ويرد الباقي، الأنهما اختلف في النمي لباني صرورة علاقهما في ثمن الردود السلمة فاتمد، فيتحالهان، ويترادان، ويرجع المشتري على لمائع بالشائي حميمًا والمساخ العقد في العديد على مام.

١٩٣٥٠ - رفي أثو در اين سماعة أن عن محمد وحمه لله بعائي: رجل بنع من احر ثوبًا الروياء فقيضه أو أنه يقوضه حتى احتلف، فطار البائع ، بعثه على أنه ست في تسع ، وقال المشرى: الشويقة على أنه سيم في تمان، فالقول قول عنام جيه .

وهي أبوادر هشام .. إذا انسترى من العرائوناً، وقال أأنسر بله ملك بنيد ليه على أبه تسببة أنزع في فعالية أفرع، وهو سبع في سبع، وقبل البائع : يعنك الما البقه وقام أسمُ لك فراغاً، فالفيول فيول البائم مي قول أبر يوسف ومحمد راحمهما الله بعالي.

ولي كان المتنب إلى قال أن الشرية على أنه أندان في مسال، كل فراع بدرهم، وقال السالح : معنك المدين والم أسج ورضاله والقول قول المشترى، ويتحالمان، ويترافان على قولهما، قال حشام : سألت المحمدة وحمد الله تعالى عن رجل له أجمة تساوي ألكاً ، وفيها عسب يساوي أنقاء فاشترى رجل مع الأجمة بعشرة ألاف ورهم، واحتاما ، فقال اسالع : معنك المحسب وقال الفشترى : إلما وقع الشواء على الأحمل، قال، أفسد السم .

۱۳۳۵ - إبراهمم عن سخمه رحمه الله تعالى: رحل المساري تماً في موصعين كانه. دوهما ، ويرفس الهي أحدهما، وفعل الويح تين الرصع الأحر، واحتثقا في مفعار ما قبص وما دهال وين كان ما فيص فائمًا ، أخالها، وتواناه ويد كان مستملكً ، فالقول قول المشتري في قياس قول الى حنيقة رضى الله تعالى عنه وقال محمد رحمه الله تعالى: يتحالفان ، ويرد المُشرى مثل ما أخذ من اثنين ، والقول فيه قوله .

۱۳۳۵۳ و بي انوادر يشير عن أبي يوسف رحمه اله تعالى: وحل المنتري من أخر مرحاً ، نم اختلفا، قفال البائع: بعثكه بغير ركامه ، وقال المثنري: لا ، يل مع ركامه أو الشتري حاتماً ، ثم احتلفا في فصاء فقال البائع: بعته بغير فعله ، وقال المشنري: لا ، بل مع قصه ، فإنها بتحالفان، ويترادان

۱۳۳۵ - وفي توادر هشام : قال: سألت محمداً رحمه الله تعالى على جل اشترى من رجل كباسة عالله درهم ، ثم اختفعاء فقال المنشرى . استريت مثك رقبة الأوض ، وقال البائع . إنما يعتك الكباسة التي عليها ، قال : يظر إلى الغائب من النمن ، فأيهما أأكان العائب جملتها به ، وكفالك لهنذا في شواء الأحمة ، والبطعة ، والمنقلة ، وكذا في شواء النحلة من دارط، ينطر إلى الغائب .

وفي البقالي أن إدا اختفاق الى النبات، والحراب، والمراوية، والما وتحوها على أيها وقع البيع، تعتبر مقدار الثمن، وإن استوى الأمران في العادة، لم يجوء قال أبو يوسف رحمه الله: وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه . في رجل استرى عبداً بالعسفرهم، وقبضه، ونقله، الشمى، ثم ادعى المنشرى أنه كان مع العبد أمنة ليعينها إلى في البيع، وجحد البائع ذلك، فالقول تول البائع، ولا يرد شيئاً من النمن بعد أن يحلف بالله: ما باعه هذه الأمة مع العبد.

1770 - وفي أبوافر ابن سيساعة أهن أبي يوسف وحمه الله تعالى إذا قبال الرجل تغيره المعتقلة الما الموجل المقبرة المعتقلة المواقع المساعة المعتقلة وقال المدعى عليه الشريته المناو وهذا العلم الآخر بألف درهم، وأقام البينة، فإلى أجعلها جميعاً بألف، ولو قال المشترى الشريتهما مثل هذا يخسسانة، وهذا الله أنه وقال البائع : بعث هذا وحده مثك بألف درهم، وأقام المبينة، فإلى أجعل عليه الألف، وأجعل عليه البائع بهة أنه باعه بالألف، وأجعل عليه خمسمانة للعبد الأخر، قال. وكان أبو حتيمة رضى الله تعالى عنه يقول الأفراد المشترى: الشريف الشريف الما بنات هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال المنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال المنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة، وقال الدنتم على بعث هذا وحده بأنف درهم، وأقام بينة بينة بينة المناقب وقال الدنتم على بعث بعدم الله بينة الله الأول أحدام الله بينة ألف وخمسمانة المناقبة عليه ألف وخمسانة المناقبة المناقب

وفي "توافر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. إذا قال الرجل لغبره: انستريت مثك

⁽١) هكذا في السبحتين ﴿ فِي رَامُ وَكَانَ فِي الأَصِينَ وَالنَّسِخَةُ ﴿ فَإِنْ كَانَ.

⁽³⁾ مكما في السختين؛ في و واله وكان في الأصل. بينياء وفي السخة أطال يعيمها.

هده الخارية وابشها بألف درهم، وأقام على ذلك بينة، وقيستهما سواء، وقال البائع. بعث الأم وحما بأكف درهم، قال أباحتينة رضى الفائعالى عنه كان يقول المأخذهما بألف وحسمالة، ثم رجع، وهال: بأخذهما جميعًا بألف درهم، وحده المثالة عين السألة التفهدة، ولكن الي صورة أحرى

١٩٣٩٦ - في المنتفى الرجل الشنول من أخو نول، فقطعه المرادل المشتوى بعد ذلك ا الفيرية بدوعه ، وقال المائم البعد لكوى حلطة معيم ، فالقول فول الفندي

۱۹۳۵۷ - وفيه أيضًا: رجل نشتري من أخر حاربة، وقبصها، ووصي، ثم ختلف مي الاسن، فالقوا، فوف لشتري مع يجته إلا أنا يرصي أنبائه أن يأخذ الخارب بغير مهر، ونو كان لها روح يوم الشتر ها، ثم يجنع وطاءه من لود بسبب الاحتلاف في التمن من قبل أن هذا كان بغياله عيب، هرئ مدالياتم.

۱۹۳۵۸ - وقده أيضًا - رجل شاري عداً - وفرصه ، رخاً عيد ، ده ه. قصعه الم اختاما في مقدار السمل من الدراجيه ، قال أبو احيدة رضي الله تعالى عاد القول هوك الشعري، ولا سيل للبائم على الجدد ، وإذارضي لأحده كملك .

ولو قال البائع ، بعنك مناوث عذه ، وقال المنتوى ، الشويته بأمني مده ، و العبد على البائع ، وضيس لمنترى بهناك بدو قبيته يوم قبيش ، كيف كان ذهاب البائل من حدية المنتوى ، أو . من حياية أحيى ، أو من عبر ضور أحد .

وفي الوادر بشرار : هن أن يوسف رحمه التدك النابع الإدكارة كالذيخ الإدكار مستهلكا كل شيخ أفر دائم مستحقاله و أو ودم شيخ أقر المشتحق المستحقاله و أو ودم بالعاليم المشتحق في أن المشتحق المستحقاله و أو ودم بالعاليم إذ المشتحق في المشترى و لا أنهاء بريد أن باريد أن بالم المانع حدا المرص و المشترى فيه يانع و وعلى المشترى فيسف في المشترى وقال أنو يوسف رحمه الله تعالى و أنو الله المبتدى و بالمنابع حدا المشترى المشترى المشترى المشترى المشترية المنابد وحدد الأحدماء والمستحداد المستحداد والمستحداد والمستحدات والمستحداد وال

١٨٠) ما بن المضرفين ساقط من الأصل وأشتباه من عدوم راسا.

نوع أخسر

ني دعوي لبيع مع دعوي الإعتاق:

17794 وجل ادعى على أخر آنى بعث منك هذا العبد الذى فى يدى بألف درهم، وأعتقته أنت أيها للشترى، وقال المسترى: ما اشتريته وما أعتقته، فإن أقام البائم بينة معمد واعتقته أنت أيها للشترى، وقال المسترى: ما اشتريته وما أعتقته، فإن أقام البائم بينة مسمعت بينه على الشراء والعتق الأد بالنبراء، بثبت أصل النسن، وبالعتق يثبت تأكد اللسن، وخروج المبيع عن ضمان البائم، ودخوله في ضمان أسل النسن، لان الإعناق قبض معنوى على ما عرف، فإن لم يكن له بينة، وطلب من الفاضى أن يحلف المشترى، حلفه أو لا على دعوى الشراء، فإن حلف على دعوى الشراء، لا يحلف ولكن العبد على البائع بحكم إفراره أن ما ملكه قد أعتفه، وكان ولاء العبد موقوقًا؛ لان كل واحد، مهما ينفيه عن نفسه.

هذا إذا خلف على دعوى السراء، وإذ نكل عن دعوى السراء، حتى صار مقرآ بالنبوا، لأن محلف على دعوى العنق (لأن البائع يدعى عليه قبض المعفود عليه ، وتأكد النمن ، ومو منكر، فيان مكل، يثبت العنق من جهة ، وكان ولاء العبدله ، وإن حلف، لم يتبت العنق، وكان ولاء العبد غلوكًا للمشترى؛ لأنه لو ثبت العنق مهنا بنبت بشهادة الهانع، والعنق لا يشت بشهادة البائع ؛ لأنه فرد .

هذا إذا كان العبد في يد النائع، وإن كان في يد المشترى، وباقي السألة بحانها، فإن أقام السائع بينة على ذلك، سمعه بيسه على المسرى؛ أا مره والابسمع بيسه على العبق عبد أي حيفة رضى الله تعالى عنه ، مخلاف الفصل الأول، لأن في المعنى الأول إغا قبلت بيئة البائع على العبق، فا قيه من إثبات القبض الذي هو حقه، والقبض ههنا ثابت بالمعاينة، فلا حاجة بلي إثباته بالدينة، فلم بتصب البائع خصمة في دعوى العتق، فالتحق دعواه بالعدم، والبيئة على عبن العبق لا تغير الدعوى بوعنه مما تقبل البيئة على العبق؛ لأن مندهما للدعوى ليست بشوط لفول البيئة على العبق، وإن لم يكن تلبائع بيئة، يحلف المندري على الدعوى السراء، فإن حلق البائع بحكم إفرازه على ما صر، وكنان ولاده موضوعًا، وإن تكل عن دعوى السراء، ثبت النسراء بيئة العبد على البائع بحكم إفرازه على ما صر، وكنان ولاده موضوعًا، وإن تكل عن دعوى السراء، ثبت النسراء بأن العبد، خلو حفه الفتحالى؛ الأز دعوى العبق بالعدون الدعوى العبد من بالبائع الدعوى بالعدوم .

ومن مددت أبي حديثه ورفيتي الله ثعالي عنه أنه لا يحلف حسية على عنق العبد عدود الناسوي الثمالا تفيار البرنة عليه حسبة بدوي الدحويي

وأما عندهما فقددك شممس لأقعة السرخسي وحمه القائعاني في الموح الريادات أن مندهما لا يحلف حمية بدون الدعوى. مخلاف فيولوداجة ، وأسار محمد، حمه الدانعالي في كتاب التحري أنه محلف على طلاق الواة بدون الدعوى، وذكر شبخ الإسلام خواهر زاده وشميس لأنمة هذا في شرح كتاب لتحري: أنه يحلف على طلاق المرأة وعنل لأمة عندهما مرية بدول لذعول و وهوا بيعقون عنق المبديعتي الأمه وطلاق لم أقد حتى فا أن تعبل البيد على عبق العبيد حسبه بدون الدموي ، هما تعمار على طلاق المرأة وعنق الأماله، فالصحيح عبدهما أنه يحلف على على المبد حسبة بدون الدحوى، أنه عند أبي حزمة رضي الله تعالى منه الذالم يحلف على دعواي العنق. كان العالم علوكًا للمستوى، لامحكم بعنفه؟ لأنه تو عنق -عملي تمخرد قول المائع، والعنق لا يتمت بقول الفرد، وعندهما إذا حلم إذا لكل، صار مقراً بالعنق، وكان ولاء العبدله ، وإن حلف، بقي العبد علوكًا .

١٢٣٦٠ - وإذا هم على فير وأن يعت منك منا العبد بالذهبنار، وأعنعت أبيا المقتنوييء وقال المتمري الشفريت سك بأتف وبدأ فعنفته افعلي فول أس حليفة وأس يوسف وحمهما الدلعالي بحلف تبشتري على العلق أولاء ولا تشتغر بلحيفهما لسبب اختلافهما في حبس الامراه الأسهما انفقا على الشراء والأن الطاء ادعى البرم بالذه ساراء والنسري أقر طائمراه بألف درهم، فدعوى النائم الإعتاق على لمنترى في مقد الصورة دعوى هلاك الدفوة عليه، ردعري فلاك للعقود عليه دعوي سفوط التحاف عشاهماء فيحلف المشتري أولا على دعوي المتن الاعتماماء فهذا فوذمكل وبثبت المثني، وسنط التحالفيه، وكان الفول في النمن قول المنشري مع بمنه و فلحالف المنشري ناهه : عدا اشتريته بألف درهما فسا بدعي، والأصل أن عل من جمل الشول فولد فإعاريخت على ما يصابه الأعلى ما يدي له صام اكانوه ع إد ادعى رد الهاديعة وأماهني وحبب المحالف وجلف كن واحذ انتوها على دعويي فياحمه اولا يحلف على بالبدعية.

وإن حلقه على دعوى الإعتاق ، لم منيت فلاك المعلود له. فاتحالفان لا محلاقهما في جنس النسن حالياقيام المعفود عليهم وببعاً بيسين الشراء، فإن نكل الرمه ماية فسأرد وكان المستدعلة كبالده وزاه خلف ويحلف الهائم بعد ذلك بالقار مربعته بألمسا دوهيره كمسا ادعاه

¹¹⁾ هكالفين و أنا وكان في الأصل و أحمأ العبن، وفي النسخة أم أأنحه

المشترى، فإذ تكل، فله الألف، وإن حاف، فسنخ القاضي العقد بيتهما بسب التحالف إدا طلباء أو طلب أحدهما . ثم يصير العبد حراء لأن النائع أنو تحريته مثل ما كان علو كُ تُلمشتري.

الاتحاد موقرة الأنكل واحد منهما يعيد عن نفسه ، فإن هاد للمتر ، يعنق على المقر ، ويكون الا العبد موقرة الأنكل واحد منهما يعيد عن نفسه ، فإن هاد للمترى إلى النصديق ، كد الولا الحالا إلى الولا الحالا الولا الحالا الولا الحالا المتحلل النقض " بعد ثبوته ، فلا يعلل يتكذيب الشرى ، هذا كله قول الى حنيمة وأبي يوسف رحسهما الله تعالى ، وأساعيى قول محسد رحمه الله تعالى : يبطأ بالتحالف ، واختلامهما في العقل ، فلا المتربته عائمة وبنار ، الحنلامهما في العقل ، فلا المتربته عائمة وبنار ، الحنلامهما في العقل ، فله قا بله أ مالتحالف ، ويحلف المشرى بالله : ما المتربته عائمة وبنار ، ويحلف المائم بالله على على دعوى العتراب على عن البعر، فرمه دعوى عاصه ، فإن المعافى و قائم لوفيت العني ، كان الفسخ بالتحالف على الفيمة بهلا المعفود عليه ، وإذا لم المعنود و قائم لوفيت العني ، كان الفسخ بالتحالف على عن العبد، فيحلف المترى بالله ما أعتف، فإن بكل ، ينبث العني ، ويفسخ الفاضى العقد على العبد، وإن حلف ، فسخ القاضى العقد على العبد، وصلر المبد حرا الوفيق المرة على العبد، وصلر المبد حرا الوفيق المبد أو بعد ، وإن حلف ، فسخ القاضى العقد على العبد، وصلر المبد حرا الوفيق المبد أو بعد ، والاحاد موقوف ، ويستوى في هذه المسأنة إن كان الخدي المبد أن المبد و بستوى في هذه المسأنة إن كان العبد المبدئ القاضى المبد أو بعد ،

بدى عائة دينار، وأعتقته آت، وقال المشترى: ما اشتريت إلا تصفه يخصيمانه درهم، وما يدى عائة دينار، وأعتقته آت، وقال المشترى: ما اشتريت إلا تصفه يخصيمانه درهم، وما أعتقته، فإنه على قول أبي حنيفة وأبي يوصف رحمهما الله تعالى: يعلم المشترى أو لا على العنق، ولا يشتغل بتحقيمها بسب اختلافهما في جنس التمل، لأن البانع بدعوى أعنق على المنتزى يدعى علاك المعفود عنيه، وسقوط التحافف وتحول صمان الشترى إلى المشترى، فيحلف المشترى يعلى دعوى العنق أو لا، فإن نكل، ثبت العنق من جهة المسترى، فيحلف ياعد معافر بالكل بالا وينار، وقد ثبت العنق منه، وكان الولاء له، وإن تكر الولاء لنفسه، كما أنكر الإعشاق، إلا ال القاضى لما قضى عليه بالعنق يكوله، قفد كذبه في إلكاره، فالتحق الكاره، ولنت شراء النصف بخصيل

⁽¹⁷⁾ هكذا في المسخون " فيه و م ، وكان في الأمس والصحة فا - الفيص.

دو همينا و وهذه النصب الذي التدبي الشرواء عده إلى ملك الرائع ، وعدى تعدله الدول على المشاري ، وعدى النصب الذي التدبي الشرواء عده إلى ملك الرائع عدد وهذه المسارية وعدى المشاري ، ومن أفر بحربة عدد وملكه يوماً بحربة حين سبب الإعداق إلى من زعمه ملك، وهو المشرى ، ومن أفر بحربة عدد وملكه يوماً من الدهر ، عمل عليه بحكم يقراره ، والإعداق عند أبي حيمة رضي القائمة الماني عديت جرأة فيعدى النصف على المشترى نهذا ، ويكون نصف الولاء للمشترى ، والنصف يكون مرقوقًا للحال ، الأن كل واحد منهما بنعيه عن نفسه ، وعلى قول أبي يومف وسعه الدلك عن كال الجده عن نفسه ، وعلى قول أبي يومف وسعه الدلك عن كال الجده عن نفسه ، وعلى قول أبي يومف

هذا إذا نكل المشترى عن الهمين على العنق، وإن حلف على العنق، الشغر العنق من العنق، النفر العنق من جهد، عند غلى المشترى عن الهمير، على العنق من جدل المن، ويبدأ يبعون المشترى، فيحلف بالله: ما الشرية عالة ديدر، ولقد الشريت نصفه بحسسمائة، فإن نكل، لرحه الشراء عائد دينار، وكان العبق هد فو فيت، طبت عجرد قول البائح، وزنها شهاءة فرد، والحك لا يقطع بشهاده الفرد، وإن حنف، يحلف البائع بالله: ما بعث بصفه بحسسمائة درخم، وتقد بعث كله جالة دينار، فوان تكل، الشهى العقد على أحد التصفين، وحمق ذلك المنطف على النام، والكرة أفر يحربه حين نسب الإعناق إلى من يرعمه مالكًا

تم الإعداق عند أبي بوسف رحيم الله تعالى لا يسجر أ، فإذا عنى أحد التصعين على الباتع، عنى النصم الأخر عليه، وعنا أبي حيفة رسى الله تعالى عم الإعداق يتحرأ، فيقى النصف الذي يتحرفه رسى الله تعالى عم الإعداق يتحرأ، فيقى التصف الذي ثبت فيه البح بين إصعاء العقد ربين المسح ؛ لأن انعقود عنيه قد نغير من جهة لباتم قبل الفيض من العين المسحة عند أبر يوسف رحمه الله تعالى ؛ لأن عنده الإعماق لا يتحرأ، وعند أبي حنيفة أبي الفيحة عند أبي يتحرأ، إلا أن يعتى الصف ثبت توع فساد، ويغير في النصم الباقي أنه يكمي تشوت فتهار المستبرى، فإن الحتار المسترى المستح، عد التصم الأخر إلى ملك السعى وعنى عدد التصم الأخر إلى ملك السعة الذي النفي البع عنه، ولا في قصف الذي عاد إليه بحكم المسح ؛ لأن المبلاء في المعان و يكمي المبن و المستود في يبنه ويبنه ويكون في المبن و المستود في المبن و يبنه ويبنه ويكون في المبن و المستود في المبن و يبنه ويبنه ويبنه ويكون في المبن و المستود في المبد في المبدون في يبنه ويبنه ويبنه ويبنه ويكون في المبن و المستود في يبنه ويبنه ويبنه ويبنه في المبدون المستود في يبنه ويبنه ويبنه

وأن الحتار المشتري إمضاء العبد، كان له أن يستسمى العبد في نصف قيمته ؛ لأنه مشهود عليه بالعنق، والمشهود عليه بالعنق يستوجب السعاية (على العبد، سواء كان الشاهد موسرة، أر معسراً «لا تحلاف، ويقابل السعاية) "به أمن اللسوي من السين، فإن كان الحسن استحدًا، وكان في السيعة بعضل المتعدق بالفضال، الأنه ويج حصل لا على ضماته، وإن قال الجسس محتلفاً، لا يتحسن بشيء ولان الفيض له ضبه بالمقد، والأن الفيض له ضبه بالمقد، والنداء المقد متفاضلة في الحسين المحتلفين يجوز، بما له شبه بالمقد يتمكن موع خبث، بناء المعدن متفاضلا في جنس و حمد لا يجوز، فياهتهار ماله شبه بالمقد يتمكن موع خبث، وإيه يو حب التصدق.

هذا إذا حلف الدلاع ، وذكل عن اليمين ، فأما إذا حفف فالمناضى بفسح العقد بهمه في المصب الذي انتقاء على البيع فيه إلى ملك المصب الذي انتقاء على البيع فيه إذا طلب أحدهما ، وعاد دلك المست إلى ملك السب أحدهما ، وعاد دلك المست إلى ملك الساح ، وعنى عليه حدثاً من غير محدة و لما قاتا ، هذا كمه قياس قول ألى حيفة و أمى بوسف رحمهما أنه عالى ، وأما على قياس قول محدد وحمه الله معالى : بيناً بالتحالف في المقد ، لأد دحوى الإعتاق من البائع وإن كان دعوى هلاك المقود عليه ، إلا أن إهلاك المقود عليه لا يمع المحالف عند ، والاختلاف في المقدماني على نحو ما يها وأبيم نكل عن الهمن ، وما دعوى صاحب ، وإن حلام يحلف المسرى على دعوى العقو ؛ المامن .

هذا كنه إذا احتلفا في الحقد قبل فيض المداء أما إذا احتلفا بعد فيض العبد، وباقي الممالة بحالها، قال في الكناب، الجواب على ما وصفت فك قبل القبص (لا في حصة واحدة، أنه لا حبار للمشتري هنا بين لقسح والإمصة في الصف طذي ادعى الشراء فيه لنعير المفرد عليه بعد القبض، ولكن بستاجي العبد في بصف فيحه

قال مشايحها وحمهم الله تعالى: وهنا خصله أخرى، أنه إذا فيص الشنوى تصمم القيمة من الحدد، لا يتصدق نشىء، وإن كانت الدسة من جنس الثمن، وكان فيها فصل على الشمر لحصول الربح على صماح، ولعدم ورود ماله شبهة بالعقد وهو الفيص عليه، ولهذه المسألة مع أجناسها باب على حدة في الريادات القيم باب السلسلة.

نوع أخرقي الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد:

٣٣ ١٣٠ - قان محمدر حمد الله تعالى؛ وإذا اشترى الرجل من أخر جاربه بألف درهم،

١٤) ما بين المُعفوفين صافط من الأصل وأستناه من ظ وم وف ا

(٢) هكفا في الأصل، وكان في النسخة على: فحاله سندنالعمد أولي.

وتقابض ، لم تقايلا البيع حال فيام الجارية حتى صحت الإقالة ، ثم اختلفا في مقدار النمس ، مقال المشمري : كان اللمن ألف درهم ، ولى عليك أبها البائع أكم، درهم ، وقال البائع : كان النمن خمسمانة على أن أود عليك حمسمانة أب المشترى ، ولا يمة لواحد مهما ، وذكر أنهما بتحالفان .

ورق بين هذا وبين ما إذا حتلفا في مقدار وأس المال بعد الإقالة في السلم، فقال السلم الله : كان رأس المال عشرة، فالقول قول السلم الله عنه و كان رأس المال عشوة، فالقول قول السلم الله مع يهم و لا يتحالفان، ويعسم الإقالة في بيع العبن قال: يتحالفان، ويعسم الإقالة بينهم بعد الشحالف، ويعرد الأمر إلى مد كان قبل الإقالة ، والقرق أن الإقالة في بات السلم قبل فيض المسلم فيه فسخ من كل وجه، وفي حق كل حكم إذ لا يمكن أن يعبر بعماً جديداً ، فا عبه من الاستبدال بالمسلم فيه قبل الفيض، فإنه لا يجوز، فيعتبر قسح في حق التحالف أيضًا كما التمن بعد الإقالة في حق التحالف أيضًا كما التمن بعد الإقالة، فإلهما لا يتحالفان، ويكوذ القبل قبل البائع مع بيه في مقدار اللمن؛ لأذ حميمها التحالف، لا يكن المعتبر فسخة في من التحالف، لا يكن حميمها التحالف، لا يكن المحلم من التحالف، لا يكن المحلم من التحالف، لا يكن المحلم من التحالف، لا يكن المحلم في المعقود، بخلاف القباس، فلا يضرع في حق حميم المعنى البيع بعد الفيض عكن، فيعام بل المعالمين العربية على حق المعالف، والموال في حق المعالمين، وسار مي حق التحالف، كان المائع شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، والوكان المائع، والمان، كان بتحالفان، كان المائع، شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، ولوكان كان المائع شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، ولوكان كان المائع، شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، ولوكان كان المائع، شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، ولوكان كان المائع، كان المائع، شنري نائبًا، تم اعتلما في النص، ولوكان

وفي دد السلم لو حصد الإفالة عد قبص السلم فيه وهو قائم، حتى أمكن أه يعتمر يبعًا جديدًا في حق الثانف القرل بأسها يتحالها وأيضًا، هكذا في الفقيه أبوبكر السلخي، ثم يبعًا جديدًا في صفى الثانف البحرة ثم المحمدًا، حجه الله تعالى بحتاج إلى الفرق من الإفائة في فصل السلم وبين ما إذا اختلعا في مفدار الثمن بعد هلاك السلم قال: لا يتحالف و إن كان الإقالة في باب السلم عا لا يحتمل الفسخ لوبي البه بعد هلاك السلمة قال بالتحالف، و إن كان البح بعد هلاك السلمة قال بالتحالف، و إن كان البح بعد هلاك السلم عا لا يحتمل الفسخ بسائر أسباب العسخ أن والفرق أن التحالف مشروع في الدف الإيكم شرح على الفداد الإيكان الإيكان الإيكان المدالم قبل الفائق في بابد، السلم قبل الفيض في خاخ من كل وجه، فالا يمكن شرح

⁽١) ما بين العلوفين ساقط من الأصل وأنهناه من ظروم وف.

﴿ لا أَنْ نَفْهِم الْقَيْمَةُ فِي حَلَّ الْفُسِحِ مَقَامِ الْعِينَ - وَاللَّهُ سِنْجَانِهِ وَتَعَالَى أَعْلَم - .

الفصل الحادى حشر فى الزيادة فى النمن والمنتمن وازديادهما، وفى الحطوا لإبراء عن النمن وفى حية النمن من المشترى

هذا الفصل بشنمل على أتواع:

نوع منه في الزيادة المتولدة من المبيع:

١٢٣١٤ - كل زيادة تولدت عن نفس البيم، كالوقد والشمر واللبن، فهي مبيعة، قإن حدثت فبل القبض، كان لها حصة من النمن على اعتبار القبض، فإن ورد القبض على الأسبار، والزيادة نسم الثمن على الأصل يوم لمقد، وعلى الزيادة يوم القيض، وإن حدثت حَفُو الزيادة بعد القيمي، كانت مسمة تعاً: ولا حصة لها من الثمن أصلاء وإنما كانت هذه الزيادة مبيعة؛ لأنه يتبت فيها حكم البيم، وهو اللك؛ لأن اللك في الأم إنما يثبت بالبيع، و اللك في الريادة إلما ينسب علك الأم؛ لأن ملك الأصبل علة ملك الزيادة، تكان نبوت الملك في الزيادة بواسطة ثيوت المذك في الأصل مضافًا إلى البيع، فهو معنى قوئنا: إن الزيادة صارت علوكة بالبير، وكانت مبيعة إلا أنها مبيعة نيماً بمنزلة أطراف المبير، فلا يكون لها حصة من ظشير؛ لأن الثمن بقابل الأصول، وإنها يقابلها الثيس إذا صارت⁴⁴ مقصودة، بفعل عليها: وهو القبض؛ لأن القبض فعل مقصوب وله شبه بالعقد من حيث إن بالحقد بثيت ملك الوقية، وبالنفريشان ملك التصوف، فإذا حبل بالولد، يصبح للولد حصة من الثمن، أما يدونه لا يكون للولد حصة من الشمر، حتى لو هلكت الزيادة في يد البائم، هلك بغير شيء؛ لأن القبض قد العدم فيها، فلم يصر بمقابلتها شيء من الشمن، ولا خيار للمشترى بسبب هلاك الزيادة في يد البائم إلا في ولد الجارية خاصة ؛ لأن تولادة عيب فيها، فبثبت الخيار لنقض في الأم دون هلاك الوئد، وإذا ورد القبض على الأصل، والزبادة قسم الشمن على الأصل والزيادة، ويعتبر في الانقسام فيسنة الأصل يوم العقد. وفيمة الزيادة يوم الفيض؛ لأنَّ الأصل صار مقصوفًا بالعفده والزيادة صارت مقصودة بالقيضء والثمن إنما يقابل بحاهو مفصوده فاعتبر فيحة

 ⁽¹⁾ وفي السبخة أنه أنا إذا صاوت مقصودها بمعل يحلها، وهو القيض، وهي التسحة م أنا إذ همارت كلها له، وهو القيص

الأصوريوم العقده وفيعة الرياده يرم القبص لهذا

17730 وأنو أنلف البائع الزيادة التولدة من المبيع قبل العيض. منفطت صفيته من التسرى يعدم التبري منفطت صفيته من التسرى يعدم التبري على أنساء من التبري والمراجعة التبري المراجعة وعلى فيده المبري التبريك حرم من مربع موردة المبري والاستهلاك، فيثبت له حصه من التبري عما أنو استهلاك. المبري الناصار مقصودًا بالإستبلاك.

ولم استبلك المائع الساء وهاك أو يوسف على مايت و الاحياز للمشاوى في قول أبي حيثة رضى الله تعالى : له فيار الله النماء ومحبد رحمهما الله تعالى : له فيار الله النماء والاستباك سال مقطوفات ملاستباك سال مقطوفات والمي الدهاء والمي عدا الاحداد شهر الله تعالى عدا الاحداد والمي الدهاء والمي الدهاء والمي حيفة رضى الله تعالى عدائل منه الربادة لو علكت بنفسها الم يثبت للمنسوى خياره والألي المشهكها المائم أولى الاله بالاستبلال حصل للمشتوى مع ما يحصل بالهلاك وهو سقوط تحصله والدائم والا المشهكها المائم أولى الالهام بالاستبلال حصل للمشتوى مع ما يحصل بالهلاك وهو سقوط تحصله والمائم والالهام والمناز المائم والمؤلفات الزيادة والانتقاص الالمائم بحلاف الزيادة المؤلفات المائم بالمائم المائم والاستباك والاستباك والمائم المائم والمائم والمائم المائم والاستباك والاستباك والمائم المائم والمائم المائم المائم والمائم المائم والاستباك والاستباك والمائم المائم المائم والمائم المائم المائم والمائم المائم المائم المائم المائم المائم المائم والاستباك والاستباك والمائم المائم والمائم المائم المائم المائم والمائم والمائم المائم المائم المائم المائم والمائم والمائم المائم المائم والمائم المائم المائم والمائم المائم والمائم والمائم المائم المائم والمائم والمائم والمائم المائم والمائم وا

17774 وقو الشترى الرصاً أو محالا ، فأنصرت الشغل في بد البنائج ، ثم استهلك السائح ، الاستهلك السائح ، الاستهلك السائح ، الاستراف أي يوسف را حدد محدد واحمه الله تعالى بأخذ النسن بالحصة بن الشعل ، وعدد محدد واحمه الله معالى بأخد الشبى والتحليم والتحليم أيضاً ، والتحل يستاوى ألصاً ، والتحل يستاوى ألصاً ، والتحل بستاوى ألصاً ، والتحل بالمحلل بقسم النسى تصنيع على الأراض والتخيل ، أنواما أحدت التحليم تعليم ، فسقط الرابع ، واعد محمد وجده ، فالمحلل بقسل التحليم واعد محمد التحليم الشبى الدائم ، في الشائم ، في المحلل التحليم ، في المحلم التحليم ، في المحلم التحليم التحليم التحليم ، في المحلم التحليم ، في المحلم التحليم ، في المحلم التحليم ، في التحليم ، في

نوع منه في المزيادة المشروطة:

١٧٣١٨ - اعلم أن الربادة في الشهن واللفسن مسجيحة تُمنَّا ومشمًّا ، وبالنجل بأصل

بالمفدم ويجمل كأن المفدمي الابتداء وردعلي الأصل والزيادف وعو مذهب عالمات الدلااة وحسمهم فهاتماليء وعنا زفر لابصع ثمذ ومتامئاه إدايصح فرفاه ددادته حتي لايتم إلا والمساليم والمسائمي واقبل الشافقين واحامه الغاز الانصح أصبلاء والصاحبيج فأذهب طلمناءنا الثلاثة وحملهم الله تعالى ٩ لأل الزيادة تصرف في العقد لغيره من وصف مشروع، وهو وصف كوبه حاسرًا إلى وصف بشروع، وهو رصف كونه عدلاء أو رابحًا؛ لأن العقد قد يقع خاسرًا من أحد الجانيون، وإيحًا من اجاب الأخر، بأن كان أحد البدنين أكثر مالية، و تزيادة على ما عليه العالب، والظاهر إعايشرط في وقع العقد حاسرًا من جانبه، ديمًا للخسران عبه، فيصير العمد عدلا أو رابعًا من جنمه بعاد أن تبال خدسرًا من حاسمه والعقبة يقبل هذا اللوع من الشغيراء إدائيس فيه أكثر من أن يصب بعض النس عقبلة الزبادة اهد أن ذنا كله عقابلة الأصل و ومن أن يصبير معص البيم بمقالة الوبادة لعدائن كان كنه تضاعة أصل الشميء والعضاء قابوا لَفُلُكِ، أَلَا نَوَى أَنْ فِي الرِمَادَةِ النَّوَلَمَةِ مِنْ [الجُمِعُ قبل القَبْضَ إِذَا قبضها المُشترى، بأحذ قبطًا من الشيراء ويصبر بعص النس عقابلة الزيادة بعد أن كان كمه بمقابلة أصل المبيع، ﴿ كَالَاتُ الزيادة التولدة من التمن "" إذ فيصها النائم، يأخذ فسط من الميم، ويصير لعض الميم عفايله الزيادة معد أن قان كلها مجفالة أصل عنص، إذا فنت أن العقد قائل لهذا النوع من التعبير ، وجب المول منصحيح الربادة تمذُّ ومنمدُّ ، وديعًا للخسران من جانب الأند وطاقه الزيادة، رعى هذا الاعام أن الذمن لاساء من منمان، هو ملك الغير، وكانتك الدمن لا بقاله من سن هو منك الغير، ولكن الجواب عنه أن أصل الثمن لا يستحي من المقاملة حقيقة ، وكذلك أصل الشس، فأما مصرل النمن والشمن يستحي عن المفايلة حقيقة، وتكتفي بصورة المقابلة فيه.

۱۳۳۹۹ - ألا برى تو باع عبداً فيسته أنف درهم بأنفى درهم، يجوز ، وفي حن الأنف الإسدة لا مقابلة من حبت الطفقة ، إلى النست المفاسة صورة ، وفي مشأنما وحد صورة لقابلة ما فيكتمى بها لصحة الريادة لل المشترى في الكمن في طاهو الرواية الله الديم ، وكرنه وحلا لسمانة وصر فل النسوى حقيقة ، رووي الحسر عن أبى حتيقة رصى الله تعالى عند أن تبيئة من فلك ليس مشرط ، حتى إن في رواية ، خسن تصح الريادة بعاد هلاك الجبيع ، وفي فلامر الروادة لا نصح ، وروى عن محمد وحمد الله تعالى . أن شرط فسحة الزيادة كون المبيع في بلا لتمقابلة في نصحه ، لا كونه قابلة للمقابلة في حن المشترى ، غيراً الأنا

٥١٥ ما بين المعمومين ساقط من الأصلي وأنبت من مدوم وف

والكامقي ما الحرابالامن فم

على هذه الروابة تصبح الريادة من للثنرى في النمن بعد ما ماع المشترى للبيع ، أو وهب وسلم . أو تصدق وسلم ، وسلم الروابة الأنصبح الريادة المناسبة به ولمن الروابة الإنصاب الريادة الآن اللبيع لم بين محلا للمقامة في حق المشترى ، والصحيح ما ذكر في طاهر الروابة الأن طريق تصحيح الريادة في اللمقامة في حق المشتر والمقل بعد هلاك المعقود عليه لا يقسل الناب الأن طريق تصحيح الريادة في الموجود والمغد كلاب كما وحد بلا شيء والعدم، وإنه حمل النابع ، فإذ هلك المبيع ، قات محل البيع ، فلا بيقي العقد ، قلا يكن القول بالنابي .

والجراب ص رواية محمد وحمه الله تعالى على ظاهر الرواية . أن الزيادة من المشترى . ويشترط محمية القابلة في حقه .

توضيحه أن المعتم⁴⁰ أن القابلة من وصف إلى وصف عن معنى إنشاه المقابلة على ذلك الوسف، ثم يضرط لصحة إنشاء المقابلة عنى ذلك الوسف، ثم يضرط لصحة إنشاء المقابلة من عن الشهر إلا كونه قابلا للمعتابلة في تفسد، دكرا يشترط تصحة إيشاء المقابلة المعوية كون المحل فابلا المعتابلة في حق المشرع!"

۱۳۳۷ - وفي الشنفي: إدائشتري عيداً بأمة، وتقايف، وهلك أحدهما، توزاد المعدهما للأخر في البيع، حاز في فول أبي سنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى؛ لأن الإقالة تحور في هذا الوجع، والإصراعت أبي يوسف أن ما جازت الإقافة بيه، جازت الزيادة بيه.

ولوز دفى النمن بعد ساوهى البيع، أن أحر، يميح الزيادة؛ إلى المهل بفي قبابلا المدابلة حقيقة في حق الشدري وقت شوط الزيادة، قان بيع الرهون والمستأجر من الرتهن والمستأخر صحيح ثافذ، وإذا لا ينفد يعهدا من الأجنى لعجر البائع عن انسليم خق الرئيس والمستأجر، لا لأندليس تحل المقابلة في حقه.

۱۷۳۷۱ - وكذلك لو زاه الشترى في النسن بعد ما قطع يد المبيع ، وأخذ المشتري أرشه . صحت الزيادة ؛ لأن الزيادة المتفصلة لا تبطل محابية المدبلة في حق المسترى ، فلا يمنع الزيادة إلا أنه لا يملك الود بالعيب لكان الزيادة التفصلة ؛ لأن بالرد بالسيب ينفسخ المقد ، فيقي الزيادة منهماً مقصوداً بلا ثمن ، أما في إليات الزيادة لا يحتاج إلى النسخ ، فلا يؤدي إلى حقا المعنى . ومهذا نبي أنه الطوبق انعتسر في تصحيح الزيادة طريقة التخيير . لاطريقة الفسح ، ولو زاد

٢١) وفي التسجير (أله أ و م). توضيح أنا تغيير المقابلة من رصف إلى وصف .

 ⁽⁷⁾ ها دين المعمودين سافعة من الأصل، وإنما أثبتت هذه العبارة من المسخ التي عندما حمية.

النسترى في الثمن بعد ما كانت المبيع لا تصبع الزيادة، فرق بين الكتابة والرهن حبيث جوز الزيادة في المبيع بعد الرهن، ولم يحوز بعد الكتابة، وكما ثبت للمكانب بدهل نصبه ثبت للمونهن بد على المربق والفرق وهو أنه التابت للمرتبن بد الاستيفاء، وأنه بد الملك لا بد حربة للمعلوك، فيبقى المرهون، حالا للمقابلة، فأما الكتابة تبطل بد المولى فيظهر للعبد بد حربة على نفسه ليتمكن من الضوب في أوض أقه تعالى، فينال شرف الحربة، وبهذا تبطل محلة البيع، ولهذا لو حاف أن لا يبيع، فياع المرهون، يحتث في شرف الحربة، وبهذا تبطل محلة البيع، ولهذا لو حاف أن لا يبيع، فياع المرهون، يحتث في عبد، ولو باع المكانب، لا بحث، هذه الجملة من بيوع "الجامم

المستولد، أو يستولد، أو يعبر، أو يؤنا صار المبيع عما لا يجوز العقد عليه، نحو أن يعتقه المستولد، أو يستولد، أو يعبر به أو يعبر عن ملك، أو يملئه، أو يستولد، أو يعبر به المستولد، أو يعبر به المستول عن ملك، أو يملئه، أو إلله أبي حيفة رحمه الله العالى، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما أفه تعالى: لا يجوز، وعلى هذا الحلاف إذا زاد الزوج في عهر الرأة يعد مرتها، وعلى حنية وقال أو يعبر المن الأن الزمادة تنبت للحال ربحاً وتبعاً، لا أصلا ومقصوداً، ثم بعد الالتحالى بأصل العقد تلبت المقابلة بين الريادة وبين المبيع، وتتبت بهذه الزيادة حصة من الدين، ولما كان هكذا، يراعي قبام المبيع، وكوبه محلا للمقابلة حالة العقد لا عالة الوادد.

١٩٣٧٢ - وفي البقالي : يجوز الزيادة في البيع بعد ملاك المبيع، بخلاف الزيادة في الشعر في ظاهر الرواية، وهكذا روى ابن سماعة في أنوادره .

۱۳۳۷ - وقو زاد بعد ما صار الخمر خلاء صحت الزيادة بلا خلاف؛ لأن الزيادة نقابل الجبيع للحال صورة، ثم إذا التحق بأصل العقد، يقابل البيع معنى، فإذا نظرنا إلى حالة المقابلة صورة، فالمحل صائح للمقابلة، وإن نظر ما إلى حالة القابلة معنى، فالمسحل صالح أيضاً، أما فيما بين ذلك، ليس له حالة المقابلة صورة، ولا حالة المقابلة معنى، فيجعل التخمر فيه عفواً

1884 - وإذا اشترى شاة، وذبحها،، ولم يسلخها، أو سلحها، ثم زاد في النسي. صحت الزيادة؛ لأن المبع قائم بعد القبح والسلخ، وقهفا ثو كانت مفصوبة، لايتقطع حق المالك بهذه الأشباء، هكفا ذكر في الجامع أ، وهي "المنتقى": رواية مجهونة أن لا تجوز الزيادة في الجامع أيضًا.

1777 - ولو الشترى غزلاء وقبضه، ونسجه تُوبًا، ثم زاد في القسن، بطلت الزيادة؛ لأن بالنسج صار شيئًا أخر، وصار الأول هالكًا، ولهذا ينقطم حق الغصوب منه. ۱۹۳۷۷ ولو استاری توناه فعطحه و وحاطه قسیسناه تم راده فی النمان هسخت الریاده الآن النبیع هو التوب و الثوب یاقی ایلا آنه اینا آن جب انقطاع حق القصوب به باعتبار الریاده الآن النبیع هو التوب و الثوب یاقی ایلا آنه اینا آن جب الماضی علی حق الدلك علی ما هر صاد فاما حق المثنوی هنا، فلا بمارضه ینفسه اعلا یجب التوجیع و گفلك إذا انستری حدیداً و مراد سیمان المراد می است صبح دا فلك : آنه حدید كلما كان و راها بنقطع حق الملك لز جعر حق الناصب علی ما مرافی مسأله الحاطة .

الاسمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان الريادة على المسلمان الريادة المسلمان ووسيد بها البيع على قول أبن حيفة رضى المانعال عنه وقال أبر يوصف المسلمان الأجنبي والآن المسلمان المسلمان المراضع المسلمان الأجنبي وكان الأجنبي المسلمان ال

۱۳۳۷ - تم الربادة من الأجبى لا تحلو . إما أن تكون مطافقة أو مقيدة بالتمن، وإما أن تكون مطافقة أو مقيدة بالتمن، وإما أن تكون مطافقة في العقد، أو مفحقه بها، وإما أن تكون المؤيدة بأمر المشترى، أو بغير أمر المشترى، وكانت عطافة غير أمر المشترى، وكانت عطافة غير مقيدة بالتمن

قصورتها : رجل ساوم رجلا بعيندك بألف درهم، وأبي المالك إلا أن يسعمه بأنعا

⁽¹⁾ ما بين المعقودين سافط من الأصل وأثبتناه من فذر وود م

و خد سمانة ، فقال أجنى لعباحيه العبد : بعه إياد بألف على أي صامن لك خمسمانة من النمن سوى الألف، فباعه إياد بألف، وإلم يشترط شيئًا في البع، فالبع حالز، والخمسمانة التي ضمن الرجل للبالعرباطن ، وإن كانت مفادة باللمن .

وصورتها: إذا قال الأجنبي لصاحب العبد: بعد بالف درهم، فبعد إياد، جاز، ووجب الألف على المشترى، والحمدمالة على الأحنى، وهي مسألة أجامع الصغير ، وإقاحاء الفرق بين المسألتين، لأن في المسألة الأولى لا يمكن أن يجعل كالام الأحنى زيادة في الشمن، لا تكن قال أن على أني صاحر إلى خمسمالة سوى هذه الألف والألف هو النمن، فكاله قال سوى الثمن، على هذا أشرط للزيادة مطلقا، وشرف سوى الثمن، فقي هذا شرط للزيادة مطلقا، وشرف الزيادة مطلقا، فلا يمكن التمان، والتمان المسبب رشوة، والوشوة مرام، أما في المسألة وشرف، خمل الخمسمالة من جملة الثمن، والنمان المام لا بستحق النبع، فالخرج، مان أن يكون رشوة.

توصيح الفرق بينهم أن في السألة الأولى لو كان المشترى هو الذي قال دلك فلمائع، لا يفزمه الخصصحانة، وفي المسألة القالية لو كان المشترى هو الذي قال ذلك قلبائع بلزمه الخصصانة، وفي المسألين\! "الموق بينهما، فرق أخر وعو أم إذا قال: من النمن، فقد أضاف الإازم إلى ما بعد الوجوب؛ أن النمن اسم للواجد، بالبيع، وإضافة الكفافة إلى ما بعد الوجوب! من للنمن، فما أضاف الكمالة إلى ما بعد الوجوب!"، إلى النمن وهما أضاف الكمالة إلى ما يقل وعوب!"،

وفرق آخر أنه إذا قبال من النمين، فقد جعل المبال تقابلة المبيع صورة، لا معلّى. ومثل هذا يصح من العاقل، فيصح من الأحسى، فإذا لم يقل: من النمن، فقد جمل الزيادة مديلا يقعل الباتع، وهو المبع، والبائع في البيع عامل لنفسه، فلا يستوجب به عوصًا على غياد.

حرع على ما إذا قال الأجنين " من النمن، فضال " لو نقد استشرى الألف، له أنّ يفيض منيع ، وليس للمائع أن يمنع عن التسنيم لاستخاء الخمسمالة؛ لأنّ الخمسمالة لم تثبت تمثّا في حق حكم يرجع إلى الششري؛ لأنه لم مازمها، ولم يأمر الأجنى بهاء وإفايشت ثمّا في حق الأجنى، وفي حق حكم يرجع إلى الأحنى، وهذه لأنّ النزام مال الأجنى فيمما يتضمر به

⁽١) ما بين المفوفين ساقط من الأصل، وإنه أنبت هذه العبارة من النسخة ج.

⁽²⁾ ما بين المفوفين مناقط من الأصل ، وزي أنست عدد العبارة من انسلخة ام . .

المشترى غير معتبر، ولو ونقد قبص المسترى على نفد خصصانة، يتضرر به المشترى، ولو كان المشترى غير معتبر، ولو ونقد قبص المسترى على نفد خصصانة، يتضرر به المشترى او المسالة بحالها، كان البيع جائزاً إذا لم يشتر طاخه، إن الملساء المسمانة في البيع، وإما ذكر هذه الزيادة تحرزاً عن اسع بشرط الكفائة، فإن هناك بين العلماء وحمهم الشائم المائم المناب المسترى الإلا بالمناب كان المليان أن ما على المي صامن لك خصصمانة من النمن ، وإن أراد البائع أن يطالب، المسترى بالخصصانة، لم يكن له ذلك؛ الأن تصميمانة من النمن ، وإن أراد البائع أن يطالب، المشترى بالخصصانة، لم يكن له ذلك؛ الأن المشترى ما المترسمة في ذمة نفسه ، إن المترسمة الكفيل بأمر ، فصار المكفيل ههنا بهزلة الوكيل المشترى ما المترسمة وأراد أن يأخذ المبيع ، ليس له ذلك ، حتى يأخذ السائع خصصمائة من المنشرى ألف درهم ، وأراد أن يأخذ المبيع ، ليس له ذلك ، حتى يأخذ السائع خصصمائة من المنشرى ، وفهذا الكفيل يرجع على المشترى ، وفهذا إذا كانت الزيادة مفيو أمر المشترى ، وفهذا الكفيل بشت فيما في حق المشترى ، وفهذا الا يرجع الضامن على المشترى ، ولهذا الدي المناب المنابع على المشترى ، ولهذا المناب المنابع ال

وإن أدى المشترى الألف والخمسمانة إلى البائع، أجبر البائع على انقبول منه، وإن كان الايجبر المشترى على انقبول منه، وإن كان الايجبر المشترى على إعطاء الخمسمانة إذا أدى ملك عنزلة الوكل إذا أدى النصن، يجبر البائع على القبول منه، وإن كان لا يجبر هو على الذفع ابتناء، وليس للكفيس أن يرجع على المشترى، يريد به إذا أدى المشترى الألف والخمسمانة إلى البائع، كالوكل إذا نقد انتمن من مال نفس، لا يكون للوكيل حق الرجوع عليه بشيء؛ لأنه إنها يرجع به أدى من النسن، لا بما لم يؤد.

وأشار محمد رحمه الله نعال في الأصل إلى عنة المساقة وقال انشترى: ليس عنطوع فيما أهدا و جاء إسابه وأدى عنطوع فيما أدى عن الكفيل وإغا أراد بهذا النفر فقين هذا وين ما لوجاء إسابه وأدى الخمسمانة عن الكفيل حيث كان الكفيل أن يرجع على المشترى بالخمسمانة والأر عنك الأجنى في الأناء عن الكفيل حيث كان منبوع و يبصيو كأنه ملك الخمسمانة من الكفيل ، شمأ أدى الخمسمانة من مال الكفيل وأما مهنا المشترى ليس بحتوع عن الكفيل والأنه يؤدى ما كان عبيه ، فقد يصر عملك التقديل والإيقاد والمرابق البرع ، بل يكون مؤيدًا من مال نقسه والهذا اجتراباً .

١٢٣٨٠ - هذا إذا كانت الزيادة مشروطة في العقف فيأما إذا كانت الزيادة منحقة به ، يأن اشترى رجل عبداً بألف درهم ، وقيصه أو لم يقبصه حتى وادرجل أجنبي في ثمنه خمسمانة ، قازن فعالها بإذان الشندي، فهير على المداوي دول الأحسى ١ لما دكريا أن اطاق الرباده إنا يصرف إلى ما دفع المائنسي، فهير على المداوي دول الأحسى ١ لما دفع المائنسي، وقد المداوية الولاء على المتباوي ١ أمره المشنوي بالزمادة المداوية الاستعلى عن الإصافة إلى عقد المشنوي و قرء لا أمره المشنوي المتباوية المداوية المداوية المداوية المداوية المتباوية إلى عقد المشنوي عن المعاف المداوية المتباوية المتباوية المداوية المتباوية الربادة إلى عقد عبراء، مكانت الحقوق المتباوية الربادة إلى عقد عبراء، مكانت الحقوق راجعة المداوية المد

وإن كان حرى (100 على القدمسيمالية) قال: على أني صدس لها، أو قال: على أنب على ، فهي الاردة للأحدى ؛ لأنه النزمها في درة ندية ، أو مانه ، فهده الكارد أجز المشترى، لم نعسل فيه الإجازة ؛ لأنه قد يزمت الأجنى ، والإحيازة إذا لاقت مقداً ، فا، على غيره ، لا رسل بحلاف ما إذا فوضعت الاجنى ، ولا أصافه إلى دمته على ماس.

وبي القندقي أن رحل باع رجيلا فويا، تم لفيه الشندري، وقال، إنك أعليته على المسترة عن القندقي أن رحل باع رجيلا فويا، تم لفيه الشندري، وقال باعه بعشرين و فهدا حط للمشرة عن النبي وقل الباع النبي المسترة عن النبي ويحتك بعض التنبية فلا المستري المداهري المستري المستري ويحتك بصف التنبي وقل نم يكن الأمر على مذا الوحه ، ولكن البائم قال المسترى المتاك ثاناً العسرين ورصبا عليه ولكن الأمر على مذا الوحه ، ولكن البائم قال المسترى المتاك ثاناً بعسرين ورصبا المهاء ولكن النبي الأول بالثاني ولكن المسرون والا بعسرين والله المسترية ولكن المسترية الأول بالثاني ولكن المسترية المسترية المسترية المسترية الأول بالثاني الأول بالثاني بالأول بالثاني ولكن المسترية الأول بالشاني ولكن المسترية المسترية الأول المسترية الأول بالثاني الأول بالثاني الأول المسترية المسترية الأول المسترية الأول المسترية الأول المسترية الأول المسترية المسترية الأول المسترية المسترية المسترية الأول المسترية الأول المسترية المسترية المسترية المسترية الأول المسترية المستري

۱۳۳۸۱ - ومن اتوانو عشام ۱۰ قال ، سمعت آنا پوست و حمه الله تعالی بقول فی رسی اشهاری من آخر توناً بعشرة دراهها، و آجح له دانشا، قال ۱۰ یقیله حتی یقول ۱۰ آست فی حق آو یقول: هو قال ، قان فعل قالل، باعه الشنوی علی عشرة فراهی، بعنی مرابحة، أو تولیف وال و حدیه عیکا، رفاد بعشره. ۱۳۳۸۲ - وفي انزادر مشرات عن أي يوسف وحمه الله تعالى: رجل الشتوى من أخر عبداً على أن البائع بالخيار، ذم إن المشترى قال للبائع: أصالحك على مائة يرهم، أعطيكها على أن تسلم لي المبيع، فقعل، جاز، وهذه زيادة، ولو كان الخيار للمشترى، فقال للبائع: أصالحك على أن أحط عبث مائة، أو أربدك شبئًا على أن تقبل البيع، فهذا جائز أيضًا، وسيأتي في قصل الخيار، بحلاف هذا.

وفي المتنفى . إذا مات الباتع والمشترى، والسلمة قائمة : ثم زاد وارث أحدهما وارث الآخر شيئًا، فهو حائز في قولهم جميعًا.

1748 - وفي آول بهوع الجامع (إذا الشنوي إبريق فضدة ١/١٤ ويناره والقابض وتعرقاء ثم النقياء فزاء الشنوي البائع في النمس عشرة دنائير، وصحت الزيادة بشرط قبض لريادة في منجلس الريادة بالأن الريادة بد صبحت، التحقت بأصس المشديطرين الاستناده فتصير الزيادة بدل الصرف، غير أن الاستناد لا يدخل في فعل العباد، والقبض من أقمال العباد، والقبض من أقمال العباد، فاعتبر في من وحوب النبض حال ثيرت الزيادة، ولا يشترط قبض الإبريق للحاله؛ لأنها نقابله للحال تسمية وصورة، ثم إذا صحت، التعقد بأصل العقد، وتقبل الإبريق للحاله؛ لأنها نقابله للحال تسمية وصورة، ثم إذا صحت، التعقد عبي المائة من أفوى من المائة صورة، وتبض الإبريق وجد وقب العقد حقيقة، موقف الفية عن اشراط قبضها وقت وحود القابلة صورة، أما في حق الريادة لا يمكن اعتبار القبض وقت القابلة عن اشراط قبضها وقت وحوب القابلة صورة.

نوع أخر . حداثة

يرجع إلى قسمة الزيادة، والزيادة في بعض العقود عليه:

1778 - يجب أن يعلم أن الزيادة التولدة من البيح لا تزاحم المبيح في الزيادة استروطة ما دام اللبح قاتماً حتى كانت الريادة المتروطة زيادة في البيع دون الوك الأن الوك نبع والنبع لا يستبع عبروما دام الأصل باقياء فإذا صارت الزيادة المشروطة زيادة على البيع، فالثمن أولا ينتسبم عنى المبيع وعلى الزيادة المشروطة ، ثم ما أصاب المبيع بنفسم عليه وعمى الودد الكون الولا مبيعًا ، ويكون الانقسام باعتبار الفيمة ، ويعتبر قيمة الأصل بوم المقد، وقسة الزيادة المشروطة يوم المقدة وقيمة الولا بوم قبض الولد، وهذا كما ذكرنا فيل هذا أن الشروطة يوم الزيادة، وقيمة الولا بوم قبض الولد، وهذا كما ذكرنا فيل هذا أن الشمر إلى يقابل باعو مفصود بالعقد، والمهم صار مقصودًا إلى إذ العقد عليه ،

والويادة بالشرط، والولد بالقيض الذي هو ملحق بالمقد، فاعتبر في الانقسام قيمة البيع يوم المقدم وقيمة الزعلاة برم الشرط مرقيسة الوقديوم القيض لهذاب

١٢٣٨٥ - قال محمد وحمه الله تعالى: وجل اشترى من اخر جارية قيمتها أنف درهم، قولدت الجارية قبل القبض ولذاً قيمته ألف درهم، ثم إن البائم راد المنشري غلاماً يسلوي ألف درهم، ورضي به المُنشري، ثم ازدادت فيمة الولد، فصارت ألفي درهم، وجاه المنشري، وقيصيهم، وبقد الألف، ووجد بالوقد عيمًا، ودويثلث الألف، وإما كان هكذًا لأن الشمن أولا يتقسم على الجارية وعلى الربادة تصعان اعتبارا الفيسة الجنارية برم العفف ولقيمة الربادة الشيروطة بوح الزيادة، وجعلت الزيادة الشيروطة زيادة على الحاربة، شم ما أصباب الجارية وذلك تصف الألف انفسم عليها وعلى الولد الثلاثاء للأنه بمقابلة الأمء وتلثاه بمقابلة الولده و اعتبارًا لتبيمة الآم يوم العفد، وهي ألف، وقيمة الوقد يوم الفيض، وهي ألفات، وثائنا نصف الألف [فلك الألف، فإذا وجد بالوفد عيبًا، وده يثلث الألف، وإن وجد بالأم عيبًا، ودها مسدس الألف][١٠]؛ لأن عِمَالِلنها تصنعًا الألف وثلث تصعب الألف سدس الألف، وإن وجد مالإيلاة عسكاء ودها مصف الألفء لأن بمقابلتها تصفء وكذلك إدا ليرتلذ الجارية ، لكن كانت عيمها بيضاء وقت العقد، فذهب البياض عن عيمها، ثم إن عبداً فقاً عيمها عند البائم، فدفعه مولاء مالحناية إلى البائم، تُهرزاد البائع المشتري عيدًا يساوي الله، فهذا والأول سواء، إذا فيضهم المشتري. ينفسه الثمن على فيمة الجاربة وقت العفد وعلى فيمة الزيادة يوم زاده، الهرما أصاب لجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد، وعلى قيمة العبد المدم ع بالعين يوم قبضه المسترى، فإدا وحد بأحدهم عبياً ، رده بالحصة؛ لأنه لما الجلي المباض عن العين ، كان دلك بخزلة زبادة متصلة ، فلما صرب عبد عينها ، ودفع بها ، صارت تلك لزيادة منفصلة بجزلة ولد والدنه، فيكون العند المدفوع تبعًا فلجارية، وإنا يصير مقصودًا بالقبض، فيعتبر في الانقسام قيمته يوم القبض ؟؟ وهذا بخلاف إثلاف السائم؛ لأن البائع بالإئلاف يصبر مقونًا القيض المشحق بحكم العقد، فصار مفصوفًا بالقسيح، ولن يصير مفصوفًا بالقسيخ، إلا أن يصير مقصوداً بالعقد، فيعيير مقصوداً بالعقد صرورة، فيهدا بعتبر فيمته في تلك الحالم، أما هها البائع يقبض العبد بدنا الفيض انستحق للمتنتري، ولا يقوت، فلا يصبر مقصودًا بالعسج ليصير مقصودا بالعقد ضرورة، فلهذا اعتبر فيمته بالانقسام بوم فيض المشترى، وهذا الذي

⁽٦) ما بين المعقوفين سافط من الأصل وأنبشاه من ظ رع وف

⁽³⁾ هكذا في الأصل والسلحة أم ، وكالدني التسحين: الدا و الله الفيط وقت الفيط

ذكرنا إذا كست الحاربة بيصناء رحدى العيني عبد البائع، فأغنى البياص عنها عند البائع، أم عبد، و فيرت عبنها حتى عاد البائع، عبد الماعة و فيرت عبدها المدحوجين عبد البائع، وقيرت عبدها الله و فيرت عبدها صحيحين عبد البائع، وقيرت المنظم المناه البائع، وقيرت المنظم المناه البائع، في المنظم المناه و وقيرت المنظم و لا الله المناه و المنظم المناه و على المنظم المناه و المنظم المناه و المنظم المناه المناه المناه و المنظم المناه و على المناه المناه و المناه

التي كانت بيضاء وقت المعقد، والحين البياس عبد حتى عاد البيض بيانا، وجاء عند، وصرف عينها التي كانت بيضاء وقت المعقد، والحين البياس عبد حتى عاد البيض سبب ضراعه، وقع السياد المسادية، ثم التيان المسادية، ثم التيان المسادية، المعادية المسادية، الميان المسادية المسادية

الداء مي السبحة أوال برمالعقد.

١٩١٠م بن العمومين للشفق من الأصوا وأنت من طاوم وفيا.

النمن، فإن سم يقبض الشمرى ضيفًا من ذلك حتى ملك النهادة فلك محصيه و يتخير مستهدي و إن شاء تراده لأن هلاك مشترى و إن شاء أول شاء تراده لأن هلاك الذيرة ومنه المنظوم بحصيته من النمن، وإن شاء تراده لأن هلاك الذيرة ومنه الحقير على الشير على النمن والتحير فلك الحيار فلا حين رضي النمادي والنمن والمنازة الذيرة والمنازة والمن

وإن حلت الوقد أو الحدة المدفوع في انقيص أويقيب الريادة و للقيام أن يبث الريادة و للقيام أن يبث الريادة عن المسترى الآن الوقد أو العبد المدفوع إذا هذت قبل القيض أ" سار كان لم يكن لأه ظهر أنه له يكن بقابلته شيء من القيمن و إن الأه حين علكت، هلكت بجميع الشهن و فانقسخ العمد كنه بهلكك الآم، وأن الزيادة حصف بعد انتساخ المفت ولم يصح الزيادة، فكن المستم أن الأمهاك أ" الزيادة لهذا إن بهلاك الوقد على تقليم أنه لم يكن بقائلته شيء من النمن و الاستمام الأن الوقد وإن عبر سماء إلا أن الفاهر له كان بقام أن وقت الفيض، قال الظاهر عصبر ورقه مقصوداً والأحكام مشغ على الظاهر ، فحمنا ناولد حصة من النمن المحال بحكم الطاهر ، ونفينا المعد سعاء الروسحة الأربادة تما لكن يشرط بقاء إلى وقت القيض ولا العلام ، ونفيزا العدد سعاء الروسحة الأربادة تما لكن يشرط بقاء إلى وقت القيض ولا العالم ، وظهر أنه لم يكن عند من النمن

1970 - وإذا تقتري صدين فيمة أحدهما ألف دوهم، وفيمة الاحو خسسانة دوهم وفيمة الاحو خسسانة دوهم مألف دوهم، فصارت فسمة التي كانت خسسانة أنف دوهم أمنياً ، تم واد التشري في الثين شيئاً تصبح الزيادة، ونقسم الريادة عليهما أثلاث اعتباراً بقيمتهما يوم البيع على ما هو ، ومعي آخو . أن لؤيدة للحال تفاش الميدة عورة لا معنى، ثم إذا صحت الزيادة، والتحقق بأصل الدقف تدحق المنيء لا حكم المعنى والائف ، وفي تلك أحاته لا حكم العدي ما موادية التعاوية والإنتان مناه المناه . وفي تلك أحاته كانت نهمة العديد اعتبار حالة القابمة العديدة ، وهن حالة العامة ، وفي تلك أحاته كانت نهمة أحلاهما ضعف ليمة الاحراء فلا بتعير الانقسام بعد دنك تعير القيمة ، ولا وجد الشتري بأحد المبتري عباء المبتري عباء المناه والمرددة ، وإذا مات أحدهما ، نم زاد المشتري في النص

⁽٥) ما بين العظم فإن معقد من ولأصل: وقد أنزات فل ما مرار ممن صميح الناح النبي عنا له.

⁽¹⁾ حكمًا في النسخة أف ارام ، وكان في الأصل و النا الجلك.

صحت الزيادة في حق القائم دون الهائث، حتى لو كان القائم هو الذي فيمنه ألف، صح تشاها، وإن كان القائم هو الأخر صح ثلثها، وكان ينبغي أن الانصح الريادة أصلا؛ لأبه حمم بين الحي وبين اليت في حق الريادة، ومع حجم بين الحي وبين الجب في حق بشفاء العشد، لا يصح الدند أصلاء فكذا في حق الزيادة.

والوجه في هذا أن بقال: إن احمع بنهما إناجع اتناه المقد حهالة القمن. إن لم يكن الشمن ممصيلا عند الكل، والشرط الفاصد عبد أبي حيفة رضي الله تعالى عنه إن كان السمن ممصيلا؛ لأنه حعل قبول العقد في الهالك شرطً للعقد في القائم، عنى ما عرف في موصعه، وكلا المسين لا يوجدان مهناه أما الجهالة لأن الجهالة إن تفع من قبل الانفسام، والانفسام من حكم القابله معنى، لا صورة، والمقابله من حيث المعنى بما ثبت عند المغلم، معند ذلك بنيت الانفسام، وفي ذلك الجهالة الاجهالة، وكل مستد فلاحم من وجه مقتصر من وجه الانفسام ولا فساد باعتار القيراء وكان العساد في حصة الهالك تما من وجه وه دون وجه الحلا يتبت علم الإنبان المنافئة من المنافئة المؤلف المنافئة عند أبي حيفة المؤلف المنافئة عند أبي حيفة شرط فاسد في حق حصة الفائم، وكان يتعدى دلك إلى حيثة القائم، وكان يتبعي أن يعمر ف على الفائم عند أبي حيفة أبي حيفة المنافئة مند أبي حيفة المنافئة المنافئة عند أبي حيفة المنافئة المن

والجواب أن الانفسام حكم صحة الإبجاب، وحناله الإبجاب لم يصح في حق المحرمة أصلاء أما ههد الهائك واحر ماعتبار شبه الظهور، والتقسيم حكم شبه الظهور، قصار كما لو مات أحدهما بعد الزيادة، وكذلك لو أعنق أحدهما، أو دير، أو كانب أما فاستولدها، أو باع أحدهما، فهذا وما تو مات أحدهما مواه.

۱۹۳۸۸ - و مى الملتقى". رجل اشترى عبدين صفقة راحده بالقد درهم، وتقائدا، أو مم يتفاضلا وحتى زاد الشترى مالة فى ثمن أحد العسين بعينه ، أو فال: فى تعن أحدهما ولم يعين ، فال: لا نجوز الزيادة، ثم قال: وإن كان لكل واحد منهما ثمن على حدث، وراد فى لعن أحدهما لا حيث، حاز، وحمل القول قول المنسوى فى إصافة الريادة إلى أحد السنين

وذكر في موضع أخر من هذا الكتاب: إذا اشترى عبديو صفقة واحدة بأنف درهم ، تم وإذ المشتوى مانة في نمن أحد العبدين بعيده ، وقال: القبائس أن تحوز الزبادة ، ويقسم النمن على العمدين ، نم ندخل الوباده في حصة العبد الذي زيدت فيه ، وكذلت إذا زاد حاوية في شور أحدهما بغير عانه ، جا ال وكان للمستاري أبا يصنعها إلى أبيما شاه، وكذلك الأواد. عرضاً -والة أعلى-

نوع أحرفي الحط والإبراء عن الشمن:

الانتخاب كالويدة، فيه الدس من نشتري، حط معنى الدن منحوج و بالتحق بأسل لمقا عنداد كالويدة، فيه أن بين احظ والزيدة عرض من وجهين المحتصمات أن الحد عليجيج ، وساد عن الديم محلا المرادة الأن الحيث خطب والرائق بخلاف الزيدة محل طامر الرواية الأن الخيراج ما تناويه فقط من أن بخول تما للحال، ويستند الى حال كمال العلم ، فللشرط له فيم النبرة والنائب من الفيلة للحال، ويستند إلى حال كمال العلم ، فللشرط النبوط، فيسترط فها حال فيام لمبع بشرط أن بخول سحلا للمقامة الذي ، أنا من شترى عبدين صفحة واحدة بالف درهم، محمد مه فقتري مانة ، كان خط بصمير، ولواراد المنشري في هذه المهاورة، وله تسلم الرائة على فيار بعشها المناذ على فيار بعشها المناذ على المنازي مانة المنازي المنازية المنازي المنازية المنازية المنازي المنازية المناز

رائع رقى أن الحمّ بكون من التحق ، والانعاق العليم ، وإذا عالله عالما عطمت من تمايه . مئة - فقد أدخها في الحط على السواء ، فانتسا احظ حبيها لصفاف بدلات الريادة في اللمن و الأنها تقال استعراء وقد قالتها لهما بطافاً و إلقائلة المنفة لشمى الانتساء على المبيعين باعتبار القيمة و وها وقت بعض السي من المنفوى في القيمي ، أو أو أو من بعض التمن قبل القيمي و فيواحظ أيضاً و إن ذات الناتج فاد فيفي التمن عند بعض التمس ، في وهب المعنى ، بأن فيال ومنت بنك بعض التمس ، أو فيال مطحت عند بعض التمس ، صعر ، وجع ، وجوج على الدمور و من وفيك على التمار ، صعر ، وجع ، على التمار ، ومنا و الديار ، ومنا و التمار ، ومنا والتمار ، ومنا التمار ، والتمار ، ومنا التمار ، ومنا التمار ، ومنا التمار ، ومنا والتمار ، ومنا وقت التمار ، ومنا التمار ، ومنا التمار ، ومنا والتمار ، ومنا والتمار ، ومنا وقت التمار التمار والتمار وا

١٩٣٩- ولد دالى عالى: أبدأ تان عار بعض الدان و داالذهن الا يصبح الإراد و و قال بعض الذي المستح الها در الدان و قال بعض أن لا تصبح الها در دالم بالدان عن الله و الله تصبح الها در المعلم و المعلمات و أن المنسوي قد يرى عن الدان الله و والحراف الدان المنسوي المي في عالم الدان في المنافق وي عاد المنسوي المنسوي الدان المعلم المنافق وي عاد المنسوي المن

صبح الإراء أنضاء ولا أنه وغالب يقبح الأن الإراء توحان. إنزاء بالاستيفاء، وزيراء واستقاط الوجب، فلهذا يقال: أبرأ براء قيص و سنيفاء، فلما يقال: أبراً وبراه إستاط، فإدا أطلق البراءة إطلاقا، النسرف إلى الراءة من حيث المبضر الأنه أقل، ورفا عموف إليه، حمار أماله قال: أبرأتك وادة ويض والسيفاء، ولو عصر على هذاء لا يستقط الواحث من دمة المشترى، والا يجد مدن الرائم ردادة فض كذا هذا

1976 - فأن الهية والحط لا شوع إلى يومس. هذه إسقاط، وهذه قبض حظ إسقاط، وحط فيص حط إسقاط، وحط فيص و لهذا لا يقال : وهب الترزيد منه قبض ، وحظ عنه حظ قبص ، وإنا هو لوع فيص و وحظ فيص و إلى الموافع والما المراحد ، وهو الاسقاط على وإنا هو إلى على على الترزيد وهو الاسقاط على حلال المناط وهبت منك هذه إسعاط ولم يص على فلك ، يسقط الواحد عن ذه تشترى . وبيرا المناط وهبت منك هذه إسعاط ولم يص على فلك ، يسقط عده الصورة ، كان به أن يطألت السلم عاوج بالمحل النائع منقصه و على المطابة الان نفيد عمد عليه في المهائح وبيرا الإيراء وزان مسأة الإيراء من مسألة الحط ، والهنة أن و ويجب على السائح و ما قبص اللسي . لم ألك برأ أنه إسقاط و عنك عمج الإيراء أيضاء وبيب على السنح و ما قبص من المشترى ، وأما إذا حط كل الشمن ، أو وهب كل النمن وأبي أنه يسم المعلم و لهية ، ولم يصح الإيراء ؛ فا ذكر باد على حملة المورد كان بعد يض نائحى ، صح الحلم و لهية ، ولم يصح الإيراء ؛ فا ذكر باد على حملة المير حين و ذكر المناف المناف إلى النمن بيد المستوى و حمد المناف المناف المناف المناف المناف والمناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف و المناف و المناف المناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف والمناف والمناف

فهرس الوضوعات للمجلد التاسع من الخيط البرهائي

الفصيل الرابع فيما رعماق بالشروط في الوقف،
الفصل الخامس في الإقرار مالوقف
الغصن السادس في الولاية في الوقف
القصل السابع في تعبوف الفيم في الأوقاف ٢٤
توع مه يرجع إلى عسارة الوقف:
توع مته يرجع إلى العقود:
وغالم يتمل بهذا العصل :
الفصل الثامي في الوقف على تفسه، وما يتصل به
الفصل الناسع في الوقف على ولده، وولد ولقم، وبيه ونسلم، وما يتصل يذلك ٤٥
الفصل العاشر في الوقف على فقواه قرابته
القصن الحادي عشر في الرجل يقف أرضه على قرابته فيجيء وجل، فيدعي قرابته ٢٧
معرفة قرابة الواقف الذي يستحقون الوقف:
الغصل النالي عشو في الوقف على ألعن البيت، والآل، والجس
والعقب، والجيهان وأشباء ذلك
الغصل الثالث عشر في الرجل يقف أرضه على الفقراء والمساكين
فيحتاح أحد من وللده، أو يحتاج هو في نفسه
الفصل الرابع عشر في الوقف على (النوالي ، و) المقابرات وأمهات الأولاد
والمعاليك
القصل الحامس عشر في وقف المريض
الغصل السائص عشر في الرجن يقف أوغبه على وجوء سماها
العصل السابع عشر في الرجل يقف أرضه على قوم، فلا يقبلون
أو بقبل بعضهم دون البعض أو يكون بعضهم حبًّا، وبعصهم مبتًّا
الفصل الذمن عشرفي الرجل يقف هلي جماعة، ثم يستثني يعضهم بصقة خاصة
وفي الرحل يقف على جماعة موصوفين بصفة فتزول ثلك الصفة عن كلهم
أويعضهم بالماديات والمتاب والمراري والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب

وأرض القطيعة والإحارة والإكارئن بسبب بالمساب

TYA .

توع أحر في بيع الحيوانات.

نوع اخر في بيع المعرمات
عوع أخو في بيع الحشن بالحسن :
أوع ألحر هي بيع المأنه والجملاة
نوع اخر في جنهالة المبيع أو الشمن :
نرع أخر في بيع الأشباء المتصلة بعيرها والبيوع الني فيه استثناء
نوع أخر في شواه ما باع بأقل مدباع:
موع أخر في صوره البيوع الفاصلة والإطلة ·
الفصل السابع في الشروط التي تلسه البيع، والتي لانفسه
عوع انخو في شرط الأحل
نوع الخرا إذا حصل البيع يشوط للكيل والوزن والمدرع:
القصل الثامن في بيان أحكام انشراه القاسد والتصرف في المعلوك بالعقد القاسد . 300
الفصل الناسع في حكم شراء القضولي، وبيع أحدائشريكين في شيء كله أو
في بعضه، وما يكون إجلزة في ذلك، وما لا يكون وفي اجتماع الفضوليين
على التصرف في محل واحد ويدخل فيه يعص مماثل مع الفاصب
الفصل العائم في الاختلاف الواقع بين البائع وبين المشتركي
سع منها في الاحتلاف في صحة العقدونسيده
نوع أخر في الاحتلاف الواقع في النمن مع الأجل:
لوع أخر في الاحتلاف في الشمل
مستثل الاختلام غي التمني
نوع أخر في دعوي البيع مع دعوى الإعتاق :
نوع أحر في الاحتلاف في انتمن بعد ارتباع العقد :
لتصل الحافني عشراني الزبادة في الثمن والمتمن والزدياد فلماء وفي الخط
والإبراء عن السعن وهي هية النعن من المشتري
نوع منه في الزيادة الخوالدة من النبيع : ﴿ ﴿ وَمِنْ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ النَّبِيعِ : ﴿ وَ أَ
نوع مِنه في الزَّبِادَة المسروطة:
نوع أخر يرجع إلى فسنمة الزيادة، والريادة في بعض العقود عليه :
نوع أحر في الخط والإبراء عن النَّمن: ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٩٥٠ عن النَّمن: ١٩٥٠ عن النَّمن الله ١٩٥٠